

بيوتر
فيدوسييف

الفلسفة و المعرفة العلمية



دار العالم الجديد، القاهرة
ص. ب. ١٨٤٩

إهداء 2005

أ.د. / محمد عثمان دجاني

القاهرة

بيوتر
فيدوسييف

الفلسفة

٩

المعرفة

العلمية

ترجمة : حمدي عبد الجواد
مراجعة : سعد الفيشاوي ١٩٨٥



دار الفكر الجديد - القاهرة
ص. ب. ٢٨٤٩

أشرف على التنفيذ اللغوي :

د. صلاح الراوى

التنفيذ الفنى :

أيمن حسين

سعيد أبو مسلم

حقوق الترجمة والنشر محفوظة

الطبعة الأولى - ١٩٨٩

دار العالم الجديد

المحتويات

٥	مقدمة
	القسم الأول
١٢	الفلسفة فى نظام النظره الى العالم
١٣	١ - النظره الى العالم : البنية والأنماط التاريخيه
	٢ - خصائص المعرفه الفلسفيه
١٩	ظهور النظره الماديه الجدليه الى العالم
	٣ - وظيفه نظره المعرفه العلميه الخاصه الى العالم
٤٨	دور الفلسفه فى إنجازها
٥٥	٤ - النظره الى العالم والاخلاق
٦٦	٥ - العلاقات المتبادله بين النظره الى العالم والفلسفه والفن
٧٣	٦ - النظره الى العالم والتحويل الثورى للعالم
	ملاحظات
	القسم الثانى
٨٢	العلوم الطبيعيه : جوانب فلسفيه
	١ - المبادئ اللبنيه للتحليل الفلسفى فى العلوم الطبيعيه
٨٤	وعصرنا
٩٤	٢ - قضايا الجدل والمنطق فى تطور العلوم الطبيعيه الحديثه
١١٢	٣ - فكره تطور ومعرفه بنيه الماده
١٢٥	٤ - قضايا تكامل وتباين المعرفه العلميه

١٣٧	٥ - الإنسان والطبيعة في ظروف الثورة العلمية والتكنولوجية
١٥٢	٦ - قضية الاجتماعى والبيولوجى
١٧٦	ملاحظات

القسم الثالث

١٨٢	الجدل والحياة الاجتماعية
١٨٤	١ - مناهج بحث المعرفة الاجتماعية
٢٠٩	٢ - المغزى الاجتماعى للثورة العلمية والتكنولوجية
٢٤١	٣ - الاتساق الجدلية لتطور الاشتراكية
٢٦٥	٤ - التطور الاجتماعى السياسى والروحى للمجتمع الاشتراكى
٢٩٤	٥ - عمليات التطور العالمى الراهنة
٣٣٤	ملاحظات

مقدمة

ينطلق المؤلف من الفلسفة الماركسية اللينينية بوصفها الأساس المنهجي والنظري العام للمعرفة العلمية لقوانين الطبيعة والتطور الاجتماعى ، وأساسا يعول عليه لنظرة مادية متقدمة إلى العالم. وموقف إيجابى من الحياة وسلاح قوى ضد الایدئولوجیه الرجعية . ويعد التعميم العلمى للمعاملات التى تجرى فى الحياة والعلوم حجر الزاوية فى الفلسفة . فالبحث الفلسفى لا يودى الى مقدمات للتفكير الحلاق إلا عندما يرتبط بالحياة والممارسة وتقدم المعرفة العلمية .

وفى ظروف الثورة العلمية والتكنولوجية التى تتطور بسرعة وتزايد التفاعل بين العلوم الطبيعية والاجتماعية والتكنيكية وتأثيرها على الجوانب المختلفة للحياة الاجتماعية ، وعلى العملية التاريخية بكاملها ، تصبح النتائج الفلسفية للمعرفة العلمية على علاقة متزايدة بالأحداث الجارية. ولأنها فى مركز الاهتمام منذ فترة طويلة ، فإنها تخضع لتغيرات فى المحتوى لتصبح أكثر تحديدا فى المراحل المختلفة من التطور الاجتماعى . إن الطبيعة الخاصة لطرح ومعالجة المسائل المتعلقة بالتزايف والتأثير المتبادلين بين الفلسفة والعلوم فى المرحلة الحالية مستمدة من أن العلوم قد أصبحت قوة إنتاجية مهمة ومباشرة ، ومن النمو المتطرد لأهميتها للتقدم الاجتماعى والثقافى للبشرية ، وكذلك من الحاجة الماسة إلى تفسير فلسفى للعالم ولمكان الإنسان فى الطبيعة وفى نظام العلاقات الاجتماعية . وتحمل هذه المشكلة أهمية خاصة اليوم نظرا لعمليات التطور العالمى التى غر بها ومهام تسريع التقدم العلمى والتكنيكي بكل تعقيداتها وتفاعلها مع ممارسة البناء الشيوعى .

وقامرس جدليات تطور عملية المعرفة ذاتها تأثيرا لا يقل عن ذلك على المصلحة المتبادلة المتزايدة بين الفلسفة والعلوم الخاصة فى تفاعلها ؛ فالعلوم إذ تحول وسائل ومناهج البحث خلال مجرى الثورة العلمية والتكنولوجية ، تدخل إلى المعرفة كيانات أكثر تعقيدا وتنوعا تكون لها غالبا صفات «غامضة» وغير متوقعة ومتباينة . والتفكير فيها فى إطار أنظمة المفهومات القائمة يثير فى بعض الأحيان صعوبات مهمة ، تتطلب ليس فقط مراعاة تطوير أهم المفهومات والنظريات العملية بل أيضا تحسين منهج التفكير النظرى ذاته، وتحويله الجذرى أحيانا ، ذلك المنهج الموجه نحو «رؤية» أكثر تركيبية للموضوعات والظواهر محل

الدراسة ، تطرح مشاكل جديدة وخطيرة ، من خلال معالجة الجوانب العلمية لعلاقة الكائنات بالبيئة ، ينمو دوره الآن بصورة متقطعة النظر، وكذلك من خلال المجالات غير التقليدية مثل الطاقة النووية واستكشاف الفضاء وهندسة الوراثة ، الخ . إن دراستها بواسطة العلوم الخاصة ، التي تكشف بوضوح خاص العلاقة بين العلوم الطبيعية والحياة الواقعية ، بين الصراع الطبقي والمواجهة الأيديولوجية ، تتوقف ، بالمعنى الكامل لهذه الكلمة ، على فهم المسائل المتعلقة بنظرية المعرفة والمسائل المنهجية والاجتماعية الأخلاقية ، والمسائل المتعلقة بالنظرة الى العالم . إنها تفرض بشكل ملح ضرورة إدراك أفضل لقوانين تطور العلوم ليس بوصفها نوعاً من التشكيل المستقل الذي ينشأ وفقاً لقوانينه الخاصة الكامنة وإنما بوصفها عنصراً مكوناً لكل مثاليك ، يدخل في مجموع نظام الإنتاج الاجتماعي والصلات الثقافية ، وبالتالي تفرض إدراكاً أفضل للأهداف الاجتماعية للعلوم ووظائفها ، وللأساق التي تؤدي إلى نتائج جديدة .

ولسنا في حاجة تقريباً لأن نبرهن على أن مثل هذا الفهم مستحيل دون معرفة فلسفية، بوصفها الشكل التركيبي للوعي الاجتماعي الذي يربط بشكل ذاتي بين الموقف النظري العلمي من العالم والأشكال المرتبطة بالقيم العملية لتطوره والتي تعبر عن مصالح واحتياجات المجتمع والفرد على السواء . إن الفلسفة ، والفلسفة العلمية في المحل الاول ، هي التي تؤدي وظيفة ربط العلوم بالأشكال الأخرى للوعي الاجتماعي ، والنشاط الانساني التحويلي بكامله ، والجدل المادي الذي أبدعه ماركس والمجلز وواصل تطويره لينين وأتباعهم هو فلسفة تمثلت أهم منجزات التفكير النظري السابق وارتقت إلى مستوى العلم . والمادية الجدلية ، في رأينا ، هي النظرة الى العالم والمنهج الوحيد المناسب لطبيعة وروح العلوم في أيامنا . ويقدم التقدم الراهن لعلوم الطبيعة والمجتمع تأكيداً واضحاً لهذا المبدأ الأساسي، ودليلاً جديداً على صلات العلوم العضوية بأسسها المادية الجدلية ، والفلسفة ، والمنهجية .

وهكذا ، ترتكز المصلحة المتبادلة بين العلوم والفلسفة على أساس صلد . وتقبل تعميمات وتفسيرات الخبرة التاريخية لسلسلة العلوم عن الطبيعة والمجتمع ولآخر استنتاجاتها وما توصلت اليه ، التربة التي تعطى الحياة للمعرفة الفلسفية ومصدر تطورها . إن التحولات الجذرية للمعرفة العلمية في زمن التطور الثوري والتراكم الضخم للتفسيرات النظرية الجديدة لصلات وظواهر العالم الموضوعي، معمة في شكل نظرة علمية الى العالم ، هي نظرية الجدل

المادى التى توفر للاتسان بصيرة أعمق فى المفهومات الفلسفية العامة عن الواقع الموضوعى وعن نفسه . وإنه لأمر معروف للجميع أن الاكتشافات العلمية البارزة للقرن التاسع عشر - اكتشاف قانون بقاء وتحول الطاقة ، والبناء الحلقى للمادة الحية ، ونظرية داروين عن التطور- أعطت دافعا لتشكيل المفهومات الفلسفية العلمية عن الطبيعة .

ويجدر بنا أن نقدر تقديرا عاليا ذلك الانتدفاع إلى التعميم الحلاق للنظرية الجدلية المادية إلى العالم الذى ولدته نظرية النسبية ، وميكانيكا الكم وغيرها من النظريات الأساسية، فى العلوم الطبيعية فى النصف الاول من قرنا . وقد قدمت المنجزات الاخيرة للفلك ، والفيزياء ، وعلم الحياة وغيرها من العلوم اسهاما كبيرا كذلك فى تدعيم مواقع النظرية الجدلية المادية إلى العالم وفى اثراء محتواها . إن انهيار مفهوم الكون الاستاتيكي غير المتغير والانتقال إلى مفهوم الكون المتطور غير الساكن ، وتعميق المعرفة بمستويات بناء المادة - من الاجرام الكونية إلى ما يسمى بالجسيمات الأولية وفك رموز شفرة الوراثة وتركيب حامل الوراثة معمليا بحيث يتيح إمكانية التحكم المخطط فى الوراثة ، والتفلفل فى الميكانيزمات الوظيفية العصبية المعقدة لعمل المخ والوعى البشرى - ليس سوى القليل من المنجزات المهمة التى توصلت اليها العلوم الطبيعية المعاصرة والتى لها أعظم مغزى بالنسبة للفلسفة وللنظرية إلى العالم ، لأن لها تأثيرا مباشرا على أكثر المفهومات العامة عن جوهر الاتسان والعالم وأفاق التقدم الاجتماعى .

وفى الوقت نفسه وصلت جدليات الصلة المتبادلة بين الفلسفة والعلوم العينية إلى درجة أنه كلما ازداد الفلسفة ثراء واتقاناً من خلال تعميم الاستنتاجات النظرية لكل علم على حدة وما تتوصل اليه فإن العلوم تتقدم بنجاح أكبر نتيجة تطور نظرية الجدل المادى بوصفه المنهج العام للمعرفة العلمية. فالأفكار الفلسفية عن العلم تطور وعى الأخير بذاته وتسهل الفهم الأفضل لقدرته وأفاقه وليكانيزمات القوى المحركة لنمو المعرفة العلمية ، ولطبيعة علاقاتها بالاشكال الأخرى للوعى الاجتماعى ولطريقة الحياة والثقافة .

وأحد العوامل التى تحت اليوم على صلات أقوى بين الفلسفة والعلوم العينية هو التطور فى العلم الحديث الخاص بعمليات التكامل ، وبخاصة على الحد الفاصل بين فروع المعرفة الاجتماعية والطبيعية والتكنيكية . وهكذا فلا يمكن أن يوجد شك فى الصلة القوية بين الجدل المادى وبين آخر الوسائل المنهجية الخاصة بالتركيب بين فروع المعرفة مثل معالجة

الأنظمة، وعلم «السيرنطيقا» وعلم «السيمبوتيقا» . وتعود هذه الصلة إلى المصادر نفسها التى تعالج الأنظمة، وغير ذلك من الاتجاهات المنهجية الحديثة . فهى حتى عندما ظهرت للوجود تأثرت بأفكار التكامل «والتسلسل الهرمى البنئوى» ووحدة العالم المادى ، التى طورها الفكر الفلسفى الماركسى . ويعود إلى الجدل المادى بدرجة كبيرة الفضل فى أن الافكار المتعلقة بخاصية الأنظمة وشموليتها قد أقرت بشكل راسخ بوصفها من أهم القيم التى تحدد أسلوب التفكير العلمى الحديث .

واليوم، كذلك ، تقدم الفلسفة العلمية اسهاما له وزنه فى تطوير نظام للمفاهيم يمتاز بالتبادلية بين المنطق ومنهج البحث العلمى ، فهو إلى جانب كونه تكامليا جامعا للمفاهيم «الجزئية» المختلفة لكيان ما ، يصل إلى هذه المفاهيم نفسها يتناهج العلوم المختلفة . ويرتكز الجدل المادى على أساس موضوعى صلد يمكنه من العمل بوصفه أحد الأدوات المنطقية المنهجية لتكوين المعرفة من قروعه المختلفة؛ فتأخذ المقولات الفلسفية طابع الشمول . وهى تتطور بوصفها تلخيصا للمعرفة العلمية المتاحة، وتقدم كذلك رؤية للعالم كما يتبدى فى فروع العلوم جميعا لا كما ينعكس فى علم واحد .

ويرتبط بذلك أيضا، بشكل وثيق حقيقة، أن الفلسفة ، بتحويلها لاهتمام العلماء نحو قضايا التأثير المتبادل فى العلم واسهامها بنشاط فى حلها ، تلعب فى الوقت نفسه دورا مهما فى تطوير الصلات بين العلوم الطبيعية والتكنيكية وبين العلوم الانسانية ، والتى بدونها يستحيل السيطرة على التقدم العلمى والتكنيكية والتحكم الواعى فيه ، وحماية البيئة ، وحل المشاكل العالمية الاخرى ، وخلق الظروف المثلى لحياة السكان وعملهم ، الخ .

لقد وضعت خبرة السنوات الأخيرة أهمية محاولة فهم جوهر هذه المشاكل وغيرها من المشاكل الرئيسية التى يطرحها مجمل التطور الاجتماعى فى الوقت الراهن والتوصل، من أجل حلها، إلى استراتيجية فعالة تركز كلية على المناهج العلمية الخاصة لتشكيل النماذج العالمية دونما اعتبار للنظرة الفلسفية والجوانب الاجتماعية السياسية . وتحضرنا فى هذا الخصوص تقارير نادى روما المعروفة . ويتمثل جوهر المشكلة فى أن الاهداف التى تحدد استراتيجية تشكيل النماذج لا يمكن تمييزها فحسب يتناهج العلوم الخاصة ، حيث لابد أن يحددها نظام للنظرة العلمية إلى العالم ، كما ينبغى أن تكون أهدافا اجتماعية يوجهها العلم . إن التقارير الأخيرة لنادى روما تكشف على وجه الخصوص عن اتجاه نحو دراسة العوامل الاجتماعية .

وهكذا ، فإن دراسة فروع المعرفة المختلفة التى أصبحت الخط الأساسى لتطور العلم الحديث تطرح من جديد الصلة العضوية بين المعرفة العلمية الخاصة والفلسفة ، وتقود بالإضافة إلى ذلك إلى ظهور أشكال جديدة من تفاعلها : وتعمل الفلسفة الماركسية اللينينية على وجه الخصوص بصورة متزايدة كنسق منهجى لتفاعل فروع المعرفة المختلفة والتأثير المتبادل فيما بينها ، كما تنمو أهمية الوظائف القيمية والتنظيمية للفلسفة التى تهدف إلى خلق فئاح إنسانى حق وتستعيد أية امكانية لاستخدام العلم لغير صالح الإنسان .

إن دفع مثل هذه الوظائف الجديدة نسبيا على الفلسفة إلى المقدمة فيما يتعلق بالمعرفة العلمية الخاصة لكون ذلك دورها التنظيمى المنهجى فى القيام بدراسة فروع المعرفة المختلفة والوظيفة القيمية والتنظيمية ، لا ينبغى بالطبع رؤيته بوصفه مؤشرات لتناقص أهمية أو مجال تطبيق وظائفها التقليدية التى تقدم نظرة إلى العالم ومنهجها ، وعلى العكس ، فإن هذه التغيرات فى المركز الاجتماعى للعلوم وقوانين تقدمها تقود منطقيا إلى زيادة حادة فى احتياج العلوم إلى توجه فلسفى فى سعيها إلى تطوير الأسس المنهجية ومنطق التوصل إلى نتائج جديدة . ويتميز بشكل خاص فى هذا المجال، من ناحية ، اتساع الاطار الثقافى التاريخى العام لمناقشة وصياغة قضية الفلسفة والمعرفة العلمية الخاصة ، ومن ناحية اخرى ، التغيرات العميقة فى طبيعة ، وأساليب ، وتوجه التفكير المنهجى فى العلوم (مع ربط النظرة المعرفية الاجتماعية الثقافية بتحليل التفكير النظرى وتناجده، ونقل التأكيد من التحليل الإبتاتيكى للمعرفة إلى بناء النماذج التاريخية التى تدفع تطور المعرفة العلمية ، الخ) .

والوظيفة الفلسفية هى التى تعبر، فى الحقيقة، بشكل أكمل عن خصوصية المعرفة العلمية بالمقارنة مع المعرفة العلمية المحددة . وتعذ الفلسفة فى المفهوم الماركسى اللينينى شكلا تركيبيا للوعى الاجتماعى يقوم بوظيفة توحيد العلم ، والفن والأخلاق ، وخبرة حياة الانسان فى نظام متماسك للأراء ، وهى الوحدة التى تميزها الفلسفة . وتشكل الفلسفة العلمية وتتطور على الأساس الصلب للتعميم والتفسير العلميين ، من مواقع طبقة اجتماعية متقدمة ، إلى الوجود الانسانى الكامل بمظاهره المتنوعة، وليس هذا أو ذاك الجانب التنزل من نشاط الانسان . ونجسد المقولات الفلسفية ما توصلت اليه المعرفة العلمية الخاصة وفسرته فلسفيا ، والخبرة الاجتماعية والموقف القيمى للإنسان من العالم على السواء ، والتى تعبر

عن موقفه من الحياة واحتياجاته ومصالحه . وتشمل الفلسفة معطيات كل علم على حدة فى النظام البام لمعرفة الانسان ، ومعتقداته ، ومثله العليا ، وبذلك تخلق طريقا محددا لفهم العالم ومنهجيا لمعرفته واستيعابه . وهكذا ، فإن تطوير الفلسفة للمعرفة التركيبية هو تحقيق لنظرتها إلى العالم ومنهجيتها .

ولا يرجع السبب فى الاهمية المتزايدة للفلسفة الماركسية اللينينية فى المرحلة الحالية من التطور الاجتماعى إلى احتياجات العلوم الطبيعية فحسب؛ فلقد كانت الفلسفة على الدوام أداة مهمة لتحليل أنساق التطور الاجتماعى التاريخى للبشرية . والجدل المادى بوصفه علما يختص بالقوانين الأكثر عمومية لتطور الطبيعة والمجتمع والتفكير البشرى ، وهو فى جوهره إدراك فلسفى لإعادة بناء العالم ثوريا ، أو أشمل نظرية للتقدم الاجتماعى . والبرغم يحتل تطبيق الجدل المادى فى تحليل العمليات الاجتماعية مكانا على جانب خاص من الاهمية .

ويقدم عصرنا مادة ضخمة للتأملات الفلسفية والتعميمات النظرية . ونتيجة للتغيرات العالمية التاريخية فى المقود القليلة الماضية ، نشأ واقع تاريخى جديد يتميز بمعدلات تطور عالية ، ويتعاشى بنى اقتصادية واجتماعية وثقافية مختلفة ، ويتنوع الأشكال الانتقالية ، وبالطبيعة المتناقضة بشكل متزايد للتقدم الاجتماعى . وهذا الواقع المحمل بمشاكل جديدة لم تواجهها البشرية أبدا من قبل ، يدخل عناصر جديدة فى ظروف وطابع صراع الطبقات ، ويخلق امكانيات وتناقضات جديدة.

إن التوجه الداخلى للعلم الفلسفى الماركسى اللينينى نحو المشاكل التى تنشأ فى الممارسة الاجتماعية يتكشف بشكل أوضح فى مرحلة الكمال الشامل والمخطط للاشتراكية ، الذى يتميز بمظهر حى لجوانب الحياة الاجتماعية كافة ، وتجميع للصلات والعلاقات القائمة. وفى مثل هذه الظروف يصبح التحليل المادى الجدلى للمظاهر الاجتماعية جزءا عضوا من عملية صنع القرار الضخمة ، حيث إن المشاكل المتعلقة بتوجيه كائن اجتماعى متكامل ترتبط مباشرة بتطوير الجوانب المنهجية للنظرة الشاملة لدراسة المجتمع الاشتراكى . وفى الوقت نفسه ينمو بدرجة كبيرة فى ظروف الاشتراكية الدور الثقافى والتعليمى للفلسفة الماركسية اللينينية كما تنمو أهميتها فى تشكيل التكوين الروحى لمواطن المجتمع الاشتراكى ولن يبنون الشيوعية بنشاط بوصفها نظاما لقيمه الاجتماعية والأخلاقية، ولطريقة الحياة الاشتراكية .

وعند تأمل أهمية الفلسفة الجدلية المادية بالنسبة للنشاط السياسي العملي في الوقت الراهن ينبغي على المرء ألا يتجاهل الحاجة المتزايدة، بنظرة فلسفية منهجية عريضة، إلى تفسير المشاكل ذات المفزى الاجتماعي العالمي ، وتحمل مكانا رئيسيا بين هذه المشاكل مشكلة الحرب والسلام . وفي مجرى توفير هذا الشرط الأكثر أهمية للتقدم الاجتماعي - في اطار المواجهة بين النظامين الاجتماعيين الاقتصاديين العالميين، اللذين يشملان كل مجالات حياة الانسان - تتضح بشكل خاص الأهمية والحاجة الملحة إلى مواصلة تطوير جدليات العمليات الاجتماعية . إن التطبيق الحلاق الثابت للمنهج الجدلي سيوفر وحده رؤية متماسكة للعملية التاريخية المعقدة والمتعددة المستويات ويستبعد الذاتية والإرادة، والميتافيزيقا والعقائدية ، من تفسير العمليات الاجتماعية التاريخية الراهنة .

ومن هنا فإن هذا الكتاب يضم ثلاثة أقسام : يلقي القسم الأول الضوء على مكان ووظائف الفلسفة في توفير نظرة إلى العالم، ويدرس بنيتها المعقدة . ويعد التعميم والتفسير الفلسفي لآخر معطيات العلوم الطبيعية ، واتساقات واتجاهات تطورها من زاوية تميز تحالف الفلسفة الجدلية المادية مع مختلف العلوم الطبيعية الحديثة، الفكرة الرئيسية للقسم الثاني . أما القسم الثالث والأخير فيتناول مناهج المعرفة الاجتماعية والقضايا الفلسفية لنظرية العملية الاجتماعية التاريخية (وبخاصة جدليات المرحلة الحالية) ولأنساق البناء الاشتراكي والشيوعي، وللعملية الثورية العالمية ، على أساس صلاتها العضوية بالحياة، وبالممارسة الاجتماعية . كما يناقش الكتاب بتفصيل أكبر في مختلف أقسامه الأبعاد المختلفة للقضايا الفلسفية والاجتماعية مثل دور ووظائف الفلسفة الماركسية اللينينية في التطور الاجتماعي الراهن ، والمعرفة العلمية ، والعلم بوصفه قوة انتاجية مباشرة ، كذلك المشاكل العالمية .

القسم الأول

الفلسفة فى نظام النظرية إلى العالم

إن التغيرات التاريخية، حقا ، والمتنوعة والسريعة، بشكل لم يسبق له مثيل، والتي تجرى فى عالم اليوم، قد أثارت اهتماما كبيرا بتفسيرها النظرى . كما أن التغيرات الجذرية فى الظروف الموضوعية للحياة الاجتماعية ، ولتشكيل الإنسان الروحى وموقفه من الواقع المحيط، الطبيعى والاجتماعى على السواء، ومن نفسه، كل هذا يشير اهتماما متزايدا ويتطلب تفسيرا علميا لمحتواه واتجاهاته وآفاقه. وتتميز المرحلة الراهنة من تطور العالم بالنمو المطرد لقوى الاشتراكية الحقة ونفوذها، ووحدة الثورات الاشتراكية والديمقراطية الشعبية وثورات التحرر الوطنى وتفاعلها مع الثورة العلمية والتكنولوجية . وتتواصل فى وحدة وثيقة مع هذه العمليات حركة الشعوب الجبارة وحركة كل القوى التقدمية نحو السلام والأمن والتعاون الدولى.

إن المعدلات المتسارعة للتقدم الاجتماعى والتعقيد المتزايد لهذه العملية المتناقضة يجعل الحاجة إلى توجه فلسفى وإلى إجابات مدعومة علميا عن الاسئلة الرئيسية لتطور الاجتماعى والمعركة البشرية أمرا لا بد منه. إن المسألة المتعلقة بدور الفلسفة فى الحياة الاجتماعية ، والبحث والسلوك البشريين ، وهى مسألة بدأ حتى وقت قريب أنها فقدت أهميتها العاجلة وطابعها الملح لدى كثير من المذاهب عن «التحرر من الايديولوجية»، تكتسب أهمية متزايدة. وهى موضوع مناقشة حامية بين الفلاسفة وعلماء الطبيعة وعلماء النفس ورجال الفن والاجتماع والشخصيات السياسية.

إن تحليل العلاقة بين الفلسفة والعلوم وبين النظرية إلى العالم وكذلك محتواها وبنيتها، وأقسامها المكونة وتفاعلها ، تمد الآن بين الخطوط الاساسية للأبحاث النظرية. ولندرس أولا ما الذى نعتيه بالنظرية إلى العالم وما هو مكان ووظائف الفلسفة والعلوم العينية فى بنيتها.

١ - النظرة إلى العالم : البنية والأنماط التاريخية

نعنى بالنظرة إلى العالم نظاما للمفاهيم المعصية عن العالم فى مجموعه، وعن العمليات الطبيعية والاجتماعية التى تجرى فيه، وعن موقف الإنسان من الواقع المحيط به. وتكمن خصوصية النظرة إلى العالم فى التأمل المناسب والمتكامل للواقع، الذى تتوسطه احتياجات، ومصالح، ومهام، ومثل عليا اجتماعية وفردية. وبينما توجه النظرة إلى العالم الوعى البشرى فى نظام العلاقات الاجتماعية والصلات الطبيعية المتبادلة، لمجدها تقيم الوحدة الكاملة للقيم والمواقف الأولية التى تؤثر على سلوك وطريقة حياة الطبقات الاجتماعية، والمجموعات والأفراد. وتصبح المفاهيم والأفكار التى تشملها النظرة إلى العالم معتقدات وتشارك بنشاط فى تشكيل موقف الإنسان من الظاهر والاحداث المهمة كافة فى العالم. وهكذا، فالنظرة إلى العالم ظاهرة ضرورية لحياة الإنسان الشخصية والاجتماعية. ويمكن القول بأنها تعكس وحدة الفرد والوعى الاجتماعى، ويسبب هذه الوحدة يندمج وعى الفرد بالوعى الاجتماعى فى الوقت الذى يحتفظ فيه بخصائصه الفردية (١).

والنظرة إلى العالم هى تشكيل معتقد متعدد الأوجه له بنية من عدة طبقات ويؤدى كل مكون فى هذه البنية وظائف خاصة، بيد أن كل هذه المكونات تتداخل فى الوقت نفسه. وتقدم العلوم الطبيعية والاجتماعية مفاهيم عامة للجوانب المختلفة للعالم الموضوعى، وتشمل هذه المفاهيم عنصرا مهما للنظرة إلى العالم. ويعكس الأدب والفن، والأخلاق والقانون، بطريقة أو أخرى، بعض الجوانب العامة للواقع الطبيعى والاجتماعى. وفى الماضى البعيد صورت الأساطير والدين العالم والإنسان فى أشكال خيالية ومشوهة. ومع تطور المعرفة العلمية والممارسة الاجتماعية تحل المعرفة الصحيحة. محل أنواع الآراء البدائية والوهمية كافة، وتطور الفلسفة مفهومها الشامل عن العالم وماضيه وحاضره ومستقبله.

عند تحليل المكونات المفردة للنظرة إلى العالم سيكون من الخطأ أن نفترض أنه ليس لها محتوى متكامل فنحن نقوم فحسب بتحديد العناصر المختلفة للحياة الروحية، وفى الحقيقة فإن النظرة إلى العالم ليست مجموعا ميكانيكيا لعناصر الوعى المنزلة، إن التفكير النظرى هو الذى يميز العناصر المختلفة للنظرة إلى العالم والتى تتحد عضوا فى الحياة الواقعية، ويشكل مجموعها الكلى محتوى النظرة إلى العالم. والعلاقة بين النظرة إلى العالم والأشكال

المختلفة للوعى هي العلاقة بين العام والخاص. فالعام يتضح على وجه الخصوص فى كل شكل مفرد. وفى الوقت الذى لا تستطيع فيه النظرة إلى العالم أن توجد خارج الفلسفة، أو العلم أو القانون أو الاخلاق، أو غيرها من أشكال الوعى فإن هذه الأشكال ترتبط بدورها عضويا بالنظرة إلى العالم بوصفها الأساس المشترك الذى يوحد بينها جميعا.

وكل من مكونات الوعى مستقل تسميا ويمكن عدّه نظاما، أو نظاما فرعيا أو جزءا من نظام، وذلك يتوقف على مهام البحث. وفى حالتنا الخاصة تولى اهتمامنا لبنية النظرة إلى العالم بوصفها نظاما وسنعد مكوناته أنساقا عضوية ، أو عناصر لهذا النظام.

والنظرة إلى العالم، وبنيتها ومحتواها، ليست شيئا ساكنا لا يتغير؛ ففى المراحل المختلفة للتطور التاريخى تغير دور المكونات المفردة فى نظام النظرة إلى العالم وتجدد محتواها وأثرى.

وتتوقف الأنماط المختلفة للنظرة إلى العالم على الآراء التى تسود هذا أو ذاك من مجموع المفاهيم عن العالم ككل وعلى أسلوب إدخال الآراء والمفاهيم المرتبطة بها فى بنية النظرة إلى العالم وعلى منهج البرهنة عليها. وتسود فى المجتمعات المختلفة وبين الطبقات المختلفة أنماط مختلفة من النظرة إلى العالم.

فى المراحل المبكرة من التاريخ لعبت المعرفة التجريبية بالعالم المحيط دور البوصلة فى الحياة اليومية المصدر فى تشكيل النظرة إلى العالم، ومع ذلك فقد كانت المعرفة التجريبية البدائية متداخلة بشكل وثيق مع الافكار الأسطورية والدينية التى تعكس الواقع بطريقة خيالية تكشف عن عجز الانسان فى مواجهة قوى الطبيعة، وعن التغلب على هذا العجز بالطرق الوهمية كافة.

وكان ظهور الأنظمة الفلسفية الأولى يعنى إقامة غط نوعى جديد من النظرة إلى العالم- النمط الفلسفى النظرى . وهذا النمط يختلف عن النظرة البدائية التجريبية والدينية الأسطورية إلى العالم فى الشكل والمضمون على السواء . فالفلسفة تحل محل المعلومات المتناثرة والأساطير والتشبيه الساذج للعالم الموضوعى بالعلاقات بين الأفراد، وذلك من خلال اكتشاف الصفات والصلات الكامنة فى الطبيعة والانسان بصورة أو أخرى. وتصبح أكثر الافكار عمومية عن الطبيعة والمجتمع والانسان، وقواعد السلوك البشرى التى وضعتها هذه الأشياء موضع دراسة نظرية . وتحليل وانتقاء واع ، يشرى النظرة إلى العالم بمحتوى جديد ووسائل جديدة لفهم العالم والإنسان نفسه.

إن النظرة إلى العالم هي على الدوام ، من حيث المبدأ ، محصلة تكاملية لكل التطور
الروحى المتعدد الوجوه لمرحلة بعينها . ومع ذلك فعندما ظهرت الفلسفة وتطورت كشكل
خاص للوعى الاجتماعى ، بدأت تلعب الدور المهيمن فى صياغة النظرة إلى العالم ، ونتيجة
لذلك تطابقت أحيانا النظرة إلى العالم مع الفلسفة (والتمييز بين الفلسفة والنظرة إلى العالم
لم ينشأ إلا حديثا نسبيا ، وأصبح مفهوم «النظرة إلى العالم» متداولاً على نطاق واسع فى
منتصف القرن التاسع عشر فحسب) . ويمكن تطابق النظرة إلى العالم والفلسفة الخصائص
القائمة لتطور الوعى الاجتماعى للتاريخ السابق ، وفى المحل الاول التخلّف النسبى للمعرفة
العلمية المنزلة غير الفلسفية . وحيث إن العلوم الطبيعية فى ذلك الوقت ، ناهيك عن العلوم
الاجتماعية ، ظلت فى الغالب فى مرحلة جمع وتحليل المواد التجريبية ، فقد كان بمقدور
الفلسفة وحدها أن تقوم بوظائف التركيب النظرى للمعرفة المتراكمة ، التى كانت النظرة إلى
العالم نتيجة لها .

وليس هناك من ينكر أن التركيب الذى قامت به الفلسفة فى كثير من المجالات دفع تقدم
العلوم رغم أنه كان اعتباطيا فى الغالب . ومع ذلك فإن المنهج التأملى للفلسفة تناقض بشكل
حاد مع حاجات العلم ، وأصبح من الواضح بدرجة أكبر أن الفلسفة لم تحل ولم تستطع أن تحل
محل مجالات المعرفة كافة . وأصبح ذلك واضحا تماما فى منتصف القرن التاسع عشر عندما
انهمكت الفروع الرئيسية للعلوم الطبيعية فى التعميم النظرى الواسع . إن ادعاءات الفلسفة
الميتافيزيقية بأنها فى مكانة «علم العلوم» كانت مشار تساؤل ، وأصبح من الضرورى التمييز
بين الفلسفة والنظرة إلى العالم .

إن كل نظرة يمكن البرهنة عليها فلسفيا لا تكون علمية بالضرورة ، تماما كما أن كل
نظرية لا تكون علمية بالضرورة . فإن «الطابع النظرى» هو فى الغالب سمة تميز شكل تنظيم
المعرفة ، بينما محتوى المعرفة ، بمعنى موقفها من الواقع الموضوعى ، يعد خاصية للنظرة إلى
العالم ، لكن النظرة إلى العالم ، التى يمكن التدليل عليها فلسفيا ونظريا ، تصبح علمية لا
لأنها تعكس فحسب ، بشكل صحيح لدرجة أو أخرى ، الواقع الموضوعى ؛ فالسمة الخاصة
الأساسية للنظرة العلمية تتمثل فى أنه يجرى تطويرها ليس عن طريق تفكير ذاتى اعتباطى
وإنما على أساس تصميم فلسفى للمعطيات التى حصل عليها العلم وللاستنتاجات اللاحقة
التي يخرج بها . والمقدمة المنطقية الخامسة لنشأة نظرية علمية مدعومة بالأدلة النظرية هي

تحويل الفلسفة نفسها إلى علم . ولقد أصبحت الفلسفة علما بالمعنى الكامل للكلمة مع ظهور المادية الجدلية، التي تعد أرقى ما وصل اليه تطور الفكر الفلسفى طوال قرن.

إن النظرة العلمية للعالم ، بالرغم من أنها تتشكل على الأساس الصلد للعلوم المتعلقة بالطبيعة والمجتمع، لا يمكن ردها إلى مجرد قائمة من منجزات العلوم المفردة ، إلى مجرد فهم لنتائج علم واحد فحسب، إنها نتاج مرحلة بكاملها . وهى تتشكل نتيجة للتعميم والتفسير العلميين، من مواقع طبقة اجتماعية متقدمة، ليس لجانب واحد معين فى النشاط البشرى وإنما لوجود البشرى بكل تنوعه ومظاهره .

وهكذا يرتبط تطور النظرة إلى العالم ليس فقط بالانتقال من النظرة الدينية الأسطورية للعالم إلى نظرة نظرية فلسفية. فظهور نظرة إلى العالم علمية حقا وثورية للغاية، تحويلية بشكل فعال وشيوعية-إنسانية، يمثل المرحلة الأهم فى تقدم النظرة إلى العالم. وفى مقابل النظرة المثالية إلى العالم أو الفلسفية القائمة على التأمل المادى والتى تتميز بها المراحل السابقة ، فإن النظرة العالمية الأكثر تقدما للمرحلة الحالية هى النظرة الجدلية المادية، الشيوعية فى جوهرها الاجتماعى، النظرة إلى العالم التى تدعو الجماهير العاملة إلى إعادة بناء العلاقات الاجتماعية . وكل الواقع الطبيعى والاجتماعى لمصلحة التطور الشامل للفرد، وثناء المجتمع الشيوعى ، والأكثر إنسانية.

والسمات الاساسية للنظرة الشيوعية إلى العالم هى طابعها الموضوعى وتطابقها مع القوانين العامة للتقدم التاريخى . وهى تقوم على أنها تمكس القوانين الموضوعية لتطور العالم الطبيعى والاجتماعى، وليس على المطامح الذاتية والمفاهيمات الوهمية لشخص ما. والنظرة الشيوعية إلى العالم تتشكل وتثرى وتتطور فى صراع ضارٍ ضد المثالية التى تنكر الغزى الرئيسى للجانب المادى من الحياة الاجتماعية فى عملية تطورها التاريخى. إن الأساس المادى للنظرة الشيوعية إلى العالم يجعل من الحركة الشيوعية، أكثر الحركات الاجتماعية فى المرحلة الحاضرة نفوذاً؛ حركة علمية للغاية، وموضوعية ، ومدعومة بالدليل العلمى.

وحيث إن النظرة الشيوعية هى نظرة علمية حقا، وتعمكس القوانين الموضوعية للواقع الطبيعى والاجتماعى، فإنها تتعارض فى الأساس مع الذاتية فيما يتعلق بمفهوماتها عن العالم وطرق إعادة بنائه. وهذا لا يعنى أنها تضى طابع المطلق على دور العوامل الموضوعية فى الحياة الاجتماعية، أو تقلل من دور العوامل الذاتية ، أو أنها تؤمن بمجى الشيوعية

بشكل تلقائي محتوم وقدرى . إن النظرة الشيوعية إلى العالم تتشكل وتوجد وتتطور فى النضال، ليس فقط ضد المثالية وإنما كذلك ضد المادية الميتزلة التى تنكر دور الجانب الايديولوجى والسياسى للحياة الاجتماعية . وتكشف الطبيعة العلمية الحقيقية للنظرة الشيوعية عن نفسها فى حقيقة أنها تتضمن إثباتا عميقا للدور التعبوى الهائل للنظرية الثورية ، وللاهمية الجهرية لحزب الطبقة العاملة الثورى فى النضال من أجل الأشكال الجديدة الأكثر إنسانية للحياة الاجتماعية، لأنها تستند على الحل المادى الجدلى للمشاكل الأساسية للعلاقة بين الوجود والفكر. وليس بمقدور الناس أن يلفوا أو يتجاهلوا عملية التطور التاريخى التى تحكمها قوانين ، ولكن بمقدورهم أن يجعلوا بها أو يبطئوها بسلوكهم وأعمالهم .

والنظرة الشيوعية ، هى النظرة الإنسانية الحققة، لا النظرة الطوبارية الاسمية المجردة للإنسانية ذلك لأنها عملية بشكل موضوعى وثورية بشكل ثابت . ومع تميز هذه النظرة إلى العالم تنتقل الإنسانية بالكلام إلى إنسانية حققة مثبتة علميا . إنها لا ترجع مشكلة الإنسانية إلى مجرد إعلان شكلى للمبادئ الإنسانية ولكنها تصوغ علميا الطرق إلى هذا النظام الاجتماعى الذى يكون فى ظله التطور الحر لكل فرد هو الشرط للتطور الحر للجميع. إن مزايا النظرة الشيوعية إلى العالم، المادية الجدلية فى أسسها الفلسفية، على أية انماط أخرى من النظرة إلى العالم فى المرحلة الحالية تتضح بشكل خاص عند مقارنتها بالنظرة البرجوازية الحالية إلى العالم وهى النظرة المثالية والميتافيزيقية فى الأساس ويتضح على الفور كذلك الخط من قيمة موضوع البحث الفلسفى وتدهور المبادئ المنهجية للفلسفة المثالية. فى الماضى، كانت الفلسفة الكلاسيكية تدعى أنها تقوم بتركيب العناصر التى تشكل نظرة إلى العالم، ولكن كثيرا من الفلاسفة البرجوازيين اليوم يتعمقون على وجه الخصوص فى مسائل محدودة. وعندما يحاولون صياغة منهج عام، يحصررون انفسهم فى قضايا خاصة بدراسة الظواهر والبنية والتحليلات الرياضية المنطقية واللغوية، الخ. ويصح هذا على وجه الخصوص بالنسبة للوضعية المعاصرة بكل تجلياتها (الوضعية المنطقية، الفعلية، الذرائعية، والمذهب العقلى التقدى ، الخ).

ومن ناحية أخرى يتم، دوما وبصورة متزايدة مقابلة اللاعقلية بالنظرة المادية إلى العالم بتجلياتها المختلفة وعلى الاخص الفلسفة الدينية، التى تشمل حسب قول دعائها عمليات

تجربى فى مجالات الحياة كافة؛ الطبيعة، المجتمع، والمعرفة. فهى تقدم الفلسفة الدينية باعتبارها نظرة عالمية متكاملة يمكنها أن تنافس حسب هذا الزعم المادية الجدلية.

وبشكل عام ، تتزايد الاتجاهات غير العقلية فى الفكر الفلسفى - غير الماركسي- المعاصر؛ ويتضح ذلك فى نمو نفوذ الاتجاهات التى تحدد من قدرات العقل والتفكير على المعرفة واعترافها بالحدس، والحواس، والقرائن بوصفها الوسائل الرئيسية لفهم وتفسير العالم. إن كثيرا من المؤلفين الغربيين الذين يمثلون مختلف الاتجاهات الفلسفية، بما فى ذلك الوجودية والتحليل النفسى وعلم الإنسان الفلسفى، ينظرون إلى الواقع بوصفه شيئا فوضويا وغير منظم وعرضى. ومثل هذه الأفكار، كما سترى فيما بعد ، نجدها كذلك فى المفاهيم الاجتماعية البرجوازية التى تتميز بالتحرد من الوهم فى التقدم، والخوف من المستقبل. بتصرحاتها عن عجز الإنسان وطبيعته الإنسانية ، وعن القدرة الكلية لما هو غامض فى الواقع الطبعى والاجتماعى .

وتنعكس كل هذه العمليات على مستوى البحث النظرى فى شكل بنى معنوية خاصة، وفى الوعى الجماهيرى فى شكل أفكار خاطئة وأوهام.

ومن المهم بشكل خاص التأكيد على أن صياغة مسائل النظرية إلى العالم ترتبط ارتباطا وثيقا، ليس فقط بمسائل المنهج وإنما كذلك بمسائل تشكيل المواقع الاجتماعية للطبقات والمجموعات الاجتماعية والأفراد ومسائل تشكيل الشخصية. وأية دوافع تسود فى النظرية إلى العالم، ثورية أم محافظة ، متفائلة أم متشائمة، إيجابية أم سلبية، إنسانية أم كارهة للإنسان، إنما تحددها فى النهاية الظروف الاجتماعية، ولكن ذلك يعتمد لدرجة كبيرة كذلك على الفلسفة السائدة فى المجتمع. وهكذا فعالبا ما نقول : «إن فلسفتنا فلسفة تفاعل تاريخى» أو «إن فلسفتنا فلسفة إنسانية حقة ، فلسفة مساواة اجتماعية وصداقة بين الشعوب». وقد أصبحت عبارة «فلسفتنا فلسفة سلام» شائعة كذلك. وتبين كل هذه الصيغ أن الفلسفة تعكس موقف الناس من المسائل الحيوية كافة. ومن ناحية أخرى، فإننا نعرف أنه توجد فلسفة تشاؤم ويأس، فلسفة الفردية، والأثنا، فلسفة التفرد العنصرى والقومى ، والتوسع والعدوان. وهذا أيضا هو مظهر لموقف أيديولوجى من واقع اليوم، لموقف من مواقع الطبقات الرجعية.

وهكذا تؤثر الآراء الفلسفية بقوة على الأجزاء والفروع كافة المكونة للنظرية إلى العالم بسبب خصائص المعرفة الفلسفية نفسها .

٢ - خصائص المعرفة الفلسفية ظهور النظرية المادية الجدلية إلى العالم

المسألة الأساسية في النظرية الفلسفية إلى العالم هي كيف يتم حل المسألة الأساسية للفلسفة عن العلاقة بين ما هو روعى وما هو مادي - هل يتم حلها مثالياً أو مادياً. ويوفر حل هذه المسألة حلولاً لكل المسائل الأخرى للفلسفة والنظرية إلى العالم. ولذلك فإن تفسير طبيعة المعرفة الفلسفية ومكانها في بناء النظرية إلى العالم ، يفترض مسبقاً دراسة نشأة المسألة الأساسية للفلسفة. والتحليل المفصل لهذه المسألة لا يدخل في نطاق هذا الكتاب بالطبع. ومع ذلك فإننا نشعر أنه من المناسب هنا أن نستعرض بشكل سريع تاريخ الفلسفة ونسترجع المراحل المهمة في الصراع بين المادية والمثالية، وبالتالي نقدم وصفاً موجزاً للنشأة التاريخية للنظرية الفلسفية العلمية إلى العالم وتطورها ، وللخلاف الرئيسي بين النظرية الجدلية المادية إلى العالم وبين انطباع النظرية الفلسفية الأخرى إلى العالم.

تجسد الفلسفة على الدوام لماضيها التاريخي لأن كثيراً من المشاكل التي يتناولها الفلاسفة اليوم ، قد طرحها ، حتى ولو في شكل بدائي ، خلال المراحل السابقة لتطور الفلسفة. ولنتذكر في هذا الخصوص أن انجياز أشار إلى أن الأشكال المختلفة للفلسفة الأغريقية كانت تنحصر في المهد ، في عملية نشأتها ، الانحطاط اللاحقة كافة تقريباً للنظرية إلى العالم.

ويبدو أن الفلسفة ، أكثر من أي علم آخر ، تتعلم من تاريخها الخاص ، وحتى الانحطاطات الحديثة تماماً تعتمد على التاريخ في نشأتها وتطورها . وقد احتفظت المقولات الفلسفية الرئيسية بمفازها طوال قرون عديدة، بالرغم من أن محتواها تغير واغتنى. وقد عاشت الأعمال الفلسفية الرئيسية وتخطت تغير المراحل، وما تزال تلعب دورها في حياة الإنسان الفكرية مثل الروائع الكلاسيكية بوصفها مصدراً للإبداع الفني .

وقسم الفلاسفة إلى معسكرين - الماديين والمثاليين، استناداً إلى إجاباتهم على المسألة الأساسية . ويعتقد الماديون أن الطبيعة والمادة أولية، بينما يدافع المثاليون عن أن الروح والوعى ، والفكر تكمن خلف كل شيء.

وقد كتب لبتين يقول : « يكمن جوهر المثالية في أنها تأخذ الفيزيقي نقطة انطلاق، ومنه تستنتج الطبيعة الخارجية، وعندئذ فقط يستخلص الوعى الإنسانى العادى من الطبيعة.

ومن ثم يتضح على الدوام أن هذا «الفيزيقي» الأولي هو مجرد لا حياة فيه يخفى لاهوتا مخفيا» (٢) .

إن وضع الروح مقابل الجسد ، وما وراء الطبيعة مقابل الطبيعة كان واضحا بالفعل في الوعي البدائي والأساطير القديمة . وفقا لهذه الآراء البدائية كانت هناك روح خفية تتحكم في كل الاعمال البشرية ، كما أن كل قوى الطبيعة وظواهرها تخضع للأرواح .

ولما بعد ارتبط رفع الوعي البشري إلى مستوى «روح عالمية عليا» منفصلة عن المادة ومتحركة في العالم المادي كما يزعمون ، بانقسام المجتمع إلى طبقات متعارضة ، ويظهر وتفاقم التعارض بين العمل الذهني والبدني . وعندما فرضت الطبقات الاستغلالية سيطرتها وانفصل العمل الذهني عن العمل البدني ، عد الوعي شيئا مستقلا عن الممارسة المادية ويقف فوق العالم . وعندما أصبح العمل الذهني امتيازاً للطبقات الحاكمة ولخادمها المتعلمين ، انحسرت نتائج العمل البدني في رأيهم إلى المؤخرة أمام نتائج العقل - الأفكار . وأدت الفجوة بين العمل الذهني والعمل البدني واستغلال أناس العمل الذهني لأناس العمل اليدوي ليس فقط إلى التعارض بين الروح والمادة وإنما كذلك إلى خضوع العمليات المادية لظواهر الحياة الفكرية ، في الاجمال النظرية لألأيدولوجيين .

وإلى جانب الجذور الطبقية الاجتماعية ، كان للنظرة المثالية إلى العالم مصادر ومقدمات للمعرفة . وتكمن المفاهيم المثالية في المبالغة في جوانب أو عناصر مفردة للمعرفة واضفاء طابع مطلق عليها . ويضفي بعض المثاليين طابعا مطلقا على الأحاسيس ، ويعلمون أن الأشياء كافة ، وكل العالم الموضوعي ما هو إلا تركيبة أو مجموعة من الأحاسيس . ويضفي آخرون طابعا مطلقا على المفاهيم والأفكار العامة ، ويرون فيها المبدأ الرئيسي للأشياء الموجودة كافة .

إن المفاهيم المثالية لتفوق الروح على المادة ، وللطابع الثانوي والتابع للطبيعة ترتبط بطريقة أو أخرى بالإيمان بما فوق الطبيعة ، وبأن الله خلق العالم . وعلى العكس من ذلك ، ارتبطت الفلسفة المادية على الدوام بتطور المعرفة العلمية وكانت النقيض للأساطير الدينية . لقد حصل الناس على معرفتهم الأولية البدائية عن العالم خلال مجرى نشاطهم الانتاجي ، وعلى أساس تجربتهم العملية المباشرة . واستمر العلم الذي نشأ بالتدرج يرتبط ارتباطا وثيقا بالممارسة ، بالانتاج ، وتلبية احتياجات الإنسان المختلفة . واستندت الفلسفة المادية بوصفها

تعبيراً نظرياً عن المعرفة البشرية المتنامية على منجزات الممارسة، وعلى اتجاهات التطور الاجتماعي التقدمي. وكل الناس، في نشاطهم العملي، من في ذلك الذين يتأثرون بالأوهام المثالية والدينية، يسترشدون بوعي أو بغير وعي بدوافع واقعية وليست وهمية، أي، بمبادئ المادية لا المثالية. وإذا ما استرشد الناس في حياتهم اليومية بنظريات مثالية ودينية، فسبكونون غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الحيوية، غير قادرين على الحياة.

وعلى خلاف الفلسفة المثالية والأيديولوجية الدينية فإن كل ممارسات الحياة تقود في النهاية إلى تفسير مادي للواقع المحيط. إن المادية والمثالية هما نظرتان إلى العالم ومنهجان ومدخلان متعارضان إلى الظواهر. وبين الاتجاهين الفلسفيين الأساسيين توجد أنظمة ومدارس عديدة: الثنائية، واللاأدوية، والوضعية، الخ. وكل هذه الاتجاهات الوسيطة، الانتقائية في الغالب، تعد أشكالاً غير ثابتة إما للمادية أو للمثالية. وحتى إذا ما ساد الاتجاه المادي فإن عدم الثبات هذا يترك مجالاً للإيمانية.

لقد تغير محتوى الفلسفة تاريخياً، ودار الصراع بين المادية والمثالية على الدوام حول المشاكل الأساسية والأهم للفلسفة، بالرغم من أنه هذا أحياناً أنه ليس سوى مناقشة مجردة حول مسائل نظرية.

في العالم القديم كان التعارض بين الآراء المادية والمثالية واضحاً على وجه الخصوص في تفسير طبيعة الأشياء، وجود العالم، ولم يكن من قبيل الصدفة أن يسمى تيتوس لوكريوس كاروس، الفيلسوف المادي الروماني، كتابه الشهير، الذي ما يزال يعد تلخيصاً للفلسفة القديمة «حول طبيعة الأشياء».

وقد حاول المثاليون من مختلف المدارس أن يحلوا المسألة المتعلقة بوجود الطبيعة، وبطبيعة الأشياء، بمساعدة الأساطير الدينية المنطقية وقالوا إن العالم هو تجسيد لمبدأ التنازع على الألفاظ وتجسيد للأفكار، وعلى ذلك فإن الأشياء كافة مثالية وروحية بطبيعتها.

ولواجهة ذلك طور الماديون الرأي القائل بأن العالم لا يزل مادياً بطبيعته. وبالرغم من أن هذا المبدأ الأزلي للعالم أطلق عليه المفكرون الهنود والصينيون والإغريق تسميات مختلفة، فقد رده الماديون القدامى كافة إلى الفترات وغيرها من العناصر المادية. وكشف التعارض بين النظرتين العالميتين في الفلسفة القديمة عن نفسه كذلك في تفسير قضايا نظرية المعرفة، والاتلاخات وعلم الجمال. وكان الصراع بين المادية والمثالية منذ البداية مواجهة بين العلم والدين. وفي العصور الوسطى اتخذ الصراع بين المعسكرين الرئيسيين في الفلسفة شكل صراع بين

التفكير الحر والدين ، بين العقل والإيمان الأعلى .

وعندما سادت أيديولوجية الكهنوت، اتخذت كل محاولات التفكير الحر وضع المعرفة في مقابل الإيمان، والعلم في مقابل الدين شكل معارضة التفسير الديني للمفاهيم العامة - الكليات . وأكد المثاليون أن الكليات وجدت بشكل مستقل ، أى وجدت خارج وعى الإنسان وشكلت كما يزعمون الأساس الخالد للأشياء كافة وهكذا استخلص رجال الدين من مفهوم الله بوصفه العلى العظيم أنه لابد أن يكون موجودا بالضرورة، وسمى الاتجاه الفلسفى الذى يعترف بالمفاهيم العامة - الكليات، بوصفها موجودة فى الواقع ، بالواقعية .

وعدّ معارضو اللاهوت الرسمى الأشياء العينية، والظواهر العينية ، وليس المفاهيم، وقائع. وعدّوا المفاهيم سميات للأشياء التى ندركها من خلال أعضاء الحس. وتعرف مثل هذه الآراء بالاسمية.

وهكذا بدأ الصراع حول مسألة طبيعة المفاهيم ، وفى هذا الصعيد حول طبيعة المعرفة البشرية فى فلسفة العصور الوسطى . ورأى المثاليون أساس المعرفة فى الكتاب المقدس، وفى القواعد الدينية الجامدة وفى الرؤى الصوفية، بينما عدّ معارضوهم ، الذين اقتربوا من المادية، العالم الخارجى ، والتجربة ، مصدرا للمعرفة . وقد كُرس اهتمام كبير فى العصور الوسطى لصياغة منهج المعرفة العلمية، لمسائل المنطق أولا وقبل كل شئ.

وفى الفترة ما بين القرن السادس عشر والتاسع عشر كانت المادية مدافعا ثابتا عن الحتمية، التى تشكل إذا ما مدت إلى كل مجالى الواقع الطبيعى والاجتماعى ، المقدمة الضرورية والجوهرية لنظرية علمية إلى العالم. ومع تطور القوى المنتجة وظهور أنظمة علمية عديدة، اكتسبت مسألة طبيعة المعرفة العلمية، والمنهج العلمى وقوانين المعرفة أهمية متزايدة فى الصراع بين المادية والمثالية.

وأصبح من الواضح بشكل خاص أن المسألة الأساسية للفلسفة والمتعلقة بالعلاقة بين الوعى والوجود لا يمكن حصرها فى تحديد من الذى يأتى قبل الآخر، وأن لها جانباً آخر :

هل يستطيع الوعى أن يعكس الوجود والعالم المحيط بشكل صحيح ؟

أعطى الماديون جوابا بالإيجاب على هذا السؤال وكشفوا عن مصادر ووسائل المعرفة وفقا لمستوى معرفتهم . وقدم الماديان الفرنسيان هلفيتيوس وديدرو المادى الألمانى فيورباخ تحليلا واقيا لمسائل نظرية المعرفة. ومع ذلك، فإن الجواب على السؤال المتعلق بأسبقية المادى أو

الروحي لا يحدد موقف الفيلسوف من نظرية المعرفة مباشرة. واعتقد كثير من المثاليين كذلك أن العالم يمكن معرفته . فـهـيـجـل، مثـلا، بطريقته المثالية الخاصة أخذ - كثنى مسلم به - بأن العالم المحيط يمكن معرفته من خلال التفكير؛ لأن هذا العالم لم يكن سوى تحقيق للفكرة المطلقة. وتجادل كثير من الفلاسفة المثاليين المعروفين، بمن فيهم هيوم ركانت، في إمكانية معرفة العالم، معرفة جوهر الأشياء.

وعد الماديون الإدراك الحسي للعالم المحيط نقطة انطلاق في نظرية المعرفة، وعلى هذا الأساس قدموا صورتهم للعالم وصاغوا فهما منهجيا للطبيعة بوصفها كلا شاملا واحداً (يشمل الإنسان) وكان هذا، مثلاً، هو مفهوم كتاب هولباخ «نظام الطبيعة». إن عنوان هذا العمل البارز للمادى الفرنسى فى القرن الثامن عشر يشير مباشرة إلى المهمة الأساسية للفلسفة المادية فى ذلك الوقت. والشئ المهم، على وجه الخصوص، هو أن مادية القرنين السابع عشر والثامن عشر كانت فى فهمها للطبيعة ذات نظرة علمية إلى العالم فى الأساس. لا تتفق فحسب مع مستوى تطور العلوم الطبيعية لتلك الفترة وإنما غالباً ما سبقته بكثير.

وفى مقابل المادية و«نظام الطبيعة» المادى وضع المثاليون نظام «العقل الخالص»، «الفكرة المطلقة» الخ. وانعكس ذلك فى «نقد العقل الخالص» لكانت و «منهج البحث العلمى» لـفـيـخـتـه ، وأخيراً فى «علم النطق» لهيـجـل الذى كانت فلسفته تشبه نظاماً عاماً من التصورات المثالية للعالم ولعملية المعرفة .

وهكذا شنت المادية طوال تاريخ الفكر الفلسفى نضالاً نشطاً واثقاً ضد التعميمات الدينية الأسطورية والمثالية للطبيعة والإنسان ، ضد تفسير الروحي بوصفه جوهرًا متسامياً، وتفسير الحياة الإنسانية بوصفها شيئاً واقداً من العالم الآخر. وقدمت المادية خدمات جليلة للتاريخ عندما برهنت على الوحدة المادية للعالم ، وحطمت التفسير الدينى والأسطورى للعالم وصاغت القولات والمفاهيم اللازمة (مثل الانتظام، والضرورة، والسببية، الخ). ويرجع إلى الفلسفة المادية بدرجة كبيرة أن أصبحت افكار ومبادئ الحتمية، أفكار الطبيعة بوصفها كلاً واحداً موحداً متماسكاً، راسخة فى العلوم الطبيعية . وخطوة خطوة حطمت المادية المفاهيم الأسطورية والدينية للتقدير، وبجبرية الإنسان ومكانه فى الطبيعة.

وفى الوقت الذى نؤكد فيه الإسهام الكبير للأشكال المختلفة لمادية ما قبل الماركسية فى تشكيل نظرة علمية إلى العالم سيكون من الخطأ أن نتجاهل الجوانب الإيجابية لتطور

الفلسفة المثالية الذي استغرق قرونا . وأدت المثالية كذلك، وبطريقة غير مباشرة وبسيطة، إلى نشأة بعض الأفكار والمفاهيم التي بدونها تكون النظرة الفلسفية العلمية إلى العالم ضيقة وأحادية الجانب. ويكفي أن نتذكر افلاطون، وأرسطو، وليبنتز، وكانت، وهيجل الذين أسهموا بدرجة كبيرة في صياغة المنهج الجدلي وفي فهم منطق المعرفة العلمية على السواء. ولكن حتى إذا ما أخذنا كل ذلك في الاعتبار فليس هناك شك في أن إقرار النظرة العلمية إلى العالم يرتبط ارتباطا وثيقا بتطور المادية، وبالتغيرات في أشكالها التاريخية على طريق التفسير الفلسفي لتجربة البشرية التاريخية واليومية، وبإنجازات المعرفة العلمية والتغلب على التصورات الدينية والأسطورية والمثالية للعالم .

ودل ظهور الماركسية بوصفها نظاماً متكاملأ للآراء الفلسفية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وإقرار نظرية الشيوعية العلمية، على بداية حقبة جديدة نوعيا في تاريخ الفكر الاجتماعي وثورة في التطور الفكري بشكل عام.

وفي منتصف القرن التاسع عشر، وعندما كانت الماركسية تتشكل ، قفزت إلى المقدمة القضايا المتعلقة بنسق ومصير التقدم الاجتماعي ، وبدأ في هذا الميدان كذلك صراع ضار بين المادية والمثالية . بيد أن المفاهيم قبل العلمية سادت في تفسير عمليات الحياة الاجتماعية السابقة على ماركس وأنجلز .

ويكمن الخطأ الأساسي للآراء كافة السابقة على الماركسية والمتعلقة بالمجتمع، حتى إذا كانت متقدمة في عصرها، في كونها آراء مثالية. ولم يرق الفلاسفة المثاليون وحدهم بترويج آراء مثالية حول ظواهر الحياة الاجتماعية وإنما روجها كذلك المنافعون عن التفسير المادي للطبيعة، فرأوا أساس الحياة الاجتماعية لا في التطور الاقتصادي للمجتمع وإنما في تقدم «الروح» و«الفكرة» و«العقل».

وكانت السيطرة المطلقة للمثالية في تفسير الحياة الاجتماعية قبل ظهور الماركسية ترتبط أساسا بمصالح تلك الطبقات التي عبر الفلاسفة وعلماء الاجتماع والتاريخ عن ايدئولوجيتها. وخلال كل تاريخ المجتمع الطبقي المتناحر احتكرت الطبقات المالكة التعليم، والعلوم، والفنون بينما أخضعت جماهير الشعب بالعمل الإجباري للمستغلين واستبعدت من التعليم والثقافة. وكانت النظريات السابقة للماركسية عن المجتمع، كقاعدة، نظريات لأصحاب المصالح من الطبقات المالكة واستخدمت كوسيلة للاستعباد الروحي لجماهير الشعب.

وبالطبع فقد صاغ ممثلو الطبقات المضطهدة من وقت لآخر، آراءهم عن الحياة الاجتماعية، ولكن هذه الآراء كانت غير علمية، لأنها عبرت عن أيديولوجية حركة تلقائية لم يكن لها هدف أو آفاق واضحة للتطور التاريخي . وأمكن تقديم تفسير علمي للحياة الاجتماعية فقط من مواقع الطبقة العاملة التي كانت في ذلك الوقت إما غير موجودة أو كانت في دور التكوين. ولم يستطع أيديولوجيو الطبقات المالكة أن يتبنوا وجهة النظر المادية العلمية وذلك بسبب طبيعتهم الطبقيّة ، لأن المادية في علم الاجتماع ترتبط بشكل لا ينفصم بالاشتراكية التي تعد البروليتاريا حاملة لوائها .

وكانت أكبر خدمة قدمها ماركس والمجاز للبشرية أنهما وضعوا الأسس الأيديولوجية لإعادة بناء العالم ثوريا، وبرهنا علميا على الإمكانية الفعلية وضرورة التحويل الجذري للظروف الاجتماعية لتطور المدنية والحياة الاجتماعية التي تشكلت عبر القرون وظلت ما بعد زوال نفعها ، على أسس شيوعية عادلة وإنسانية حقا .

كانت الجماهير العاملة لقرون ضحايا مأس اجتماعية قاسية؛ استغلال الإنسان للإنسان، والقهر القومي والعرقى، والحروب المدمرة. ومن جيل إلى جيل عبر المفكرون المتقدمون عن حلم المساواة والأخوة الشاملة بين الناس كافة، والامم كافة، وعن السلام والوفاء الأبدى ، ولكن لم تكن هناك أية ظروف مادية ، ولا قوة ثورية مناسبة ، ولا طرق معروفة لتحويل هذا الحلم إلى حقيقة.

وفي هذا الخصوص، فقد أحدث القرن التاسع عشر تغييرا كبيرا في تاريخ العالم بتوفير الشروط المادية والاجتماعية لتحويل ثوري للمجتمع.

وكان مذهب ماركس هو التعبير النظري عن هذه الحقبة، ودل على منطف ثوري في تاريخ الفكر الاجتماعى ، الذى خلق إمكانية ووسائل تحرير الطبقات العاملة من الاستغلال، وإلغاء القهر القومى، والتحرر من المواجهات المسلحة الدموية.

وارتبط ظهور الماركسية ، مثل أية نظرية مهمة اجتماعيا، بعوامل موضوعية بالطبع. وكان تطور الإنتاج واتخاذ الطابع الاشتراكى فى ظل الرأسمالية، وظهور التناقضات العدائية العميقة فيها ، وأساسا التناقضات بين العمل ورأس المال ، والأعمال الثورية الأولى للبروليتاريا ، هي التربة الاجتماعية التى يمكن أن تنمو الماركسية عليها، وعليها وحدها.

وفي الوقت نفسه مهد كل التطور السابق للفكر الاجتماعى المتقدم للماركسية . ووضّح لينين أن الماركسية نشأت ليس بعيدا عن طريق الحضارة العالمية وإنما «بوصفها استمرارا

لتعاليم أعظم ممثلى الفلسفة والاقتصاد السياسى والاشتراكية» (٣).

وأصبح من الواضح فى النصف الأول من القرن التاسع عشر بالفعل، أن الرأسمالية تجلب معها للناس شكلا جديدا من العبودية وليس الحرية . وحتى قبل ماركس ، كشف المفكرون الاشتراكيون (فوريه، وأوين، وسان سيمون) الشرور الواضحة للرأسمالية ، وللعداوة التى لا يمكن التوفيق فيها بين العمل ورأس المال، بين العمال الأجراء والرأسماليين. ولم يصدّم الاشتراكيون وحدهم وإنما صدم كل المفكرين لوحشية الاستغلال الرأسمالى. وأثارت طريقة الحياة البرجوازية الناس المتقدمين وكسبت عداهم، وكان البحث عن طرق تؤدى إلى تنظيم اجتماعى أفضل مكثفا ومؤلا. ولما كانت قوانين التطور الاجتماعى غير معروفة، لم تظهر سوى مشروعات خيالية للمستقبل وأحلام لا أساس لها بالعودة إلى الماضى، إلى «العصر الذهبى» الأسطورى. ولم يكن لدى أى فرد فكرة واضحة، أو بإمكانه أن يقول بالتأكيد إلى أين يسير التاريخ وكيف يمكن التخلص من المأسى الاجتماعية غير المحتملة التى تعذب الجماهير العاملة.

وفى تلك الفترة الحاسمة قدمت عبقريّة ماركس الإجابة على تحدى العصر، على اسئلة حيوية طرحها بالفعل أكثر العقول البشرية تقدما على حد قول لينين. فقد قدم ماركس وانجيز تحليلا علميا عميقا لمشكلات جديدة للتطور الاجتماعى باكتشافهما وتطويرهما مذهبهما المادى فى التاريخ ونظرية فائض القيمة.

ومع ذلك فقد كانت الماركسيّة لا تعنى فقط وضع نظرية جديدة للتطور الاجتماعى وتصور مادى للتاريخ، وإنما كانت تعنى كذلك صياغة نظرة إلى العالم فلسفية متكاملة تربط عضويًا النظرية العلمية والمنهج الفلسفى العلمى، وتشمل العمليات كافة سواء فى الطبيعة أم المجتمع.

ويجد المرء فى تاريخ الفلسفة السابق على الماركسيّة علاقة معقدة ومتناقضة فى الغالب بين المفاهيم المتعلقة بجوهر العالم وتفسير تاريخه، بماضيه ومستقبله. هل يتغير العالم أم يبقى دون تغيير؟ كانت هذه المسائل مثار جدل حاد حقيقى فى الأزمنة القديمة . واعتقد بعض الفلاسفة أن لاشئ فى الطبيعة يبقى دون تغير وأن كل ظاهرة وكل شئ فى عملية تغير، وتجديد وتطور ، بالرغم من أنه لم يكن بإمكانهم فى ذلك الوقت أن يقدموا تحليلا محددا لهذه العملية الشاملة . وقال المادى الإغريقى البارز هيراقليطس أن كل شئ فى عملية

تدقق وتغير مستمر . وإن العالم لم يخلقه أى من الآلهة أو الناس ، وإن وجوده أبدي ويتغير بانتظام.

وقال معارضو هذه النظرية إن الوجود ساكن وغير متغير، وإن الطبيعة لا تعرف أى تحولات. وكان الفيلسوف الاغريقى القديم بارمنيدس واحدا من انشط المدافعين عن هذا الرأى الذى أبدته الكنيسة لقرون لانه يتفق تماما مع العقائد الدينية التى تقول بأن العالم خلقه الله، وأنه لا يوجد ولا يمكن أن يوجد جديد تحت الشمس .

ويمكن تعقيد طرق تطور الفلسفة فى حقيقة أن الماديين السابقين على الماركسية، فى الوقت الذى كانوا فيه على صواب فى تفسيرهم للعلاقة بين الفكر والوجود ، قد عجزوا عن تفسير تغيرها وتطورها ، وظلوا بشكل ما ميتافيزيقيين. وأقام الفلاسفة المثاليون الدليل على الفكرة الجدلية للتطور ، وبخاصة هيجل الذى أقام الدليل بشكل شامل على الجدل وشرحه بشكل منهجى، على أساس مثالى ، فى فلسفته. وصاغ نظريته عن التطور كمبدأ نظرى عام . واعتقد هيجل أن التناقض هو مصدر التطور واساس الحركة والحياة. ومع ذلك فقد طبق نظريته على الماضى فحسب ، ولما كان مثاليا ، فقد رأى الجدل ليس فى الحياة الواقعية وإنما فى تطور المفاهيم فحسب ، فى تطور ما يسمى بالروح المطلقة ، وقد اتخذ مجمل سياق تطور العالم فى تفسيره طابعا صوفيا.

وهكذا ، فى فترة ما قبل الماركسية شكل الجانب التقدمى والجانب الثمر علميا للفلسفة - المادية والجدل - اتجاهين منفصلين .

وربطت الماركسية المذهب المادى عن أسبقية المادة والطبيعة بالفكرة الجدلية عن التطور . وتجسدت فى المادية الجدلية الوحدة العضوية بين النظرة العلمية إلى العالم والمنهج الفلسفى العلمى . واستنادا إلى الأفكار الثورية فى العلوم الطبيعية نشرت الماركسية المفهوم الجدلى للتطور، الذى استخدمه الفلاسفة قبل ذلك فى الغالب بالنسبة للتاريخ ومعرفة الطبيعة، وقدمت مفهوم القانون الطبعى التاريخى ، الذى استخدم قبل ذلك فى العلوم الطبيعية وحدها ، إلى نظرية معرفة الحياة الاجتماعية وصاغت تفسيراً ماديا للتاريخ. وتدرس الماركسية القوانين الموضوعية لعمل المجتمع وتطوره. وبعد أن أقر ماركس تبعية العلاقات الاجتماعية لمستوى تطور الإنتاج، برهن على أنه لا توجد بنى اجتماعية خالدة غير متغيرة. وكل تشكيل اجتماعى اقتصادى هو كيان اجتماعى خاص ، ينشأ ويتطور ويتحول.

إلى نظام اجتماعى آخر وفقا للقوانين الموضوعية، والتشكيلات الاجتماعية الاقتصادية التى تتعاقب واحدا إثر الآخر ما هى الا مراحل تاريخية فى تطور المجتمع البشرى ، من أدنى المراحل إلى أعلاها.

وكما برهن داروين على نظرية نشأة وتغير وتعاقب أنواع النباتات والحيوانات اكتشف ماركس قوانين نشأة وتطور وتعاقب التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية، وذلك أقام فى العلوم الطبيعية والاجتماعية مبدأ التاريخية والتفسير المادى لعمليات التطور كافة " فى الطبيعة والمجتمع على السواء. وهكذا تم وضع أساس نظري متين ضمن البرهنة الشاملة على قوانين وطرق وأشكال الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية والشيوعية. ويمكن إرجاع جوهر هذه البرهنة إلى ما يلى :

تكمّن جذور الحاجة الى إعادة تشكيل المجتمع فى قانون التطور الشامل. وإذا ما كانت عملية التحول والتطور تجري بشكل دائم فى العالم ، فان اشكال الحياة الاجتماعية لا يمكن أن تظل ثابتة دون تغيير. ويعنى هذا أن حكم الطبقات المستغلة، وقهر ونهب الجماهير العاملة ، وإثراء أقلية محدودة على حساب الغالبية الساحقة من سكان العالم لا يمكن أن يدوم إلى الأبد. وكما تتغير فى الطبيعة البنى المادية والأنواع النباتية والحيوانية تتطور التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية كذلك وتحل محل بعضها البعض فى التاريخ.

والتفسير المادى لقانون التطور الشامل فيما يتعلق بالمجتمع يعنى أنه، تماما كما تكمّن الاسباب المادية فى الظواهر الطبيعية كافة، يتحدد تطور التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية وفقا لعوامل مادية، واولا وفقا لتطور قوى الإنتاج. وتتوقف أشكال العلاقات الاجتماعية على تطور قوى الإنتاج، وتحدد هذه الاشكال بدورها، طابع النظام السياسى وأفكار ومفاهيمات الإنسان. ويؤدى غر قوى الإنتاج فى المجتمع البرجوازى إلى تركيز الملكية فى أيدى مجموعة محدودة من الرأسماليين، والاحتكارات إلى تركيز الانتاج وإضفاء طابع اشتراكى عليه. ولا يتوافق الطابع الاجتماعى للإنتاج مع الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج . ومن الطبيعى إذن أن يبدأ الناس فى ادراك أن وسائل الانتاج ينبغى أن تكون ملكا لكل المجتمع.

بيد أن الاشتراكية العلمية لا تستند إلى المفهوم المادى للقانون الذى يحكم تغير التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية وحده. وكان من الضروري تحديد ما إذا كان الوقت قد

حان، وما إذا كانت الظروف المادية قد وجدت لتحويل النظام الاجتماعى القائم. وقد قدم التحليل الماركسى للنظام الاقتصادى للرأسمالية الجواب عن السؤال الأساسى فى النظرية والتطبيق. وكشف ماركس «سر» الاستغلال الرأسمالى ووضّح آلية تملك الرأسماليين لفاصل القيمة، أى تملك هذا الجزء من القيمة الذى أنتجه العامل الأجير زيادة على الجزء المدفوع من عمله. وكشف بذلك عن الجذور الاقتصادية للعداوة التى لا تعرف التوفيق بين الطبقة العاملة والبرجوازية، وعن حتمية تفاقم الصراع الطبقي بينها حتى التصفية الكاملة لاستغلال الإنسان للإنسان. وبعد أن تحقق من مصادر وعملية تراكم رأس المال، وضع ماركس الأساس الاقتصادى لتركيز الإنتاج وإضفاء الطابع الاشتراكى عليه، وخراب صفار المنتجين، والنمو العددي والنمى للطبقة العاملة. ونتيجة لأبحاثه الضخمة استطاع ماركس أن يثبت علميا المصير التاريخى للنظام الاجتماعى الاقتصادى للرأسمالية والضرورة الموضوعية للانتقال إلى مجتمع شيوعى جديد، ولتحقيق الدور التاريخى العالمى للبروليتاريا بوصفها طبقة.

وعلى أساس الجدول المادى نجحت الماركسية لأول مرة فى تاريخ الفكر الاجتماعى، فى تسرية النزاع الذى استمر طويلا حول العلاقة بين الضرورة وحرية الإرادة، بين الأنساق والنشاط الإنسانى، بين الشرطية السببية ودور مصالح وأهداف الناس فى سلوكهم وفى كل العملية التاريخية.

وقد أثار هذا النزاع الذى استمر طويلا التفسير الأحادى الجانبى للعمليات الاجتماعية، إما من مواقع المثالية أو بروح النزعة الطبيعية الآلية والسطحية. والمفكرون الذين اعتقدوا أن السلوك الإنسانى محدد قوانين الطبيعة أو قوة ما فوق الطبيعة قللوا من أهمية النشاط الإنسانى ومالوا إلى طريقة سلبية ووسطية فى التفكير، بينما الذين عدّوا الأحداث التاريخية نتيجة لإرادة البشر والأعمال الاعتيادية، عجزوا عن رؤية الاتساق فى التاريخ واعتقدوا أن بالإمكان تغيير مجرى الأحداث باستخدام قنطهم الخاصة.

وانطلقت الماركسية من الحقيقة الواضحة التى تقول بأنه على خلاف قوانين الطبيعة التى تعمل دون مشاركة الإنسان، فإن قوانين الحياة الاجتماعية تتكشف فى نشاط الناس الذين يملكون الرعى والإرادة وتحركهم مصالح وأهداف محددة. إن الناس يصنعون تاريخهم الخاص، ولكنهم لا يصنعونه بشكل اعتباطى، وإنما بقوة الضرورة. والناس يتصرفون فى الظروف التى

خلقتها الطبيعة والتاريخ فإما يخضعون لها أو يحولونها وفقا لقوانين تطور الحياة المادية. وهكذا أمكن التغلب على المفهومات المثالية والطبيعية الأحادية الجانب، التى تقود إلى التأمل والقدرة أو إلى الذاتية والإرادة.

وهكذا، فإن الجدل المادى بوصفه حجر الزاوية فى النظرة الماركسية إلى العالم ، يحدد من عدة وجوه كذلك الآفاق الاجتماعية للماركسية، وطابع ومحتوى الإجابات عن الأسئلة الأساسية للوجود البشرى، التى يصوغها ويطورها. بيد أنه فى الوقت الذى يشارك فيه الجدل المادى بدور نشط فى التفسير العلمى لأكثر قضايا النظرة العالمية عمومية، والنشاط البشرى، فإنه يعبر عن هذه القضايا ويفسرها بلغة المقولات والصيغ الفلسفية، ويجسدها فى مناهج التعبير عن المعرفة الفلسفية التى استقرت منذ وقت طويل . ولهذا السبب فمن المهم للغاية أن يكون هناك تصور واضح لمحتوى وغرض الفلسفة، ولموقفها من دراسة الواقع.

يعتقد بعض الفلاسفة أن الفلسفة تدرس كل العالم فى مجموعه ، المجموع الكلى لقوانين الطبيعة والمجتمع والتفكير. ولكن هذا لا يترك مكانا للعلوم الأخرى: فالعلوم الطبيعية تدرس الجوانب المختلفة للطبيعة. إن مجموعة كاملة من العلوم الاقتصادية والاجتماعية السياسية تبحث فى الحياة الاجتماعية. ولا تحمل الفلسفة ولا يمكنها أن تحمل محل فروع المعرفة كافة. إن زمن فلسفة الطبيعة والفلسفة الشاملة للتاريخ قد ولى منذ وقت طويل.

وهناك رأى يقول إن الفلسفة تدرس فقط قوانين المعرفة، قوانين التفكير. ولا يمكن للمرء أن يوافق حتى على ذلك . أولا، لأن قوانين المعرفة وقوانين التفكير تدرسها كذلك العلوم الأخرى - المنطق، وعلم النفس ، وفسيولوجيا النشاط العصبى الأعلى. وثانيا لأنه لا يمكن أن ترد الفلسفة إلى نظرية المعرفة وحدها . وسيكون من الخطأ اعتقاد أن الفلسفة لا تتناول قوانين الطبيعة والمجتمع على السواء .

ما هو إذن التعريف الصحيح لموضوع أو مضمون الفلسفة ؟ إن التعريف المعترف به عالميا للجدل المادى يقول إن الفلسفة هى العلم الخاص بالقوانين الأكثر عمومية لتطور الطبيعة والمجتمع والتفكير. وحول هذا المضمون لمفهوم الفلسفة تحدث مؤسسو الماركسية اللينينية.

وهنا ينبغي أن نؤكد أنهم يعنون بذلك أولا ليس كل وإنما فقط القوانين الأكثر عمومية لتطور الطبيعة والمجتمع والتفكير، القوانين التى تنطبق فى الطبيعة والمجتمع والتفكير.

وثانياً، فإنهم يعنون بهذا التعريف دراسة التفكير والوجود فى وحدتهما من وجهة نظر القوانين الأكثر عمومية لتطورهما .

وعلى ذلك لا يمكن عدّ التفسيرات التى تضع حدوداً للمادية والمجدل صحيحة هى الأخرى. وبعد هذا التفسير المسألة الرئيسية حول العلاقة بين التفكير والوجود موضوع المادية، والمسألة الخاصة بالتغير والتطور موضوع المجدل.

وفى الحقيقة إن الفلسفة الماركسية اللينينية تحل كذلك المسألة المتعلقة بالعلاقة بين التفكير والوجود جدلياً، وتضع فى الاعتبار اختلافهما ووحدتهما ، واعتماد الوعى على الوجود والأثر العكسى للوعى على الوجود. ويُنظر إلى الوجود والوعى تاريخياً، فى تطورهما وتفاعلهما.

فبأى الأساليب والمناهج تحقق الفلسفة مهام المعرفة ؟ لا تستخدم الفلسفة تلسكوبات أو ميكروسكوبات أو أجهزة طبيعية أو عوامل مساعدة كيميائية. والتفكير المنطقى هو سلاحها الوحيد، ويمكن القول، سلاحها القوى . ومن ناحية أخرى يعد تطور الفلسفة على مر العصور مدرسة وشكلاً مهماً لتطور التفكير.

وقد يقال إن أى علم، بما فى ذلك العلوم التجريبية، يستخدم هذا السلاح. وهذا صحيح. ولكن على خلاف العلوم العينية يلعب التفكير المنطقى فى الفلسفة دوراً خاصاً . ففى الفلسفة يتناول التفكير أعرض المفاهيم والمقولات والقوانين الشاملة، وليس مجرد الحقائق الخاصة . وتعتمد الفلسفة على معطيات واستنتاجات العلوم العينية وتكشف فى الوقت نفسه عما هو مشترك وجوهري فيها، أى عن أساسها، وعما بينها من الصلات التى تخضع للقوانين.

وأحد الوظائف الأساسية للفلسفة أنها تعمم المعرفة وتكشف عن المبادئ العامة التى تكمن خلفها. ويقول لينين إن المقارنة تؤدى إلى القانون وإن القانون هو تعبير معمم للظواهر. ويهدف كل علم إلى اكتشاف القوانين وبالتالي فإنه يهتم بالتعميمات. ومع ذلك، فإن مثل هذه التعميمات تنطبق فقط فى المجال الذى يدرس العلم المعنى.

وتقدم الرياضيات من بين جميع العلوم الخاصة أشمل التعميمات. وتنطبق مناهجها وتكتيكات صياغتها فى أى مجال - الاقتصاد والفلك ، وعلم الاجتماع، وعلم الحياة، الخ. وتلعب الرياضيات دوراً مهماً للغاية ليس فقط فى وصف الظواهر وإنما كذلك بوصفها أداة

للمثور على حقائق جديدة. وتوفر الرياضيات الجهاز العلمى لمعالجة نتائج القياس والحساب ،
والتي بدونها لا يمكن أن يوجد علم دقيق .

وقد أصبحت الرياضيات الشكل الرئيسى للتمييز عن قوانين الطبيعة فى المجالات الأفضل
تطورا للعلوم الطبيعية النظرية . بيد أن التعميمات الرياضية فى نفسها صالحة فى الغالب
للتشخيص الكى لأنها تتجاهل الخصائص النوعية وخواص الاشياء والظواهر. ولهذا السبب
فإن التعميمات الرياضية بالرغم من مجال تطبيقها الراسع للغاية وامكانياتها الهائلة لتحليل
العلاقات الكمية لا يمكن عدّها شاملة .

. ويلعب المنطق بتشعباته العديدة دورا كبيرا فى تعميم المعطيات العلمية. وتسهل
المقولات المنطقية وقواعد الاستدلال التحليل المنتهى للقضايا العلمية والعرض المحدد
للاستنتاجات .

تقدم العلوم الطبيعية نفسها تعميمات عريضة تتخطى حدود علم واحد: فنظرية الكم
مثلا، تقدم نظرة معممة ليس فقط إلى علم الطبيعة وإنما كذلك إلى الكيمياء وغيرها من
العلوم الطبيعية.

ويجب أن نؤكد أن تطور وسائل التعميم الرياضية والمنطقية، وتقدم علمى السبرنطيقا
وتشكيل النماذج، لا يقلل بل يزيد من أهمية التركيب الفلسفى للمعرفة الإنسانية.

وتكمن خصوصية التعميمات الفلسفية فى طبيعتها الشاملة. ومنذ الوقت الذى أحدث
فيه ماركس وانجلز ثورة فى الفلسفة وأصبحت علما خاصا بالقوانين الأكثر عمومية لتطور
الطبيعة والمجتمع والتفكير ، أصبح تركيب المعرفة العلمية وتطوير نظرة علمية إلى العالم
ومناهج البحث العلمى على هذا الاساس، واجب الفلسفة الأكثر أهمية.

ونتهى أن يؤخذ فى الاعتبار أن الطرق الرياضية والمنطقية وغيرها من طرق التعميم لا
يمكن أن تقدم حولا لقضايا فلسفية عامة مثل قضايا الوجود والتفكير، الذاتى والموضوعى،
الإنسان والطبيعة، الطبيعة والمجتمع، النظرية والتطبيق، ولكثير من القضايا العامة العديدة
للنظرية إلى العالم ومناهج البحث التى صاغتها الفلسفة على وجه التحديد. ودون حل هذه
القضايا يستحيل التطبيق الحاذق للتكتيكات المنطقية والرياضية فى المعرفة. وعلى ذلك فإن
صياغة القوانين والمقولات الفلسفية العامة ييسر التفسير والتطوير الصائب لكل جهاز
التعميم للمعرفة العلمية المعاصرة.

إن طبيعة التعميمات الفلسفية بوصفها تعميمات شاملة، تعميمات على مستوى مختلف تماما، تسمح للترتيب الوضعي للاستنتاجات التي تم الحصول عليها « في اللحظة المعينة » في مجال العلوم المعنية، بأن يحدد مباشرة دور الفلسفة العلمى المساعد على الاكتشاف. ولا تدعى الفلسفة حل القضايا الخاصة للعلوم المعنية، ولكنها تطور فى صلة وثيقة بالأخيرة، وتكشف فى مفوماتها ومقولاتها منطق المعرفة الإنسانية - وهى عملية جدلية بعمق فى جوهرها - وتلعب دورها بوصفه أساسا منهجيا للمفهوم الماركسي لتطور العلوم.

إن الوضعيين يرفضهم إمكانية الحصول على معرفة جديدة داخل إطار الإدراك الفلسفى للعالم، يرجعون فى الحقيقة قضية الصورة الموحدة المتكاملة للعالم إلى بديل مسطح ذى بعد واحد، حيث يفسر التعميم بوصفه زيادة كمية بحتة فى امتداد المفومات المنطقية الشكلية. وهم يقولون بأنه من الممكن أن يحصروا أنفسهم فى مفومات العلوم الطبيعية والرياضيات . وأولئك الذين يبالغون فى تبسيط طبيعة التعميمات الفلسفية هم وحدهم الذين يمكنهم النقاش بهذه الطريقة .

وهناك بالطبع ، طريقة شكلية للتعميم، حيث تُرفض السمات الفردية والخاصة للأشياء، ونحصل نتيجة لذلك على تحديلات عامة لها . وفى بعض الأحيان يستبدل بالتعميم الفلسفى للمعطيات العلمية معلومات عنها ، ولكن مثل هذه المعلومات ليست بتعميمات بعد . وتفسر الفلسفة الماركسية اللينينية التعميم بأنه معرفة بالصلات التى تزداد عمقا وبالظواهر وليس ببساطة بوصفها مجرد عملية كمية : فالتعميم هو انتقال الفكر من مستوى للعلاقات المتبادلة الموضوعية إلى مستوى هام ومختلف وأكثر عمقا .

ونحن نرى من مؤلفات الكلاسيكيات الماركسية اللينينية أن التعميمات الفلسفية لمعطيات العلوم والحياة الاجتماعية تؤدي إلى تطوير وإثبات مفومات وأفكار جديدة تماما ذات أهمية أولية. وبإمكاننا أن نتذكر فى هذا الخصوص الأهمية العظمى التى احتلها تطوير ماركس لمفهوم التشكيل الاجتماعى الاقتصادى بوصفه طبيعية فى التطور التاريخى للمجتمع البشرى، بالنسبة للمعرفة العلمية. إن المفهوم الماركسي اللينيني للعملية التاريخية، الذى يستند إلى مفهوم التشكيل الاجتماعى الاقتصادى، أصبح المقدمة النهائية لمعرفة الظواهر الطبيعية، ومن الممكن أن نتذكر كذلك أن لينين بتعميمه لآخر متجزآت الفيزياء فى بداية القرن العشرين توصل إلى استنتاج أن الالكترون لا يستند مثله مثل النواة. وأصبح هذا

التعميم اكتشافا فلسفيا بارزا أكده كل التطور اللاحق للعلوم الطبيعية.
فى العقود القليلة الماضية تجادل الفلاسفة غير الماركسيين حول الطبيعة العلمية للفلسفة ودورها. فى المعرفة العلمية والحياة الاجتماعية، وحاول الكثيرون منهم البرهنة على فكرة أن الفلسفة ليست علما . وهم يعملهم هذا ضيقوا لدرجة كبيرة فى مصطلحي «العلم» و «الطابع العلمى». وحسب رأيهم ، فإن نظاما من مثل هذه الفرضيات التى تتصل مباشرة بالواقع التجريبي ولا يكون شاملا، هو وحده الذى يمكن أن يسمى علما ، بقر بصحة اثبات تجريبي معين أو دحض. ويعد بعضهم الفلسفة نوعا من التفاعل بين العلم، والفن، والأخلاق، والتأمل.

وبالطبع، يثور السؤال : لماذا يصبر بعض الفلاسفة على انكار الطابع العلمى للفلسفة؟ حسب رأينا، هناك عوامل كثيرة مسئولة عن ذلك، ترتبط فى التحليل النهائى بالموقف الطبقي: لهؤلاء الباحثين والوظيفة الاجتماعية لفرضياتهم النظرية.

اولا : إن ذلك يرتبط بمحاولات تجريد العلم من الايديولوجية (وبخاصة العلوم الاجتماعية) و«تخليصه» من العناصر الايديولوجية والتالى استبعاد العلم من اطار الصراع الاجتماعى الجارى. وعندما تتناقض الرغبة فى جعل الفلسفة علما مع طبيعتها يترتب على ذلك أن يصبح ما يتضمنه العلم من الفلسفة عناصر غريبة «تضر بنقاء مبادئ المعرفة العلمية». إن وضع العلم (المجرد من أى جوانب فلسفية) فى مواجهة الفلسفة (كنتيجة مزعومة لاشكال الادراك المسمى للعالم الخارجة على العلم) وفى النهاية، فصل التبدليل العلمى لنشاط الانسان الاجتماعى السياسى عن انعكاسه فى النظرة إلى العالم ووضعه فى مقابلها - ذلك هو الهدف الذى يحدد بشكل غير صريح تفكير النظريين الذين ينكرون على الفلسفة طابعها العلمى .

ثانيا : إن الاعتراف بالفلسفة بوصفها علما يعنى إن هناك وحدة للمبادئ المنهجية للأنماط المختلفة لوقف الانسان من معرفة العالم، وأن بالإمكان تكوين صورة صادقة نسبيا للعالم، من وجهة النظر الفلسفية. وبذلك يتكشف عدم إمكانية الدفاع عن النسبية العملية والخاصة بالمعرفة والتعددية الاساسية لرؤية العالم، التى تعد أحد الاشكال الاساسية لتأكيد الذاتية والثباتية فى الفلسفة غير الماركسية فى وقتنا الحالى . أن الاعتراف بالطابع العلمى للفلسفة يجبر على الخروج باستنتاج مفاده أن تطور الفكر الفلسفى ليس استبدالا عرضيا لبعض

انظمة الفلسفة بأخرى ، وانما هو عملية تقديمية تخضع لقانون لفهم الحقيقة الموضوعية. إن الرغبة في تأمين انفسهم من هذا الجانب على وجه التحديد وتجنب إمكانية مسألة وضع ما هو موضوعى فى اطار التفكير الفلسفى هو ما يجعل كثيراً من الفلاسفة البرجوازيين يلجأون إلى تعدد الانظمة الفلسفية.

ثالثا : واخيرا ، يشكل انكار الطابع العلمى للفلسفة وتأكيد التعددية الاساسية للانظمة الفلسفية منهجا خاصا يستخدمه النظريون البرجوازيون فى معاوضة الفلسفة الماركسية اللينينية.

ولكن مهما تكن خدة الهجوم الذى يشنه معارضو المادية الجدلية ، فإن عليهم أن يسلموا بإرادتهم أو على غير ارادتهم ، ووعبى أو بغير وعى ، بأن لها نظاما للأراء والفرضيات والقوانين مدعما منطقيا بالأدلة. وليس بإمكانهم أن يبرهنوا ، سواء نظريا أم منطقيا ، على أن المادية الجدلية غير علمية. ومن ثم فإنهم يتخلون عن النقد المبدئى ويلجأون إلى الفكرة الخاصة بالتعددية الاساسية وتعادل الانظمة الفلسفية فى محاولاتهم لتحليل المادية الجدلية إلى انواع «المذاهب» كافة.

يعترف الفلاسفة الماركسيون بالفرق بين الفلسفة والعلوم المعنية كما يبرهنون فى الوقت نفسه على الحاجة إلى تحالف بين الفلسفة والعلوم المعنية بالطبيعة والمجتمع ، ويحللون الظروف التى تتحول فيها الفلسفة إلى علم حقيقى ، الظروف التى تتفق تماما والمادية الجدلية والتاريخية.

إن الازمة فى محاولات الفلاسفة البرجوازيين أن يستبدلوا بالنظرة الفلسفية والمنهج الفلسفى نظرة شكلية تزداد وضوحا. ويدور كلام كثير من الغرب حول وجود أزمة فى العلم وأنه يتهرب من المشاكل التى تواجه البشرية.

وفى الحقيقة فإنهم لا يعنون بذلك أزمة المعرفة العلمية وانما أزمة المنهج الفلسفى الذى يتجاهل الخصائص النوعية لقوانين التطور الاجتماعى والطابع الاجتماعى للمعرفة البشرية.

وربما نتذكر أنه فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ساد الرأى القائل بأن الإنسان هو نوع من الآلة. وكان هذا الرأى تعبيرا عن النظرة الميكانيكية إلى العالم التى نقلت فى القرن العشرين إلى الجباية الاجتماعية وجرى التعبير عنها فى الصيغة القائلة بأن المجتمع هو آلية معقدة ، وبذلك محاولات لتصوير الحياة الاجتماعية على أنها تعمل كآلة تلقائية أو كنظام

لمثل هذه الآلات. وظهر من يقول ببناء نظام مؤقت لإدارة العمليات الاجتماعية ، ولكن حتى وينر، أحد مؤسسي علم السيبرنتيقا ، اعترف بأن مثل هذه الأقوال لا يمكن الدفاع عنها . ومع ذلك، ينبغي علينا أن نرفض بحزم التطرف الآخر كذلك : تشيع في الغرب اليوم وخيبة أمل ، بالنسبة للعلم، يعبر عنها أحيانا في التقليل من دور المناهج الرياضية وفي النظرة المشائمة التي أصبحت منتشرة في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بتطبيقها على العلوم الاجتماعية . إن سيل الاضطرابات الاقتصادية، والتضخم المحموم ، والازمات النقدية، والانهيارات المصرفية، التي تطبق على كل العالم الرأسمالي، قد هزت الثقة في القياسات الاقتصادية وفي إمكانية إدارة الاقتصاد الرأسمالي بطريقة مخططة وباستخدام المناهج الرياضية والحاسبات. ومع ذلك ، فإننا ندرك جيدا أن أسباب الاضطرابات الاقتصادية في العالم الرأسمالي لا تكمن في الرياضيات وإنما في نظام الإنتاج والتوزيع الرأسمالي، وفي زيادة تناقض الأزمة العامة للرأسمالية.

ونحن نعرف أن كثيرا من الابدولوجيين الرجوازيين، بمن في ذلك الفلاسفة، يميلون إلى إلقاء اللوم في كل الكوارث والنزاعات الاجتماعية في العالم الرأسمالي على الثورة العلمية والتكنولوجية، ولكنهم لا يسيرون إلى مصدرها الحقيقي - وهو الأزمة العامة للرأسمالية الحديثة، ويتظاهرون بأنهم لا يرون أن النتائج الاجتماعية للتقدم العلمي والتكنولوجي في مختلف البلدان ، والتي تختلف في أهميتها ، إنما تتوقف على النظام الاجتماعي السياسي هناك .

وفي الوقت الذي يرفضون فيه الخوف الدياجوجي من التكنولوجيا في مجموعه، في مقابل مشاعر معادة السيبرنتيقا بشكل خاص، ينبغي التأكيد على أن الرياضيات والحاسبات تغدو قوة دافعة متزايدة للمعرفة الحديثة والتقدم العلمي والتكنيكي، ومن الضروري أن نفهم بشكل صحيح ، وألا نتجاهل الطابع الخاص للمجالات المختلفة لتطبيق المناهج والنماذج الرياضية.

إن مشكلة ما هو عني في الفلسفة هي في الوقت نفسه مسألة مهمة تتعلق بمناهج المعرفة الفلسفية.

ويعتقد بعض الفلاسفة أن منهج الفلسفة الماركسية اللينينية يمكن تلخيصه بأنه الارتقاء من العيني إلى المجرّد، من البسيط إلى المركّب، ومن الخاص إلى العام. وإذا ما كانوا على

صواب، يكون الجدل المادى لم يصف شيئا لنظرية المعرفة السابقة على الماركسية ولكن مثل هذه المناهج فى البحث عن الحقيقة نجدها بالفعل فى «دراسة فى المنهج» لديكارى وفى الفلسفة الإغريقية القديمة.

وهناك أيضا فلاسفة يدافعون عن الرأى المعارض - الذى يقول بأن منهج فلسفتنا هو ارتقاء من المجرى إلى العنى. ومن الصحيح أن الارتقاء من المجرى إلى العنى يمثل جانبها مهما من عملية المعرفة. وقد أشارت كلاسيكيات الماركسية اللينينية إلى ذلك. ولكنها كانت تعنى بذلك ليس استنباط المضمون العنى من الأفكار المجردة مثل الأحكام المسبقة التركيبية لكائنات، وإنما حركة الفكر من أبسط التعريفات المجردة غير المرتبطة بتحليل لإعادة إنتاجها فى وحدة متكاملة. وقد كتب ماركس فى توضيح تفسيره لهذه المسألة فى مشروع «مقدمة» لـ «مساهمة فى نقد الاقتصاد السياسى» يقول: «إن الفكرة الملموسة تعتبر عينية لأنه تركيب لتعريفات عديدة، وبذلك تمثل وحدة جوانب متباينة. وعلى ذلك فإنها تبو فى الاستدلال تلخيصا، ونتيجة وليس نقطة بداية، برغم أنها نقطة نشأة الحقيقة، وهكذا بالتالى فإنها نقطة منشأ الإدراك الحسى والتصور» (٤).

وجدير بالذكر أن ماركس عندما كان يعد كتابه «مساهمة فى نقد الاقتصاد السياسى» للنشر استبدل بصيغة من المجرى إلى العنى «عبارة» من الخاص إلى العام «ليس بالمدلول التقليدى وإنما بالمدلول الجدلى. ولتقارن «المقدمة» التى لم تنشر لهذا العمل «بالتصدير» الذى كتبه ماركس بدلا منها. «فالمقدمة» تتحدث عن الارتقاء من المجرى إلى العنى، وتجد الفكرة نفسها تعبيرا عنها فى «التصدير» بوصفها حركة من الخاص إلى العام بالمفهوم الجدلى لهذا الانتقال. وبالمدلول نفسه تحدث لينين عن منهج «رأس المال» لماركس، الذى يبدأ بأبسط مقولة، من أبسط خلية - السلعة - ليصعد إلى البناء المعقد الكامل للمجتمع الرأسمالى بكل تناقضاته.

وأكدت كلاسيكيات الماركسية اللينينية كذلك أن الحركة من العنى إلى المجرى لا تقل أهمية وتعد فى الحقيقة نقطة بداية المعرفة. وقد أشار لينين فى مذكراته الفلسفية مرارا إلى ضرورة الارتقاء من التجريبي إلى العام، من العنى إلى المجرى، موضحا أنه عند الارتقاء من العنى إلى المجرى لا يتعد التفكير عن الحقيقة ولكنه يقترب منها. «من الإدراك الحسى الحى إلى الفكر المجرى، ومن هذا إلى الممارسة - ذلك هو الطريق الجدلى لمعرفة الحقيقة،

والواقع الموضوعي» (٥).

والجدل لا يعزل ولا يعارض بخواب مفردة من المعرفة، ويعطى شكلا عينيا للتجريد ويفسر العام في الوقت نفسه بوصفه خطوة إلى معرفة العيني . وهذا أمر طبيعي ، لأن المنهج الفلسفي للماركسية يضم الوحدة الجدلية للتحليل والتركيب . وإذا ما استخدمنا كلمات هيجل ، فإن منهج الفلسفة تركيبي بقدر ما هو تحليلي .

والجدل المادى منهج مناسب للواقع الحى نفسه . وميزته الرئيسية أنه يشمل الحياة في تطورها وتغيرها . ويتطلب الجدل أن ينظر المرء إلى أية ظاهرة تاريخيا ، من وجهة نظر كيفية نشأتها وصوريتها . وكل مظهر للحياة الحية يحوى آثارا من الماضى ، وأسس الحاضر وجذور المستقبل . وتكمن أهمية المنهج الجدلى المادى فى أنه يعلمنا كيف نتحقق ونفهم ونعكس بشكل صائب الشبكة المعقدة لظواهر الحياة فى حركتها التاريخية .

وهذا ما يقوم به المجموع الكلى للقوانين والمقولات الفلسفية الأكثر عموما . وهى لا تفرض على الواقع ولكنها تساعد على توجيه البحث ، والتعبير بشكل أكثر صراها عن الاستنتاجات النظرية والمتعلقة بالنظرة إلى العالم التى يتم التوصل إليها خلال تحليل عيني لوضع عيني . ويحدد ذلك دور النظرة إلى العالم «والفلسفة فى المعرفة العلمية وصلتهما المتبادلة» .

ويتميز الوعى البرجوازى فى عالم اليوم بالمقاولة على غير اساس بين النظرة إلى العالم (بما فيها الفلسفة التى تشكل جوهر نظام النظرة إلى العالم) والعلم .

وتنكر بعض اتجاهات الفلسفة البرجوازية بشكل عام أن هناك قضايا فلسفية فى العلوم . وتعد هذه المدارس الفلسفية المعرفة العلمية الخاصة الشكل الوحيد الموثوق به للمعرفة والقيمة الثقافية الأرقى اعتقادا منها بأن هذه المعرفة ، حتى إذا ما عزلت عن الاشكال الأخرى للوعى الاجتماعى ، يمكنها أن توجه الانسان فى العالم . ويتلخص رأى آخر شائع بين الفلاسفة وطلبة العلوم فى أن اشاعة الرياضة فى العلم ، وإعطاء طابع رسمى للمعرفة ، وتطوير مناهج وافكار التحكم الآلى ، ونظرية المعلومات وتحليل الأنظمة وتشكيل النماذج ، الخ . يقلل من أهمية مسائل النظرة إلى العالم ومن دور الفلسفة فى تطوير المعرفة العلمية . وهم يعتقدون أنه إلى الحد الذى يمكن للفلسفة أن تكون مفيدة بشكل عام فإنها ينبغي أن تطرح جانبها قضايا النظرة إلى العالم والمفاهيم المرتبطة بالقيم وتشغل نفسها فحسب بوظائف المنطق

ومناهج البحث العلمى . وتعامل النظرية إلى العالم بالتالى بوصفها مجموعا كليا «للقضايا الزائفة الميتافيزيقية» الخالية من أى مضمون علمى.

وتعترف اتجاهات فلسفية أخرى بخصائص التفكير الفلسفى وأهمية النظرية إلى العالم للنشاط البشرى، ولكنهم لا يرون الوسائل المهمة لتطوير توجه الحياة فى العلم والعقل وانما فهما هو مستقل عنهما - فى التجربة الحدسية للوجود ، فى القيم والاساطير، والرؤى المسبقة، الخ. وفى هذه الحالة تفسر النظرية إلى العالم بأنها «المجموع الكلى» للإدراك الذاتى للناس. الناشئ عن تنظيم «عالمهم الداخلى» كمثبذة ذاتية ، كموقف إرادى. ومع ذلك فإن الشئ المميز هو أن العلاقة الداخلية والحاجة المتبادلة المتزايدة للعلم والنظرية إلى العالم فى هذه الوحدة يجرى إنكارها فى كلتا الحالتين .

منذ وقت طويل والعلوم الطبيعية النظرية تعارض العدمية فى النظرية إلى العالم . وقد أكد علماء الطبيعة البارزون بحزم ودأب أهمية النظرية إلى العالم للبحث العلمى. والكلمات التالية لبلاتكنى معروفة تماما : «إن النظرية إلى العالم للباحث ستكون على الدوام فى عمله». وتشابه القضايا الفلسفية فى أيامنا بدرجة متعاضدة مع نسج البحث. وتساعد الفلسفة والنظرية إلى العالم على تحديد أغراض واهداف البحث وتحديد فى كثير من الوجوه اختيار القضايا التى ستدرس . وهى بتأثيرها على أفكار العلماء الخاصة بجوهر العلم ومناهج المعرفة تحدد توجيههم المعرفى العام وتغدو مكونا لنية البحث التى تشكل الثقافة المنطقية للتفكير . إنها تكمن فى كل مراحل البحث : فهى تؤثر على مستوى العلم التجريبي ومحتوى المفهومات النظرية، ومعيار العقلانية والنظرية العلمية، الخ. وهى تكمن فى العملية الدينامية «لإعادة التكامل» بين المعرفة الفلسفية والمعرفة العلمية الخاصة . ومع ذلك، فقد تجاهلت الفلسفة البرجوازية بالفعل هذه السمة المهمة للغاية للمرحلة الحالية من تطور المعرفة العلمية. وما يزال العديد من الفلاسفة البرجوازيين ذوى النفوذ ينظرون إلى النظرية إلى العالم بوصفها من بقايا الميتافيزيقا، بينما يعتقد حتى بعضهم أن حب الاستطلاع، هذا الدافع المهم للغاية بالنسبة للبحث، تحد منه وتكته النظرية إلى العالم : فكلما قل اعتماد العلم على النظرية إلى العالم ، تطور العلم بشكل أسرع. إن أهمية النظرية إلى العالم للعلم تقل فى نظره مع تطور العلم ، والثورة العلمية والتكنولوجية الحالية تنفصل عن فرضيات النظرية إلى العالم . ويلاحظ فى الغرب اتجاه معاكس ولكنه لا يزال خجلا للغاية وملينا بالتناقضات الداخلية

فى الحقيقة . وهناك محاولات متزايدة للتغلب على النزعتين المتعارضتين نزعة العلم والنزعة المعادية للعلم، وعلى التعارض المطلق بين وجهتى النظر «العلمية»، و «النظرة إلى العالم» ومع ذلك فإن بعض الفلاسفة، البعيدين تماماً عن التوجه الايديولوجى الماركسى اللينينى قد اعترفوا بالأهمية القصوى للنظرة إلى العالم للعلوم الخاصة بالطبيعة والمجتمع، أى، قد وافقوا، حتى ولو شكلاً، على الفكرة التى دافع الماركسيون عنها على الدوام والتى تقول. إن العلم ليس محايداً على الاطلاق فى موقفه من استنتاجات النظرة إلى العالم (شریطة أن تكون علمية بالطبع) المرتكزة على كل ما توصل إليه البحث العلمى . وبعض الفلاسفة، الذين اعتادوا أن يروا الأساس الاخير لتوجه النشاط البشرى فحسب فى الإشكال غير العلمية للنظر إلى الواقع، يؤكدون الآن أهمية أن تؤخذ فى الاعتبار المعرفة المتعلقة بالانسان التى حصلت عليها العلوم الخاصة ويدعون أنهم يربطون بين النظرتين الفلسفية والعلمية المعينة للإنسان. والمدارس الأخيرة لفلسفة العلوم بعد الوضعية، تتجه بدورها إلى الاعتراف بأهمية كل من الفلسفة والنظرة إلى العالم للبحث العلمى.

ودون التقليل من أهمية التغيرات فى توجه القضية العامة وأسلوب الفلسفة بين بعض الفلاسفة البرجوازيين المعاصرين ، ينبغي التأكيد على أن الاعتراف بأهمية النظرة إلى العالم للعلوم هو فى معظم الحالات سطحى وشكلى. ومن الواضح أن هؤلاء الفلاسفة لا يرغبون وليسوا على استعداد لمناقشة مشاكل النظرة إلى العالم، أى تحليل كل من بنيتها وأشكالها ، والكشف عن صلاتها الحقيقية بالمنجزات الملموسة للعلوم الحديثة ، ودورها فى الحياة الاجتماعية والشخصية ، وفى المعرفة العلمية.

ولنتناول تطور مفهومات الفلسفة غير الماركسية الحالية ومناهج البحث العلمى من وجهة النظر هذه.

حتى ستينيات القرن الحالى ، سيطرت الوضعية الجديدة ، التى أتكرت وجود قضایا النظرة إلى العالم وحثت على استبعادها وكذلك استبعاد المفهومات التى تستند إلى القيم، على الفلسفة البرجوازية ومناهج البحث العلمى . وحاولت الوضعية الجديدة أن تبين أن المعرفة العلمية الخاصة هى الشكل الوحيد الموثوق به للمعرفة والقيمة الثقافية الأرقى القادرة فى حد ذاتها على ضمان توجه الانسان فى العالم، حتى اذا ما عزلت عن الاشكال الاخرى للرعى الاجتماعى والثقافى. ولكن، كما أصبح واضحاً الآن، عجزت هذه الدعاية فى النظرة

إلى العالم عن تقديم أى برنامج متكامل فعال لتحليل فلسفى ومنهجهى لتطور العلم، يتفق وروح العلم المعاصر. واليوم لا تستطيع حتى آخر المذاهب الوضعيه ، وما يسمى بالمذاهب بعد الوضعيه ، التى تشمل النزعة العقلية التقديرية، الاتجاه التاريخى فى فلسفة العلوم الخ. أن تتجاهل الصلات العضوية بين العلم والفلسفة والنظرة إلى العالم، ودراسة قضايا الفلسفة وتطور العلم بشكل منفصل .

ومع ذلك، فقد عجز الفلاسفة الرجوازيون عن أن يوجدوا الوسائل التصورية اللازمة حتى تحت ضغط الحاجة لأن يدرسوا، بفضل منطق تطور المعرفة العلمية ذاته، الطابع التاريخى المحدد اجتماعيا لظهور وعمل وتطور العلم ، وكذلك الإسهام الذى قدمته الفلسفة وغيرها من أشكال الوعى الاجتماعى لنموه. ونتيجة لذلك فإن واقع كون الأساس الاجتماعى الثقافى شرطاً للمعرفة العلمية يعطى أساساً للتفسير القائم على غير المحدد والنسبى والظنى لتطور العلم. فمن ناحية، يقال إن الاستنتاجات التى يتوصل إليها العلم تتوقف على الدوام على الوضع العيى. ويوصف تاريخ العلم بأنه تتابع لأساليب مختلفة ، أو نماذج، للتفكير النظرى العلمى غير متجاورة، وغير متكافئة فى الحقيقة. ويضفى على التتابع النسبى والتقطع لتطور المعرفة طابعاً مطلقاً ميتافيزيقياً. وقد نفى ذلك إمكانية تقدم المعرفة الثابت إلى الأمام، وفكرة الحقيقة الموضوعية. ومن ناحية أخرى ، فإن الاشارات إلى احتواء العلم التاريخى الراهن فى إطار ثقافى اجتماعى أعرض تفسر بروح الحاجة الزعومة للتغلب على الاستقطاب الحاد بين العلم والأشكال المعادية للعلم فى تناول الواقع، أى، بروح إخفاء ومحو هذا الاستقطاب. وبذلك تضعف الأسس الموضوعية للعقلانية العلمية وتفتح القنوات لتسرب الأساطير، و اللاعقلانية والتشوش الصوفى إلى العلم.

إن الكثيرين من دارسى العلم فى أيامنا، والخبراء فى الوضعيه الكلاسيكية للنصف الاول من قرننا ينظرون بعين الاعتبار إلى المذاهب بعد الوضعيه التى تأخذ فى اعتبارها تكامل المعرفة، وإلى تاريخيتها وإلى الصلات بين المعرفة الفلسفية والعلمية ، ويتخلون عن الآراء المتجددة الساذجة حول تطور العلم، بوصفها تقريبا ثورة كوبرنيكية فى الفلسفة ومناهج البحث العلمى. ومع ذلك، فإذا ما درست المذاهب بعد الوضعيه فى إطار أعرض، فى الحقيقة، أى ، إذا لم يحصر المرء نفسه فى مقارنتها بالوضعيه الجديدة فى النصف الاول من قرننا بل أخذ فى اعتباره الخط الرئيسى لتطور البحث الفلسفى والمنهجهى - تطوير وإثراء الجدل المادى

- يمكن للمرء أن يرى بسهولة أنها لا تمثل أى توجه مستقل جديد فى الأساس . وأشكال المعالجة كافة التى يحاول الاتجاه التاريخى النقدي العقلانى، الخ (كقاعدة بشكل غير ثابت وأحادى الجانب) تحقيقها فى التحليل المنهجى ، قد تضمنها على الدوام المنهج الماركسى لتحليل المعرفة العلمية ويجرى تطويرها الآن بدرجة أكبر.

وبرهنت النظرية المادية الجدلية على فعاليتها وعلى أنها تتفق بشكل كامل مع روح وطابع المعرفة العلمية الحديثة أساسا لأن كل هذه الافكار المنهجية الاساسية تتحقق فى الأبحاث التى يقوم بها العلماء الماديون فى اطار نظرة إلى العالم وسياق فلسفى مختلفين تماما، تحدهما افكار الجدل المادى بوصفه أكثر نظريات التطور العلمية توازنا وكمالا . وهذه النظرية ترفض النظرية الانتقائية عن القيمة المتساوية لكل تشكيلات الوعى بالنسبة لتطور العلم وكذلك الفكرة عن «المثاليات فى الأساس» بين العلم ومثل الأشكال غير العلمية فى تناول الواقع كالدين والأساطير. ونحن نرى أنه لا يمكن الدفاع عن الاشارات الشائعة اليوم لحقيقة أن دراسة السلالات البشرية وعلم اللغات البنىوى قد كشفت - كما يزعمون - عن بعض المنهجية المنطقية فى الأساطير وغيرها من اشكال الوعى غير العلمى وذلك وضعت حدا «لاحتكار» العلم للعقلانية . وفى هذه الحجج ترد العقلانية العلمية دون أن تقدم أية إشارة إلى خصائص بنوية محددة ودون أن تأخذ فى الاعتبار مضمونها الخاص. وفى الوقت نفسه تتميز العقلانية العلمية ليس فقط بثبات منطقي ومنهجية داخلية ولكنها تتميز فى المحل الاول بصحة موضوعية لمضمونها وقدوتها على التوصل إلى معرفة حقيقة يمكن التحقق منها وتأكيدها عمليا. إن الابهنة الأسطورية والفامضة تفتقر إلى هذه الصفات . ويمكن حل المسألة عن طريق التفسير العميق للعقلانية العلمية أكثر منه عن طريق «المساواة» بين العلم والاشكال الخيالية لاتعكاس الواقع .

إن المفهوم المادى الجدلي للعلم إذ ينظر إلى العلم ليس فقط بوصفه إنعكاسا للواقع وإنما كذلك بوصفه عملية تاريخية ذات بعد اجتماعى ترتبط ارتباطا وثيقا بكل الأنماط والأشكال الأخرى لاستيعاب الواقع ثقافيا وماديا وعمليا. يولى أهمية كبيرة لقضايا المنطق الداخلى لتطور المعرفة. وفى عملية المعرفة العلمية تنشأ تناقضات داخلية عديدة فى العلم نفسه، مثل التناقضات بين النظريات القائمة والمعطيات التجريبية، بين المفاهيم والافكار الجديدة والقديمة. وتعد دراسة مثل هذه التناقضات مهمة لفهم طرق وقوانين تطور المعرفة العلمية، بما

فى ذلك مصادر الثروات العلمية. وهنا أيضا يكشف التفسير المادى الجدلى للثروات فى العلم تفوقه على الأفكار بعد الوضعية عن ميكانيزمات غو المعرفة العلمية. وكقاعدة، تنحصر الأخيرة فى دراسة الإطار الاجتماعى النفسى لعمل وتطور المعرفة العلمية، وتشك فى وجود أى بنى منطقية عقلانية تحدد غو المعرفة. ومع ذلك، فإن تاريخ الفلسفة يبين أن قوانين تشكيل المعرفة الجديدة فى العلم يمكن فهمها فحسب عندما لا يهصر المرء نفسه فى مثل وقيم الباحثين، فى الدوافع الذاتية لنشاطهم، بل ينتقل إلى تحليل الظروف والصلات الموضوعية التى تكمن خلف هذه الدوافع وتحدداه. وعندما يجرى الاعتراف بوجود عوامل منطقية بحتة لنمو المعرفة كما هى الحال بالنسبة للعقلانية النقدية، تفسر الأخيرة بمعنى ضيق للغاية بوصفها وسيلة منطقية شكلية فحسب . ولهذا السبب فإن هذه المفاهيم ترفض تماما كذلك إمكانية تطور منطق الاكتشاف العلمى ، بينما ترد وظائف الرسائل المنطقية إلى وظائف تستخدم كواحدة من أدوات تزييف ودحض الفرضيات العلمية التى تمت صياغتها بالفعل.

وأخيرا ، فعن طريق تعميم تاريخ العلم وكشف المنطق الموضوعى لتطور المعرفة العلمية ولظهور صورة علمية متكاملة للعالم ، يبين المفهوم الماركسى للعلم الصلة الجدلية بين الاستمرارية وعدم الاستمرارية ، بين التتابع والتغيرات الثورية فى التقدم العلمى . ومثل هذا الجدل يميز تطور كل من العلوم الطبيعية والاجتماعية .

وتعد الثورات العلمية عوامل أساسية فى تشكيل رؤية علمية متكاملة للعالم، وفى إقامة الصلات بين الفروع المفردة للمعرفة العلمية. ومهما يكن تطور المعرفة هادئا، وتقطع اكتشافات الظواهر التى تنشأ خلال تفسيرها ، من وجهة نظر المفاهيم النظرية السائدة، صعوبات يصعب تخطيها، ومشاكل جديدة فى الأساس. وخلال فترات الثورات العلمية تتشكل التعميمات النظرية الأكثر جوهرية وتتغير منهج التفسير نفسه والرؤية العلمية للواقع المحيط.

وفى الوقت نفسه فإن الثورة العلمية لا يمكن تصورها بدون تراكم طويل وتدريجى للمعرفة فى المرحلة التطورية من تطور العلم. ولهذا السبب فإن المعرفة العلمية ، رغم أنها توسع على الدوام من حدود المعرفة المتراكمة بالفعل، تعتمد فى تقدمها على نظام المعرفة القائم بالفعل والذى يسجل نتائج الدراسة السابقة للواقع. ويتم اثبات الفرضيات العلمية الجديدة وتعطى مكانه علمية فحسب من خلال المقارنة مع نظام المعرفة القائم بالفعل، كما

تفسر بالعرض اللائق لما تمت البرهنة عليه وتؤكد بالفعل من خلال الممارسة وسجل المعرفة. وتعد الثورات العلمية أكثر تنافساً من وجهة نظر تحقيق الفلسفة لنظريتها إلى العالم ووظائفها المنهجية، ولكنها في الوقت نفسه تجعل أداء هذه الوظائف صعباً للغاية . وخلال مثل هذه الفترات فحسب يعاد بناء نظام المعرفة العلمية بسرعة وإثرائه بمضمون جديد، كما تخضع صورة العلم في مجموعه، والأفكار الخاصة بطابع واتجاهات ووسائل التأمل المنهجي للعلم، لتغير كبير. ومن المعروف للجميع، مثلاً، أن الثورة العلمية والتكنولوجية الحالية قد حققت وضعاً جديداً نوعياً في مناهج البحث العلمي، وظهرت المناهج والوسائل العلمية لتحليل العلم، التي تؤدي وظيفة المنظمات المنهجية الثانوية والجزئية لحركة المعرفة نحو الحقيقة. ولكنها سواء أخذت على انفراد أم في مجموعها لا تستطيع أن تدعي دور مناهج البحث العلمي الشاملة.

وأية محاولة لبناء نظام منهجي متكامل بدرجة أو أخرى لا يمكن إلا أن تؤدي إلى تحليل مثل هذه القضايا العامة كطبيعة المعرفة، وطابع موقفها من الواقع ، وطبيعة الحقيقة ومناهج اختبارها، الخ. أي، القضايا نفسها التي تدرسها الفلسفة. إن عجز المفاهيم الرضعية المنطقية للعلم يبين أن من المستحيل بناء مناهج عامة للبحث العلمي بوصفها نظاماً علمياً خاصاً منفصلاً عن التحليل الفلسفي للمعرفة أو متعارضاً معه . وإمكانان الفلسفة وحدها أن تقوم بهذه الوظيفة ، وأجلد المادى هو الذى يقوم بها اليوم بشكل فعال للغاية .

ومن المهم أن نشير هنا إلى أن العدمية في تقدير دور النظرة إلى العالم والفلسفة لها معنى اجتماعي واضح تماماً : فهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع التبشير بالتعددية في الفلسفة والسياسة أى ، مع التبشير بعدد من الحقائق ويتكافؤ اتجاهات أيديولوجية وسياسية مختلفة. ويمكن القول بأن فكرة التعددية في كل مظاهرها وجوانبها المختلفة هي التي تشكل جوهر كل الفكر الفلسفي والاجتماعي السياسي في أيامنا . ويثل كثير من الفلاسفة ، وعلماء الاجتماع، والأيديولوجيون البرجوازيون أفكار التعددية بوصفها الكلمة الأخيرة في العلم والممارسة السياسية.

وتعود التعددية الفلسفية إلى أواخر القرن الثامن عشر على الأقل. وعلى أية حال فإن لفظ «التعددية» ذاته استخلف في ذلك الوقت لتعريف الأنظمة الفلسفية التي تكمن وفقاً لها مبادئ مستقلة عديدة (أكثر من اثنين) خلف الكون . إن محاولات تطبيق فلسفة التعددية

على تحليل الظواهر الاجتماعية لها كذلك تاريخ طويل . وأناؤوف في هذا الخصوص هو ما يسمى بالنظرية المتعددة العوامل للتطور الاجتماعى التى كانت شائعة على نطاق واسع فى العلوم الاجتماعية البرجوازية منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر. وفى السنوات الأخيرة أضيفت بعض الجوانب الجديدة لهذا المفهوم الذى عفى عليه الزمن .

اولا : تدعى التعددية اليوم أنها تحتل مكانة مذهب نظرة عامة شاملة إلى العالم تشمل كل المجالات الاساسية للوجود البشرى. وبما له أهمية فى هذا الخصوص تطور فلسفة العقلانية النقدية، و نظام فلسفى يعبر بوضوح وبشكل كامل عن خصائص المرحلة الحالية من تطور المفاهيم التعددية. وقد ظهرت العقلانية النقدية فى البداية بوصفها منطقا ومناهج للبحث العلمى فى اعمال كارل بوبر، وتغدو الآن نوعا من نظام النظرية إلى العالم يمتد إلى مجال الحياة الاجتماعية، والسياسية، والأخلاق، الخ. انها تلعب دورا مهما فى الحياة الايديولوجية والسياسية لعدد من الاحزاب البرجوازية الاصلاحية الاجتماعية ، وأساسا فى المانيا الفيدرالية وبريطانيا العظمى، والنمسا، وبلدان الشمال الاوروبى، وترى بعض الشخصيات السياسية البارزة التى تتفق تماما مع العقلانية النقدية أن المهمة الرئيسية للتطور الاجتماعى فى المرحلة الراهنة تتمثل فى إقامة «مجتمع مفتوح» يؤمن بقوة الحوار والمناقشة، والحرية التى تولدها كما يزعمون المواجهة والمنافسة بين المطامع والاحتياجات والأهداف والمثل البشرية.

ثانيا : على خلاف التعددية الفلسفية للقرنين التاسع عشر والعشرين، التى ركزت على بنية الكون، تعد تعددية اليوم مفتاحا لفهم مناهج البحث ونظرية المعرفة. وتقدم التعددية بوصفها المبدأ / المنهج الفلسفى الوحيد الذى يتفق مع روح العلم الحديث، الذى يمثل كما يفترضون صورة للصراع والمنافسة بين مفاهيم وأفكار غير متجانسة، تنفى بعضها بعضا، ونسبية بشكل مطلق فى المدى الطويل (من وجهة نظر موقفها من الحقيقة الموضوعية). ويؤدى التفسير الراديكالى الشكى لتنتائج تطور العلم على مستوى التأمل الفلسفى دوره كاساس للدعوة إلى «التسامح» فى مجال مناهج البحث ونظرية المعرفة . وهذا الربط بين المفاهيم المعرفية والمنهجية المختلفة الذى تعلمه التعددية الفلسفية فى أيامنا يمتد عندئذ إلى كل الفروع والمجالات الاخرى للنشاط البشرى . وفى كلمات اخرى فبينما أعطى الميتافيزيقى فى الماضى طابعا مطلقا لكل تعارض، نجد أن ميتافيزيقى اليوم مستعدون للورود سريعا

على أية خلاقات بين كل تعارض، بما في ذلك التعارض بين الحقيقة والوهم.
ثالثا : تتميز التعددية اليوم بتزايد طابعها السياسى وتوجهها المعادى للماركسية والمعادى للاشتراكية. ويحاول العديد من الفلاسفة الغربيين أن يربطوا بين الفلسفة والسياسة معا بطريقة تعددية، خاصة، وأن يثيروا نقاشا عن كيف تعالج المجتمعات ذات البنى الاجتماعية السياسية المختلفة الحقيقة، مؤكدين أن الفهم المختلف لهذه المسألة الخاصة يعد حاسما فى التناقضات بين الشرق والغرب. وهم يحاولون منذ البداية، بدفاعهم عن التعددية الليبرالية، أن يربطوا التعددية الفلسفية بنقد للماركسية والنظام الاجتماعى الاشتراكى، وأن يبرهنوا على أن الديمقراطية مستحيلة فى زعمهم دون تعددية الاحزاب والنظرات إلى العالم والمذاهب والحقائق، إلخ.

يردك العلماء الماركسيون جيدا أنه تحت ستار الديمقراطية التعددية تبذل محاولات لفرض البنى الاجتماعية السياسية للمجتمع البرجوازى، التى لا تتفق مع طبيعة الاشتراكية والديمقراطية الاشتراكية، على المجتمع الاشتراكى . إن ميكانيزم التعددية «السياسية» الذى يجد اسمه الموضوعية فى المجتمع البرجوازى فى العداوة بين الطبقات، والذى يرمى إلى اخفاء سيرة رأس المال الكبير وأحزابه السياسية فى المجتمع، يفقد هذه الأسس عندما ينتقل المجتمع إلى مجتمع اشتراكى مختلف تماما، مجتمع قضى على الملكية الخاصة فى وسائل الإنتاج وتغلب على التعارض بين مصالح الطبقات والمجموعات الاجتماعية المختلفة.

وتعد غير علمية بالدرجة نفسها محاولات تفسير تطور النظرية الماركسية اللينينية والحياة الفكرية فى ظل الاشتراكية من مواقع التعددية. إن الاشتراكية التى تطورت من يوتوبيا إلى علم، محتاج إلى نظرة علمية، والحقيقة العلمية لا تنقسم ولا يمكن أن تنقسم وفقا للمبادئ الاجتماعية أو القومية أو الجغرافية : فالعلم متكامل ودولى بطبيعته وبلااستنتاجات التى يتوصل إليها. وهو لا يسمح باجابات تختلف اختلافا اساسيا على المشكلة نفسها التى حلها. فهناك حقيقة علمية واحدة فحسب، بينما يمكن أن تكون هناك آراء خاطئة أو زائفة متباينة للغاية حول المسألة نفسها.

والماركسيون اللينيونيون فى الوقت الذى يؤكّدون فيه الوحدة الجوهرية للمعرفة العلمية، يبعدون عن تجاهل تنوع مواقف ومناهج حل القضايا العينية، ودور المناقشة والنقد فى تطور العلم. ولكنهم ضد إضعاف الاسس الموضوعية للعلم، وفتح قنوات تسرب القموض الصوفى

والنزعة غير العقلانية والأساطير إلى العلم والنشاط المياسى العلمى، تحت ستار تعددية الطرق والوسائل اللازمة لحل المشاكل التى تنشأ فى المعرفة وفى الحياة الاجتماعية .

إن المقابلة بين وجهتى النظر «العلمية» «والنظرة إلى العالم»، بين النظرتين الموضوعية والقيمية للعالم المحيط، وكذلك تعددية الفلسفة تهدد بتفكك الفلسفة والنظرة إلى العالم بشكل عام كأشكال متكاملة للوعى الاجتماعى، كما تشكل فى نفس الوقت تهديدا لوحدة الثقافة.

إننا نرى حل هذه المسألة ليس فى التضحية بإحدى وجهات النظر لصالح الأخرى وليس فى الربط الانتقائى بينهما ، وإنما فى الربط العضوى بين النظرة العلمية الموضوعية والنظرة إلى العالم، بين التأمل القيمى وفهم العالم . وفى الوقت الذى تحدد فيه خلاقات معينة بين النظرة القيمية والنظرة الموضوعية، من المهم ألا نقيم حواجز لا يمكن تخطيها بينهما، وأن نكشف بشكل جلى الترابط والتفاعل بينهما .

وفى هذا الخصوص نجد رأى الذى يدافع عنه كثير من المثليين البارزين للفكر النظرى مشعرا، الرأى الذى يقول بأن الفلسفة هى وسيلة للتكامل النظرى بين العلم، والفن، والاخلاق وخبرة الانسان المباشرة بالحياة فى نظام واحد للنظرة إلى العالم، ذلك التكامل الذى تعززه الفلسفة.

ولا يمكن أن يرد جوهر القضية، بالطبع، بأية حال إلى حقيقة أن الفلسفة تشمل موضوعا للدراسة عريضا للغاية، وتضم بداخلها، إلى جانب العلم، القيم، ورجاحة التفكير، والفن، الخ. وهى لا تلخص ببساطة كل أشكال الوعى هذه . فالشئ الرئيسى أنها تفسرها ، وتعممها، وتقيمها، وتحدد ، إذا ما أردنا القول، صورة نظام النظرة إلى العالم بكامله. والفلسفة على وجه التحديد هى التى تعمل بقولات تعبر عن أسس ومبادئ الوجود الأكثر عمومية، وعين المعرفة والسلوك البشرى . وكما أشار ماركس بوضوح فإن الفلسفة هى «المخلاصة الفكرية لزمانها» و«الروح الحية للثقافة» (٦) وأى نظام فلسفى على جانب يقل أو يزيد من الأهمية، حتى ولو كان فى شكل أبنية مجردة، انما يعكس إطار العقل والمثل لقسم معين من المجتمع، وينص الأزمته، ونزاعات وتناقضات الحقيقة.

وتقوم الفلسفة بوظيفة توحيد كل الأجزاء المكونة للنظرة إلى العالم فى نظام واحد. وتتطور الفلسفة الماركسية اللينينية من ناحية ، من خلال تعميم ما توصل إليه العلم

المعاصر ، من خلال تأكيد وتحديد نطاق مشاكله فى ضوء المعطيات العلمية ومن خلال إثراء جهاز التصورات والمقولات. ومن ناحية أخرى، تجسد المقولات الفلسفية الخبرة الاجتماعية، وفهم موقف الإنسان من العالم، وتفسير المبادئ العامة للمعرفة والسلوك البشرى. والفلسفة، هى محور، وجوهر النظرية العلمية إلى العالم ، لانها تخلق منهجاً محدداً لرؤية العالم ومنهجاً لمعرفته واستيعابه. ومع ذلك، فإن هذه الفكرة الاساسية يجب تحديثها بدقة أكبر على أن نضع فى الاعتبار مجمل بنية النظرية العلمية المعقدة إلى العالم، والاسهام الذى قدمته المعرفة العلمية الخاصة والاشكال الأخرى للوعى الاجتماعى فى تشكيلها، وخصائص المعرفة الفلسفية.

٣ - وظيفة نظرية المعرفة العلمية الخاصة إلى العالم ودور الفلسفة فى تجاوزها

للعلوم الخاصة دور مهم تلعبه فى تطور النظرية المعاصرة إلى العالم، وفى الصراع الايديولوجى وفى تعليم الناس. وترتبط وظيفة العلوم المعنية بمبدول النظرية إلى العالم، فى المحل الاول، بتطوير نظرية علمية عامة إلى العالم تركز على المعطيات الكلية المتصلة بالعلوم كافة، وعلى معرفة قوانين الطبيعة والمجتمع، والنشاط الفكرى للإنسان. والنظرية العلمية إلى العالم موجهة فى جوهرها ضد كل أنواع المفهومات الرجعية والصرفية التى تشوه الواقع وتحمل أسبانيا وصلات خيالية محل أخرى واقعية.

والعلم يعلم كل المدافعين عنه أن يكونوا ثابتين فى النظرية والتطبيق، وأن يكونوا حازمين فى مقاومة التروتين والركود، وأن يكونوا دمويين فى العمل. وقد قال ماركس : «لا يوجد طريق ملكى للعلم ، والذين لا يخشون الصعود المجهد لطرقه المتحدرة وحدهم لديهم الفرصة للوصول إلى قمم المضيئة» (٧).

والعلم التقدمى المتقدم يكشف عن سمات نبيلة مثل الأهمية المتنامية أى : احترام الانجاس والامم كافة، ومعها الوطنية المتنامية، أى إدراك واضح للنور الذى يلعبه الشعب الذى ينتمى اليه هذا العالم او ذاك فى تاريخ المنيعة .

والعلم مدعو لأن يلعب دوراً عظيماً بشكل خاص فى الكفاح ضد الايديولوجية الوحشية

الكأهة للآسان اللى تبرر اسآءءام أفضل منآزآء العقل البشرى ضد الآسان نفسه ولآندمير ما خلقه. فالعلم أنسانى طبيعته. والعلم الخلاق، والعنوان المسلح المدمر على طرفى نقبض؛ مثل الحياة والموت. ولهذا السبب يقف العلماء الحقيقبون فى طليعة المكافحين من أجل السلام وتجنب محرقة نووية.

وبرغم أن العلوم العينية عن الطبيعة والمآمع آمالآ مرضوعات خاصة، فإن عليها دوراً مهما تلعبه فى تشكيل النظرة إلى العالم . ويرآبط كل النشاط العلمى ، دون استثناء ، وشكل مباشر أو غير مباشر، بنظرة إلى العالم، بايديولوجية، ويمثل العلم اليوم مثله مثل أى مجال آخر للحياة الاجتماعية والوعى الاجتماعى، مجالاً لمواجهة حادة.

إن النتائج الفعلية للآجربة العلمية والأنساآ العلمية الطبيعية تعبر عن الحقيقة الموضوعية ولا تعتمد على وعى الناس أو الطبقات، بينما يتناول تفسيرها الفلسفى مصالح طبقية. لقد أدت الجوانب الفلسفية لآطور العلم إلى نشأة صراع ايديولوجى حاد. ويزداد هنا الصراع فى كل مجالات الحياة الفكرية كثافة فى عصرنا؛ عصر المواجهة بين نظامين اجتماعيين عالميين. ولهذا الصراع سماته الخاصة فى الثقافة، والايديولوجيا، والفن، والفلسفة والعلوم الطبيعية، ولكنه يعكس فى كل مكان المواجهة بين قوى الآقدم وقوى الرجعية. وقد أشار لآنين بذكاء إلى أن نظريات التاريخ الطبعى التى تتعارض مع الأوهام اللاهوتية القديمة، قد أثارت، ولا تزال تثير، أشد معارضة (A) .

ولا يمكن أن يقف العلم على الحياء فى نضال الأفكار الآقدمية ضد الرجعية، والعقل ضد التشوش الصوفى.

وقدمت الإنآجازات العظيمة للعلوم الطبيعية فى القرن التاسع عشر - اكتشاف قانون بقاء ومآول الطاقة، والتركيب الخلوئى للمادة الحية، ونظرية التطور الداروينية - إسهاماً هائلاً فى تشكيل نظرة علمية إلى العالم. إن آخر إنجازات العلوم الطبيعية قد برهنت عليه بوضوح حقيقة أن منآزآء الفيزياء الحديثة، والفلك، وعلم السبرنطيقا، وعلم الحياة الجزيئى، وعلم الملاحة الفضائية، إلآ يعبرى ترجعتها فلسفياً فى آءب ضخم - الأعمال الإبداعية وقصص الخيال العلمى على الصعيدين الفلسفى والاجتماعى.

إن الفلك والفيزياء الكونية إذ آمحد العمليات التى تلاحظ فى الكون، تكشف عن حركة وصلآآ الأجرام السماوية، وأنظمتها وآقدم معلومات عينية أكثر عن نظامنا الشمسى.

وتدوس الفيزياء النووية وتشرح صفات وأشكال حركة الجسيمات الأولية، وحياة المادة على هذا المستوى الدقيق إذا ما أردنا القول.

وتشكل العلوم البيولوجية أفكارنا عن الطبيعة الحية، وجوهر ومظاهر الحياة سواء على مستوى الكائنات المفردة، أم على المستوى الجزيئي، وعن أصل وتطور الأنواع.

وتقدم العلوم الكيميائية معرفة عن بناء وتحول المواد، وتساعد على كشف العمليات التي تجري في الوسط العضوي.

وتستنتج علوم الأرض تطور وبنية القشرة الأرضية والغلاف الجوي، أي تطور العالم غير الحى.

وتحمل الآن بنجاح أصعب المشاكل العلمية - أصل النجوم والكواكب، أصل وجوهر الحياة وغيرها من «أفكار العالم» التي كانت لسنوات عديدة مجالاً لمطام التشوش الصوفى. لقد ألتقت الأضواء على كثير من الزوايا الغامضة والطرق المسدودة لعملية المعرفة في مجرى تقدم المعرفة العلمية، وإن حقائق العلوم الطبيعية - التغلغل في الفضاء الخارجى غير المحدود وفي أعماق العوالم الدقيقة، واكتشاف الميكانيزمات المعقدة للعمليات البيولوجية والنفسية- لتؤكد منطقياً الاستنتاجات المادية الجديدة.

ومع ذلك فالنظرة إلى العالم ليست مقصورة على المعرفة فحسب وإنما تمتد كذلك إلى موقف الإنسان النشط من الطبيعة. وتساعد علوم الطبيعة الإنسان على استيعاب الموارد الطبيعية، وعلى تحويل المواد الطبيعية إلى وسائل للإنتاج والاستهلاك وتشكل الأفكار عن الطبيعة ليس فقط في عملية معرفتها وإنما في عملية استخدام مواردها كذلك للأغراض الحيوية.

والعالم الذى يعيش فيه الإنسان ليس مقصوراً على الطبيعة وإنما يمتد كذلك إلى المجتمع. وأفكار الإنسان في المجتمع وموقفه من المجتمع تشكل جانباً مهماً من النظرة إلى العالم، ومن الطبيعى إذن أن تتشكل النظرة إلى العالم تحت تأثير كل من العلوم الطبيعية والاجتماعية في عملية ممارسة الحياة، التي تحدد في النهاية طابع الوعى الانسانى.

وتشكل المفاهيم الاجتماعية التاريخية للنشاط الانسانى الذى يترجم إلى مقولات مثل الوجود الاجتماعى، والوعى الاجتماعى، والممارسة الاجتماعية؛ والذات والموضوع، والمثل الأعلى، والحياة الفكرية للمجتمع.. إلخ، أهم مكونات النظرة العلمية إلى العالم. ولا يمكن أن

تعد متكاملة ومنسجمة دون تفسير علمي لجدليات النشاط الاجتماعي والمعرفة الاجتماعية. ويقدم تطور العلوم الاجتماعية على أساس مناهج البحث المادية فهما علميا لأنساق العملية التاريخية العالية وقواها الحركة ويبرهن على الدور الحاسم للجماهير الشعبية، ونشاطها الإنتاجي في التقدم الاجتماعي، ويبين حتمية انتصار النظام الاجتماعي الجديد، ويكشف جوهر الإنسان الحقيقي .

والفروع المختلفة للعلوم الاجتماعية إذ تقدم إسهامها الخاص في تشكيل آراء الناس وأفكارهم تساعد بشكل أفضل على تقييم الوضع، وعلى حل المسائل العملية بدراسة وتوضيح الجوانب المختلفة للحياة الاجتماعية .

فالعلوم الاقتصادية، مثلا، تكتشف قوانين الإنتاج الاجتماعي، والاستهلاك والتبادل، ويحدد دور طبقة أو أخرى في نظام الإنتاج الاجتماعي وبذلك تطور فهم الإنسان لمكانته في المجتمع.

ولعلب النطاق العريض للمعرفة التاريخية دورا كبيرا بشكل خاص في صياغة النظرة إلى العالم. وفي الدراسة المثالية للتاريخ فسر التاريخ على أنه تاريخ القياصرة والشخصيات العظيمة بينما أوكل للجماهير دور أعداد لا لزوم لها يمجدون أسياهم. وروج نشاط للمفاهيمات الشوفينية والقومية. وعلى ذلك فمن المهم للغاية أن التفسير المادي للتطور الاجتماعي في العلوم التاريخيه قد انتصر على المثالية التاريخية والاقتصادية السوقية وعلى بقاياها المختلفة وكل أنواع التشويهات في تفسير العمليات التاريخية. واستخدمت منجزات العلوم الاجتماعية كذلك في حل المسألة القومية وضمان الرخاء الشامل للأمم والقوميات وتقاربها.

وسهل العلماء المختصون بالعلاقات الدولية اكتشاف قوانين واتجاهات التطور العالمي، وإمكانات التعايش السلمي بين الدول وطرق توسيع الصلات الاقتصادية والعلمية والتكنيكية والثقافية بشكل فعال بينها لمصلحة السلام العالمي وتقدم البشرية .

وفي الوقت الذي تؤكد فيه الاسهام الهائل للعلوم العينية الخاصة بالطبيعة في تشكيل وتطوير نظرة علمية إلى العالم، من المهم أن نشير إلى أن كل اكتشافات واستنتاجات العلوم العينية لا تؤدي بأية حال إلى تغيرات مهمة في بناء وجوه النظرة إلى العالم. والتغيرات الكبيرة في المفاهيمات الفلسفية إنما تقود إليها الاكتشافات العلمية الاساسية، والثورات

العلمية التي تؤثر في فروع العلم كافة، ونظامها النظرى ومناهجها ومنطقها. ومع ذلك فحتى مثل هذه النتائج العامة للغاية للمعرفة العلمية الخاصة لا تغدو عناصر للنظرة إلى العالم بشكل تلقائى وإنما بعد تطويرها واستيعابها من مواقع فلسفية واجتماعية معينة. والأسئلة الأساسية التي تكمن خلف النظرة إلى العالم لا يمكن الاجابة عليها بتعميم بسيط لمعطيات العلوم الطبيعية. فخصائص النظرة إلى العالم تكمن فى الطابع الخاص، المتكامل، والوسيط لتأمل الواقع من وجهة نظر أهميته للنشاط البشرى، مع إيلاء حاجات واحتياجات الإنسان ما تستحقه من اعتبار. والفلسفة هى التى تضمن هذه «الصلة» بالإنسان. وهذا التفسير ليس غريباً على العلم. فقد وصل العلم إلى مرحلة فى تطوره تتوقف عندها مواصلة تقدمه بدرجة كبيرة على فهم العلماء لمتطق تطور المعرفة، وطابع التجريدات والافتراضات النظرية المستخدمة، والنتائج الاجتماعية لتطبيق منجزات العلم والتكنولوجيا.

ومجلى الفلسفة المتقدمة مضمون الاكتشافات العلمية، وتطور نظرة علمية إلى العالم وتغدو في الوقت نفسه أداة لكسب معرفة جديدة. ومن هذا وظائف الفلسفة فيما يتعلق بالعلم، التى يؤديها بشكل مشترك الفلاسفة والاختصاصيون فى العلوم الخاصة.

وتكمن الوظيفة المنهجية للفلسفة من زاوية النظرة إلى العالم فى دورها المشجع على البحث العلمى وفى اسهامها فى زيادة المعرفة. ونحن نفهم التفسير الفلسفى للمعطيات العلمية بوصفه دراسة للصلات الأكثر عمومية وأشكال الاعتماد المتبادل بين الظواهر، ولهذه الصلات العامة والاعتمادات المتبادلة التى يمكن صياغتها فحسب نتيجة للبحث الفلسفى. وتتطور بعض المقولات الأساسية لمعرفة العالم كمقولات للفلسفة ولعظم العلوم العينية مثل المادة والفضاء، والزمن، والحركة، والسببية، والكم، والكيف، إلخ. ولا تدعى الفلسفة حل مشاكل خاصة للعلوم العينية ولكنها تتطور فى صلة وثيقة مع الأخيرة، وتكشف فى مفهوماتها ومقولاتها منطق المعرفة العلمية، أى العمليات الجدلية للغاية فى جوهرها وصورتها، وبالتالي تلعب دورها كأساس منهجى لتطور العلم .

وترتبط وظيفة منهجية أخرى للفلسفة، من زاوية النظرة إلى العالم فيما يختص بالعلوم العينية، بتعميم المعرفة وتحديد المبادئ العامة التى تكمن خلفها. وكما أشرنا من قبل، يسعى كل علم إلى اكتشاف القوانين وبالتالي ينهك فى التعميمات. وفى كل علم عينى تجرى التعميمات فى المجال الذى يعالجه هذا العلم. والتعميمات الفلسفية خاصة، لانها شاملة

أي ترتبط بالعمليات والأشياء الاجتماعية والطبيعية كافة. ويجرى تعميم الصلات والصفات والعلاقات من وجهة نظر خاصة تستهدف حل المسألة الأساسية في الفلسفة، علاقة الإنسان بالواقع الموضوعي المحيط به (٩).

والفلسفة أساس لتركيب المعرفة القائمة، وهي المركز المنهجي للصلات والتأثيرات المتبادلة للأنظمة العلمية. وتتميز المعرفة المعاصرة ليس فقط بالتباين المتزايد بين العلوم وظهور أنظمة جديدة، وإنما كذلك بالاتجاهات نحو توحيد الفروع غير المتكاملة للمعرفة في نظام واحد. - ويفصح الطابع التركيبي للعلم المعاصر عن نفسه بوضوح خاص في ظهور علوم جديدة توحد أنظمة معزولة تقليدياً. (الكيمياء العضوية والفيزياء الكيماوية، الكيمياء الحيوية والفيزياء الحيوية، والفيزياء النفسية وعلم النفس الاجتماعي، وعلم اللغة النفس والاجتماعي الخ) وتطورها المستمر. ويكشف الاتجاه التركيبي عن نفسه كذلك في تقارب العلوم الطبيعية والاجتماعية وفي ثرائها المتبادل. وهذا الاتجاه نحو تكامل المعرفة هو الذي سيجعل بالإمكان تطوير صورة علمية متكاملة واحدة للعالم.

وفي الوقت الذي نؤكد فيه وحدة العلم لا نهذف إلى تصفية فروع المعرفة التي استقرت تاريخياً. وإنما نعني قبل كل شيء وحدة الأسس المنهجية التي تجعل بالإمكان التغلب على العزلة الطويلة للعلوم المفردة والبرهنة العلمية على مبادئ التنسيق والتعاون بين الدراسات العلمية. وهنا لابد من بوصلة نظرية يعمل عليها، يمكن أن تساعد على التغلب في جوهر تلك العمليات وتساعد على فهمها بنشاط. والمادة الجدلية، بوصفها نظرة علمية تركيبية في طبيعتها إلى العالم هي بالضبط هذه البوصلة.

إن الطابع التركيبي، العام، والوحدة الداخلية لمبادئ المعرفة العلمية لم تأت من لاشئ. إنها تركز على شمولية قوانين العالم الموضوعي ووحدتها الحقيقية، التي تنعكس بدرجة كافية في معرفتنا.

والفكر الفلسفي، إذ يتناول القضايا الحقيقية التي تنشأ أصلاً في فرع معين من المعرفة، ولا يتقيد بالنظرة والمهنية الضيقة إليه، إنما يكشف عن المغزى العام لهذه القضايا، ويشير اهتمام العلوم الأخرى بها، ويسهل الصلات فيما بين الأنظمة.

ويجري البحث الشامل، المرتكز على التفاعل المتبادل بين العلوم الطبيعية، والتكنيكية والاجتماعية والفلسفة، بنشاط من أجل معرفة محيط الحياة، وزيادة كفاءة الإنتاج وحل

المشاكل الجديدة لتطور الاجتماعى الاقتصادى وقضايا الإنسان.
إن الدور المتنامى للعلم فى حياة المجتمع، الذى كشف الوحدة العضوية للتقدم العلمى،
والعوامل الاجتماعية وظروف وتطور الانسان، يدفع إلى المقدمة الوظيفية التنظيمية الصحيحة
للفلسفة.

وتبرهن على الأهمية القصوى لهذه الوظيفة الخاصة للفلسفة المناقشات الجارية حول
التنظيم الاجتماعى الأخلاقى للعلم، وبخاصة فى مجال التجريب على الانسان، فما هو جوهر
وأشكال التنظيم الاجتماعى الاخلاقى للبحث العلمى ؟ ومن الذى يمكنه ويجب عليه أن
ينظمه؟ وهل تدخل العلم فى العمليات البيولوجية والفيزيكية للكائن البشرى أمر مسموح به
أخلاقيا، وفى أية حدود ؟ يفكر العلماء مليا فى هذه المسائل وتجربى مناقشتها فى المحافل
الدولية المختلفة وفى مقالات وكتب عديدة يكتبها الفلاسفة والاختصاصيون فى مختلف فروع
المعرفة العلمية الخاصة (١٠).

ومعارض بعض العلماء أى تنظيم اجتماعى أخلاقى للبحث العلمى لأنهم يرون فيه عقبة
أمام مواصلة تقدم العلم. ولا يمكننا الموافقة على مثل هذا رأى. أولا: لقد حددنا هنا بشكل
صريح أو مستتر جانبيين مختلفين تماما؛ التحكم فى الإبداع العلمى وتنظيم تطور العلم
بوصفه كائن اجتماعيا معينا (تخطيط عمل المراكز العلمية وإدارتها، وحركتها، إلخ). وفى
رأينا، فمن الممكن إلقاء الضوء على الجانب الثانى. فحسب . إن الفكر العلمى، والإبداع
العلمى لا يمكن التحكم فيه، بينما يجب التحكم فى المراكز العلمية وتنظيم العلم. ومر وقت
كان العلم فيه فى متناول اشخاص مختارين فحسب. ومن الطبيعى أنه فى ذلك الوقت لم
تكن هناك حاجة لأى تنظيم أو إدارة للعلم. ومع ذلك، فاليوم حيث يغزو العلم بدرجة
متزايدة قوة إنتاجية مباشرة، لا يمكن تجاهل المسائل الخاصة بتنظيم العلم وإدارة البحث
العلمى. وهذا لا يعنى أو على الأقل لا ينبغى أن يعنى أنه لابد من تنظيم أو تقييد الفكر
العلمى أو الإبداع العلمى. وإذا ما حدث ذلك، فلن يكون إدارة للعلم وإنما تشويها لفكرة
الإدارة، التى لا يمكن إلا أن تضر بتطور الفكر العلمى. ونحن نعرف غذا العلم مشوها
فى ظل الرأسمالية عندما استخدمت منتجاته للمصالح الأثنية للطبقات الحاكمة.

ثانيا : يركز إنكار فكرة التنظيم الاجتماعى الأخلاقى لتطور العلم دون تمييز على
المقدمة الخاطئة التى تقول بأن العلم هو مجال للمعرفة المجردة. والعلم فى الواقع هو مجال

خاص للنشاط المحدد اجتماعيا والذي ينتج المعرفة، بما في ذلك المعرفة المتعلقة بالإنسان. إنه يتطور داخل إطار الانظمة الاجتماعية المتعارضة بشكل متبادل، والتي تشكل توجهات قيمية مختلفة في الاساس للبحث العلمى .

وإذا ما تحدثنا على مستوى أعرض عن الوظيفة القيمة التنظيمية للفلسفة لأمكن القول أنها تكمن في تطوير مناخ إنسانى حق يستعيد إمكانية استخدام المنجزات العلمية لغير صالح الإنسان. وبما له أهمية قصوى في هذا المجال قضية تجنب كارثة نووية، لأن استخدام منجزات الثورة العلمية والتكنولوجية للأغراض العسكرية يهدد أسس المدنية والإنسان نفسه. لقد غدا التعايش السلمى بين الدول ضرورة لا بد منها .

إن المهمة الأولى للعلوم الطبيعية والاجتماعية، التى تعد في جوهرها مهمة النظرية إلى العالم، هى حفز التطور في بلدان العالم كافة، بما فيها البلدان الرأسمالية، وإدراك أن النضال من أجل السلام والتعاون الدولى القائم على المنفعة المتبادلة ذو مغزى تقدمى عظيم في أيامنا .

٤ - النظرية إلى العالم والأخلاق

يعود دور كبير في تطوير نظرية علمية إلى العالم ليس فقط إلى الفهم المدرسى النظرى لكل تجربة البشرية التاريخية، وإنما كذلك إلى الفهم العملى لها، إلى فهم طبيعة وظروف الإنتاج المادى، وصراع الطبقات والعلاقات بين الطبقات والدولة، وأحداث الحياة الفكرية، الخ. وليس بإمكان المرء أن يتجاهل الإسهام في توجه النظرية إلى العالم، الناشئ عن خبرة الإنسان اليومية، وظروف حياته، ومشاعره، وعواطفه، الخ. إن فهم الحياة الاجتماعية والفردية بكل ثرائها، والذي يفسح عن نفسه في أشكال الاستيعاب الفكرى للعالم كالأخلاق، والفن، والوعى العادى يلعب دوره بوصفه مصدراً مهما لوجهات نظر الأفراد والطبقات والاحزاب المرتبطة بالنظرية إلى العالم.

وعلى خلاف الاستنتاجات الأكثر عمومية للمعرفة العلمية الخاصة، التى تتخذ مغزى نظرية إلى العالم فحسب بعد أن تكون قد أعطيت طابعاً ذاتياً فلسفياً ونظرياً، فإن الاستيعاب الفكرى والعملى للعالم يعكس الواقع منذ البداية في شكل أعمال وخبرة عملية. وتتشارك هذه التشكيلات الفكرية، كما يقول ماركس، مع اللغة المباشرة لحماية الإنسان الفعلية لكى

تدخله بشكل مستقل، أو إلى جانب المعرفة النظرية، في مجال المسائل الأساسية للحياة. وبإمكانها في حد ذاتها وبدون أى تطوير نظري، أن تكون وسيلة لتوجه الفرد أو المجموعة الاجتماعية، ولنشأة مثل عليا معترف بها اجتماعيا وبالتالي القيام بوظائف النظرة إلى العالم.

إن مزيج المشاعر الاجتماعية والمواقف العقلية، الناشئ في الحياة الاجتماعية اليومية، له مضمون موضوعي محدد، ينشأ من الخبرة اليومية، وكذلك من التجربة التاريخية للبشرية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوعي الجماهيري الذي تشكل تلقائيا غالبا ما يكون أكثر استجابة وأكثر فطنة من الفكر النظري في فهم العمليات الاجتماعية الفعلية والتغيرات في المكانة الاجتماعية للطبقات أو المجموعات المنزلة.

وهكذا فسوف يعترف الوعي العام لمعظم الناس بأن العالم الخارجى يوجد بعيدا عن وعينا وشكل مستقل عنه. وقد أشار لينين وهو ينقد المثالية الذاتية إلى أن الناس سيزدادون اعتيادا على مشاركتهم في رأى مادي، بتشكيل ويجري إدراكه بالوعي المشترك بشكل تلقائي تماما، ليكون الأساس للنظرة المادية إلى العالم. ووجعل المادية عن عمد والعقيدة الساذجة للبشرية أساسا لنظريتها عن المعرفة» (١١) .

ومع ذلك، فإن هذا الانعكاس الذي تشكل تلقائيا للحياة الاجتماعية في الوعي الاجتماعي مقول، وجزئي، وسطحي، ويتسم غالبا بفهم مشوه للواقع وتحييز عاطفي. وتنضج حدوده بشكل خاص عندما يدخل العلم التجربة اليومية المباشرة التي تشمل مجالات بعيدة عن الممارسة التقليدية. وقد اشار المجاز في هذا الخصوص إلى : «أن رجاحة التفكير الصائبة وحدها، الرفيق المحترم في مملكة سكنة ذات الجدران الأربعة، لها مغامرات مذهشة، فهو يخاطر مباشرة في عالم البحث الربح» (١٢) ومع ذلك فإن الاستنتاجات العلمية التي يتم إدراكها في البداية على أنها متباعدة تصبح في النهاية راسخة في مضمون الوعي المشترك. وكان ذلك هو الحال مع فكرة كون الأرض كروية، وتطور الأنواع، الخ.

إن تأثير الوعي العلمى والنظري على الوعي العام عريض ومتعدد الوجوه في أماننا. فالانتشار الكاسح للمعرفة العلمية خلال نظام تعليمي شامل، والصلات الوثيقة بين العلم والصناعة تؤدي إلى تغييرات جوهرية في الوعي العام وتقديره من المعرفة العلمية. ولكنه برغم ذلك يظل مستقلا نسبيا حيث أنه مجال خاص من الوعي البشري، اجتماعي وفردى

على السواء، له كل مزاياه وحدوده التى سبق ذكرها. إن النظرة العلمية إلى العالم لا تتفق وموقف غير انتقادي لانعكاس يتشكل تلقائيا للحياة الاجتماعية فى الوعى الاجتماعى. وتكمن مهمتنا فى رفع الوعى العام إلى مستوى الوعى العلمى دون معارضتهما ببعضهما البعض وفى السماح بالتفاعل الجدى المعقد بينهما .

وأكثر الأمثلة شيوعا لمثل هذا الموقف الجدلى والمادى من الوعى العام هو موقف لينين من البحث فى العلاقة بين التلقائى والواعى، وبخاصة فى حركة الطبقة العاملة. إن الوعى البروليتارى الذى يتشكل تلقائيا، لن يخرجها عن المجتمع البرجوازى أو الوعى البرجوازى. فانطلاقا من التجربة اليومية يصل العمال إلى الوعى بضرورة النضال ضد الرأسمالية إذا ما أرادوا تحسين وضعهم الاقتصادى. ومع ذلك فلن تكشف هذه التجربة عن الضرورة الموضوعية لإزالة الرأسمالية عن طريق ثورة وإقامة سلطة الطبقة العاملة السياسية. وهذا الاتجاه فى التطور الاجتماعى، والحاجة إليه، سيجرى التوصل إليه فحسب عن طريق بحث مدرسى فى أساق التطور الرأسمالى. ومن ثم استنتاج ضرورة توحيد حركة الطبقة العاملة التلقائية مع أيدولوجية ثورية قائمة على أساس علمى، والقيام بنشاط دائم وحى من أجل تحسين الوعى الحقوى للحركة، ورفع التثريجى لوعى العمال الذى يتشكل تلقائيا إلى مستوى نظرة علمية إلى العالم.

وهناك جانب منهجى عام لمحتوى هذا الاستنتاج هو أنه يكون ملائما لوعى عام يتسم بالوضوح والنقاء، وملائما لتطوير عناصر الحقيقة الكامنة فيه، وللتقريب بين الوعى العام والعلمى مع رفع الوعى العام إلى مستوى علمى. وإذا ما طبق ذلك على الفلسفة فإنه يتضمن ضرورة أن تكون الفلسفة المدرسية أوسع، وتصل إلى أبعد وأعظم من الوعى العام. وينبغى أن تكون قادرة على التفكير بمذلولات نظرية، وأن تطور وتشكل الأشياء التى يدركها الإنسان بشكل غامض فى الحياة اليومية.

ويستنتج من ذلك أن الوعى العام يتوقف على النظام الاجتماعى والعلاقات بين الطبقات. وتتصل بهذا الموضوع على وجه الخصوص الفرضية الماركسية التى تقول بأن الأفكار الأكثر انتشارا هى أفكار الطبقة الحاكمة.

يخلق المجتمع الاشتراكى الشروط المسبقة الاجتماعية والروحية لتأثير عميق للنظرة المادية العلمية على الوعى العام. والأيدولوجيا الماركسية اللينينية، على عكس أنواع التشوش

الصوفي والخرافة كافة، تدعم الافكار المادية سواء عن العالم أو قضايا الاجتماعية فى الوعى العام.

وبعد الوعى الأخلاقى أكثر الأشكال تطوراً للنظرة العامة إلى العالم. ويمكن رؤية تفاعله مع الفلسفة طوال كل مجرى التاريخ . ويتميز هذان الشكلان من الوعى الاجتماعى بأنهما يقومان بوظائف النظرة إلى العالم. ولكن برغم أن الوظيفة الاساسية للأخلاق هى تنظيم السلوك اليومى فإنها بعيدة عن أن تكون الوحيدة فى ذلك . وتمكس القواعد الأخلاقية كذلك موقف الفرد فيما يتعلق بالواقع الموضوعى ويرفاقه من البشر، وتشكل كذلك موقفه العملى وطريقة نظرتة للعالم (إدراك «ما هو عادل» و «ما هو غير عادل» إلخ). وهذه الطريقة يمكن للوعى الأخلاقى فى أرقى مستوياته أن يعكس الصورة العامة للحياة، ويعمل كجزء من النظرة الي العالم ويكشف فى الوقت نفسه دورها فى الأساس الفلسفى للشل العليا الأخلاقية. وحيث إن الفلسفة تطور الاخلاق، والمبادئ النظرية للاخلاق، وتحدد وضع الإنسان فى العالم، فإنها تبرهن بذلك على الأغراض التى باسمها يتصرف الإنسان أخلاقيا. ومن ناحية أخرى، فقد استند التفكير الفلسفى غالبا، كما يفعل اليوم، إلى المفهومات الأخلاقية ليقدم، بشكل مباشر أو غير مباشر، فرضيات أخلاقية وحججا إلى نظام فرضياتها. والفلسفة بدورها، بوصفها غطا ومحورا خاصا للنظرة إلى العالم، تخضع هى نفسها للتقييم الأخلاقى (فلسفة إنسانية أو غير إنسانية).

والوعى الأخلاقى والتفكير الفلسفى ليسا متماثلين بالطبع. فبينما تتميز الأخلاق بالقواعد، والتقييمات، والمعايير فى الحكم على شخص أو على الواقع، يستند التوجه النهائى للفلسفة لموقف الشخص العملى والنشط إلى تفسير نظرى وإدراك للعالم وللجوهر البشرى فى الترابطات والعلاقات الضرورية فيما بينها. ولا تدعم الفلسفة الأخلاق مفهومات فقط ولكنها تسعى للتغلب من خلال النقد على نواقص التفسير الأخلاقى لتاريخ الإنسان، الذى يتناول فردا مجردا. وقد جاء الفهم المادى المدعم بشكل شامل للتطور الاجتماعى كعملية طبيعية للتاريخ تخضع لأتساقها الموضوعية الخاصة لمعارضة هذه النظرة.

يتضح جيدا مغزى الأخلاق من زاوية النظرة إلى العالم فى علاقاتها بالثقافة. ويحتل مشاكل هذه العلاقات حاليا مكان الصدارة فى الجدل الدائر حول طرق التقدم الاجتماعى، وحول مصائر الحضارة البشرية، ومن ثم حول توجه النظرة العامة إلى العالم. وهذه المشاكل

هى موضوع مناقشات جية بين الفلاسفة وعلماء الاجتماع، بين علماء الطبيعة والفنانين. ويقوم بتطويرها الشخصيات العامة وايدولوجيو الحركات السياسية والوطنية والدينية، والشبابية.

وتقف خلف الوضع الملح بشكل متزايد لهذه المشاكل التغيرات الثورية الضخمة فى التطور التاريخى للشعوب، وفى أشكال الحياة الاجتماعية، بوصفها تحولا ضخما لطرق الحياة والمعتقدات والعادات والقوالب القديمة . وكل هذا يحدث على خلفية الثورة العلمية والتكنولوجية ويرتبط بها ارتباطا وثيقا. وتؤدى الأخيرة إلى زيادة لا حد لها فى قدرة الإنسان على تحويل الطبيعة، ولكنها تخلق كذلك وسطا جديدا من صنع الإنسان، يطرح مطالب جديدة على قدرات الإنسان الفكرية والهندية والعقلية ويفرض مسئولية اجتماعية أكبر (تشمل مسئولية أخلاقية كذلك) على الانسان، لأن القوى التى خلقها يمكن أن تهدد وجود البشرية ذاته.

وكل هذه التحولات الجذرية الراهنة فى المجتمع، وبخاصة تلك التحولات التى أثارتها الثورة العلمية والتكنولوجية تخلق للأنظمة الاجتماعية المختلفة وللشريحة فى مجموعها جوانب جديدة فى مشكلة العلاقة بين الثقافة والأخلاق. وتكمن أهميتها من زاوية النظرة إلى العالم فى مضمونها الفعلى، الذى ينبع فى الأنظمة الاجتماعية المختلفة من الأشكال المختلفة، والمتعارضة جذريا فى بعض الأحيان، للبيئة الاجتماعية، حتى أن مشكلة العلاقة بين الثقافة والأخلاق تحملها بشكل مختلف أساسا كل من المجتمعات الاشتراكية والرأسمالية.

ففى المجتمع البرجوازى تشدد قبضة الثقافة التكنيكية البيروقراطية؛ فتسعى لتحويل الفرد إلى مجرد ذيل لدولاب الإنتاج والرقابة المعقد، إلى موضوع معالجة خارجية مجردة، إلى عنصر مبرمج مسبقا من الناحية الوظيفية للنظام الاجتماعى. وهذه الثقافة التى خلفتها الرأسمالية محملة بخطر ترشيد وتوحيد ميكانيكيين لكل الحياة الفكرية للمجتمع، وتنظيم صارم لسلوك الإنسان وعقليته ليس فقط فى الأعمال الاضطرارية والضرورية موضوعية التى يؤديها، ولكن ايضا فى تبحرته العقلية والعاطفية الوثيقة. وثقافة المجتمع البرجوازى المعاصر، كما ينتضخ على مستوى تجماعى على سطح حضارتنا المتطورة صناعيا، مجردة من طابعها الشخصى. ويكمن فيها نفى صفات الإنسان الروحية والأخلاقية النبيلة كما أنها تفقد بدرجة أكبر المبادئ الأخلاقية العالية وتدعن لعبادة الأثما، والريح السريع، والعنف، والسرقة، والجنس.

وبغيرها من الظواهر غير الأخلاقية. وعندما تسعى إلى المحافظة على استمرار الأشكال القديمة للحياة الاجتماعية، المرتكزة على استغلال وقمع الطبقات والشعوب الأدنى، فإنها تستخدم أحدث منجزات العلم والتكنولوجيا لأغراض إجرامية غير أخلاقية معادية للإنسان وتضر بأغلبية البشر.

ونتيجة لذلك أدى الاعتقاد السابق للفلسفة البرجوازية في أن العقل الإنساني يمكنه بالفعل أن يغير ظروف حياة المجتمع إلى التسليم المعتدل المتشائم بعمز الإنسان في مواجهة الثقافة الرأسمالية التي تشكلت تاريخيا والتي حرمت الإنسان من الكرامة «واستبعدت» المثل العليا النبيلة بوصفها عديمة الجدوى بل ضارة بوجوده داخل الثقافة. والنظريون البرجوازيون، بوضعهم الأخلاق في مقابل الثقافة، يتقادون إلى رؤية الإنسان بوصفه مخلوقا بلا وجه والمجتمع «حشدا من السوقة» و«مجموعا» من الأفراد المنحدرين ميكانيكيا لا يختلفون عن بعضهم البعض بأكثر من أى منتج آخر للصناعة المهيمنة ومكتفين باليافطات الأيديولوجية لنماذج السلوك والوعى .

وعلى العموم، يتميز الوعى البرجوازي المعاصر برغبة ملححة متناقضة لرؤية الثقافة إما براجماتيا، بوصفها مفيدة تماما في تكييف الإنسان مع الواقع السائد، ومجالا للنشاط مرتبا ومنظما عقليا بشكل صارم، أو على العكس، بوصفها مجالاً «لحرية الوجودية»، المستقلة عن العلاقات الاجتماعية، وعن كل رقابة خارجية. وهذا التذبذب العائم بين تطرفى التفكير العلمى وغير العقلانى هو الذى يشكل بالفعل الخلاف الأساسى فى علم الثقافة البرجوازي المعاصر.

وتبدو مسائل العلاقات المتبادلة بين الثقافة والأخلاق فى ضوء مختلف تماما داخل النظام الاجتماعى الاشتراكى، حيث تجرى كذلك عملية رفع الثقافة الصناعية، وتطوير سريع للتكنولوجيا، وللقوى المنتجة. ومع ذلك، غير واضحة هذا التطور يجرى فى نظام اجتماعى يختلف فى الأساس عن الرأسمالية، فإن له مضامينه المختلفة فى الأساس بما فيها العلاقة بين الثقافة والأخلاق. وترتبط الماركسية الثقافة والحياة الفكرية المزدهرة وكذلك إقرار مبادئ أخلاقية نبيلة ليس فقط بقوى الإنتاج عالية التطور وإنما بشكل محدد من تنظيم المجتمع، أو، لكى نكون أكثر دقة، بالاشتراكية والشيوعية. إن انتصار الاشتراكية ينهى بالنسبة للجماهير العاملة قسوة وشقاء ما قبل التاريخ ويفتح التاريخ الحقيقى للبشرية.

وبينما وضع انتصار الاشتراكية كل مصادر التطور الاجتماعى فى خدمة البشرية لاستخدامها فى التحكم فى الثروات الطبيعية والنمو الدائم فى رفاهية وثقافة الجماهير، استهلك معظم القوى البشرية والأموال فى الماضى بشكل طفيلى بواسطة الطبقات الاستغلالية وهددت فى صدامات بين الدول وانفقت فى النزاع بين الطبقات المتناحرة التى كانت بالفعل القوى المحركة الأساسية للتاريخ .

وتؤدى الاشتراكية إلى إقامة ثقافة وأخلاق شيوعية جديدة مع تغير العقلية والمواقف الأخلاقية مع الظروف الاجتماعية. بيد أن ذلك ليس عملية أوتوماتيكية، خالية من الصعوبات والمشاحنة. إن أعراف وتقاليد الملكية والفردية الموجودة عبر القرون، تبرهن على ثباتها الشديد فى وعى وسلوك الإنسان. وقد قال ماركس إن العمال يحتاجون لثورة ليس فقط لأن الطبقة الحاكمة لا يمكن الإطاحة بها بأية طريقة أخرى، ولكن لأن الطبقة التى تستطيع بها يمكنها أن تنجح فى الثورة فى تخليص نفسها من كل أوساخ العصور وتحقق انتصار الوعى الشيوعى. ولذلك، فإن تعزيز الأخلاق وخلق الظروف اللازمة كافة لجعل مبادئها النبيلة القواعد الفعلية للعلاقات بين كل فرد وبين المجتمع، يكتسب أهمية خاصة. وينبغى أن نضيف أن المسألة ترتبط بمسألة الثقافة والنظرة إلى العالم وتوفير كل الظروف التى تحتاجها كل فرد لنموه الفكرى والثقافى الشامل، مع دمج تطوره بتقدم المجتمع بكامله. فى المجتمع الاشتراكى، نجد أن مبادئ قانون الأخلاق هى فى الوقت نفسه المبادئ التى توجه التعليم، والأدب، والفن وأشكال الإعلام كافة. وهى تحدد موقف الناس من العمل بوصفه واجبا مدنيا، ومن الثقافة المادية والفكرية بوصفها ملكية عامة. وهذه هى ميكانيكية التفاعل بين الاخلاق والثقافة والنظرة إلى العالم.

ومن الممكن أن تحكم على مستوى الثقافة وتقدمية النظرة إلى العالم، التى تطورت فى إطار هذه الثقافة من خلال التقدم الأخلاقى للبشرية. وليس هناك من شك، فى أن المبدأ المهم لتقديم الثقافة هو التطور الشامل للفرد نفسه، بيد أن التقدم الأخلاقى يشكل مؤشرا مهما للغاية فى هذا التطور. وعلى ذلك، يمكننا أن تقيس التقدم الثقافى لدرجة كبيرة بالدرجة التى تسهم بها الثقافة فى التطور الشامل للفرد، بما فى ذلك تطوره الأخلاقى.

ويتناول الماركسيون قضية القيم الأخلاقية والثقافية من وجهة نظر المادية الجدلية. وهم يقولون إن النظرة إلى العالم لطبقة ما بوصفها، من زاوية ودرجة ما، نظاما كاملا يختلف

عن أنظمة أخرى للنظرة إلى العالم، تشمل جانبيين. فهي تلك مضمونا خاصا تحده المكانة الخاصة للطبقة وتعبر عن مصالحها. كما تعكس ايديولوجيتها التي تشكل قسما معينا من هذه النظرة إلى العالم بطريقة أو أخرى، القواعد الأساسية للمجتمع البشرى، التي تمثل جوهر الثقافة والأخلاق والقيم المشتركة لكل البشرية. وهذا يكشف الاستقلال والاستمرارية النسبية للأخلاق. إن أية ثقافة أو أخلاق ستحمل كلا من المضمون الطبقي الذي يحددها والانعكاسات المتباينة للعناصر الوطنية والتاريخية العامة. وعندما يدافع الماركسيون عن النظرة الطبقيّة للمسائل الأخلاقية والثقافية ويتحدثون عن تفوق الثقافة الاشتراكية على الثقافات الأخرى كافة، فإنهم يضعون في اعتبارهم، أولا وقبل كل شيء، أن أخلاق وثقافة العمال تراث وتواصل وتطور كل ما هو أفضل في رصيد الثقافة والأخلاق المشترك وتشرى بذلك الحضارة البشرية.

ينطلق الماركسيون من الفرضية القائلة بأن الأخلاق الجديدة المشتركة لدرجة ما بين البشر كافة، تنبع من حاجات المجتمع الاشتراكي الجديد، المتحرر من العداوات الاجتماعية والذي تختفى فيه تدريجيا الاختلافات الاجتماعية. ومن المعروف لكل الناس أنها تتشكل في مجتمع لا تمزقة التناقضات الطبقيّة وله مصالح أساسية مشتركة بين أفرادها كافة. وتشكل وحدة المصالح هذه على وجه التحديد الأساس الملموس لظهور وتعزيز أخلاق شيوعية جديدة.

والفكرة القائلة بوجود قيم إنسانية، ورأى عالمي وثقافى وأخلاقي عام، هي فكرة أساسية في الفلسفة الماركسية. ولتوضيح ماهية تلك القيم تنطلق الماركسية من حقيقة أن الأخلاق هي نتيجة لتطور المجتمع، وترتبط بتاريخ البشرية وتشمل مجال العلاقات البشرية. وتكون محتواها من القواعد والمطالب والمبادئ التي طورها المجتمع تاريخيا والتي تميز الإنسان عن الحيوان، وتضعه فوق عالم الحيوان.

ومن ثم فإن المضمون الرئيسى، والأساسى، والبشرى العام للأخلاق، وبالتالي مضمونها العالمى من وجهة النظر الماركسية، يمثل هذه القواعد والمبادئ والقيم فى العلاقات البشرية التي تعكس بشكل أكمل وأعمق الجوهر الخاص للإنسان بوصفه مخلوقا مبدعا ونشطا.

وهذا العنصر فى أخلاق نظام اجتماعى معين، المشترك بالنسبة لكل البشرية، يخضع لعملية تطور تاريخى. وقد يرهن سير الزمن على أن قواعد الأخلاق والعدالة العامة حقا بالنسبة لكل البشرية قد انعمكت بشكل أكثر كمالا وثباتا فى الممارسة الثورية للعمال، وفى موقفهم النقدي من النظام الاستغلالي السائد، فى المطالب الخاصة بإقرار العدالة الاجتماعية.

وضمان حقوق وحرية الفرد.

وقد وجدت عناصر هذه الإخلاق أكمل تعبير عنها في أخلاقيات الطبقة العاملة، لأن ظروف حياتها وعملها ونضالها تفرض أوثق وحدة وتماثل للمصالح الشخصية مع مصالح الزملاء العمال، والمصالح الطبقة مع مصالح كل الجماهير العاملة .

وتعد الطبقة العاملة أول طبقة في التاريخ تتمكن بفضل وضعها الموضوعي، من إزالة استغلال الإنسان للإنسان بأشكاله كافة . إن تحرير نفسها يفترض مقدما تحرير الجميع، وتتفق مصالحها الطبقة الخاصة مع مصالح كل الجماهير العاملة. وهي لا تسعى لأن تحتل مكان الطبقات الاستغلالية المخلوعة أو لأن تخضع فئات السكان الأخرى، بل تسعى إلى القضاء على أشكال الظلم الاجتماعي كافة وكل تقسيم للمجتمع إلى طبقات. وهي الطبقة الوحيدة القادرة على وضع حد لانقسام المجتمع إلى طبقات متناحرة، وللاستغلال، والحروب. وحيث إنه يقع على عاتق البروليتاريا على وجه التحديد مهمة قيادة البشرية إلى مجتمع غير طبقي، فإن أيديولوجيتها، وأخلاقيها وثقافتها تعبر علي أفضل وجه عن القيم المشتركة لكل البشرية.

ويستنتج من ذلك أننا نشير إلى الرسالة التاريخية للطبقة العاملة، وليس إلى فضائلها الخاصة أو أفرادها، الذين تفسدهم في بعض الأحيان التأثيرات الرأسمالية، أو تسممهم الأوهام والعادات البرجوازية أو البرجوازية الصغيرة.

وقد عبر لينين عن معيار الأخلاق بالطريقة المعممة التالية : «تخدم الأخلاق غرض مساعدة المجتمع البشري على الارتقاء لمستوى أعلى وتخليص نفسه من استغلال العمل» (١٣) وفي كلمات أخرى، فإننا نعالج هنا جدليات العملية التاريخية، حيث يتحقق تنفيذ أسس مثل البشرية من خلال التغلب على تقاليد الملكية الخاصة الأثنية للطبقات الاستغلالية. والطبقة العاملة هي التي تطور على وجه الخصوص وتطبق في الحياة هذه النثل العليا السامية وهي تناضل من أجل تحرير وتحول المجتمع عن طريق الثورة.

لقد انهمت الشيوعية منذ وقت طويل إما بالعدمية الأخلاقية أو بالزهد البدائي. ومثل هذه الآراء تنشرها، الآن أيضاً باسمها، المجموعات السياسية المختلفة وأيديولوجيوها. وسيكون أمراً لا لزوم له أن نذكر أن زعماء حركة الطبقة العاملة الثورية انتقدوا مرارا كل محاولات استخدام وسائل غير شرعية لتحقيق أهداف ثورية مزعومة. وهذا يشكل جانباً مهماً

من أهمية النظرية إلى العالم للأخلاق الشيوعية. فكلا الغايات والوسائل اللازمة لتحقيقها مرتبطان بالضرورة بالنسبة للماركسيين فيما يتعلق بالحركات التاريخية والأعمال الاجتماعية. ويتربط على طبيعة الأغراض المتوخاة الوسائل الخاصة لتحقيق هذه الأغراض، وبالعكس، يمكن الحكم على الأهداف الحقيقية لحزب سياسى من الوسائل التى يستخدمها. وقد كتب ماركس يقول «إن الغاية التى تحتاج لوسائل لا يمكن تبريرها لبست غاية يمكن تبريرها» (١٤)، وغالبا ما تتجه الطبقة الاستغلالية والسياسة الرجعية فى توجيهها البراجماتى إلى وسائل وأساليب غير أخلاقية مدفوعة بدوافع سوقية ، ولأنها قصيرة النظر وحمقاء فى جوهرها .

وتكمن أهمية النظرية إلى العالم للعلاقة بين الأخلاق والثقافة كذلك فى الطبيعة العالمية لجوانب عديدة من الأخلاق وفى علاقتها المتبادلة مع الثقافة. فالأخلاق على الدوام هى شئ يختلف عن التقاليد المرقية، والعادات المحلية، وقوانين سلوك الجماعات، وتقاليدها والتزاماتها الذاتية. وتتناول الأخلاق على الدوام مسألة كيف تحيا البشرية فى مجموعها ، برغم أن المسألة تعالج من وجهات نظر طبقية متباينة. ويعد الخلاف بين وجهات النظر هذه وسيلة لحل المسألة البشرية التاريخية والمهمة للغاية للانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، ومنها إلى الشيوعية. والآن، حيث يتعلق الأمر بمسألة التاريخ فى مجموعه، وبمصاص البشرية وثقافتها، لا يمكن لأحد أن يمنع الصراع الأيديولوجى الذى يجرى من خلال النقاش، والإقناع، ومغاطبة عقل الإنسان وتجربته. ولهذا السبب على وجه التحديد يحمل صدام الأفكار بالنسبة للإنسان معنى حيويا ومغزى تاريخيا يتعلق بالمعرفة. وينطبق الشئ نفسه على مسألة الثقافة كملكية عامة، تتطور بشكل طبيعى فى إطار تاريخ المجتمع، متخطية الحدود المحلية لتنظيمات الاجتماعية وأساليب الحياة الفردية، بوصفها كيانا عاما يشكل معنى التاريخ للتطور الذاتى للإنسان.

وهكذا ، فإن مسألة الأخلاق والثقافة لها بعدها الدولى ، المشترك بالنسبة لكل البشرية ومن ثم تأثير نظرة إلى العالم مهمة فى ضمان السلام الوطيد والشامل . وتلعب دورا خاصا فى هذه القضية النبيلة القواعد الأخلاقية بوصفها منظما للنظرية العالمية للعلاقات بين الدول فى التعايش السلمى وفى التعاون الوثيق طويل المدى بين البلدان فى مجالات الاقتصاد كافة، والعلم، والثقافة. وتوقع الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة معاهدات سياسية،

واقتصادية وثقافية مختلفة. وتفرض حقيقة مثل هذه الاتفاقيات ذاتها على هذه الدول مسؤولية معنوية كبيرة أمام شعوب بلدانها وأمام العالم بأسره. بيد أن هذه المعاهدات تصبح ذات أهمية محدودة في حد ذاتها، إذا لم يعرب المشاركون فيها عن نيتهم في الدفاع عنها، وإذا ما انتهكت التزاماتها الأخلاقية. وبالتالي، فإن تطور وتنفيذ القواعد الأخلاقية في العلاقات بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة تغدو مهمة في إقرار نوايا البلدان العيش في سلام وتوسيع التفاهم والتعاون المتبادل.

ولا تنفي الماركسية، بأية حال، ولكنها على العكس تؤكد أهمية المعيار الأخلاقي المشترك بالنسبة لكل البشرية في العلاقات بين الناس، والبلدان، والدول. ولكنها ترى مهمتها في تنفيذها وفي خلق الظروف اللازمة لتحقيقها وليس في مجرد اعلانها. وقد أشار ماركس إلى لب الموضوع في مطالبته المعروفة «بأن تصبح قواعد الأخلاق والعدالة الأولية، التي يجب أن يسترشد بها الأشخاص في علاقاتهم، القوانين الأسى للعلاقات بين البلدان» (١٥).

ويطرح حاليا جانب دولي آخر للعلاقة بين الثقافة والأخلاق فيما يتعلق بتحويل الطبيعة بواسطة المجتمع. وفي الحقيقة، فإن تأثير تدخل الإنسان في الطبيعة، كما يتضح من حقائق عديدة للتأثير الصناعي العاكس على محيط الحياة يبدو هائلا لدرجة تهدد بتدمير كل ما هو حي على الكوكب. وتواجه البشرية خطر الفناء ليس فقط بواسطة أنظمة الصواريخ المعاصرة التي خلقها الإنسان وإنما بواسطة الأنظمة الصناعية المعاصرة. وبشكل عام، فإن كل الأنظمة المدعوة إلى ضمان رفاهية الإنسان ورفع مستواه المادي والروحي والثقافي، تهدد بدمار البشرية عن طريق التسميم الكلي لمحيط الحياة. وهذا الوضع يجعل من دراسة الطبيعة ووعايتها موقفا معنويا مهما للغاية من جانب الإنسان.

حقا، إن الأخلاق لا تشكل مباشرة الموقف من الطبيعة، لأنها تشمل فقط مجال العلاقات بين البشر. ولكن في العلاقة المعاصرة للمجتمع والإنسان بالطبيعة تتحول كل الشرور التي تنزل بالطبيعة إلى شرور تنزل بالإنسان. ومن خلال الموقف من الطبيعة تتشكل علاقة البشر ببعضهم جاعلين من هذا الموقف أحد المبادئ الإنسانية الأخلاقية. إن الجهد التعليمي الهائل الذي ما زال ينتظرنا، مدعو لأن يقرس في الإنسان الوعي بأن موقف مراعاة الطبيعة يعد مكونا لا غنى عنه للعلاقات الأخلاقية الراقية بين البشر، وهذا مهما لتوجه نظرة إلى العالم تقدمية.

٥ - العلاقات المتبادلة بين النظرية إلى العالم والفلسفة والفن

إن الفن عندما يعكس العالم فى شكل خاص من الصور العينية يسهم بشكل واسع، مثل الأشكال الأخرى من الرعى الاجتماعى ، فى الإدراك العام للواقع المحيط والإنسان، معطيا مادة لتعميمات فلسفية نظرية شاملة. وبفضل التصور الفنى فى إدراك الواقع يمكن للفن، أكثر من أى شكل آخر للرعى الاجتماعى، أن يبحث أوثق وأعمق الجوانب الشخصية للتجربة الإنسانية. وهو بإعادة إنتاجه للواقع بوصفه كلا حسيًا خاصا يتوجه مباشرة إلى العالم العاطفى للإنسان، ويعيد إليه كليته كما كانت فى مواجهة ازدياد تخصص نشاطه.

لقد كان الفن دوما وسيلة قوية لفهم الحياة وطبيعة الإنسان، ومجالا للبحث النشط عن الحقيقة، وأداة فعالة للتعليم من خلال الحقيقة». كما يقول جوركى. وأنها لحقيقة معروفة أن ماركس وانجلز قد احتفظا بتقدير كبير لواقعية شكسبير ولزك، لأنها تعكس بشكل شامل صدق الحياة والقدرة على خلق شخصيات نموذجية فى ظروف نموذجية. لقد أسهم بلزاك، الروائى اللامع، لدرجة كبيرة أكثر من معاصريه من الاقتصاديين وعلماء الاجتماع البرجوازيين فى فهم الاقتصاد والعلاقات الاجتماعية، وسماه انجلز طبيب العلوم الاجتماعية.

واستنادا الى أعمال الشخصيات اللاحقة فى مجال الفن كأساس، طور مؤسسو الماركسية مفهومها جماليا متكاملًا، يقدم إجابات على كثير من المسائل الأساسية فى تطور الفن، فى ارتباط وثيق بتاريخ الفكر الاجتماعى، وبنية وايدولوجية مجتمعاتهم المعاصرة، وفتح لبين الذى وضع نظاما متماسكا ومتناسقا من الآراء حول تطور الفن كما ينطبق على فترة التحويل الاشتراكي، حقبة جديدة فى فهم دوره الاجتماعى ، وتفاعله مع الايدولوجية والثقافة المعاصرة. إن مهمة تربية فرد متطور بشكل شامل، وشخصية متناسقة كما جاء وصفها فى أعمال ماركس الذى كان يحلم بتحويل العالم وفق قوانين الجمال، تعد اليوم الهدف الرئيسى للفكر الاجتماعى والثقافة الاشتراكية ، بما فى ذلك الفن والادب.

ينجذب الإنسان فى الوقت الحاضر بشكل متزايد إلى مركز التفاعل بين العلم والفن، بين العلم والادب، ويفقد المشكلة الرئيسية للمعرفة الاجتماعية ، التى سيحدد حلها الناجع تقدم الثقافة الاشتراكية. ومن ثم النمو الطبيعى لاهتمام الكتاب بالفلسفة والتاريخ وعلم الاجتماع،

ودراسة السلالات البشرية، واهتمام الفلاسفة والمؤرخين وعلماء الاجتماع ، والمختصين بدراسة السلالات البشرية والأدب وسيكولوجية المجهود الإبداعي . وترجع هذه المجاذبة المتبادلة، من ناحية، إلى التأثير المتزايد لنظرية العلوم الاجتماعية إلى العالم والوظائف المنهجية على الفن، ومن ناحية أخرى، إلى اتساع التأثير الرجعي الأثر للفن على المعرفة الاجتماعية والنظرية إلى العالم في مجموعها.

إن الفن، بوصفه أهم أشكال المعرفة، يشارك العلم والفلسفة الكثير، برغم أنه سيكون من الخطأ تجاهل الفارق النوعي بين الفن والفلسفة، بين إعادة خلق الواقع جماليا وإعادة خلقه ثقافيا، فهذان، برغم ارتباطهما ، مجالان مستقلان لنشاط الإنسان، مع أن الزيادة المهمة في قدرة الفن المرتبطة بالمعرفة تعد سمة مميزة لتطوره التاريخي. ويسعى الفن في عالم اليوم بقوة إلى إقامة صلات أوثق مع المعرفة العلمية، مع الاهتمام الخاص بالفلسفة في العملية. إن مسألة العلاقات بين الفن، من ناحية ، والفلسفة والعلوم من ناحية أخرى تتناولها بطريقة مختلفة مدارس التفكير الفلسفي والجمالي المختلفة. يسعى بعضها إلى فصل الفن عن العلم والفلسفة، زاعماً أن الخلفية الفلسفية والعلمية الدقيقة تنم بشكل عكسي عن جهد خلاق، ومدعين أن تسلط الأفكار المجردة للعلم والفلسفة يؤدي إلى فقن الارتباط بالواقع، إلى التأمل. ويضيف آخرون وقوداً إلى المنافسة بين الفلسفة والعلوم ، من ناحية، والفن من ناحية أخرى، بأن ينسبوا للأخير - كمقابل للفلسفة - دور العامل القيادي في توحيد الثقافة الحديثة.

لكن الماركسيين لا يتادون بذلك. إنهم يعتقدون أن الفلسفة والفلم والفن تثرى بعضها البعض بشكل متبادل وإن تفاعل الفن مع الفلسفة والأشكال الأخرى للوعي الاجتماعي يساعد تطورها الخاص. وتقدم الفلسفة التقدمية إلى الفن لروحه للواقع أوضح نظريا وأكمل بصورة متزايدة، وبالوعي لمكان الإنسان في هذا الواقع، وبذلك تسليح الفنان بفهم لمعنى التجربة البشرية، ولوضعه ودوره في بنية النشاط البشري المتراكم. إن تشرب الفن مضمون نظرة عالمية وفلسفية، وإثرائه بالتفكير النظري ، واكتسابه لنظرية فلسفية وتاريخية عريضة إلى الواقع المعاصر، يساعد على تغلغل أعمق في تسيج الحياة. وهذا يمنح السطحية في المعرفة، ويسمح للكتاب، كما يقول لينين، بالانتقال من المظهر إلى الجوهر، ومن الجوهر الأقل عمقا إلى جوهر أكثر عمقا، ومن شكل من الاعتماد المتبادل والعلاقة إلى شكل أكثر تعقيدا.

وبالطبع ، فليست المسألة مسألة الترجمة المدرسية للمقولات الفلسفية إلى لغة الفن ، وإنما مسألة الاستيعاب العضوى للقيم الروحية ، التى طورتها الفلسفة التقدمية ، وتطبيقها بشكل خلاق فى التحليل الفنى وإعادة خلق عمليات الحياة الفعلية . والفلسفة مدعوة وقادرة على مساعدة الفن فى الكشف عن جذليات حياة المجتمع ومصائر الإنسان . والاعتماد بين الفلسفة والفن متبادل ، مع العلم بأن تأثير الاكتشافات الفنية على البحث الفلسفى والاجتماعى كثيرا ما يحدث فى تطور الثقافة كما تثرى المعرفة الفلسفية الفن . وكما يتابع الفنان اتجاهات ومواقف جديدة ، فى خضم الحياة فيإمكانه فى الغالب أن يجذب الانتباه إليها بسرعة أكبر من النظرة الفلسفية . والاستيعاب الفنى للجديد الذى ينشأ فى الوجود والوعى الاجتماعيين يمكن أن يقدم مساعدة كبيرة ويصبح فى كثير من الحالات حافزا للتحليل النظرى .

وغالبا ما يمتزج الحذق فى الفلسفة بالموهبة الأدبية . ويكفى أن نتذكر أفلاطون ، وجوته ، روسو ، وديرو ، وتشيرنيسفسكى ، وتولستوى ، ودوستوفسكى . وإنه لما يدعش مدى السرعة التى استفاد بها الكتاب والفنانون بالأفكار الجديدة لمختلف الفترات . وبهذه المناسبة فيإمكاننا أن نتلمس بصورة متزايدة المعالجة الفلسفية كلما اقترب المرء من عصرنا . وفى الوقت الحاضر ، يدرس نقاد الادب ظهور اسلوب جديد - الادب الفلسفى - يتضمن الأعمال الأدبية ذات الرسالة الفلسفية الواضحة ، الذى يجمع بين التحليل الفنى . والفلسفى للواقع . والأدب ليس المجال الوحيد الذى يتميز بصلات وثيقة مع الفلسفة ، فهذا الاتجاه واضح كذلك لى كل من المسرح والسينما .

والنظرة الفردية إلى العالم التى وراء الجهد الإبداعى ليست على الدوام مباشرة أو ظاهرة كما أنها لا تقتصر على مجرد المعتقدات السياسية أو على ما يفضلها الفنان أو يرفضه اجتماعيا . انها تتضح بالأحرى فى اهتمام الفنان المفضل بمجال معين من الظواهر ، والموضوعات والدوافع الاجتماعية ، وأولوياته الجمالية على شكل الوسائل والطرق التى يصور بها الواقع ، والمسحة الانفعالية فى عمله . والنظرة الفردية إلى العالم لكثير من المؤلفين يتخللها على وجه الدقة نسج السرد الذى يضفى عليها نوعية خاصة .

بيد أن أساتذة الأدب والفن ليسوا مجرد حملة لنظرة معينة إلى العالم ، فمهمتهم أن يستوعبوا فى صور فنية ويصوروها فترتهم المعاصرة ، ومن خلالها الحياة بشكل عام ، ويسعوا

للتعبير عما سماه جوته حياة الحياة. ومثل هذا الإبداع الحى للحياة فى الفن يكون متميزا على الدوام ولا يمكن تقليده. وعلى ذلك فحتى حينما يتبع الكاتب نظرية فلسفية (ربما تكون فلسفته) فلا ينتهى أن تسوى بأعماله بوصفه فنانا . إن تجرته ، وأسلوبه ، والرسالة الفنية التى يستخدمها ، ستعدل كقاعدة من تصوره الفلسفى للعالم، وتلهمه وتثرى جهده . وعند تقييم مغزى الفن من زاوية النظرة إلى العالم من المهم أن نضع فى الاعتبار ليس فقط علاقات العلم بالفلسفة وإنما كذلك العلاقات بين الفن والعلم.

وحيث إن العلم والفن هما المجالان المتميزان فى حياة المجتمع الفكرية، فإنه يوجد بهما بشكل وثيق فى ظل الاشتراكية هدف واحد - هو معرفة وتحويل الواقع لمصلحة الشعب، ونظرة مشتركة إلى العالم . إن الفكرة التى تقول بتعارض الفن والعلم، وبعداء العلوم المعاصرة للفن، والمتشعبة على نطاق واسع فى الغرب، لاتستند إلى أساس، مثل الدراسات الخاصة بمغزى الفن ويعلم قدرة العقل على فهمه .

منذ القرن الماضى، تحدث الباحث الروسى أيفان سيبتشوف عن المعرفة العميقة للقلب البشرى الذى امتلكه مؤلفو الأعمال العظيمة فى الأدب والفن. وبإمكاننا أن نرى فيها شكلا من العلم المختص بقوانين انبثاق وظهور الطباع الإنسانية، أو كما وصفها تشيرنيشفسكى بشكل ذكى، علم جذليات الروح البشرية.

ولدينا كل الحق فى أن نتحدث عن وحدة المعرفة العلمية والفنية، اللتين لا تتعارضان ولكنهما تتطوران فى الاتجاه نفسه. وهناك بعدان يرتبطان بشكل لا يتفصم فى نشاط عالم الاجتماع - الفيلسوف والمؤرخ، وعالم النفس - أو فى نشاط الكاتب : المعرفة والجهد الخلاق. فالفن ليس بنية ذاتية كما يحاول بعض منظرى الفن البرجوازيين أن يبرزوها . إنه يرتبط بشكل وثيق بالحياة الاجتماعية لفترته ويعكس العالم المحيط من خلال وسائله الخاصة.

تخلق الظروف الجديدة للتطور الاجتماعى صلات اجتماعية قوية وعميقة بين الفن والعلم، بين عمل الكاتب وعمل عالم الاجتماع، وتطرح فى أبرز شكل المهام والأغراض النهائية المرتبطة بمسئولية أكبر لتربية الإنسان الجديد، وتشكيل نظرتة إلى العالم وصورته الأخلاقية. وعملية التقارب هذه ، التى تولدها العلاقات الاجتماعية الجديدة، تدحض من جديد مشوهى الماركسية الذين يتهمونها باهتماماتها الضيقة، المقصورة على الأغراض الاجتماعية الاقتصادية.

وفى أماننا، حيث أصبح إثراء المجتمع الاشتراكي المتطور بالقيم الفكرية والثقافية والتعليم الشامل للفرد البدع بروح الوعى والأخلاق الشيوعية يحتل الأولوية، تغدو مسألة التفاعل الثمر بين الفن والعلم ملحة بشكل خاص .

ولكن عندما نتحدث عن وحدتهما لا ينبغي علينا أن ننسى أنهما ليسا متماثلين ولا يمكن أن يحلا محل بعضهما. فالمضمون الرئيسى لأشكال الفن والأدب كافة كان على الدوام وسيظل دوما الانعكاس الجمالى للعالم الداخلى للإنسان ولظروف حياته بغرض التأثير النشط على كل من الحياة المادية والفكرية للفرد والمجتمع . والواقعية الاشتراكية بوصفها شكلا خاصا لرؤية العالم فى ضوء مادية، مطبقة على المعرفة الفنية للواقع ، تعد منهاجا مجربا ومختبرا للفن التقدمى.

إن النقل الميكانيكى لمناهج البحث العلمى إلى الجهد الإبداعى يتناقض مع روح الواقعية الاشتراكية وغالبا ما يؤدى إلى الشكلية والتخطيطية فى الفن.

وفى الوقت الحاضر ، تواجه نظرية الفن وعلم الجمال مهمة على جانب كبير من الأهمية وهى أنها إلى جانب اكتشاف الأصول الاجتماعية للشكلية تكتشف كذلك مصادرها المتعلقة بالمعرفة والمحاولات التى يبذلها ايدىولوجيو الشكلية لربط معاداة الواقعية فى الفن بالاتجاه المتعاطف نهر إعطاء المعرفة العلمية طابعا رسميا، لا أساس لها كلية، وتبين ذلك الطريقة التى تسمى بها الشكلية إلى الاستفادة من سمات معينة للجهد الإبداعى الفنى.

ينبع أى اتجاه شكلى فى الفن من رفع بعض المناهج الشكلية التكنيكية إلى منزلة المطلق. ويجعلها الطرق والأساليب الممكنة الوحيدة لإعادة الإنتاج الفنى يقترح الشكليون نموذجاً عقائديا يشوه الحياة . ويسعون بكل دأب إلى فرضه على كل الفنون.

وبالطبع، فإن الفن الواقعى لا يمكن تصوره بغير اصطلاحات ورموز، وإيجاز وقدرة على التعبير وغيرها من الأساليب المائلة التى تعكس الواقع . بيد أن المشكلة أنها تكتسب معنى فحسب عندما تسهم فى فهم أعظم لحقيقة الحياة.

ويسمى المعادون ايدىولوجيا للماركسية بكل الطرق إلى تقويض الطابع الهادف الفعال للمنهج الإبداعى للواقعية الاشتراكية وعلم الجمال الماركسى، الذى يؤكد التأثير الذى لا يقاوم. للفن الصادق على عقل الإنسان وروحه. وهم يقفون ضد الفعلية فى الفن، والى تركز على النظرة المتقدمة إلى العالم، على الفكر الفلسفى الماركسى اللينينى. ومن ثم مطالبتهم

يعزل الفن والأدب عن الأيديولوجية ، وأن تستبدل بالمهام الاجتماعية التاريخية للموسم موضوعات وأساطير مجردة ، غير اجتماعية ، متفصلة عن الزمن ، وإقامة حواجز لا يمكن تخطيها بين الفرد والمجتمع .

ومنهج الواقعية الاشتراكية ليس تشكيلة مصطنعة من القواعد ألقامدة ، وإنما هو نظام مفهوم يعمق لتقييمات حيوية ، والموقف الأيديولوجي والأخلاقي للمؤلف حيال جدليات الحياة ، وتقديمها ، وحاضرها الذي ولد من الماضي ، ومستقبلها الذي ينشأ من الحاضر . إنه منهج المعرفة الثورية واستيعاب الواقع في تطوره أو في تعدد وجوهه ، وحالاته ومظاهره التي لا تحصى ، وفي ذلك تكمن أهميته وفعاليته من زاوية النظرة إلى العالم .

والواقعية الاشتراكية بوصفها نظاما جماليا خلاقا تضع في متناول الكاتب تنوعا واسعا من الوسائل للتصوير الفني . وهي لا تعيق نظرتة بهاجز لا يمكن اختراقه يحرمه من المكان ، والحرية والحركة ، حقا ، إن البعد الأساسي للواقعية الاشتراكية هو الالتزام الأيديولوجي والتعبير عن المثل الثورية ، عن المفاهيم الاشتراكية للحياة . ومع ذلك فإنها لا تقتصر على هذا المبدأ وحده ، ولكنها تتطلب وحدة لا تنفصم بين المبادئ الاجتماعية الأيديولوجية والجمالية . وعندما تستخدم الواقعية الاشتراكية بشكل خلاق الأشكال والتقاليد الموجودة حتى الآن وتراجعها بشكل نقدي وتحولها ، فإنها تخلق أشكالا جمالية جديدة وتفتح فرصا لمعرفة الحياة وتغييرها ، غير معروفة تاريخيا في الفن العالمي .

وفن الواقعية الاشتراكية تهديدي في مضمونه الاجتماعي وقيمه الجمالية . وما لا شك فيه أن العمل الصادق من أعمال الواقعية الاشتراكية يعد موهبا وحيا بالمعنى الفني .. والأعمال المبتذلة ، الرهمية ، والتي تقوم على التصور التأملية الشاذ ، لا يمكن ربطها بروح الواقعية الاشتراكية . والمعيار الحاسم والمكون للفن الاشتراكي هو الموهبة ، والشمول ، والقيمة الفنية الكبيرة والرفيعة . والنظر إلى الواقعية الاشتراكية من مواقع متحيزة غير متحيزة ، عندما يعد أساسا يؤدي إلى استنتاج أن الواقعية الاشتراكية هي أكثر الفنون تقدمية وثورية وتجهيدية في عصرنا ، الفن الذي يؤكد الأهمية المعنوية لتجديد ثوري للعالم ، ولجاذبية الإنسان ، والجمال ، والقيمة الإنسانية الثابتة للفرد الحر الشامل التطور .

إن الإدراك الشامل والعميق «لأزمة وأعمال» معاصرنا ، وعالمه الداخلي وجدليات ووجه هي وظيفة مهمة للفن من زاوية النظرة إلى العالم ، ويشارك الفن الاشتراكي ، إلى جانب

الأشكال الأخرى للروحى الاجتماعى ، فى العملية المجيدة لميلاد الإنسان الجديد، من المتعذر محو تأثيره على العالم الداخلى للإنسان والمناخ الروحى للمجتمع.

إن الصلات المقيدة بين العلوم الاجتماعية وفن الواقعية الاشتراكية ووحدها انما تتركز على الطبيعة التعميمية والتركيبية للإبداع الفنى والنظرة المادية إلى العالم. والفن، كالفلسفة المادية ، مرجه إلى الحياة الفعلية، إلى الواقع فى مجموع ، إلى الإنسان بشكل عام ، وهو يوضح المضمون التاريخى. الاجتماعى الاقتصادى ، السياسى، والأخلاقى للحياة الاجتماعية ، ويخلق بشكل بارز صورة لمعاة تاريخية من البشر، للشعب السوفييتى.

ولا يمكن فهم عمليات الحياة المعاصرة، عالم الإنسان وأعماله ما لم ندرس بشكل كامل مختلف وجوه الواقع ، وما لم نعمم على نطاق واسع وتستوعب القيم الفكرية التى جمعها شعبنا ، وأخيرا ما لم يستفد بالمعرفة التى تم التوصل إليها فى المجالات الأخرى وبخاصة المعرفة فى الفلسفة الماركسية اللينينية ، وفى المحل الأول الفهم المادى للتاريخ .

ويعد تبين الأنظمة والمهن والتخصصات العلمية خلال مجرى الثورة العلمية والتكنولوجية اتجاهها قائما موضوعيا. ومع ذلك، فيفضل هذا التباين يتضح مبنى فائدة توحيد المعرفة وتعبئة جهود المعرفة الموجهة لفهم الأنساق الموضوعية للحياة . وينطبق ذلك بشكل خاص على وحدة الإبداع الفنى والعلم، وفن الواقعية الاشتراكية، وعلم الجمال الماركسى اللينينى والفلسفة الماركسية اللينينية.

وتؤكد حوالى سبعين عاما من التجربة السوفييتية فى الفن بلا أدنى شك أن مبدعى القيم الجمالية ينهضون أن يكونوا على معرفة عميقة بالقوانين الأساسية للتطور الاجتماعى وعلم النفس الاجتماعى ، إذا ما أرادوا أن يعكسوا الواقع المعاصر بشعوله المتعدد الوجوه . ومن ثم ، فلا يمكن لرجال الفن اليوم أن يتجنبوا أكثر من أى وقت مضى، أن يكونوا بدرجة ما، فلاسفة، وعلماء اجتماع ومؤرخين.

ومن ناحية أخرى، فإن نمو أثر العامل البشرى فى الاقتصادى والإدارة يطرح أمام العلوم الاجتماعية مهمة أن تأخذ فى الاعتبار الظواهر، والاتجاهات والحاجات الاجتماعية النفسية، والأخلاقية، والجمالية، واليومية للإنسان. ويجد علماء الاجتماع وأساتذة الفن مصدرا للمواد لا يقارن فى الواقع الاجتماعى الدائم التغير، وفى تشكيل غط جديد من الثقافة المادية والروحية للمجتمع.

وعندما ينتجه الكاتب ، مثلا لمجال عمل الإنسان ، فإنه يسعى لأن يحدد ويحل فى الواقع المعاصر العلاقة بين عوامله الاقتصادية والسياسية ، والتاريخية ، والأخلاقية والنفسية ، والتي تتضح بصورة ملموسة فى العمل الاشتراكى. وهذا التفاعل الوثيق بين الاتجاهات والتطورات الاجتماعية المتشابكة، المتحدة الاتجاه بشكل عام ولكن القادرة على التناقض المؤقت، كما ينعكس فى الصدام بين المصالح والآراء الإنسانية، يخلق جو إثارة خاصة ومسئولية عن الأغراض المشتركة والمهمة المباشرة.

وتعكس أفضل أعمال الواقعية الاشتراكية بشكل كامل وشامل بطولية العمل والحرب للشعب السوفييتى لتعيد إنتاج أكثر أبعاد حياته ونشاطه تنوعا من خلال التعميمات الفنية.

ولهذا السبب تحظى بأوسع تقدير تلك الاعمال التى تنقل قراءها ومشاهديها إلى مشاركة روحية فى البناء التاريخى لمجتمع جديد، لعلاقات اجتماعية جديدة. ويحدث ذلك بالطبع ليس فقط حين يركز مبدعو التقييم الجمالية على المشاكل الاجتماعية الآتية للاقتصاد الاشتراكى فى المجال المباشر للانتاج المادى ، ولكن على الدوام عندما يكون موضوع المعرفة الفنية العميقة هو الإنسان فى ارتباطه بالعالم ورفاقه من البشر . ويستنتج من ذلك أن المستوى الثقافى المعاصر للقارئ واتساع اهتماماته، ومعرفته، ونظريته بالإضافة إلى حياته الفكرية الفنية يفرض مطلبا عاليا على الفن عندما يعالج عصرنا، وكذلك عندما يسعى إلى أن يفهم ، من التعم التاريخية التى توصلنا إليها ، كل المسيرة البطولية للشعب السوفييتى. وفى هذه الحالة يجب على رجل الفن أن يكون مسلحا بمعرفة عميقة بالتاريخ إذا ما كان يسعى إلى الاسهام فى تشكيل وتطوير وعى المجتمع يذاته .

٦ - النظرة إلى العالم والتحويل الثورى للعالم

برغم أن الفلسفة ، والعلم ، والوعى الاجتماعى الجمالى والأخلاق، تركزت فى الحقيقة على التطور السابق لحياة البشرية الفكرية، فإنها تعبر فى المحل الاول عن عصرها ، على التوالى ، فى مفهومات ومقولات منطقية خاصة وعامة، وفى قواعد أخلاقية وصور فنية. ويؤثر الوضع التاريخى على كل جوانب النظرة إلى العالم وبالتالي يتحدد نظامها ليس وفقا لعنصر معين أو لمجرد تفاعل بين مثل هذه العناصر وإنما وفقا للحياة الاجتماعية الفعلية

لفترة معينة بكل تنوعها .

وعلى ذلك ، فإن السبب الرئيسي للتمييز بين توجهات النظرة إلى العالم هو الموقف من عمليات التجديد الاجتماعى ، والتغيرات فى شكل حياة المجتمع . وتنتج صورة نظام النظرة إلى العالم المتصلة بالموضوع لدرجة كبيرة من تفسير مسائل التقدم الاجتماعى ، والاتجاهات والقوى المحركة فى التطور الاجتماعى وصلاتها بالتقدم العلمى والتكنيكى . وفى هنا الخصوص ، يمكننا أن نذكر ، بين أشياء أخرى ، النظرات المتفائلة والمتشائمة ، المحافظة والثورية . والاتجاهات الايدىولوجية ، ذات الرأى الذى يؤيد الماضى وينكر أن التحويل الاجتماعى يتفق والقوانين الطبيعية ، ويدحض مفهوم التقدم ذاته ، ستؤدى ، فى نهاية الامر ، إلى مواقف نظرة إلى العالم ذات طابع محافظ . وفى مواجهتها تقف اشكال متباينة للنظرة إلى العالم ترى فى التقدم المضمون الرئيسى لتاريخ البشرية . لقد ألهمت القوى الاجتماعية التقدمية ولا تزال تلهم التغيرات السياسية والاجتماعية الاقتصادية .

وسيكون من الخطأ أن تحكم على محتوى أى نظرة أو مفزاهة التاريخى على أساس قبولها أو عدم قبولها لتجديد المجتمع بوصفه قانونا للتقدم الاجتماعى . والشئ المهم هو أى مضمون ينسب لمفهوم التقدم . وأية نظرة إلى العالم تعترف فقط بالتغير التطورى البطئ ، والتدريجى ، وتستبعد أية اشكال ثورية للتطور الاجتماعى ، من الصعب أن نقول عنها أنها متحررة من التحيز ومن النظرة الأحادية الجانب .

عندما كان هيجل فى زمانه يصوغ المفهوم الجدلى للتطور تحدث ضد التفسير الأحادى الجانب للتقدم على أنه مجرد تغير كمى ، على أنه ليس إلا زيادة كمية للجديد فى إطار الاختفاء التدريجى للقديم . ولنسترجع كلماته الشهيرة : « أن أى ميلاد أو وفاة ، بدلا من أن تكون تدريجيا متصلا ، هى بالأحرى انقطاع لهذا وانتقال من التغير الكمى إلى الكيفى » (١٦) .

وقد واصلت الفلسفة الماركسية وعمقت التحليل الجدلى للعملية التاريخية ، وعدتها تابعا ثابتا وترابيا ضروريا للمراحل التطورية والثورية للتطور الاجتماعى .

ولا يقل المنهج البراجماتى عن أى اتجاه كذلك فى أحادية الجانب . إذ انه يسعى فى تفسيره للتقدم وتحديد الاتجاهات النشاط الاجتماعى إلى تحرير نفسه من مسائل النظرة إلى العالم ، ومن القضايا الرئيسية فى التطور التاريخى ، ويحصر نفسه فى معايير الإنجاز

التكنيكى وعلم الإنسان المجرد. وهذا الإدراك النفعى الضيق للواقع التاريخى لا يتركه مكانا لان تؤخذ فى الاعتبار العلاقات الاجتماعية الاقتصادية أو السياسية التى تسود فى مجتمع معين، والدرجة التى تحققت بها العدالة الاجتماعية، والحقوق المتساوية الفعلية فى العلاقات القومية والعرقية ، ومسائل السلام والأمن الدوليين، وطرق استخدام الطبيعة، وأمور كثيرة غيرها.

والمسألة ليست فى إضفاء طابع مطلق على المؤشرات الفردية، وإنما فى تقييم التطور الاجتماعى من خلال نظام متكامل من المعايير ، سواء الكمية - الدخلى بالنسبة للفرد ، ومستوى العلم والتكنولوجيا، الخ أو الكيفية - أشكال الملكية ، وطبيعة العلاقات الاجتماعية الاقتصادية ، سواء وجدت أم لا عداوات طبقية أو قومية وعرقية ، ونمو الديمقراطية ، وحقوق وحرىات الإنسان، والموقف من مسائل العسكرة أو نزع السلاح، الخ. وكلما زاد ذلك، كما تبين مسيرة الزمن، يكون هذا التطور غير منتظم إذ تكون منجزات بعض المجالات أكبر منها فى مجالات أخرى . ويحدث أحيانا أن يتم التقدم فى مجال ما على حساب مجالات النشاط الإنسانى الأخرى، بما يصاحب ذلك من ارتداد فى بعض المجالات الأخرى.

ونحن نؤكد الحاجة إلى نظرة متكاملة عند تقييم التقدم لأن الدراسة الشاملة لحياة المجتمع هى وحدها التى ستقدم لنا صورة دقيقة بدرجة أو أخرى لمنجزات بلد معين أو كل البشرية على طريق التقدم التاريخى. وسيكون من الطبيعى أن نرى فى تطور القوى المنتجة من أجل رفاهية الإنسان والبشرية المعيار الأساسى لتقييم شامل لهذه التغيرات.

وخلال كل التاريخ المسجل، كانت المدنية مدينة بتطورها لاستغلال وقمع الطبقة الحاكمة للأغلبية. وكانت هذه المؤسسة الاجتماعية تقليدية لدرجة أنها عُدَّت أمرا طبيعيا وخالدا.

ومنذ ما يزيد على قرن مضى قدم ماركس تحليلا دقيقا لهذا التناقض فى التقدم التاريخى الذى تفاقم فى مجرى التطور الصناعى فى ظل الرأسمالية ويبدو أن انتصارات الفن تم كسبها بخسارة الشخصية. وبالوتيرة نفسها التى يسيطر بها الإنسان على الطبيعة، يبدو أنه أصبح مستعبدا لأتاس آخرين أو لعاره الخاص . وحتى ضوء العلم المجرد يبدو غير قادر على أن يسلط إلا على خلفية الجهل المظلمة. ويبدو أن كل اختراعاتنا وتقدمنا أدى إلى منع القوى المادية حياة فكرية وإلى مسح حياة الإنسان إلى قوة مادية(١٧).

وعندما طعن الاشتراكيون لأول مرة في حتمية وتوافق هذه الاشكال المقررة للحياة مع القوانين الطبيعية وأدانوا الأسس غير العادلة لمدينة تركز على استغلال بعض الطبقات لطبقات أخرى، اتهموا بأنهم حاملون وحتى بأنهم أعداء المجتمع والنظام. ولكن اليوم بعد أن غدت الاشتراكية واقعا، ظهرت في بعض البلدان قوى محركة جديدة وأشكال للتقدم تركز على تعاون العمال والمساعدة المتبادلة وتحول دون استغلال الإنسان للإنسان.

وقد يكون من الطوباوية أن نصدق أن الانتقال إلى التطور الاشتراكي يعقبه مباشرة توافق اجتماعي شاحل. إن عدم انتظام التطور في المراحل المبكرة للاشتراكية امر لا بد منه ولو فقط بسبب الحاجة إلى إزالة عدم التناسب والتناقضات الموروثة في الحياة الاجتماعية. إن صقل الأوجه والعناصر المختلفة للكائن الاجتماعي تفترض مقدما تطوراً سائدا لمجموعات اجتماعية أو قومية معينة، ولؤسسات وصلات اجتماعية. ولكن من مواقع تاريخ العالم تبدو المشكلة الأساسية في أن طبيعة التقدم في ظروف الاشتراكية لم تعد عذائية، ولكنها شاملة بدرجة أكبر وأكثر سلاسة وتؤدي إلى تطور متكافئ ومتناسق في مختلف اتجاهات وعناصر الكائن الاجتماعي والإنسان نفسه. والشئ الأهم أنه أقيم فط جديد من الديمقراطية، فط في مصلحة السكان العاملين كافة، ويضمن المشاركة الفعلية للمواطنين في إدارة شئون المجتمع والدولة كافة، وتنفيذ فعلى لحقوق الإنسان.

وتتميز أنظمة النظرية إلى العالم المستنفة إلى افتراض حتمية التجديد الاجتماعي، كقاعدة، بتفاضل اجتماعي واضح، يؤكد الثقة بالإنسان، وعقله، وقدرته على خلق ظروف حياة جديدة بالإنسان.

والصلة الداخلية بين النظرة المتفائلة إلى العالم والفلسفة الجدلية متميزة بشكل خاص في أعمال تشيرنيشفسكى، الذي رأى التاريخ، وهو يطور أفكار هيجل الجدلية، بوصفه عملية خالدة من تغير أشكال الحياة وتجهيد المضمون. وفي أواسط القرن الماضي، عندما كانت روسيا خائرة القوى تحت نير القيصرية والقنانة، لعب الفهم الجدلي للتطور بوصفه صعودا محتوما من الأشكال الدنيا إلى الأشكال الأرقى دوره بوصفه تجسيدا فلسفيا للتفاضل الثوري العميق، وعقيدة لا تتزعزع في الانتصار النهائي على قوى الظلام الرجعية، انتصار المثل الاشتراكية. ودوى القانون الأساسى للتاريخ الذى صاغه تشيرنيشفسكى كأشودة حقيقية للتقدم الاجتماعى : فالتتابع الخالد للأشكال، والرفض الخالد للشكل الذى ولده مضمون

معروف .. والذي يفهم جيدا هذا القانون العظيم ، الخالد ، الشامل ، والذي عرف كيف يطبقه على الظواهر كافة سوف يشرف بهدوء على أفان قد تبطل الآخرين إنه لا يحزن لشيء عاثر أكثر من زمنه ويقول «لتأخذ الأشياء مجراها لكن يومنا سيأتي في المدى البعيد» (١٨).

أعاد مؤسسو الماركسية معالجة جذليات هيكل المثالية بمفهوم مادي ليخلقوا فلسفة تفاؤل ثوري حقه.. تكون أساس نظرة إلى العالم ومنهجية لنضال الطبقة العاملة وكل العمال من أجل التجديد الثوري للعالم. وقدم لينين، التابع والحلف المخلص لقضية ماركس والمجلز، منذ منتصف تسعينات القرن الماضي ، تحليلا عميقا لجذليات هيكل ولجانها الثوري ، الذي تجاهله بل وحتى أخفاه الباحثون البرجوازيون. وفي دراسته «فردريك المجلز» كتب يقول :«إن إيمان هيكل بالعقل البشري وحقوقه، والفكرة الجوهرية في الفلسفة الهيكلية التي تقول بأن الكون يخضع لعملية تغير وتطور دائمة ، دفعت ببعض تلاميذ فيلسوف برلين - هولاء الذين رفضوا قبول الوضع القائم - إلى الفكرة القائلة بأن النضال ضد هذا الوضع، النضال ضد الخطأ القائم والشر السائد ، تكمن جذوره كذلك في القانون الشامل للتطور الخالد. وإذا ما كانت كل الأشياء تتطور ، وإذا ما كانت مؤسسات معينة تخلف مكانها لأخرى ، فلماذا ينبغي أن تدوم للأبد أوتوقراطية ملك بروسيا أو قيصر روسيا، وإثراء أقلية محدودة على حساب الأغلبية الساحقة، أو سيطرة البرجوازية على الشعب ؟» (١٩).

وقد أطيح بالأتوقراطية التيصرية وبالإمبراطور الألماني بعد عقدين فحسب من كتابه ذلك. وأصبحت روسيا أول بلد انتصرت فيه الصورة الاشتراكية لتمهد الطريق لبناء مجتمع شيوعي . وتجدر الإشارة كذلك إلى أنه عندما سحقت الفاشية الألمانية فيما بعد وأطيح بحكم المستغلين على قسم كبير من الإمبراطورية الألمانية السابقة، بنت الطبقة العاملة ، متحدة مع كل الشعب مجتمعا اشتراكيا . وهكذا نرى أن القدرات الثورية لجذليات هيكل التي كشفت عنها لينين ، تلعب دورها بوصفها وسيلة للبحث، تفصح عن الأنساق الداخلية للتطور ، وعن صراع الاضداد، والنفي الجدلي لمرحلة لاهد منها في التطور .

ويرتكز التفاؤل الثوري على تقييم حصيف لجوهر عصرنا، وعلى ثورة الحيرة التاريخية في بناء مجتمع اشتراكي جديد. وعلى المنجزات العلمية والتكنولوجية الرائعة. إن التفاؤل الثوري الذي يتعارض تعارضا كلياً مع التفاؤل المجرد التطوري السطح والذي يغذيه الإيمان

الأعلى. بالتقدم التكنيكي، ومن ثم يكون مستعدا لازدراء احتياجات وصراعات العصر، يتطلب رؤية واضحة لتناقضات الواقع ومشاكله، ونظرة تنطلق من وجهة نظر آفاق مواصلة التقدم.

والنظرة إلى العالم التي تسمى إلى فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل ، النظرة التي تهتم بمصائر الإنسان ، ستحاول بالضرورة وبطريقة أو أخرى ، التأثير على السياسة بروح المثل والقيم التي تزكدها ، وهي حالة طبيعية للأمور إذ أن السياسة في عصرنا تمكس التطور الاجتماعي كما انها وسيلة للتأثير عليه. والسياسة بدورها تتطلب تجسيدا تصوريا للأغراض والقيم التي ترمى إليها البرامج السياسية. والخصائص الاجتماعية للسياسة ترتبط على الدوام، في التحليل النهائي ، ولدرجة ما ينمط النظرة إلى العالم القادرة على تبريرها وتسليحها بأساس مدعّم بالحجج.

وستتطلب السياسة الرجعية المحافظة نظرة محافظة إلى العالم تشارك بدورها في تشكيل سياسة معادية للإنسان ، تقدم الأعمال السياسية الرجعية بوصفها عقلية ومبررة، وتضفي عليها ما ينفى أن يبدو أنه طبيعة ومرافقة عامتان . وهذه على سبيل المثال هي العلاقة بين النزعة المحافظة الاجتماعية السياسية والنظرة إلى العالم البرجوازية المعادية للعلم. وترتكز السياسة التقدمية التي تعكس مصالح جماهير الشعب تحت قيادة الطبقة العاملة وتجد المساندة منها ، على نظرة علمية إلى العالم وسوف تساعد مثل هذه النظرة على فهم معنى وطرق حل المشاكل الملحة، وتنشيط القوى الأساسية للإنسان وترهيته بروح الموقف الواقعي والإيجابي إبداعيا من الواقع.

وتتشمل السمات الأساسية للنظرة العلمية إلى العالم في الموضوعية، والنظرة الواقعية ، وطبيعتها الثورية النقدية والإنسانية. والنظرة الماركسية اللينينية إلى العالم التي صمدت لاختبار الزمن واكدها غامرة تاريخ العالم تمتلك مثل هذه السمات. كما أنها تميز كذلك السياسة التي ترتكز على النظرة الماركسية اللينينية إلى العالم ولا يمكن تصور الروح الثورية الشيوعية دون ثقافة لأنها تركز على معرفة موضوعية للواقع واعتراف بالنشاط والمبادرة الفردية، وهي ترى الواقع الاجتماعي بوصفه هدفا للتحويل الثوري . وهي ليست ثورية علمية فحسب ولكنها إنسانية كذلك. وهكذا، تتميز النظرة العلمية إلى العالم والسياسة المستندة إلى العلم بالوحدة العضوية للوسائل والغايات وهو ما لا يتفق مع الحدود السياسية

للاتهنازية ، ومع عبادة العنف فى النضال.

ويروج بعض معارضى الشيوعية للزعم القائل بأن المذهب الماركسى ، وعلى الأخص النقد الماركسى للرأسمالية ، يبرر الإرهاب القوضى . لكن الماركسية تدّين بكل حزم نشاط المجموعات الإرهابية المغامرة المنزلة عن الشعب ، بوصفه ضارا بحركة التحرير . وقد فضحت الإنفلاس الكامل لمضمونها الايديولوجى المأخوذ عن «نظرية العنف» الميتافيزيقية التى انتقدها النجّاز فى كتابه «رد على دوهرنج» منذ قرن مضى . وهذه النظرية فى تمديلاتها المختلفة تتجاهل الظروف الموضوعية والقوى المحركة للتطور الاجتماعى ، وتتقى أهمية أشكال النضال السياسى ودور الهيئات السياسية الجماهيرية ، وليس لديها ثقة فى القدرات الثورية للطبقة العاملة ، والجماهير العاملة بشكل عام .

وكما يدافع الشيوعيون عن فهمهم للمشاكل الرئيسية فى التقدم العالمى المعاصر ، ولدور الفلسفة المادية الرئيسى فى تطوير نظرة متكاملة إلى العالم ، فإنهم يدافعون كذلك عن انحياز الشامل مع الاتجاهات والمفاهيم غير الماركسية، المتهمة بإخلاص بمصائر البشرية. ومع التنوع القائم للظنرات إلى العالم تصبح المقاومة غير المتحيزة بين الآراء هى الوسيلة الوحيدة الممكنة للتوصل إلى اتفاقات مقبولة بشكل متبادل حول المسائل العالمية. وتبدو أهمية الحوار الهادف البناء بين كل البشر ذوى الإرادة الحرة حول مجموع المسائل المتباينة الناجمة عن التطور الاجتماعى والثورة العلمية والتكنولوجية، كبيرة بشكل خاص فى أيامنا ، فى ظروف تفاقم النزاع بين اتجاهين فى العلاقات الدولية - نهج تعزيز السلام والأمن بين البلدان، الذى يتبعه الاتحاد السوفييتى وبلدان الأسرة الاشتراكية وكذلك كل القوى المحية للسلام، من ناحية، ونهج تصعيد التوتر الذى تتبعه الولايات المتحدة وحلفاؤها من الناحية الأخرى. ومن ثم الأهمية المتزايدة لدور ومستولية العلماء والشخصيات الثقافية فى تقديم المساندة الفكرية للمبادرات والتدابير السياسية الملموسة التى تسهم فى التقدم الاجتماعى، وفى طرح وتجهيد مثل هذه القيم السياسية والثقافية والأخلاقية التى تساعد على تعزيز السلام والأمن بين البلدان، وعلى توسيع التعاون العلمى والتكنولوجى والثقافى، وكذلك على تجنب كارثة إيكولوجية ، وحل المشاكل الملحة الأخرى لعصرتنا.

ملحوظات

- ١ - تشر في السنوات الأخيرة عدد من الأعمال التي ألفها الباحثون السوفييت والتي تعالج جوهر وبنية النظرية إلى العالم، ومكان ودور الفلسفة فيها. وهي تشمل : الفلسفة في العالم المعاصر ، الفلسفة والعلم، موسكو ١٩٧٢، المادية الجدلية والتاريخية - الأساس الفلسفي للنظرية الشيوعية إلى العالم، كييف، ١٩٧٧، الفلسفة والأشكال القيمة للرعى الاجتماعى، موسكو، ١٩٧٨، الممارسة والمعرفة والنظرية إلى العالم. احتواء النظرية إلى العالم لمبادئ المادية الجدلية والتاريخية، كييف، ١٩٨٠، مشاكل الفلسفة ونظرية العلوم الحديثة إلى العالم، موسكو ١٩٨١، الجدل - النظرية إلى العالم ومناهج بحث العلوم الطبيعية الحديثة ، موسكو ، ١٩٨٣، الجدليات الماركسية اللينينية الكتاب الأول - الجدل المادى بوصفه نظاما علميا ، موسكو، ١٩٨٣، ل. م. بوجومولوف، ت. أ. أوزيرمان، أسس النظرية العملية الفلسفية التاريخية، الفصل الأول والثاني، موسكو، ١٩٨٣، ب.ن. فيدوسييف، الفلسفة والمعرفة العلمية، موسكو، ١٩٨٣ (كلها بالروسية) .
- ٢ - ف. أ. لينين، الأعمال الكاملة ، المجلد ١٤، ص ٢٢٧.
- ٣ - المرجع السابق ، المجلد ١٩ ، ص ٢٣.
- ٤ - ك. ماركس ، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسى ، موسكو، ١٩٨٤، ص ٢٠٦.
- ٥ - ف. أ. لينين، الأعمال الكاملة ، المجلد ٣٨، ص ١٧١.
- ٦ - ك. ماركس ، ف. أنجلز ، الأعمال الكاملة ، المجلد الأول نيويورك، ١٩٧٦، ص ١٩٥.
- ٧ - ماركس، رأس المال: المجلد الأول، موسكو، ١٩٧٨، ص ٣.
- ٨ - ف. أ. لينين، الأعمال الكاملة ، المجلد ١٥، ص ٣١.
- ٩ - من بين كل وظائفها فيما يتعلق بالمعرفة العلمية الخاصة طورت الوظيفة المنهجية للفلسفة على ما يبدو بدقة أكبر. وإليك بعض من الأعمال الكثيرة المرتبطة بالموضوع والمنشورة باللغة الروسية : الفلسفة، والمنهج، والعلم، موسكو، ١٩٧٢، أ. ف. الهنكوف، المنطق الجدلى - مقالات في التاريخ والنظرية، موسكو، ١٩٧٤، ب.

ف. كوينين، المجلد والمنطق، والعلوم، موسكو، ١٩٧٦، جدل المعرفة العلمية، موسكو، ١٩٧٨، المجلد المادى ، دراسة قصيرة فى النظرية موسكو، ١٩٨٠، ف. أ. لكتورسكى، الذات، والموضوع، والمعرفة، موسكو، ١٩٨٠، ب. س. جريازنوف، المنطق، والعقلانية، والإبداع، موسكو ١٩٨٢ المجلد المادى بوصفه نظرية شاملة للتطور، المجلد الثانى، موسكو ١٩٨٣، نظرية التأمل اللبينية فى ضوء الممارسة والعلوم فى الوقت الحاضر، المجلد ١، ٢، صوفيا، ١٩٨٢، بحثا عن نظرية لتطور العلوم موسكو، ١٩٨٣، م. ت. اومليانوفسكى، المجلد والفيزياء المعاصرة موسكو، ١٩٨٤، ف. س. شيفريف، المعرفة العلمية بوصفها مجالا للنشاط موسكو، ١٩٨٤.

١ - انظر، مثلا : مشكلة القيمة فى الفلسفة، لينتجراد، ١٩٦٦، العلم والأخلاق، موسكو، ١٩٧١، الفلسفة الماركسية والثورة العلمية والتكنولوجية الحالية، موسكو، ١٩٧٧، الطبيعة الاجتماعية للمعرفة، موسكو، ١٩٧٩، العلم فى جوانبه الاجتماعية والمعرفية، والتقييمية، مينسك، ١٩٨٠، ب. ب. جايدنكو، تطور مفهوم العلم، موسكو، ١٩٨٠، مثل وقواعد البحث العلمى، مينسك، ١٩٨١، ب. ج. كوزنتسوف ، مثل العلم المعاصر ، موسكو، ١٩٨٣، أ. ت. قزولوف، الأفاق أمام الإنسان، موسكو، ١٩٨٣ (كلها بالروسية).

١١ - ف. أ. لينين، الأعمال الكاملة ، المجلد ١٤، ص ٦٩ - ٧٠.

١٢ - ف. انجلز، رد على دوهرنج، موسكو، ١٩٥٩، ص ٣٥.

١٣ - ف. أ. لينين، الأعمال الكاملة، المجلد ٣٩، ص ٢٩٤.

١٤ - ك. ماركس، ف. انجلز، الأعمال الكاملة، المجلد ١، نيويورك، ١٩٧٦، ص ١٦٤.

١٥ - ك. ماركس، ف. انجلز، الأعمال الكاملة ، المجلد ١٦ برلين، ١٩٦٢، ص ١٣.

١٦ - علم المنطق لهيجل، المجلد ١، لندن، ١٩٢٩، ص ٣٨٩.

١٧ - ك. ماركس ، ف. انجلز، الأعمال الكاملة، المجلد ١٤، موسكو، ١٩٨٠، ص ٦٥٦.

١٨ - ن. ج. تشيزنوفسكى الأعمال الكاملة، المجلد ٥، موسكو، ١٩٦٠، ص ٣٩١ (بالروسية).

١٩ - ف. ا. لينين، الأعمال الكاملة، المجلد ٢، ص ٢١.

القسم الثانى

العلوم الطبيعية : جوانب فلسفية

فى ظل ظروف الثورة العلمية والتكنولوجية الحالية التى تقامس تأثيرا قويا للغاية على الجوانب المختلفة لحياة المجتمع يولى اهتمام أكبر متزايد للقضايا المنهجية فى العلوم الطبيعية. وهناك على الأقل سببان أساسيان لذلك. يرتبط أحدهما بالاحتياجات الداخلية فى تطور مجمل كيان العلوم الطبيعية : تغييرات تتسع بسرعة وعمق، ويشورية فى بعض الجوانب الأكثر أهمية، فى نظام المعرفة، وكذلك تغييرات جذرية فى طريقة البحث التى تهدف إلى الحصول على هذه المعرفة. ويؤكد التقدم فى العلوم الطبيعية عمليات تشعب واسع للمعرفة العلمية، وتشابك بين مجالاتها المختلفة، واتجاهها إلى التركيب والتكامل. إن تدفق المعلومات العلمية، والحاجة إلى تطوير مبادئ جديدة تشجع على كشف النظريات فى مجالات البحث التى ليست فى متناولنا حتى الآن، وترتيب الأنظمة النظرية الموجودة حاليا بالفعل فى العلوم الطبيعية يجعل القضايا المنهجية ملحة بشكل خاص.

لكن هناك المزيد فى هذه المسألة. إن الزيادة المفاجئة فى وتيرة الثورة العلمية والتكنولوجية والتحولات الاجتماعية المرتبطة بها تجعل من مواصلة تعزيز الصلات بين العلوم الطبيعية والتكنيكية والاجتماعية واحدا من أبرز مهامها. ويمكن تحليل التفاعل بين هذه المجالات للمعرفة العلمية، الذى يجرى الآن على مستويات مختلفة، من وجهة النظر العامة أو المتعلقة بنظرية المعرفة، على أساس تطوير مبادئ ومناهج عامة لمعالجة القضايا المعقدة، وتحليل التغيرات فى وسائل المعرفة الخاصة بالعلوم الطبيعية والاجتماعية الناجمة عن التقارب الوثيق بين هذه العلوم، من موقع إنتاج، تحليل التغيرات فى النموذج العام للإنتاج وتنظيمه، والتى أدى إليها تقدم المعرفة العلمية، والتطوير التالى لبرنامج معقد للتقدم العلمى والتكنيكي على هذا الأساس وأخيرا ومن وجهة النظر الاجتماعية، دراسة تأثير الثورة العلمية والتكنولوجية، أى الثورة فى العلوم، فى القوى المنتجة، على مجالات حياة المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والإيديولوجية.

ويكرس اهتمام خاص فى هذا الخصوص لأولية تطور العلوم الأساسية التى تضمن معرفة

أعمق بالفرايين الطبيعية والاجتماعية، وللنمو المطرد للقدرة العلمية والتكنولوجية، وإقامة وحدات الإنتاج وتكنولوجيا المستقبل وقدرة وطيدة لتلبية احتياجات الإنسان.

ويحدد أهمية العلوم الأساسية أهمية المعرفة العلمية الخاصة بالطبيعة والمجتمع في نظرة الإنسان إلى العالم، وفي تصوره الفلسفي للعالم ولكان الإنسان فيه. وكل هذا يجعل مسألة الصلة المتبادلة بين الفلسفة والعلوم الطبيعية ذات حيوية خاصة اليوم.

وتتميز المرحلة الحالية في دراسة القضايا الفلسفية في العلوم الطبيعية بدور العلوم الطبيعية الذي يتزايد بسرعة في تطوير الإنتاج، وتأثيرها الضخم على المشاكل الاجتماعية الحيوية. إن جدل معرفة الطبيعة لا ينفصل عن جدل تحويلها لصالح الإنسان.

لقد طورت الماركسية تقاليد مهمة في دراسة القضايا الفلسفية للعلوم الطبيعية. وتحتل الأفكار والمواقف اللبينية أهمية أولية من الزاوية النظرية والتطبيقية، لأن تحليل هذه القضايا لا غنى عنه من أجل التنظيم الناجح للبحث، ومن أجل الاختيار الدقيق للمجالات الأساسية للدراسات النظرية والتطبيقية ومن أجل أفاق التقدم العلمي.

١ - المبادئ اللبينية للتحليل الفلسفى فى العلوم الطبيعية وعصرنا

تركز جهد لينين الرئيسى فى أن يعمم فى صياغة فلسفة الاتجاهات الجديدة فى تطور المعرفة العلمية التى ظهرت عند بداية القرن. فالاكتشافات العظيمة لأواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، والتى أدت، متوازئة مع فشل النظرية الميكانيكية وأزمة المادية الميتافيزيقية، إلى الانهيار البادى للمثل الأعلى للمعرفة العلمية الموضوعية حقاً. والهدف الذى تاقى إليه طويلاً العلوم الطبيعية، جعل من الضرورى أولاً الدفاع عن مفهومات المادية ضد هجوم الأفكار المثالية، التى تسربت بشكل مكثف إلى العلوم الطبيعية النظرية نتيجة للتغيرات الثورية فى الآراء العلمية عن العالم، والتى كانت قد تشكلت حينذاك. وفى الوقت نفسه، احتاجت الثورة الوليدة فى العلوم الطبيعية إلى مثل هذه التغيرات، فى شكل المادية، التى تتماشى مع محتوى العلوم الطبيعية الجديد، والتى تؤدى على أساس آخر نتائج هذه الثورة إلى إثراء مضمون الجدول المادى نفسه، وإلى التقدم فى مفهومات الطبيعة الفلسفية والقوانين التى تحكم معرفتها.

ونحن إذ نصف بإيجاز جوهر المبادئ اللبينية ذاته فى التحليل الفلسفى للعلوم الطبيعية، علينا أن نشير إلى أن لينين أكد على الدورام التفكير الجدلى وتطبيق قدرة الجدلية الهائلة على الكشف بوصفها ضرورة ملحة. إن وصف لينين للمراسلات بين ماركس وإنجلز يمكن أن ينطبق تماماً على تحليله للعلوم الطبيعية وإذا ما أراد المرء أن يحدد فى كلمة واحدة بؤرة المراسلات بكاملها أى النقطة المركزية التى تلتقى عندها أسس الأفكار التى جرت مناقشتها والتعبير عنها - فإن هذه الكلمة ستكون: الجدول»^(١).

إن الجدول، كما يقول لينين، هو روح الماركسية، وبدون الجدول لن تكون المادية قادرة على أن تهزم، وإنما تنتظر الهزيمة فحسب، والجدول هو نظرية المعرفة الماركسية. وقد كتب لينين إن فيزياء القرن العشرين «تؤدى إلى ميلاد المادية الجدلية»^(٢) بالعمل القاسى والدورب. ويكمن المعنى العميق لهذه الكلمات فى أن الفلسفة الماركسية لا تنفصم عن تقدم المعرفة وعلى ذلك فإن البرهنة عليها ومواصلة تقدمها ممكنة فحسب من خلال تزايد المراحل الجديدة فى معرفة الطبيعة والمجتمع.

وعندما أشار لينين إلى أهمية الجدل المادى المنهجية بوصفه أهم أداة فى معرفة الطبيعة، كتب فى وصيته الفلسفية حول أهمية المادية المناظرة يقول: «سيجد علماء الطبيعة المحدثون (إذا ما عرفوا كيف يبحثون، وإذا ما عرفنا كيف نساعدهم) فى الجدل الهيجلى إذا ما فسروا ماديا سلسلة من الإجابات على القضايا الفلسفية التى تطرحها الثورة فى العلوم الطبيعية»^(٣) وفى الدراسة نفسها حدد مهمة إقامة تحالف وطيد بين علماء الطبيعة والفلاسفة الماركسيين عندما أكد أن العالم غير المسلح بالفلسفة العلمية الحديثة - المادية الجدلية فى عصرنا سيجد من الصعوبة رد هجمات الفلسفة البرجوازية الرجعية، وينطبق الشئ نفسه على الفيلسوف الماركسى غير المطلع على منجزات العلوم الطبيعية الحديثة.

والصلة التى لا تنفصم بين تحليل القضايا الفلسفية فى العلوم الطبيعية وتطور الجدل المادى، بوصفه علما، هى سمة للدخول اللينينى للتفسير الفلسفى للمنتجات العلمية. إن مدخل لينين الدقيق لشرح وتحليل المفاهيم الأساسية للمادية الفلسفية، والتى أطلق عليها العناصر الأساسية للماركسية، كان له أهمية عظمى. لقد أسس لينين عمليا تحليليا ماركسيا علميا لمفاهيم العلوم الطبيعية الجديدة أساسا. ودراسة هذا الجانب فى نشاطه توفر فهما أفضل لأسباب الصلة بين «المادية والنقد التجريبي» والعلوم الحديثة بطموحها لتوضيح جوهر المفاهيم والمبادئ الأساسية للعلوم الطبيعية. وتمثل جوهر الأمر فى التعليل الفلسفى الصائب الذى بدونه لا تستطيع العلوم الطبيعية أو المادية أن تصد هجوم الأفكار الرجعية.

والمدخل اللينينى للعلوم الطبيعية يلتزم مقدما وحدة جدلية، واختلافا، بين المعرفة الفلسفية ومعرفة العلوم الطبيعية. وتمثل وحدتها فى دراسة العالم الموضوعى نفسه المستقل عن وعينا. والعلوم الطبيعية، كما يشير لينين، لا تشك فى أن الطبيعة سبقت الإنسان، وجدت قبل وعى الإنسان. ويواصل لينين القول بأن وجود العالم الموضوعى مستقلا عن وعينا يشكل كذلك الفرضية الأساسية للمادية. ولكن الفلسفة لا تتطابق مع العلوم الطبيعية ولا تمثل محلها؛ فلكل علم من العلوم الطبيعية مجال محدد من الطبيعة للبحث، وشكل خاص للتقدم، وصلات وأنساق داخلية. وتكشف الفلسفة للمادية السمات المشتركة بين الظواهر، والانساق والصلات العامة التى تميز أنظمة وعنى العالم الموضوعى المختلفة. والفلسفة لا تخلق نظريات جديدة للعالم الفيزيقي، كما لا تتشابه مع أى من مفاهيم العلوم الطبيعية، ومن خلالها نخرج باستنتاجات معرفية من معطيات العلوم الطبيعية الجديدة، وبلاستناد إليها وتحديداتها

تشرى وتتطور النظرية العامة للمعرفة، ومنطقها.

والفلسفة وهى تعمم النجزات العلمية وتحدد سمات عامة فى الظواهر لتكشف عن الصلات والاتساق العامة تقيم صلة بمبادئ المعرفة كافة كى تطور فى النهاية مبادئ منهجية عامة تنطبق على أى علم. وهذا يمس كذلك العلاقة بين الفلسفة والعلوم الطبيعية. وأى عالم، مهما يكن مجال دراسته، يستخدم، بوعى أو بغير وعى، مفهومات ومقولات عامة (مثل الجوهر، والظاهرة، والسببية، والصدفة، والكم، والكيف إلخ). ومن ثم فإن كل باحث يقع، بطريقة أو بأخرى تحت تأثير مفهومات فلسفية مختلفة. وسوف يحدد هذا التفسير الفلسفى للباحث للنتائج التجريبية والنظريات العلمية. والتفسير الذى يقدم من وجهة نظر المادية الجدلية سيكون ملائما للطبيعة ويتفق مع الحقيقة الموضوعية. وبهذه الطريقة، فإن الفلسفة والعلوم الطبيعية يكملان بعضهما لإتھما يترابطان فى عملية معرفة العالم الموضوعى.

فى تحليله للعلوم الطبيعية القائم على نظرية المعرفة وضح لينين النشأ المشتركة، كما فرق بوضوح فى الوقت نفسه بين المفهومات الفلسفية والمفهومات العلمية العينية: وأحد الأشئلة المعروفة لذلك هو تعريف لينين للمادة، الذى وضع حدا للمطابقة بين المفهوم الفلسفى للمادة ومفهومات العلوم الطبيعية العينية لبنيتها وصفاتها. ووفقا لتعريفه، فإن مفهوم المادة وفقا لنظرية المعرفة ليس سوى الواقع الموضوعى القائم مستقلا عن وعى الإنسان ومنعكسا بواسطته. ويستمر لينين ليقول: «يبد أن المادية الجدلية تصر على الطابع النسبى، التقريبى لكل نظرية علمية عن بناء المادة وخواصها، وهى تصر على انعدام الحدود المطلقة فى الطبيعة وعلى تحويل المادة المتحركة من حالة إلى أخرى تهدو من وجهة نظرنا غير متوافقة معها، وما إلى ذلك» (٤).

وينبغى النظر إلى تعاليمه حول جدلية عملية المعرفة، وتقدم المعرفة من حقيقة نسبية غير كاملة إلى معرفة أكثر دقة وكمالا، إلى الحقيقة المطلقة، بوصفها أحد المبادئ الأساسية للتحليل اللينينى للقضايا الفلسفية فى التقدم العلمى. وفى عصر التطور العلمى السريع، والتغيرات الجارية للنظريات والمفهومات التقليدية، اكتسبت هذه التعاليم أهمية هائلة.

يعنى التقدم فى العلم معرفة أعمق بالأشياء المادية. وإذا لم يكن هذا العمق بالأمس، كما يشير لينين، قد تخطى الذرة، فإنه اليوم قد تخطى الإلكترون، كما تصر المادية الجدلية على الطبيعة المؤقتة النسبية والتقريبية للمراحل المختلفة فى معرفة الطبيعة عن طريق تقدم العلوم وفالات إلكترون غير ناقد ما دامت الذرة والطبيعة لا متناهية، لكن وجوده لا متناه، وهذا الاعتراف

القاطع غير المشروط والفريد بوجود الطبيعة خارج عقل وإدراك الإنسان هو الذي يميز المادية الجدلانية عن اللا أدوية النسبية والمثالية»^(٥).

وقد تابع لينين هذه المعالجة باطراح فيما يتعلق بكثير من المفاهيم الجوهرية الأخرى للمادية الفلسفية، ومن بينها السببية، والزمان والمكان، إلخ.

ولا نقر المادية كما لا ترفض أى نوع فيزيقي خاص من السببية. والسببية، من وجهة نظر المادية، هي الاعتراف بالاتساق الموضوعي للطبيعة وبالتعكاس الدقيق التقريبي لهذا الاتساق في وعي الإنسان، والمسألة الفلسفية المهمة هنا، كما يقول لينين، وليست درجة الدقة التي يتوصل إليها وصفنا للصلات السببية، أو ما إذا كان بالإمكان التعبير عن هذا الوصف في صيغ رياضية دقيقة، ولكن ما إذا كان مصدر معرفتنا لهذه الصلات هو قانون الطبيعة الموضوعي أو صفات لعقلنا! قدرته الكامنة على فهم حقائق مسبقة معينة، وما إلى ذلك»^(٦).

وينطبق الشيء نفسه على الزمان والمكان. فالمادية الفلسفية، إذ تعترف بوجود الحقيقة الموضوعية، أى المادة المتحركة، مستقلة عن وعينا، تعترف بهذا الشكل بالحقيقة الموضوعية للمكان والزمان بوصفه شيئا متميزا عن المفاهيم المختلفة للمثالية. فالزمان والمكان ليسا مجرد شكلين للظواهر أو معيارين كميين لحدودها وامتدادها، ولكنهما شكلان حقيقيان موضوعيان للوجود. وقد كتب لينين يقول: «لا يوجد في العالم سوى مادة في حالة حركة، والمادة في الحركة لا يمكنها أن تتحرك إلا في الزمان والمكان»^(٧).

وتغيير مفاهيم الإنسان عن الزمان والمكان، وتتطور وتندو أكثر تحديدا. بيد أن تغيير مفاهيم العلوم الطبيعية للزمان والمكان يخصص الحقيقة الموضوعية للأول والآخر بالدرجة نفسها التي تخصص بها المعرفة العلمية المتغيرة لبنية وأشكال حركة المادة حقيقة العالم القائم موضوعيا. وفي هذا رأى لينين المضمون الفلسفي لهذه المشكلة، جوهرها للمعالجة الفلسفية لمعرفة العالم الموضوعي.

ويعد الفهم الجدلي لوحدة الفلسفة والعلوم الطبيعية وسماتهما الخاصة أساس التعاون الخلاق بين الفلاسفة وعلماء الطبيعة. ويؤدى إنكار مثل هذه الوحدة والانتطقات المشتركة للعلوم الطبيعية والفلسفة إلى التقليل من قدر القضايا المنهجية، وإلى اللامبالاة الفلسفية، وحتى إلى العدمية. كما يترك في الوقت نفسه منافذ للمفاهيم الفلسفية المختلفة للنسبية الفلسفية واللا أدوية. ومن ناحية أخرى فإن مطابقة الفلسفة بالعلوم الطبيعية، والافتقار إلى فهم الاختلافات

فيما بينها، قد يعيد إلى الحياة نظرة «الفلسفة الطبيعية» للمعرفة ويعرض لتدخل غير كفء من جانب الفلاسفة في مشاكل العلوم الطبيعية.

وهكذا تتمثل إحدى الخصائص الأساسية، التي تتخلل التحليل اللينيني للقضايا الفلسفية للعلوم الطبيعية، في الربط الراجع بين الاهتمام الوثيق بالمنجزات العلمية العينية والمبادئ والأفكار الأساسية للمادية الجدلية. لقد انطلق لينين على الدوام من الاعتراف بقيمة المفاهيم الجديدة للعلوم الطبيعية في عصره، ولم يسع أبدا إلى «تعديلها»، أي إلى حل مشاكلها لها، أو بدلا منها. وقد اختار للمناقشة القضايا الفلسفية ذات المغزى، وكان يحزم ضد «الفلسفة الطبيعية» البالية أو التدخل الوضعي في القضايا العينية للمجالات المختلفة للمعرفة العلمية.

وفي الوقت نفسه، فإن المدافعين عن التسمية الجديدة وهي من أكثر الاتجاهات نفوذا في الفلسفة البرجوازية الحديثة، يدفعون بالأمر في اتجاه أحياء «الفلسفة الطبيعية» البالية. استغل التوميون الجدد سخط علماء الطبيعة لسنوات طويلة على النصب الفلسفي الضئيل الذي تركه لهم الوضعيون، وطرحوا للمناقشة القضايا الحادة للنظرية إلى العالم، متناولين إياها بالطبع بروح الفلسفة اللاهوتية. وهم يسعون إلى البرهنة على ضيق العلوم الطبيعية وعلى ضرورة استكمالها بـ «الفلسفة الطبيعية» وكذلك بالإيمان بالوحى.

ويتمتع بنفوذ في الولايات المتحدة، ولدرجة ما في عدد من بلدان الغرب، مذهب الخلق، وهي الحركة التي ترفض التعاليم الخاصة بالتطور وتدافع عن فكرة خلق العالم، وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أخيرا أن مذهب الخلق، على الأقل في الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا العظمى، قد بدأ يشتد عوده ويشير إلى نفسه على أنه ليس إلا «مذهب الخلق العلمى».

لقد ولد «مذهب الخلق العلمى» الحديث من مذهب العصاة الحرفية، وهو اتجاه بروتستنتى محافظ، يرفض أى انتقاد للكتاب المقدس. ويقول المدافعون عنه إن آراءهم ذات طبيعة علمية وليست دينية ويمكن مقارنتها تماما من وجهة النظر العلمية بالمذهب الخاص بالتطور. وفي الحقيقة، فإن الدفاع عن مذهب الخلق لا يتفق مع المبادئ الأساسية للعلوم الحديثة ومناهجها، وإدعاءات مذهب الخلق بمكانة العلم لا تقوم على أساس. إن قبول أحد الأفكار الأساسية لمذهب الخلق - وهو أن عمر الكون لا يزيد على عشرة آلاف عام - سيعنى التخلي عن المفاهيم الحديثة للفلك والفيزياء والفلكية والجيولوجيا، وعلم الحياة، والتخلي بالفعل عن كل ترسانة العلوم الحديثة. ويستغل دعاة مذهب الخلق وجود قضايا غير محلولة وقابلة للنقاش في نظرية

التطور، ليقدموها دليلاً على عدم تماسكها. ومع ذلك فكل هذه المشاكل يمكن حلها في إطار مناقشة دراسية وتشكل مادة للتقدم في علم الحياة العلمي، وليس ارتداداً إلى اللاهوت. والتغلب على تناول «الفلسفة الطبيعية» غير الكفء للمشاكل العلمية لا يفترض حياداً فلسفياً معيناً في تفسير المعطيات العلمية الجديدة.

ومن ثم فإن أحد الاحتياجات الأخرى للتحليل اللينيني للعلوم الطبيعية يتمثل في النقد القاسي لكل أشكال وأنواع الآراء المعادية للمادية والدعم الثابت للمبادئ الأساسية للمادية. وقد سمي لينين مثل هذه المعالجة مبدأ التحزب في الفلسفة.

وكقاعدة، فإن نقاد الماركسية اللينينية يكتفون موقفاً بدائياً فيما يتعلق بهذا المبدأ الجوهري، مفسرين إياه بأنه هجوم المبادئ السياسية والأيديولوجية والنظرات إلى العالم على الفلسفة الغربية عن مضمونها. ومع ذلك فقد عد لينين التحزب سمة ملازمة وكامنة في الفلسفة محددة بأسلوب حلها لمشاكلها الرئيسية. وقد أشار إلى أعمال مؤسسي المادية الجديدة بوصفها نموذجاً للمعالجة العلمية الشاملة والحزبية لحل المشاكل الفلسفية. وكتب يقول: «لقد كان ماركس والمجلز متحزبين في الفلسفة من البداية حتى النهاية، وكانا قادرين على تتبع الانحرافات عن المادية والتنازلات للمثالية والنزعة الإيمانية في كل من الاتجاهات «الحديثة»»^(٨).

وقد فُضح لينين بثبات بعض الانحرافات البسيطة لعلماء الطبيعة نحو مختلف الاتجاهات «الشائعة» للفلسفة المثالية في أوائل القرن العشرين، والتي حولها الفلاسفة المثاليون على الفور لفائدتهم. وبعد تحليل لينين النقدي للنظرات الفلسفية لعلماء بارزين من أمثال إ. ماخ، و هـ. بوانكاريه وغيرها نموذجاً للدفاع عن التكامل الفلسفي. وفي الوقت نفسه ينبغي أن نشير إلى أن مواقف لينين من الفلاسفة المثاليين وعلماء الطبيعة الذين يميلون إلى التعبيرات الفلسفية المشوشة والحاططة حقاً مختلفة تماماً. إن تعبيراً لفيلسوف مثالي حول «تلاشي المادة» يكتسب مضموناً جديداً تماماً عندما يصدر من عالم فيزياء. إنه بالنسبة للفيلسوف يعني إنكار الحقيقة الموضوعية والاعتراف بأن المصدر الأول للمادة روعي. والفكرة نفسها بالنسبة للفيزيائي هي مجرد تعبير غير كاف، من وجهة نظرية المعرفة، للحقيقة التي تقول بأن الحدود المعروفة حتى الآن للمادة قد تغيرت وأنه من الممكن الآن اكتشاف أشكال جديدة لحركتها ومرونة الأشكال القديمة معها «ومن ثم، فإن العلوم الطبيعية تؤدي إلى (وحدة المادة)». وهذا هو المعنى الحقيقي للتعبير التعلق بتلاشي المادة»^(٩).

ومما له دلالة كبيرة في هذا الخصوص، على سبيل المثال، موقف لينين من هـ . هيرتز الفيزيائي الألماني الكبير؛ ففي مقدمة كتابه «الميكانيكا» يصوغ هيرتز عددا من المبادئ الفلسفية، التي تقترح من بعضها رائعة المثالية الصريحة. فما كان من بعض الفلاسفة التاليين (كوهن، كلينيتير) إلا أن انتقوا على هذه التعبيرات. على حين أن بعض النقاد الماديين غير المتعصبين الذين يعدون هيرتز مثاليا قد تبنا هذه التعبيرات.

وهذا ما يعطى مفزى رياديا أكبر لتقييم لينين لهيرتز «وكحقيقة، فإن مقدمة هيرتز الفلسفية لكتابه «الميكانيكا» تكشف عن وجهة النظر المعتادة للعالم الذي أخافته صيحات المطاردة من قبل الأساتذة ضد «ميتافيزيقا» المادية، ولكنه مع ذلك لم يتمكن من التغلب على اقتناعه الغريزي بحقيقة العالم الخارجي»^(١٠). وعندما كان لينين ينتقد الفلاسفة التاليين فإنه لا يتفادى عن أوهام الطبيعيين البارزين، ولكنه يكشف بذلك أسبابها، ويتحرى بدقة طرق إزالتها وفصلها عن الآراء الفيزيائية الأساسية لهؤلاء العلماء.

وبعد تحليل لينين العميق للجذور الاجتماعية والمعرفية للمثالية أهم جانب في تناول لينين لنقد استفادة التاليين من العلوم الطبيعية. إن أية مثالية، وبخاصة تلك التي تستفيد من العلوم، تعتمد على المبالغة وإضفاء طابع مطلق على بعض الجوانب العينية في معرفتنا بالبيئة. وعلى ذلك فإن النقد الفعال للمثالية والتغلب عليها لا يمكن أن يعتمد على مجرد إنكارها بوصفها «عدية القيمة»، وإنما يجب أن يعتمد على حل المشاكل التي طرحتها وأسأت استخدامها. وفي كلمات أخرى، فإن النقد الفعال للمثالية يركز على الدوام على التطوير الخلاق للفلسفة القائمة على البحث، وعلى حل المشاكل التي تطرحها العلوم الطبيعية المعاصرة، والتي ثبت أن الاتجاهات المثالية المختلفة عاجزة عن حلها.

لقد قدم لينين نماذج رائعة لمثل هذه المعالجة. وأركز نقده للمعقومات المثالية المتعلقة به «تلاشي المادة» على تطويره للمفهوم الجدلي المادي للمادة، وعلى نقده للنسبية الفلسفية، على مواصلة تطوير المفهوم الجدلي للحقيقة، إلخ.

وعلى ذلك، فإن الجوانب المنطقية المنهجية في تطور القضايا المنهجية للعلوم الطبيعية اليوم لا يجب أن تتعارض مع جوانب الإيديولوجية والنظرة إلى العالم. وأى تجاهل لوحدها يمكن أن يؤدي إلى أخطاء جسيمة.

ومن الممكن تصور وإدراك دور وأهمية بحث القضايا المنهجية للعلوم الطبيعية في المرحلة

الحديثة إذا ما نظر إلى هذه الجوانب في وحدتها. إن التعاون الخلاق بين الفلاسفة الماركسيين وعلماء الطبيعة في حل القضايا المشهجة والمتعلقة بنظرة العلوم الخاصة بالطبيعة إلى العالم لا غنى عنه إذا ما قدر لكل من العلوم الطبيعية والفلسفية أن يحقق مزيدا من التقدم.

• إن موقف لينين من مناهج العلوم الطبيعية في أوائل القرن العشرين لم يفقد مغزاه بالنسبة للقضايا التي يطرحها هيكل العلوم الطبيعية خلال العقود الأخيرة، وإنما يكشف عن جوانب جديدة من العمق والخصوبة. وعلى ذلك، فإن التفاعل بين المادية الجدلية والعلوم الطبيعية المعاصرة لا غنى عنه لكل من التقدم العلمى وتطور التفكير الفلسفى. إن تحليل المنجزات الأساسية والاكتشافات العظيمة فى العلوم الطبيعية لا يخدم فحسب أهداف تطوير مناهج المعرفة العلمية، ولكنه يشرى كل الجهاز الموقلى للفلسفة. وهكذا، فإن التفسير الفلسفى لفيزياء الكم يستلزم إعادة البحث الدقيق والتعميم لغدد من المفهومات العلمية الأساسية مما يترتب عليه إثراء مضمون المولات الفلسفية المتصلة بها.

لقد أثرت منجزات العلوم الطبيعية، وخاصة الفيزياء، بشكل جوهري، التعاليم الخاصة بالمادة. ومع تطور الفيزياء الحديثة اكتشفت أنماط جديدة للمادة وصفاتها الأساسية. وقد أشار لينين إلى أن المثاليين يقدمون اكتشاف أنماط جديدة من المادة وصياغة مفهومات جديدة عن تركيبها دليلا على افلاس الفلسفة المادية وعلى أنها لا تقوم على أساس، بالرغم من إننا فى الحقيقة نتناول التقدم الهائل فى التعاليم المتعلقة بالمادة وفى تطور صورة أكثر فيزيقية ودنامية للعالم. وقد سمح اكتشاف المجال الفيزيائى بوصفه نمطا جديدا للمادة بدراسات فى طبيعة وميكانيك التفاعلات الفيزيائية. وأدى اكتشاف ثنائية الموجة الجسيمية إلى تركيب المبادئ المتقطعة والمتصلة فى بنية المادة. ويؤدى التقدم فى فيزياء الجسيمات الأولية إلى مزيد من التقدم فى النظرية الذرية بوصفها علما يتناول مبادئ التنظيم البنىوى للمادة. إن تحول الجسيمات الأولية، ومعرفة قوانين التماثل، والبحث فى الفراغ الفيزيائى، تشير إلى دينامية ممتدة فى العمليات الدقيقة، وعدم قناتها، وهذا ما يؤثر على كل نظام المعرفة المتعلق بالبنية المادية.

وقد جرى إثراء هذه الحتمية بشكل كبير خلال مجرى تطور العلوم الحديثة وفيزياء الكم على وجه الخصوص، وهذا أمر معروف للجميع مثل ضيق حتمية لابلاس الكلاسيكية أحادية الدلالة. والمفهوم التقليدى للسببية بوصفه ترابطا جامدا أحادى الدلالة قد جرى تركيبه جدليا مع المفهوم المتعلق بالطبيعة الاحتمالية الأساسية لتفاعلات الكم. وساعد هذا على تطور مفهوم

سببية الجدل المادى، وبخاصة تعميق فكرة تنوع الأشكال فى الترابطات السببية. لقد استوعبت التعاليم الخاصة بالاحتمية فكرة أرجحية شكيتها وغموضها المعروفين، مما يعكس غنى وتنوع الترابطات المادية فى العالم المادى. وفى الوقت الحاضر تتمثل التعاليم الخاصة بالاحتمية هذه الأفكار المعصمة التى تطورت خلال مجرى تطور نظرية المعلومات، وبحث الأنظمة وفهم الأنظمة المعقدة العالية التنظيم والكائنات الحية. وهذه التغيرات فى التعاليم الخاصة بالاحتمية تثيرها بأفكار جدلية، بما فى ذلك المفاهيم التى تحدد العنصر عن طريق مجمل، الإمكان، والاحتمال، والصدفة، والقصدية، والأمثلة، إلخ.

إن الفكرة المتعلقة بتفاعل الزمان والمكان والحركة بوصفها أشكالا لوجود المادة، والتى طرحها انجلز وطورها لينين، قد تجسدت علميا فى نظرية النسبية. وفى الوقت نفسه جرى إثراء هذه المقولات الفلسفية بمضمون جديد يتفق مع مستوى العلم الحديث.

وفى الكونفرنس الثالث لعصم الاتحاد حول الجوانب الفلسفية للعلوم الطبيعية الحديثة قدم الأكاديمي أناتولى الكسنديروف أمثلة عينية للتقدم العلمى للبرهنة على جدوى أفكار لينين حول الإمكانات غير المحدودة للمعرفة.

قال: «فى مقدورنا أن نرى كل يوم كيف يتطور العلم الحديث، وعدد الاكتشافات التى تم التوصل إليها منذ الوقت الذى درس فيه لينين هذه القضايا...»

«إن البصريات، هذا الفرع الكامل من العلم حيث تحققت له كل الاكتشافات الممكنة فى بداية القرن، اكتسبت حياة جديدة تماما بفضل الإلكترونيات الكم. وبصريات الكم هو نهجها الجديد للتقدم.

«وأنتم تعرفون أن عصرنا يتميز بتزايد المفاهيم التى تشارك فى بناء المادة. والبناء النوى الذى بدأ مكتملا ويتكون من بروتونات وإلكترونات فقط، سرعان ما انطلق ليصل إلى بنى أكثر تعقيدا. واستمر عدد الجسيمات الأولية المكتشفة حديثا فى الزيادة، كما اكتشف تحولها إلى بعضها البعض. وتحققت خطوات جديدة فى هذا الميدان فى الفترة الأخيرة، مما خلق فكرة الكواركس*.

* الكواركس : مسمى لفرض موراي جيل - سان حول أساس المادة مضادة أن ثلاثة جسيمات لعناصر مقترضة تطابق ثلاثة جسيمات مضادة - الناشر.

الأولية. ومع ذلك كان لا بد من إدخال مقولات جديدة هنا.

«وتنح نشهد اليوم تحولات مذهلة فى الفيزياء، إذ أنه فى فيزياء الجسيمات الأولية تجرى التحولات بحىوية. كما تجرى تطورات مهمة كذلك فى فيزياء الكواكب. وتناقش ظواهر أساسية فى الفيزياء، ويعاد بحثها فى ضوء التطورات الجديدة.

«وهناك وضع مائل فى علم الحياة الذى تخلى نهائيا فى السنوات الأخيرة عن الميكانيكية. واكتشف علم الحياة الجزيئى طرقا جديدة لفهم المادة الحية، ويعقق تقدما سريعا فى الوقت الحاضر».^(٩١)

وكان استنتاج لبنتين عن وحدة المعرفة العلمية وطبيعتها الموضوعية وعدم السماح بالخلط بين المقولات الفلسفية والمفهرمات والأفكار العلمية الخاصة، ذا تأثير مهم فى دعم النظرة الجدلية المادية إلى العالم، كما دفع فى الوقت نفسه مواصلة بحث الاتساق الأساسى للطبيعة، وهكذا يبرهن التباين المتميز بين المفهوم الفلسفى للمادة والمفهوم العلمى للجوهر على أنه مفيد للغاية فى فهم القضايا المختلفة للتفاعل بين المادة والحركة، بين الكتلة والطاقة. وقد أسهم سيرجى فافيلوف لدرجة كبيرة فى البرهنة العلمية على هذا التباين. وأكد على أن تحويل الجوهر إلى ضوء لا يقوض قوانين بقاء المادة.

وهناك فى هذا الخصوص مثال آخر له دلالة مهمة، وهو مأخوذ هذه المرة من المناقشات الفلسفية المعاصرة حول قضايا الفيزياء الفلكية وعلم الكونيات، ويبدو أن الخلافات الفلسفية فى هذا الفرع، الذى يتقدم بسرعة، من العلوم الطبيعية تنشأ فى الأساس من التمييز غير الكافى بين المقولة الفلسفية «للعالم المادى» والمفهوم العلمى الكونى «للكون فى مجموعه»، وغالبا ما يطلق عليها المصطلح نفسه «الكون» مما يؤدى إلى سوء فهم فى بعض الأحيان^(٩٢) وهكذا يرتبط مبدأ لا نهائية العالم المادى فى الزمان والمكان بفرضيات أساسية للمادية الجدلية. ويجرى التعبير عن ذلك فى الكتب المرجعية وفى غيرها بوصفه شيئا مؤكدا: إن الكون، لامتناه وخالد. ومع ذلك، فانتظاما من مبدأ التطور، توجد كل الأسباب لعد الكون الذى تدرسه العلوم الطبيعية المعاصرة، تشكيلا يتطور فى الزمان، تشكيلا نشأ من حالات وأشكال معينة سابقة للمادة لكى تُستبدل به حالاتها وأشكالها الجديدة.

إن مفهومات العالم الفيزيئى بوصفه من صنع الوعى، أو عملا إبداعيا لكائن أعلى، هى مفهومات غريبة على الفلسفة المادية. وإذا كان الكون الذى تدرسه اليوم، أو بشكل أكثر دقة،

عالم مجرتنا، قد ظهر منذ ٢٠ مليون سنة مضت، فمن المهم فلسفياً عندئذ أن نعتزف بوصفها مرحلة الطبيعية الموضوعية لهذه العملية كمرحلة كونية للتطور الذاتى للمادة. إن فهم ووصف هذه العملية بالمدلول الفيزيائى هى مهمة العلوم العينية. وقد يتصور المرء وجود عوالم أخرى مثل عالم المجرة ذات الطوبولوجيا الزمكانية المعقدة. ولهذا السبب فإن مصطلح «عالم العالم»، الذى يحدد كل معرفتنا للكون، ينبغي تمييزه عن المفهوم الفلسفى للعالم المادى، ويتضمن هذا المفهوم كل المنجزات المقبلة فى التعاليم المتعلقة بعالم العالم.

والفلسفة إذ تؤكد الوحدة المادية للعالم ولا نهائيته، لا تحدد مسبقاً، على الإطلاق، طبيعة الظواهر والعمليات التى تحدث كما يقول انجلز، خارج رؤيتنا، أى خارج الحدود الحالية للمعرفة. وقد أشار لينين إلى أنه خارج هذه الحدود يصيح الوجود، فى الحقيقة، مسألة مفتوحة. وتعرفه الوحيد هو طبيعته المادية، أى الوجود الموضوعى المستقل عن الرعى، وتوسع المعرفة العلمية من مجال رؤيتنا، أى حدود القسم المعروف من العالم. وترى الفلسفة أن لانهاية العالم المادى، كعلم استفاد، تتوقف على تباين لانهاى من أشكال وحالات وصفات المادة المتحركة.

٢ - قضايا الجدول والمنطق فى تطور العلوم الطبيعية الحديثة

أحدثت الثورة العلمية والتكنولوجية تحولاً مهماً فى كل جوانب البحث الهادفة إلى أن تعكس فى نظام المعرفة صفات وانساق وقوانين الطبيعة الأساسية الذى يعد الإنسان جزءاً منها. ويمارس اتساع وتعقيد معرفتنا للطبيعة بشكل مكثف، ومشاركته المتزايدة فى نشاط الإنسان التحويلي تأثيراً مدعماً على العلاقات المتبادلة بين الأبحاث النظرية والتطبيقية.

وبعد التصنيع وأتمتة التجارب العلمية، وإعادة البناء الجذرى فى الأسس النظرية للعلوم الطبيعية وجهازها المنطقى النهجى التصورى الرياضى، والزيادة المفاجئة فى تأثير البحث المنهجى فى تناول القضايا الرئيسية الملحة، وتشابه المعالجات البنيوية للأظمة، والتطويرية والوراثية فى الدراسات الخاصة بالطبيعة، والتغيرات فى طرق ووسائل التقدم إلى معرفة جديدة، والتحويل الجذرى فى تنظيم البحث والتفاعل المتزايد بين العلوم الطبيعية والاجتماعية والتكنيكية - كما

تتمكّن في التناخل المتبادل لمجالات المعرفة والأنظمة العلمية وتركيبها وتكامليها - جوانب من الاتساق العام، والسمات والاتجاهات الخاصة في تطور العلوم في ظل ظروف الثورة العلمية والتكنولوجية. وترتبط الأهداف الاستراتيجية للعلوم الحديثة بمشاكل قومية اقتصادية واجتماعية وسياسية، وإيديولوجية، وتعليمية معقدة طرحتها في جدول الأعمال احتياجات التطور الاجتماعي.

وتحتل أهمية خاصة، ومفزي عمليا دون شك، دراسة ميكانيزمات خاصة وراء التأثير الموجه للفلسفة على تقدم المعرفة، وبخاصة على طرق تركيب المعرفة الجديدة عن الطبيعة. وبينما كان تحليل هذا النطاق للمشاكل ينحصر، كقاعدة في الماضي، في تحديد الدور المنهجي للفلسفة في تطوير نظام النشاط المعرفي، ونشأة المعرفة العلمية، تتزايد اليوم أهمية الكشف عن التحديد الاجتماعي الثقافي للمعرفة، والذي يتحقق، بشكل خاص، من خلال نظام من الفرضيات والمبادئ والأبحاث (صورة العالم من زوايا العلوم الطبيعية، وقواعد ومثل المعرفة وأسلوب التفكير، إلخ).

ومن الواضح تماما كذلك أن هناك حاجة لإبراز المستويات والأنماط المختلفة للبحث المنهجي في القضايا الفلسفية للعلوم الطبيعية، بما في ذلك مستوى المناهج العامة للبحث الفلسفي، ومستوى مناهج البحث العلمي بشكل خاص. ويرتبط الاثنان جدليا، وقد يؤدي فصلهما إلى أخطاء خطيرة في مناهج البحث.

إن التطبيق المتزايد باطراد للمناهج الرياضية في العلوم الطبيعية والتكنيكية والاجتماعية كان، لدرجة كبيرة، حافزا للمناقشة ولتطوير قضايا النظرية إلى العالم ومناهج البحث في إشاعة الرياضة في المعرفة التكنيكية والاجتماعية. ويتم هذا من خلال تحديد خصائص تطبيق الأفكار والمناهج الرياضية في بعض فروع العلوم الطبيعية والتكنيكية والاجتماعية، ومن خلال تحليل مبادئ عامة معينة لإشاعة الرياضة في المعرفة العلمية في مجموعها.

وقد درست بنشاط أكبر في الفترة الأخيرة الأشكال والوسائل الجديدة المختلفة للتعميم والمعرفة، وبالرغم من أنها ليست فلسفية، فإنها تستخدم على نطاق واسع في مختلف فروع المعرفة، ومن بينها المنطق الرمزي والسيرنطيقا والسميوطيقا وتشكيل النماذج إلخ. وهناك حاجة لأن نميز مع ذلك «شريحة» علمية عامة أخرى للمعرفة إلى جانب المستويات الفلسفية والعلمية الخاصة، وهي ترتب منطقيا على تقدم العلم. ويواجه الفلاسفة الماركسيون مهمة استمرار الدراسة

المعمقة فى الأشكال والوسائل العلمية العامة للمعرفة بوصفها واحدة من أهم التجديدات المنطقية المعرفية للعلمية. ورغم أنها تشمل مختلف فروع العلم، فلا يمكن تسميتها على الفور بالمعرفة الفلسفية، لأن معيارها لا يتوقف فحسب على انطباقها فى مختلف المجالات، وهى بهذا الشكل، تتخذ طبيعة عامة عريضة، وإنما على خصوصية الفلسفة كذلك وشمول مقولاتها. وإنها لحقيقة معروفة أن مناهج المعرفة الرياضية أو المنطقية الرياضية أو المرتبطة بالسيرنطيقا، أو غيرها من مناهج المعرفة ذات الطبيعة العلمية العامة أو غيرها من وسائل وأشكال التعميم ذات الطبيعة الأعرى، لن تحمل مثل هذه القضايا الفلسفية، وكذلك قضايا الموضوع والذات، والوجود والتفكير، والإنسان والمجتمع، والمجتمع والطبيعة، أو قضايا النظرة إلى العالم.

وهناك فى الوقت الحاضر تزايد كبير فى الاهتمام بالقضايا المرتبطة بالثورات فى العلوم، وبنشأة وإقرار النظريات، والانتقال من نظرية أساسية إلى أخرى، أى بالقضايا التى ترتبط مباشرة بتطور المعرفة العلمية. وينشأ هذا الاهتمام من الحاجة العلمية إلى معرفة أنساق التطور العلمى، ومن التحليل النقدي للمفاهيم الحديثة غير الماركسية.

. وانطلاقاً من الفكرة الجدلية العامة للتقدم طور انجلز وعلى الأخص لينين أسس مفهوم ماركسى متماسك للثورات العلمية. وعمل كتاب لينين «المادية والنقد التجريبي» نموذجاً للتطبيق الخلاق للجدل المادى على تحليل الإنطلاقات الثورية فى العلوم الطبيعية.

وباختصار، فإن مفهوم الثورة العلمية وتحليل بنيتها ليسا جديدين فى الماركسية، وهذه حقيقة لا ينهى تجاهلها عند تحليل «الازدهار» الفلسفى المتميز الذى أثارته هذه القضايا فى البحث الذى يجرى فى الخارج فى منطق ومناهج المعرفة العلمية.

. إن تقدم العلوم، والعوامل التى تؤثر فيها وتغيير النظريات العلمية والعلاقة المتبادلة بين النظرية القديمة والجديدة - هذه هى المشاكل التى تجرى مناقشتها فى المؤلفات العديدة التى عجلت بانتهاء التجريبية المنطقية وأدت إلى تحول فى القضايا المنهجية : فتحليل بنية المعرفة العلمية أدخل مكانه لمحاولات تحليل تطورها. وفى الغرب كذلك انتقلت مناهج بحث العلوم الطبيعية إلى طرح مسائل أكثر عمومية ومحاولات لفهم العلم بوصفه ظاهرة لثقافة البشرية. ويبدو أنه مع نهاية السبعينات ظهر اتجاه نحو مزج المنهجية التقليدية أو «العلمية» كما يمكن القول، بالقضايا الاجتماعية، وفى كلمات أخرى، نحو اندماج خاص بين مناهج العلوم الطبيعية ومناهج العلوم الاجتماعية.

ومع ذلك، فإذا ما أتمعنا النظر في هذا الوضع ينبغي أن نشير إلى أن الجوانب المعروفة منذ أمد بعيد في الجدل ينظر إليها على أنها صفات أولية. وهكذا، فإن كثيرا من الفلاسفة البعد الوضعيين عندما يؤكدون دور العوامل الاجتماعية النفسية في تقدم العلوم، يبالغون فيها بوضوح ويصلون إلى رفض فعلى لأي طبيعة موضوعية للمعرفة العلمية. وهم يتحدثون عن «عدم تكافؤ» معين للنظريات المتغيرة، وبذلك يتكرون الاستمرارية في تطور المعرفة العلمية. وعلى ذلك، فإن مشاكل العلاقة بين الجدل والنسبية، بين جدليات المطلق والنسبي في تطور العلوم، تتمثل قبل كل شيء في التفسير الفلسفي للجوهر، ولأسباب وقوى دفع الثورات في العلم.

إننا إذ نستند إلى أفكار لينين وتحليله للثورة التي حدثت في العلوم الطبيعية في بداية القرن، بوصفها نقطة البداية للتغيرات الجذرية التي لا تزال تحدث في مفهومات وأفكار العديد من فروع العلم (المفهومات والأفكار التي تشكلت في مراحل المعرفة السابقة)، ننطلق من الفرضية القائلة بأن نسبية المعرفة العلمية هي مظهر للطبيعة الجدلية لتطورها. بيد أن ذلك ليس سوى بعد واحد، ومكون واحد لا ينبغي بحثه معزولا عن الصورة التاريخية العامة لتقدم العلوم، بل على العكس ينبغي أن يؤخذ في صلته بجوانبه الأخرى، بموضوعية شديدة ما دنا نفهمه بوصفه مرحلة في تطور الحقيقة المطلقة. وأية معرفة، ما دامت انعكاسا كافيًا للحقيقة الموضوعية، تحمل الحقيقة الموضوعية. وقد كتب لينين: «إن الاعتراف بالحقيقة الموضوعية، أي بالحقيقة التي لا تعتمد على الإنسان والشرية، هي بطريقة أو أخرى، اعتراف بالحقيقة المطلقة» (١٣).

والحقيقة النسبية، هي من وجهة النظر المعينة هذه، حقيقة موضوعية كذلك، وهي تختلف عن الحقيقة المطلقة في أنها جزء أو «مثقال ذرة» من الأخيرة، بمعنى أنها انعكاس ضيق غير كامل لمضمون الحقيقة المطلقة. والحقيقة المطلقة هي بدورها المجموع الكلي للحقائق النسبية في كل مرحلة من تطور العلم «مضيئة» مثاقيل ذرات جديدة للمجموع الكلي. وهناك استنتاج آخر له أهمية منهجية أساسية وله أهمية النظرية إلى العالم، وقد استخلصه لينين من تحليله لجدليات النسبي والمطلق في المعرفة، ويتمثل في أن العلاقة بينهما تفصح عن استمرارية تطور المعرفة العلمية. وتشكل صورة أكثر كمالا وكفاية للحقيقة الطبيعية والاجتماعية خلال التطور التاريخي للعلم.

ويمكن القول بأن الثورة العلمية هي قفزة من الحقيقة النسبية والخاصة، إلى مرحلة أكثر عمومية وكثلا بوقفاً على طريق الحقيقة المطلقة.

ومن ثم، فإن نمو المعرفة العلمية هو توسع ثابت لبعدها المتصل بالحقيقة. وهناك أشكال متباينة للاستمرارية بين النظريات العلمية القديمة والجديدة. والانتقال من نظرية علمية إلى أخرى يتجاوز مجرد رفض النظرية القديمة. إن بعض عناصر النظرية القديمة يراجع أو حتى يجرى استبعاده من النظرية الأكثر تقدماً، بينما يجرى على العكس نقل البعض الآخر إما من خلال النقل المباشر أو في شكل «نقل حدى» من مرحلة من تطور العلم إلى أخرى، بما يضمن المقارنة بينها...

وهكذا فإن جذليات المعرفة تتمثل في أنه بإضافة معرفة جديدة وتوسيع حدودها يعتمد تقدم العلم على «مادة الفكر» (الحجاز) المتراكمة من قبل، على المجموع الكلى القائم لمضمون المعرفة، على الأشكال الجماعية للنشاط المعرفى التى تتشكل فى تقدم المعرفة التاريخى (اللغة، الأشكال المنطقية، والوسائل التجريبية إلخ...). ومن هذه الزاوية تمثل الثورات العلمية عملية محكومة اجتماعياً، ولا ينبغي رؤيتها على أنها من نتاج علماء أفراد مهما كانوا بارزين، كما لا ينبغي أن تكون العوامل التى تحدد نمو المعرفة مقصورة على الدوافع الذاتية للعلماء.

وأحياناً توضع فى الاعتبار عند تحليل تطور العلم، «الميكانيزمات» الداخلية فقط للعمل الإبداعي العلمى، بينما يجرى تجاهل الإطار الثقافى التاريخى فى نشأة الأفكار العلمية، وتعتبر الماركسية بوجود القوانين الداخلية فى تطور المعرفة العلمية والاستقلال الذاتى النسبى للعلم بوصفه مؤسسة اجتماعية. ومع ذلك، فإنها لا تعد هذا الاستقلال شيئاً مطلقاً، مؤكدة أن المجرى العام للتطور العلمى يتوقف على حاجات الممارسة الاجتماعية، وعلى ظروف خاصة وديناميات الكائن الاجتماعى، وعلى المهام التى يضعها المجتمع أمام العلم. وبالإضافة إلى ذلك، فمن المهم ألا نعتزف فحسب بتسمية العلم للتطور الاجتماعى التاريخى، وإنما أن ندرك بوضوح جوهر وطبيعته هذه الصلة المتبادلة. إن بعض العلماء البرجوازيين المحدثين لديهم رأى ميتافيزيقى مبسط حول مشكلة أن المجتمع يحدد العلم، رأى يتجاهل الجدل المعقد للتفاعل بين العلم والمجتمع.

إن نقد حركة ما بعد الوضعية فى الستينات والسبعينات قد وصل على وجه الدقة إلى مستوى التجريبية في فهم أسس المعرفة العلمية وإلى معاداة التاريخية الوضعية، التى سعت

إلى تفسير تاريخ العلوم على أنه كمي بحت. وركز ما بعد الوضعيين على كل من تحليل بنية المعرفة العلمية وعلى بنية تطورها. إن مفهومات ما بعد الوضعية، عندما طبقت على تاريخ العلم، قد «أعادت اكتشاف» مغزى الفلسفة، مغزى نظرة إلى العالم لمعاملات المعرفة العينية في العلم.

ومع ذلك فقد بدأ تأثير ما بعد الوضعية يضعف في الوقت الحاضر، لأنه بالرغم من أن الانحياز قد ضمن فهما أوضح لجوانب معينة من العلم وتطوره التاريخي بالمقارنة مع الوضعية الجديدة، فقد عرقلت المواقف الفلسفية والاجتماعية التطبيقية لكبار المدافعين عنها صياغة مفهوم نظري متكامل. وعجزت الخطط الفلسفية المنهجية لما بعد الوضعية عن أن تتطور إلى نظرية عميقة للعلوم، وعن أن تجد مناهج التحليل الكافية لحقائق المعرفة العلمية. وقد حفزت جهود ما بعد الوضعيين النزعة الذاتية والنسبية المتعلقة بالمعرفة النظرية، والتي تولد إهمال مبادئ العقلانية وأثارت أحدث التفسيرات غير الماركسية لتطور المعرفة العلمية موجة متزايدة من الشك في امكانيات تاريخ العلم (في مواجهة التحليل المنطقي المنهجي)، كما ينمو نقد الانحيازات النسبية بشكل أكثر دأبا (المدرسة البريطانية الحديثة - ر. هاري، م. نيس، ج. ماكى، ل. ج. كوهين، والانحياز التأويلي - ه. ببادامر، ك. أول، وغيرهم). وتحتل «الواقعية العلمية» (ر. باسكار، ج. ا. ك. أسمارت، ر. كوهين)^(١٤) مكانا بارزا في الأدب المنطقي المنهجي الحديث للغرب كاستجابة للوضعية المنطقية ولنسبية «المدرسة التاريخية».

ويمكن أن نتلمس في أحدث اتجاهات فلسفة العلوم في الغرب كذلك السعى إلى رؤية مناهج التحليل المنطقي المنهجي والحاجة إلى معالجة تاريخية، وفهم العلم بوصفه عنصرا معينا للثقافة، كشيء واحد. بيد أن النتائج النظرية للسبعينات غير مهمة. فقد عجز الأدب الغربي، برغم كل جهوده عن أن يخرج إلينا بنظرية محكمة ومدعومة بالأدلة، نظرية قادرة على توضيح التغيرات في العلوم بوصفها عملية اجتماعية أكثر عمقا وتعقيدا. وحتى آخر المفهومات غير الماركسية تواصل النظر إلى العلم بوصفه عملية مستقلة، وترى عوامل النمو في المعرفة على أنها ناجمة عن مجتمع علمي منعزل.

وعلى ذلك، فمن المنطقي تماما إحياء الاهتمام بالمفاهيم التي تؤكد الأبعاد العلمية لنمو العلم - المفهوم البيوري، والضروب الجديدة من الفلسفة اللغوية ولغة العلم، مفهوم م. بنج وما يسمى بالفلسفة الدقيقة أو الرياضية. والمعالجات المختلفة المرتبطة بتطور

الذكاء المصطنع، إلخ^(١٥).

إن بعض العوامل الواقعية في تطور العلوم المعاصرة تلعب كذلك دورا إيجابيا في هذا الاتجاه. ومن المهم في هذا الخصوص أن نضع في الاعتبار التغيرات في أسلوب البحث العام، التي تحددها إشاعة الحاسبات بشكل كاسح في المعرفة والبحث العلمي المعاصر. إن تأثير ثورة الإلكترونيات الدقيقة على صورة وأسلوب العلوم الحديثة لم تصبح بعد موضوع اهتمامنا، بالرغم من أن ذلك ليس ظاهرة منعزلة ذات مناهج لها صلة بالأمر، وإنما اتجاه منهجي عام.

ومما له أهمية قصوى أن تصاعد نزعة الشك فيما يتعلق بالامكانيات الواقعية لمذاهب ما بعد الوضعية يواكبه أحيانا محاولات لتوضيح أن المعالجات التاريخية والاجتماعية الثقافية غير قادرة في الأساس على صياغة نظرية لتطور العلم. ويرجع هذا على وجه التحديد إلى أن مذاهب ما بعد الوضعية تربط منطق العلوم، وميكانيزمات تطور المعرفة العلمية، بالخصائص الاجتماعية الثقافية للعلم. وبالرغم من أنه في الواقع الفعلي لم يكن مبدأ التناول الاجتماعي القائم على نظرة العلم إلى العالم هو الذي ثبت أنه غير متماثل، إنما الأشكال العينية الأحادية الجانب لتحقيقها في المفاهيم الأجنبية الحديثة لفلسفة العلم. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أصبح واضحا أنه مع تحفظات مهمة فقط يمكن أن نسمى «الاتجاه التاريخي» تناولا يعكس أهم الأبعاد الاجتماعية لنمو المعرفة العلمية. وفي الحقيقة، فإنه يشمل فحسب الجوانب الاجتماعية النفسية لجرور المعرفة الاجتماعية، بينما تقتصر تاريخية التغيرات على الدراسات التجريبية الوضعية التاريخية، على تحليل الأوضاع المختلفة في تاريخ العلم من خلال مناهج العلوم الخاصة.

ومن وجهة نظر الفلسفة الماركسية اللينينية تفرق مناهج البحث الغربية في مشاكلها بسبب أساسها الفلسفي المتصدد. وفي الحقيقة، إنه ليس من السهل أن ترى الصلة بين النظريات المتبادلة لأنها تركز نفسها في الأطر النظرية ولأنها غافلة عن صلات العلم بالممارسة. ولكن إذا ما أخذنا في الاعتبار الأثر الحاسم على ظهور نظريات جديدة ناجمة عن تطور ممارسة الإنتاج المادي، وكذلك حقيقة أن المعرفة التي تم الحصول عليها بواسطة النظرية القديمة قد تجسدت في الإنتاج المادي ولم تظمس عند ظهور نظرية جديدة، تصبح الصلة والاستمرارية بين النظرية القديمة والجديدة واضحة.

ويجري ضمان الاستمرارية في تطور المعرفة العلمية عن طريق التطور المتصل لثقافة المجتمع المادية. ولذلك، فليس بإمكان المرء أن يفهم تطور العلم إذا ما تجاهل ممارسة الإنتاج المادي. إن

الطريق إلى القضايا الرئيسية لمفهوم الثورات العلمية يكمن بلا شك في نظرية تبضع في اعتبارها. التغيرات الجذرية في نظام المعرفة العلمية وفي أسسها في إطار التغيرات الجذرية في كل نظام النشاط العلمى والمعرفى، والتي يحددها العديد من العوامل العلمية والاجتماعية البحتة.

إن التقدم السريع للعلوم الطبيعية في ظروف الثورة العلمية والتكنولوجية الحالية، التي تراكمتها اكتشافات أساسية عديدة، توسع وتعمق وتحدد ملامح معرفتنا للطبيعة بشكل كبير، يفتح في الأساس امكانيات جديدة لمشاركتها في مجال الممارسة، في نشاط الإنسان التحريكى. ومن ثم يطرح السؤال عما إذا كان هذا الاتجاه في تطور العلم سيظل في المستقبل، وهل التغيرات الثورية الجديدة في العلوم ممكنة أم ستأتى لحظة تكون فيها القوانين الأعم للطبيعة واتساقها قد تمت صياغتها ويكون على العلماء فقط أن يستخدموها بشكل سليم في حل المشاكل العينية ؟ ويؤمن بعض العلماء بأنه بالرغم من أن تقدم العلوم الطبيعية سيؤدى إلى نشأة مشاكل جديدة على الدوام فسوف يتغير حتماً طابع تطور العلوم الطبيعية ذاته. ولن تكون هناك اكتشافات جديدة في الأساس أو نظريات جوهرية، وسوف يركز الباحثون جهودهم على تطبيق وتوصيف النظام المقر نهائياً للنظريات الجوهرية، ولن يكون تقدم العلم سوى تراكم كمى للمعرفة في إطار أسس لا تعجل التغير. وينشأ هذا التنبؤ أساساً من الفكرة القائلة بأن عدداً نهائياً من القوانين الجوهرية كاف لتفسير كل تنوع الظواهر الطبيعية. أى أن الطبيعة لا تستنفد فقط من الناحية الكمية. إن صياغة نظام كامل ونهائى من القوانين التي تعد من وجهة النظر هذه حقائق خالدة ومطلقة، سوف يستبعد مزيداً من التغيرات الثورية في العلوم.

ويمكن أن نتذكر هنا أنه كانت هناك بالفعل مرحلة في تطور العلوم الطبيعية اعتقد عندها معظم العلماء أن نظاماً شاملاً ونهائياً من القوانين الطبيعية قد تمت صياغته. وأعقب هذه المرحلة ثورة عظيمة كشفت بشكل واضح عن تعذر الدفاع عن الإدعاءات المتعلقة باكتمال المعرفة العلمية الطبيعية، وعلى الأقل أسسها.

ويبدو أن وضعا مماثلاً يخلق اليوم من جديد، خلال تصاعد جديد للمعرفة العلمية. فالمكونات الضخمة للعلوم الطبيعية الحديثة، وواقع أن النظام القائم للمعرفة يضم مجالات متجددة دوماً من الطبيعة، يعطيان الأمل في أن العلم اليوم قد اقترب في النهاية من إكمال أسسه. إن دروس التطور الثورى للعلوم الطبيعية في القرن العشرين والقرون السابقة تعلمنا أشياء أخرى كذلك؛ فهي تبين أنه إلى جانب الاتجاه نحو احتواء عدد متزايد دوماً من صفات الأشياء الطبيعية، داخل

إطار القوانين المعروفة بالفعل، ينصح الاتجاه المعاكس عن نفسه بأقصى درجة، الاتجاه الذى حله لينين يعنى - اكتشاف ظواهر «غامضة» غير متوقعة سواء فى المجالات الجديدة أم المجالات المدروسة جيدا من الطبيعة.

إن مسألة إمكانيات التنوع اللانهائى للطبيعة، ليس فقط فيما يتعلق بصفاتها العينية وإنما فيما يتعلق كذلك بقوانينها الجوهرية وأنساقها وأنماط تفاعلاتها، هى التى تؤدى إلى عدم فئتها كفيها. ولذلك فإن معرفة الطبيعة هى عملية لا نهاية لها؛ لإعكاسها بشكل كاف دوما فى المعرفة، ليس فقط على مستوى الظواهر وإنما على مستوى قوانينها كذلك. إن عملية تقدم المعرفة نحو الحقيقة المطلقة من خلال مجموع الحقائق النسبية سوف يصاحبها بشكل متكرر محاولات ثورية لكل من النشاط العلمى والمعرفى، وأسس نظام المعرفة العلمية الطبيعية. وكل نجاح فى معرفة وحدة العالم يؤدى إلى نشأة مشاكل عديدة، جديدة وعميقة، تكشف عن تنوعها الكيفى غير المحدود مرة أخرى، كما حدث فى نهاية القرن التاسع عشر، محطة الآمال فى إمكان إكمال أساس العلوم الطبيعية كنتيجة للإقرار النهائى لنظام ما لمعرفة الطبيعة الحقة تماما.

وإمكان المرء أن يستنتج أن التحولات الثورية المقبلة، على خلاف الثورات السابقة فى علوم مفردة، ستكون أكثر تعقيدا وتركيبا. وقد نتجت المنجزات الثورية حقا، والمذهلة، فى الفيزياء من دراسات فى الجسيمات الدقيقة، لصفاتها وتفاعلاتها. ومع ذلك فإن هذا ليس بالاكتمال وإنما مجرد مرحلة معينة فحسب فى بحثها لأن صلاتها الداخلية وتربطاتها الممكنة لا نهاية لها. وهى تنصح عن نفسها بشكل مختلف فى المجالات والسياتك المعدنية، والخلايا الحية، وبالطبع فى الكائنات المتكاملة. ومن السهل رد تنوع العالم إلى مكوناته الأولية عن فهم أسباب ومصادر هذا التنوع للأشياء والظواهر، وإلى الصعود من البسيط إلى المعقد، وعن كشف أنساق تشكيل عدد لانهائى من البنى الفريدة كفيها من الجسيمات الأولية. إن دور الفيزياء، بما فى ذلك فيزياء الجسيمات الأولية، لم يستنفد بعد فى هذا الخصوص. وقد فتحت الكيمياء إمكانيات غير محدودة لاتحاد الذرات وخلق مركبات كيميائية جديدة ذات صفات خاصة. ولكننا لا نزال بعيدين عن فهم جوهر الفوارق الكيفية وأنساق تشكيلها. ويصح ذلك بشكل خاص فيما يتعلق بالأنظمة الأكثر تعقيدا، والبنى العضوية، والكائنات الحية. وكل هذا هو مهمة المستقبل، وعلينا أن نتوقع تغيرات ثورية مهمة على طريق تحقيقها.

وسوف تتطور الفلسفة المادية بالتالى. والمقولات الفلسفية أكثر استقرارا نسبيا، بالطبع.

لأنها تعكس العام أكثر مما تعكس الخاص، فى عالم الظواهر. ومع ذلك، فإن قانون الحركة من الحقيقة النسيجية إلى الحقيقة المطلقة صحيح بالنسبة للفلسفة كذلك. لقد قطعت الجدلية طريقا تاريخيا طويلا من هيراقليطس إلى هيجل. وعندما طور المجاز الفلسفة الهيجلية على أساس مادى، صاغ ثلاثة قوانين أساسية للجدل : قانون الانتقال من الكم إلى الكيف، وقانون وحدة وصراع الأضداد، وقانون نفى النفى، وكشف عن جوهر عدد من المقولات الفلسفية وصلاتها المتبادلة. وعندما طور ليبني الفلسفة الماركسية على أساس المعطيات العلمية الجديدة والحيرة التاريخية ميز ستة عشر عنصرا للجدل، وبذلك حدد وأثرى مبادئ النظرية المادية إلى العالم. ويحتل أهمية خاصة أفكاره عن الثروة التى لا تستنفد للوصلات بين الأشياء. والظواهر فى مجرى التطور. ووفقا للينين فإن علاقات كل شئ، وكل ظاهرة ليست متنوعة فحسب وإنما عامة. وإلى هذا ترجع لانهائية عملية الاكتشاف لجوانب جديدة وعلاقات جديدة، وتعميق المعرفة من الظواهر إلى جوهرها، والربط بين التحليل والتركيب، وقصل أقسام مفردة وجمعها.

وليس هناك شك فى أن الجدل المادى سيواصل التطور واضعا فى اعتباره، بشكل لا تق، التحولات الثورية فى الطبيعة والحياة الاجتماعية، على أساس التمازج الخلاق بين الفلسفة وبين مجالات المعرفة العلمية كافة.

ومن الصعوبة بمكان أن يجرؤ المرء على أن يقول اليوم أى قوانين الجدل العامة سوف تُكتشف، ولكن من الممكن أن ترتفع أنساق جديدة، لوحظت أولا فى مجال معين، إلى مكانة القوانين الفلسفية فيما بعد.

وإلى جانب الدراسة المكثفة للتطور الجدلى للعلوم الطبيعية الحديثة فى مجموعها، يستمر تطوير القضايا الفلسفية لمختلف العلوم الأساسية عن الطبيعة ويبقى مهما.

ويخص ذلك فى المحل الأول العلوم الفيزيائية التى تستمر فى احتلال مكان تفخر به فى العلوم الطبيعية الحديثة؛ لأن الفيزياء تدرس البنى الأكثر أساسية وعمومية للأشياء المادية وأشكال وجودها. وتستخدم المناهج الفيزيائية على أوسع نطاق فى كل العلوم الأخرى الخاصة بالطبيعة، وتضمن تقدمها، ولا تزال طريقة التفكير المميزة للفيزياء وكذلك «لديريتها المنهجية» تمارس تأثيرا كبيرا على العلوم الطبيعية كافة.

حقا، إن أسس الفيزياء لم تعان فى الفترة الأخيرة اضطرابات جذرية، بأية حال، يمكن مقارنتها بما حدث فى الثلث الأول من القرن العشرين عندما صيقت النظرية العامة والخاصة

لنسبية ثم ميكانيكا الكم. وينزه علماء فيزياء. أفراد. أحياناً، إلى أن «الحقبة البطولية» فى العلوم الفيزيائية قد انتهت، وبدأت فترة من الدراسات تتصل فى الغالب بالتطبيقات المختلفة للنظريات التى تكمن وراء الفيزياء الحديثة، بالرغم من أن الذين يعتقدون أن العلوم الفيزيائية على عتية انقلابات قد تودى إلى ظهور نظريات أساسية جديدة يبدو أنهم أقرب إلى الحقيقة. وإلى جانب فيزياء الجسيمات الأولية غالباً ما تذكر الفيزياء الكونية بين العلوم الفيزيائية التى يحتمل أن يودى تطورها إلى قفزات مذهلة ذات أهمية كبيرة.

لقد بدأ الجدل المادى فى العقود القليلة الماضية ودرجة أكبر يحدد، سواء بشكل تلقائى أم بشكل هادف، اتجاهات البحث والمعالج المنهجية للعلوم الفيزيائية. وهى تحقق نجاحاً مهماً على هذا الأساس، وبخاصة فى التحليل الفلسفى لمفاهيم ومبادئ أساسية فى نظرية النسبية، سواء الخاصة أم العامة. وتعد من بينها مواصلة دراسة مفهومات الزمان والمكان. كما بحث كذلك الدور المنهجى لمفهومات الزمان لنظرية النسبية فى الفيزياء والصفات المتنوعة للزمان والمكان.

وكرست أعمال للقضايا الفلسفية لفيزياء الكم وفيزياء الجسيمات الأولية. وقد نوقشت فى هذا الخصوص الفرضيات - الفلسفية لحلق ميكانيكا الكم وتفسير مفهوماتها الأساسية والتحليل الفلسفى لجوهر ثنائية الموجة الجسيمية، وصياغة نظرية الجسيمات الأولية، وتركيب فيزياء الكم والنسبية، إلخ. وتتواصل المناقشات الحية للتفسيرات المختلفة لميكانيكا الكم. وقد أدت المناقشات الخاصة بدور الملاحظة والتجربة فى إطار نظرية الكم إلى مواصلة تطور الأفكار الخاصة بالطبيعة النشطة لإتمكاس الواقع فى المعرفة. وحللت جوانب جديدة لمفهوم النسبية فى العالم الدقيق وجرت البرهنة على أن هذه المقولة غدت أحد التفاعلات فى إطار المقاييس الزمكانية النهائية الصغر. وجرت البرهنة على الفكرة الخاصة بالطبيعة البنيوية للجسيمات الأولية ومفهومات الأولية وتطورها كما تطبق على هذه الجسيمات فى الأعمال التى تعالج الجوانب الفلسفية لفيزياء الجسيمات الأولية. والاستنتاج الخاص بنسبية مفهومات «الأولى» و«المقدمة» فيما يتعلق بالجسيمات الأولية هو نتيجة مهمة للغاية للتحليل الفلسفى لقضية ميكانيكا الكم.

وأخضع التفسير الثالى لمنجزات الفيزياء المعاصرة لنقد تفصيلى. وجرى تحليل ميكانيزم تطور المعرفة الفيزيائية، والجوانب المعرفية للعلاقة بين النظرية والتجربة، ودور الأفكار والمبادئ الفلسفية فى تطور الفيزياء. ويكرس اهتمام كبير للاتجاهات والاتفاق الأساسية لمواصلة تطور العلوم الفيزيائية، وبخاصة لتطوير نظريات الفيزياء الأساسية الجديدة، والأكثر عمومية من

النظريات القائمة. وإلى جانب دراسة تأثير الفلسفة على تركيب المعرفة الفيزيائية، يناقش كثير من المؤلفين، بطريقة أو أخرى، دور الفيزياء في تطور الفلسفة الماركسية اللينينية. وما يزال يولى اهتمام خاص للأهمية المعرفية والمنهجية لفكرة ليتين عن عدم فناء المادة بالنسبة للفيزياء الحديثة. وعلى هذه الفكرة أن تلعب دورا كبيرا متعاظما في دراسة صفات العالم الدقيق. وتقدم الجسيمات الأولية التي تدرسها بشكل مكثف الفيزياء الحديثة والتي تتكون منها كل الأشياء المادية المعروفة لنا في الكون، ترابعا جدليا مدهشا لتغير ونبات صفاتها الأساسية. وينمو على الدوام عدد أنماطها وأنواعها، التي تفوق كثيرا عدد العناصر في الجدول الدوري، نظرا لتحولها المتبادل الشامل، وقدرتها على أن «تولد» مع تزايد الطاقة، كل الجسيمات الأخرى تقريباً، وأن تصبح في حالات تركيزات الطاقة غير الكافية ترابطات متناخلة لجسيمات أخرى، ولكن في حالة «افتراضية»، خاصة، وفي الوقت نفسه، فإن كل نمط معين من الجسيمات الأولية يتميز بكتلة وشحنة دائمتين وبخصائص جوهرية أخرى، حيثما تجرى ملاحظتها أو دراستها، سواء على الأرض أم في الفضاء الخارجي.

وترى الفيزياء النظرية الحديثة أن التقسيم إلى جسيمات مادية والفراغ المحيط بها (الفراغ الفيزيائي) نسبي بالأحرى، ويظل الفراغ الفيزيائي للعلوم الطبيعية الحديثة لا بنية له، فقط حتى تصل إلى حدود طاقة أو مكان معين. إن التكوين الأولى للجسيمات الدقيقة ذا طبيعة مماثلة، كما هو واضح. وتبين الأبحاث الحالية أن معاملتها كتشكيلات مطلقة لا بنية لها، وونقط هندسية تحمل فقط شحنات فيزيائية (كهربية نووية إلخ). وما ينطبق فقط عندما نتناول طاقات صغيرة نسبياً ذات ملايين عديدة من الإلكترون - فقلت وإذا ما استمرت زيادة الطاقات، تبدأ في الإقصاح عن نفسها بنية داخلية فريدة ومعقدة من الجسيمات الأولية كافة والجسيمات المشحونة لديها أكبر عدد من المكونات البنوية والافتراضية».

ونتيجة لتقدم التقنيات التجريبية، اكتسبت العمليات الفعلية التي تكشف عن سمات جديدة لجدلية العالم الدقيق، والتي بدت حتى وقت قريب ثانوية تماماً، طابعاً حقيقياً. واليوم يهدف قسم لا بأس به من الأبحاث الخاصة بالمادة، في المجالات الضخمة على وجه التحديد، إلى كشف البناء الداخلي للجسيمات الدقيقة الأكثر تنوعاً. وفي ظروف أكبر طاقة متوفرة، بالقرب من مركز البروتون، وجد الفيزيائيون «محورة» - وهو مجال تلعب فيه أزواج البروتون ومضادات البروتون الافتراضية دوراً جوهرياً. وهكذا فكلما توغلنا في أعماق الجسيمات الأولية كان علينا أن نتناول

الحركات المادية التى تتولد - أى عن طريق أضدادها تماما - مضادات جسيماتها الفعلية. وفى الفراغ المطلق، يحدث تولد - افتراضى لأزواج الجسيمات المادية.

وقد تم التوصل إلى نتائج ملحوظة فى قضايا الفلك الفلسفية، ومن بينها : التحليل الفلسفى للاجهايات والأفانق العامة لتطور علم الفلك الحديث. وفى السنوات الأخيرة غالبا ما يجرى التعبير بشكل متزايد عن رأى القائل بأن هناك ثورة تتم فى علم الفلك، بالرغم من أن تقييم جوهرها يختلف. وفى هذا الخصوص تناقش مشكلة اختيار أكثر الطرق والمبادئ والمناهج فعالية لدراسة الكون، كما يحلل الترابط بين الفرضيات التجريبية والنظرية ودور النماذج فى التوصل إلى معرفة جديدة عن الكون. ودرست بحق مفهومات أساسية فى علم الفلك مثل التطور واللاتهائية، والكون. ولم تصبد التفسيرات المثالية المختلفة الخاصة باستنتاجات علم الفلك الحديث، خصوصا التفسيرات القائلة بالخلق، للتحليل النقدي بينما برهنت ما تتضمنه نظرة علم الفلك إلى العالم فى القرن العشرين على أنها تتفق تماما مع المادية الجدلية.

أضافت الدراسات الحديثة للكون بعدا جديدا لتفسير مقولة اللاتهائية. وعندما طور المحلز قضية اللاتهائية أوضح أنها لا يمكن أن ترد إلى نهائية المكان والزمان : إن التعقيد اللاتهاينى للطبيعة والتاريخ يحوى بداخله لا نهائية المكان والزمان... ك .. عامل، جوهرى ولكن غير سائد^(١٦). إن فكرة التنوع اللاتهاينى للعالم المادى، والتى تركز على التحقق العام لكل تاريخ المعرفة العلمية تجسد فى علم الفيزياء الكونية الحديثة من خلال مفهومات التنوع اللاتهاينى فى صفات الأشياء الكونية، وفى عمليات تطورها، وكذلك تنوع صفات المكان والزمان. وسيكون من الخطأ أن تناقش لاتهائية الكون انطلاقا من جانب معين واحد، هو جانب النهائية القياسية ولاتهائية المكان والزمان، التى تحلل إلى جانب ذلك من زاوية «نماذج الكون» التخطيطية والمغالى فى تبسيطها.

وأحد أهم الدروس المنهجية لتطور العلوم الفيزيائية فى العقود القليلة الأخيرة يتمثل فى أن مبدأ موضوعية المعرفة العملية قد جرى تطويره كذلك وتعميقه والبرهنة عليه من جديد فى عملية المبدأ الأساسى للجلل المادى. إن تحليل ليتين للشورة فى الفيزياء مشرب بفكرة الطابع الموضوعى للمعرفة العلمية، لقد أكد على أن نظريات الفيزياء الجديدة هى مجرد نسخ من الحقيقة كنظريات الفيزياء الكلاسيكية «وعلى أية حال فلا مجال للشك فى أن علم الميكانيكا كان نسخة من الحركات الحقيقية للسرعة المتوسطة بينما الفيزياء الجديدة هى نسخة من الحركات

الحقيقة للسرعة الهائلة^(١٧) وكتب يقول «تردد العقل إزاء موضوعية الفيزياء - هذا جوهر
الثالية (الفيزيائية) المعتادة ذاته»^(١٨).

ومثل هذا التردد وليس نادرا اليوم. ولنتأمل حجة نظرية لمؤرخ ومتبعي العلوم المعروف ث.
كوهن. حقا، لقد جذب اهتمام «فلسفة العلوم» في البلدان الأخرى للثورات في تطور المعرفة
العلمية. ولكنه عندما وضع بشكل ميثافيزيقي عدم الترابط مقابل الاستمرارية في هذا التطور
مجدى القيمة الموضوعية (الانطولوجية، كما يقول) للعلم : «إن فكرة التناسب بين أنطولوجيا
النظرية ومقابلها «الحقيقي» في الطبيعة تبدو الآن بالنسبة لى وهمة من حيث المبدأ. وإلى جانب
ذلك، فإننى بوصفى مؤرخا مبال إلى عدم تصديق هذا الرأى. فأنا لا أشك مثلا، فى أن
ميكانيكا نيوتن تدخل تحسينات على ميكانيكا ارسطو، وأن ميكانيكا اينشتين تدخل
تحسينات على نيوتن، فهى أدوات لحل الألفاظ. ولكن لا يمكننى أن أرى فى تنابها أى اتجاه
متناسك للتطور الانطولوجى. وعلى العكس، ففي بعض النواحي المهمة، وليس فى كلها بآية
حال، تعد نظرية النسبية العامة لاينشتين أقرب إلى نظرية ارسطو أكثر من قرب أى منهما
لنظرية نيوتن... إذا كان الموضوع هو النسبية، فليس بإمكانى أن أرى أن النسبى يفقد أى شئ
بحاجته لتفسير طبيعة وتطور العلوم»^(١٩).

والاستنتاج القائل بأن النظريات العلمية المتعاقبة هى أفضل «أدوات حل الألفاظ» ولكنها «لا
تكشف عن أى اتجاه متناسك للتطور الانطولوجى» يستدل عليه من الفرضية القائلة بأن «نظرية
اينشتين العامة للنسبية» تعد من بعض النواحي «أقرب إلى ارسطو أكثر من قرب أى منهما
لنيوتن». وبالنسبة لمن يعرف الجدل فإن صعوبة الدفاع عن مثل هذا الاستنتاج واضحة فالخاصية
العلمية التاريخية التى أشار إليها هى مظهر واضح لطريق المعرفة الحلازوني الجدلى (نفى النفى
والعودة إلى ما يزعم أنه قديم على أساس جديد). ومن ثم الطبيعة الجدلية لمثل هذا التطور،
وليس نفى «الاتجاه المتناسك للتطور الانطولوجى».

وفى كتابه «النسبية العامة وعلم الكونيات» يكرس الباحث الأمريكى المعروف ج. س.
ماكفيتى فقرة خاصة لطبيعة القوانين العلمية، وفى كثير من الحالات يتخذ المؤلف موقفا
صحيحا. وهكذا فنظرا لحاجة المؤلف لتحديد آرائه الفلسفية كتب يقول: «إن جوهر الأمر يكمن
فى أننا ينبغي أن نعيها تماما» (الآراء الفلسفية - المحرر).^(٢٠) ومع ذلك، فإن الجهل بجدلية
ترابط المطلق والنسبى فى المعرفة أدت ماكفيتى إلى استنتاجات خاطئة. فهو إذا يعد قوانين

العلوم «أجزاء» مؤكدة ومطلقة من الحقيقة النهائية» يصل إلى الاعتقاد بأنه «إذا... ما انشغل العلم باكتشاف صفات عالم خارجي عقلاني وموجود بشكل مستقل» فإنه من الخطأ أن يحاول عالم مثل كبلر أو نيوتن أو أينشتاين (أن يبرهن) من حين لآخر أن أسلافه كانوا مخطئين»^(٢١). ولم يحاول ماكفيتي أن يبرهن على «أو يثبت» هذه الاستنتاجات المثشامة، التي تنبع ببساطة من معالجته الميتافيزيقية. حقا إن ماكفيتي يريد أن يبدو غير متحيز ويكتب عن «نظرية تقرب طبيعة البحث العلمي» والتي تعد النتائج التي توصل إليها الآن كل جيل متعاقب من العلماء تقريبا جديدا وأفضل من صورة نهائية»^(٢٢).

وحجة ماكفيتي ضعيفة في جوهرها ضد الحجة الجدلية، ولكنها عبرت بطريقة تعسفية ومغالية في التسيط عن وجهة النظر : «إن لفظ التقرب يستخدم بشكل مشروع فحسب عندما يكون معروفا من قبل أن الهدف المفترض موجود»^(٢٣). وهذا خطأ كلية. فكما يمكننا في الهندسة أن نحدد حيزا مستديرا في الوقت الذي نظل بداخله، ودون أن تنتقل إلى مكان أكبر في أبعاده، يمكننا في الفلسفة أن نحدد وجود المضمون الموضوعي وتقدم المعرفة من الأقل تحديدا إلى الأكثر تحديدا (من «تقريب» أقل لتقريب أكبر) دون أن نتوقع أن نرسم مسبقا «الصورة النهائية» وإنما نبني داخل عملية المعرفة المتطورة. ولهذا السبب فإن «نظرية التقرب» إذا ما استخدمنا المصطلح نفسه، على عكس تأكيد ماكفيتي «لا تفترض مسبقا أنه يمكن الحصول على صورة كاملة ونهائية»^(٢٤).

ويجهز ماكفيتي عن حل المسألة المتعلقة بالترابط بين النسبية والجدل، ويعمل بالضرورة إلى «بدل» تكون «قوانين الطبيعة» وفقا له «مجرد فرضيات أساسية توجد عند قاعدة نظرية وتعد إبداعات مستقلة للعقل البشري»^(٢٥).

ولا يستطيع بعض مثالي «فلسفة العلوم» في الغرب إلا أن يسلموا اليوم بالطبيعة الموضوعية للمعرفة العلمية ولو تحت ستار «المذاهب» الفلسفية المختلفة، ولنقل، الواقعية العلمية. ويصر الفيلسوف الكندي البارز م. بنج في كتابه «فلسفة الفيزياء» على أن الفرضيات «الميتافيزيقية» التالية، كما يقول، هي المستلزمات الأساسية للدراسة الفيزيقية للطبيعة، وهناك أشياء فيزيقية «أى أشياء لا يتوقف وجودها وصفاتها على إدراكها أو التفكير فيها، أو قياسها. «وكل شيء فيزيقي يدخل في مجموعة فيزيقية معينة من القوانين الفيزيقية، أى الناذج الموضوعية المستقرة.

«وبالإمكان معرفة القوانين الفيزيكية وكذلك بعض خصوصية الأشياء الفيزيكية الفردية، بالرغم من أن ذلك يتم بشكل غير نهائى، وتقريبى وتدرجى». (٧٦).

ويقدم بنج هذه الفرضيات بوصفها شيئا واضحا فى ذاته يميز، كما يزعم، رأى ما يسمى بالواقعية النقدية التى يدعى أنه يدافع عنها ضد الجدلية. ومع ذلك فأى شخص على معرفة على الأقل بالفلسفة الماركسية اللينينية، يعرف أن كل هذه الفرضيات عن المادة بوصفها حقيقة موضوعية، وعن النسق الموضوعى فى الطبيعة، وعن الترابط الجدلى بين الحقائق الموضوعية، والنسبية والمطلقة على وجه التحديد «أبجديات الماركسية»، التى كان على لينين أن يدافع عنها فى صراع ايدىولوجى ضار منذ أكثر من سبعين عاما مضت، والتى قام بتحديدنا وصياغتها فى عبارات أوضح بروح العلوم المعاصرة.

لقد اكتسب تطور القضايا المنهجية لعلم الحياة الذى يعد اليوم فرعاً مهماً للعلوم الطبيعية أهمية كبيرة للغاية. إن التطبيق الفعال للمناهج الفيزيائية والكيميائية، وحل شفرة الوراثة، والتركيب الصناعى لحاملات الوراثة، وظهور هندسة الوراثة، ودراسة الأنظمة البيولوجية على مستويات تنظيم الحياة المختلفة، وتطور نظرية نطاق الحياة، كلها حقائق تشهد على الأبحاث الكاسعة التى تقوم بها.

إن دراسة ترابط تنظيم الحياة تغدو مهمة منهجية على جانب كبير من الأهمية تواجه المعرفة البيولوجية الحديثة. وقد وُضِعَ التحليل أن الربط بين الجوانب المختلفة للتنظيم والتطور يؤدي إلى نشأة مسائل معرفية مهمة يمكن حلها فحسب من خلال تناول للأنظمة يسمح بربط المفاهيم البنوية والوظيفية والتاريخية بمناهج البحث فى علم الحياة.

ويكرس اهتمام كبير للقضايا المنهجية فى تشكيل علم الحياة النظرى، وموضوعه، ومناهجه ومبادئه، وصلات علم الحياة النظرى بالفروع الأخرى للمعرفة البيولوجية، ولكن لا يزال من اللازم تطوير وجهة نظر عامة حول المسائل المطروحة للنقاش كافة.

ويغدو تفاعل مناهج العلوم الطبيعية والاجتماعية فى فهم الحياة مشكلة أكثر إلحاحاً، حيث يكشف تحليل المشكلة عن صلات بين هيكلي علوم الحياة والعلوم الطبيعية، من ناحية، ونظام العلوم الاجتماعية والإنسانية من ناحية أخرى. إن موقع علم الحياة الوسيط بين علوم الطبيعة وعلوم المجتمع يسمح بمسير أعماق الاتساق الداخلية لتطور المعرفة البيولوجية نفسها. وقد حققت دراسة المشاكل الفلسفية لعلم الحياة الجزئى والوراثة تقدماً طيباً. وما له أهمية

كبيرة هنا تحديد موقف من استخدام منهج الإرجاع في الأبحاث البيولوجية الحديثة. لقد برهنت فعالية علم الحياة الفيزيقي الكيميائي الرياضي بشكل واضح على الفائدة العلمية، وجدوى مبدأ الإرجاع عند تطبيقه على علم الحياة.

ويحتل أهمية خاصة تطور الجوانب الاجتماعية لعلم الوراثة وعلى الأخص فيما يتعلق بتطور هندسة الوراثة، التي تضع مناهج تجريبية لحلق كائنات حية ذات صفات محددة مقدما.

وتوجد في هذا المجال مجموعة واسعة للغاية من المشاكل تمتد من الحلق المدعم وراثيا لضروب جديدة من الأنواع النباتية والحيوانية ودراسة الجوانب الوراثية في القطاعات الطبيعية والإنسان، إلى مشاكل نطاق الأحياء، والإنسان وموطنه. ويكشف طرح ومناقشة هذه المشاكل عن نظرات إلى العالم مختلفة ومبادئ أيديولوجية مختلفة للمفاهيم العلمية، تستقطب وفقا للنظامين الاجتماعيين العالميين المتعارضين. وغالبا ما يعرقل ذلك تقييم الدور العلمي والاجتماعي، وأبحاث وآراء العالم. وهنا ينبغي أن نسترشد بنظرة لبين المحددة للأفكار العلمية والاجتماعية الفلسفية لعلماء الطبيعة، التي تبرز بين جوهرا الاكتشافات العلمية والاستفادة المثالية الفلسفية منها، وتقدم تقدما مقننا لكل أنواع الاستنتاجات الرجعية من آخر منجزات علم الحياة وفي الوقت نفسه تطور التضامن مع العلماء ذوي المواقف التقدمية.

ويحتفظ هيكل المشاكل الفلسفية المنهجية في السبرنطيقا بظواهره، وتجري دراسات مكثفة عن الوظيفة التكاملية لعلم السبرنطيقا، ومفهوماته ومناهجه، ومبادئه الأساسية. إن العبارات المعروفة عن «طريقة التفكير القائمة على السبرنطيقا وإشاعة السبرنطيقا في المعرفة العلمية» تشهد على الأهمية الكبيرة لوسائل المعرفة القائمة على السبرنطيقا. إن الصورة العلمية لعالم اليوم بنظرها القائمة على الفهم السبرنطيقى لبنية الأشياء المعقدة تشمل الفكرة القائلة بأن التطور الثابت للاستنتاجات النظرية الخاصة بالأشياء المستندة يفترض مقدما استخدام أفكار السبرنطيقا ومناهجها. ودراسة ثبات هياكل السبرنطيقا وطبيعتها المشتركة مفيدة في تفسير الحقائق وتقديم افتراضات علمية.

لقد أثر التطور الواسع لعلم السبرنطيقا على معظم فروع العلوم الحديثة. وتم التوصل إلى بعض النتائج المهمة في تحليل الاحتمال تحو العرقلة الموحدة، وفي دراسة الجهود لبناء لغات موحدة لوصف الأشياء من مختلف الأنظمة. وتسهل الأبحاث في هذا المجال دراسة الوضع العلمي العام لبعض مفاهيم ومناهج السبرنطيقا : مفاهيم مثل «المعلومات» و«البنية» و«العناصر»

و«الوظيفة» و«النموذج» و«الاحتمال» ومناهج مثل الوصف الوظيفي للأنظمة، والنظام الخوارزمي للأعداد وكذلك بعض المناهج الأقل عمومية والمرتبطة بنظرية المباريات، ودراسة العمليات العسكرية، ونظرية الخدمة العامة، إلخ.

إن النمذجة، التي أثمرتها منجزات العلوم الطبيعية، والرياضيات وعلم السبرنتيقا، وأنظمة المعالجة، لا تطور معرفتنا بالعالم الموضوعي فحسب وإنما تصبح كذلك وسيلة للإدارة المثلى للأنظمة التكنيكية وصناعة القرارات الرشدة في الأنظمة المعقدة والكبيرة. وعندما نتحدث عن جوهر ودور المعالجة الخوارزمية للأعداد، ينبغي أن نشير إلى أن استخدام المفهوم، الخوارزمي خارج الرياضة قد غير هذا المفهوم وأدى إلى ظهور أنكار عن الأعداد الخوارزمية «الاحتمالية» و«المنتشرة» والتي ترمز إلى خطوة إلى الأمام في مجال تشكيل ظاهرة الأفكار والصور الغامضة.

إن تطور أحد المفاهيم الأساسية في علم السبرنتيقا وهو مفهوم التنظيم، وتجديده بشكل أدق، يفرض تحليل وظيفته الموجهة لهدف ومحتوى عمليات التنظيم الذاتي.

إن التفسير المتزايد الاتساع لمفهوم «الهدف» المرتبط بعلم السبرنتيقا وإعطاء طابعها موضوعياً، يناقشان على نطاق واسع بين الفلاسفة. وتبرز كذلك الأبحاث المكرسة للتنظيم في المجتمع (نظرية التنظيم الاجتماعي)، وكان لهذا المفهوم تأثير مهم على المناهج والأشكال المستخدمة في دراسة النشاط البشري. وكل هذا يولد المشكلة الفلسفية الخطيرة المتعلقة بما إذا كان تطبيق مفاهيم السبرنتيقا، وعلى الأخص مفاهيم المعلومات والتحكم، يجب أن تقتصر على أنظمة الإدارة الذاتية والأنظمة البيولوجية والتكنيكية والاجتماعية، أو يمكن أن تمتد ليشمل العالم غير العضوي كذلك. وينشأ الحل من فهم طبيعة المعلومات والتحكم. ويقود أكثر وضوحاً أن المفاهيم العامة التي تخلق الميكانيزم الرسمى لنظرية الاتصال والتحكم لحديثها، إنما تنمكس ولكن بشكل غير كامل وضيق الخصائص، في أشكال المعلومات أو التحكم في مختلف المجالات الخاصة. وعلى ذلك فالاتجاه الأساسى لهذه الدراسات يسير نحو تطوير النظريات الخاصة، مثل نظريات التنظيم الاجتماعى.

وقد قدم الفلاسفة الماركسيون إسهاماً كبيراً في تحليل مفهوم المعلومات، أحد أكثر المشاكل المعاصرة إثارة للجدل. وكان لديهم، على وجه الخصوص، أفكار وأدلة عن موضوعية ظاهرة المعلومات وصلتها بخاصية الانعكاس الأساسية للطبيعة.

إن علم السبرنتيقا له تأثير مهم على تقدم مقولات فلسفية، مثل «النشاط»، و«الذات» و«الممارسة». وارتكز تحليل تطورها على تعميم منهجى لنتائج المعالجة السبرنتيقية لعمليات وبنى المجتمع. وعلى فهم الجانب السبرنتيقى فى ارتباط النظرية بالتطبيق وطرق ووسائل خلق النماذج المناسبة، وعلى إقرار جدلية عمليات المعلومات فى الأنظمة المعقدة. إن قضية تطوير الذكاء اصطناعيا تعد من أكثر الاتجاهات تميزا فى تطور علم السبرنتيقا . وكانت الأبحاث فى القضايا النظرية والتطبيقية للذكاء المصطنع نتيجة لدراسات السبرنتيقا ومرحلة لها فى ميكنة وأتمتة العمل الذهنى. والهدف «من الذكاء المصطنع» أن يشير فى الحاسب الألى بعض السمات الأساسية للسلوك الذكى، وأن يستخدم الحاسب الألى لحل المشاكل المعقدة، التى كان يعالجها من قبل الإنسان وحده.

لقد أصبح فهم عمليات استكشاف الفضاء اتجاه مهم فى البحث؛ فمن مجرد إقرار أهمية النظرية العالمية لتغلغل الإنسان فى الفضاء الخارجى انتقل إلى مجال دراسة المشاكل العينية دراسة اجتماعية فلسفية، مستخدما خبرة استكشاف الفضاء العملية، ومن بينها تأثير أبحاث الفضاء وزيادة استكشاف الأرض على تقدم العلوم والتكنولوجيا والإنتاج، وعلى العمليات الاجتماعية المتنوعة. وقد بذل الكثير من أجل سبر غور عملية العلوم والتكنولوجيا والإنتاج الموجه للفضاء، ومشاكل الحضارات غير الأرضية والصلات معها. ويولى اهتمام وجهد كبير كذلك لتقصير استخدام الفضاء الخارجى على الأغراض السلمية ومنع عسكرته.

والى جانب التحليل الفلسفى للعلوم الطبيعية الحديثة فى مجموعها ولقضايا المنهجية والنظرة إلى العالم الخاصة ببعض العلوم الأساسية المتعلقة بالطبيعة، تحتل أهمية أكبر، فى الفترة الأخيرة، الجوانب الفلسفية لبعض القضايا الأساسية التى تشارك فيها فروع المعرفة العلمية كافة، وهى من هذه الزوايا، عامة بالنسبة للعلم وتحتاج إلى معالجة متكاملة لحلها.

٣- فكرة تطور ومعرفة بنية المادة

من المعروف أن فكرة التطور تعتبر فكرة رئيسية بالنسبة للجدل المادى فى معرفة الطبيعة والحياة الاجتماعية. فالجدل، كما كرر لينين، يعد أعمق وأشمل مذهب عن التطور. ومن الطبيعى تماما أن تجلب المشاكل المرتبطة بتطور وظهور التمسلسل المعقد لمستويات الطبيعة البنيوية اهتمام

علماء الطبيعة والفلاسفة. إن تقدم العلم فى دراسة تطور المادة يتمثل فى أن فكرة التطور والارتقاء قد تحولت إلى قاعدة للتفكير العلمى فى كثير من المجالات ومن بينها الفلك والفيزياء الكونية والكيمياء التطورية والجيولوجيا التطورية وعلم الحياة وغيرها من العلوم الأخرى. وتتحول الفيزياء، فى عدد كبير من المجالات، إلى علم تطورى.

وعلى الرغم من الاختلافات بين هذه العلوم، فإنه تجمع بينها المشاركة فى دراسة التوازن العامة لتطور الطبيعة، وبالتالي، اهتمامها بالبادئ المعممة فى معرفة تطور العالم المادى. وهكذا تتشكل شرعية وحيدة من المعرفة تكتسب فيها المفاهيم العامة بالنسبة لكل العلوم ومفاهيم العلوم الطبيعية المعممة معنى يتعلق مباشرة بالنظرة إلى العالم، وغالبا ما لا تدمج فى النضابا الفلسفية للعلوم الطبيعية.

وتتصل فكرة تطور المادة داخليا بمفهوم بنيتها الهرمية، ووجود مستويات بنوية خاصة كيميائيا للتنظيم المادى. ويشكل عدم استقرار البنى المادية، والانتقال من حالة كيفية ما إلى أخرى الشرط الضرورى الذى لا غنى عنه للتطور. وليست هناك أسباب مهما تكن تدعو لوضع مفهوم «مستوى التنظيم البنوي» فى تعارض مع «شكل حركة المادة». فكل المفهومين لا غنى عنهما فى تحليل المعرفة المعاصرة، ويرتبطان بهجوانب مختلفة فى التحليل المنهجي لحالات المادة المتحركة والمتطورة.

إن مفهوم المستويات البنوية يرتبط تاريخيا، بدوره، بتطور المفاهيم الثرية والأفكار العامة لمذهب العناصر. وتقشيا مع الآراء الجدلية تفترض البنية الهرمية للعالم المادى مسبقا مستويات مستقلة نسبيا وخاصة كيميائيا. وكما تدخل الأشياء غير المترابطة عند مستوى معين للمادة فى علاقات متبادلة خاصة بها، تصبح مصدر تشكيل وتطور أنماط من أشياء جديدة من ناحية الأساس، بقوانين جديدة وصفات خاصة جديدة.

وفى هذا الخصوص لا يهتم العلماء بحسب بالعمليات الموضوعية للتطور والتشكيل فى العالم المادى، وإنما يهتمون كذلك بانعكاس هذه العمليات فى مجرى المعرفة العلمية.

إن المهمة الأساسية، وأصعب مهمة تواجه العلم، هى أن يوضح كيف تتجمع التخصصية الكيميائية فى نظام، أن يوضح الانتقال من البسيط إلى المركب، مما يحتاج إلى تحليل - إرجاع المعتقد إلى البسيط. فمثلا يبدأ النشاط الأولى للمخ بوصفه عضوا للتفكير بالإحساس. وقد أشار لينين إلى أن «كل المادة تلك خاصية مماثلة فى جوهرها للإحساس، خاصية الاتكاس» (٢٧)

وهي كائنة في الكائن الحي وفي الطبيعة غير العضوية. بيد أن النشاط الانعكاسي في الإنسان هو نتيجة لتطور طويل للمادة، وهو حالته الكيفية الجديدة. وسوف يكتشف العلم خلال مجرى الزمن القوانين الفيزيوكيميائية خلف الانعكاس والشكل الخاص له وهو الإحساس. ولكن ذلك لن يعفيه من مهمة توضيح عملية تطور الجهاز العصبي، وجوهر وخصائص الوعي البشري.

وتتضح القوانين الأكثر عمومية للتطور بشكل خاص سواء في الطبيعة أو في المجتمع. ويتميز كل من الطبيعة والمجتمع ليس فقط بالتناسق وإنما بالصدمات، وليس فقط بالصراع وإنما بالتعاون كذلك^(٧٨)، وفي الوقت نفسه من المهم أن نرى جمل التماثل والاختلافات الأساسية في الأنظمة المختلفة، في ظواهر الطبيعة والمجتمع المتنوعة.

ويتمثل التصور في آراء داروين ليس في أن فكرته عن الصراع من أجل البقاء في العالم العضوي قد دفعه إليها تشابهها الوظيفي مع المنافسة في المجتمع البرجوازي، حيث أن هذا التشابه له ما يبرره لدرجة ما، عندما لا ينظر إليه بوصفه شيئاً مطلقاً. وقد قال ماركس ذات يوم: «إن عمل داروين ذو أهمية عظيمة، لأنه يعطيني أساساً علمياً لفهم صراع الطبقات الثوري»^(٧٩) والداروينية ضيقة ليس فقط لأنها تقلل من دور العلاقات المتبادلة والتعاون، وترى فقط الصراع في العالم العضوي؛ فعيبها الرئيس أنها لا ترى الخصوصية الكيفية للعلاقات الاجتماعية وخلفتها التاريخية وهكذا طبق الداروينيون الاجتماعيون قانون الصراع من أجل البقاء البيولوجي على المجتمع، ولم يدركوا إدراكهم للطبيعة المؤقتة تاريخها للنظام الرأسمالي، وللطبقات الاجتماعية والصراع الطبقي، اعتبروه شاملاً وخالداً ومستمرًا. أي الصراع التنافسي «للكل ضد الكل» والمناوآت الطبقيّة.

إن دراسة الشيء، هي في التحليل النهائي، معرفة مكوناته وتفاعلها، وكذلك تفاعل هذا الشيء مع الأشياء الأخرى، ودوره ومكانته في العالم الموضوعي.

ويدرس العلم العلاقة المتبادلة والتفاعل بين الأشياء المادية والأنظمة على المستويات الكبيرة والدقيقة بين الأجرام الكونية وما يسمى بالمجسمات الأولية وترباطاتها المختلفة، وكذلك في الأنظمة العضوية والاجتماعية.

إن فكرة المستويات البنوية هي في جوهرها مشكلة معقدة بين الأنظمة ينبغي أن تعالجها بشكل مشترك قروح المعرفة المختلفة.

وقضايا التطور والمستويات البنوية للمادة لها أهميتها في تطوير نظرة علمية إلى العالم

وصورة علمية للعالم، وفى فهم العمليات التى تحدث فى الطبيعة، وفى المجتمع، وفى العالم بشكل عام. إن صورة العالم المعاصر يجرى إثرائها أمام أعيننا بأشكال جديدة من العلاقات المتبادلة، التى تتطور مع علوم مثل فيزياء الجسيمات الأولية، وفيزياء الحالة الصلبة، والفلك، والفيزياء الكونية، والكرونيات الكم، وعلم الحياة الجزيئى، وهندسة الوراثية، واستكشاف الفضاء، نطاق الحياة. وقد أصبحت تضم الإنسان، ونظام خصائصه القيمة، وتعمل كأساس فى تركيب المعرفة الحديثة، وتكشف تعقيد عملية المعرفة ذاتها وكذلك اتجاهها الإنسانى.

إن مسألة مستويات وحالات التنظيم المادى تتصل بأسس العلم وتقتد إلى المصالح الحيوية للمدنية ومستقبلها، ويكشف البحث فى خصائص الانتقال - كالفزعة من مستوى أو حالة كيفية إلى أخرى - عن مصادر وأنماط جديدة للطاقة، وخصائص جديدة للمادة وعمليات تكنولوجية جديدة، ويخلق ظروفًا جديدة للإنتاج المادى والتطور الاجتماعى. وعلى سبيل المثال، لم يلاحظ الناس فحسب وإنما يستغلون منذ وقت طويل قوة المياه فى الحالة المثيرة لارتفاع وانخفاض درجات الحرارة. ولقد كان اختراع الآلة البخارية واستخدامها الواسع مسألة حاسمة فى تطوير الإنتاج الميكانيكى. وسمح قانون تحويل الطاقة بإحداث ثورة فى الأساس المادى والتكنيكى فى الإنتاج، والنقل، والمواصلات، وطريقة الحياة من خلال الكهرباء.

وتزخر العلوم الطبيعية الحديثة بتأكيدات راثمة للقانون الفلسفى العام الذى ينص على أن الصفات الجديدة والقوى الجديدة تتكشف فى الانتقال من مستوى يتولى للمادة إلى آخر، ومن شكل لحركتها إلى آخر، كما تبين ذلك بشكل تقريبي الأبحاث على المستويين الذرى والجزيئى، وأحدث المعطيات الفيزيوكونية حول العمليات التى تجري فى الكون. إن الانقسام أو الاتحاد النووى، والانتقال من الفيزياء إلى الكيمياء ومنها إلى علم الحياة، والانتقال من البدنى إلى اللغوى، يطلق مصادر جديدة للطاقة ويكشف عن صفات جديدة تمامًا. لقد كشف علم الحياة الفيزيقي، والكيميائي والجزيئى وكذلك الوراثية، ودراسة وإعادة تركيب البنية المعقدة للغاية للأحماض النووية، عن جوانب جديدة للبحث فى المادة الحية وعن إمكانيات غير محدودة عمليا فى التكنولوجيا الحيوية.

لقد بدأت مرحلة جديدة كئيفيا فى تطور المادة مع ظهور الإنسان، ومع تطور قدراته. إن إنتاج وسائل المعيشة وأدوات الإنتاج ميز الإنسان وأخرجه من عالم الحيوان. ولعب ظهور وتطور التفكير البشرى دور المصدر الذى لا يستنفد لتراكم المعرفة والخبرة فكان أداة قوية لإثراء الحياة

المعنوية والقدرة الفكرية للبشرية. لقد ولد أعظم القيم الثقافية، وبرهن على أنه - حقا - ذو أهمية قصوى، ولا يمكن الاستغناء عنه، بالنسبة لتقدم الإنتاج المادى وكل الحضارة البشرية.

إن تقدم الفيزياء وعلم الكونيات (وبخاصة محاولات فهم الظهور المتعاقب للمستويات فى الكون من زاوية القوانين الأساسية للفيزياء الحديثة) وعلم الحياة (مثل، تحديد المستويات المختلفة للتركيب الجوى وتحليلها) وكذلك علم النفس (تحليل ظهور وتطور الوعى) قد أسهم لدرجة كبيرة فى توضيح مشكلة المستويات البنوية فى تطور العالم المادى. وقد درست بدقة قضايا ترتبط ارتباطا وثيقا بالعلاقة المتبادلة بين المستويات البنوية المختلفة، وانتقلت المعالجات الإرجاعية الأحادية الجانب، وكذلك أضدادها التى تضفى طابعا مطلقا على الوحدة، وفى الوقت نفسه أقر المضمون الإيجابى فى بعض التطبيقات المحددة لمذهب الإرجاعية وجدوى أفكار الوحدة ومعالجة الأنظمة فى المعرفة العلمية.

وتقدم الجيولوجيا، بوصفها علم الأرض التاريخى، دليلا جديدا حيا وجديدا يكشف بعمق متزايد العمليات التطورية والمستويات البنوية لكوننا. وتتزايد الأدلة لتؤكد أن البنية والتركيب الجيولوجى لقشرة الأرض يكشف مراحل معينة فى التطور التاريخى. لقد وسع مفهوم التطور الكيميائى الجيولوجى من إمكانيات تحليل الاتساق فى توزيع عناصر الأرض، وللتكهن، على هذا الأساس، بالترسيبات الجديدة للموارد المعدنية.

وفى الحقيقة تتراكم أدلة ملموسة وأكثر اقناعا تبرهن على جدوى الجدل المادى الذى وصفه لينين بأنه «معرفة حية ومتعددة الجوانب (يتزايد عدد جوانبها بشكل أبدي) ذات عدد لا نهاية له من الظلال لكل معالجة وتقريب من الحقيقة» (١٣٠).

ويعطى ذلك أهمية خاصة لقضية التطور التى توشقت على نطاق واسع بوصفها خاصية، أى ملازمة للمادة، ويجرى التعبير عن وجهات نظر مختلفة حول هذه المسألة. ويرى بعض الباحثين الحركة بشكل عام (وليس التطور) بوصفها خاصية للمادة. ولتأكيد ذلك غالبا ما يشيرون إلى المحل الذى كتب عن الحركة الأبدية للمادة، وليس عن تطورها. وبصر آخرون على الطبيعة الوصفية للتطور، رغم أن التطور هو مظهر، ونقط للحركة.

ويبدو أنه أثناء معالجة قضية التطور بوصفها خاصية للمادة يجب بحث جانبيين. أولا: لا ينبغي النظر إلى فكرة خاصيتها كتعبير يعنى أن الطبيعة الشاملة للتطور تفسر كميّا. ومن الواضح أن مفهوم «الحركة» أوسع كميّا من مفهوم «التطور» الذى لا يتضمن أن التطور لا يمكن

أن يكون خاصة للمادة. ويمكن عده تعبيراً عن اتجاه المادة العام، ولكنه اتجاه لا يتضح بالضرورة في كل الحالات أو في كل الظروف. لم يشك لينين أبداً في ذلك، بهذا المعنى. فكل الأشياء تتطور بالفعل. وبالإضافة إلى ذلك، وانطلاقاً من طبيعة التطور الشاملة والوصفية طرح سؤالا جديداً: «إذا كان كل شيء يتطور، ألا ينطبق ذلك أيضاً على المفاهيم والمقولات الأكثر عمومية للفكر؟ فإن لم ينطبق، فإن هذا يعني أن التفكير لا يرتبط بالوجود. وإذا انطبق، فإنه يعني أن هناك جدلية للمفاهيم وجدلية للمعرفة لها مغزى موضوعي» (٣١).

ثانياً: ينطبق مفهوم التطور على العالم المادي ليس بالمعنى المفترض عند الإشارة إلى تطور تشكيلات مادية معينة. ولما كانت المادة لانهائية ولا تنفي، فإن فكرة الحركة المطلقة، وكذلك الطبيعة عديمة الاتجاه للتطور تبرهن على أنها لا معنى لها عندما تطبق على المادة بشكل عام. والمادة، بشكل عام، ليست تشكيلاً منفصلاً، موجوداً إلى جانب مظاهرها العينية، فهذا مجرد فلسفي لوصف كلية الأشياء والظواهر في العالم المحيط. وعلى ذلك فإن تطورها لا يفترض تطور تشكيل منفصل، وإنما تطور (اتجاه لتطور) مجالاتها وحالاتها العينية كافة.

والمادة، كما نعرف، هي مقولة فلسفية عامة للغاية. ولا تتناول العلوم الطبيعية على الإطلاق «المادة بشكل عام»، وإنما تتناول المادة في المستوى الذي تم التوصل إليه لمعرفة. إن فكرة التطور بوصفها خاصة للمادة ينفي أن تقارن بالمعطيات التي راكمتها العلوم الطبيعية عن المادة (في المستوى الذي تم التوصل إليه للمعرفة). ومن وجهة النظر الفلسفية العامة لا يعد الكون في علم الكونيات الحديث بالطبع كل المادة الموجودة، وإنما مجرد جزء من العالم المادي الذي لا ينفي، والمتنوع بشكل لانهائي.

فما هو الوضع في هذا المجال للعالم المادي في ضوء العلوم الطبيعية الحديثة؟ يشتمل أحد أهم التحولات الثورية في العلوم الطبيعية في القرن العشرين في فكرة تطور المادة على المستويات كافة، الفكرة المستقرة تماماً، والمستخدمة على نطاق واسع في ترسانة العلوم الطبيعية، وفكرة الطبيعة غير الثابتة للأجرام الفضائية وتطور الكون في مجموعه.

لقد درس علماء الفيزياء الكونية في الـ ٣٥ - ٤٠ عاماً الماضية أنماط الأجرام السماوية المعروفة من أزمنة بالغة القدم - الكواكب، والنجوم، والمادة المنتشرة، واهتموا، أولاً وقبل كل شيء، بحالاتها التوازنية، مثلاً، للنجوم. وليس من شك في أنه في هذا الوقت كذلك عرفت بعض الأجرام غير الثابتة والمتفجرة، ولكنها اعتُدت شاذة، وعرضية. ومع ذلك كشف التقدم في الفيزياء

الكونية الحديثة أن إحدى السمات التي تميز الكون المستكشف تتمثل في تنوع كينفي هائل للأجرام وأنماط تغيرها. وكان مما له أهمية خاصة اكتشاف الأجرام، المختلفة كينفيا عما عرف حتى ذلك الحين، أى، نواة المجرات - وهى أجرام ضخمة عالية الكثافة، كثيرا ما تجرى بها عمليات غير ثابتة.

برهنت هذه العمليات المتفجرة على أنها أطوار طبيعية فى تطور أنماط عديدة من الأجرام السماوية، وهى ترتبط فى بعض الحالات بمولد أجرام سماوية جديدة، وفى حالات أخرى - بانتقال إلى حالات فيزيقية جديدة مصحوبة بإعادة بناء.

وقد ساعد على مثل هذا التفسير للأجرام غير الثابتة المفهوم الجدلى للتطور، وعلى الأخص، المفاهيم المتعلقة للتناقضات الداخلية بوصفها مصدرا للتطور وانتقال التغيرات الكمية إلى تغيرات كينفية.

وبهذه الطريقة، فإن إحدى أكثر النتائج حيوية للفيزياء الكونية الحديثة هى أن صفات الأجرام الفضائية وبنيتها الداخلية تتوقف تماما على تطور هذه الأجرام، أى، يمكن تفسيرها فحسب من زاوية التطور. وهذا يتضمن أن مبادئ وحدة وتطور المادة فى اكتشاف الكون تلعب دورها كمراجع منهجية لا تنفصل عن بعضها البعض.

إن كثيرا من سمات العمليات التطورية فى الكون ما تزال غامضة. وهكذا، يعتقد كثير من الفلكيين أن المجرات والنجوم والكواكب تتشكل من مادة منتشرة خلال الضغط، بينما تتطور العمليات التطورية، كما يقول آخرون، فى الاتجاه المضاد؛ من حالة كثيفة وعالية الكثافة إلى كثافة أقل. ومن الواضح أن طبيعة المادة التى شكلت أنظمة الفضاء التى نلاحظها وميكانيزمات هذه العمليات هى مجال العلوم الطبيعية، والفلك، والفيزياء الكونية. ويجب أن نحمل وسوف نحمل على أساس تحليل ملاحظة المعطيات، وهو ما نأمل أن يكون فى المستقبل غير البعيد، ومن الممكن أن تسود أحد المفاهيم التطورية المتنافسة أو يحدث شكل من الترابط بين هذه المفاهيم.

يبد أن القضية المطروحة للمناقشة لها جانب فلسفى مهم. وما له أهمية كبيرة بالنسبة للجدل المادى، حقا، كما لنظرية التطور، مسألة الاتجاه العام فى عمليات التطور الكونى. هل هو عديم الاتجاه، أم أن تنافلا جدليا لاتجاهات التطور المتعارضة يحدث فى الكون ؟

وقد رسم المنجز، انطلاقا من العلوم الطبيعية فى عصره، فى كتابه «جدلية الطبيعة» صورة

للمادة التي تتحرك في الكون. ويستنتج من ذلك أن هذه الحركة ليست تكراراً مستمراً أو إعادة إنتاج للعملية نفسها. وعلى العكس، فإنها كما أكد انجيز تشمل تحولات كمية لانهائية في حالات وأشكال المادة المتحركة. إن التطور التقدمي من حالة أولية معينة للمادة إلى أرقى مستوياتها - وهو الفرد المفكر، وفقاً لانجيز، قد شق طريقاً جديدة في مجرى تفاعل العمليات المختلفة.

وكشفت مواصلة الأبحاث أن حركة المادة في الكون ترتبط جديلاً بالطبيعة غير المرتدة لعمليات تطور الكون التي يعبر عنها مبدأ زيادة الانتروبيا*. وسيكون من المنطقي أن تستنتج أن التطور غير المرتد لمستوى التسلسل الهرمي البنوي لأنظمة الفضاء التي تشكل مجرتنا الخارجية، تنطلق في ظروف معينة من الحالات الأكثر كثافة إلى الأقل كثافة (و ربما كان أحد الأمثلة على هذه العملية الانتقال من حالة الكثافة العالية، التي كانت فيها مجرتنا الخارجية في مرحلة أولية من تطورها، إلى حالاتها التالية)، وتنطلق في ظروف أخرى، على ما يبدو، كتركيز للمادة.

إن دراسة جدلية هذه العمليات المتعارضة في علاقاتها المتبادلة هو على وجه التحديد ما سوف يكشف عن منشأ هذه الحالات الكثيفة والعالية الكثافة للأجرام السماوية، والتي تبرهن على أنها أكثر حالات المادة انتشاراً. وسوف يوضع تحليل المعطيات الواقعية دون شك هذه العمليات بالتفصيل.

وتحتل أهمية خاصة في هذا الخصوص مسألة الوضع الفلسفي للقانون الثاني للديناميكا الحرارية. وقد أثار هذا القانون، في الماضي، مناقشات فلسفية كثيرة. وبدا أن ذلك من وجهة نظر الماديين قد يؤدي بالضرورة إلى موت العالم الحراري سين السمة. بيد أن علم الكونيات النسبي وضح أن الكون الذي يوجد في ظروف خارجية غير ثابتة (الخصائص القياسية للزمان والمكان، أي المجال المغناطيسي)، ورغم تأثير القانون الثاني، لا يحتفظ بتوازن كامل (الموت الحراري).

ويعبر القانون الثاني للديناميكا الحرارية (مبدأ زيادة الانتروبيا) عن عدم ارتداد كل العمليات الواقعية المعروفة، ومن ثم تغيرات لا رجعة فيها لأشكال المادة المعروفة والأكثر شيوعاً. إن هذه الرؤية لمبدأ زيادة الإنتروبيا يمكن أن يقال أنها تعبير عن المبدأ الفلسفي العام

* مقياس رياضي للطاقة غير المستفادة - الناشئ.

للتطور من زوايا العلوم الطبيعية. وقانون بقاء وتحول الطاقة هو تعبير للعلوم الطبيعية عن الفكرة العامة التي تفيد أن المادة لا يمكن خلقها أو تدميرها على السواء. وبالمثل فإن القانون الثانى بعد أحد تعبيراتها عن فكرة التطور.

وفكرة المستويات البنوية، التي تصور مراحل التطور، ذات أهمية قصوى فى علم الحياة. وتغدو مستويات التنظيم البنوية مراحل للتطور فقط على أساس فهم صحيح للاستمرارية، الذى إذا ما افترضناه سنواجه مجرد بدائل فوضوية لتغيرات الحركة. والمبدأ الذى يرشدنا فى هذا الخصوص هو التعاليم المادية حول التطور، التى عبر عنها لينين فى الفكرة التالية: إن المادة العضوية هى نتاج لتطور طويل.

وتستخدم فى بعض الأحيان، إمكانيات واسعة يوفرها هيكل العلوم الفيزيائية والكيميائية، كأساس لضرب حديث من الديكارتية للدفاع عن منهج نزعة إرجاع العالم، أى، الإرجاع الكامل لجوهر الحياة إلى أسسها الفيزيوكيميائية الأساسية. ومثل هذه المحاولات لإرجاع كل المعرفة البيولوجية إلى علم الحياة الجزئى قد تعرضت بالفعل لنقد مدعم فى الأدب الفلسفى الماركسى. وجرى تحليل مفهوم ج. مونتود الذى يقول بأن الصدفة البهتة سيطرت على نشأة الحياة وتطورها. ونتيجة لذلك جرت البرهنة على أن إحياء الرؤية الآلية «الديكارتية» لجوهر الحياة يمكن أن يؤدي فحسب إلى إنكار أن المعرفة العقلية للقفزة الجدلية من المادة غير العضوية إلى الحياة أمر ممكن. ومن ناحية أخرى، فإن الاقتدار إلى قوانين خاصة للفيزياء والكيمياء عن المادة الحية، وهو ما برهن عليه العلم الحديث، يشير فى بعض العلماء، الذين يرفضون عن عمد الفلسفة الجدلية، الحاجة للاجتهاد إلى الأفلاطونية، وإلى عامل الجشثالت*، للتوازن بعد طرح مجموع العمليات الفيزيوكيميائية من ظواهر الحياة. ومرة أخرى تبدو مشكلة الكمال، التى حلت بشكل أساسى فى الجدلية، عقبة أمام الباحثين ذوى التفكير غير الجدلى، تولد مزيجاً غريباً من الآلية والجهوية.

وثمة إسهام مهم فى المفاهيم الحالية لوحدة المادة الحية يرتبط بتطور علم الحياة الفيزيوكيميائى. وقد كشفت منجزات علم الحياة الجزئى أن المادة الحية شاملة من الناحية البيوكيميائية، وكذلك وحدة الأنماط فى أبنيتها الجزئية والطبيعة العامة للعمليات الحيوية. وإذا كانت النظرية الخلوية فى حينها قد جمعت مفاهيم غير مترابطة للمملكة الحيوانية والنباتية فإن

* الجشثالت : بنية من المظاهر أو الظواهر الطبيعية أو البيولوجية أو السيكرولوجية المتكاملة لا تصلح جملة صفات أجزائها المكونة أن تكون صفة لوحدها الوظيفية - الناشئ.

علم الحياة الجزئى لا يفسر فحسب وحدة المادة الحية وإنما يبنى كذلك جسورا بين المادة العضوية وغير العضوية وبين الوحدة الأساسية بينها، ويكشف عن امكانيات جديدة لتحليل عدم ثابتها وللبرهنة على الطبيعة الخاصة فى الشكل البيولوجى لحركة المادة.

والشئ المميز للاهتمام الجدلى فى تطور علم الحياة المعاصر هو أن الدليل الذى يقدمه علم الحياة الجزئى عن وحدة المادة الحية تضمن على الفور استخدام الجوانب التطورية لتفسير الأدلة التى تم الحصول عليها. وأدى إلى ذلك الانتصار الكاسح للداروينية وكذلك تركيب نظرية التطور والوراثة التى توصل إليها علماء الوراثة السوفييت وفى مقدمتهم س. ص. شتيفريكوڤ. إن اندماج علم الحياة الجزئى فى هيكل قضايا التطور كانت له مضامين مهمة بالنسبة لتطور نظرية التطور وبخاصة مفهوم التطور الدقيق وعلم الحياة الجزئى ذاته، مما خلق اتجاهات وأعدة مثل «التطور الجزئى» و «مناهج نظرية المعرفة»، إلخ.

ومع ذلك يجب أن نذكر هنا قضية منهجية أخرى لعلم الحياة، القضية الملحة، وإن كانت قديمة، للثبات والتغير، فالبنى الحية التى يدرسها علم الحياة الحديث، تتميز بارتباط خاص بين الثبات والتغير الذى نواجهه على المستوى الجزئى للمادة الحية، وفى كل المراحل المنظمة العليا من التطور. وهكذا نرى كل البروتينات العضوية كسلاسل طويلة من ٢٠ نوعا مختلفا من الأحماض الأمينية مع مئات أو آلاف عديدة من الارتباطات، ويحدد تنوعها مجمل الخصائص التغيرية لكائن معين، لون العيون أو الشعر أو الاستجابات الخاصة للمؤثرات الخارجية.

وفى البنى البيولوجية ينتشر جدل الثبات والتغير ليس فقط فى مستوى جزيئات البروتين وإنما فى مستوى المعلومات الجديدة كلية للأحماض النووية الموجودة فى كل خلية حية. وحتى وقت قريب فسرت العلاقة المتبادلة بين هذه المستويات من زاوية ميتافيزيقية نوعا ما، ولم يشك أحد فيما يسمى بالقاعدة الجامدة الأساسية لعلم الحياة الجزئى - فتحول المعلومات فى المادة الحية يسير على الدوام من الأحماض النووية إلى البروتينات، وليس العكس. وفى كلمات أخرى، فأى كائن حتى يمكنه أن تكون لديه فحسب هذه البروتينات بينما يسجل «الوصف» الوراثى فى الأحماض النووية، التى يتغير محتواها فحسب عن طريق الصدفة. وقد أوضحت سلسلة من الأبحاث الواسعة قام بها بيولوجيون بارزون فى مختلف البلدان أن هذه «القاعدة» صحيحة فحسب بالنسبة لإتزيات البروتين المدروسة جيدا، وتؤدى إلى حفز «وتجميع» بروتينات أخرى وجزيئات نووية. بيد أن الكائنات الحية تملك كذلك إتزيات بروتينية قادرة على إثراء محتوى

حاملات الوراثة في الكائن الحي بخصائص بروتينات جديدة تماما ، لا يمكنها أن تنتجها قبل ذلك .
وبين تطور المعرفة البيولوجية كيف تنشأ قضايا فلسفية جديدة مع التقدم في دراسة بنية وتطور المادة . وهكذا ، فإن الدراسة النشطة للمستوى الجزيئي الوراثة للمادة الحية قد غير بشكل أساسي من طبيعة المعرفة النظرية في علم الحياة ، وطرح مسائل حول الصلات المنهجية والمتعلقة بالنظرة إلى العالم بين علم الحياة والكيمياء ، والفيزياء ، وحول دور مبدأ الإرجاع والقيود في منهج مذهب الإرجاع العالمي . ومن ناحية أخرى ، فإن دراسة المستويات البنوية العضوية المعقدة حفز دور بناهج البحث المنتظمة التي تولد الحاجة للجوء إلى العلوم الإنسانية ، إلى معرفة قوانين التطور الاجتماعي التي لا غنى عنها لدراسة المشاكل البيئية وإدماج علم الحياة في المعرفة الموحدة للإنسان ، في دراسة الانساق في تطور نطاق الحياة ، إلخ . ولم يعد بالإمكان عدّ علم الحياة علما معزولا مختصا بأحد المستويات البنوية للمادة ، بمرحلة في تطورها . إن حاجات المجتمع الجديدة إلى المعرفة البيولوجية وإمكاناتها المعاصرة تؤدي إلى تحويلها إلى مركز مهم يوحد المعرفة العلمية .

والدور التوجيهي أمر محتوم نظرا لمشاركة علم الحياة المتزايدة في البحث الشامل للقضايا الإنسانية والبيئة وأساليب النشاط في ظروف الثورة العلمية والتكنولوجية . والتأثير الذي تمارسه عمليات إضفاء طابع إنساني على نظام العلوم الطبيعية ينبغي أن يخضع لتحليل خاص ، لأن الانساق في وحدة المعرفة تختلف لحد ما عن الانساق في الرياضيات ، والمنطق ، وغلم السبرنتيقا ، ونظرية المعلومات ، إلخ . إن النزعة التاريخية ، التي عليها أن تلعب دورا قياديا في المعرفة البيولوجية ، تقود كذلك إلى تدعيم العلوم الطبيعية . لقد صاغ علم الحياة مبادئ نظرية التطور بسرعة وبدقة أكبر من العلوم الطبيعية الأخرى ، وكانت له ميزة التكييف الأكبر لكل من المعرفة الفلسفية ومعرفة العلوم الطبيعية الجديدة والاستنتاجات التطورية الباعمة التي تواصل استخدامها في المفاهيم التطورية للعلوم الأخرى . وفي كلمات أخرى ، فإن علم الحياة بإسهامه في مفاهيم التطور ، يساعد على قيام صلات أوثق بين العلوم كافة المتعلقة بالطبيعة .

وهذه العمليات في تركيب البحث البنوي والتاريخي مهمة من الناحية المنهجية لربط المستويات المختلفة في معرفة المادة الحية من أجل الفهم النظري لوحدة المعرفة البيولوجية التي تزداد تخصصا . والدراسة الفلسفية لهذه العمليات قادرة على دفع تطور الاتجاهات الجدلية في المعرفة البيولوجية والتحذير عن المفاهيم المشكوك فيها في تعميم أحدث المعطيات البيولوجية .

وهكذا فإن البحث في الأسس الجزيئية للتطور في كل اتجاه تصاحبها محاولة واضحة لإحياء الاتجاهات المعادية للداروينية في تعميم ما تم التوصل إليه تجريبياً. وقد طرح بعض البيولوجيين في الغرب مفهوم ما يسمى بالتطور غير الدائري، الذي استبدل فيه يربط العوامل التطورية، التي تحدد بشكل خاص العملية على مستوياتها المختلفة، الصدفة المطلقة التي لا تتفق لا مع الطبيعة التلازمية للتطور أو اتجاهاتها، ولا مع الدور القيادي للانتقاء الطبيعي. ومثل هذه المبالغة في دور الصدفة في التطور تشوه فهم عوامله وإمكاناتها أن تترك الباحث لأسسه الجزيئية، والذي لا يعرف الجندل المادي، غير مسلح حيث تحتفظ عمليات الصدفة على المستوى الجزيئي للمادة الحية بعلاقات منتظمة معقدة ذات مستويات أعلى لتنظيم المادة الحية، تحكمها أنماط التطور الدائري. وتبدو دراسات علم الحياة المتعلقة بالقضايا المنهجية والنظرية إلى العالم في هذا المجال في حاجة إلى توسيع كبير.

وهذه المهمة على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للدور النظري «لوحده» المعرفة البيولوجية الذي يوجد ما هو معروف عن التنظيم البنوي والوظيفي للمادة الحية في مستوياتها المختلفة. وعمل تطور بحث أنظمة ومفاهيم المستويات البنوية للمادة الحية مجالات في المستوى المعرفي للحياة، مستقلة نسبياً، وخاضعة في التحليل النهائي للهدب المشترك، هدف التعبير النظري عن جوهر الحياة كعملية تتطور ذاتها. إن الوحدة الواضحة لهذا الهدف والمبادئ الأولية في النظرية الفلسفية للتطور تعطي أهمية ملحة بشكل خاص للتحليل المنهجي لنظرية التطور التركيبية كشكل حديث للداروينية.

وفي الفترة الأخيرة، كثفت الهجمات ضد الأفكار التطورية في علم الحياة من جديد في البلدان البرجوازية، وبخاصة في الولايات المتحدة. وهناك اتجاه لعد المفاهيم القائمة عن التغيرات والانتقاء الدائري قادراً فحسب على تفسير ما يسمى بالتطور الدقيق، أي التطور داخل مجموعات معينة، ولكنها لا تطبق على التطور الكبير - ظهور أرقى الأنظمة العضوية (الأجناس والفصائل، إلخ). ويقال إن المعطيات الحفرية تشير إلى وجود تمدد (الملايين السنين) للأصناف التي اختفت فجأة حينذاك كي تحل محلها فجأة أنواع جديدة. وباختصار، فإنها تحمي مفاهيم معادية للتطور. مثل نظرية الكوارث لكوفيه، وحتى تأملات نظرية الخلق ولكنها تسيئ تفسير المعطيات الحفرية وتتجاهل كذلك علم الوراثة المعاصر. والمعرفة المتعلقة بميكانيزمات التغير. وهذا ما يجعل الأفكار المتعلقة بالتطور، والعلاقة المتبادلة بين البنى والمستويات المختلفة

للعالم المادى أكثر إلحاحا.

وتطرح فكرة المستويات البنوية والتسلسل الهرمى للتنظيم المادى أهم القضايا المنهجية المتعلقة بمذهب العناصر والإرجاع، وغالبا ما أكلوا فى الماضى على نقد النظرات الميتافيزيقية المختلفة المرتبطة بالمفاهيم المختلفة للمذهب العناصر، وأساسا المذهب الذرى الكلاسيكى. وكان هناك اتجاه لوضع مذهب العناصر فى مواجهة الجدل، ومذهب العناصر فى مواجهة عدم الفناء، إلخ. وفى بعض الأحيان يقترب الاتجاه من نقد الفلسفة الطبيعية لأبنية العلوم الطبيعية العينية التى تستخدم فكرة الشئ الأولى. ومن الواضح اليوم أن مذهب الأولية، بوصفه مفهوما معرفيا، لا يعد غير مقبول فى ذاته منهجيا على الإطلاق. وليس هناك من شك فى أن بعض ضروبه قد تبرهن على أنها خاطئة وغير كافية، ولكنه خطأ وعدم كفاية متعلق بالضروب وليس بالمفهوم المعرفى العام.

إن مفهوم الإرجاع الوثيق الارتباط بمذهب الأولية، يستحق تحليلا خاصا. وكان هناك اتجاه فى الماضى للمطابقة بشكل بدائى بين الإرجاع والميكانيكية. وانتقد المنجز الأخيرة بوصفها اتجاهات منهجيا يرفض الخصوصية الكيفية للمستويات الأعلى الأكثر تعقيدا للتنظيم المادى، بالمقارنة مع المستويات الأدنى. وليس مطروحا أمر إحياء الميكانيكية فى ضوء تطور العلوم الطبيعية فى القرن العشرين. وعلى العكس، لقد دفن هذا التطور مرة وإلى الأبد الاتجاه إلى تفسيره السابق. وفى الوقت نفسه، أظهرت تجربة العلوم الطبيعية بوضوح تطبيقا واسعا لإجراء إرجاع بعض المناهج والنظريات العلمية إلى أخرى، وقد يعترض المنهجيون على التذليل المنطقي أو على التماسك الشكلى لإرجاعات عينية مختلفة، بيد أن نجاحهم العلمى كما جسده كيمياء الكم، وعلم الوراثة الجزيئى... إلخ، غير قابل للنقاش.

ويتطلب كل ذلك تقييما مناسبا لبدأ الإرجاع. ونحن نرفض تماما ضروبا منه مثل البرنامج الوضعى الجديد لـ «توحيد المعرفة العلمية» أو الفيزيقية فى أشكالها الأكثر تطرفا، أو النظريات البيولوجية للإنسان فى الفلسفة البرجوازية المعاصرة. ولكن، كما هى الحال فى نزعة الأولية، علينا أن نفرق بين ضروب الإرجاع العينية (التي قد تكون خاطئة وضيقة ميتافيزيقيا) وبين الإرجاع بوصفه توجهها معرفيا عاما وتعميما للإرجاع بوصفه أحد أهم الأدوات فى المعرفة العلمية. وهذا المنهج، إذا ما فسر بشكل مناسب، أى إذا ما فسر جدليا، لا يرفض الخصوصية الكيفية للمستويات المعقدة فى التنظيم البنىوى، وعلى العكس، فإنه اتجاه معرفى موجه إلى

توضيح نظري للخصوصية الكيفية للتشكيلات المادية من خلال القوانين الأساسية للمستويات الأخرى للتنظيم المادى. ويجرى تحطيم حذود الإرجاع بواسطة الجدلية التى تدوس جوانب الوحدة والخصوصية الكيفية لكل مستوى بنى، وتؤكد ضرورة إبراز العناصر الخاصة التى تميز كل طائفة من الأنظمة. ومثل هذا الموقف يربط البرنامج المعرفى بالبحث عن بنى أولية خاصة داخلة فى الوحدة، وليس بوحدة أو قائل البنى النظرية والمتعلقة بالوجود نفسها. أنه يساعد على تطوير مفهوم انجهاز لأشكال حركة المادة، الموجه ضد نظرتين ميتافيزيقيتين أحاديتى الجانب: النفى الميكانيكى للخصوصية الكيفية للمستويات الأعلى للتنظيم المادى، وإضفاء طابع مطلق ميتافيزيقى على هذه الخصوصية. ويتجه التقدم فى العلوم الطبيعية الحديثة إلى الكشف بشكل أعمق عن الكفاءة المنهجية لهذا المفهوم الجدلى المادى للتطور. ويحتل أهمية خاصة تطبيقية على تجليل «المادة الفكرة» والعلميات الذهنية بوصفها أرقى مظاهر التطور المادى.

٤ - قضايا تكامل وتباين المعرفة العلمية

إن الأساس المشترك لمجالات العلم كافة تحده فى النهاية وحدة العالم. والتحليل الفلسفى لمنجزات أساسية للعلوم الطبيعية فى القرن العشرين؛ مثل إقرار قانون بقاء وتحول الطاقة وتطور النظرية الخلوية والتعاليم الخاصة بالتطور البيولوجى، قد مكنت انجهاز من صياغة المفهوم المادى للتطور وكذلك مبدأ وحدة العالم والمعرفة البشرية والبرهنة عليها بشكل شامل.

وقد أوضح انجهاز بثبات ووضوح فى مؤلفه الشهير «رد على دوهرنج» (١٨٧٨) الأساس المادى لوحدة العالم ومعرفته. وكتب يقول: «إن الوحدة الحقيقية للعالم تتمثل فى ماديته، وهنا ما يبرهن عليه... التطور الطويل والشاق للفلسفة والعلوم الطبيعية»^(٣٢). ولم يقدم استعرازا تقدم العلوم فحسب دليلا جديدا على مبدأ الوحدة المادية للعالم، ولكنه استرشد، لدرجة متزايدة، بهذا المبدأ بوصفه نظريته إلى العالم ومقدمته المنهجية.

وعندما طورت الفلسفة الماركسية المفهوم الأساسى القائل بأن العالم يمثل نظاما واحدا، أى كلا متماسكا، استنتجت أن «معرفة هذا النظام تفترض مسبقا معرفة كل الطبيعة والتاريخ»^(٣٣).

ولكن وحدة العالم بوصفها نظاما متكاملا لا يحول دون، وإنما يفترض مسبقا تنوعا كئيفيا للظواهر. ويكشف ذلك بشكل موضوعى عن اتجاهين فى المعرفة البشرية: قمن ناحية، السعى

لأن تمعكس صورة وحدوية للعالم، ومن ناحية أخرى، أن تفهم بشكل عميق ومحدد أنساق البنى والخصائص الكيفية للبنى والأنظمة المختلفة، والأشكال المختلفة لحركة المادة. وتعتبر الأولى عن عمليات تركيب وتكامل المعرفة بينما تعتبر الأخيرة عن عمليات التخصص والتباين.

إن الصلة المتبادلة بين التكامل والتباين ذات طبيعة جدلية حقا، لأن هذين العاملين المتعارضين إما يحددان أو يكملان عضويا بعضهما بعضا. وهكذا فإن تباين المعرفة الذى يتضح فى ظهور عدد متزايد دوما من العلوم الوسيطة، هو بالفعل ذو طبيعة تكاملية لأنه يقضى على الحدود بين هذه العلوم، ويخلق مجالات مشتركة للبحث ويؤدى إلى أشكال جديدة للمعالجات المعقدة.

وفى الوقت نفسه فإن هناك تناقضا بين التكامل والتباين، حيث إن هذه العمليات ذات اتجاه وطبيعة وأساس مختلف. ودون ضمان تقسيم العمل الصحيح فى العلوم بوصفه شيئا لا بد منه لتباين المعرفة، من المستحيل التقدم على طريق البحث الدقيق فى بنية المادة، والأنظمة والتشكيلات المختلفة والميكانيزمات العينية لتطورها، وعلى الرغم من أن هذه المعرفة الدقيقة تتطور من خلال تكامل الناهج، فإن الاختلافات بين برامج البحث، وأهداف ونتائج الدراسات فى الفروع المختلفة للعلوم الطبيعية تظل قائمة.

ومثل هذا التباين للمعرفة ليس مهما فحسب بوصفه شرطا للتكامل، وإنما هو مفيد كذلك فى حد ذاته، حيث أنه موجه إلى توضيح موضوع العلم وسيادته فى مجموعة من مجالات المعرفة العلمية الأخرى. ويوضح التطور المعاصر لعلم الحياة والكيمياء أن التقدم الناجع للمعرفة ينبع من تكامل الناهج والمفاهيم، واستخدام النتائج فى العلوم الهامشية وبخاصة الفيزياء، ويحفز المناقشة حول موضوع هذه العلوم وخصوصيتها فى ارتباطها بالفيزياء. إن الاعتراف بالمكانة الكيفية لموضوع الكيمياء أو علم الحياة يساعد على تطور المعرفة النظرية فى هذه العلوم وعلى طرح قضايا جديدة فى منهجية المعرفة الفيزيائية.

وهذه تغذية ارتدادية محتومة، حيث أن الكيمياء وعلم الحياة يعالجان الأنظمة الأكثر تعقيدا فى تنظيمها ويطلقان بشكل متزايد مبدأ التاريخية فى توحيد المستويات المنهجية المستخدمة كافة. إن نظام الدوائر المباشر والارتدادية فى تطوير مناهج بحث العلوم المختلفة أمر معتاد لتطورها، ويكس الجوانب الأساسية للمعرفة التركيبية واتجاهها العام نحو التشكل فى علم متكامل. وتدرس الماركسية اللينينية هذه الاتجاهات فى بعدها الفلسفى، مؤكدة على أن

تشكيل وتطوير علم موحد لا يستغنى عن مجالات المعرفة المقررة تاريخياً، ولكنها، في المقابل، تقلل من هذا من التشابك بين مفاهيمها المنهجية والمتعلقة بالنظرية إلى العالم.

إن التكامل بين العلوم تفرضه الحاجة إلى فهم العملية المتكاملة للعالم بوصفها الحركة الطبيعية للمادة. والنظرية العلمية الموحدة إلى العالم ليست المجموع الكلي لمفاهيم العالم، وخاصة كل علم، ولكنها مجموع ما هو معروف اليوم عن هذه الأجزاء. من الحقيقة الموضوعية، التي هي موضوع العلوم العينية كما ترى من زوايا النظرية إلى العالم. إن تصميم أجزاء منفصلة في المعرفة وتجميعها معاً في صورة موحدة للعالم، هو المهمة ذات الأولوية أمام الفكر النظري. وهذا يؤكد أهمية الفلسفة الماركسية اللينينية في العمليات التكاملية، وفي تشكيل النظرية إلى العالم. وكل علم أساسي له وظائفه التكاملية الخاصة به، كما هو واضح في التقدم الذي حققه البحث بين الأنظمة، ولكن الفلسفة هي التي تطور، مع المجالات الأخرى للمعرفة، النتيجة الشاملة للتعميم، المفهوم العام للعالم.

وبهذه الصفة تعمل الفلسفة بوصفها مركزاً منهجياً وعلاقة داخلية بين الأنظمة العلمية المختلفة. والفلسفة إذ تطور المقولات الأساسية والعامات للمعرفة، تخلق جهازاً للتصور بشكل رؤية العالم في مجالات المعرفة المختلفة. إن التجهيز المنهجي لكل علم عيني لا ينفصل، من هذه الرؤية، عن تعميمات النظرية إلى العالم للإيجازات الجديدة في المعرفة العلمية.

وعندما كان الاتجاه نحو تعميق التباين بين العلوم لا يزال سائداً في تطور المعرفة البشرية، تنبأ ماركس وإنجلز، انطلاقاً من مبادئ الجدول المادي، بالتصاعد المحتوم في عمليات التكامل. وكتب ماركس مؤكداً الطبيعة المؤقتة، ذات الأسباب التاريخية للاتصال بين العلوم الطبيعية والاجتماعية يقول: «إن العلوم الطبيعية ستحتوي بداخلها في الوقت المناسب علماً للإنسان، كما سيجري هذا العلم بداخله العلوم الطبيعية: وسيكون هناك علم واحد»^(٣٤).

وعندما كان الاتجاه نحو تعميق التباين بين العلوم لا يزال سائداً في تطور المعرفة البشرية، تنبأ ماركس وإنجلز، انطلاقاً من مبادئ الجدول المادي، بالتصاعد المحتوم في عمليات التكامل. وكتب ماركس مؤكداً الطبيعة المؤقتة، ذات الأسباب التاريخية، للاتصال بين العلوم الطبيعية والاجتماعية يقول: «إن العلوم الطبيعية ستحتوي بداخلها في الوقت المناسب علماً للإنسان، كما سيجري هذا العلم بداخله العلوم الطبيعية: وسيكون هناك علم واحد»^(٣٤).

وعندما قدر إنجلز حالة العلم في عصره، وعلى الأخص العلوم الطبيعية الكلاسيكية، أشار

إلى أن مجاحاته ومنجزاته ترجع، بدرجة كبيرة، إلى الاستخدام الواسع للمناهج التحليلية وإجراءات البحث التي تسمح بعزل ودراسة كل شئ وكل ظاهرة فردية في البيئة بشكل منفصل. وفي الوقت نفسه أشار أنجلز إلى أن حدود المناهج التحليلية التي يُضفى عليها طابع مطلق محدود تغدو أكثر وضوحاً. وقد أقام التفكير الميتافيزيقي مثل هذه الحدود بين أشكال معينة لمركبة المادة والأنظمة المتصلة بها، ولم تتمكن العلوم الطبيعية المعترف بها من تخطيها. ومع ذلك، فقد كان تطور العلوم يزيد من توضيح نسبيتها.

إن المنهج الجدلي للتفكير الموجه نحو العلاقة الشاملة بين ظواهر وعمليات الحقيقة الموضوعية، والتوصل إلى تركيب لمعرفة الأشياء، وتعميمات نظرية واسعة، وتحطيم الحدود القائمة بين الأنظمة، أصبح لا غنى عنه في التغلب على الحواجز بين مجالات معينة للعلم، وتطوير رأى متكامل شامل لموضوعات البحث، وفي هذا الخصوص أكد أنجلز على الأهمية الخاصة، والنظرة الواعية للبحث الذي يتم على الحدود بين العلوم. وكتب يقول: إن الطبيعة تشكل نظاماً معيناً، وترابطاً كلياً معيناً لهيكل تؤثر على بعضها البعض، وهذا التأثير هو على وجه التحديد الحركة. ومعرفة الإنسان للكون هي معرفة لنظام، لعلاقة داخلية متبادلة بين الأجرام. ومن ثم يترتب على ذلك الاستنتاج المنطقي بأن تكامل المعرفة الإنسانية أمر محتوم. وتعكس الصلة الداخلية المتزايدة بين العلوم الصلة الداخلية القائمة بين الظواهر في الواقع الفعلي، بينما تشير عملية التكامل المتصاعدة في المعرفة إلى تغلغل العلم الأعمن دوماً في جدل الحقيقة الموضوعية، جدل الطبيعة والتطور الاجتماعي.

وتعد أعمال لينين مواصلة لتقديم المعالجة الجدلية المادية لمشكلة الصلة المتبادلة بين العلوم. ومنذ كتاباته الأولى الموجهة ضد علم الاجتماع الناثي للناوردنيين (الشعبيين)، أكد لينين مفهوم ماركس الخاص بالضرورة الطبيعية التاريخية التي تنفصع عن نفسها في عملية تطور المجتمع. وهذا المفهوم هو أساس مناهج البحث الجدلية المادية في معرفة ظواهر الطبيعة. وأرسى ماركس بتطبيقه، بشكل هادف وثابت، القوانين الموضوعية التي تحكم تطور المجتمع، وبذلك كان أول من أمد علم الاجتماع بأساس علمي. وأشار لينين إلى الصلة الوثيقة بين مناهج البحث الجدلية المادية الماركسية المرتكزة على علوم الاجتماع وبين الفرضيات التي تكمن خلف نظرية داروين عن التطور والمتعلقة بتطور الطبيعة العضوية التي تخضع للقانون.

إن منهجية العلوم المعترف بها والتي تطورت تحت التأثير القوي للمفاهيم الفلسفية هي

التي أضفت طابعاً مطلقاً على وضع الطبيعة فى مقابل الروح، والمادة فى مقابل الرسمى، بما عرقل بالطبع العلاقة المتبادلة بين معرفة العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية فى العديد من القضايا الأساسية. ووضّح لينين فى كتابه «المادية والنقد التجريبي» أن هذه المقابلة ذات طبيعة مطلقة فحسب من زاوية المسألة المعرفية الأساسية لعلاقة التفكير بالوجود، ولكن خارجها تصبح هذه المقابلة نسبية فحسب. والطريق واضحة الآن أمام البحث المادى والعلمى الدقيق داخل العلوم العينية فى المشاكل التي تقع على الحدود بين المعرفة الإنسانية ومعرفة العلوم الطبيعية. وهنا الاستنتاج، وكذلك مفهومات أساسية أخرى فى مؤلف لينين «المادية والنقد التجريبي» مرتبطة بالهرنة الفلسفية الجدلية المادية وتحليل أهم اكتشافات الفيزياء فى بداية القرن، جرى تطويرها عضواً فيما بعد فى فكرة الوحدة بين الفلسفة والعلوم الطبيعية.

وقد أشار لينين إلى التأثير المفيد للعلوم الطبيعية على تطور العلوم الاجتماعية وكتب يقول: «من المعروف للجميع أن تياراً قوياً تدفق من العلوم الطبيعية ليس فقط فى أيام بيتي وإنفا فى أيام ماركس كذلك. ويظل هنا التيار قوياً كما كان، إن لم يكن أقوى، فى القرن العشرين أيضاً» (٣٥) وفى الوقت نفسه أكد لينين بدأب على أهمية الفلسفة والعلوم الاجتماعية المنهجية والمتعلقة بالنظرة إلى العالم بالنسبة لتطور العلوم الطبيعية.

لقد أكدت مواصلة تطور العلوم تماماً أفكار الجدول المادى حول وحدة العالم والمعرفة العلمية. إن تركيب المفهومات المتعلقة بالكهرباء والمغناطيسية، وخصائص الضوء الجسيمية والمرجبة، وتطور الكيمياء العضوية والفيزياء الكسائوية وتركيب علم الوراثة ونظرية التطور لداروين، ودراسة ميكانيزمات الوراثة الجزيئية وشبه الجزيئية، وقرب فيزياء الأجسام الدقيقة من فيزياء الأجسام الكبيرة فى البحوث الكونية والفيزيوكونية الحديثة، ودراسة الإنسان على الحدود بين العلوم الاجتماعية والبيولوجية - ليست سوى قليل من المعالم فى تطور المعرفة العلمية، تدل على مستوى جديد وتغلغل أعمق للجدول الموضوعى فى تطور الواقع الفعلى.

وتشهد العقود الأخيرة تطوراً متزايداً للعلوم المتعلقة بالأرض التي تتناول، إذا ما محدثنا بالمنى العام، النطاق الجوى للأرض، بوصفه وحدة بين العضوى وغير العضوى، بين الأرض والمكونات الجوية لكوننا. وهذا التزايد ولده، أولاً وقبل كل شئ تأثير الإنسان فى مستوى العالم على البيئة فى ظل الثورة العلمية والتكنولوجية، ومهمة جعل العلاقة المتبادلة فعالة بين الطبيعة والمجتمع، بين إعادة الإنتاج والاستخدام المرشد للموارد الطبيعية.

ورأى لينين العمليات التكاملية في العلم ليس فقط بوصفها قضية نظرية معرفية ومنهجية تامة للمعرفة العلمية ذات الطبيعة الشاملة وإنما بوصفها أحد الأغراض الاجتماعية للعلم، وعلاقاته المتبادلة مع غيره من المؤسسات والمجالات الاجتماعية للحياة الاجتماعية، كموقف اجتماعي ومعنوي تشط للعالم.

وكان مشروع خطة لينين للعمل العلمي والتكنيكي، من حيث الجوهر، أول توجه (في بلادنا وفي العالم على اتساعه) مرشد لتطور مخطط وشامل للبحث، وأصبح عاملاً، لم يزد فحسب إلى حفز تطور العلاقة المتبادلة بين العلم والإنتاج، وإنما ساعد على التقريب بين المجالات المختلفة للمعرفة العلمية، وربط بين مشاكل العلوم الطبيعية والتكنيكية والاجتماعية. وكل من هذه المشاكل التي حددها لينين، كان يمثل مهمة معقدة تحتاج إلى تعبئة الجهود في مجالات المعرفة المختلفة. وهكذا، وحدت مشكلة الكهرباء - المشكلة الأساسية في برنامج لينين للعمل العلمي والتكنيكي - البحث الذي قام به مجموعات من العلماء في أكثر المجالات تنوعاً. وأثرت لدرجة كبيرة على تطور كثير من مجالات الهندسة والفيزياء، والتكنولوجيا الكيماوية والميكانيكا التطبيقية والجغرافيا والجيولوجيا. وترتب على العمل في البرنامج مع طرح وحل عدد من أمثال هذه المشاكل النظرية والعملية الاقتصادية والاجتماعية المهمة كالنظور الثقافي لمناطق البلاد النائية التي تسكنها أقليات قومية، وتقسيم المناطق اقتصادياً، والتحويل العميق للحياة في المناطق الريفية، إلخ.

وماله طبيعة متكاملة مماثلة المشكلة المرتبطة بشكل وثيق بدراسة القوى المنتجة واستخدامها على نطاق شامل.. وكان من الطبيعي أن تشهد السنوات التي تحققت فيها خطة لينين للعمل العلمي والتكنيكي تطبيقاً وتنفيذاً أكثر نشاطاً للأساليب المعقدة لتنظيم وتحقيق البحث. هكذا كانت مشاريع دراسة الانحراف المغناطيسي لمنطقة كورسك، وكارا - بونغاز - جول، والقوى المنتجة في الشمال، وبعض المشاكل الأخرى، معقدة في محتواها. وكانت تهتم، ليس فقط بالتنقيب عن الموارد الطبيعية في هذه المناطق، وإنما بتخصصها الاقتصادي وإمكانات تطوير تركيب السكان العرقي والاجتماعي، والتقاليد الثقافية والتاريخية.

إن خطة الدولة لكهربية روسيا (خطة الجويلرو) التي وضعها الاقتصاديون والمهندسون وعلماء الطبيعة، وكبار الباحثين الموجودين حينذاك قد غدت معلماً على الطريق نحو إقامة صلات وثيقة بين العلوم الطبيعية والتكنيكية والاجتماعية. وعندما كانت الخطة توضع، تحت توجيه لينين،

درسوا التقدم فى العلوم، والهندسة، والإنتاج، وقدروا إمكانيات، وحددوا آفاق تطور المناطق الاقتصادية الواسعة.

ومع الوقت توصل علماء الطبيعة البارزون فى الغرب كذلك إلى فكرة الوحدة فى المعرفة العلمية. ولنسترجع عبارة ماكس بلانك المعروفة التى يعرف فيها العلم بأنه متكامل داخليا وبأن انقسامه إلى مجالات منفصلة لا يرجع بدرجة كبيرة إلى طبيعة الأشياء. قدر ما يرجع إلى حدود المعرفة البشرية. وهى يقول: لأنه توجد بالفعل سلسلة متصلة تربط بين الفيزياء والكيمياء والعلوم الاجتماعية من خلال علم الحياة وعلم الإنسان، فلا يمكن فصلها إلا عن طريق التصف (٣٦).

إن العمليات الجارية لتركيب المعرفة العلمية تشمل بشكل متزايد مجالات جديدة للعلوم الأساسية عن الطبيعة. وهكذا، فإن إحدى المشاكل الأكثر إلحاحا للفيزياء النظرية المعاصرة تتمثل فى تطور نظرية «التوحيد الضخم» الذى يشمل، من ناحية، تفاعلات قوية، ومن ناحية أخرى تفاعلات ضعيفة وكهرومغناطيسية. ومثل هذه النظرية، التى تم فعلا وضع أساسها، قد تقدم، كما يقول كثير من الفيزيائيين البارزين، خطوة مهمة على طريق نظرية توحيدية، تضم إلى جانب التفاعلات المذكورة تفاعلات تتعلق بالجاذبية كذلك (٣٧).

وتشمل عملية التركيب مبادئ متباعدة للعلم، مثل علم الكونيات وعلم الحياة، مثلا (٣٨). وهذا يجعل من تكامل المعرفة العلمية عاملا محددا لتطورها فى المستوى الحالى.

وتظهر أشكال جديدة من العلاقات بين الأساليب والوسائل النظرية والتجريبية للعلوم الاجتماعية والطبيعية والتكنيكية فى عملية الثورة العلمية والتكنولوجية. وقد يكون أحد الأمثلة على ذلك الاستخدام الواسع للحاسبات وتكنولوجيا معالجة المعطيات الأخرى فى العلوم الاجتماعية. وفى الوقت نفسه يفتدو الأثر المتبادل للعلوم الاجتماعية على العمليات فى تطور العلوم الطبيعية والتكنيكية ملموسا بدرجة أكبر. ومن الطبيعى إذن أن تتطور فى الغالب عملية إضفاء طابع إنسانى على المعرفة العلمية، وأهمية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية للعلوم الطبيعية والهندسة. وهكذا، لم يسهم علم السيرنطيقا من ناحية الأساس فى تطوير مناهج المعرفة فى عدد من العلوم الاجتماعية فقط ولكنه استفاد من العلاقة. وأدخلت مفهومات الإدارة والذاكرة، والتدريب، والمباريات والسلوك المشترك وغيرها فى علم السيرنطيقا، إلى جانب موضوع ومناهج علم النفس، وعلم الاجتماع، وعلم اللغة. وتغزو أفكار العلوم الإنسانية علم

السيرنطيقا بقوة خاصة نتيجة لتطور قضايا «الذكاء المصطنع» واتصال الإنسان بالآلة». وفى الوقت الحاضر، تعدّ المفاهيم الشاملة مثل أبحاث العمليات، ونظرية المعلومات، ونظرية الأنظمة، ونظرية الأعراض... إلخ، حيث تستخدم المناهج فى أكثر مجالات المعرفة العلمية تنوعاً، أداة فى توحيد وتعزيز العلاقات المتبادلة للعلوم الاجتماعية والطبيعية والتكنيكية.

وفى مجرى الثورة العلمية والتكنولوجية، تدخل العلوم الاجتماعية فى علاقات أوثق وأكثر عضوية مع الإنتاج، الذى يفتح آفاقاً جديدة لحل مهام نظرية وعملية مهمة لزيادة فعالية الاقتصاد القومى. واليوم يشارك علماء الاجتماع فى البلدان الاشتراكية بشكل مباشر ونشط فى صياغة الأسس النظرية للإدارة العملية فى العمليات الاجتماعية الاقتصادية، وفى دراسة العوامل التى تطور نشاط الإنسان الإبداعي، وفى تحسين تنظيم العمل والإنتاج، وفى نظام الحوافز المادية والمعنوية للجماهير العاملة.

إن تصميم واستغلال وحدات الإنتاج والتكنولوجيات الحديثة، وأولاً وقبل كل شئ أنظمة الإنسان - الآلة المعقدة، تتطلب استخدام ليس فقط منجزات العلوم الطبيعية والتكنيكية، وإنما منجزات العلوم الاجتماعية كذلك. وقد غيرت أتمتة الإنتاج على أساس الحاسبات بشكل أساسى من مضمون وطبيعة العمل الذى يتطلب الإدراك وتحليل كميات كبيرة من المعلومات. وضاعفت العملية العقلية المرتبطة بعملية العمل، وافترضت مقدماً القدرة على سرعة صناعة القرار فى الأوضاع المتغيرة. ويستلزم كل ذلك دراسة، ليس فقط الخصائص الفيزيوكيماوية والتكنولوجية للأدوات والمواد التى تعالجها، وإنما كذلك المشاكل المتصلة بالعلوم الاجتماعية. وهذا يواجه العلماء بمهمة البحث فى ظروف توفر أفضل تنسيق بين القدرات البدنية والنفسية والذهنية للإنسان وأدواره الجسالية وغيرها من الخصائص الاجتماعية مع المطالب التى تعرفها الأنظمة التكنولوجية الحديثة وكذلك الأنظمة المقبلة. ومثل هذه الأنظمة العملية الجديدة مثل دراسة علم حركات العمل، وعلم الجمال التكنيكي، وعلم اللغة التطبيقى، وعلم النفس الهندسى، وعلم السيرنطيقا الاقتصادى، التى تنشأ على هذا الأساس، توجد وسائل وأساليب نظرية وتجريبية للعلوم الاجتماعية والطبيعية والتكنيكية.

وهناك حاجة إلى جهد مشترك من جانب الباحثين فى العلوم الاجتماعية والطبيعية والاختصاصيين التكنيكيين لتطوير مخطط ومتكامل لمجالات النشاط الإنسانى كافة، والإدارة العلمية الفعالة للاقتصاد والشئون الاجتماعية.

ويولي اهتمام خاص اليوم للتقييم الاجتماعي الاقتصادي للمنتجات في الأبحاث وتطوير وحدات الإنتاج والتكنولوجيا، وتطوير معيار الكفاءة والجودة القائم على أساس علمي، لوضع نسبة مثلى بين البرامج الطويلة الأمد، وحل مهام ضمان أسرع وأكبر عائد.

وقد برهنت التجربة على أن رسم التكهات العلمية والتكنولوجية الاجتماعية الاقتصادية الطويلة المدى هو شكل فعال للغاية من الجهد المشترك من جانب مثلى العلوم المختلفة. ويجري وضع برنامج شامل للتقدم العلمي والتكنيكي بمضامينه الاجتماعية الاقتصادية لتغطية العقدين، بعد إكمال فترة المخطط الخمسية الحالية. والمطلوب منه أن يوفر نقاطا يرجع إليها، يستحيل دون معرفتها نجاح خطط التنمية الاجتماعية الاقتصادية. وتعد الخطوط المرشدة للتقدم العلمي والتكنيكي التي يحددها نقاط انطلاقا لتنسيق الأبحاث لفترة طويلة من الزمن.

ويتغير تنظيم الأبحاث في ضوء هذه المهام الجديدة.

وتتخصص البنية التنظيمية القائمة للعلم وفقا للموضوعات، وهي بهذا المعنى ذات طبيعة «قطاعية». وحيث أن لها ما يبررها تماما، فإنها تظل الشكل الرئيسي لتركيز وتنسيق الأبحاث. ولكن من الواضح أيضا أن تطور الممارسة الاجتماعية والمعرفة يقدم، بدأب متزايد، مثل هذه المهام التي يمكن معالجتها خارج المؤسسات العلمية المتخصصة. وينجم عن ذلك تنظيم البحث المتكامل وفقا للمشاكل التي تميز فترتنا.

ومع ذلك، فهذا الاتجاه تهدد كذلك تطرفاته الخاصة، ويزعم أن الحدود بين العلوم تختفى، وأن التقسيم وفقا للموضوعات أصبح زائلا، كما أن المسألة لا تتعلق بالفعل بحلول علم محل العلوم الأخرى كافة، وإنما المسألة بالأحرى تتعلق بمشاركة الأسس المنهجية لفروع العلم المختلفة وحمية التقدم في تركيبها العضوي.

أولا: لا يمكننا إلا أن نرى أن عملية تباين العلوم تسير موازية لتكامل المعرفة البشرية، التي تعكس الطبيعة الجدلية للمعرفة العلمية. وثانيا: موضوع العلم يمكن ألا يطابق هدفه، ومن المعروف أن كثيرا من العلوم تشارك هدف أبحاثها: الطبيعة، المجتمع والإنسان، أو لكي نكون أكثر دقة، الطبيعة العضوية وغير العضوية، وعالم النبات أو الحيوان، إلخ. ولكن لكل علم موضوعه الخاص المتعلق بالانساق الخاصة، الميزة لمجال معين أو للعالم الموضوعي بأسره، ولتقل، فيزيقي، وكيميائي، إلخ، ولنتذكر كيف برهنت مطابقة النشاط العصبي الأعلى مع علم النفس على سبيلته، ويرجع ذلك إلى إساءة تفسير نتائج دورة بافلوف في الأكاديميات الثلاث المعروفة.

فى ذلك الوقت ساد الرأى بأن علم النفس ليس له موضوعه الخاص حيث إنه يدرس النشاط العصى مثل الفسيولوجيا البافلوفية. وفى الحقيقة برغم أن هدف البحث واحد، فإن العلمين مختلفين: فأحدهما يختص بالعمليات والأنساق الفسيولوجية للنشاط العصى الأعلى، بينما يختص الآخر بالعمليات الذهنية. ولم يكن التطور الناجح لعلم النفس ممكناً قبل الاعتراف بموضوع معين ومركز مستقل لهذا العلم، يملك أنساقه الخاصة. بيد أن صلاته بالتعاليم المتعلقة بالنشاط العصى الأعلى بوصفها إنجازاً بارزاً للعلم لا تضعف، وإنما على العكس تزداد قوة. وهذا ليس سوى إحدى الأمثلة العديدة للعملية الجدلية لتباين وتكامل المعرفة.

وفى الوقت نفسه، فعند معالجة تحليل مفصل وعلمى حقاً، سيكون من التبسيط المبالغى فيه رده إلى مجرد دراسة لهدف معين من خلال مناهج تستخدمها مختلف العلوم، وتلخيص تال للنتائج التى تم التوصل إليها. إن مجرد تلخيص أو تجميع النتائج التى توصل إليها عديد من العلوم فى دراسة الهدف نفسه، يشكل مرحلة مهمة، ولكنها ليست سوى مرحلة أولية، فى البحث التكاملى، الذى تعقبه مرحلة أكثر صعوبة وتشابكاً: تخلق صورة نظرية متكاملة للظاهرة المدروسة، وتطور على هذا الأساس توصيات علمية للتطبيق العملى.

وهذا ما تأخذ على عاتقها علوم الأنظمة المتبادلة التى ولدت فى العقود الأخيرة، مثل علم السرئطيات، وعلم السمبوتيقا، ونظرية المعلومات، إلخ. وفى التحليل التفصيلى السابق لهذه الوسائل المنطقية والمنهجية، سنؤكد فقط على الصلات الأوثق بين الوسائل المنهجية الأخيرة لتكوين الأنظمة المتبادلة مع الجدول؛ الصلات التى يمكن تجميعها إلى أسس معالجة الأنظمة والاتجاهات المنهجية المعاصرة المنتجة الأخرى.

وتزيد الطبيعة المعقدة للمشاكل الحالية التى تواجه المعرفة العلمية من جعل مواصلة تطوير صورة علمية متكاملة وموحدة للعالم أكثر إلحاحاً.

ولا يجرى الإحساس بالحاجة فى إطار الفلسفة المادية الجدلية فحسب، وإنما تنعكس، بشكل أو آخر، فى الاتجاهات المختلفة للفلسفة الحديثة غير الماركسية: ويمكن أن نتذكر فى هذا الخصوص برنامج «العلم التوحيدى» الوضعى الجديد. وقد سعت الوضعية الجديدة، بوصفها أحد ضروب المثالية الذاتية، إلى وحدة المعرفة العلمية فحسب، وبشكل خاص فى مجال موضوع المعرفة - نى أحاسيسه والتنظيم السيكونولوجى، وفى قدراته الفكرية وعمليات المعرفة، وفى لغته إلخ - متجاهلة كلية الدور المحدد المفروض أن تلعبه الوحدة المادية للحقيقة الموضوعية

فيما يتعلق بوحدة المعرفة العلمية.

ومع ذلك، فإن مثل هذا التفسير لوحدة العلم محمل بتناقضات داخلية. وهذه التناقضات كشفت بشكل عام في أحد اتجاهات الوضعية الجديدة، الذي كان له تأثير معين في النصف الأول من قرننا - فلسفة التحليل الفيزيائي. وكانت الفيزيائية تهدف إلى طرد «الميتافيزيقا» (والتي كانت في تفسيرها الوضعي تعنى كل ما لا يتعلق بالملاحظة المباشرة) من العلم وتطوير لغة علمية موحدة. ووفقاً للمناقعين عن هذا المفهوم (أ. نورث، ر. كارناب، س. هيل، وغيرهم) فإن أية عبارة يمكن رؤيتها ذات معنى علمي فقط عندما يوضح منهج ردها إلى عبارة تتعلق بالجسيمات الأكثر أولية المعروفة في المرحلة المعينة من تطور المعرفة العلمية. وعلى ذلك، فالطريق الوحيدة، كما يقول الفيزيائيون، لتركيب معرفتنا بالعالم هي ترجمة العبارات العلمية كافة إلى لغة فيزياء. الجسيمات الأولية، التي تعد النموذج الأول للغة العلم التوحيدية المقبلة. وأية محاولة للدراسة مجال معين للحقيقة، انطلاقاً من فرضية خصوصيتها الكيفية، كانوا يرونها أمراً ميتافيزيقياً.

وفي الوقت نفسه ليس من الصعب رؤية أن هذا البرنامج يركز على فرضية ذات طبيعة ميتافيزيقية - فرضية الإرجاع المتطرف، التي تقول بأن كل أشكال حركة المادة يمكن إرجاعها إلى تلك الأشكال التي تدرسها الفيزياء، وبخاصة فيزياء الجسيمات الأولية. ومن الواضح تماماً أن مثل هذا التفسير لوحدة العلم ليس متناقضاً داخلياً فحسب، ولكنه يتناقض كذلك بحزم مع الاتجاهات الفعلية لتطوره الخاص. ويكفى أن نتصور الحالة المؤسفة للبيولوجي أو عالم النفس أو الاجتماع الذي يسعى إلى تنفيذ هذا البرنامج؛ إذ سيكون ببساطة غير قادر على صياغة عبارة واحدة تتعلق بهدف دراسته. ولا غرابة في أن مؤسسي البرنامج أنفسهم قد أجبروا في النهاية على توسيع أفكارهم الرئيسية بالتدرج، وهو ما لم يحل دون الانهيار النهائي للفيزيائية. وهكذا، فإن مسألة تكامل العلم وتحديد أكثر اتجاهاته المنتجة، مثل مسألة الأساس في العلاقات بين العلوم الاجتماعية والطبيعية، والتكيفية، لا تعنى مجرد إقرار حقائق معينة لتاريخ العلم وحالته الراهنة، بغض النظر عن مدى أهمية هذه الحقائق. وفي الحقيقة، فإن هذه مشكلة فلسفية ومنهجية كبيرة.

وبهذا المعنى، فإن الدراسات الشاملة للوحدة بين العلوم والعوامل الاجتماعية في تطور المعرفة العلمية تحتل أهمية خاصة. واللجوء إلى الإطار الاجتماعي الثقافي العريض لتطور العلم

بأنى فى حينه، لأنه عبر هذا الطريق، على وجه التحديد، تتكشف بشكل محدد العلاقة العضوية بين المعرفة العلمية والنظرة إلى العالم، بين النظرية والحياة، وتترى عمليات التكامل وهى تحتوى ليس فقط على الأساس النظرى المعرفى والمنهجى للعلم وإنما على القضايا المتعلقة بمهمته الاجتماعية وعلاقاته بالمؤسسات والمجالات الاجتماعية الأخرى للحياة الاجتماعية. وتمشياً مع هذه الفرضيات الأساسية فإن الدراسات الفلسفية المعاصرة فى عمليات التكامل تشمل نطاقاً عريضاً من المشاكل التى يعتمد حلها على التوجه الدائم للأعمال الفلسفية إلى المستلزمات والظروف الاجتماعية العملية للتكامل، وإلى المطالب الفعلية التى يفرضها المجتمع على العلم. إن الصلات التى لا تنفصل بين العلم والممارسة، بين الفلسفة والحياة الاجتماعية بكل مشاكلها الحيوية، تحتل مركز الاهتمام عند مناقشة آفاق الدراسات الفلسفية فى المعرفة العلمية الحديثة.

إن خصائص الإنتاج الحديث والمهام المشتركة للإسراع بالثورة العلمية والتكنولوجية تزيد من الحاجة إلى تكامل منجزات العلوم الاجتماعية والطبيعية والتكنيكية، وكذلك منجزات العلوم الزراعية والطبية المرتبطة بها. والاتصال التقليدى بين هذه علوم ينهار بالتدريج تحت ضغط التقدم الاجتماعى. وهناك حاجة إلى مواصلة تطور المبادئ المتعلقة بالمهام الاجتماعية للعلم وأهميتها بالنسبة للفرد واليومية إذا ما أريد التوصل إلى تحكم علمى هادف فى الاتجاه العام للتقريب الذى تبرهن عليه كل المجالات المهمة للمعرفة. وهذه المهام وأهميتها لا يمكن تفسيرها من زاوية نفعية، وإنما يجب النظر إليها بما يتمشى مع إدراك عميق لجوهر الإنسان، وحاجاته ومطامحه كما تقدمها الفلسفة الماركسية اللينينية. وفى كلمات أخرى، فإن قضية الإنسان لا تغدو فقط الحافز الأساسى فى التفسير النظرى للصلة المتبادلة بين العلوم الطبيعية والاجتماعية والتكنيكية، ولكنها تغدو أساسية فى تطوير الأساس الفلسفى لهذه الصلة المتبادلة، وفى وصف أكثر دقة للقضايا المنهجية والمتعلقة بالنظرة إلى العالم، والتى لا ينفى جمعها ببساطة من المجالات المختلفة للمعرفة وإنما يجب أن تعكس الاتجاهات التركيبية لتفاعلها المتطور.

ومثل هذه الظروف تكشف عن عدم الكفاية النامة لمحاولات كثير من فلاسفة الغرب - الوضعيين وما بعد الوضعيين - الذين يعيدون نظرياً بناء ميكانيزمات المعرفة العلمية كى يحصروا أنفسهم فى مفهوم العلم بوصفه نظاماً للمعرفة يتطور بشكل مستقل، وفى فكرة وجود فجوة لا يمكن تخطيها بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية:

وهذا التعارض الميتافيزيقى بين العلوم الطبيعية والاجتماعية هو انعكاس خاص للدور

المزدوج الذى على العلم أن يلعبه فى المجتمع الرأسمالى لدفع التقدم التكنيكى، كى يستخدم رأس المال فى زيادة الأرباح، ومن ثم يفاقم من استغلال العمال، ويؤدى هذا إلى تصور خاطئ، واعتقاد متشكك أساسا قى أن العلم لا يهالى بالمثل العليا الإنسانية، لأنه يهتم فحسب باكتشاف ووصف الحقائق غير المعروفة حتى ذلك الوقت. وقد كشفت مسيرة الزمن بوضوح أن مثل هذا الموقف، الذى يبدو موضوعيا وبلا مصلحة لكثير من علماء الغرب، قد أدى فى الماضى ويمكن أن يؤدى فى المستقبل إلى نتائج رهيبة ناجمة عن استخدام اكتشافاتهم.

واليوم لا حاجة إلى البرهنة على أن العلوم الطبيعية لا توجد وتتطور فى فراغ اجتماعى، وأن التطبيق العملى للعلم ليس مفيدا فقط على الدوام، ولكن بإمكانه اعتمادا على الأهداف السياسية والبرامج الاجتماعية أن يبرهن على أنه يشكل كارثة للمدنية الحاضرة والمقبلية. إن الوعى بالمسئولية الاجتماعية الذى يتطور بين علماء الطبيعة، وبالضرورة التى توجه اهتمامهم نحو العلوم الاجتماعية، لفهم العلم على أساس الحياة الاجتماعية لأن فهم الحياة الاجتماعية المرتكز على العلم، هو وحده الذى يمكن أن يرشد العالم فى أى مجال إلى تحديد كيفية تصرفه، حتى تستخدم نتائج معرفة العمليات الطبيعية لخدمة المجتمع. والمصاعب العديدة، وسوء الفهم والتناقضات التى تواجهها هذه المفاهيم الخاطئة هى دليل واضح على أن الفهم الكافى للعملية محل الدراسة يمكن فقط من خلال تحليل لتطور المعرفة فى إطار كل نظام النشاط المعرفى والعلمى الذى يحدده مجموع العوامل الاجتماعية والثقافية وتحدده، فى النهاية، كل الممارسة الاجتماعية.

٥ - الإنسان والطبيعة فى ظروف الثورة العلمية والتكنولوجية

حولت الثورة العلمية والتكنولوجية لعصرنا، تحويلا جذريا، بكل جوانب البحث الهادفة إلى أن تعكس فى النظام المعرفى لمجتمعات وأنساق الطبيعة وقوانينها الأساسية، تلك الطبيعة التى يشكل الإنسان نفسه جزءا لا يتجزأ منها. وتتسع وتعمق بمعدلات تتزايد دوما معرفتنا بالطبيعة ومشاركتها فى مجال النشاط الإنسانى.

وتمثل إحدى السمات التى تميز الثورة العلمية والتكنولوجية فى تعزيز العلاقات التبادلة

للعلم، والتكنولوجيا والإنتاج. وهذه العلاقات المتنوعة والمكتفة، ذات تأثير مهم على تطور كل من الإنتاج والعلم. ومن ناحية أخرى، فإن القوى المنتجة لمجتمع اليوم تفتح فرصا ما زالت مجهولة أمام تطور العلم، وإقامة وتوسيع اتجاهات البحث الجديد أساسا، باستخدام أجهزة تجريبية وحاسبات معقدة. ومن ناحية أخرى، فخلال الثورة العلمية والتكنولوجية، تعد الممارسة على نطاق متزايد دوماً تجسيدا للبرامج النظرية. وهكذا يمارس العلم تأثيرا متزايدا على تطور الممارسة الاجتماعية التاريخية والإنتاج أولا وقبل كل شيء.

تتغير من حيث الجوهر كذلك طبيعة النشاط الإنتاجي البشرى. وإحدى سمات الثورة العلمية والتكنولوجية تتمثل في أنه بينما فتح الانتقال من العمل اليدوي إلى الإنتاج الآلي في الماضي عصرا جديدا، حيث حلت الآلة محل القوة العضلية للإنسان، وجعلت عمله البدني أكثر سهولة، تساعد الآلات من الطراز الجديد اليوم على القيام بالحسابات المعقدة والمتعبة وغيرها من العمليات الذهنية، وتسهل العمل الفهني وتزيد من إنتاجيته. وبينما تؤقت أنظمة الآلات عملية الإنتاج، فإن الحاسبات الإلكترونية تؤقت إدارتها.

وكل هذا بالطبع لا يمكنه إلا أن يؤثر على العلم نفسه حيث إنه يتلقى حافزا جديدا للتطور في مجرى الثورة العلمية والتكنولوجية. وينعكس أحد اتجاهاته المهمة، كما ذكرنا من قبل، في تعزيز العلاقات بين العلوم الاجتماعية، والطبيعية والتكنيكية.

حقا، إن الانتهاء نحو وحدة المعرفة العلمية وتكامل العلوم قد حفز على الدوام تطور العلم، ولكن سيكون من الخطأ الاعتقاد بأن الثورة العلمية والتكنولوجية لم تؤد إلى تغييرات. إن الثورة العلمية والتكنولوجية تمد انقلابا فعليا يشمل ليس فقط أنظمة علمية مفردة وإنما هياكل علمية بأكملها كذلك. وبالإضافة إلى ذلك تتميز المرحلة المعاصرة من الثورة العلمية والتكنولوجية بتشكيل تجمعات نظامية متبادلة للمعرفة العلمية تشمل العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية والأنظمة التكنيكية وعليها أن تشكل أساسا نظريا للتخطيط، وتنظيم، وتنفيذ النشاط في مجالات الممارسة المختلفة. وأحد الأمثلة الحية على مثل هذا التجمع هو علم التبيؤ المعاصر. إن ما كان من قبل أحد المجالات الضيقة نسبيا للمعرفة البيولوجية تحول في الوقت الحاضر إلى مجال غرض للبحث العلمي، يهدف إلى حفز وترشيد العلاقات المتبادلة بين المجتمع والطبيعة. إن مثل كثير من مجالات العلوم الطبيعية وكذلك العلوم الاجتماعية والاختصاصيين في العلوم التكنيكية والزراعية والطبية قد وحدوا جهودهم في هذا المجال. وهم يدرسون مجموع المشاكل

الخاصة بالعلاقات المتبادلة بين البشرية والبيئة الطبيعية، بما في ذلك مسائل مثل تشكيل الوضع الانتصادي الحالي، والإمكانات المتزايدة للاستخدام المرشد للموارد الطبيعية في ظروف الثورة العلمية والتكنولوجية.

وهذا النمط من التجمعات لا يركب فحسب المعرفة العلمية المتوفرة وإنما يقدم كذلك قضايا جديدة للبحث، ويعالج مهام علمية جديدة أساساً، كما أن تشكيل مثل هذه التجمعات لاتجاهات الأبحاث العلمية والتكنولوجية مثل علم التنوُّز واستكشاف الفضاء، ودراسة حركات العمل، إلخ، لا يلقى بأية حال بنية العلم الحالية التي تركز على نظام، والتي برهنت على إنتاجيتها في قرون من تطور العلم. وفي الوقت نفسه فإن عملية تشكيل مثل هذه الهياكل للمعرفة، التي قدمت وحدة جدلية للتيارين - تشكيل اتجاهات جديدة في البحث والتكامل - وإقامة علاقات جديدة بين المجالات القائمة للمعرفة، إنما تعكس الجوانب الجديدة أساساً في عمل وتطور العلم، التي ولدت من التوسع في منظور وظائفه الاجتماعية، ونجحت مباشرة عن تطور الثورة العلمية والتكنولوجية.

وكل هذا جرى إبرازه عند تفسير الوضع الإيكولوجي المعاصر بأنه وضع طبيعي للأمر، إذ إن مشاكل الإيكولوجيا تعد هي الأهم في عداد المشاكل العالمية. وليس هناك من شك في أن هذه المشاكل يجب أن يضاف إليها طابع مطلق أو تحليل بشكل منفصل عن المشاكل العالمية الأخرى للفترة المعاصرة. ولكن رغم ذلك، يجب أن يقال أن خطورة الوضع الإيكولوجي في السبعينات والثمانينات، وبخاصة في البلدان الرأسمالية المتطورة لم تقل، وإنما على العكس، اكتسبت في بعض الأحيان أشكالاً للتعبير أكثر حدة.

إن التطور الإيجابي ووجود حضارتنا ذاته يعتمد على الحل الإيجابي لمشكلة العلاقة بين الإنسان والبيئة. ويولي اهتمام كبير، بشكل ثابت، للمشاكل الإيكولوجية في بنية المعرفة العلمية الحديثة. والتقاليد الماركسية غنية في هذا المجال.

لقد كشفت الماركسية جدلية العلاقات بين المجتمع والطبيعة ووضّحت نشأة الوحدة والتعارض بين الإنسان والبيئة. ويتم التوصل إلى هذه الوحدة بين الإنسان والطبيعة بواسطة العمل بوصفه «عملية التبادل» في إطار تفاعل الإنسان مع البيئة الطبيعية. ومن ناحية أخرى، فإن النشاط الإنساني يعد العامل الرئيسي الذي يؤثر على الصلات والعلاقات الطبيعية. وفي الوقت نفسه أقرت الماركسية أهمية سيطرة العوامل الاجتماعية في التفلب على التناقضات في العلاقات بين

الإنسان والعالم الذى يعيش فيه.

ولا يؤكد التحليل الماركسى للمشاكل الإيكولوجية جانبها المتعلق بالعلوم الطبيعية أو التكنولوجيا فقط، وإنما يدرس كل منظورها بما فى ذلك الجوانب الأخلاقية الإنسانية، التى تضىء طبيعة متكاملة على تفسير علاقات الإنسان بالطبيعة. ودون إحياء أوهام «فلسفة الطبيعة» تحفز الفلسفة الصلات داخل المعرفة العلمية المعاصرة فى إطار تحليل المشكلة الإيكولوجية.

إن الفرد مثل المجتمع البشرى بأسره يوجد ويتطور فحسب فى تفاعل مع الطبيعة. ومن الممكن إبراز مراحل كيفية خاصة عديدة فى تاريخ الإنسان للتفاعل بين الطبيعة والمجتمع، ويتوقف ذلك على مستوى تطور الإنتاج المادى، وأولا وقبل كل شئ، على أدوات العمل.

وكانت المرحلة الأولى هى اقتصاد الحصول على الغذاء، وكانت قائمة فى فجر التاريخ البشرى عندما اعتمدت الحياة على جمع الغذاء، والصيد، وصيد السمك. ولم يكن تأثير الإنسان على الطبيعة ذا أهمية بعد. ولكن على أساس هذا الاقتصاد، على وجه التحديد، ظهر الإنسان الحديث بوصفه نوعا، وظهرت الأشكال الأولى لتنظيمه الاجتماعى كما ظهرت أهم أنماط الأدوات البدوية.

وبدأت المرحلة الثانية مع فلاحه الأرض وتربية الماشية، مع الانتقال من اقتصاد الحصول على الغذاء إلى الاقتصاد الإنتاجى، ويشار اليوم إلى الثورة التى ارتبطت بذلك فى الإنتاج بالثورة الحجرية الحديثة. وقد كانت قفزة هائلة وضمت فى الأساس أسسا جديدة للمجتمع، وغيّرت جذريا، كل نمودج الحياة، وخلقت الشروط اللازمة للانتقال إلى مجتمع طبقى. ولآلاف السنين كانت الزراعة (وفى عدد من البلدان تربية الماشية) هى النمط الأساسى للنشاط الإنتاجى فى مجتمعات ملاك العبيد والإقطاع. وعندئذ بدأ الإنسان يقطع الغابات، ويشق القنوات وشبكات الري. وازداد تأثيره على البيئة، وأدى فى عدد من الحالات إلى تدمير التعقيدات الطبيعية.

وبدأت المرحلة الثالثة مع الثورة الصناعية التى جعلت بالإمكان إقامة قرى إنتاجية هائلة. ومنذ ذلك الوقت فصاعدا أثر الإنسان على الطبيعة أساسا من خلال الإنتاج الصناعى الذى آزاد لدرجة كبيرة من إمكانيات تغيير البيئة لكى تلائم مصالحه، وقلب التوازن الإيكولوجى. واستفادت الرأسمالية من التصنيع المتعاظم كى تكثف استغلال العمل، وكى تنهب الموارد

الطبيعية، ولم تتردد إطلاقاً في تلويث وتسميم البيئة.

وتعد الرأسمالية باستغلالها المريض للثروات الطبيعية، وتطورها للتقائى غير المحكوم، السبب الرئيسى للوضع المنذر بالخطر فى الغرب، وأثره المعاكس المتزايد على البيئة فى العالم بأسره. إن الاختكارات، وأساسا الاختكارات عابرة القومية، مدفوعة بدوافع الجشع، تلوث بشكل متهور الجو، وسطح الأرض، والأنهار، والبحيرات، والمحيط العالمى بنفايات ضارة فى عدوان إيكولوجى خاص. وغدا كثير من الباحثين والشخصيات العامة فى جميع أنحاء العالم على وعى بأن هذا الخطر يرتبط بطبيعة الرأسمالية ذاتها. إن تفاقم المشاكل العالمية فى عصر الثورة العلمية والتكنولوجية لا يتفصل الآن عن المرحلة الحالية للأزمة العامة للرأسمالية.

وحيث أن أسباب وجوه المشاكل الاجتماعية للإيكولوجيا فى الأنظمة الاجتماعية المختلفة فى عالم اليوم تختلف كذلك، فلا يوجد هناك حل واحد. ومع ذلك، فإن المهمة المشتركة هى تنظيم رقابة المجتمع على عمليات التأثير التلقائى والفوضى على الطبيعة، وهذا ممكن فحسب فى ظروف اجتماعية معينة؛ فى ظروف تكون فيها وسائل الإنتاج مملوكة ملكية عامة.

لقد كتب ماركس عن هذه الإمكانية، عن الرجال ذوى الطابع الاشتراكى، المنتجين المتحدين، الذين ينظمون بشكل عقلانى عملية التبادل مع الطبيعة، ويضعونها تحت سيطرتهم المشتركة بدلا من أن تحكمهم كما تحكمهم القوى العمياء^(٢٩) وتعد القدرة على حل المشاكل الإيكولوجية عنصرا لا يتفصل عن المجتمع الاشتراكى المتطور.

بعد انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى عام ١٩١٧ مباشرة، كرست الحكومة السوفيتية اهتماما أكبر للاستخدام المرشد للموارد الطبيعية. وفى إبريل ١٩١٨، طرح لينين فى «مشروع خطة العمل العلمى والتكنيكى» الذى سبق الإشارة إليه، أمام أكاديمية العلوم مهمة دراسة القوى المنتجة الطبيعية بفرض تخطيط تطور الاقتصاد الوطنى. وخلال الفترة التالية نفذ الحزب الشيوعى والحكومة السوفيتية تدابير ترمى إلى استخدام خطة حماية الطبيعة والبيئة على أكمل وجه.

والاشتراكية نظام اجتماعى من أهم أهدافه الاجتماعية علاقات الإنسان المتناسقة مع الطبيعة. وفى الاتحاد السوفيتى، تعد حماية البيئة والاستخدام المرشد للموارد الطبيعية سياسة للدولة ومحل اهتمام الشعب. وتنص المادة ١٨ من دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية على أنه: «من أجل مصلحة الأجيال الحالية والمقبلة، تتخذ فى الاتحاد السوفيتى

الخطوات الضرورية لحماية الأرض ومواردها المعدنية والمائية والملوحة الحيوانية والنباتية، واستخدامها المرشد، وللمحافظة على نقاء الهواء والماء، وضمان تكاثر الثروة الطبيعية، وتحسين البيئة البشرية».

تعتبر ملكية الدولة الاشتراكية للأرض، ومواردها المعدنية والمائية، وكذلك الغابات، الأساس الراسخ لتنظيم الاستخدام الأكثر ترشيدا للثروة الطبيعية، والمحافظة الفعالة على الطبيعة فى الاتحاد السوفيتى. وتهدف هذه الظروف للإدارة المخططة للاقتصاد القومى ولعدول عال من النمو الاقتصادى.

واليوم، فى ظروف التطور السريع للثروة العلمية والتكنولوجية، والتصنيع والتحضّر المكثف، والنمو المتواصل لاحتياجات الناس المادية والثقافية، يتزايد على الدوام نطاق وتعقيد مهام جعل العلاقات بين الإنسان والطبيعة على أكمل وجه. ويتوقف التوصل إلى أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية - خلق الظروف الضرورية للعمل المثمر، والراحة وحماية صحة الإنسان ورفاهية الأجيال الحالية والمقبلة - بدرجة كبيرة على تحقيقها.

وتستهدف المخطوط المرشدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للاتحاد السوفيتى، بوصفها إحدى المهام الرئيسية، تطوير وتحسين التدابير المتعلقة بحماية البيئة، والاستخدام المرشد للموارد الطبيعية وتكاثرها. وتشمل هذه التدابير تطبيق أساليب وأنظمة فعالة جديدة للتنقيب عن، وتركيز ومعالجة، الموارد المعدنية الخام، والمحد بدرجة كبيرة من الخسائر فى التنقيب والمعالجة. وتستهدف كذلك التطوير النشط للعمليات التكنولوجية الجديدة ووسائل التفرغ للحد بأكبر قدر ممكن من انبعاث المواد الضارة، والإنتاج المتزايد لوحدات امتصاص الغاز العالية الفعالية، ومجهيزات تنقية المياه، وكذلك الأدوات والمحطات الأوتوماتيكية التى ترأب حالة البيئة وكذلك تطوير واستخدام تكنولوجيات ذات أداء عال وبلا نفايات.

ويجرى العمل لزيادة خصوبة التربة، والحماية مما يحدثه الماء والرياح من التآكل، والملوحة، والجفاف، والفيضانات، والتلوث بالنفايات الصناعية. وسوف يتم تمجيد بناء مشاريع المحافظة على الماء فى أحواض البحر الأسود، وبحر البلطيق، وبحر قزوين، وبحر آزوف، وفى أهم المناطق الصناعية للبلاد، وكذلك تحسين المحافظة على موارد المياه، بما فى ذلك الأنهار والبحيرات الصغيرة. وسوف تزداد كذلك قدرة أنظمة دورات المياه، وتخطط أنظمة السيطرة المؤتممة على الماء فى أحواض الأنهار الكبرى فى القسم الأوروبى من البلاد وفى وسط آسيا. وتتسع عمليات

التشجير الوقائي، وتقام مناطق خضراء جديدة في المدن والمستوطنات وضواحيها كما يجري تحسين المناطق القائمة بالفعل، وتشكيل شبكة من المحميات الطبيعية تركز على أساس علمي. وتعد إعادة إنتاج البيئة الطبيعية أحد المكونات المهمة للغاية للفعالية الاجتماعية الاقتصادية في الإنتاج الاجتماعي. وهذا يشير بدوره أكبر اهتمام بمشاكل الإيكولوجيا، واليوم، لا يمكن أن يقتصر مفهوم كفاءة الإنتاج على اعتبارات اقتصادية ضيقة مثل الإنفاق الاقتصادي أو كفاءة القدرة الذاتية على مستوى مؤسسة صناعية أو صناعة. ومعيار الكفاءة يجب أن يشمل كلا من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي. وهذا ما يشير إليه بوضوح تفاهم المشاكل البيولوجية. ويسبب وزنها الاقتصادي يكتسب حل هذه المشاكل اليومية كذلك مغزى اجتماعيا كبيرا، وبعد من بين العوامل الاجتماعية للتوجه الإيكولوجي كذلك، والتي يجب أن تؤخذ في الاعتبار في تحديد الكفاءة في ظروف العمل، ودرجة جاذبيته، وتحسين البيئة سواء في العمل أم في كل مناحي الحياة الأخرى. إن الحل المرضي لهذه المهام الاجتماعية هو في الوقت نفسه شرط ضروري للعمل الكفء والتوصل إلى إنتاجية عالية.

وتكشف هذه الأمثلة عن التعقيد المتزايد للمشاكل التي يسببها اتساع تأثير المجتمع على الطبيعة، وتعزيز دور العلم وكل فروعه الرئيسية على العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتكنيكية في دراسة المشاكل الإيكولوجية.

وبنما وضعت الأبحاث الأساسية الميكرو الدراسات بالوضع الإيكولوجي المعاصر، وأساسا المهتمه بالأرض، فإن الدراسات اللاحقة كافة قد كشفت المكون الإيكولوجي للعلوم الاجتماعية، والتكنيكية والطبيعية. وينتهي تعبئة الجهود من أجل مواصلة تطوير مناهج إبداعية أفضل تنطبق على تحليل العمليات في العلاقة بين الإنسان وموطنه، وتطوير أساليب التقييم الاجتماعي الشامل لطرق ووسائل جديدة لتشكيل القوى المنتجة وتكنولوجيا الغذاء، ودراسة دينامية التنظيم البنوي للنشاط الإنساني والتحويل المعين الذي يمر به تحت تأثير الطبيعة التي تشارك بدرجة أكبر في الوضع الإيكولوجي اليوم. وفي هذا الخصوص، تصدر البيانات عن الحاجة إلى «تطبيع» اتجاه الثورة العلمية والتكنولوجية، وتغدو الإشارات إلى «ثورة علمية وتكنولوجية جديدة» إلى علم يضع في اعتباره المبادئ الإيكولوجية للتطور، متكررة، ويصلح هذا، على ما نعتقد، مادة للتفكير.

إن الجوانب الإيكولوجية للتحضر، وتحليل تأثيرها على كل من الطبيعة المحيطة وعلى

حالتها فى الأنواع المختلفة من السكان محتاج إلى اهتمام خاص. إن مهمة منع الأثر المعاكس على البيئة والموطن البشرى للتحضر التلقائى، وهجرة السكان من المناطق الريفية إلى الحضر، وما يصاحب ذلك من نمو سريع للصناعة وتركزها، مهم للغاية ويتطلب استثمارات وأسمالية مهمة. وينبغى لإدارة التحضر أن توحّد إعادة إنتاج وتحسين البيئة الطبيعية القائمة، وتوفير ظروف الحياة المواتية فى أقطاب المجتمعات الحضرية والريفية كافة.

إن الوضع الإيكولوجى المعاصر يؤثر بدرجة كبيرة على بنية ودينامية المعرفة العلمية وطبيعة وطريقة التفكير النظرى. فمن ناحية، تضى مشاركة هيكل المعرفة العلمية اليوم وليس فقط (كما هو الحال أخيراً) العلوم البيولوجية أو العلوم المتعلقة بالأرض، فى دراسة المشاكل المتعلقة بعلاقة الإنسان بالبيئة، طامها جوهرياً على تفسير هذه العلاقات، ومن ناحية أخرى فإن الأفكار والمفاهيم الإيكولوجية تتغلغل فى العلوم الطبيعية والتكنيكية والاجتماعية، التى تسهم بدرجة كبيرة فى ترسانة المعرفة العلمية الحديثة.

وتتطلب دراسة مشاكل العالم مثل موارد الطاقة والغذاء فى نفس الاتجاه، والنظرة المعقدة مفيدة كذلك فى هذا المجال، على خلاف التنبؤات التكنيكية الضيقة.

وتتخطى العلاقات المتبادلة بين الطبيعة والمجتمع نطاق كوكبنا؛ وذلك نتيجة لتطور علم الملاحاة الفضائية، وإقامة وسائل بحث واستكشاف الفضاء، وأساليب جديدة لدراسة الأرض. وكان للاتحاد السوفيتى قصب السبق فى هذه الدراسات بإطلاق أول قمر صناعى فى الفضاء فى أكتوبر ١٩٥٧. وفى عام ١٩٦١، حقق الشيوعى جاجارين أول تحليق فى الفضاء يقوم به إنسان.

كيف يرتبط استكشاف الفضاء بمشاكل العالم المعاصرة الأخرى؟ إن المشاكل الإيكولوجية ومشاكل العالم الأخرى غالباً ما ترى على أنها إما منفصلة عن استكشاف الفضاء أو متعارضة معه، وهذه نظرة غير متماسكة، ليس فقط لأن استكشاف الفضاء نشط فى حل المهام الاقتصادية القومية، بتأثير بعض فروعه، مثل علم الأرصاد والاتصال عن طريق التوابع، ودراسة سطح الأرض الذى يقدم عائداً مضاعفاً لتكاليف إنتاج واستغلال الأجهزة. إن الكفاءة الاقتصادية لأدوات الفضاء، التى اتضحت بما فيه الكفاية فى العقد الأخير، لا تطفى الأهمية العلمية لاستكشاف الفضاء. ومن الممكن مقارنة هيكل المعلومات الذى توفره تكنولوجيا الفضاء والملاحظة المباشرة من الأقمار الصناعية لأجرام النظام الشمسى؛ والفضاء الخارجى

وأزمة الإشعاع والغلاف الجوى وسطح الأرض وعن أعماق المحيط العالمى وباطن الأرض، بالحجم الكلى للمعرفة الأساسية، التى تراكت خلال كل تاريخ المدنية. وفى بعض الحالات برهنت المعلومات العلمية عن الفضاء الخارجى على أنها فريدة ويمكن الحصول عليها فحسب من خلال تكنولوجيا صواريخ الفضاء. ومن ثم الحاجة المتزايدة إلى مواصلة تطوير الانجاء الفضائى فى العلاقات المتبادلة بين المجتمع والطبيعة، واستخدام مركبات الفضاء لمصلحة العلم، والتكنولوجيا، والاقتصاد الوطنى. ويعطى هذا بعدا خاصا للتفسير الاجتماعى الفلسفى لاستكشاف الفضاء.

وقد برهن استكشاف الفضاء، فى الحقيقة، على أنه مجال مشعر جديد للدراسات والتعميمات النظرية للفلسفة الماركسية اللينينية. إن مفهومات ماركس حول الطبيعة التى تتطور إلى إنسان^(٤٠)، وحول شمولية الإنسان التى تظهر عمليا فى الشمولية التى تجعل من الطبيعة كلها جسده غير العضوى^(٤١)، تفترض مقدما توسعا مطردا فى متغيرات الفضاء للعلاقات بين المجتمع والطبيعة، وادخال مجالات جديدة، بما فى ذلك الفضاء الخارجى، فى مجالها.

إن الطبيعة المتشابهة والتكاملة لظاهرة استكشاف الفضاء، والتى براسبتها يجب أن تدرس ككيان متكامل وكامل، هى فى التحليل النهائى مستعصية على الفهم من جانب علم الاجتماع التصورى والفلسفة الجمعيتين، ويرى بعض هؤلاء الباحثين ذوى العقلية التكنيكية الفضاء الخارجى بوصفه صمام أمان لتحقيق التوترات الاجتماعية فى العالم الرأسمالى. وهذا، مثلا، هو الجانب الاجتماعى لمقترحات إقامة عدد من المستوطنات «الجزر الفضائية» فى الفضاء الخارجى، مستقلة عن بعضها البعض مودبة إلى تقسيم البشرية وإفقار نوعيتها «الاجتماعية». وهناك آخرون ممن يشاركون نادى روما وفلسفة الانجاء «البيئى» فى التحذير، لا يقفون فحسب مع التخلي الكامل عن استكشاف الفضاء وإنما مع التصفية العامة للقدرة العلمية والتكنولوجية «للمعودة ثانية إلى الطبيعة». ومن الواضح أن كلا هذين الانجاءين طوباويان ورجعيان ومتوقفان على بعضهما البعض. وهؤلاء الايديولوجيون عاجزون عن أن يقدموا للمجتمع فكرة عن تطوره، وفى حالتنا هذه، عن إمكانية تطور فلكى واسع المدى. إن الحل الفعال للمشكلة الإيكولوجية فى ظروف الاشتراكية يشمل الاستخدام الأمثل للطبيعة، الاستخدام الرشيد، والمحافظة على الموارد الطبيعية وإعادة إنتاجها، ومرفقا مدروسا من البيئة.

والنجاحات التي سجلتها الاشتراكية القائمة في المحافظة على الطبيعة واستخدامها المرشد لا تتضمن عدم وجود صعوبات موضوعية أو ذاتية في حل المسائل الإيكولوجية؛ إنها موجودة بالفعل ويقوم المجتمع الاشتراكي بالكشف الشامل عن أصلها، ويخلق الظروف للتغلب عليها، ويفرس في الإنسان موقفاً إنسانياً حقاً حيال الطبيعة. ولا يمكن تصور تشكيل شخصية متطورة بشكل متناسق حقاً دون أن تكون موجهة إيكولوجياً.

إن فعالية استخدام الطبيعة بطريقة اشتراكية تبرز بشكل خاص على خلفية تفاقم الظواهر الشبيهة بالأزمة، بما في ذلك الظواهر ذات الأصل الإيكولوجي في البلدان الرأسمالية المتطورة. ولا معنى هذا القول أنه لا يجري فعل شيء هناك لحماية الطبيعة. وعلى العكس، تنتهج سياسة عامة في المحافظة على الطبيعة، وتصدر تشريعات متعلقة بذلك، إلخ. ولكن مبادئ الاقتصاد الرأسمالي لا يمكن أن تخلق مستلزمات كافية لحل التناقضات العدائية بين المجتمع والإنسان وبينته. والأزمة الإيكولوجية التي تتطور في ظروف المجتمع البرجوازي هي جزء لا يتجزأ من الأزمة العامة للرأسمالية.

وما زال بعض علماء الغرب يتعلقون بالوهم القاتل بأن النجاحات في علم الإدارة يمكن أن تقلل، وتزيل مع الزمن، التناقضات الاجتماعية والمشاكل الإيكولوجية للرأسمالية. ومع ذلك، فإن طريقة الإنتاج الرأسمالي التي تؤدي إلى اغتراب الاقتصاد والتكنولوجيا والثقافة عن الإنسان العامل، تؤدي بالضرورة إلى اغتراب الإنسان عن الطبيعة، وتضع أهداف الإنتاج الرأسمالي (الجرى وراء الربح) في تعارض عدائي مع ظروف نطاق الحياة الخاص بحياة البشر. ولا نستطيع أية مجموعة تدابير منفصلة أو نظريات إدارة معاصرة أن تزيل تماماً هذا العيب الجذري للرأسمالية، الذي ينتهي كلية إلى أزمة إيكولوجية.

إن ما تتضمنه الأزمة الإيكولوجية في البلدان الرأسمالية المتطورة يصل إلى خارج حدود الدولة ويشير قلقاً عاماً. ويبرهن العلم والحياة نفسها بوضوح على عدم تماسك محاولات تبرئة الرأسمالية الطبيعية، وتقديم المشكلة الإيكولوجية بوصفها مشكلة كامنة في مجرى تطور الحضارة البشرية ذاته، برغم أن الرأسمالية هي التي تولد بالفعل بشكل محتوم الأزمة الإيكولوجية. وتترتب على بطوح الإنتاج الرأسمالي لضمان الحد الأقصى من الأرباح، تقليص تكاليف الإنتاج على حساب زيادة استغلال كل من الإنسان والطبيعة. ويؤدي ذلك إلى معاملة على أساس النهب، وإلى محاولات تحويل البيئة إلى مجموعة من الوسائل للتراكم

الرأسمالى، وهو اتجاه خطير سواء من وجهة النظر الاجتماعية أم الإيكولوجية. ويسير تقاليد الوضع الإيكولوجى فى البلدان الرأسمالية جنباً إلى جنب مع أزمتها العامة. وبعد هنا العجز عن خلق ميكانيزمات اجتماعية فعالة لإبعاد خطر الأزمة الإيكولوجية دليلاً آخر على أن الرأسمالية ضعيفة عضوياً كذلك فى محاولاتها التغلب على النتائج المعاكسة لتطورها التلقائى. وتعد المشاكل الإيكولوجية بشكل ثابت أحد العناصر المهمة فى البرامج السياسية للأحزاب السياسية التقدمية والحركات العامة الجماهيرية فى النضال من أجل السلام والديمقراطية والتقدم الاجتماعى.

إن فكرة الحاجة إلى تنظيم رقابة معقولة من جانب المجتمع على عمليات التأثير العفوية على الطبيعة تسيطر على عقول جمهور عريض فى الغرب، وتندفعهم إلى مشاركة قوية فى الحملات المتعلقة بالمحافظة على الطبيعة. ويصل عدد أكبر فأكبر من الناس ذوى العقلية الواقعية والتقدمية إلى استنتاج أن التحقيق الفعال للمبادئ فى الاستخدام الرشيد للطبيعة ممكن فقط فى ظروف اجتماعية موجهة إلى تلبية احتياجات الفرد المادية، والمعنوية، والإيكولوجية. وعلى العكس، يسعى السياسيون والايديولوجيون البرجوازيون إلى جعل الحركات الجماهيرية لحماية البيئة تخدم أهدافهم، وإلى أخفاء أو تجاهل العلاقة الوثيقة بين الأزمة الإيكولوجية ومجموعة من التناقضات تميز المجتمع البرجوازى المعاصر، وتنفذ الجماهير العاملة (والشباب على وجه الخصوص) بعيداً عن مصالحهم الطبقة، وتجعل الحركات مجرد أشياء ذات نزعة «محافظة» على البيئة، وهكذا فإننا نتناول المشاكل الإيكولوجية التى تغزو مجال الصراع السياسى الحاد، وتصادم المصالح بين الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية.

فمن ناحية، تعمل المشاكل الإيكولوجية كأساس لتحديث أو خلق بنى تصورية جديدة، وتسودها حديثاً توجهات نظرية وايدولوجية جرت مراجعتها أو التخلّى عنها، مثل الانحسار الواضح للايديولوجيا التكنوقراطية. ومع أن الاتجاهات المتنافلة سادت منذ عقد مضى، فإنها أخذت اليوم مكانها للتشاؤم التكنولوجى. وولد ذلك الفكرة المشتركة عن «حدود النمو»، أى وجود حدود معينة أمام التطور الاجتماعى، من المفترض أنها كاسمة فى طبيعة وتطور التكنولوجيا. الحديثة ذاتها، وفكرة وجود «كارثة إيكولوجية» وشبكة. ومن ثم المحاولات المعروفة للإعلان عن ضرورة مجتمع «النمو الصفرى» و «حالة التوازن»؛ مجتمع الاحتياجات المجيدة والنمو الاقتصادى المتوقف.

ومن ناحية أخرى، تتوالى المحاولات لاستخدام المناقشات حول المشاكل الاجتماعية الإيكولوجية للتشكيك فى الاتجاهات الرئيسية للتقدم الاجتماعى، مع ضرب إيكولوجى من «نظرية التقارب»، التى تزعم أن ما تتضمنه العلاقات بين الإنسان والطبيعة فى التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية المتعارضة، متماثل. ويحاول بعض الايديولوجيين الغربيين، مستفيدين من اهتمام الجماهير العاملة بمستقبلها، وصحة أطفالها، ومن مطمح الإنسان الطبيعى إلى ظروف حياة أفضل، وأخيرا، من التلوث على نطاق العالم (تلوث الغلاف الجوى ومحيطات العالم) تصوير المشاكل الإيكولوجية على أنها خالدة وكامنة فى تطور البشرية أو، على العكس، يسعون بكل الطرق الممكنة إلى إرجاع كل النزاعات الاجتماعية الحادة للأسسالية إلى مشاكل إيكولوجية. وأخيرا، تروج على نطاق واسع أنواع مختلفة من التفسيرات الطوباوية عن جوهر وطرق حل المشاكل الإيكولوجية الحديثة من خلال إحياء أشكال التنظيم الاجتماعى وطرق الحياة القديمة مثل طوباويات روسو (التي يطورها اليوم ليس فقط النظريون الراديكاليون اليساريون وإنما كذلك بعض المانعين عن التكنولوجيا). وهذه الأفكار هى أفكار المستقبل الأفضل للبشرية كماض متجدد يدعو إلى العودة إلى المجتمع البشرى «الطبيعى» فى إطار طريقة الحياة المشاعية. وهنا يتضمن بالفعل التنازل عن منجزات الحضارة البشرية، وإلغاء التحضر إجباريا، والإتواء التام للتقدم العلمى والتكنيكى والتطور الفردى (٤٢).

ولكن على العموم هناك ضعف ملحوظ للاتجاهات التى تثير المخاوف، ولردود الفعل السلبية الحادة على تقدم العلم والتكنولوجيا التى ميزت غالبية أعمال المؤلفين البرجوازيين فى الستينات والنصف الأول من السبعينات. إن تصريحات النصف الثانى من العقد الماضى أكثر انتقادا وحصافة. وقد بدأ عدد متزايد من الإيكولوجيين يؤكد على أن تطور العلم والتكنولوجيا، وكذلك التحضر، له عناصر إيجابية عديدة، بينما كانت هذه العوامل فى مرحلة معينة من المجتمع الرأسمالى ضارة أكثر منها مفيدة، وفى التطبيق الأكثر معقولة وإنسانية، نجد أن العلم والتكنولوجيا وحدهما، وليست النداءات الرجعية بالعودة إلى حضارة «قبل صناعية» تمجد الاحتياجات والنمو الاقتصادى، هما اللذان يمكن أن يحلوا المشكلة.

وهناك جانب آخر يميز الاتجاهات الأخيرة فى الأدب الإيكولوجى؛ ويشتمل فى الإدراك المتزايد للعلاقة بين النمو الاقتصادى، والتقدم العلمى والتكنيكى والمستلزمات والظروف

الاجتماعية والثقافية.

وفى هذا الخصوص يعد ذا دلالة خاصة تطور الأنماط على صعيد العالم فى تطور الحضارة، التى صيغت تحت إشراف نادى روما. ولكن على حين نسبت تقاريره الأولى القور القهادى للجوانب العلمية والتكنولوجية، أعطت التقارير اللاحقة مكانا أكبر للشروط الاجتماعية والثقافية اللازمة لتلطيف المشكلة الإيكولوجية. ومن الملاحظ كذلك الاستخفاف الواضح لنزعة التشاؤم فى تشخيص المستقبل العاجل والبعيد للبشرية، خصوصا أن الحاجة إلى مواصلة نمو الاقتصاد والعلم لم تعد ترفض.

وكان الأكثر وضوحا هو التغيرات فى الاتجاه نحو رؤية أكثر انتقادية وواقعية لجوهر وأسباب وطرق الخروج من الأزمة الإيكولوجية فى أعمال المؤلفين البرجوازيين الليبراليين. وأحد الأمثلة على ذلك هو «الصحة الإيكولوجية» بقلم ج. كلاوس وك. بالاندر^(٤٣). وعند تحليل الجوهر الاجتماعى للحركة الإيكولوجية ومستقبلها، يكشف المؤلفان عن عدم ثبات التطرف الإيكولوجى الذى يبحث على التخلي عن التقدم العلمى والتكنيكى والعودة إلى الماضى؛ فمن مواقع العلوم المعاصرة، يمكن للعلم وحده أن يصلح الحاسنات التى أنزلها التطور التكنولوجى بالطبيعة.

مواقف مؤلفى كتاب «نوعية البيئة والمجتمع»^(٤٤)؛ العالم النمساوى أ. دورشر^(٤٥) والإيكولوجى الأمريكى ج. و. بنيت^(٤٦)، والبيولوجى الفرنسى ج. م. بلت^(٤٧) مؤسس المعهد الأوروبى للإيكولوجيا، مماثلة فى عديد من الوجوه. ويؤكد الأخير على أن الأزمة يمكن التغلب عليها فحسب من خلال «مشروع جماعى جديد يركز على رؤية جديدة لإنسان يسعى إلى مجتمع من طراز جديد لا يكون الهدف النهائى له الإنتاج أو الاستهلاك أو السعى من أجل الربح»^(٤٨).

وللتوصل إلى ذلك، أشير فحسب إلى طريق واحدة لسوء الحظ، وهى كقاعدة، طريق إصلاحية أو طوباوية فى جوهرها. والمجتمع الجديد الذى يشير إليه بلت وآخرون، هو «مجتمع صناعى» محدث، أى المجتمع الرأسمالى التطور صناعيا فى الوقت الحاضر، والذى «يضى عليه النيل» والحداثة. ولم تدرس التقارير الأخيرة لنادى روما ولا مؤلفات من يسمون بالجيل الثانى من الإيكولوجيين أى جيل البرجوازية الليبرالية، الخلاف الراديكالى بين التطور الاجتماعى الاقتصادى للبلدان الاشتراكية والبلدان الرأسمالية.

وكان يعتقد حتى وقت قريب أن الاتجاهات نحو الأزمة في بنية العلاقة بين الإنسان والطبيعة ترجع في الأساس إلى البلدان المتطورة. ومن الواضح الآن أن المشاكل الإيكولوجية تميز كذلك بلدان المناطق الأفروآسيوية والأمريكية اللاتينية. وما زال من الواجب عمل الكثير لتحديد خصائص الوضع الإيكولوجي في ظروف البلدان النامية المرتبطة بأشكال التنمية الاقتصادية، والنمو المتزايد للسكان، والتقاليد الوطنية، إلخ. ونتيجة للسياسة الاستعمارية الجديدة للإمبريالية ونشاط الاحتكارات الرأسمالية بحارة القومية في البلدان النامية، نشهد إقامة أكثر التسهيلات الصناعية الملوثة للطبيعة محفوفة بالأخطار، ونهب الموارد الطبيعية. كما أن مشكلة النظام الاقتصادي الدولي الجديد، الذي تجرى مناقشته في كل من البلدان المتطورة والنامية، لها كذلك طابعها الإيكولوجي المهم.

وتتطلب طبيعة المشاكل الإيكولوجية الحديثة، على صعيد العالم، تنسيق الجهود على نطاق دولي. وتقدم البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الاقتصادي أحد الأمثلة على التعاون النمر في هذا المجال إذ تنفذ برنامجا واسع النطاق من الجهد المشترك للحفاظ على الطبيعة واستخدامها العقلاني. وتلعب أكاديمية العلوم السوفيتية دورا نشطا في الأبحاث الدولية المتعلقة بالمشاكل الإيكولوجية، وبخاصة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبرنامج الدولي بين الحكومات لليونسكو حول الإنسان ونطاق الحياة، إلخ.

ويعد التنبيه مهما للغاية في تحليل المشاكل الإيكولوجية الحديثة. ويبدى غالبية الباحثين في الغرب (النشائون إيكولوجيا) تقييما سلبيا لأفاق تطور مشاكل الإنسان - البيئة، مستنتجين أن المدنية ليست في مركز يسمح لها بالتغلب على الاتجاهات الإيكولوجية المعاكسة، التي تدفع بالعالم إلى حافة الكارثة الإيكولوجية.

وحسب الباحثون الواعون في الغرب، إذ يكبلهم التفكير الميتافيزيقي، يعجزون عن اقتراح موقف بناء. برغم أنهم أشاروا إلى الحاجة الملحة لحل المشاكل الناجمة عن الوضع القائم. ولأنهم يفترضون إلى فهم جدلية العمليات الموضوعية، فإنهم يرون الثورة العلمية والتكنولوجية على أنها وحدها هي السبب في المشاكل الاجتماعية الحادة، مقللين من قدرتها على الانتقال من نمط من تطور القوى المنتجة إلى نمط جديد كفيها من نمو الإنتاج الاشتراكي. وعلى هذا الأساس، إلى التحولات الاجتماعية الجذرية التي تقلبها الثورة في القوى المنتجة.

ويجري التنبيه «تقليديا» بمنجزات العلوم والتكنولوجيا أساسا لتوسيع «مجال الإنتاج»

ولإدخال أحجام متزايدة من منتجات الطبيعة الأولية فى الدورة الانتصادية. لقد استنفدت المدنية عمليا، فى الحقيقة، هذه الإمكانيات. بيد أن الاستخدام المخطط لتكنولوجيات الإنتاج الحديثة يسمح بمعالجة الاحتياجات المتزايدة دوماً فى القيم المادية من خلال الحد من استهلاك المنتجات الأولية، أى من خلال التكثيف الشامل للإنتاج.

ولا تأخذ التوجهات الميتافيزيقية فى اعتبارها إمكانيات تطور الطبيعة نفسها، وبخاصة كنتيجة لتأثير الإنسان الهادف، والشئ الأهم، إمكانية تطور المجتمع والإنسان نفسه، القادر على تحسين البيئة، واستخدام قواها وخصائصها التى لا تنضب أبداً. وليس هناك من شك فى أننا نعرف القليل عن كيفية حل مثل هذه المهمة بشكل عام، على نطاق العالم. ورغم ذلك، فلا يترتب على ذلك أن هدف موقف الإنسان المنظم على أفضل وجه فى الطبيعة، لا يمكن تحقيقه، كما يفترض. ومن المناسب أن نذكر هنا عبارة لينين التالية: «إن العالم الموضوعى يتبع نهجه الخاص، وتصطدم ممارسة الإنسان، عندما تواجه هذا العالم الموضوعى، بعقبات فى تحقيق الغاية وحتى (بإستحالة) ذلك»^(٤٩). ولكن لينين يواصل القول، «إن نشاط الإنسان، الذى بنى صورة موضوعية للعالم، يغير الواقع الخارجى... يغير بعض جوانب أو صفات أخرى له»^(٥٠).

وتنتج الأهمية القصوى للنتيؤ الإيكولوجى من إدراك أن مشكلة المحافظة على الطبيعة لا تتقف عند حد المحافظة على البيئة. إنها تتضمن أوجه نشاط معقدة حول الشكل الأمثل لعملية العلاقة بين المجتمع والطبيعة. وبعد التغير المرشد للبيئة والمجتمع نفسه المفتاح لحل المشاكل التى تواجه البشرية فى المرحلة الحالية. ويمكن الكشف عن الإمكانية الضخمة للثورة العلمية والتكنولوجية وإدراكها بشكل كامل فيجب إذا ما جرى ربط منجزاتها عضويًا بجزايا الاشتراكية.

وليس هناك من شك فى أن الإنسان، بتطبيقه لقوانين الطبيعة ومنجزات الثورة العلمية والتكنولوجية، سوف يحل أكثر المشاكل الإيكولوجية تعقيدا، ويضمن مواصلة التقدم السريع فى إنتاج القيم المادية والمعنوية. وواحد الشروط الجوهرية لمثل هذا المجرى للأمر، بمثل، على وجه التحديد، فى التحليل العلمى المكثف والشامل لمشاكل تطور العلاقات بين المجتمع والطبيعة، وتخطيطها على أفضل وجه.

ومن البديهي أن حل المشكلة الإيكولوجية والمجموع الكلى لمشاكل العالم التى تواجه

الإنسان والذنية يتوقف على المحافظة على السلام على الأرض، وعلى تجنب النضال من أجل تجنب محرقة نووية. ويعود إلى العلم والعلماء دور مهم في ضمان المستقبل السلمي لوكوبنا، وبخاصة في الكشف عن النتائج الخطيرة للحرب النووية، والحاجة الحيوية إلى تجنب كارثة عالمية وكذلك في توضيح الإمكانيات التي لا تنضب للعلم في حل مشاكل العالم وتلبية الحاجات الحيوية للناس في كل بلد في الطريق نحو التقدم الاجتماعي. إن اتجاه العلم الإنساني في ظروف الاشتراكية يتضح في الحماية النشطة لقضية السلام.

إن حل المشاكل الإيكولوجية لا يعد فحسب مهمة علمية وتكنيكية وإنما هو كذلك أكثر المهام الاجتماعية إلحاحا. والتطور الشامل للعلم المرتكز إلى دعم مطرد للعلاقات بين الفروع الاجتماعية والطبيعية والتكنيكية هو أهم عامل للتقدم الاجتماعي. وأداة لتجنب ظهور المشاكل الإيكولوجية ووسيلة لحلها. وتتكشف في هذا الطبيعة الحقيقية والمزايا الأساسية للاشتراكية بوصفها نظاما اجتماعيا، موجها لحاجات الوقت الحاضر وكذلك للأهداف الاجتماعية البعيدة، وضمان ظروف عمل وحياة مرآنة للمجتمع والمستقبل.

٦ - قضية الاجتماعي والبيولوجي

لقد اكتسبت قضية الاجتماعي والبيولوجي أخيرا أهمية خاصة سواء نظريا أم عمليا، وذلك لعدد من الأسباب.

أحد هذه الأسباب هو أن الثورة العلمية والتكنولوجية الحالية تدفع الإنسان إلى تحقيق تغيرات جذرية، وأحيانا يصعب التنبؤ بها، في بيئته الطبيعية. وهي بدورها ذات تأثير معاكس عميق عليه. وتنشأ إحدى المشاكل نتيجة لتلاكم الإنسان مع مثل هذه التأثيرات. وهكذا تنشأ المهمة المعقدة للغاية، مهمة المزج الأمثل بين نشاط الإنسان العلمي والتكنيكي والصناعي وبين العمليات المرتبطة بنطاق الحياة لأول مرة في التاريخ بالإلحاح نفسه لنمو مسئولية المجتمع عن المحافظة على البيئة، وعما يتضمنه نشاط الإنسان التحويلي للتركيب.

وسبب آخر لمثل هذا الإلحاح لما هو «اجتماعي - بيولوجي» يتمثل في أن التغيرات الثورية في العلم الحديث، وأساسا في علم الحياة، تسمح بتحليله الأعمق وبالتحكم الأفضل

فى العمليات البيولوجية. ويخلق آخر إنجازات علم الحياة، بما فى ذلك الوراثة، الظروف لدراسة الأشكال الملموسة المتباينة للتفاعل بين البيولوجى والاجتماعى فى مجرى تطور البشرية والفرد، فى عملية تطور المجتمع، ويكفى أن نتذكر حل رموز شفرة الوراثة، وتركيب الجينات، وصياغة نظرية نطاق الحياة وتطوره لكن نرى مباشرة الفرص العملية الواسعة لعلم الحياة فى أيامنا.

إن النجاحات التى تحققت فى دراسة الأسس الجزيئية للوراثة، وظهور هندسة الوراثة وغيرها من الإنجازات الجديدة فى علم الحياة قد ولدت قضايا اجتماعية وأخلاقية مهمة. ويرغم أن هندسة الوراثة لا يزال أمامها طريق طويل للتحكم فى وراثة الكائنات الأرقى، بما فيها الإنسان، فإن الحاجة إلى مناقشة ما تتضمنه واضحة حتى الآن. إن مصير الاكتشافات الجديدة فى علم الحياة، وما إذا كانت ستستخدم لمنفعة الإنسان أو لضرره، سيتوقف لدرجة كبيرة على نظرة العلماء الصحيحة للعالم ومواقفهم الاجتماعية الإنسانية.

وفى هذا الخصوص تكتسب كثير من المشاكل التنظيمية المهمة للعمل العالى الإنتاجية، تعليم الأطفال والبالغين، واللياقة البدنية، الصحة العامة إلخ، جانباً جديداً قاماً. وكل هذه المشاكل التى تناقش الآن بنشاط فى الأدب العلمى ووسائل الإعلام، يمكن حلها فقط فى مجرى دراسات اجتماعية نفسية واجتماعية بيولوجية أكثر وأعماق.

وأخيراً، يتشمل السبب الثالث فى هذه المشاكل الملحة فى الأزمة العامة للرأسمالية؛ نفع تفاقها تغدو الاضطرابات الاقتصادية فى عدد من البلدان أكثر حدة. وكذلك العدوات الطبقية والنزاعات العنصرية، وتكتسب الصدامات القومية لدى عدد من الدول طابعاً دائماً، وتتفشى الجريمة والاحتطاط الخلقى. وفى هذا الخصوص يجرى تطوير مختلف النظريات المدرسية الزائفة، وتروج فى محاولة لنوع من تفسير هذه الأوضاع وتبريرها. ونتيجة لذلك، غالباً ما تستغل مشكلة البيولوجى والاجتماعى كذلك، وهكذا تصبح نقطة محورية فى الصراع الأيديولوجى الحاد.

إن محاولات تقديم تفسير بيولوجى للظواهر الاجتماعية يرجع إلى مائة عام مضت، وقد أصبح عقم هذه المحاولات والطبيعة الرجعية للاستنتاجات الاجتماعية والسياسية المستخلصة منها واضحاً منذ وقت طويل. وكان موقف الماركسيين السلبى الحاد من أمثال هذه المحاولات واضحاً على الدوام طوال هذه الفترة.

ولنذكر بعض حالات بهذا الخصوص؛ ففي ستينات القرن الماضي خرج علينا الفيلسوف والاجتماعي الألماني ف. أ. لانج بتفسير بيولوجي للظواهر الاجتماعية. مدعياً أن كل تاريخ المجتمع يخضع لقانون الصراع من أجل البقاء المارويشي الذي ربطه بنظرية مالتس عن اكتظاظ السكان. وقد أدان ماركس هذا النوع من الخداع وكتب عن مفهوم لانج: «وهكذا بدلا من تحليل (الصراع من أجل البقاء) كما قُتل تاريخيا في أشكال محددة مختلفة من المجتمع، كان كل ما فعله هو ترجمة كل صراع محدد إلى العبارة (صراع من أجل البقاء) وترجمة هذا التعبير نفسه هي (وهم السكان) المالتسي وينبغي أن يعلن المرء أن هذا منهج يثير الإعجاب للغاية - للجهل المتنجس، العلمي الكاذب، والظن؛ للتكاسل الفكري»^(٥١).

ومن المعروف أن لانج عرض على ماركس وأنجلز التعاون معه في مطبوعاته. وفي خطاب إلى لانج، أكد أنجلز الفارق، من حيث المبدأ، بين الآراء النظرية والاستنتاجات التي دافعوا عنها حول القوانين الطبيعية والاجتماعية. وكتب أنجلز باسمه ونياحة عن ماركس: «إن ما يسمى بالقوانين الاقتصادية ليست بالنسبة لنا قوانين خالدة للطبيعة وإنما قوانين تاريخية»^(٥٢).

وفي القرن العشرين تقدم هوجداتوف الماخي «لتصحيح» و «تطوير» المذهب الماركسي «بشكلمته»، جزئيا، بزاعم تقول بأن الأشكال الاجتماعية تنسب إلى النمط العام للتلازم البيولوجي.

وانتقد لينين بشكل حاد كل مثل هذه المحاولات لإحلال النظائر البيولوجية محل تحليل الظواهر الاجتماعية. وبعد أن استرجع نقد ماركس لممارسات لانج ذات الطابع البيولوجي، وضع لينين بجلاء أن هناك فجوة بين الماركسية وبين لعبة العيدان «البيولوجية» الماخية. وقال لينين «إن تحول المفاهيم البيولوجية بشكل عام إلى مجال العلوم الاجتماعية هو تجارة بالعبارات، وسواء جرى هذا التحول بنوايا طبية، أم بهدف دعم استنتاجات اجتماعية زائفة، فإن هذه التجارة بالعبارات تظل برغم ذلك تجارة بالعبارات»^(٥٣).

وفي ظروف التفاهم الحالي للصراع الأيديولوجي على المسرح العالمي كثيرا ما يستخدم التفسير «البيولوجي» للظواهر الاجتماعية «لدعم» الاستنتاجات الاجتماعية السياسية الزائفة.

وترمز بيننا فكرة النمو الخطر المزعم للتناقض بين البيولوجي والاجتماعي في الإنسان.

وتعيش البشرية، كما يؤكدون، في فترة تطور اجتماعي مضطربة، بينما يبقى عنصرها البيولوجي ثابتا بدرجة أو أخرى.

والتقدم الاجتماعي، كما يقولون، يسبق التطور البيولوجي للإنسان، والإنسان الذي لا تزال تحركه الغرائز الحيوانية، لا يتلاءم مع التنظيم الاجتماعي الحالي.

ففي عصر رحلات الفضاء، والإنسان التليفزيوني والمخطط على أساس بيولوجي، ما زال الإنسان، على حد زعمهم، وحشيا كأسلافه الأبعدين. ومن ثم الاستنتاج بأنه حيث إن البشر لم يتأقلموا مع المنجزات التكنيكية الحديثة، فإن الحروب وأنواع الاضطرابات الاجتماعية كافة ستكون حتمية.

ومن الناحية المنهجية ينشأ هذا الاتجاه القدرى نحو التنبؤات السلبية من التأكيد على ما يسمى بالانقسام بين الاجتماعي والبيولوجي، بينما يجري تجاهل الحقيقة المهمة لارتباطهما وورودتهما.

ومع ذلك فقد وُضِعَ التحليل الاجتماعي ومجرى التطور التاريخي أن الوحدة الداخلية المتنامية بين البيولوجي والاجتماعي أقوى بكثير وأكثر تحديدا من التباين بينهما. والتقدم التاريخي على أساس التنظيم الاشتراكي للمجتمع يجعل بالإمكان، ليس فقط أنسنة الصلات الاجتماعية، وإنما كذلك التفاعل الأمثل بين المجتمع والطبيعة، بين الإنسان وبيئته، وكذلك أن تضع في الاعتبار، وننظم بشكل هادف في حدود معينة، الصلة المتبادلة بين الاجتماعي والبيولوجي. وتضع هذه المرحلة الأخيرة في تطور البشرية أساسا واقعيا لصللة أكمل وأعمق بين الاجتماعي والبيولوجي.

ولا توجد معطيات توضح أن الخصائص البيولوجية للإنسان يمكن أن تكون عقبة لا يمكن تخطيها أمام التقدم الاجتماعي وإقامة مبادئ النزعة الإنسانية.

وفي حياة المجتمع نجد أن الإنسان ليس كائناتنا بيولوجيا وإنما كائن اجتماعي. وعلى خلاف الصلات الطبيعية، تتشكل الصلات الاجتماعية على أساس النشاط الإنتاجي، ووفقا له.

ومكانة الإنسان في المجتمع ليست نتيجة لموهبة بدنية وإنما لانتمائه إلى طبقة معينة أو مجموعة اجتماعية، وعلاقاته بوسائل الإنتاج، ومكانه ودوره في عملية الإنتاج وتنظيم العمل، ونصيبه في توزيع الناتج الاجتماعي (الزوايا المادية والفكرية التي يحصل عليها).

ومع ذلك، لما تزال النظريات المختلفة عن سيادة البيولوجي على الاجتماعي كثيرة في -

الأدب الغربى. وهى تشمل فى كثير من الحالات أنواعا أدخلت عليها تعديلات من المفاهيم البالية للداروينية الاجتماعية، وتحسين النسل، والفرويدية، وما شابه. وحتى عالم الوراثة البريطاني س. دارلنتجتون قد بذل جهودا كبيرة كى يبرهن على أن الانقسام الطبقي للمجتمع، والعنصرية، والفصل العنصرى مقفورة سلفا من الناحية الوراثة. وفى كتابه «الوراثة والإنسان»^(٥٤) يطور الفكرة القائلة بأن العوامل البيولوجية لها الغلبة فى تنظيم سلوك المجموعات الاجتماعية الكبيرة بل وأجناس بأكملها، وليس الأفراد فحسب.

ويقول دارلنتجتون إن السلوك البشرى يمكن تفسيره «بخصائص البشر أى من زاوية الجينات الفردية أو أنواع الجينات. وهذه الأوضاع تتطابق بدقة على الأجناس البشرية والطبقات»^(٥٥). ويتوقف التقدم الاجتماعى كلية على «إمكانات تحسين الوراثة»^(٥٦) وكما يرى دارلنتجتون، فإن هذه الخصائص المعنوية مثل الإيمان بالخلود، والدافع الداخلى للسلوك، وحرية الإرادة «تحدد وراثيا». ولهذا السبب فإن الناس الذين يعتقدون آراء مختلفة حول القيم المعنوية، والخلود.. إلخ، يسترشدون فى سلوكهم وتفكيرهم بنداء جيناتهم، وأنهم بفضل ذلك «مفيدون للمجتمع»^(٥٧).

وقد طور دارلنتجتون أفكارا مماثلة ذات طابع بيولوجى فى كتابه الأحدث «تطور الإنسان والمجتمع» الذى يصر فيه على أن الفوارق الطبقية والعرقية داخل الجنس البشرى لها الطبيعة الوراثة نفسها مثل الفوارق بين أنواع الحيوانات^(٥٨). وهذا مثال آخر لعالم بارز له اكتشافات مهمة فى مجال معين من المعرفة (القضايا المهمة فى بناء وتطور أنظمة المعلومات البيولوجية) ويساند عمدا، أو عن غير عمد، المذاهب الاجتماعية المعادية للإنسانية، بالمغامرة خارج مجاله. إن العرض المتميز للعلم الحديث الداعم للمذاهب الاجتماعية الرجعية والمساند لسياسة المعادية للإنسان ليست فى صالحه.

وفى كتابه «الوراثة والتعليم»^(٥٩) يحىى أ.ر. جنسن محاولات جالتون للبرهنة على التباين الطبقي والاجتماعى للناس المقتر سلفا من الناحية البيولوجية (وراثيا)، وكذلك الصلة الوراثة. لاختلاف الذكاء بين البيض والسود^(٦٠). ودون أى دليل يبرهن على موقفه، يؤكد جنسن أن ذكاء أفراد الطبقات التى تعيش فى «ظروف اقتصادية واجتماعية غير مواتية» أدنى من ذكاء الطبقات ذات الامتيازات، وأن الوضع لا يمكن إصلاحه بأى نظام للتربية أو التعليم.

. إن الاتجاه لرؤية الظواهر الاجتماعية من زاوية بيولوجية والمنشر في الغرب يمكن رؤيته بوضوح في أعمال العديد من علماء تشكيل الطباع. وينتهي اتخاذ موقفين فيما يتعلق بعلم تشكيل الطباع : الاعتراف بإسهامه الكبير في دراسة أهم القوانين في بيولوجيا وسبكولوجيا الحيوان، وأن نستبعد بحزم من التعميمات الاجتماعية والفلسفية، التي لا أساس لها، الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في الدراسات الحيوانية والتي مدها بعض علماء تشكيل الطباع بشكل متعسف إلى الإنسان والمجتمع.

وتعرضت بعض كتابات عالم الطباع المتطرف ك. لورنز، الفائز بجائزة نوبل لعام ١٩٧٣ في الفسيولوجيا والطب، للانتقاد الحاد. وبالمصادفة، فقد أشارت الصحافة الغربية في هذا الخصوص كثيرا إلى لورنز على أنه قد أيد النظام النازي، وإلى بعض كتاباته «التي تفوح منها رائحة معسكرات الاعتقال». ويعترف لورنز الآن بأنه كان يشارك ذات يوم في الایدیولوجية الفاشية، وهو ما يعده الآن «خطأ ساذجا».

وفي عرضه الانتقادي لكتاب لورنز (الخطايا الثمانية القاتلة للبشرية المتحضرة)^(٦١) يستنتج البروفسور الألماني ر. لوثر أن النظريات العنصرية التي طرحها لورنز منذ ١٩٤٠ لم يعد المؤلف النظر فيها ولكنها قد خضعت فحسب لبعض «الرقابة»^(٦٢). ووفقا للآراء التي يدافع عنها لورنز الآن، فإن كل متاعب البشرية تنبع من سببين أساسيين:

١ - مطالبة الإنسان المحدد بيولوجيا للأرض، ومن ثم، «فإن كل مشكلة مفردة ضاغطة على البشرية تنبع في النهاية من اكتظاظ السكان»^(٦٣).

٢ - العدوانية الخلقية، التي لا يحتاج صاحبها إلى أية عوامل خارجية. وهنا يسوى لورنز بالفعل بين العدوانية وبين أي مبدأ إبداعى نشط، وأي شكل للحماس. وكما يقول: «إذا ما كانت تنقصك عدوانية شخصية، فإنيك لست بفرد... والحماس النضالي الجماعى الذى يعد شرطا ضروريا للحرب، هو كذلك شرط ضرورى لكل مسعى بشرى أرقى...»^(٦٤).

والمجتمع بالنسبة للورنز، هو مجرد آلية تنظم العنف. وقد كتب يقول «أنا متأكد من أن المجتمعات الإنسانية هي آليات قسرية تحول العدوان إلى قنوات مفروضة»^(٦٥) وبإواصل قائلا، «إن تحطيم الناس يبدو شريرا للغاية، ولكن ثقافتنا يمكنها أن تتسامح مع قدر معين منه ليعمل باقيا»^(٦٦).

واعتراض لورنز الوحيد على الحرب هو أنها لم تعد وظيفية حيث إن وجود الأسلحة النووية قد حول الحرب إلى شكل من الانتحار. ولكن الإنسان، في رأى لورنز، لا يميل بالطبيعة نحو خطوات نشطة في صف السلام. وهو يرى «أن الإنسان... متحمس عسكريا، وأنه لمطلب معقد منه أن يكون متحمسا من أجل السلام»^(٦٧).

وبعيدا عن العلم أو الممارسة الاجتماعية تعد هذه الأفكار سخيقة بشكل خاص اليوم. وتكشف الحركة العريضة المعادية للحرب عن الحماس الكبير ونشاط ملايين الناس باسم السلام. ولكن علينا أن نواصل تحليلنا «للدراسات» التي قام بها المدافع عن «العدوانية الوراثية».

ففى كتابه «حول العدوان»^(٦٨) عنى لورنز ببيان الميكانيزمات الفطرية للسلوك العدوانى. وفى دراساته عن تطور العدوانية فى الفقاريات، مد بعض أفكاره عن الحيوان إلى الإنسان. ووفقا لقسم مهم من العوامل الاجتماعية فى السلوك البشرى، يؤمن بأن الدافع العدوانى قد يوجد كما لو كان قائما من قبل وراثيا، بينما تستفيد العوامل الاجتماعية من «قوة» الدوافع العدوانية، وتوجهها إلى «قنوات» مفيدة اجتماعيا. وما لم نجد طرقا «للتخلص» من الدوافع العدوانية، لا يمكن تجنب المرض العقلى. وهو يرى فى التطور الاجتماعى، والطقوس، والأخلاق وما شابه ذلك طرقا للتخلص من، أو استبعاد أو إطلاق العدوانية.

وهناك بعض علماء تشكيل الطياع الآخرين الذين يسيرون على الخطوط نفسها؛ ففى ١٩٦٧ نشر د. موريس، وهو صديق لورنز، كتابه الذى لقى رواجاً كبيراً «القرود العارية: دراسة عالم حيوان للحيوان البشرى»^(٦٩) وحسب رأيه، فإن الإنسان هو قرود يتكلم. ويقال لنا أن صيد الحيران الجماعى والغذاء هى الشروط الضرورية لتطور المجتمع البشرى الكامنة خلف الدافع البشرى لقتل بعضهم بعضاً (لقد أصبح الإنسان «قروداً قاتلاً»).

ويمسندة من بعض الأطباء النفسيين، ظهر اتجاه واسع جديد فى الدراسات البيولوجية الغربية، يسعى لمساندة الافتراض القائل بوجود كروموزوم (ي) الإضافى بوصفه سببا للعدوانية فى الإنسان. وفى ١٩٦٥ جرى تحديد حالات لما يعرف بالنمط الوراثى اكس ى، الذى يحصل كروموزومين (ى) بدلا من واحد. ومثل هذه الحالات برغم إنها نادرة للغاية، ترتبط، كقاعدة، بعلم الأمراض التشريحى والعقلي، وقد جذب الاتجاه انتباهها كبيرا، كما أن هناك أملا فى أن يتم الكشف من خلال مثل هذا البحث^(٧٠) عن سبب بيولوجى يهت للسلوك العدوانى.

ولم تبين التجارب التأكيدية وجود مثل هذه الصلة، وفقا لـ ج بيل عضو الجمعية الملكية

البريطانية؛ إذ لم يجد أى سلوك شاذ فى معظم الناس من النوع الوراثى اكس ى ى، وحذر على أسس لا بأس بها من أى تمييز غير قائم على أساس ضد الناس لأسباب وراثية^(٧١).

وتوضع بعض المناهج المستخدمة فى الدراسات الاجتماعية النفسية فى الولايات المتحدة النتائج «العملية» لمعالجة النماذج الاجتماعية من زوايا بيولوجية ونسبولوجية وسيكولوجية فحسب. ويمثل أحد مثل هذه المناهج فى «التوجه نحو الفرد» أو «التوجه الطبى» وينتهى إلى ما يلى: إذا لم يكن الناس ميسورين فى ظل نظام معين، فإن الخطأ يرجع إليهم، لا إلى النظام، وهكذا قرروا عالم النفس الأمريكان ن. كابلان، س. نلسون، اللذان حللا عام ١٩٧٠ عددا من الدراسات تتعلق بوضع السود فى الولايات المتحدة، أنه فى ٨٢٪ من مثل هذه الدراسات نسبت المصاعب التى واجهها الأمريكيون السود إلى مواقفهم الشخصية. وألقى ١٦٪ فحسب من المؤلفين اللوم على النظام الاجتماعى لوضع السود المؤسف^(٧٢).

وهكذا تستخدم الطبقات الحاكمة أحدث المكشاف البيولوجية فى نشر الأفكار الفلسفية والسياسية المعادية للبشرية، وذلك لتبرير انعدام المساواة الاجتماعية والتمييز العنصرى. وفى الوقت نفسه، يتخذ عدد متزايد من العلماء فى جميع أنحاء العالم موقفا نقديا ويرفضون الاستنتاجات المستخلصة من المفاهيم البيولوجية العلمية الزائفة.

وعلى سبيل المثال، فإن عالم الوراثة البارز ج. ليديرج، والحائز على جائزة نوبل، يشك كثيرا كما ينتقد من عدة وجوه التطورات البيولوجية المختلفة الناشئة فى الغرب فى «مناطق تقارب» معينة للبحث «البيولوجى والاجتماعى»^(٧٣). إنه يعتقد أنه من الصعوبة بمكان إبراز المكون الوراثى فى الفوارق بين مجموعتين اجتماعيتين كبيرتين، أى جنسين. ويرجع ذلك إلى الفوارق المحتملة فى التركيب الوراثى وفى الخبرة المتجمعة تحت تأثير البيئة، وفى التفاعل فيما بينهما. ويقول «إننا نعرف الآن أن القوانين التى تسمح بتعميق الناقص عقليا على أسس وراثية لا يمكن تبريرها، لأنه نادرا ما كان هناك دليل على أن النقص كان وراثيا»^(٧٤).

فيواصل ليديرج القول بأن التناقض الأساسى فى عصرنا: التناقض بين أفكار المساواة من زوايا الأخلاق، والصحة، والتعليم والرفاهية المادية وبين انعدام المساواة الملاحظة بين الناس بوصفهم كائنات، لا علاقة له بالتغير البيولوجى. والحياة البشرية، من وجهة نظر علم الوراثة هى سلسلة متصلة من التغيرات اللانهائية. ورغم مناعة مبدأ الشامل القاتل بأن السلوك يتحدد وراثيا، فإن من المستحيل التمييز بين مجالى العوامل البيولوجية، والاجتماعية الثقافية، فى

تشكيل الزواج، والقدرات الفكرية، إلخ. والدراسة الوراثية للقدرات الفكرية للبشر يعرقلها عدم وجود مناهج تجريبية مباشرة، كما أنه يستحيل تحليل القدرات الفكرية للمواليد الجدد.

ويعد ليديربرج مشكلة الحافز الوراثي والاجتماعي للسمات الشخصية أكثر مجالات الأبحاث تشوشا. وهو يعد الحافز الوراثي أمرا لا يقبل النقاش، ومع ذلك، فإنه يرى أن المعرفة البيولوجية محدودة للغاية حتى أن البيولوجيا قادرة فقط على الاستنتاجات العامة والمتبذلة. وليس بمقدورها أن تتنبأ بأي «سلوك غير معلن» (عاقِل، إجرامى، عدوانى، لغوى، إلخ).

وعلى العموم، فإن ليديربرج ضد كلا التطرفين - إضفاء طابع مطلق على المعالجة البيولوجية أو الاجتماعية. إنه يرفض القدرة الوراثية ويرى أن عامل البيئة الاجتماعية حيوى فى تفسير الفوارق الفكرية والطبقية والعرقية. ومع ذلك فإنه فى الوقت نفسه لا يعتقد أن موقفه يفتد أن تطور الإنسان تحفزه الوراثة كذلك. وهو يعارض بحزم الفكرة النامضة القائلة بأن الإنسان (كنوع) هو من صنع الإنسان^(٧٥).

ويقول ليديربرج بأن المعرفة فى البيولوجيا البشرية الحديثة لها، برغم عدم كفايتها، تأثير مهم على البحث الاجتماعى والسياسة، مشيرا بكل حق إلى أن هنا يتطلب «اعتاماما وثيقا من جانب علماء الاجتماع ليس فقط بهنيانهم الخاص، وإنما بالاتجاه السليم للدراسات البيولوجية كذلك»^(٧٦).

وبما هو جدير بالذكر استنتاجه التالى: «إن النظر إلى الإنسان فحسب على أنه نتاج التطور العضوى، دون فهم لتعقيدات تطوره الفردى والعوامل الاجتماعية التى تؤثر على فرديته، هو علم حياة ردى يؤدى بالضرورة إلى سياسة رديئة»^(٧٧).

ويدرس ليديربرج هندسة الوراثة فى الأخلاق والجوانب الطبية على السواء. ويرى أن علماء الوراثة يجب أن يركزوا على المشاكل الطبية (وراثة الأمراض والوراثة الفردية والجماعية) وبالمعنى الأعم، فإن الهندسة الوراثية المرتبطة بالإنسان تعد مجازا وخيالا لا يستطيع علم الوراثة اليوم أن يبعث فيها الحياة. ويشير كذلك إلى مشاكل أخلاقية عديدة ترتبط بعدم إمكان التنبؤ بمثل هذه التجارب. وفى الوقت نفسه يقول بأن هناك حاجة إلى البحث الاجتماعى الوراثى الموحد (كما فى دراسة السكان الديموجرافيا).

ويحذر عالم الوراثة الهريطانى ل. بنروس من مثل هذه المطابقة بين الوراثة البيولوجية والأسباب الاجتماعية، والتى يترتب عليها أن الفقر كما يزعمون ظاهرة وراثية. وهو يسترجع أن

الأساليب الإجرامية التي استخدمت في ألمانيا في الثلاثينات كانت مظهرا متطرفا لهذا التفسير لعلم تحسين النسل (٧٨).

ومعارض م. روشلان، عالم النفس الفرنسي البارز، الذي تخصص في علم النفس التفاضلي، كذلك إشاعة البيولوجيا البدائية في علوم الإنسان (٧٩) ويرى المهمة الأساسية في دراسة أشكال ومستويات وطابع التفاعل بين البيولوجي والاجتماعي.

وتحتل هذه الفرضيات أهمية خاصة للنقد المدعم للعنصرية التي تستغل سمات بيولوجية خاصة للمجتمعات البشرية المختلفة. وفي هذا الخصوص كذلك، اتخذ بعض علماء الغرب موقفا تقدميا ومدعما علميا بدرجة كافية. ويكتب العالم الأميركي ج. مثرس، مثلاً: «إن فكرة وجود أجناس أرقى وأجناس أدنى هي نتيجة للعمليات الاجتماعية الثقافية، وليس لحقائق بيولوجية. ولا يمكن أن يقال بأن أى جنس إذا ما أخذ في مجموعه أرقى أو أكثر تطوراً من أى جنس آخر... فلقد كان الاختلاط العرقي هو القاعدة بدلاً من أن يكون الاستثناء طوال تاريخ النوع البشرى... والجنس مهم اجتماعياً اليوم بسبب مشاركته في تطور العنصرية العلمية» (٨٠).

وقد فضح بعض علماء الغرب الحيل المختلفة التي تقام في الاختبارات السيكولوجية الهادفة لأن تهرن «علمياً» على استنتاجات زعمية وعرقية. وقد أوضح أ. كلينبرج في كندا، والخبير البارز في السيكولوجيا ومقارنة الأجناس، أن مثل هذه الاختبارات لدراسة أفراد شعوب وأجناس مختلفة غالباً ما تجري بغض النظر عن وجهات نظر الباحثين في جوانب من موضوعات الاختبار، وبغض النظر عن خبرتهم وتدريبهم السابقين وغيرها من العوامل التي لا يجب تجاهلها في الاختبارات (٨١). وحتى في هذه الاختبارات التحيز فإن متوسط ذكاء من يسمون بالرعاة المتخلفين، أى الماورين في نيوزيلندا، يبرهن على أنه أرقى منه لدى الأمريكيين البيض.

وهكذا ترى أنه في الغرب تقف، إلى جانب التبريرات العرقية للمفاهيم البيولوجية، دراسات جادة ذات أساس علمي، ساعدت على فضح استخدام البيولوجيا بشكل رجعي وعنصري. ولهذا السبب فإن التفسير البيولوجي للظواهر الاجتماعية يبدو أكثر حذقاً نظراً لتساعد النقد العلمي.

وقد أصبح من المعتاد الإشارة إلى تقارب البيولوجية والاجتماعية على أنه «بيولوجيا اجتماعية» أو «علم الحياة الاجتماعى»، إلخ، واحتوى عدد ١٠ يناير ١٩٧٥ من مجلة «المعلوم» مقالاً حول «علم الحياة الاجتماعى» بدأ بالكلمات التالية: «إن حب الغير، والاخلاص

لصديق، وتضحيات الوالدين للأبناء، وغيرها من نماذج السلوك تحدث في كثير من الأنواع، بدءاً من الحشرات الاجتماعية حتى الثدييات» ويهدف السلوك الاجتماعي للأفراد، كما يؤكد المؤلف، إلى زيادة إسهامهم الوراثي للأجيال اللاحقة إلى أقصى حد. ويشكل ذلك شكلاً من «الضرورة الوراثية». ومن ناحية أخرى، كما يقول، ينبغي على المناهج المستخدمة في الدراسات الخاصة بالسلوك الاجتماعي في الحيوانات أن تؤثر على الدراسات المتعلقة بالسلوك الاجتماعي للإنسان. وفي رأيه فإن علم الحياة الاجتماعي سوف يغير الاتجاهات في العلوم الاجتماعية.

وقد نشر كتاب «علم الحياة الاجتماعي: التركيب الجديد»^(٨٧) لعالم الحياة الأمريكي أ. ويلسون دافعاً جديداً للمناقشات المتعلقة بعلم الحياة الاجتماعي. وظهرت عشرات المقالات في الصحف الرئيسية في الولايات المتحدة وغرب أوروبا حول العلاقة بين علم الحياة الاجتماعي والعلوم الاجتماعية، وحول ما يتضمنه تأثير العلم الجديد على المشاكل الاجتماعية. وتناولت وسائل الإعلام الكتاب كذلك على نطاق واسع.

يعرف ويلسون علم الحياة الاجتماعي بأنه «الدراسة المنتظمة للأساس البيولوجي لكل سلوك اجتماعي»، ويضيف أن البحث الحيوي الاجتماعي يتركز على التجمعات الحيوانية، وينتهي السكانية وضروبها، ووسائل اتصالها، والميكانيزمات الفسيولوجية خلف سلوك التلازم^(٨٨). وهو يحدد مهام العلم الجديد كما يلي: «إن الهدف الرئيسي لنظرية عامة لعلم الحياة الاجتماعي ينبغي أن يكون القدرة على التنبؤ بسمات التنظيم الاجتماعي من معرفة هذه المتغيرات السكانية، مرتبطة بمعلومات عن الضوابط السلوكية التي يفرضها التركيب الوراثي للنوع»^(٨٩). و «علم الحياة الاجتماعي البشري» جزء لا يتجزأ من العلم الجديد ودراس سلوك الإنسان والتنظيم الاجتماعي للمجتمع البشري.

ويعتقد ويلسون في وجود تطور طبيعي للنزعة الاجتماعية، أي للأشكال الاجتماعية المختلفة لسلوك المخلوقات الحية من مستعمرات الكائنات الدقيقة حتى الإنسان، مما يبرر رؤيته لسلوك الإنسان بوصفه هدفاً للبحث الحيوي الاجتماعي. وتشمل الأفكار الأساسية للدراسات «الحيوية الاجتماعية البشرية» الخصائص الحيوية الوراثية لسلوك الذكر والأنثى، وتحليل أهمية حاملات الوراثة بالنسبة لهذه السمات المتغيرة الفردية مثل العدوانية، والمكر، والإيثار، والالتزام، وهي المستلزمات التطورية لتشكيل نمط «السيطرة - الخضوع» من نماذج السلوك، والسمات البيولوجية للوضع الاجتماعي، والعلاقات بين الآباء والأبناء، إلخ^(٩٠). ويرتكز تحليل هذه

السمات وغيرها من سلوك الإنسان على الفرضية القائلة بأن الإنسان بشكل عام يتصرف كالمخلوقات الأخرى، وأن قوانين التطور المقررة بالنسبة للأنواع الأخرى صالحة كذلك بالنسبة للبشر. والفصل الأخير من كتاب ويلسون عنوانه: «الإنسان - من علم الحياة الاجتماعى إلى علم الاجتماع»، ويبدأ بالكلمات التالية: «فلندرس الآن الإنسان بروح التاريخ الطبيعى الحرة، كما لو كنا علماء حيوان من كوكب آخر يكملون قائمة بالأنواع الاجتماعية على الأرض. وتقتلص العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية فى ظل هذه النظرة العريضة إلى فروع متخصصة من علم الحياة؛ فالتاريخ والسير. والأدب هى بروتوكولات بحث لعلم الحياة الاجتماعى لنوع واحد من رتبة الثدييات العليا» (٨٦).

وللبرهنة على مفهومه السطحي يشير ويلسون إلى السمات المشتركة فى سلوك الإنسان والقرود، مثل الفترة الطويلة لتعميد الصغار على السلوك الاجتماعى، وخصائص سلوك الشباب، والاتصال شبه اللغوى (الإشارات وتعبيرات الوجه الناتجة عن الانفعالات الأساسية) وبعض القواعد فى العلاقات الأسرية، والصلات بين الآباء والابناء، إلخ. ثم يواصل فيستنتج أن «السلوك الاجتماعى البشرى الأساسى - بما فى ذلك المبني على ترابط جماعة الذكور، والصفة الإقليمية، وأصول القرابة - ينشأ بوصفه نمطا ظاهريا خارجيا يعقب تطور السلوك، ويتحدد نمطه ونطاقه بالتفاعل بين الجينات العديدة والبيئة» (٨٧).

وما تزال فكرة مزج الاجتماعى فى البيولوجى أكثر تميزا فى كتاب ويلسون «حول الطبيعة البشرية» (٨٨)، وهو دراسة تغطي نطاقا عريضا من المشاكل الاجتماعية والثقافية - من نشأة الدين حتى مستقبل العلم. ويصاحب المضمون والتدليل غير العلمى فيما يتعلق بهجوهر وميكانيزمات السلوك البشرى هجمات صريحة ضد الماركسية والشيوعية، ولا تعرف مزاعم ويلسون أى حدود؛ إنه يتجرأ على تفسير كل مظاهر الحياة، من علم الوراثة الفردى والفسبولوجيا وتطور الأنواع إلى السلوك البشرى والتطور الاجتماعى.

وسارت المناقشات التى أثارها نشر كتابيه فى خطين، أولا: أفكاره واستنتاجاته العرقية، أو التخريبية أو الداروينية الاجتماعية. وثانيا: آراؤه عن بعض المسائل الخاصة حول منشأ ومشاركة الميكانيزمات الفردية فى السلوك الإنسانى والحيوانى، وعلى الأخص تطور القرابة، والخنثية الوراثية، والعلاقات بين الجنسين، وبين الآباء والابناء، إلخ (٨٩) وتحدى الكثير من المؤلفين حق علم الحياة الاجتماعى فى الوجود بوصفه علما.

وعند تقييم أهمية علم الحياة الاجتماعى لا يجب أن ننظر إليه فحسب فى ضوء تعريفات ويلسون، أو ننطلق من حقيقة أن تدليله يستفيد منه مختلف المحافظين الجدد، والزعما، والمنظمات العنصرية والفاشية فى الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا وغيرها من الدول الإمبريالية. ولا يجب أن نتجاهل أن الإرجاع العلمى يصبح فى مراحل معينة أمرا لا غنى عنه كمنهج للمعرفة. ونحوى أعمال ويلسون إرجاعا علميا مسموحا به، وتنظيما وتعميما لعدد كبير من الحقائق المتعلقة ببعض أنماط الاستجابة التى يشارك فيها الإنسان الحيوان، وكذلك تشويهاات يمكن النظر إليها فحسب على أنها نزعة حيوية غير قائمة على أساس. وهكذا يعتقد البيولوجى أن النظرة الحيوية الاجتماعية وحدها (التي يحددها هو نفسه على أنها «المادية العلمية الوحيدة») يمكن أن تقدم تفسيرا علميا لمنشأ وجوه وفعالية، ليس فقط الدين، وإنما «العقائد شبه الدينية» كذلك (وهو يرى أن الماركسية اللينينية واحدة منها) - وكلها تنشأ من الحافز الوراثى للبشر لصناعة الأساطير. ويسمى ويلسون إلى تقديم الماركسية اللينينية بوصفها «علم حياة اجتماعى بدون علم حياة»، ومؤسسات المجتمع الحديث بوصفها «تعديلات متضخمة» تحددها وراثيا بنى جامعى القلاء، والصادين فيما قبل التاريخ. وهو يرى أن سلوك الإنسان الاجتماعى لا يتركز على أساس وراثى فحسب، ولكنه فى التحليل الأخير «ينظم بواسطة الجينات». ويقدم هذا الرأى الحاطن، مثل الآراء الأخرى المشابهة التى عبر عنها ويلسون، أساسا علميا للايديولوجيات والاتجاهات الاجتماعية السياسية العنصرية والرجعية الأخرى، ويهزقل صياغة مفهومات صحيحة عن العلاقة الفعلية بين الاجتماعى والبيولوجى.

وينهى أن نتذكر أنه يوجد فى البلدان الرأسمالية مفهومات حيوية اجتماعية قدمها باحثون ذوو عقلية ديمقراطية وإنسانية. ويمكننا أن نتلمس فى عديد من الأعمال الأخيرة حول «علم الحياة الاجتماعى البشرى» اتجاهات للتخلى عن المحتمة الوراثية والبيولوجية الجامدة فى تحليل السلوك البشرى. ونما له أهمية فى هذا الخصوص كتاب د. فريدمان «علم الحياة الاجتماعى البشرى: نظرة كلية»^(٩٠) الذى يؤكد فيه وجود حتمية ثنائية، وراثية وثقافية، للسلوك البشرى، وينتقد «إرجاع» علم الاجتماع وكل المعرفة الاجتماعية إلى هيكل العلوم البيولوجية. ورغم أنه يعتمد، لدرجة ما، عن المناقشة التأملية المتعلقة بالتحديد الوراثى المسبق لكثير من الجوانب الجوهرية فى السلوك البشرى، ويسعى إلى تقديم تعريف أوضح لقضاياها ومناهج «علم الحياة الاجتماعى البشرى»، لا يزال فريدمان يدعى بأن علم الحياة يسلك بفتح فهم الطبيعة

البشرية. ويستخدم فريدمان، مثل ويلسون، إجراءات بحث مختلفة في محاولة للعثور على أدلة تجريبية على «النشأة البيولوجية والوراثية للجوانب المختلفة لسلوك الإنسان الاجتماعي - تشكيل نماذج «البسيطة - الخشونة» الهرمية، وسلوك الشباب، والعلاقات بين الجنسين، والاختلافات في المكانة الاجتماعية إلخ.

وهكذا نجد في الأعمال الأخيرة حول «علم الحياة الاجتماعي البشري» محاولة واضحة للتركيب والتقريب بين البحث البيولوجي والاجتماعي، وهي محاولة تتجاهل - بقض النظر عن كل التحفظات - خصائص الاتساق التي تمجد الظواهر الاجتماعية. ومن حيث الجوهر، يحل علم الحياة محل علم الاجتماع، تحت الستار المربع للتقارب، ولا تتركز محاولات الاستبدال هذه إلى أساس علمي، ولا تتفق مع المبادئ الأساسية للمنهج العلمي الذي يتطلب البحث المحدد في كل مجال معين.

إن إضافة طابع بيولوجي على العلوم الاجتماعية يشكل «منهج بحث» خاطئا من أساسه، أولاً وقبل كل شيء، لأنه لا يأخذ في الاعتبار البيئة غير المتجانسة كفيها بكاملها للعالم المادي والتباين التاريخي لهذه البيئة. إن مشكلة البيولوجي والاجتماعي لا تنفصل عن التفسير الفلسفي العام لوحدة العالم والفردية الكيفية للمستويات المختلفة، ومظاهر، ومجالات هذا العالم المادي المتحد بشكل عام. وتتبع مستويات ومجالات الوجود المختلفة النماذج العامة التي تخضع لقانون والتي تعكس وحدة العالم، بينما يجب ملاحظة النماذج الخاصة التي تخضع لقانون عند مستويات الحياة المتميزة كفيها. وهكذا يوجد التماثل، والاستمرارية، والصلة بين المجالات والمستويات المختلفة للوجود، في الوقت الذي توجد فيه كذلك خصائص وفروق كيفية بينها.

وتسمح هذه الفرضية الفلسفية العامة بأن نفهم، مثلاً، أن دور النماذج الفيزيائية الكيماوية مهم للغاية في تحديد الظواهر البيولوجية، برغم أن الحياة نفسها ظاهرة جديدة تماماً لا يمكن ردها أساساً إلى عمليات فيزيائية وكيماوية فحسب. إن الفيزياء والكيمياء، ليست كافية برغم أنه لا غنى عنها، لمعرفة الحياة. وبالمثل، فإن معرفة النماذج الفسيولوجية والبيولوجية بشكل عام، والتي تخضع لقانون، ضرورية تماماً لمعرفة العمليات السيكلولوجية. ومع ذلك، فإن العلاقات، والوعي والتفكير ظواهر جديدة كفيها، تحددها قوانين أكثر تعقيداً وخصوصية لا يمكن ردها إلى نماذج فسيولوجية.

إن الكائن البشري هو أرقى مستوى التنظيم البيولوجي في تطور العالم المضي، ويختلف

عن الأشياء البيولوجية للطبيعة الحية في أن له بنى وعمليات أكثر تطوراً ذات عدد أكبر كثيراً من الصلات والعلاقات الوسيطة اجتماعياً والجديدة الكامنة فيها . -

وتظهر ظاهرة جديدة تماماً - الحياة الاجتماعية - في تطور العالم مع ظهور الإنسان والنشاط المرتبط بالعمل. وقد كتب ماركس يقول: «إن جوهر الإنسان ليس تجريداً كاملاً في كل فرد مفرد. إنه في حقيقته مجموع العلاقات الاجتماعية»^(٩١) والمجتمع مرحلة جديدة وفريدة نوعياً في تطور العالم الموضوعي. والقوانين الخاصة هنا هي على وجه التحديد قوانين اجتماعية، ومهما أكدت النزعة البيولوجية فلا يمكن إهدالها أو قمعها بقوانين بيولوجية.

إن الاجتماعي، الذي ظهر وتشكل تاريخياً على أساس علم الحياة، قد غدا تحت تأثير الإنتاج المادي والعلاقات الاجتماعية الجانب الرئيسي والمحدد لتطور الإنسان؛ لجوهره.

وبالرغم من كل الاعتماد فيما بينهما، فإن البيولوجي والاجتماعي يشكلان مجالات مختلفة للوجود، تعمل فيها غايات خاصة تخضع لقانون. إن نفي مجالات الوجود ومستوياته وسماته المتميزة كيميائياً، خطر ولا يمكن الدفاع عنه كالفشل في فهم وحدة العالم، والصلات المتبادلة بين الظواهر كافة، والاستمرارية والانتقالات المتبادلة بين الأشكال المختلفة في حركة المادة. إن تطور العالم في وحدته مستحيل تماماً بدون الاستمرارية.

ومن زيادة مشكلة البيولوجي والاجتماعي، فإن هذا يعني أن الطريقة المحددة، والفعالية للتفاعل بين هذين المجالين يجب أن نجدها في الواقع، الذي يكونان غير متماثلين في ظل، ولكنهما لا ينفصلان كذلك. وفي كلمات أخرى، فمن الضروري الكشف عن خصوصية كل منهما وكذلك الاستمرارية، والصلة المتبادلة، والانتقال المتبادل بينهما. ويخص ذلك كل جوانب المشكلة المتنوعة والمركبة للبيولوجي والاجتماعي، وأولاً وقبل كل شيء، اللحظة التي يرتبط فيها البيولوجي والاجتماعي في حقائق معينة من السلوك الإنساني.

ويشكل عام، فإنه لأمر مقبول منذ وقت بعيد بوصفه شيئاً لا يشير الجدل أن الإنسان قد ظهر من وضع حيواني. وبالنسبة لنا تعد النظرة المادية التاريخية حاسمة في تحليل السلوك الاجتماعي البشري. ولكن إذا ما استرجعنا تعبيرات التحيز، فسيكون من السخافة أن نتعتقد أن الإنسان قد تخلص من كل ما هو طبيعي وفطري فيه بوصفه مخلوقاً بيولوجياً.

يولد الكائن البشري، ويشكل ويتطور بما يتماشى مع قوانين البيولوجيا في الوسط الاجتماعي. ويحدث توسط البيولوجي خلال الاجتماعي، أساساً، من خلال الجهاز العصبي

المركزي، الذي يؤدي من ناحية، وظيفة رد العالم المحيط في شكل أفكار وأحكام، ومن ناحية أخرى، وظيفة توحيد وتنظيم وتنسيق العمليات داخل الكائن في تفاعله، أولاً وقبل كل شيء، مع البيئة الاجتماعية الخارجية.

ويتم فهم ميكانيزم وبنية التفاعل بين الاجتماعي والبيولوجي من خلال أساليب ووسائل العلوم المختلفة، التي يتناول كل منها بعض الجوانب الفردية للمشكلة. وعندما نهضت كل تنوع جوانب المشكلة نرى أن العلم يواجه مهمة معقدة للغاية للكشف عن الطريقة للموسم والشاملة، أو الميكانيزم القائم وراء التفاعل بين البيولوجي والاجتماعي ضامنا (١) التفرد، وعدم التماثل بين هذين المجالين من الوجود في تطور وسلوك الإنسان (٢) الاستمرارية والصلة المتبادلة بينهما.

وقد حدد ماركس النمط الأساسي لهذا التفاعل كما يلي: عندما يغير الإنسان الطبيعة الخارجية في عملية العمل، فإنه «في الوقت نفسه يغير طبيعته»^(٩٢) وفي كلمات أخرى، فإن طبيعة الإنسان هي ذاتها نتاج للتاريخ، ونشاط الإنسان الاجتماعي. وهذه الفكرة الكلاسيكية تتناقض، من حيث المبدأ، مع التفسيرات الثنائية للعلاقة البيولوجية - الاجتماعية. وفي هذه الصياغة الموجزة والهادفة يكشف ماركس الصلة الجدلية الحقة بين هذين المجالين للوجود. وفي مجرى نشاطه الاجتماعي يغير الإنسان ولكنه لا يلقى أو يدمر داخل نفسه الطبيعي والبيولوجي. ونتيجة لذلك، لا تختفي الاستمرارية بين البيولوجي والاجتماعي والصلة المتبادلة بينهما وإنما تتطور تاريخياً. حقا إن وحدة الاثنين، وليس تماثلهما، توجد أساسا في نشاط البشر، الاجتماعي في جوهره.

وبالتالي، فإن العمليات والخصائص العقلية (وعلى الأخص القدرات) لا تتضح فحسب، وإنما تتشكل كذلك في النشاط؛ في العمل والدراسات، والمشاركة الاجتماعية، إلخ. وهذه القدرات لا تكون ناجحة ولا كاملة لحظة ظهورها. ففي كل مرحلة من النشاط الجماعي والمفيد اجتماعيا، ومع التوصل إلى نتائج جديدة ومهمة اجتماعيا يرتقي الإنسان إلى مرحلة جديدة كنيها في التطور العقلي، أي في تطور القدرات والطابع وما إلى ذلك. وهكذا، فإن التطور العقلي يمثل وحدة لا تنفصم بين البيولوجي والاجتماعي في عملية النشاط.

وهناك نقطة أخرى تتعلق بالموضوع، وهي جانب غير متوقع على ما يبدو للمشكلة، يرتبط بالسؤال الذي اتسح الجدل حوله وامتد: «هل تستطيع الآلة أن تفكر؟».

إن التفكير الفعلى (أى، البشرى)، الموثوق به هو وحدة حية، وانتقال متبادل للبيولوجى والاجتماعى، ومن ثم فإن التفكير مستحيل دون المخ، ويعيدا عن المجتمع. رأى انفصال بين البيولوجى والاجتماعى، رأى انتهاك لوحدهما وصلتهما المتبادلة يجعل التفكير مستحيلا، ويصبح الأمر أكثر من ذلك بدون البيولوجى أو الاجتماعى.

إن الفكرة التى تقول بأن الآلة يمكن أن تفكر لا تتفق مع مبدأ وحدة البيولوجى والاجتماعى فى الإنسان، ففى تفكيره. والآلة أو الإنسان الآلى، هى نتاج للنشاط البشرى وليس فيها أى شئ بيولوجى لأن ذلك النتاج الخاص يتكون من مواد من صنع الإنسان. وهكذا، فإن الآلة من هذا النوع تفترق إلى الوحدة الحية المباشرة والاستمرارية بين البيولوجى والاجتماعى. وهذا يجعل التفكير الخلاق، المستقل، مستحيلا، برغم أنه مع تقدم العلم والتكنولوجيا، سيواصل الإنسان إضفاء وظائف عقلية أكثر على الآلات التى يصنعها ويتحكم فيها.

والفكرة الماركسية التى تقول بأن الطبيعة البشرية هى نتيجة للتاريخ تقدم الأساس الفلسفى الوحيد الذى يسمح بالتغلب على التطرفين الخاطئين فى تناول مشكلة «البيولوجى - الاجتماعى». فمن ناحية، فإن التأكيد فوق البيولوجى الاجتماعى الذى يقول بأن الإنسان مجرد نتيجة للاقتصادى أو للاجتماعى وأنه خال تماما من البيولوجى، والعضوى، والطبيعى بشكل عام، لن يصمد للنقد. ومن ناحية أخرى فإن قناعة فرويد، ولورنز وغيرها بأن دوافع الحيوان وغرائزه تكمن خلف سلوك الإنسان (وبخاصة عدوانيته) مرفوضة تماما. ولكن كما رأينا، وفقا لماركس وللعلوم المعاصرة، فإن الطبيعى موجود فى الإنسان، ولا يختلف بأية حال فى مجرى التاريخ، برغم أنه يتغير ويتطور أساسا فى منشأ الإنسان وخلال كل التقدم اللاحق للبشرية. ومن ثم، فإن، الحاجات والميول التى تشكلت تاريخيا للإنسان لا يبنى أن يُحط من قدرها وينظر إليها على أنها احتياجات وغرائز حيوانية.

ونادرا ما يظهر - كلا التطرفين - أضواء الطابع البيولوجى والاجتماعى - فى شكل نقى، ولكنهما كقاعدة مرتبطان، ويظهران بالأحرى كاتجاهين محددين للإرجاع إلى علم الحياة أو علم الاجتماع مع مفهوم البيئة التى ينظر إليها، ليس فقط فى الضوء الاجتماعى، وإنما أيضا فى الضوء البيولوجى. وهكذا، فإذا ما أكدت دراسة معينة دور البيئة فى تطور الإنسان، فإن هذا لا يتضمن أنها تضى طابعا اجتماعيا بدلا من إضفاء طابع بيولوجى، إلى الدرجة التى يمكن فيها النظر إلى البيئة فى ضوء اجتماعى وبيولوجى بحث على السواء، وكذلك كمجموع كلى للظروف

الفيزيائية. وهذا التنوع في فهم البيئة هو دليل جديد على العلاقات المعقدة بين الانعجامين. نجد، مثلاً، أن ب. سكر، أحد زعماء النزعة السلوكية الحديثة، مزيد متحمس للتطرف في إضفاء الطابع البيولوجي حتى عندما يتناول إحدى المشاكل الفلسفية الاجتماعية لعصرنا. ففي مقاله: «الطريق المتحدر والشائك نحو علم السلوك» يكتب قائلاً: «يجب أن أبدأ بالقول: كيف أنظر إلى علم السلوك. انه، على ما افترض، جزء من علم الحياة»^(٩٣) ومن هذا الموقف البيولوجي الأولي يبحث مشكلة الإنسان، وعلى الأخص، مشكلة حريته، ومستوياته وكرامته. ولهذا فهو يقول في كتابه سيرة السمعة «خارج الحرية والكرامة»، تتعارض حرية الفرد مع بقاء الجنس البشري ويصل إلى الاستنتاج: إذا ما استمرت (الحضارة الغربية) تصر على بقاء الحرية والكرامة بعد زوال أساسهما القيسي وإلى ما بعد فترة، يمكن لثقافة أخرى أن تقدم إسهاماً كبيراً للمستقبل.

ويكتب سكر أن كتابه هو نتيجة لجهد من أجل توضيح كيف تفسد الأمور عندما يجعل من الحرية والكرامة الفردية صنماً وهناك بالطبع قدر من الحقيقة في نقد سكر للاندفاع للنزعة الفردية في المجتمع البرجوازي. ولكنه من حيث الجوهر يطابقها بالحرية الفردية في حد ذاتها. وفي محاولته انتقاد النظام الرأسمالي من فوضى الفردية البرجوازية، نجد أن سكر ليس بعيداً بالفعل عن الرغص الكامل للحرية والكرامة الفردية. إن الحرية والمسؤولية والكرامة، في رأيه، هي أشياء مثل الثيرموجين واللاهوب*. في فيزياء ما قبل العلمية. إن المحافظة على الحرية والكرامة تتناقض مع بقاء المدنية الغربية، ومن هنا رغبة سكر في تحويل الإنسان إلى إنسان آلي؛ كائن آلي مطيع، عن طريق «الهندسة السلوكية».

وهذه هي نتيجة منهجية سكر البيولوجية البراجماتية التي صاغها في كتابه عندما كتب أن البقاء هو القيمة الوحيدة التي سيحكم وفقاً لها على المدنية في التحليل النهائي، وفق أي سياسة تبرر بقاء. مثل هذه القيمة بفضل تعريفها. وبالتالي فيفض النظر عن مدى تعقيد التفاعل بينهما، أو إلى أي مدى يقفان بعيداً عن بعضهما فإن النظريتين البيولوجية والاجتماعية ليس لهما أي مستقبل بالمثل في دراسة الإنسان.

ومع ذلك، فإن مجرد الاعتراف بأنهما أحادي الجانب لا يقدم الجواب بعد. وهكذا، لا يزال

* الثيرموجين: جهاز كهرو حراري، واللاهوب: مادة كيميائية وهمية كان يعتقد، قبل اكتشاف الأكسجين، أنها سر الاشتعال - الناشر.

١. فروم، فيلسوف اليسار المعروف، في مجرى مفهوم التحليل النفسي، برغم أنه يرفض كلتا النظريتين البيولوجية والاجتماعية. ففي كتابه «تشریح نزعة التدمير البشرية» يؤكد أن الإنسان لا يخضع للطبيعة أو المجتمع: إنما تحكمه عواطف كامنة في شخصيته، ويسمى كل مجموعة من العواطف الأعراض المتزامنة للمحافظة على الحياة. وتتكون من الحب، والتضامن، والعدالة، والعقل، أما المجموعة الأخرى - الأعراض المتزامنة المدمرة للحياة - وفقتض النهم، والرحسنة، والسادية، والأتانية، وما شابه. ويتحدد سلوك الإنسان، في رأى فروم بترايطات مختلفة لهذه الأعراض المتزامنة.

ويلاحظ فروم أن العواطف الشريرة يشجعها الانحراف في البيئة الاجتماعية - الثقافية، التي تدخل عالم الإنسان الداخلى، ومع ذلك، فإن إقامة ظروف مالية وسكنية محتملة بالنسبة له لا يحميه من إمكانية انفجار عدوانيته. ويرى فروم الحل في تحسين الذات، في التغيرات الداخلية في شخصيته، وفي أن تصبح الروح الإنسانية مشربة بحب الحياة^(٩٥).

وباختصار - فإن فروم يدعوى التجديد - وصل إلى القواعد الايديولوجية المثبتة لتحسين الذات ونفى التحويل الثوري للمجتمع، وهكذا، فإن كلا الاتجاهين البيولوجى والاجتماعى برغم أنهما يبدآن متعارضين، و «يتفوق» عليهما كذلك مفهوم التحليل النفسى فإنه ينشأ من الوهم نفسه. وهما يتجاهلان الطرف الحيوى الذى وضعه ماركس: إن الإنسان إذ يغير الطبيعة الخارجية يغير طبيعته نفسه (أى أن طبيعة الإنسان هي نتاج للتاريخ).

وعلم النفس الاجتماعى ليس شيئاً ثابتاً، أنه يتغير ويتطور مع التغيرات في الحياة، وعلى أساسها. وفي المجتمع البرجوازى، يصبح علم النفس البروليتارى، وفقاً للينين علم نفس النضال الطبقي ضد الطبقات المستغلة ودولتها^(٩٦). وفي أعقاب الثورة الاشتراكية تنشأ ظروف جديدة، وتشكل علم نفس لبناء حياة جديدة وانضباط عمل جديد، ويجرى تعليم ملايين الناس «ويتعلمون من خبرتهم الخاصة كيف يديرون الدولة والصناعة»^(٩٧).

ومع التغيرات الضميمة في أسس الحياة الاجتماعية، يتغير علم النفس الوطنى كذلك بمنأخ سيكولوجى جديد ينشأ في العلاقات بين مختلف الأجناس والقوميات.

وعلى الرغم من أن السمات العرقية تتحدد بيولوجياً، فإن العلاقات بين الأجناس ليس لها أصل بيولوجى. والسلوك الإجرامى للعنصرى يولد من عوامل اجتماعية. وهكذا، فليس الوراثة هي التي تقف خلف كراهية الرجل الأبيض للصفير أو السود ولكنه نظام اجتماعى محدد، يتركز

على استغلال الإنسان للإنسان، وتخفى العنصرية مع القضاء على هذا النظام، وتشكل العلاقات الاجتماعية الجديدة آراء جديدة وقانونا جديدا للسلوك نحو الأجناس الأخرى. ونحن ضد تقسيم القبائل أو الأجناس إلى هذه التي يزعمون أنها تملك صفات معنوية وبشرية وراقية، وإلى تلك التي لها ميل ضارة وشريرة. وعندما انتقد المجملز هذه النظرة قال إنها كانت فى الحقيقة إحياء للقاعدة المسيحية القديمة التى تقسم البشرية إلى ملائكة ووحوش، إلى قديسين ومجرمين.

ونحن نعارض بحزم مثل هذه الآراء غير العلمية المعادية للإنسان. ولكن بغض النظر عن التأثير المحدد للظروف الاجتماعية، سيكون من المبالغة فى التبسيط تجاهل خصائص الإنسان البيولوجية، وبذلك تحول دون البحث فى علم الحياة البشرى وعلم الوراثة.

فمثلا، يفرض تحليل السلوك الفردى نظرة متباعدة تأخذ فى اعتبارها الظروف الاجتماعية والبيولوجية التى تحدها عندما تتفاعل. ومما له أهمية خاصة الخصائص الفطرية التى تؤثر بطريقة أو أخرى على تطور القدرات فى عملية العمل، لأنه لا ماركس ولا المجملز، ولا ليتين افترضوا أبدا أن كل الناس يملكون قدرات بدنية وذهنية متساوية. وتفهم الماركسية المساواة على أنها المساواة الاجتماعية وليس المساواة فى القدرات.

لقد نسب الايديولوجيون الراجازيون الضغار منذ أمد طويل إلى الاشتراكيين الفكرة السخيفة التى تقول بأن الطبيعة قد وهبت الإنسان قدرات متساوية. ونسج م. ستيرنر، المعادى المحصوم للشيوعية، خرافة تقول بأنه وفقا للنظرية الاشتراكية فإن كل امرئ يمكنه بل يجب عليه أن يقوم بالعمل الذى قام به رفائيل. ولفضح هذا الزعم قدم ماركس التفسير الاشتراكى للسائلة، وكان كما يلى: «إن أى شخص لديه إمكانيات رفائيل يجب أن يكون قادرا على التطور دون عوائق»^(٩٨) وسوف تحدد الظروف الاجتماعية وجهود الفرد الحفاصة ما إذا كان سيتطور مواهبه وقدراته أم لا.

عارض ماركس وسخر بحزم من الخطب حول «اناس ولدوا شعراء» و«أناس ولدوا موسيقيين»، إلخ^(٩٩) ولتصديقهم فإن تحسين الذات والتمكن من الفنون أو ممارستها فى أى شكل من أشكال النشاط أمر غير ضرورى حيث أن «كل... الصفات قائمة... ولذلك، فإنه لا يحتاج حتى إلى تطويرها»^(١٠٠).

لا القدرات البدنية ولا القدرات الفكرية للناس متساوية، ولكنها ليست متوسطة وراثيا.

وترى المادة أن القدرات الإبداعية كافة هي ثمار التاريخ، وتنتج عن التطور التاريخي للبشرية، وليست هبة من الطبيعة. ويخلق المجتمع الاشتراكي بالفعل أكثر الظروف مواتة لتطور قدرات الإنسان الإبداعية، الفكرية والبدنية، وإظهارها.

واستنادا إلى مبادئ الماركسية الأساسية شرح لينين مرارا الصلة المتبادلة والفرق بين المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين الناس في ظل الاشتراكية وانعدام المساواة بينهم فيما يتعلق بالقدرات، والاحتياجات، وما إلى ذلك. وأكد لينين وسخف تصور أن المساواة الاقتصادية تعنى شيئا آخر غير إلغاء الطبقات... وإلغاء الطبقات يعنى وضع المواطنين كافة على قدم المساواة فيما يتعلق بوسائل الإنتاج التي تخص المجتمع في مجموعه. وهذا يعنى إعطاء المواطنين كافة فرصا متساوية في العمل على وسائل الإنتاج المملوكة جماعيا، وعلى الأرض المملوكة جماعيا، وفي المصانع المملوكة جماعيا، وما إلى ذلك^(١٠١) أما مشكلة المساواة في القدرات والاحتياجات وما إلى ذلك بين مختلف الأفراد فتحل بطريقة مختلفة في ظل الاشتراكية.

لقد كتب لينين يقول: «وعندما نقول أن المحررة والعقل يبرهنا على أن البشر ليسوا متساوين، فإننا نعنى بالمساواة المساواة في القدرات أو التماثل في القوة البدنية والقوة الذهنية. ونفى عن القول أن البشر غير متساوين في هذا الخصوص ولا ينسب ذلك أى شخص عاقل أو اشتراكي. ولكن هذا النوع من المساواة لا علاقة له بالاشتراكية»^(١٠٢) ويواصل لينين وهو يضع في اعتباره الوضع في روسيا القيصرية فيقول: «فأفراد طبقة النبلاء غير متساوين في قدراتهم البدنية والذهنية بالقدر نفسه مثل الناس الذين ينتمون إلى طبقة الفلاحين. لكن جميع النبلاء متساوين في الحقوق، مثلما أن جميع الفلاحين متساوين في التقارهم إلى الحقوق»^(١٠٣).

وفي كلمات أخرى، تختلف قدرات، ومواهب، وإمكانات الناس بين النبلاء وبين الفلاحين وبين أفراد الطبقات الأخرى كذلك، ولكن الطبقات المختلفة تعيش في ظروف اجتماعية اقتصادية مختلفة تعجل، أو على العكس تعيق أو تشوه كلية تطور القدرات البشرية. وتخلق الاشتراكية والشعبية أكثر الظروف مواتة للتطور الذهني لكل العمال، ولكن كما كتب لينين: «فمن السخف أن نتوقع مساواة في القوة والقدرات في المجتمع الاشتراكي. وباختصار فعندما يتحدث الاشتراكيون عن المساواة فإنهم دائما يعنون المساواة في الوضع الاجتماعي، وليس بأية حال المساواة البدنية والذهنية للأفراد»^(١٠٤) وهذه الفكرة العامة الرئيسية عن الاختلافات في الامكانيات والقدرات الفطرية ومن ثم التأثير المعين، ولكن ليس المحدد للميول الفطرية في تطور

قدرات الإنسان، قد عالجها وحددها بالتفصيل علماء البيولوجيا وعلماء النفس، إلخ. في عدد من الدراسات.

وهكذا، ففي أي مجتمع نجد أن الدور السائد في تشكيل الآراء والأخلاق والعادات يخص أولاً وقبل كل شيء الظروف الاجتماعية. ولكن عندما ندرس أفراد مجتمع أو طبقة أو مجموعة معينة، يجب أن نأخذ في الاعتبار وجود فوارق بيولوجية وسيكوفسيولوجية وغيرها بين الناس. لقد أصبح من الواضح لنا منذ وقت طويل أن سلوك الفرد يوصفه عضواً في أسرة العمل، أو الطبقة أو المجموعة الاجتماعية، أو بوصفه مواطناً في دولة معينة، إلخ. يتحدد اجتماعياً. ولكن عند معالجة القدرات البدنية والفكرية، والكفاءة، والصحة، وطول العمر، والمزاج أو السلوك اليومي يجب أن تؤخذ في الاعتبار أبعاد بيولوجية مثل الوراثة، إلخ.

ومن ذلك، سيكون من الخطأ بالمثل أن يرجع كل شيء طبيعى وبيولوجى إلى وراثى، فالطبيعى، والبيولوجى مظهر من الوراثة. ولا تقل أهمية في تشكيل وتطور الشخصية الخصائص الفردية للعمليات الفسيولوجية وخاصة العمليات السيكوفسيولوجية.

ويتضح بشكل خاص التفاعل بين البيولوجى والاجتماعى في نشاط الإنسان الذهنى، في مجال الرعى. ولا يمكن تطوير تحليل العمليات الذهنية دون فسيولوجيا النشاط العصبى الأعلى، كما أن وعى الإنسان يتحدد كمخلوق اجتماعى بالظروف الاجتماعية لحياته. بيد أن البيئة بدورها كذلك، بما فيها المناخ، والطقس، إلخ، تؤثر في الحالة العامة للفرد ومزاجه. ولا يزال قدر كبير في التفاعل بين كل هذه العوامل وغيرها، مما يؤثر على سلوك الإنسان، في حاجة إلى إثباتات.

والدراسات في التطور التاريخى للإنسان يجب أن تتواصل. وقد فعل المجلد الكثير لوضع منشأ الإنسان، وعملية خروجه من الوضع الحيوانى وظهور المجتمع البشرى. بيد أن التطور التاريخى للإنسان والمجتمع لم ينته بعد بالتأكيد. وعند تطبيق ذلك على المجتمع، لا تحتاج إلى دليل من هذا حيث يجرى أمام أعيننا تحويل اجتماعى جلى للبشرية على أساس مبادئ الاشتراكية. ولكن الجنس البشرى، تحت تأثير العوامل الاجتماعية في الأساس، والبيئة المتغيرة، يخضع كذلك لتغير وتطور. وتغدو العملية المتسارعة للامتزاج العرقى اتجاهاً مهماً في تطوره.

ومن تقدم علم الحياة، وعلم النفس، وعلم الاجتماع وغيرها من العلوم المتصلة بها يستغلن البحث بدرجة أعمق في ميكانيزم التفاعل بين البيولوجى والاجتماعى في الإنسان، ليكشف عن

الانتقال من فسيولوجيا النشاط العصبي الأعلى إلى الذهني وتشكيل العقلية الاجتماعية. إن طرح السؤال بمدلوله العريض حول تطور الإنسان إلى مخلوق اجتماعي، إنما يركز في التحليل النهائي، على إدراك أن الوعي الاجتماعي إنما يحدده الوجود الاجتماعي. وعلى الرغم من هذا، فإن ما لا يقبل الجدل بالدرجة نفسها هو أنه لا يمكن تجاهل التأثير الناجم عن العوامل البيولوجية والطبيعية. إن حدود هذا التأثير والميكانيزم الذي يكمن خلفه لم تقرر بعد بسبب الافتقار إلى الدليل التجريبي. ويقدم تاريخ البشرية وتطور الإنسان والمجتمع البشري ثروة من المواد لطرح السؤال بمدلوله العريض، ويبقى الكثير الذي يحتاج إلى توضيح بالنسبة لميكانيكية التفاعل بين البيولوجي والاجتماعي وبخاصة في مجال علم النفس.

ومن الواضح أن السببية الوراثية والأثر البيولوجي بشكل عام يختلفان في مستويات مختلفة من التطور، فمثلا، يختلف التأثير الوراثي على خصائص الإنسان التشريحية والفسيولوجية البحتة أساسا عن التأثير الوراثي، الأكثر تعقيدا، والأكثر وساطة، والذي ما زال غير معروف من عدة وجوه، على الخصائص الذهنية المختلفة في الإنسان. كذلك علينا أن نميز بوضوح وسط هذه الخصائص بين الوظائف الذهنية ذات التعقيدات المتباينة، حيث أن شروطها الوراثية المسهلة يمكن أن تكون كذلك متباينة للغاية.

وبما له دلالة في هذا الخصوص الملاحظات التي أبدت بمجهود بافلوف للفسيولوجيا في لينينجراد. وإليك إحدى هذه الملاحظات وعلى سبيل المثال، فإن الظروف الوراثية الشارطة تميز متغيرات السرعة التي يتقرر بها الترابط الدنيوي من خلال استخدام الحوافز المباشرة، بينما نجد أن إقرار صلات الترابط الكلامي، يجري في الأساس تحت تأثير عوامل البيئة الخارجية. والمؤشرات الفردية للذاكرة القصيرة في تذكر سلسلة من الإشارات غير الكلامية بكيفية مختلفة تتوقف لدرجة كبيرة على العوامل الوراثية، بينما تتحدد مؤشرات التذكر الناجم لسلسلة من الحوافز الكلامية من الكيفية نفسها في الأساس بالعوامل الاجتماعية^(١٠٥).

وبلغا للتصنيف المقبول عموما، فإن الانعكاسات غير الشرطية قطرية. وبعد بعض الفسيولوجيين الانعكاسات الشرطية الأولية أفعالا قطرية، أي استجابات أولية لمعطيات الإشارة للجهاز العصبي. ولكن على العموم فإن الانعكاسات الشرطية ينظر إليها على أنها تتشكل عندما يتفاعل الكائن مع البيئة في تاريخ نشأة الفرد.

إن التفاضل عن المستويات المختلفة نوعيا للذهن يقود إلى الجدل. وهكذا، فإن بعض

البيولوجيين والفسولوجيين يعتقدون أن المعرفة يمكن نقلها من جيل إلى جيل من خلال أليينات التي تحدد بنية ووظائف الجهاز العصبي. ويعتقد، مثلاً، أن مفهومًا مسبقًا للزمان والمكان والسببية يتحدد وراثيًا مثل عملية الرضاعة في الطفل. كما أعلن أن التواعد الأساسية للنحو فطرية كذلك. وهذا يؤدي إلى الاستنتاج بأن آراء اجتماعية معينة ترتبط بجوانب بنوية عميقة للمخ.

وترفض الماركسية بحزم إضفاء طابع بيولوجي على الظواهر الاجتماعية لأن «سلوك» الطبقات، والأمم، والمجموعات الاجتماعية كافة بشكل عام يتحدد اجتماعيًا. والبنى والعمليات البيولوجية في نشاط الكائن البشري طول حياته تحدد مسبقًا وجود الأشكال فوق البيولوجية الاجتماعية الثقافية للنشاط البشري. ولا يمكن أن تكون هناك بالطبع أي عودة لأية أشكال من الداروينية الاجتماعية أو النزعة البيولوجية في أي شكل. فالإنسان كائن اجتماعي، وهو على هذا الأساس، من حيث هو شخصية، يشكله المجتمع، وتلعب الظروف الاجتماعية دورًا حاسمًا في تطور وسلوك الإنسان. ولكننا كذلك ضد أي أفكار ميالغ في تبسيطها عن عدم وجود أي محدّدات طبيعية في سلوك الإنسان. فالإنسان بوصفه فردًا في المجتمع، كائن اجتماعي، ولكنه بما هو جزء من الطبيعة كائن بيولوجي كذلك. ويقدم ذلك أساسًا موضوعيًا لمشاركة أكثر كثافة للعلوم البيولوجية في دراسة مشاكل الإنسان.

ويعد تكامل المعرفة الطبيعية - العلمية والإنسانية في مشكلة الإنسان المعقدة اتجاهًا مهمًا في تكامل المعرفة المعاصر، الذي ليس بالأمر السهل بسبب تنوع التقييمات لدور المعرفة البيولوجية في دراسة الإنسان. ومن الصعب أن نتوقع الإجماع هنا ولكن البحث عن الحقيقة يتطلب تحليلًا دقيقًا لما يفكر فيه المعاصرون ويفترض ذلك أيضًا مناقشة المشكلة بين الماركسيين ذوي العقلية المشابهة، وكذلك مهام انتقاء معارضتنا الأيدلوجيين، وعلى علماء الطباق وفلاسفتنا الذين يعملون في جوانب من علم الحياة تتصل بالموضوع أن يقدموا تحليلًا وتقييمًا نقديًا لما يطلق عليه الغرب علم الحياة الاجتماعي. وهناك عدد من الاستنتاجات المتعجلة نجدها في الأعمال الحيوية الاجتماعية التي تهدف إلى دراسة الأسس البيولوجية للسلوك البشري. وينبغي أن يخضع للتحليل الانتقادي كذلك التماثل غير المحدود بين سلوك الإنسان وسلوك الحيوانات، والافتقار العام إلى فهم النمط المحدد اجتماعيًا، والجديد كيفية نشاط الإنسان، التي تؤدي إلى إضفاء طابع بيولوجي على مشاكل السلوك البشري. وترتبط هذه التفسيرات الحافظة

ببعض حقائق علم الطبّاح، المهمة في حد ذاتها، ويطرح قضايا جديدة في نظرية التطور، وسيكون النقد أكثر فعالية بكثير إذا ما كشف عن التناقضات الداخلية لهذه المفهومات، وتربط مبادئها التجريبية والنظرية، ومحتوى الفرضيات النظرية واستنتاجات النظرية إلى العالم.

في الوقت الحاضر، نجد عددا متزايدا من العلوم تدرس بنجاح متزايد مشكلة الإنسان، أكثر المشاكل صعوبة ولكن أكثرها سحرا. وقد اقترح العديد من العلماء خلق علم إنسان موحد. ومع الأوضاع القائمة في هذا المجال لا تشعر بأن الوقت مناسب لطرح مسألة علم موحد واحد للإنسان. فالإنسان ظاهرة عالية التعقيد تدرس سلسلة من العلوم (علم الإنسان، الفسيولوجيا، علم النفس، علم الاجتماع، علم الجمال، علم الأخلاق، علم دراسة السلالات البشرية، إلخ). ومثل هذه الدراسة المعقدة للإنسان يجب تنظيمها بالشكل الذي يوفر للاختصاصيين في مختلف فروع المعرفة تعاوننا يكمل بعضه بعضا. وينبغي إعطاء اهتمام خاص لعمل الإنسان، لنشاطه الإنتاجي الذي هو أساس التقدم الاجتماعي والذي يحتل أهمية خاصة اليوم عندما تؤدي الثورة العلمية والتكنولوجية الحالية إلى ظهور مشاكل معقدة جديدة وعديدة.

إن تكامل وتباني العلوم يزداد اليوم بالطبع على وجه الخصوص (وبخاصة العلوم التي تعالج الجوانب المختلفة لمشكلة الإنسان) ومع ذلك، فإن أي تكامل للمعرفة لا يتضمن الوحدة أو البؤيان المتبادل، وإنما تفاعل العلوم وإثراها بعضها بعضا من أجل الحل المشترك للمشاكل المعقدة التي تدرس العلوم المختلفة جوانبها المختلفة. وهنا التعاون بين علوم «ذات سيادة» وتهدف إلى الدراسة المشتركة لمشكلة الإنسان المعقدة يمكن أن يؤدي إلى نتائج إيجابية.

ملاحظات

- ١ - ف. أ. لينين، الأعمال الكاملة، المجلد ١٣، ص ٥٥٤.
- ٢ - المرجع نفسه، المجلد ١٤، ص ٣١٣.
- ٣ - المرجع نفسه، المجلد ٣٣، ص ٢٣٤.
- ٤ - المرجع نفسه، المجلد ١٤، ص ٢٦١.
- ٥ - المرجع نفسه، ص ٢٦٢.
- ٦ - المرجع نفسه، ص ١٥٩.
- ٧ - المرجع نفسه، ص ١٧٥.

- ٨ - المرجع نفسه، ص ٣٣٩.
- ٩ - المرجع نفسه، ص ٢٦٠.
- ١٠ - المرجع نفسه، ص ٢٨٣ - ٢٨٤.
- ١١ - أ.ب. الكسندروف، العلم فى خدمة البلاد، موسكو، ١٩٨٣، ص ٢٣٦ (بالروسية).
- ١٢ - انظر، مثلاً، علم الفلك، المنهج، النظرة إلى العالم، موسكو ١٩٧٩.
- ١٣ - ف. ا. لينين، الأعمال الكاملة، المجلد ١٤، ص ١٣٣.
- ١٤ - أعمالهم المهمة: ل. ج. كوهين، المحتمل والذى يمكن البرهنة عليه، أكسفورد، ١٩٧٧، ل. ليدان، التقدم ومشاكله نحو نظرية للنمو العلمى، بيركلى، ١٩٧٧، ج. ل. ماكى، مثبت الكون، دراسة لكوزايبان، أكسفورد، ١٩٧٤، م. نيس، بنية الاستدلال العلمى، بيركلى، ١٩٧٤، أ. رودفيلد، الغائية، كمبريدج، ١٩٧٦، الحجاج السامية والعلم، مقالات فى نظرية المعرفة، دورديخت ١٩٧٩، ج. جوترنج، «فلسفة العلم»، الرؤية الواسعة الأفق، نوتردام، لندن، ١٩٧٧، الفلسفة المعاصرة، دراسة جديدة، المجلدات ١ - ٤، فلورنس، ١٩٨١ - ١٩٨٤، ج. باتديت، بنية وغو المعرفة العلمية، دورديخت ١٩٨٣.
- ١٥ - انظر: الفلسفة الدقيقة: القضايا، والأدوات، والأهداف دورديخت، ١٩٧٣، ر. مونتاج، الفلسفة الشكلية، تيوهافن - لندن، ١٩٧٤، بنية النظريات العلمية، أوريانا، ١٩٧٧، الكشف العلمى والمنطق والمقالاتية، دورديخت، ١٩٨٠، اللغة، والمنطق، والمنهج، دورديخت، ١٩٨٣.
- ١٦ - ف. المحلّز، جدل الطبيعة، موسكو ١٩٦٤، ص ٢٤٠.
- ١٧ - ف. ا. لينين، الأعمال الكاملة، المجلد ١٤، ص ٢٦٥.
- ١٨ - المرجع نفسه، ص ٣٠٦.
- ١٩ - ث. س. كوهين، بنية الثروات العلمية، شيكاغو، ١٩٧٠، ص ٢٠٦، ٢٠٧.
- ٢٠ - ج. س. ماكفيتى، النسبية العامة وعلم الكونيات، أوريانا ١٩٦٢، ص ٣.
- ٢١ - المرجع نفسه، ص ٣ - ٥.
- ٢٢ - المرجع نفسه، ص ٥.
- ٢٣ - المرجع نفسه.

- ٢٤ - المرجع نفسه.
- ٢٥ - المرجع نفسه، ص ٦.
- ٢٦ - م. بينج، فلسفة الفيزياء، دوودينغث (هولندا) - 'بروسطن' (الولايات المتحدة)، ١٩٧٣، ص ١٣٩.
- ٢٧ - ف.ا. لينين، الأعمال الكاملة، المجلد ١٤، ص ٩٢.
- ٢٨ - ك. ماركس، ف. أنجلز، الأعمال الكاملة، برلين، المجلد ٢٤، ص ١٦٩.
- ٢٩ - المرجع نفسه، المجلد ٣، ص ٥٧٩.
- ٣٠ - ف.ا. لينين، الأعمال الكاملة، المجلد ٢٨، ص ٣٦.
- ٣١ - المرجع نفسه، ص ٢٥٤.
- ٣٢ - ف. أنجلز، رد على دوهرنج، مرسكو، ١٩٥٩، ص ٦٥.
- ٣٣ - المرجع نفسه، ص ٤٦٥.
- ٣٤ - ك. ماركس، ف. أنجلز، الأعمال الكاملة، المجلد ٣، نيويورك، ١٩٧٦، ص ٣٠٤.
- ٣٥ - ف.ا. لينين، الأعمال الكاملة، المجلد ٢، ص ١٩٦.
- ٣٦ - م. بلاتك، الخطابة والذاكرة، شتوتجارت، ١٩٤٩.
- ٣٧ - قضايا الفيزياء: الكلاسيكيات والأزمة الحديثة، مرسكو، ١٩٨٢ (بالروسية) أ. سلام، بريرودا، العدد ١، ١٩٨١، ص ٥٨، كنج، بريرودا، العدد ٥، ١٩٨٢.
- ٣٨ - ف. ديسون، بريرودا، العدد ٨، ١٩٨٢.
- ٣٩ - ك. ماركس، رأس المال، المجلد ٣، مرسكو، ١٩٧٨، ص ٨٢.
- ٤٠ - ك. ماركس، ف. أنجلز، الأعمال الكاملة، المجلد ٣، نيويورك، ١٩٧٦، ص ٣٠٤.
- ٤١ - المرجع نفسه، ص ٢٧٥.
- ٤٢ - انظر: م. جولدمان، ما أفسده التقدم: تلوث البيئة في الاتحاد السوفيتي، نيويورك، ١٩٧٢، هـ. روثوان، تدبير العواقب الثالثة: دراسة التلوث في المجتمع الصناعي: لندن، ١٩٧٢، ج. باسوار، مسئولية الإنسان عن المشاكل الإيكولوجية للطبيعة القريبة، سوري، ١٩٧٤، ت. روزاك، الكوكب الشخصي: التحلل الإبداعي للمجتمع الصناعي جاردن سيتي (نيويورك) ١٩٧٨، أ. بيسي، النوعية الإنسانية، أكسفورد، ١٩٧٧.
- ٤٣ - ج. كلاوس، ك. بالاندر، الصحة الإيكولوجية، نيويورك، ١٩٧٧.

- ٤٤ - نوعية البيئة والمجتمع، كولومبيا س، ١٩٧٥.
- ٤٥ - أ. دورشر، كوارثنا بسبب المدنية وعلاقتها بالصحة، كاليفورنيا - هيرساو - ١٩٧٥.
- ٤٦ - ج. و. بنيت، الانتقال الإيكولوجي، نيويورك، ١٩٧٦.
- ٤٧ - ج. م. بلت، الإنسان يعود إلى الطبيعة، باريس، ١٩٧٧.
- ٤٨ - المرجع نفسه، ص ١٦٩.
- ٤٩ - ف. ا. لينين، الأعمال الكاملة، المجلد ٣٨، ص ٢١٤.
- ٥٠ - المرجع نفسه، ص ٢١٧.
- ٥١ - ك. ماركس، ف. إنجلز، الأعمال، المجلد ٣٢، ص ٦٨٥ - ٦٨٦.
- ٥٢ - المرجع نفسه، المجلد ٣١، ص ٤٤٦.
- ٥٣ - ف. ا. لينين، الأعمال الكاملة المجلد ١٤، ص ٣٢٩.
- ٥٤ - س. دارلنجتون، الوراثة والإنسان، نيويورك، ١٩٦٤.
- ٥٥ - المرجع نفسه، ص ٢٥٦.
- ٥٦ - المرجع نفسه ٣٧٢.
- ٥٧ - المرجع نفسه، ص ٣٤٢.
- ٥٨ - س. دارلنجتون، تطور المجتمع والإنسان، لندن، ١٩٧٢.
- ٥٩ - أ. ر. جنسن، الوراثة والتعليم، لندن، ١٩٧٢.
- ٦٠ - المرجع نفسه، ص ١٦٣.
- ٦١ - ك. لورنز، الاهتمام بالخطأ القاتل للجنس البشري، ميونيخ، ١٩٧٣.
- ٦٢ - سيكترم، العدد ٧، ١٩٧٤، ص ٢٢ - ٢٣.
- ٦٣ - سيكولوجي توداي، العدد ٦، ١٩٧٤، ص ٨٦.
- ٦٤ - المرجع نفسه ص ٩٠.
- ٦٥ - المرجع نفسه.
- ٦٦ - المرجع نفسه.
- ٦٧ - المرجع نفسه، ص ٩٣.
- ٦٨ - ك. لورنز، حول العدوان، لندن، ١٩٧٠.
- ٦٩ - ر. موريس، القرد البشري: دراسة حيوانية للحيوان البشري، نيويورك، ١٩٦٧.

- ٧ - أمريكان سيكولوجست، المجلد ٢٥، العدد ٨، ١٩٧٣، ص ١٤.
- ٧١ - ج. بيل، الآثار الاجتماعية للبحث في الوراثة البشرية، التأثير الاجتماعي لعلم الحياة الحديث، لندن ١٩٧١، ص ٨٤ - ٩٢.
- ٧٢ - أمريكان سيكولوجست، المجلد ٢٨، العدد ٣، ١٩٧٣، ص ١٩٩ - ٢١١.
- ٧٣ - ج. ليدبرج، سوشال ريسيرش، المجلد ٤، العدد ٣، ١٩٧٣، ص ٣٧٥ - ٤٠٦.
- ٧٤ - المرجع نفسه، ص ٣٨١.
- ٧٥ - المرجع نفسه، ص ٣٧٩.
- ٧٦ - المرجع نفسه، ص ٣٨٣.
- ٧٧ - المرجع نفسه، ص ٣٨٤.
- ٧٨ - ك.س. نيروز، الأخلاق وتحسين النسل، التأثير الاجتماعي لعلم الحياة الحديث، ص ٩٤ - ٩٩.
- ٧٩ - م. روشلان، علم النفس التفاضلي، باريس، ١٩٧٤.
- ٨٠ - بيولوجي آند هيومان أفييرز، العدد ٢، ١٩٧٤، ص ٣٤ - ٣٥.
- ٨١ - ا. كليثيرج، «الجنس واختبارات نفسية»، كورييه، اليونسكو، نوفمبر ١٩٧١.
- ٨٢ - ا.ا. ويلسون، علم الحياة الاجتماعي، التركيب الجديد، لندن ١٩٧٥، ص ٤.
- ٨٣ - المرجع نفسه، ص ٥.
- ٨٤ - المرجع نفسه.
- ٨٥ - المرجع نفسه.
- ٨٦ - المرجع نفسه ص ٥٤٧.
- ٨٧ - ا.ا. ويلسون، دينالوس، العدد ٤، ١٩٧٧، ص ١٣٢.
- ٨٨ - ا.ا. ويلسون، حول الطبيعة البشرية، تورنر نيويورك، ١٩٧٩.
- ٨٩ - ه.ا. يتشلر، تاريخ الفلسفة الألمانية، العدد ٣، ١٩٨٢، ص ٣٦٤ - ٣٧٧.
- ٩٠ - د. فريدمان، علم الحياة الاجتماعي البشري: نظرة كلية، نيويورك، ١٩٧٩.
- ٩١ - ك. ماركن، ف. الحجاز، الأعمال الكاملة، المجلد ٥، موسكو ١٩٧٦، ص ٧.
- ٩٢ - ك. ماركن، وأس المال، المجلد الأول، ص ١٧٣.
- ٩٣ - أمريكان سيكولوجست، المجلد ٣، العدد ١، ١٩٧٥، ص ٤٢.

- ٩٤ - ب. د. سكر، خارج الحرية والكرامة، نيويورك، ١٩٧١.
- ٩٥ - أ. فروم، تشريع نزعة التدمير البشرية، نيويورك، ١٩٧٣، ص ٤٣٨.
- ٩٦ - ف. أ. لينين، الأعمال الكاملة، المجلد ١٩، ص ٥٠٤.
- ٩٧ - المرجع نفسه، المجلد ٢٨، ص ٤٢٨.
- ٩٨ - ك. ماركس، ف. إنجلز، الأعمال الكاملة، المجلد ٥، موسكو ١٩٧٦، ص ٣٩٣.
- ٩٩ - المرجع نفسه، ص ٣٢٧.
- ١٠٠ - المرجع نفسه، ٢٦٢.
- ١٠١ - ف. أ. لينين، الأعمال الكاملة، المجلد ٢، ص ١٤٥ - ١٤٦.
- ١٠٢ - المرجع نفسه، ص ١٤٤.
- ١٠٣ - المرجع نفسه، المجلد ٥، ص ١٤٥.
- ١٠٤ - المرجع نفسه، ص ١٤٦.
- ١٠٥ - المؤتمر الثاني عشر لجمعية بافلوف النفسية لجمعية عموم الاتحاد، المجلد ١، لينينجراد، ١٩٧٥، ص ٩٩ (بالروسية).

القسم الثالث المجلد والحياة الاجتماعية

تميز القرن العشرون بنجاحات هائلة للعقل البشرى فى السيطرة على عناصر الطبيعة وفهم أسرارها ، وفى الوقت نفسه بدأت البشرية عصرا جديدا نوعيا للتقدم الاجتماعى ، استهلته بثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى عام ١٩١٧ فى روسيا . ويسير استكشاف الفضاء غير المحدود وأعماق الذرة فى ظروف تحولات اجتماعية جوفية ، وتجديد ثورى عميق للعالم . ويغدو تطور العالم الحالى أكثر دينامية وتناقضا كذلك بسبب الثورة العلمية والتكنولوجية ؛ أحد أهم العمليات العالمية فى عصرنا .

وكان لهذه التغيرات الثورية تأثير هائل على كل من محتوى وتوجه العلوم الاجتماعية . وتنافس العلوم الاجتماعية بدورها تأثيرا على الحياة الاجتماعية ، ويدور جدل حاد حول مبادئها المنهجية . وتلعب جوانب نظرة العلوم الاجتماعية إلى العالم دورا كبيرا فى تطور هذه العلوم ، وفى تحليل العمليات الاجتماعية الحالية وفى النضال ضد الأعداء الصريحين والمستترين للتقدم الاجتماعى .

إن توسيع وتكثيف الدراسات الخاصة بالعمليات الاجتماعية التى تجري فى البلدان الاشتراكية والأساسية والتنمية ، وفى الصراع الإيديولوجى بين النظامين الاجتماعيين يتطلب تطورا أوسع وأعمق لتأهيل بحث العلوم الاجتماعية - من المسائل الفلسفية العامة إلى القضايا المنهجية الخاصة للعلوم الاجتماعية المعنية .

وتتطلب منطق تطوير العلم مناهج بحث علمية متصلة بذلك . وتظهر مناهج بحث جديدة ووصف وتفسير للظواهر فى مجرى المعرفة ، وقد تؤخذ بعض المواقف الفردية ذات الأهمية النسبية على أنها ذات طابع مطلق من خلال النظرة الأحادية الجانب للمعرفة والانتماء الاجتماعى للباحث . وتكتسب نظرة الباحث شموليتها عندما يفهم كل تنوع وتعقيد الظواهر الاجتماعية ، وتفاعل العوامل المتعددة ، وتطورها وهو يدرس القوانين الموضوعية للتقدم الاجتماعى التى تكتمل وتطور على أساس تعميمات كل تاريخ وخبرة المعرفة الاجتماعية . ومثل هذه النظرة تتجسد فى مناهج المادة الجدلية .

إن الميكانيكيزم النهجى فى استمرار تطور الفكر الاجتماعى له أهمية كبيرة من زاوية النظرة

إلى العالم، ويفقد أساسيا في رفع المستوى النظرى للبحث في العلوم الاجتماعية. وفي الوقت نفسه يعد التحليل الجدلي المادى للعمليات الاجتماعية ونتائج البحث في هذه العمليات أحد المستلزمات التي لا غنى عنها للبرهنة الثابتة ومواصلة تطور المبادئ الأساسية للجدل المادى، ولكل النظرة المادية إلى العالم.

١ - مناهج بحث المعرفة الاجتماعية

إن القوة الإبداعية لعلم الاجتماع الماركسي اللينيني لا تستنفد بسبب صلته العضوية بالواقع، والحياة، والمجتمع هو الحقيقة المرشعة التي تتطور بسرعة والأكثر دينامية. إن الترجمة الدائم نحو ظواهر ومشاكل جديدة تولدها الممارسة الاجتماعية والمعرفة العلمية، استنادا إلى المبادئ والاستنتاجات الأساسية للماركسية اللينينية، يرقى أساسا واسعا لتطور خلاق على حقا لعلم الاجتماع، ولتزايد تأثيره على العمليات الاجتماعية.

ويغدو تفسير التاريخ علميا عندما لا يقتصر على الجوانب السطحية وإنما يمتد عميقا إلى جذور الظاهرة، وعندما يصبح نشاط الإنسان المادي وإنتاج وسائل المعيشة والتطور المراجع الأساسية في فهم طبيعة العلاقات الاجتماعية كافة. ومثل هذا المنهج في التحليل يسمى بالمفهوم المادي للتاريخ أو المادية التاريخية.

إن مقولات المادي والمثالي هي المقولات الرئيسية الأولية للمادية التاريخية، ومسألة العلاقة بين الوعى والوجود هي المسألة الرئيسية للمادية التاريخية، والمادية الفلسفية، بشكل عام، وكتب لينين يقول: «إن الوعى الاجتماعى يعكس الوجود الاجتماعى - هذا هو مذهب ماركس... فالوعى بشكل عام يعكس الوجود - تلك هي الفكرة الرئيسية العامة لكل المادية. ومن المستحيل ألا نرى صلته المباشرة التي لا تنفصم بفكرة المادية التاريخية: أن الوعى الاجتماعى يعكس الوجود الاجتماعى»^(١).

إن الوجود الاجتماعى، هو في جوهره، الحياة المادية للمجتمع، التي تشمل في المحل الأول إنتاج وسائل المعيشة والتطور، وبالتالي، موقف الإنسان النشط من الطبيعة في عملية الإنتاج. وفي عملية الإنتاج بطور الناس قوى الإنتاج ويدخلون في علاقات معينة مع بعضهم البعض - علاقات الإنتاج. وتشمل هذه في مجموعها الأساس الاقتصادى للمجتمع، وتوجد فوقه البنية العليا المتعددة الطبقات للأفكار البشرية وللمؤسسات السياسية وغيرها من المؤسسات التي ولدها هذا الأساس وتقدمه.

وهكذا، فإن التاريخ الذي يجب تفسيره والكشف عن قوانينه ليس سوى نشاط الإنسان الذي يرتبط ما هو مثالي فيه بطريقة معينة بما هو مادي. وكما هو الحال في الفلسفة المادية، ينظر إلى المادة والطبيعة - والوجود بشكل عام - على أنها أولية وإلى الوعى على أنه ثانوي، مشتق،

وفى المادية التاريخية نجد أن الوجود الاجتماعى أو الحياة المادية للمجتمع، هو بالتالى أولى، والوعى الاجتماعى - ثانوى وتابع، ومشروط بالوجود الاجتماعى.

ووفقا لما يقوله لينين، فإن المادية التاريخية هى تعميق وتطوير للمادية الفلسفية «على أكمل وجه»، وتوسيع «لمعرفة الطبيعة لتشمل معرفة المجتمع البشرى»^(٧) وفى رأى لينين، فإن «اكتشاف المفهوم المادى للتاريخ» هو «الاستمرار والتوسيع الثابت للمادية إلى مجال الظواهر الاجتماعية»^(٨).

ونقشا مع مثل هذا التطوير للمادية «على أكمل وجه» اكتشف ماركس قوانين التطور الاجتماعى فى المجال المادى، وليس فى مجال الوعى البشرى، وقد وضّح أن الإنتاج المادى يمثل نشاطا إنسانيا أساسيا، أوليا يتطابق معه نشاط روعى محدد تاريخيا، إنتاج روعى، يحدد ويعمق الفكر فى نظريته عن جدلية القوى الإنتاجية وعلاقات الإنتاج بوصفها محور تطور وتتابع التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية. ولنقرأ معا: «إن نفس البشر الذين أقاموا علاقاتهم الاجتماعية بما يتفق مع إنتاجيتهم المادية، ينتجون كذلك المبادئ والأفكار والمقولات، بما يتفق وعلاقاتهم الاجتماعية»^(٩). ولما كانت كل الأشكال والعمليات الاجتماعية الأخرى، ذات مضمون فلسفى، ومن ثم عام والتالى تدخل فى مضمون المادية التاريخية، بوصفها علما فلسفيا، فإنها تستمد من الوحدة العميقة للتاريخ.. من أساسه الفلسفى - تطور الإنتاج المادى، جدلية القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج.

إن وحدة التاريخ تتضمن قبل كل شئ كونها نشاطا إنسانيا تتشابه فيه العوامل المادية والفكرية بشكل عضوى. وهى تتضمن كذلك أن عواملها الأولية، المحددة مادية فى جميع جوانبها دون استثناء.

وهكذا تتضح العملية الموضوعية للتاريخ التى تتطور إلى نموذج يخضع لقانون بوصفه عملية للنشاط الإنسانى ويوصفه نتيجة له كذلك. وفى ذلك يكمن الفارق الأساسى بين التفسير المادى للتاريخ وبين المفاهيم الطبيعية أو القدورية للحياة ولتطور المجتمع. وكتب لينين: «إن الناس يصنعون تاريخهم بأنفسهم، ولكن ما الذى يحدد دوافع الناس، جماهير الناس.. أى ما الذى يؤدى إلى نشأة صدام الأفكار والمصاعى المتعارضة ؟ وما هو المجموع الكلى لكل هذه الصدامات فى غالبية المجتمعات البشرية، وما هى ظروف إنتاج الحياة المادية الموضوعية التى تشكل الأساس لنشاط الإنسان التاريخى ؟ وما هو قانون تطور هذه الظروف؟ لفت ماركس الانتباه إلى

كل ذلك ووضح الطريق إلى دراسة علمية للتاريخ بوصفها عملية واحدة تحكمها قوانين محددة رغم كل تنوعها وتناقضاتها»^(٥).

إن كل تنوع العمليات التاريخية يرد موضوعيا في التحليل النهائي إلى قانون واحد عام وعميق للتاريخ الطبيعي: جدلية القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج بوصفها المنطق الموضوعي للتطور التاريخي للنشاط البشري، وللواقع الاجتماعي بوصفه كيانا ماديا خاصا. وهذه الجدلية هي في الوقت نفسه وفي النهاية جدلية تطور النشاط البشري، والانتقال من نمط تاريخي إلى آخر. والجدلية نفسها هي في الوقت ذاته وفي النهاية جدلية إضفاء طابع إنساني على الإنسان حيث أنه لا يوجد طريق آخر لكمال النشاط البشري سوى تحسين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج في المدى الطويل. ولا يوجد طريق آخر لكمال الإنسان نفسه دون تطوير القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج.

إن النظام الفلسفي للماركسية بكامله، وأساسا النظرية المادية التاريخية للمجتمع، تنطلق من أن الإنسان هو مركز التاريخ ومن حقيقة أن الإنسان وحده هو صانعه. وفي ذلك يكمن بالفعل جوهر مفهومات الماركسية الاجتماعية الفلسفية للإنسانية بما في ذلك المفهوم الذي يقول بأن الإنسان هو قوة الإنتاج الأصلية في المجتمع، ونظرية الصراع الطبقي للجماهير العمال ضد الاستغلاليين، والثورة الاجتماعية وغو دور الجماهير العمالية في التاريخ. وهذا ما يجعل من التعاليم المادية التاريخية للمجتمع في مجموعها المفهوم الفلسفي الإنساني الوحيد والأكثر تطورا في جوهره وفي موقفه المبدئي من الفهم النظري والتحويل العملي للواقع.

ويرتبط المجرى الطبيعي عضويا وكمال الإنسان. وقد كتب ماركس عن هذه الصلة في رسالته إلى ب. امينكوف: «إن الحقيقة البسيطة التي تقول بأن كل جيل نال يجد قوى الإنتاج قد تملكها الجيل السابق، وهي تلعب دورها كمادة خام لمواصلة الإنتاج وتخلق ارتباطا في تاريخ البشرية الذي يعد على الأغلب تاريخا للبشرية مع اتساع قوى الإنتاج البشري، ومن ثم علاقاته الاجتماعية. ومن ذلك يمكن أن نستنتج فحسب أن التاريخ الاجتماعي للبشر ليس سوى تاريخ تطوره الفردي، سواء كان واعيا بذلك أم لا»^(٦).

وهكذا، فوفقا للماركس وبما يتمشى تماما مع الواقع، نجد أن الجهد البشري لتطوير قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج المتطابقة معها هو الذي يجعل من التاريخ عملية إنسانية بصورة متزايدة، عملية تضمن مستويات أعلى من تطور الإنسان الفرد وترتب على ذلك أن التاريخ يخلق جانبه

الإنسانى فى مجرى تطور وتتابع طويل للتشكيلات الاجتماعية الاقتصادية، فى عملية الصراع الطبقي الطويل للمقهورين ضد القاهرين، وتتكشف نتيجة التاريخ هذه مع إزالة استغلال الإنسان للإنسان. وتتطور الإنسانية الحقبة داخل جدلية الوجود الاجتماعى والرعى الاجتماعى، والقوى المنتجة وعلاقات الإنتاج وليس بالإضافة إليها.

وهذه الجدلية كيان مستقل لا غنى عنه وقائم فقط بفرض تفسير التاريخ بوصفه عملية طبيعية تاريخية. وهى المنطق الموضوعى لتطور تشكيلات النشاط البشرى وإضافة طابع إنسانى على الإنسان نفسه.

وفى كتابه «من هم أصدقاء الشعب وكيف يحاربون الاشتراكيين الديموقراطيين» كتب لينين يقول إن رد العلاقات الاجتماعية إلى علاقات إنتاج، رد الأخيرة إلى مستوى القوى المنتجة، قدم وحده أساسا راسخا للمفهوم القائل بأن تطور التشكيلات الاجتماعية هو عملية تاريخ طبيعى. وغنى عن القول أنه بدون مثل هذا الرأى لا يمكن أن يوجد هناك علم اجتماع. (فالذاتيون مثلا، برغم أنهم يسلّمون بأن الظواهر التاريخية تتفق والقانون، عجزوا عن أن يعدوا ظهورها عملية تاريخ طبيعى، وذلك على وجه التحديد لأنهم توقفوا أمام أفكار الإنسان وأهدافه الاجتماعية، وعجزوا فى ردها إلى العلاقات الاجتماعية المادية)^(٧).

وفى ظروف التشكيلات ذات الطبقات المتعادية تعتبر المراجعة بين الطبقات الاجتماعية، أهم مظهر لجدلية القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج. ولذا نقول إن التطور الاجتماعى ينشأ من جدلية القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج، خلال كل فترة التطور التاريخى، عندما توجد الطبقات متعارضة فى المجتمع، سوف توجد كذلك الأشكال المتباينة للعلاقات بين الطبقات والمجموعات الاجتماعية الناشئة من ظروف تطور طريقة إنتاج محددة تاريخيا وبالتالي، من الحاجة إلى ود نشاط الإنسان إلى نشاط الطبقات والمجموعات الاجتماعية الأخرى. وقد أكد لينين حتى فى أعماله المبكرة أنه فى التفسير الماركسى للتاريخ بوصفه تطورا وتتابعا للتشكيلات الاجتماعية الاقتصادية «عم سلوك الأفراد الأحياء فى حدود كل من هذه التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية. السلوك المتنوع بشكل لا نهائى، الذى لا يخضع نفسه فى الظاهر لأى ترتيب، ورد إلى سلوك مجموعات من الأفراد الذين يختلفون عن بعضهم البعض فى الدور الذى يلعبونه فى نظام علاقات الإنتاج، فى ظروف الإنتاج، وبالتالي، فى ظروف حياتهم، وفى المصالح التى تحددها هذه الظروف - وباختصار فى سلوك الطبقات - والذى حدد الصراع

فيما يمتنها تطور المجتمع»^(٨).

وأشار لينين إلى الأهمية الأساسية لذلك الرجوع إلى المادية التاريخية في كثير من أعماله الأخيرة أيضا. وكتب في مقاله «كارل ماركس» «بينت الماركسية الطريق إلى دراسة شاملة وواسعة لعملية نشأة وتطور وإنحلال النظم الاقتصادية - الاجتماعية» وأضعة في الاعتبار المحصلة العامة لكل الاتجاهات المتناقضة، وودها إلى شروط محددة تماما لحياة وإنتاج مختلف طبقات المجتمع، مستعمدة الذاتية والاعتباطية في اختيار أفكار فردية «مسيطرة» أو في تفسيرها، كاشفة عن جذورها كلها دون استثناء، أفكار ومختلف الاتجاهات في حالة قوى الإنتاج المادى^(٩).

وكما نرى، فقد فهم لينين رد نشاط الإنسان إلى نشاط الطبقات بوصفه رداً إلى الظروف المادية لحياة الطبقات وفي النهاية حالة قوى الإنتاج المادية. ومن ثم، فإن جدلية القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج وجدلية الصراع الطبقي ليستا ردين مختلفين مكملين ومتوازنين للنشاط البشرى، وإنما مستويان للرد نفسه لكل ثروة تاريخ التشكيلات المتعادية إلى الأساس المادى لتطور التشكيلات نفسها: إن جدلية الصراع الطبقي تستند في المدى الطويل إلى تطور التناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج التى تظهر كمظهر اجتماعى لها.

إن جدلية صراع الطبقات هي ظاهرة تاريخية عابرة تعمل فحسب في مرحلة معينة من التاريخ، بينما جدلية القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج هي أساس التاريخ في مراحلها كافة. وبدون هذه الجدلية لا يوجد التاريخ ولا يستطيع أن يوجد.

وفي حالة المجتمع الطبقي المتناحر يعد رد نشاط الناس إلى نشاط الطبقات ذا أهمية قصوى. ولناخذ، على سبيل المثال نقد لينين في تسعينات القرن الماضى ب. ستروف وغيره من النظريين البرجوازيين، الذى يفصل المادية الجدلية عن الموضوعية، ويكتب لينين أن المادى على خلاف الموضوعى لا يكتفى بالإشارة إلى «الاتجاهات التاريخية التى يمكن التغلب عليها» ولكنه يقر بوجود طبقات معينة، تحدد محتوى النظام المعين^(١٠) ويشير كذلك إلى «أن من يقول إن روسيا الجديدة تبنيها طبقات كذا وكذا إنما يقف... بشكل راسخ على أساس الماركسية... ومن يقول أنه لا أحد يبني روسيا الجديدة - وإنما تبني إلغ إنما ينزل من موضوعية صراع الطبقات (أى من الماركسية) إلى «موضوعية» التبرير البرجوازي للمواقع. وفي ذلك يكمن مصدر... السقوط الأثم من الماركسية إلى الانتهازية... عن طريق... بنى موقف من أجل موضوعية صراع الطبقات وأنا

لا أبهر الواقع بأية حال، ولكننى على العكس أوضع فى هذا الواقع نفسه أعمق المصادر (رغم أنها غير مرئية من أول نظرة) والقوى التى يمكنها تحويلها» (١١١) .

ويرتّب على ذلك أن المادية فى علاقتها بالحياة الاجتماعية هى التحديد العلمى الصارم فى كل تقدم اجتماعى لما هى القوى المحركة له ولأى مدى تذهب وأين توجد القوى القادرة على تحويل العملية المعينة، وعلى ذلك فإنها لا يمكن أن تنبئ إلا من النشاط التاريخى للإنسان وللمجموعات الاجتماعية والطبقات، والاستطراد عن ذلك يقود إلى الموضوعية بالمعنى البرجوازى .

وتشغل جدلية القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج المكان الرئيسى فى بنية كل محتوى المادية التاريخية لأن تلك الجدلية هى تجسيد للفكرة الأساسية التى تقرّر أن العوامل المادية، أى، الوجود الاجتماعى الذى يعتمد عليه الوعى الاجتماعى هى العوامل الأولية المحددة للتطور التاريخى، وهذه الجدلية تبين كيف يحدد الوجود الاجتماعى، الإنتاج المادى، التطور التاريخى. أنها الحلقة الرئيسة. وجوهر نظرية التطور الاجتماعى بوصفه عملية طبيعية تاريخية لتتابع التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية..

وترد كل نظرية التشكيل الاجتماعى الاقتصادى وتطور المجتمع بوصفه عملية طبيعية تاريخية فى المدى الطويل إلى جدلية القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج.

نقطة أخرى مهمة: هذه الجدلية تعبر ليس فقط عن جوهر التفسير المادى للتاريخ وإنما كذلك عن الأساس العميق والأكثر جوهرية لكل النشاط البشرى، للوجود، فى جوهره، وجدلية النشاط البشرى فى مظهره الأكثر جوهرية. وهى توجد داخل هذا النشاط وليس خارجه؛ ليس كشرط مسبق، وبذلك تبين أن سمتها التى تميزها بدرجة أكبر هى النشاط الإنتاجى على وجه التحديد. إن التاريخ على وجه الخصوص هو فى المحل الأول نشاط إنسانى يهدف إلى تحسين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج، إنه جدلية هذه الجوانب لأسلوب الإنتاج.

والمفهوم المادى للتاريخ، بالطبع، ليس مجرد رد التاريخ إلى جدلية القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج. إنه فى الوقت نفسه الاستدلال على كل ثروة التاريخ من وعلى أساس هذه الجدلية. وينبغى أن تشير فى هذا الخصوص إلى أنه جرت فى الفترة الأخيرة ملاحظة افتقار معين إلى فهم أن جدلية المعرفة تشمل رد الظواهر إلى جوهرها، إلى قانون عام واستنتاج كل تنوع الظواهر من أساسها. وأحياناً ينفصل منهج الاستنتاج عن منهج الرد ويتعارض الاثنان.

وفى الحقيقة فإنه لا توجد، ولا يمكن أن توجد فلسفة علمية حقا للرد «فحسب» أو «للاستنتاج» فحسب. ولا يوجد رد دون استنتاج، والعكس بالعكس. ويفهم الرد فى الجدل المادى ليس بوصفه تفكيكا للمفقد إلى مكوناته وإنما بوصفه إنتقا. للعلم، للنمط، للجوهرى من تنوع الظواهر، تعمقا للمعرفة من الظاهرة إلى الجوهر. ولا بعد الاستنتاج تشأة منطقية للظواهر العينية من تجريد العام، وإنما هو تحليل ملموس لهذه الظواهر وتفسيرها على الأساس المادى المرتبط بها. والحلقة الرئيسية المنطقية والمنهجية التى تحدد كل بنية العلم لا يمكن أن نجدها بطريقة مثبتة علميا دون فهم لكل جدلية الرد؛ الاستنتاج. وبلغه المادية التاريخية، فإن جدلية القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج هى المركز، والأساس المادى الذى يرد إليه تنوع التاريخ ويستنتج منه.

إن رد ثروة الحياة الاجتماعية فى حقبة معينة إلى أساسها المادى لن يكون ملموسا بما فيه الكفاية ما لم نوضح كيف تنبع خصائص الوعى، والسياسة والقانون والأخلاق، والفن والدين وفلسفة المجتمع أو تشكيله، من الوجود الاجتماعى وطبيعة علاقات الإنتاج فى ارتباطها بتطور مستوى القوى المنتجة، من جدلية تلك الجوانب من أسلوب الإنتاج فى المجتمع المعين، وفى مرحلة معينة من التطور الاجتماعى.

إن جدلية التاريخ هى جدلية ظهور، وتطور وتنايع التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية. والقوانين العامة لتطور العالم تعد صحيحة كذلك بالنسبة لتاريخ المجتمع.

ووفقا لانجلز، فإن الفكرة المهمة العظيمة للجدلية هى أن العالم لا يتكون من أشياء جاهزة مكتملة وإنما من مجموع من العمليات تتغير فيه على الدوام الأشياء التى تبدو ثابتة؛ وتظهر أو تختفى، وهذه النظرة وحدها تولد العملية المتحدة التى تخضع لقانون الحركة. وقد وضَّح لينين كذلك أنه ليست الأشياء فى حد ذاتها وإنما قوانين حركتها وتطورها هى موضوع الجدلية^(١٢).

وعلى خلاف المفهومات الميتافيزيقية الأحادية الجانب فى مناهج بحث المعرفة دعمت الفلسفة الماركسية اللينينية بالدليل نظرة منهجية علمية للبنية لتحليل العمليات الاجتماعية، تربط مبدأ التطور ومذهب التاريخ بدراسة شاملة للبنية ووظيفة الكائنات الاجتماعية.

وشأنه شأن أى علم آخر، بهالج علم الاجتماع الماركسى اللينينى قوانين موضوعية، وتعد البرهنة النظرية لأى قانون تاريخى ليس فقط بوصفه قانونا لعمل الكائن الاجتماعى وإنما كذلك لتطوره، نقطة الإنطلاق والمحتوى الرئيسى لمنهجية المعرفة الاجتماعية^(١٣).

إن الفهم الجدلي للقانون التاريخي يأخذ في الاعتبار التناقض الكامن فيه. فمن ناحية، نجد أن القانون «إنعكاس هادئ للظواهر»، أى إنعكاس لحالة السكون في نظام ما، لثباته، ومن ناحية أخرى، نجد للقانون التاريخي اتجاها «غير مستقر» نحو التغير الدائم، مما يؤدي بالضرورة إلى التقلب على الثبات، واستبدال الأنظمة ذاتها.

وهكذا، يقدم القانون في الفهم الجدلي وحدة للاضداد. وقد أشار لينين، كحقيقة ذات أهمية كبيرة، إلى أن هيجل قرب مفهوم القانون من مفهومات النظام والضرورة وفي الوقت نفسه من مبدأ الحركة الذاتية^(١٤). وكتب لينين: «إن القانون هو انعكاس الجوهرى في حركة الكون»^(١٥). وهكذا فإن الجوهرى، الجامد والثابت، مدرك في الحركة والتطور، وليس في حالة تحجر. ومثل هذا التفسير الجدلي للقانون على وجه التحديد هو الذى يقدم انعكاسا حقيقيا للحركة الخالدة للعالم، والطريقة الوحيدة لفهم تنوع العملية المادية في وحدتها.

وما كان من الممكن أن يكون قانون بقاء المادة ثابتا وعاما ما لم يكن كذلك قانونا لتحولها. ولنسترجع هنا أن قانون بقاء المادة قد اكتشف وجرى البرهنة عليه عمليا على وجه التحديد لأن تحولها قد أخذ في الاعتبار. ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن قانون بقاء الطاقة. وهذه وغيرها من القوانين الأساسية صحيحة وتشجع على الكشف لأنها تسجل ليس فقط العلاقات الثابتة، والدائمة، والإيجابية، وإنما أيضا قابليتها للتغير والتطور.

وهكذا، فبرغم أن قانون القيمة يعكس علاقات تبادل السلع الثابتة، بشكل مستقل عن وضع السوق والمرض والطلب، فإنه يتضح في العمل، في الدورة الاقتصادية لمجتمع محدد تاريخيا. وعند تحليل فعل هذا القانون في ظل الرأسمالية يتابع ماركس التطور المحتوم لتناقضات المجتمع البرجوازى كافة. إن «حرية» بيع وشراء قوة العمل «بقيمتها» تبرهن على أنها تملك الرأسماليين. لفنائض المنتج الذى أنتجه العامل زيادة وبالإضافة إلى هذه القيمة. ويكشف عن ميكانيزم استغلال رأس المال للعمل، وتزايد العداوة بين طبقة العمال الإجراء والبرجوازية وكذلك سبب أقسى تنافس بين ملاك السلع حول «القيمة». الطبيعة الأولية للإنتاج الرأسمالى والسوق، التى تولد الأزمات الاقتصادية والبطالة، والتضخم وغيرها من تناقضات واضطرابات المجتمع البرجوازى. إن الفعل الملازم للقوانين الاقتصادية لطريقة الإنتاج الرأسمالى يحدد مسبقا أن يستبدل بها حتميا نظام اقتصادى آخر.

ويستنتج من ذلك أن الجدلية لا تنكر ثبات قوانين علمية خاصة معينة تعكس ارتباطات

السبب - النتيجة بين ظواهر معينة. والجدلية إذا تعد الحركة والتغير والتطور شكلا عاما لوجود المادة تعترف بالسكون النسبي داخل شكل معين من الحركة، الحركة الميكانيكية. وقدم الإنجاز شرحا راتعا لذلك. وقال إن الجسم رغم أنه فى حالة توازن ميكانيكى، سكون، يشارك فى الوقت نفسه فى حركة الكون العامة وعناصره هى جزء من أكثر أشكال الحركة تباينا - الفيزيائية والكيمائية إلخ.

يجد أن اضافاء طابع مطلق على السكون، والتوازن وعدم التغير، هو جوهر الفهم الميتافيزيقى للعالم. وبين تاريخ الفكر الفلسفى أن الفهم الميتافيزيقى للقانون كأساس لثبات العالم ثبت أنه دفاع عن الرجعية، والأنظمة الاجتماعية الزائلة.

إن نقد لينين للممارسات الاجتماعية للماخى المعروف ج. بتزولت قد فضح النظرية الاجتماعية الرضعية التى انكرت النموذج الموضوعى للتطور الاجتماعى الذى يخضع لقانون. وقد أضفى الفيلسوف المشار إليه طابع عدم التغير على مفهوم الثبات، المفهوم الأساسى لعلم الاجتماع. وقد عنون أحد مجلدات فلسفته «نحو الثبات». ونشيا مع انكاره للتغير والتطور، يصل بتزولت إلى الاستنتاج التالى: إن السمة الأكثر جوهرية لكل أهداف تفكيرنا ونشاطنا الخلاق هى الثبات. ولكى يؤكد موقفه السلبى من أى تطور، ناهيك عن التغيرات الثورية فى الحاضر وحتى فى المستقبل البعيد جدا يعلن بتزولت أن «الاتجاه إلى الثبات هو سعى إلى حالة تطرف، وهى بطبيعتها حالة نهائية. أنه وقد أزعجه تزايد دينامية حركة الطبقة العاملة يجدد من الضرورى استبعاد أى إمكانية للتغير ويقول: «إن حالة الثبات، وفقا لمفهومها، لا تحوى أى شرط للتغيير لأى من عناصرها».

وفى مؤلفه الشهير «المادية والنقد التجريبى، مذكرات فلسفية» وغيره من الأعمال قلم لينين الأسس الفلسفية للعلوم الخاصة بالطبيعة والمجتمع، وفهم قوانينها بوصفها قوانين للعمل والتطور على السواء. وكانت أفكار لينين عن عدم فناء الإلكترون والذرة، وعن لا نهائية الطبيعة، وعن جدلية الحقيقة المطلقة النسبية، تجسيدا لفكرة التطور المستمر والشامل، وحركة المادة المستمرة واللاتهائية، وتقدم المعرفة البشرية.

وستغدو قوانين الجدل بوصفها قوانين للتطور عديمة الكفاة إذا لم تؤخذ التغيرات الجديدة فى العلم والحياة الاجتماعية فى الاعتبار. إن قوانين ومقولات الجدل يجب أن تحل وتحدد وفقا لعمليات العالم الموضوعى إذا لم تتحول إلى المطلق. وغالبية القوانين العامة للجدلية يطلق عليها

كذلك بثبات أنها أساسية لأن القوانين الأساسية تتحول، وتتجسد فى قوانين ومقولات خاصة ومعددة. وقد يظل قانون وحدة وصراع الأضداد كياناً منطقياً بحتاً ما لم يجد تجسيده فى التطور الاجتماعى والعمليات الطبيعية. ويجرى تجسيده بلغة الحياة الاجتماعية بوصفه القانون الخاص بالدور المحدد للوجود فى علاقته بالوعى، والذى يتضح فى التفاعل بين الأساس والبنية الفوقية، وفى قانون التوافق بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، فى قوانين صراع الطبقات إلخ. ولنتذكر كيف كان لينين محمداً فى «مذكراته الفلسفية» عندما حدد غو الأضداد، والمساعى المتناقضة، وانتقالها إلى أضداد، إلخ.

وأشار لينين إلى مؤلف ماركس «رأس المال» بوصفه مثالا على التحليل الجدلى والمنطق الجدلى. مكتوباً: «بدون تشديد». وكتب لينين يقول: «لقد طبق ماركس جدل هيجل فى شكله العقلانى على الاقتصاد السياسى».^(١٦) وكشف ماركس بمق مدهش عن النمو، وعن الصلات الداخلية والانتقالات المتبادلة للقوانين الاقتصادية ومقولات الرأسمالية. وقد وجد فى قيمة السلع ذاتها تناقضاً بين القيمة التبادلية والقيمة الاستعمالية ووضّع تحول قانون القيمة إلى قانون سعر الإنتاج، وقانون فائض القيمة إلى قانون الربح الرأسمالى، وما إلى ذلك.

ولا ترى مناهج البحث الماركسية اللينينية تحليل المجتمع فى السكون (تحليل الأنظمة) المنفصل عن تطوره (التحليل التاريخى)، ومن ثم فهى غير مختصة بمشكلة التوحيد بينهما. وتنظر الماركسية اللينينية إلى حالة المجتمع وتطوره فى وحدتهما، مع التركيز على تطور النظام الاجتماعى. وكتب لينين يقول: «إن الشئ المهم بالنسبة لماركس هو أن يجد القانون الذى يحكم الظواهر التى يدرسها، والشئ المهم بالنسبة له على وجه الخصوص هو قانون التغير، تطور هذه الظواهر، وانتقالها من شكل إلى آخر، من نظام للمعلاقات الاجتماعية إلى آخر».^(١٧) وانتقالاً من المفهوم الجدلى للتطور كما فعل فى دراساته للمجتمع الرأسمالى استطاع ماركس أن يكشف القوانين التاريخية «التي تنظم نشأة، ووجود وتطور وفناء كائن اجتماعى معين واستبدال كائن آخر أرقى به»^(١٨).

وفى مواجهة الحقائق التاريخية التى لا تدحض، كان على الفلسفة البرجوازية أن «تعمل حساب» و «تقبل» مبدأ التطور كما هو. ولكنه قبول قال عنه لينين بوضوح: «إن الجميع يتفقون، مع مبدأ التطور، فى القرن العشرين (وفى الحقيقة فى نهاية القرن التاسع عشر كذلك). حسناً، بيد أن ذلك الاتفاق سطحى، وبدون تفكير وعرضى، وسوقى، اتفاق من نوع

يؤدي إلى تجميد الحقيقة وأعطائها طابعاً سوقياً. والتطور كما هو معروف تماماً ليس غواً، وتكبيراً (بتلوه تصغير) وغواً خالداً... إذ يجب فهم التطور بدقة أكبر على أنه نشأة وانتهاء كل شيء، على أنه انتقالات متبادلة^(١٩). وقد أشار لينين إلى أنه في مفهوم التطور الميتافيزيقي، تبقى الحركة الذاتية، وقوتها الدافعة ومصدرها، ودافعها، في الظل (أو يحول هذا المصدر إلى مصدر خارجي... الله، الذات، إلخ)^(٢٠).

ومع اعتراف عديد من الفلاسفة البرجوازيين بالتطور فإنهم يفسرونه بشكل ضيق للغاية وأحادي الجانب ويردونه إلى تطور مسطح. وفي المفهوم التطوري نجد أنه على العموم زيادة كمية، ومجرد نمو وتوسع. وقد سعى أ. كومت وه. سبنسر مؤسسا علم الاجتماع البرجوازي، إلى البرهنة على صحة النظرية. فـ «النظام والتقدم»، «الصلة والتوسع» وفقاً للأول هي المبادئ الأساسية للتطور. وبالنظر إلى المجتمع من وجهة نظر «السكون الاجتماعي» أو «النظام» عجز عن تفسير الطبيعة وأسباب التغيرات الاجتماعية واعتقد أن «التقدم» ممكن في إطار نظام معين، وفسره بشكل كمي بحث على أنه «تكبير». وفهم سبنسر كذلك التقدم على أنه إعادة توزيع بسيطة للمادة موجه نحو التوازن. وشبه المجتمع بكائن حيواني، وبنية ووظيفة المجتمع - بأعضاء ووظائف جسم حي، كما شبه التطور الاجتماعي بنمو الكائن. ويرهن المفهوم على جاذبيته للعديد من الباحثين الاجتماعيين البرجوازيين اليوم ممن يسمون لإحياء الاهتمام بأعمال سبنسر، وأحد هؤلاء هو عالم الاجتماع البريطاني د. ويلشير. وبين كتابه «الفكر الاجتماعي والسياسي لهربرت سبنسر»^(٢١) أن المؤلف معجب بشكل خاص بفكرة سبنسر التي تقول بأن المملكة الحيوانية والمجتمع البشري كذلك يتطوران وفقاً لقوانين التطور البيولوجي التي ينبغي أن تنفذ في النهاية إلى توازن للقوى.

إن التطور المسطح في أشكاله المعدلة كامن في كل الضروب البرجوازية الحديثة للنظرية الاجتماعية، من الوظيفة النبوية إلى علم الحياة الاجتماعي. ويقول علماء الحياة الاجتماعيون إن علمهم يركز على نظرية التطور البيولوجي التي تنطلق من الفرضية القائلة بأن أنماط السلوك المختلفة للكائنات الحية بما فيها الإنسان، ذات طبيعة تلازمية وهي نتيجة للانتقاء التطوري^(٢٢).

وتدعى التطورية بوصفها نظرة منهجية خاصة لمعرفة الظواهر والعلاقات الاجتماعية. أنها تدرس التغيرات التي تحدث في المجتمع. ويكشف التفحص الأوثق عن أن ذلك ما هو إلا توجه

ظاهري لأن مناهج البحث تطورية، في الوقت الذي تعمل فيه مفهومات الطابع الطبيعي والعام للتغيرات، وتسترشد بمفاهيم غو وتكامل وتخصص الوظائف، تقدم التغيرات على أنها عملية جوهريّة في تحقيق القدرات الداخلية للأشياء والظواهر، وهكذا تنحرف بعيدا عن مشكلة التغير الأساسية - انساق الانتقال من مرحلة للتطور إلى أخرى، والأسباب الموضوعية للتحوّلات الاجتماعية. وإذا كان التغير في الحقيقة كامنا في الظواهر الاجتماعية، فإنه يترتب على ذلك أنه لا حاجة إلى البحث عن أي ميكانيزمات للتغير في الحياة الاجتماعية. وبالتالي فإن «التطورية تنظم البحث عن القوانين التي تحكم التغيرات، وعن التتابع الموضوعي للمراحل في التطور الاجتماعي، والذي يتضح بشكل خاص في التتابع المحدد تاريخيا للتشكيلات الاجتماعية الاقتصادية. وهي تربط معرفة التغيرات الاجتماعية بإنكار انساقها. وصلاتها واعتمادها المتبادل.

تتميز الحياة الاجتماعية بالفعل بصلة موضوعية عميقة بين الظواهر والعمليات الاجتماعية وبالضرورة التاريخية واتجاهات التغير التقدمية المستندة إلى تطور الإنتاج المادي. وفهم ذلك هو المهمة الأساسية للمعرفة الاجتماعية ومناهجها. ويمكن تناولها فحسب من خلال مفهوم مادي للتاريخ كنظرة منهجية عامة لدراسة عمل المجتمع وتطوره، وتغيراته في إطار تشكيل اجتماعي اقتصادي معين وتقدمه على طريق الانتقال من تشكيل إلى آخر، على طريق التقدم نحو المدنية الشيوعية.

وهكذا ففي الوقت الذي يقبل فيه العديد من الفلاسفة البرجوازيين التطور رسميا، فإنهم يعدونه مبدأ محدودا، ورغم إمكان استخدامه في تفسير العمليات التطورية الخاصة، فإنه عاجز كليا عن تفسير مصدر التطور. وهكذا، فإن مبدأ التطور أما «يكمل» أو يستبدل مباشرة بنزعة الخلق الصريحة للطريقة اللاهوتية الحالية، أو يفسر من مواقع بعض الضروب الأكثر تعقيدا لمفهوم التطور الميتافيزيقي.

وأحد النواقص الأساسية الأخرى في التطورية هو تجاهلها أن تطور المجتمع ليس تطوريا فحسب وإنما ثوري كذلك. وعلم الاجتماع البرجوازي يضيئ عن عمد طابعا مطلقا على التطور لكي يخفي، «وينزل» الثورة بشكل منهجي، لكي يتفادى مشاكل إعادة البناء الثوري للحياة الاجتماعية.

كانت ضحالة وعدم ثبات مناهج البحث التطورية واضحة في أوائل هذا القرن حتى بالنسبة

لبعض اتجاهات الفلسفة البرجوازية ومناهج بحث التاريخ مع بدء أزمة أخرى لمناهج البحث البرجوازية في الدراسات الاجتماعية. ومرة أخرى أدت خيبة الأمل في المخطط النظرية المسطحة، والمتقدمة بالفكر النظرى إلى الاتجاه المضاد. وكان في هذه المرة إنكار فكرة التطور الاجتماعى ذاتها، والتخلي عن النظرة التاريخية للحياة الاجتماعية.

وقد دفعت الأزمة علماء الاجتماع الغربيين للقرن العشرين إلى اللجوء لنماذج تحليلية شكلية مجردة، طبقوها على أى مجتمع بغض النظر عن خصائصه التاريخية. وظهر الاتجاه وتحقق في التطور العريض لدراسات أنظمة مناهج البحث في علم الحياة، والتكنولوجيا، إلخ وكذلك في تطوير المناهج البنيوية في العلوم الاجتماعية (البنيوية اللغوية، وعلم الإنسان البنيوى، إلخ).

وتتنمى إحدى المحاولات المبكرة لاستخدام المناهج البنيوية في المعرفة الاجتماعية إلى اللغوى السويسرى ف. دي سوسير الذى ميز بدقة بين علم اللغة المتزامن والانتشارى. ويختص الأول، بقرائين الأشكال اللغوية المتعايشة التى تنتظم فى نظام فى أى لحظة معينة من الزمن، ويتناول الآخر تطور اللغات، أى، العناصر المتتابعة التى لا تشكل نظاما. وقال ديوسير إن الجانب المتزامن لا علاقة له بالجانب الانتشارى، وأصر على أن مثل هذا التعارض كان صحيحا بالنسبة لكل العلوم التى تعمل بمفاهيم الأهمية والقيمة، بما فى ذلك الاقتصاد السياسى. وكان لرأيه تأثير كبير ليس فقط على تطور علم اللغة وإنما كذلك على تطور علوم أنظمة الإشارة الأخرى، وعلى البحث فى علم الاجتماع، ودراسة السلالات البشرية، وعلم الإنسان، وعلم النفس، إلخ.

وانعكس العديد من مبادئ مفهومه، مثلاً، فى البنيوية السلافية ل. س. ليفى ستراوس واتباعه.

وأصبحت قوانين الوجود المنتظم للظواهر الاجتماعية والثقافية مركز اهتمام علم الاجتماع الوظيفى وعلم الإنسان (أ. دور كايم واتباعه فى فرنسا، ب. مالبونفسكى، ا. رادكليف براون فى بريطانيا). وأكد الوظيفيون الصلة والاعتماد المتبادل بين مختلف ظواهر علم الاجتماع فى اعتقادهم أنه يمكن فهم أهمية كل من هذه الظواهر فحسب عندما ينظر إليها بوصفها عنصرا فى نظام اجتماعى أو ثقافى.

وينتمى علم النفس كذلك إلى هذه المجموعة، وهو يدرس التشكيلات التكاملية المنظمة والمنظمة بنويا والمحددة فى المجالات المختلفة للنشاط الذهنى، وأساسا، الإدراك الحسى.

لقد شكلت كل هذه المفاهيم والنظرات وغيرها من المفاهيم والنظرات المائلة ومارست

تأثيرا واسعا في المجالات المختلفة لعلم الاجتماع في الغرب، وهو ما يشير إلى أزمة في التطورية والتقدمية، وإلى محاولات العلوم الاجتماعية الوصول إلى مجالات وإفاق جديدة في الواقع الاجتماعى وأبعاده الجديدة. ومع ذلك، فقد ولدت هذه المحاولات في الوقت نفسه تعارضا زائفا بين مفهومات النظام البنىوى (السكن، التزامن) وبين مفهومات تاريخية وراثية. وكما يحدث غالبا في تاريخ المعرفة، وضع المدافعون والمعارضون للمفاهيم الجديدة التاريخية في تعارض مع المنهجية، والتطور مع التنظيم، والتزامن مع الانتشار. وبرهن ادعاء كل رأى بالشمول بأنه المعيار لطابعه الأحادى الجانب والمجرد، وسد الطريق في الحقيقة أمام الدراسة والفهم الشامل للأشياء والعمليات الحقيقية للواقع الاجتماعى التى تنتظم كشكليات (نظامية). وتتطور.

وأدى التطبيق النشط لمناهج التحليل البنىوى إلى ميلاد الاتجاه في بعض أنواع البحث نحو أضواء طابع مطلق على تلك المناهج، وعلى تقديم التحليل البنىوى الوظيفى للأنظمة الاجتماعية على أنه التحليل العلمى الوحيد. ومع ذلك، فإن مناهج البحث المجردة للتحليل البنىوى، لها حدود خطيرة. وأحد هذه الحدود هو تجاهل التغيرات الاجتماعية، لقد أدى الاقتتان بتحليل الأنظمة - الوظيفى إلى مزيد من التخلي عن النظرة التاريخية للظواهر الاجتماعية، وقد اصطلح التوجه المنهجي المجرد المنتظم بالاحتياجات إلى علم الاجتماع التى فرضها هدفه ذاته، كما أن النزعة التاريخية الأعمق هى جزء لا يتجزأ من ظواهر الحياة الاجتماعية كافة.

وهكذا اتخذ فهم البنية المعقدة لأهداف التحليل العلمى المسيرة للقرن العشرين، فى إطار النظرة البرجوازية إلى العالم، توجهها ميتافيزيقيا بحثا.

ويعد علم التفسير من بين المفاهيم الشائعة التى تزعم أنها تجد الفكر الاجتماعى البورجوازى وتغلب على الشكلىة فى النظرات الوظيفية - البنىوية. وأنه مثل اتجاهات مثالية أخرى ينكر أن العملية التاريخية موضوعية ويحكمها قانون، ويرجع مبادئها الأساسية إلى ظاهرة الحياة الروحية.

يسعى علم التفسير إلى التأثير على التاريخ، وعلم الاجتماع، ودراسة السلالات البشرية، وعلم اللغة والفنون. ويؤكد البعض أن علم التفسير يعد حل مشكلة أساس العلاقات البشرية، سيغدو بذلك الأساس لكل العلوم المختصة بالمجتمع^(٢٣). وإذا ما تكلمنا بشكل عام، فإن الفكرة الأساسية للمدافعين عنه ليست فكرة جديدة - وهم ينطلقون مثل الكانتينيين الجدد من وضع تعارض حاد بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية. وهم يرون مهمة العلوم الطبيعية فى

فهم الحقيقة المتعلقة بالأشياء، بينما مهمة العلوم الإنسانية هي في الكشف عن «معنى» وتفسير» كل ما يربط بنشاط الإنسان ودوافعه وأهدافه. وفقا لهم لا يمكن دراسة المشاكل البشرية والاجتماعية من خلال مناهج العلوم الطبيعية لأن هدفها يختلف عن الأهداف الطبيعية، وهو إضفاء طابع موضوعي على مواقف الإنسان وأهدافه ودوافعه الذاتية. ويمكن فهم جوهر العمليات المتصلة بالنشاط الإنساني فحسب على أساس الخبرة البديهية بالتفسير اللاحق الذي يستهدف توحيد موضوع وهدف المعرفة، مما ينتج عنه فهم الأخيرة: أن كلمة «فهم» تستخدم هنا بمعنى مضاد للتفسير «العلمي». ويمكن جوهر التفسير في جمع ظواهر خاصة عديدة تحت قانون واحد عام، بينما مهمة العلوم الطبيعية هي اكتشاف مثل هذه القوانين التي تبرهن على ثنائيات الطبيعة. وعمل العكس فإن «الفهم» هو التوصل إلى قيمة ذات طبيعة ذاتية وتختلف من فرد إلى فرد، ومن وسط إلى وسط، ومن مجتمع إلى مجتمع. بينما يمكن اكتشاف الحقيقة من خلال تعميم خبرة ونتائج البحث، ويمكن الكشف عن القيمة فحسب من خلال «الصلة الحديثة».

إن «تجديد» الفلسفة من خلال علم التفسير قد برهن، في الحقيقة، على أنه مجرد تعديل للصيغ المثالية الموجهة ضد نظرية المعرفة المادية، وعلى الأخص ضد الفهم المادي للتطور الاجتماعي.

وعلى خلاف تعارض المثالية مع العلوم الطبيعية والاجتماعية، مدت الماركسية بنسب نظرية المعرفة المادية، نظرية الانعكاس إلى المجتمع. وكتب لينين: «وفي كلتا الحالتين يكون الوعي هو الانعكاس الوحيد للوجود، وفي أفضل الأحوال انعكاس تقريبي حقا (كاف، ودقيق للغاية) له»^(٢٤). والمعرفة المتعلقة بعمليات الحياة الاجتماعية وظواهر الطبيعة ليست تفسيراً ذاتياً وإنما هي حقيقة موضوعية.

ويوضع مفهوم القيمة في مقابل النظرية المادية للمعرفة الاجتماعية، ونظرية الانعكاس يصد المنافعون عن علم التفسير الطريق إلى الحقيقة الموضوعية. إن رأيهم الذاتي المسبق في القيم يجعل أي تفسير لجوهر المعرفة الفلسفية أو التاريخية أو أي معرفة أخرى ولأي ظاهرة من ظواهر الحياة الاجتماعية يعتمد بالمثل على إدراك فردي بحث. وتؤدي إزالة مفهوم الحقيقة الموضوعية من مناهج بحث العلوم الإنسانية إلى أن يستبدل بالأنساق الموضوعية إجراء «لكشف معنى» ظواهر اجتماعية معزولة وغير مترابطة. ولا يبقى أثر لمناهج البحث العامة للمعرفة الاجتماعية، بل يملك كل علم منهجه الخاص أو «فهمه» الخاص لهدفه.

وقد حاول المدافعون عن علم التفسير فى السنوات الأخيرة التغلب على وضعه للتفسير فى تعارض مع التفسير الإنسانى إلى الحد الذى يجعل منه نظرية متكاملة للمعرفة. وسعى لتجنب الذاتية والنسبية المتطرفة فإنهم يبحثون عن أساس تشارك فيه «المفاهيم» الخاصة المتباينة كافة. ويعلمون أن الشئ الذى من قبيل «ما قبل الفهم» مثله مثل أى إمكانية لكل فهم واتصال. «وما قبل الفهم» يجب بالضرورة أن يكون ذا طبيعة تسبق الانعكاس وتسبق العلم ويشكل الأساس لأى انعكاس وعلم.

ومع ذلك، فإن كل المحاولات الجديدة «لتحسين» علم التفسير ولربطه بروح عصرنا ليست سوى تأكيدات للتناقض الداخلى وعدم الكفاية. إن علم التفسير الحديث، بوصفه تعبيراً عن التعددية التى تميز الفلسفة البرجوازية المعاصرة، لا يتفق مع نظرة موضوعية الواقع الاجتماعى التاريخى.

وهكذا فإن علم التفسير بعيد عن التفسير العلمى لنتائج النشاط الإنسانى وكل العمليات الاجتماعية بشكل عام بعد النزعة الشكلية للمفاهيم البنوية - الوظيفية عن التحليل العلمى للأنظمة والبنى الحقة للعالم الموضوعى. وكلتا الميثلين تتحققان بنجاح من مواقع النظرية الجدلية - المادية للمعرفة. وقد كانت الماركسية اللينينية أول من كشف عن جدلية ظهور وإقرار الأنظمة الاجتماعية المعقدة. وبذلك بدأت لتحليل الأنظمة العلمية، وقدمت أمثلة لا تمارى للنهج. إن السمة الأساسية الخاصة لمناهج البحث الماركسية اللينينية هى معالجة الأنظمة فى حركتها، فى تطورها، فى تداخلها وتفاعلها مع غيرها من الأنظمة، ليس بوصفها أنظمة ساكنة، أنظمة فى حالة سكون (كما فى العمل المنهجى). ومن ثم، ففي الوقت الذى تقدم فيه للعمل المنهجى وما يعويه من عقلانية حقيقية، سيكون من الخطأ اضافة طابع مطلق عليها وأن نرى فيها منهجاً عاماً للمعالجة للعمليات كافة فى كل المستويات من العالم الدقيق إلى المشاكل على صعيد العالم.

ومن المعترف به اليوم على نطاق واسع (وليس من جانب الباحثين الماركسيين وحدهم) أن فى أعمال مؤسسى الماركسية اللينينية يوحد التحليل المادى التاريخى العمل المنهجى برغم أنه لم ينفصل كمنهج بحث. ويكشف تحليل مؤلفات مؤسسى الماركسية اللينينية كثيراً من الأفكار القيمة عن الصلة بين النزعة التاريخية المنهجية، وعن الأشكال المختلفة التى تتضح فيها الصلة فى وظيفة وتطور الأنظمة الاجتماعية، وعن طبيعة القوانين التى تنظم هذه العمليات.

استخدم ماركس تحليل الأنظمة على نطاق واسع ونجح في دراسته للمجتمع البرجوازي، وبنيته الاقتصادية وكل بنيته العليا. وفي رأيه، يغدو الاقتصاد السياسي علما منتظما فقط عندما يصل إلى إعادة إنتاج متكاملة ومنطقية وليست جزئية لنظام علاقات الإنتاج في مجتمع معين. وفي الوقت نفسه كان ماركس يدرك تماما أن إعادة الإنتاج النظرى هذه للحقيقة التاريخية وبناء نموذجها البنينى والوظيفى يتركز على مثالية وتخطيط معين للواقع، على تجريد معين عن الدينامية التاريخية لتشكيل مجتمع معين والانتقال إلى مرحلة أخرى.

واحتل مبدأ وحدة المعالجة التاريخية والمنطقية النظرية مكانا مهما في الثورة التى حققها ماركس في مناهج بحث معرفة الظواهر الاجتماعية. والمبدأ الذى تم تطبيقه بنجاح في رأس المال ذو أهمية قصوى في تحليل الظواهر الاجتماعية التاريخية كافة، حيث نظرية الموضوع هي تلخيص حقيقى لتاريخه متحرر من الحدث التاريخى.

ووضح ماركس أن إعادة الإنتاج النظرى لتشكيل اجتماعى كنظام متكامل نسبيا للعلاقات هي إعادة بناء «منطقية»، غير تابعة للعملية التاريخية الحقيقية. وكان محددا بالنسبة للافتقار إلى التوافق وكذلك بالنسبة للترجمات - المعرفية المختلفة للنظم المنهجية - المنطقية والتاريخية - وللتنظيم الوراثة لبحث الشئ نفسه: لقد أكد الطبيعة والحدود النسبية لإعادة الإنتاج المنطقية هذه للتاريخ الفعلى ورأى إعادة الإنتاج التاريخية - الوراثة منهاجا أكثر تحديدا وتشابها في بحث التشكيلات الاجتماعية. وفي الوقت نفسه، أكد الوحدة الأساسية بين طريقتين تبدوان متناقضتين للبحث تحددان بعضهما بشكل متبادل في إطار مناهج البحث المتكاملة للمعرفة الاجتماعية - التاريخية.

إن المقولات والحضائص المنطقية لا يمكن أن تم بالطبع ببساطة وبشكل مباشر إلى الواقع الاجتماعى. فالمنطقى والتاريخى يختلفان ليس فقط من حيث الجوهر، لكنهما المثل الأعلى والواقع، وإنما كذلك في شكل الوصف النظرى. ومع ذلك، فإن المنطقى تحدده في النهاية، على الدوام، الحقيقة الموضوعية، ولكن حيث أن انعكاسها في الوعى ليس انعكاس المرأة، فعلى الباحث أن يتقدم باطراد نحو إعادة إنتاج أكثر تحديدا للواقع.

وفي الحقيقة، إنه دون أساس التحليل العينى - التاريخى مجردا عن التاريخى الحقيقى، فإن المناهج المنطقية - البنوية ومحاولات رؤية التشكيلات الاجتماعية بوصفها أنظمة مغلقة. للعلاقات يمكن أن تندهر إلى نزعة تخطيطية فوق تاريخية؛ إلى وصف غير كاف ومتحيز

للواقع الاجتماعى.

لقد قدم مبدأ ماركس للتاريخية فى فهم الظواهر الطبيعية، وقد كان أول من طوره بشيات وطبقه بنجاح، مفتاحا نظريا لمعرفة البنى الاجتماعية القائمة وديناميتها التاريخية، وتحولها إلى بنى أخرى. وفى الوقت نفسه ينبغى أن نؤكد أن مفهوم ماركس للبنى الاجتماعية بوصفها مجموعا للصلات المحددة الشكل، والمخاضة هرميا، والتي تتحد بشكل متبادل الصلات بين عناصر نظام اجتماعى معين فى تكاملها العيى - التاريخى وخصوصيتها، وديناميتها التاريخية، وأفقها، قد غدا جزءا لا غنى عنه من الثروة فى المعرفة الخاصة بالمجتمع وتحولها إلى علم. والربط بين التحليل الوظيفى، والتاريخى، والموضوعى للمجتمع هو وحده الذى يبعد خطر المبالغة العقائدية فى التبسيط، واضفاء طابع مطلق على المناهج النظرية وحميها من التفسير البدائى للبنى الاجتماعية بوصفها تشكيلات ساكنة وجامدة.

وفى التصور المادى للتاريخ يرى مبدأ الانتظامية فى وحدة وثيقة مع الفهم التاريخى - الوراثى، مع مناهج البحث التى يحددها مبدأ التاريخية. وينفذ هذا بشكل لماع فى النظرية الماركسية للتشكيل الاجتماعى - الاقتصادى بوصفه كيانا عضويا مبنيا داخلها، بوصفه «كائنا اجتماعيا».

كتب لينين أن ماركس «وضع حدا للرأى القائل بأن المجتمع هو مجمع ميكانيكى للأفراد... يظهر ويتغير بشكل سببى، وكان أول من وضع علم الاجتماع على أساس علمى بإقراره مفهوم التشكيل الاقتصادى للمجتمع بوصفه المجموع الكلى لملاقات إنتاج معينة، وإقرار حقيقة أن تطور هذه التشكيلات عملية للتاريخ الطبيعى»^(٢٥).

لقد غيرت فكرة التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية جنويا كلا من مناهج ومشاكل المعرفة الاجتماعية التاريخية. وغدت التشكيلات المنهجية المتكاملة، والتي لكل منها قوانين بنيتها وتنظيمها الخاصة، وأمكانياتها واتجاهات تطورها الخاصة، وليست المؤسسات والأشكال الاجتماعية المعزولة للتفاعل الاجتماعى الآن الهدف الأساسى للبحث. إن نشأة مثل هذه الكيانات المتكاملة وتحول تشكيل إلى آخر هو اليوم مشكلة علمية خاصة.

ومثل هذه النظرة تعقد دراسة التطور التاريخى إلى الدرجة التى يشكل فيها التطور ذاته عملية متعددة الأبعاد ناتجة عن تفاعل قوى ومصالح طبقية واجتماعية متوجهة بشكل مختلف. وهذه مع ذلك هى الطريقة الوحيدة لكشف الاتساق الموضوعية الكامنة فى عملية التطور.

وبالنظر إلى التطور بوصفه منشأ وارتقاء وتتابع البنى الاجتماعية (أى التشكيلات العضوية، وليست الميكانيكية) يمكننا أن نحدد الآفاق الحقيقية للتطور التى تتوقف على الصلة والاعتماد المتبادل بين العناصر داخل نظام متكامل. ويمكننا بذلك أن نتجنب الطوباوية والإرادة ونميز بين الأمنى والإمكانات الموضوعية داخل الحدود البنوية الكامنة فى الكل المتطور.

وفى الوقت نفسه فإن التفسير الماركسى للبنى النظامية للمجتمع يستبعد القدرة والغائية، ومفهوم التطور الاجتماعى المحدد مسبقا بشكل جامد. لقد سار تشكيل الماركسية فى ظروف مواجهة حادة مع التخطيط المنطقى الذى سعى إلى حشر كل تنوع التاريخ العينى فى الإطار الضيق للمقولات والصيغ المجردة. ويعمل التطور التاريخى كنشاط محول ومهادف عمليا للإنسان الاجتماعى، وإذا ما أعاققت البنى الاجتماعية القائمة تقدمه فإنها تنهار، إن عاجلا أو آجلا لتحل محلها بنى جديدة. وهكذا يتحرك التاريخ بفعل الناس الذين يحددون لأنفسهم أهدافا ويسعون من أجلها، وليس بفضل بعض القوى الخارجية على نشاطهم.

إن نظرية التشكيل الاجتماعى. الاقتصادى ليست من الناحية المنهجية خطة جاهزة للبحث الاجتماعى والاقتصادى، ولكنها أداة لتحليل عبنى للواقع الاجتماعى المتطور. ونادرا ما توجد تشكلات هذا الواقع فى شكل تقى، متحررا من بقايا وأثار البنى الاجتماعية السابقة، أو من نهات العلاقة الاجتماعية الجديدة التى تظهر لتحل محل القديمة. إن مفهوم التشكيل الاجتماعى الاقتصادى يجعل بالإمكان التمييز بين الزائل الميت والحى، بين الموجود الحى وبين الجديد.

ووفقا لماركس، فخلال تطور التشكيل الاجتماعى الاقتصادى تخضع عناصره القائمة بصورة متزايدة لاكتساح الكل، وتدخل فى علاقات متبادلة جديدة يفرضها هذا الكل، وتتحول وفقا لقوانين عملها، وتطورها. «إذا ما افترضت سلفا كل علاقة اقتصادية فى نظام برجوازى مكتمل علاقة أخرى فى شكل برجوازى - اقتصادى وبالتالي فإن كل فرضية تشكل فى الوقت نفسه شيئا لازما، فإن مثل هذه الحالة للأمور تصبح صحيحة بالنسبة لأى مجتمع عضوى. والمجتمع العضوى نفسه ككل متكامل له مستلزماته الخاصة، ويتمثل تطوره نحو الكلية على وجه التحديد فى إخضاع كل عناصر المجتمع، أو فى خلق الأجهزة التى لا تزال تنقص هذا النظام من داخله. وهكذا ينفو هذا النظام فى مجرى التطور التاريخى كيانا متكاملا. وتعزيز أى نظام إلى مثل هذا الكيان يشكل القوة الدافعة لتطور هذا النظام» (٢٧).

وبالتالى فإن مفهوم التنظيم النظامى للأشياء الاجتماعية يستهدف مناهج نظامية لدراستها.

وعندما ندرس ونصف خطاً منعزلاً معيناً لتطور جانب معين من كل اجتماعي، لا نكون بشكل عام قد حصلنا بعد على المعرفة العلمية بالمعنى الفعلي للفظ. ويمكن أن تلعب الظاهرة نفسها داخل أنظمة مختلفة أدواراً مختلفة وأحياناً متعارضة فيما يتعلق بالنظام ككل. وفي كلمات أخرى، فإن العوامل التي تحدد البنية العينية والطبيعة الخاصة لكل نظام معين، هي، وفقاً لماركس «الضوء العام الذي تتأثر به الألوان الأخرى كافة والذي يغير سماتها. إن التأثير الخاص هو الذي يحدد الثقل النوعي لكل ما فيه» (٢٧).

وهذا ما يسمح لنا بأن نستنتج أن وضع البنية في تعارض مع التطور، والوظيفية مع الارتقاء، والتزامن مع الانتشار لا يمكن عدّه مطلقاً. وبالطبع، فعند معالجة مشكلة فردية خاصة في تحليل علمي يمكن دراسة أما المجموعة الأولى أو الأخيرة من الجوانب، ويفترض الاختيار طبيعة المهمة، وليس الاعتبارات المجردة. ومع ذلك يجب معالجة المجموعتين في تفاعلها إذا ما أردنا أن نعيد إنتاج صورة كاملة لشيء في نظام متطور، بما يتفق والدرجة التي تلت بها معرفة هذا الشيء. وفي الحقيقة، فإن الكيان المتطور لا يكون إطلاقاً بدون شكل ولكنه شيء منظم ومعنى داخلياً. والتطور ذاته في مراحله المرحية هو تحويل جذري للبنية والتنظيم، للصلات الداخلية والمخارجية للشيء. لقد كتب ماركس: «كيف يمكن، في الحقيقة، لصيغة الحركة المنطقية الواحدة لتتابع الزمن أن تفسر بنية المجتمع، الذي تتعايش فيه العلاقات كافة في الوقت نفسه وتدعم بعضها بعضاً؟» (٢٨) وليس هناك طريق لفهم عميق لبنية الشيء إذا لم يدرس بوصفه نتاجاً للتطور التاريخي، ضروري لتطوره اللاحق.

وهكذا، فإن دراسة أنظمة الأشياء الاجتماعية ليست على أية حال بديلاً لدراساتها بالمعنى التاريخي. ومن الناحية المنهجية، فإن كل معالجة لها خصائصها، ووسائلها المعرفية الخاصة، وتقرر كل منها وتعكس جوانب محددة للواقع الاجتماعي في المعرفة، ومن الواجب تركيب التعريفات والخصائص التاريخية والنظامية لكل الاجتماعي إذا ما أردنا التوصل إلى صورة كاملة لهذا الكل. وكل هذا يؤكد مجرى تطور المعرفة الاجتماعية - وأى مفهوم يضمن طابعها مطلقاً، أما على الجوانب التاريخية أو التطورية، أو الانتشارية، أو المنتظمة، أو البنوية، أو المتزامنة، يكشف بوضوح إن عاجلاً أو آجلاً حدودها المنهجية، وعدم كفايتها الأساسية.

وينبغي أن نؤكد أن التاريخية الماركسية موجهة إلى معرفة جدلية أدام، وإقامة وتطور وتتابع البنى الاجتماعية، وأنها لذلك تاريخية عينية. إن الجدلية المادية في المعرفة الاجتماعية

ليست مذهب التطور قحسب وإنما التطور بوصفه عملية متناقضة. داخليا للتحوّل التاريخي لكيانات مترابطة ومنظمة بشكل معقد.

وهكذا، فإن المنهج الجدلي هو الوسيلة التي يمكن بمساعدتها أن تغلب علوم الاجتماع على التعارض بين التاريخية والبنوية. ويتطلب ذلك مهارات استخدام المنهج الجدلي في البحث العيني، ويفترض سلفا بحث كل الحقائق المتصلة والخبرة الواسعة والمعرفة الفلسفية. ويوضح تاريخ المعرفة الاجتماعية أن الجدلية المادية وحدها تقدم معالجة الأنظمة على أساس منهجي - فلسفي علمي حقا. كما يوضح أيضا أن معالجة الأنظمة للتطور، أي تفسير التطور على أنه تطور للأنظمة، تكشف أبعادا جديدة في نظريتها وتثري النظرة التاريخية للواقع.

ويعجز غالبية علماء الاجتماع والمؤرخين البرجوازيين عن التغلب على التناقضات في الأنظمة والناهج التاريخية على وجه التحديد من خلال الافتقار إلى المعالجة الجدلية لقوانين الحياة الاجتماعية. ومشكلة ربط المراحل التطورية بالثورية في تطور أي نظام، سواء كان اجتماعيا أم نظاما للمعرفة العلمية غير قابلة للنقد تماما. ويتضح ذلك بشكل خاص في أعمال «الانتهاء التاريخي» في علم العلوم. وهي تدرك الجانب التطوري إلى جانب الثوري في تطور العلم، ولكنها تعجز عن حل مشكلة الصلة المتبادلة العضوية الداخلية بينهما.

ولهذا السبب فمن الأهمية بمكان وبشكل خاص في كل القضايا المنهجية للمعرفة الاجتماعية تحسين قدرة العلوم الاجتماعية العينية لتعكس ليس فقط البنى الاجتماعية المبررة والطريقة التي تعمل بها، وإنما كذلك تغيراتها التطورية والثورية والتحولات الجذرية للأنظمة الاجتماعية في مجرى تطورها التاريخي. ويتضمن ذلك القدرة على كشف وإثبات الوحدة الحقيقية للبنى الاجتماعية القائمة والتي ما تزال تتشكل لتحل محل البنى الزائلة. والعلوم الاجتماعية الماركسية اللينينية المركزة على مناهج البحث المادية الجدلية تكشف بوضوح عن مثل هذه القدرة. وهي تسمح بفهم الوحدة الموضوعية للقوانين الوطانية التي تبدو منفصلة وقوانين التطور الكامنة في الحياة الاجتماعية والتي تحدد تطور نظام اجتماعي معين إلى نظام اجتماعي أكثر تعقيدا وتطورا بينما لا يزال فهم الحاجة إلى ربط وصف الكيان القائم للنظام الاجتماعي الموجود مع خلق الحاجة إلى تحولاته الجذرية وتطوره إلى نظام جديد، خارج نطاق مناهج البحث البرجوازية. ولا يمكنها أن تعالج (نظريا أو عمليا) التغيرات الجذرية القائمة موضوعيا في الأنظمة والبنى الاجتماعية. ولا يمكنها أن تذهب لأبعد من محاولة وضع التغيرات الملاحظة في إطار الاتساق في عمل الأنظمة

والبنى القائمة بالفعل. ويبرهن ربط نظامية وبنوية الظواهر الاجتماعية وتحويلها الجذرى إلى ظواهر اجتماعية أخرى ذات بنية جديدة فى الأساس على أنه حجر عشرة أمام المنهجيين البورجوازيين للمعرفة الاجتماعية.

ولهذا السبب فإنهم لا يطلبون فرضيات «طموحة» من العلوم الاجتماعية، فرضيات تهدف إلى كشف القوانين الموضوعية للتطور التاريخى وإلى تحويل المجتمع وفقا لهذه القوانين. فمثلا، نجد أن الاحتياج المنهجى الأساسى من العلوم الاجتماعية الذى يترتب على «العقلانية النقدية» ليبرير يشمل الإصلاح الحادق للنظام الاجتماعى، وليس تغييرا واديكاليا. ويؤمن ليبر بأن هذه هى الطريق الوحيدة للتصرف بالنسبة لأبحاث يعمل فى زيادة معرفة المجتمع. إن مناهج بحث الإصلاح الحادق للأنظمة الاجتماعية له، بالطبع، أسيابه الخاصة. ولكنها مجرد الحرف من تحويل النظام الاجتماعى الرأسمالى إلى اشتراكى، والسعى إلى استخدام النظرة المنهجية لحرمان علم الاجتماع من القدرة على فهم عمليات التحويل الثورى للمجتمع وفقا لقوانين تطوره الموضوعية. إن مناهج بحث العلماء الاجتماعيين الماركسيين اللينينيين ذات كفاءة، فهى تضمن الاستيعاب النظرى والعملى للعمليات والظواهر الاجتماعية، ما كان منها ذا مجرى بطئ وما كان فى حالة من التحول الأكثر سرعة وجذرية.

وقبل ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى تركزت مناهج البحث الماركسية اللينينية للعلوم الاجتماعية أساسا على مشاكل التغير الثورى الجذرى للتشكيل الاجتماعى المتناحر، وتحويل النظام الاجتماعى الرأسمالى إلى تقيضه، النظام الاشتراكى. وتنمو العملية على نطاق أوسع فى عالم اليوم وتحفظ المبادئ المنهجية الجوهرية للاستيعاب النظرى والعملى للواقع الاجتماعى، الذى طوره مؤسسر الماركسية اللينينية، بأهميتها وتقدم نظرة صحيحة للظواهر والعمليات الاجتماعية العديدة والكبيرة للانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية.

ومع ذلك فإن الواقع الاجتماعى اليوم لا يقتصر فقط على توسيع النضال الثورى ضد الرأسمالية وإنما يمثل كذلك فى النظام الجديد أساسا لنا الاشتراكية وتقدمها المخطط والشامل، ومواصلة تقدم المجتمع السوفييتى إلى الشيوعية، وبالطبع، فإن المشاكل الرئيسية لهذه المرحلة التاريخية تتمثل فى مشاكل اتقان التنظيم الاشتراكى للحياة الاجتماعية. ويأتى فى المقدمة مسائل التحسين المخطط للأنظمة الاجتماعية القائمة بالفعل وتحويلها إلى أشكال جديدة أرقى للمدينة الشيوعية بدلا من مسائل تغييرها الجذرى الثورى. ويتركز البحث المنهجى فى العلوم

الاجتماعية اليوم بالتجديد على هذه المسائل. فالواقع الاجتماعى دينامى فى داخله ولن يفهم بشكل كافٍ ومنتظم دون تطوير ثابت وتطبيق خلاق لمبادئ الجدول.
وكما تطبق على المجتمع الاشتراكى، فإن القوانين الموضوعية التى تنظمه ليست فقط هى قوانين عمله وإنما قوانين مواصلة تطوره.

ولفهم الاشتراكية بوصفها كائنًا حيا، وليس مجرد كائن نام ولكنه كائن يتطور ويتغير، آخذين فى الاعتبار تناقضاته الخاصة، ناظرين إلى عالمها كما هى الآن مع كل مساعيها، لابد من أن نركز البحث على تطوير ما يمكن وما يجب أن تكون عليه وفقا للقوانين الموضوعية واتجاهات تطورها.

إن تشكيل وتطور المجتمع الاشتراكى ونموه إلى الشيوعية هو عملية تشكيل وتطور تشكيل اجتماعى شيعى. وهنا أيضا، طبقت الماركسية اللينينية بثبات الجدول المادى، ونظرية التطور ناظرة إلى الاشتراكية والشيوعية بوصفهما مراحل فى التشكيل الاجتماعى الجديد.
وبعد التطوير الخلاق للنظرية الماركسية اللينينية للاشتراكية، ولما حلها الأساسية فى التقدم نحو المجتمع الشيوعى وللمجتمع الاشتراكى المتطور كمرحلة تاريخية متحدة تخضع لقانون التطور الأول من الشيوعية، ذا مغزى نظرى وعملى كبير. ومفهوم الاشتراكية المتطورة يعد الآن المرجع المنهجى الأساسى فى مواصلة البحث النظرى وتحديد طرق التقدم نحو الشيوعية. وفى البحث عن والبرهنة على التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للاشتراكية، اللازمة لتعزيزها وتطورها إلى نظام اجتماعى شيوعى.

وقد ولد ذلك مقولات ومفاهيم جديدة فى العلوم الاجتماعية. وجرت البرهنة نظريا على مشاكل دولة كل الشعب والشعب السوفييتى بوصفه جماعة تاريخية جديدة، وطريقة الحياة الاشتراكية، كما تم الكشف عن انساق النمط المكثف لإعادة الإنتاج الاشتراكى الممتد الكامن فى الاشتراكية فى مرحلتها الحالية وطبقت بدأب نظرة شاملة لقضايا التطور والتخطيط والإدارة الاقتصادية والاجتماعية.

ويرهن تعلم الخبرة الدولية فى بناء المجتمع الجديد على أهميته فى تطوير التعاليم الماركسية اللينينية حول طرق وقوانين تطوير الاشتراكية. كما بحثت كذلك جدلية العام والخاص فى تطوير العمليات الاجتماعية الاقتصادية. وكشفت هذه العمليات عند تحليلها، سواء فى كل بلد اشتراكى على حدة أم دوليا، عن الاتجاهات والاتفاق الأساسية للنظام الاشتراكى العالمى.

واتاحت النظرة الجدلية المادية كذلك تحقيق تقدم فى دراسة رأسمالية الدولة الاحتكارية المعاصرة.

ولسوف نتذكر أن لينين، الذى استرشد بشبات بالنظرية الجدلية عن الطبيعة المتناقضة للتطور الرأسمالى ودرس بشكل شامل الاتجاه نحو الركود والاضمحلال الذى سببته الابتكارات، قد أشار كذلك إلى الاتجاه المضاد. وكتب يقول: «سيكون من الخطأ الاعتقاد بأن هذا الاتجاه نحو الاضمحلال يحول دون النمو السريع للرأسمالية»^(٢٩).

إن التحليل الشامل للمسات الخاصة للرأسمالية اليوم ومحاولاتها للتلازم مع الظروف الجديدة فى العالم له أهمية نظرية كبيرة للنظرية إلى العالم؛ لقد أعطى استنتاجا مسيبا علميا حول زيادة تفاقم الأزمة العامة للرأسمالية، استنتاجا يوجه الماركسيين نحو فضح عدم ثبات المدافعين عن الرأسمالية الذين يؤكدون أن تأثير الثورة العلمية والتكنولوجية قد أدى إلى استقرارها. وتعود أهمية منهجية هائلة كذلك إلى تحليل العوامل والنزاعات الجديدة التى تجدد تزايد اتساع الأساس الاجتماعى للنضال المعادى للرأسمالية والمعادى للاحتكار فى البلدان الرأسمالية، والأشكال الجديدة التى يتخذها النضال ومكان ودور حركة الطبقة العاملة العالمية فى العملية الثورية العالية الحالية.

وبكشف التحليل النظرى للمعاصرة الاتجاهات الأساسية فى تطور العملية الثورية العالمية. وتعد أساسية فى هذه العملية الأفكار المتعلقة بتعدد أشكال التجديد الثورى للعالم، وبالقوة الدافعة وآفاق النضال التحررى الوطنى، وكذلك بالدور المتعاطم للنظام الاشتراكى العالمى فى العملية الثورية العالمية.

وقد اتخذت الفكرة التى تقدم بها الحزب الشيوعى السوفييتى والأحزاب الشقيقة حول إمكانية تجنب حرب عالمية أخرى فى عصرنا وحول الحاجة إلى سياسة التعايش السلمى والانفراج فى الصلات الاقتصادية والتجارية والعلمية والتكنيكية والثقافية القائمة على المنفعة المتبادلة بين البلدان، قيمة إنسانية ونظرية منهجية كبيرة الآن.

وبقدم التفسير الماركسى اللينينى لجدلية المواجهة بين النظامين العالميين والتعايش السلمى بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية السياسية المختلفة مثالا مدهشا لمناهج البحث المادية التى تطبق بشكل مشر لمعرفة العمليات والمشاكل الاجتماعية.

وبعد الجدل المادى أساسا منهجيا يعول عليه فى النضال ضد التزييفات البرجوازية والمراجعة

لنظرية وتطبيق الاشتراكية العلمية. وينشط معارضوننا بشكل خاص فى محاولاتهم تقويض وحدة وتكامل التعاليم الماركسية اللينينية، وتزييف أفكار التعددية الفلسفية والسياسية على الحركة الشيوعية.

إن التعددية الفلسفية والايديولوجية - السياسية تنبع بشكل محتوم من نفى القوانين العامة للتطور التاريخي. ويؤدى التفسير التعميف للعمليات الاجتماعية بالأحرى إلى اختلاف فى الآراء بدلا من الحقيقة الموضوعية الموحدة. والصدامات بين الآراء الايديولوجية المختلفة أمر حتى فى مجتمع منقسم إلى طبقات متعادية، كما أن وجود مفهومات فلسفية وسياسية مختلفة ومتناقضة فى الغالب يقترحها الايديولوجيون البرجوازيون فى المناسبات كافة يبرهن على أنها ليست ذات قيمة أو منتجة.

والى جانب ذلك، فإن الذاتية التعددية محملة كذلك بتجاهل الطابع العيني للحقيقة والتحول التفسيفى للمخططات المجردة إلى بنى اجتماعية مختلفة كفيها. ويتضح ذلك بشكل تفرسى مثلا فى إضفاء طابع مطلق على التعددية السياسية، وعلى خصائص الديوقراطية البرجوازية الأخرى مثل نظام تعدد الأحزاب وتقسيم السلطة، إلخ. إن التعددية السياسية التى ولدت وترتبت وتغذت على تربة الملكية الخاصة أو المشروعات المنعزلة أو الاندماجات الاحتكارية، يدفعها الايديولوجيون البرجوازيون إلى البلدان الاشتراكية كذلك.

والمراجعون إذ يتجاهلون القوانين العامة للتحول الاشتراكي، قد اخترعوا مفهوم النماذج المختلفة للاشتراكية يطابعها «الخاص وفقا لنموذج بلد آخر - عادات أخرى» رافضين المبادئ النظرية العامة للنظرية الماركسية اللينينية.

وكل هذه النظرات لا علاقة لها بالعلم ولا بالحقيقة الموضوعية. والعلم، كما يقال، يعالج قوانين المعرفة، التى تقدم تزجيها يعول عليه للنشاط العلمى. وتعكس القوانين النظام العام أو ترابط الأشياء الضرورى والجمهورى. فى الأزمنة القديمة رأى هيراقليطس القانون على أنه «العام بالنسبة للأشياء»، بينما قال هيجل إنه كلية وبهذا المعنى كان مفهوم القانون مائلا لمفهوم النوع - «القانون النوعى» (٣٠).

وأشار لينين وهو يلخص تاريخ المعرفة والفكر الفلسفى إلى أن القانون هو تعبير معمم للظواهر. ومعرفة الظواهر غير ممكنة دون الكشف عما تشارك فيه، عن جوهر الأشياء. والقانون بوصفه هذا الجوهر يفهم بمن طريق المقارنة بين الظواهر وهو ليس استنتاجا منطقيا

وإنما حقيقة موضوعية.

وبالطبع لا يشمل القانون كل خصائص الظواهر. ووفقا للبتين، فإن الظواهر أغنى من القانون ولها صفات خاصة مختلفة وفي هذا تتضح بجلاء جدلية العام والخاص، والعبنى. وفي ظروف محددة يتحقق القانون في شكل محدد تاريخيا، وترتكز على ذلك النظرية الماركسية اللينينية المتعلقة بتنوع الأشكال في التعبير عن القانون العام للثورة الاشتراكية والانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية. والعملية الثورية مع كل خاصيتها في مختلف البلدان ستخضع بشكل عام للقوانين العامة في تقدمها. وإنكار القوانين العامة يعنى إنكار العلم لصالح التجربة والتلقائية.

إن وضع كل تنوع العملية الثورية العالمية في خطة واحدة سيكون شيئا عقائديا معزولا عن الحياة. بيد أن التقليل من قدر القوانين العامة أو تجاهلها يؤدي بالضرورة إلى الارتداد عن أسس النظرية الثورية وفقدان البصيرة الثورية، وإضعاف الصلات الدولية وإلى الهزيمة في النهاية. إن فهم علاقة القانون وتنوع مظاهره المعينة، وجدلية العام والخاص هو ضرورة منهجية يعول عليها لكل من النظرية الثورية والتطبيق الثوري.

إن التفاعل المتنوع رغم أنه عمليات غير عرضية لمعصرنا - يحدد بطريقة موضوعية في الممارسة الاجتماعية الحاجة المتزايدة لتطبيق المبدأ في تحليلها. وفي الوقت نفسه يعد التفسير الفلسفي، لأشواق التجديد الثوري للعالم، وللتعايش والصراع بين الأنظمة الاجتماعية المتعارضة، ولللاقات بين التقدم الاجتماعي والعلمي والتكنيكي، ضرورة لا غنى عنها واتجاهها مهما في مواصلة التطوير الإبداعى لمناهج البحث في المعرفة الاجتماعية.

٢ - المفزى الاجتماعى للثورة العلمية والتكنولوجية

ترتبط التحولات الاجتماعية والثورة العلمية والتكنولوجية ارتباطا وثيقا ومحدد بشكل متبادل جوانب العملية التاريخية الدينامية والمتسارعة للغاية في أيامنا. وينبغى تحليل هذه الجوانب بوصفها شيئا واحدا إذا ما أردنا أن نحدد بشكل كاف السمات الخاصة الأكثر عمقا لكتنا الثورتين الاجتماعية والعلمية والتكنولوجية. وأعظم مصدر للثورة الاجتماعية هو التناقضات

فى تطور الإنتاج الاجتماعى (بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج) وتغدو حركتة ودينامية على وجه الخصوص تحت تأثير الثورة العلمية والتكنولوجية. وفى الوقت نفسه يعتمد تطور الثورة العلمية والتكنولوجية بشكل إيجابى على طبيعة النظام الاجتماعى الاقتصادى والدولة التى تزداد قوة مع تقدم العلوم والتكنولوجيا، والتالى مع تأثير تطور الإنتاج وكل الجوانب الأخرى للحياة الاجتماعية.

وقد وضع ماركس وتحليلها فى تحليلها للثورة الصناعية للقرنين الثامن عشر والتاسع عشر صلاتها بالثورات الاجتماعية، التى أكلت إقادة طريقة الإنتاج الرأسمالية. وتنضج جذية عصرنا فى سيق الثورة الاشتراكية الثورة العلمية والتكنولوجية فى بعض البلدان لتفوق الظروف الاجتماعية اللازمة لتحقيق الأخيرة. والثورة العلمية والتكنولوجية هى بدورها وسيلة لتطوير ومضاعفة منجزات الثورة الاجتماعية. ومع ذلك، تحدث الثورة العلمية والتكنولوجية فى بلدان أخرى قبل الثورة الاجتماعية، لتعد الظروف المادية المسبقة لها ولتعمق التناقضات الأساسية للرأسمالية. إن عدم التالى فى تتابع الثورات يعد مظهرا لأحد التناقضات الأساسية لعصرنا التى تعكس العملية التاريخية الحالية. ومع ذلك فإن الثورة العلمية والتكنولوجية، فى كلا نوعى التطور الاجتماعى، ترتبط عضويا بينا. الظروف المادية المسبقة للمجتمع الشيوعى. وتعد ثورة القوى المنتجة الطريق لأساس مادية وتكنيكى جديد يلائم طريقة الإنتاج الشيوعى، ويعكس بذلك وحدة العملية التاريخية المعاصرة. وينعكس التفسير الماركسى اللينينى لهذه الوحدة بشكل ملموس فى الصيغة المعروفة جيدا للمجتمع الاشتراكى الذى يسعى إلى الربط العضوى بين منجزات الثورة العلمية والتكنولوجية وبين مزايها الاشتراكية.

ويعد تطور قوى الإنتاج فى ظروف الثورة العلمية والتكنولوجية عملية متعددة الأبعاد. إن تحقيق نطاق نمو الإنتاج وقيسه الكمية، والاكتشافات العلمية وسلطة الإنسان المتزايدة على قوى الطبيعة لا يعنى بأية حال من شأنه استخدام هذه السلطة. وعلى العكس، فإنه يجعل منها أمرا ملحا بصورة متزايدة. إن الزيادة التى لم يسبق لها مثيل فى فرص الخلق، أو للأسف التدمير، الكامنة فى المستوى الحالى للتقدم العلمى والتكنيكى وفى آفاقه، تثير الاهتمام ليس فقط فى العلماء والسياسيين وإنما كذلك فى رجل الشارع، وتدفعهم إلى التفكير فى الأهداف التى تخدمها هذه القوة ويجب أن تخدمها، وهل هى خير أم شر، وهل هى فى مصلحة الرخاء والتقدم العام أو فى مصلحة حفنة من المجموعات الاحتكارية، التى تقتل التجمع البشرى الصناعى ؟

وهكذا تبرز المشاكل الاجتماعية التي يرتبط حلها بأفاق ثورة اجتماعية، بتجاهات العملية الثورية العالمية الحالية.

وشمل المفهوم الماركسي للعملية التاريخية - النظرة المادية للتاريخ - الأساس العلمي لدراسة متكاملة لتطور الإنتاج الاجتماعى لكل أشكال النشاط والاتصال بين الناس. ووفر البرهان الذى قدمه على أن طابع كل مجتمع عبنى محدد تاريخيا وفقا لتطور المستوى الذى توصلت إليه قوى الإنتاج ونظام علاقات الإنتاج، التى تشكل شكل تطورها، الشرط النهجى الضرورى لدراسة شاملة للكيان الاجتماعى، ولطرق تحويله، وعلى وجه الخصوص، مكان ودور العلم والتكنولوجيا فى العملية الاجتماعية. وتهتم الماركسية تقليديا بتقدم العلم، وبدوره المتزايد فى كل من الإنتاج والحياة الاجتماعية لأن نظرتها إلى العالم لها أساس علمى، ومنهج علمى، وهى فى ذاتها تعريف علمى لأهداف التطور الاجتماعى.

لقد أشار ماركس فى زمانه إلى الدور المتعاظم للعمل فى تطور الإنتاج وقدم الفرضية الأساسية التى تقول بأنه مع تطور الإنتاج الآلى وتحوله إلى مجال للتطبيق التكنولوجى للمعرفة العلمية يتحول العلم إلى قوة إنتاجية مباشرة. ووضّح أن طريقة الإنتاج الآلى ولدت لأول مرة مثل هذه المشاكل العملية التى يمكن حلها فحسب عن طريق العلم. وقد وصلت التجربة والملاحظة الآن - والشروط الضرورية لعملية الإنتاج ذاتها - ولأول مرة إلى نطاق يجعل تطبيق العلم ممكنا وضوريا على السواء^(٣٢). وأنشئت هذه الفكرة بشكل كامل مواصلة تطور الصناعة والفروع الأخرى للإنتاج وعلى الأخص الثورة العلمية والتكنولوجية التى بدأت فى الخمسينات.

كشف ماركس كذلك عن العلاقة بين التغيرات الثورية فى الإنتاج والتحويل الثورى فى بنية المجتمع، موضحا أنه إلى جانب الثورة فى قوى الإنتاج، التى تعمل كذلك بوصفها ثورة تكنولوجية، تحدث ثورة فى علاقات الإنتاج. وبين أن الثورة فى علاقات الإنتاج لم تكن نتيجة أوتوماتيكية لتطور القوى المنتجة، وإنما لنضال القوى التقدمية (الطبقة العاملة فى التاريخ المعاصر) ضد النظام الاجتماعى الزائل. وفى الوقت نفسه صاغ انجيز الأنساق الأساسية فى تطور المعرفة العلمية، التى تجد تحديدا كليا متميزا اليوم.

وطور لينين بشكل خلاق أفكار ماركس وانجيز حول الدور المتعاظم للعلم فى التقدم الاجتماعى، وصاغ المبادئ المنهجية فى تطور العمل، وفى الاختيار الصحيح للاتجاهات الأساسية فى البحث وفى حل مشاكل التخطيط وإدارة العمل العلمى، وباختصار، فقد وضع لينين أسس

سياسة الحزب الشيوعي والدولة الاشتراكية فيما يتعلق بالعلم.

إن اسبقية الفكر الاجتماعي الماركسي في التفسير النظري للثورة العلمية والتكنولوجية والعمليات الاجتماعية الاقتصادية المرتبطة بها لم تحدث بمحض الصدفة. فقد قدم الماركسيون الفكرة لأول مرة عندما أطلق علم الاجتماع الغربي على التقدم السريع للعلوم وتطبيقاتها التكنولوجية في منتصف القرن «الثورة الصناعية الثانية» التي تفترض مجرد تجديد للأساس التكنيكي للإنتاج الصناعي الكبير، برغم أنها كانت جوهريّة. ولكن منذ ١٩٥٥ استخدم اصطلاح «الثورة العلمية والتكنولوجية» الدقيق والهادف والمقبول على ذلك بشكل عام، في وثائق اجتماع يوليو المكتمل للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي لتحريف المجموع الكلي للظواهر والعمليات الجديدة المرتبطة بالتقدم السريع والتكنولوجيا^(٣٣). وهكذا، كان الماركسيون أول من حدد جوهر ودور الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة في بنائها الأولى وتبناها بشكل عام، بتأثيرها على التطور الاجتماعي.

إنها في جوهرها تحول نوعي جذري للقوى المنتجة من خلال تحول العلم إلى عامل قيادي في تطور الإنتاج الاجتماعي. وحيث أنها تستبدل بالعمل البدني قوى الطبيعة في الاستعمالات التكنيكية وتقصى مشاركة الإنسان المباشرة في الإنتاج نتيجة لتطبيق المعرفة الخاضعة لتحكم الإنسان، فإن الثورة العلمية والتكنولوجية تغير بشكل جذري كل بنية ومكونات القوى المنتجة، وظروف وطابع ومحتوى العمل. والثورة العلمية والتكنولوجية إذ تجسد التكامل المتعاظم للعلوم والتكنولوجيا والإنتاج، فإنها في الوقت نفسه تؤثر على كل جوانب حياة المجتمع الحديث، بما في ذلك إدارة الإنتاج، والتعليم، والحياة اليومية، والثقافة، وعقلية الإنسان، والعلاقة بين الطبيعة والمجتمع.

وبعد الشمول، والتكامل، والمنهجية، السمات الخاصة المنهجية الأساسية للنظرة الماركسية لظاهرة القرن العشرين هذه. إن البحث العلمي والمعارف المتعلقة بالتغيرات المهمة في التكنولوجيا وتكنيكات الإنتاج، وحتى المتعلقة بالتغيرات في التركيب المهني الاجتماعي للسكان، وفي تعليمهم ومستويات تأهيلهم، ليست بكافية لدراسة وفهم الثورة العلمية والتكنولوجية ومصادرها وتأثيرها المتعدد الوجوه على حياة المجتمع. إن هذا العلم وكذلك العلوم الأخرى المتعلقة بالعمليات التي تخلقها الثورة العلمية والتكنولوجية تلهم الخيال، ولكنها تعجز عن تقديم فهم لجوهرها أو تسمح بتقييم آفاقها والفرص التي تخلقها لتقدم البشرية. ومن الممكن

تقديم تعريف مناسب لجوهرها ومغزاها التاريخي فحسب على أساس نظرة شاملة ومتكاملة حتا لتقييمها في وحدتها الوثيقة بالعمليات الاجتماعية الأساسية.

يكرس العمل الماركسى اللينينى اهتماما كبيرا لتطوير وحل المشاكل التى تطرحها الثورة العلمية والتكنولوجية. وقد شهدت السنوات الأخيرة ظهور العديد من الأعمال الماركسية المتصلة بذلك. وقد كتب بعضها حول هذه المشكلة، التى لا تفترض أن كل شئ يسير على ما يرام فى هذا المجال. وينهى تكثيف البحث بشكل كبير فيما تتضمنه الثورة العلمية والتكنولوجية اجتماعيا^(٣٤) ولا تزال هناك حاجة إلى ربط المادة الحالية العريضة ربطا منهجيا والكشف عن اتجاهات التطور الأساسية فى العلوم فى ظروف الأنظمة الاجتماعية المتعارضة، ولا تزال هناك حاجة لإغضاع جوهر المشاكل الاجتماعية العينية التى تظهر فى مجراها لتحليل أعمق، كما ينبغي تقديم مبرر للتوصيات العينية حول التطبيق العملى للمنتجات وتطوير طرق فعالة لحل معقد لمشاكل المجتمع الاشتراكى الاجتماعية الاقتصادية.

وتتميز النظرية الماركسية اللينينية بالتحليل العلمى الثابت للجوانب الاجتماعية للثورة العلمية والتكنولوجية فى ظروف تاريخية عينية. إن الثورة العلمية والتكنولوجيا ظاهرة عالمية ولكن أشكال التعبير عنها وآثارها الاجتماعية تختلف جوهرها فى الأنظمة الاجتماعية المختلفة. إن محتوى ومغزى العمليات المختلفة للثورة العلمية والتكنولوجية فى ظروف الأنظمة الاجتماعية الاقتصادية المتعارضة محلدها سلفا الأهداف المختلفة جوهرها للإنتاج الاشتراكى والرأسمالى. فهدف الإنتاج فى ظل الاشتراكية يشمل فى النمو الثابت للرغابة المادية والثقافية للشعب العامل، وفى النهاية فى التطور الحر والشامل لكل قوى وقدرات كل فرد فى المجتمع، بينما يمثل فى ظل الرأسمالية فى زيادة الربح الرأسمالى الذى يدفع الإنتاج، ويتبدى الاختلاف بين عمليات الثورة العلمية والتكنولوجية فى الأنظمة الاجتماعية المختلفة: أروض ما يكون، فى ظروف الشعب العامل، وأساسا فى عملية الإنتاج نفسها، وفى نظام علاقات الإنتاج.

أشار ماركس إلى أنه فى الإنتاج الرأسمالى «يسيطر المنتج على المنتج، ويسيطر الموضوع على الذات، ويسيطر العمل المتحقق على العمل فى عملية التحقيق»^(٣٥) ومن هنا تنشأ النظريات التى تبالغ فى دور العلم والتكنولوجيا وتنسب إليهما حياة وقوة مستقلة - مفيدة أو شيطانية - على مصائر الإنسان والمجتمع. وتعالى هذه الأبنية الميثولوجية من العلل نفسها التى حدها ماركس فى المذاهب الاقتصادية السياسية البرجوازية. كتب يقول إنه فى كل هذه

المفاهيم يلعب العمل السابق لبس مجرد دور البعد الموضوعي للعمل الحى والخاضع له، ولكن على العكس يعد سلطة على العمل الحى، وليس عنصر سلطة على مثل هذا العمل. ولكى يبرر علماء الاقتصاد السياسى من الناحية التكنولوجية الشكل الاجتماعى الخاص للعلاقات المقلوبة بين العمل وظروف العمل حيث لا يستخدم العامل الظروف ولكن ظروف العمل تستعمل العامل؛ فإنهم ينسبون للبعد الموضوعى للعمل أهمية معينة زائفة فى مقابل العمل^(١٣٦).

وفى الحقيقة، فإن المفاهيم البرجوازية القائمة للثورة العلمية والتكنولوجية، برغم تنوعها، تبقى مركزة على الأساس المنهجى نفسه. والأنواع المتفائلة للفهم البرجوازى، للثورة العلمية والتكنولوجية، التى تعرض تقدم العلم والتكنولوجيا على أنه وسيلة شاملة للتغلب على كل التناقضات وعلاج كل عائل المجتمع البرجوازى، وكذلك الآراء المشائمة التى تهدد البشرية بنهاية محتومة على طرق الحضارة التكنيكية، تقلل جميعا من أهمية دور الجماهير الشعبية فى العملية التاريخية بشكل عام ومن تأثير العمال - العنصر البشرى - على الإنتاج بشكل خاص. وتشارك هذه المفاهيم فى المبالغة فى اضاء طابع مطلق على أهمية العلم والتكنولوجيا فى التطور الاجتماعى، حيث يبدوان عاملا مستقلا وحاسما تماما للتاريخ المعاصر، عاملا له طبيعة غير بشرية وفوق المجتمع. وتبدو هذه المفاهيم الفلسفية والاجتماعية المنتشرة بدرجة واسعة فى العالم الرأسمالى الغربى مقنعة للغاية فى بعض الأحيان. ولذلك سبيان: يتضمن نسبها حقائق فردية مقررة علميا عن ظواهر واتجاهات التقدم العلمى والتكنولوجى فى ظروف الإنتاج الرأسمالى، وهى مدعوة لأن تشهد على الطبيعة العلمية للمفاهيم فى مجموعها، ويتلامم العرض بكل الطرق الممكنة مع المخاوف والمطامع المنتشرة فى الوعى العام للمجتمع البرجوازى والوهى من عدة وجوه، إنها نتيجة للتقدم العلمى والتكنيكي السريع، وترتبط بوضوح كاف بما تتضمنه فى كل مجالات الحياة، ونفس المصالح المباشرة للأفراد.

وهذا التصعيد لدور ومكانة العلم والتكنولوجيا فى التطور الاجتماعى وتقديمهما كقوة تقف فوق المجتمع، وغريبة على مصالح الأغلبية، أو على أية حال مستقلة عن إرادتهم ودرجاتهم، إنما يعكس الشمولية الفعلية لرأس المال الاحتكارى التى اغتصبت الثروة القومية ووسائل إنتاجها فى البلدان البرجوازية، وتستخدم سلطتها الهائلة من أجل المصالح الإثنية الضيقة وفى تعارض مع مصالح الأغلبية العاملة والتقدم الاجتماعى بشكل عام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اضاء طابع مطلق على استقلال التكنولوجيا فى التطور الاجتماعى المرتكز على الاكتشافات العلمية إنما

يعكس افتقار علماء الاجتماع البرجوازيين إلى الثقة في قدرة الإنسان والمجتمع على التحكم في المجرى التلقائي للإنتاج الرأسمالي الذي أدخل فيه التكنيك. ويتضمن الاعتراف بهذه المبادئ بالفعل النشر المكثف لمشاعر عجز الإنسان في المجتمع الذي يطبق فيه التكنيك، وللنقاعة بعدم جدوى الحركات الاجتماعية، والنضال من أجل التقدم، ومن أجل التغلب على الاستغلال والتفريب، ومن أجل الحرية وظروف التطور الإنساني. وفي النهاية، فإن كثيرا من هذه المفهومات لها وظيفة ثانوية تبريرية مباشرة، حيث أنها تسعى إلى تهيئة الرأسمالية من مسؤوليتها عن مصاعب ومعاناة العمال، وعن مظالم وشروط النظام الاجتماعي، وعن التدهور الواسع للقدرات البشرية وموطن الإنسان ذاته، وإلى إلقاء اللوم على العلم، والتكنولوجيا والعلماء. وهذه الذكرة الأخيرة، الانتكاسية في جوهرها، يجري تطويرها بدأب كبير.

ومحدث ١. اينشتاين صدها منذ ١٩٢٧ في دراسته عن اسحق نيوتن وقال إن الأدوات الفكرية التي لا غنى عنها في تطور التكنولوجيا المعاصرة مستمدة أساسا من ملاحظة التجوهر، وإن العقول المبدعة مثل عقل نيوتن لم تعد مسئولة عن سوء الاستخدام المعاصر لهذه التكنولوجيا مثلما ألهمت ملاحظة التجوهر أفكارها. وتوصل ه. ألين، وهو عالم آخر بارز من علماء فيزياء الكونيات والحائز على جائزة نوبل، من خلال تجرئته إلى الاقتناع بأنه في المجتمع التكنوقراطي، نجد أن الشخص الذي يولد أفكارا جديدة تكنولوجية أو علمية، ليس له سوى تأثير محدود على استخراصها (٣٨).

إن إدراك أن القوة المتعاطفة للعلم والتكنولوجيا لا تعمل من تلقاء نفسها وإنما تفعل ذلك في ظروف اجتماعية محددة وما يتمشى وأهداف مجتمع عيني محدد، وطبقات أو أحزاب أو دولة معينة، هو وحده الذي يمكن أن يواجه الأوهام المتعلقة بالطبيعة الشيطانية للعلم والتكنولوجيا. وأن العلم والتكنولوجيا هي نتاج للجهد البشري ويعتمد اتجاه وطبيعة تطبيق منجزات العلوم والتكنولوجيا على الإنسان، على التنظيم الاجتماعي للنشاط. إن العلوم والتكنولوجيا برغم أنها تعبير تقريبي عن طريقة تطور القوى المنتجة، لا تعمل من تلقاء نفسها وبدون الناس، وتصبح قوى إنتاجية فحسب حينما ترتبط بالعمل الحى، وفي عمل الناس فحسب، الذي ينظم ويوجه بما يتمشى وأهداف مجتمع معين وطريقة الإنتاج السائدة.

ونحن نطلق من حقيقة أن الناس بتجربتهم ومعرفتهم، وبالأشكال المحددة تاريخيا لتعاون العمل هم القوة المنتجة الأساسية، بينما التكنولوجيا هي عمل متجسد. وفي ظل الرأسمالية

يفترب هذا العمل المتجسد عن المتجين ويعود وسيلة لاغتراب العمل الحى. وفى ظل الاشتراكية، عندما يتم تحويل هدف الإنتاج جفريا، يحتفظ الإنسان بمفزه بوصفه قوة الإنتاج الأساسية ويزيد منه، ويكف عن أن يكون مجرد وسيلة للإنتاج، وذىلا للتكنولوجيا.

وينبى أن يميز المرء بدقة بين مفهوم قوى الإنتاج وبين مفهوم التكنولوجيا إذ أن المطابقة بينهما قد تعنى تشويه الماركسية. إن وسائل الإنتاج، بما فيها التكنولوجيا، تشكل جزءا من القوى المنتجة، ولكن الإنسان العامل كان على الدوام ولا يزال القوة المنتجة الأساسية. ولقد كانت المشاكل الإنسانية لتطور المعرفة والتكنولوجيا أساسية بالنسبة للماركسية اللينينية فى نظرية العملية التاريخية منذ البداية الأولى. وهذا هو جوهر الأمر، ومحتوى مفهوم التناقضات بين القوى المنتجة والعلاقات الاجتماعية، ونظرية الثورة الاجتماعية ودور القوى المنتجة فيها، ونظرية ممارسة ونشاط ودور الجماهير الشعبية الحاسم فى العملية التاريخية.

وكما وضّح ماركس فهناك بعد إنسانى متميز للعلم والتكنولوجيا الوسيطيين اجتماعيا - يتمثل فى وظيفتهما بوصفهما وسيلة للعمل، وسيلة مادية وروحية لنشاط الإنسان الهادف. وبهذا المعنى فإن عملية ارتباط الإنسان بالتكنولوجيا، ونشاطه الذى ينتج المعرفة يفترض مسبقا بالضرورة تطور الإنسان، الذى يمكن أن يكون فعلا متناقضا تماما، وقد كشف نقد ماركس للتنظيم الرأسمالى للإنتاج طبيعته المجردة من الإنسانية.

يمكن تتابع «الطابع التكنيكى للعمل»^(٣٩) خلف تاريخ صعود الإنسان إلى مراحل أعلى للنشاط من أبسط أشكال تحويل العمل إلى التكنولوجيا إلى إنتاج مؤنّمت وخلق أساليب إنتاج كيمادية وبيولوجية. وقد وضّحت الماركسية الوحدة الجدلية للإنتاج والوساطة الاجتماعية لهذه العملية ومحتواها الإنسانى، الذى خد الإجابة الحتمية تاريخيا على سؤال ما إذا كانت الثورة العلمية والتكنولوجية ستوجه نحو أو ضد مصالح الإنسان. وتعد الاشتراكية، التى تتحقق فيها هذه الوحدة، القوة الحاسمة للتقدم التاريخى التى تحدد توجهه الإنسانى.

وفى مفهومات الحتمية التكنولوجية «الثقائلة»، وفى نظريات نزعة التصنيع وما بعد التصنيع (و. روستو، ر.ا. رون، د. بيل أ. انزوينى، ر. بروجنسكى، وكثيرون غيرهم) يحدد تطور العلم والنمو التكنيكى الاقتصادى بطريقة أو أخرى «العملية التاريخية» حتى الضبط الكامل والمطلق لكل مجالاتها الحالية والمقبلية. وبذلك تُستبعد مشكلة الإنسان ذاتها، ومكانه فى التاريخ، وتطوره الاجتماعى والفكرى. وتعد صيغة ب. دراكر الثقائلة بأن المدينة تتشكل بدون

شكل على الدوام بالتكنولوجيا^(٤٠) انعكاسا دقيقا لتلك الفكرة.

والجانب العكسي للتفاضل التكنولوجي هو إنكار الدور الإيجابي للتطور العلمي والتكنيكي في التاريخ نتيجة الخوف المزمى من التكنولوجيا. وينقل ذلك التحليل إلى الطرف الآخر، إلى مجال التناقض الثقافي، والمعالجة الأنثروبولوجية المجردة والصدمات بين الإنسان والمؤسسات الاجتماعية (أ. ايلش)، والتناقضات بين الوعي وعدم الوعي (س. فرويد)، والعنف واللاعنف (ه. ماركوس)، الاغتراب والحرية (أ. فروم) إلخ. وفي كلمات أخرى فإن طوباوية الحتمية التكنولوجية ونقيض الطوباوية لنقيض النزعة العلمية توضح بالمثل أن الانعكاس الفلسفي المتعلق بالمعنى الاجتماعي للثورة العلمية والتكنولوجية متناقض مع نفسه وأنه من المستحيل فهم الأسس الأخلاقية والإنسانية للتطور الاجتماعي من مواقع مضادة للجدلية ومضادة للمادية. لقد جادلت الماركسية طويلا ضد مثل هذه الأفكار وبرهنت على خطأ أضفاء طابع مطلق على التقدم العلمي والتكنيكي أو المبالغة في دور التكنولوجيا بالنسبة لواحد من أهم مكونات قوى الإنتاج. وأكد ماركس في كتابه رأس المال أن على المرء أن يميز بين مثل هذه الأشياء المختلفة كالمسلمات الجوهرية للإنتاج الآلي والاستخدام الرأسمالي للآلات^(٤١) في الوقت الذي انتقد فيه لينين تأكيد بوخارين الخاص أن مقولة القوى المنتجة هي مقولة تكنيكية^(٤٢) على أنه تأكيد لا يصح من مثقف.

إن المفهوم الماركسي اللينيني للثورة العلمية والتكنولوجية يركز على نظرة متكاملة للمرحلة الحالية من العملية التاريخية العالمية، وعلى تحليل شامل للثورة العلمية والتكنولوجية بوصفها خاصية جوهرية للتطور الراهن للأظمة الاجتماعية الاقتصادية المتعارضة، الاشتراكية والرأسمالية. وفي كلتا الحالتين يمكن تحليل العلوم والتكنولوجيا نظريا فحسب في إطار التطور الاجتماعي بأكمله، كما يمكن فهم التقدم الاجتماعي التكنيكي وما يتضمنه، وتفسيره بشكل سليم فقط من خلال تحليل متكامل لكل الأساس المادي للمجتمع - مع دراسة قواء النتيجة وعلاقات الإنتاج في كليتها وتفاعلها.

وينبغي مناقشة المسائل المتعلقة بالشروط المسبقة للثورة العلمية والتكنولوجية من زاوية العلاقات بين القوى المنتجة ونظام علاقات الإنتاج. وتسمح هذه المقولات لعلم الاجتماع الماركسي بأن يحدد ويعبر بأسلوب علمي عن الترابط، والصلة المتبادلة بين النظام الاجتماعي والتقدم العلمي والتكنيكي، ويوفر أساسا فلسفيا ومنهجيا حقا لفهم العمليات الثورية الموجودة الآن في محور

الفكر الاجتماعي والفلسفي بشكل عام.

منذ الثلث الأخير للقرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، على وجه التقريب، وتطور قوى الإنتاج يتحرك بسرعة نحو اضمحاء طابع اشتراكي على الإنتاج وإحلال الاتحادات الصناعية والتجارية والمالية الضخمة وقطاع الدولة محل المشاريع الخاصة الصغيرة. وفي الوقت الذي تطلب فيه النمو التكنولوجي للقوى المنتجة انتقال الوظائف التكنيكية في الأساس من الإنسان إلى الآلة، تطلب من الناحية الاجتماعية والاقتصادية اضمحاء طابع اشتراكي على الإنتاج، الذي خلق بدوره الظروف لتطور سريع لم يسبق له مثيل لأحد الأقسام المكونة لهذه القوى المنتجة - العمل. ويرجع ذلك، كما أكد لينين، إلى أن عملية الاختراع والتحسين التكنيكي تصبح ذات طابع اشتراكي^(١٤٣) في مرحلة التطور الاحتكاري للرأسمالية. وزاد التركيز والمركزة العالية للاقتصاد من استخدام العلم في الإنتاج المادي ذاته، وولد في النهاية تصنيعا خاصا في الأبحاث والتنمية. ومع اعتماد التنمية الصناعية، وتركز وقرن الأبحاث بشكل متزايد على استخدام الآلات غدا تجهيز الإنتاج المادي بآلات جديدة الوسيلة الأساسية لتطوير القوى المنتجة. ومع تحولها إلى وسيلة مهمة في زيادة إنتاجية العمل الاجتماعي، اكتسبت التكنولوجيا بصورة متزايدة طبيعة العمل البشري المجسد، وكذلك المعرفة العلمية المجسدة. وقد غير كل ذلك بصورة جذرية من الترابط بين العلم، والتكنولوجيا والإنتاج، وأدى إلى قيام مجتمعات إنتاجية وعلمية تكنيكية قوية.

وسيكشف تحليل هذا الجانب في تطور ترابط العلم والتكنولوجيا عن تسارع لم يسبق له مثيل في معدلات امتداد المنجزات العلمية إلى الإنتاج. لقد استغرق ادخال الاكتشافات العلمية على نطاق واسع إلى الإنتاج عقودا عندما سادت المشاريع الفردية المنعزلة وقام بالأبحاث الفرد غير المجهز بأساس إنتاجي وتكنيكي قوي. ومع اتساع المؤسسات الصناعية وقرناتها بما وفر أساسا للاستخدام التكنولوجي للعلم، اقترب لدرجة كبيرة الزمن بين الاكتشاف وبين تحقيقه في الإنتاج. وكثيرا ما سرده البعض (رغم التضارب) حقائق عن تقلص الفجوة بين الاكتشاف العلمي وبين تطبيقه: التصوير - ١١٢ عاما (١٧٧٧ - ١٨٣٩)، المحرك الكهربائي - ٥٧ عاما (١٨٢٩ - ١٨٨٦)، التليفون - ٥٦ عاما (١٨٢٠ - ١٨٧٦)، الراديو - ٣٥ عاما (١٨٦٧ - ١٩٠٢)، الصمام الإلكتروني - ٣١ عاما (١٨٨٤ - ١٩١٥)، أنبوبة أشعة رونتجن - ١٨ عاما (١٨٩٥ - ١٩١٣)، الرادار - ١٥ عاما (١٩٢٥ - ١٩٤٠)، التليفزيون - ١٢ عاما (١٩٢٢ - ١٩٣٤)، المفاعل النووي - ١٠ سنوات (١٩٣٢ - ١٩٤٢)، الترانزستور - ٥

سنوات (١٩٤٨ - ١٩٥٣) البطارية الشمسية - عامان (١٩٥٣ - ١٩٥٥).

ويعد التقدم العلمى والتكنيكى أيضا أكثر روعة فى الصلة بين الاكتشافات الأساسية الجديدة وظهور فزوغ قوية تزداد قوة للإنتاج مثل استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية وتطور الحاسبات وتكنولوجيا الفضاء.

وهكذا لعب نمو الطابع الاشتراكى للإنتاج ونطاقه، بشكل يسمح بوجود استثمارات ضخمة فى العلوم ويخلق مجتمعات علمية إنتاجية قوية، دوره كأساس اقتصادى للثورة العلمية والتكنولوجية.

ويتلخص الاستنتاج الرئيسى للتحليل الماركسى للوضع القائم اليوم فى أن تطور القوى المنتجة وتزايد الطابع الاشتراكى للإنتاج فى الوقت نفسه بشكل الشرط المسبق المادى لكل من التقدم العلمى والتكنيكى والتحولات الاجتماعية المجذرية.

لم يكن حدوث الثورات الاجتماعية والمنجزات العلمية والتكنيكية البارزة فى عصرنا مسألة صدفة، وإنما كان نتيجة لنمو القوى المنتجة واحتياجات مواصلة تطورها. وإذا تلك الرأسمالية أساسا صناعا متطورا وعاملين مهرة فقد خلقت قوى إنتاج قوية، وصل طابعها الاشتراكى وتركيزها إلى مستوى الاحتكارات عابرة القومية. ومع ذلك، لا تستطيع الرأسمالية أن تحل المشاكل الاجتماعية الأساسية، وفى المحل الأول مشكلة القضاء على انعدام المساواة الاجتماعية وانقسام المجتمع إلى من يملكون ومن لا يملكون - وهى مفارقة فى وجه تطور القوى المنتجة فى أيامنا. إنها على وجه التحديد عملية أضفاء الطابع الاشتراكى على هذه القوى، التى تصل فى ظروف الإنتاج الآلى الرأسمالى العالى إلى أرقى مراحلها، وتكشف التناقض الحاسم لمجتمع الملكية الخاصة - التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج. وكما أشار انجلز، فإن الصناعة الكبيرة التى تتطور فى ظل الرأسمالية على وجه التحديد «هى التى تتطلب بشكل مطلق تنظيمًا جديدًا تمامًا للمجتمع، الذى لم يعد الإنتاج الصناعى فيه يوجهه ملاك مصانع أفراد، يتنافسون مع بعضهم البعض، وإنما يوجهه كل المجتمع وفقا لخطة محددة ووفقا لاحتياجات الجميع» (٤٤).

لقد أدت الرأسمالية إلى ظهور نمو غير معروف حتى ذلك الوقت للقوى المنتجة كما أدت فى الوقت نفسه إلى تفاقم لم يسبق له مثيل للمداوات الاجتماعية الكامنة فى تنظيم الإنتاج القائم على الملكية الخاصة. وغدت هذه التناقضات مكثفة بشكل خاص عندما دخلت فى الطور الأخير الإمبريالى من التطور.

وأدت الثورة العلمية والتكنولوجية إلى تفاقم أكبر عندما واجهت النظام الرأئيل للعلاقات الاجتماعية. وقد لاحظ لينين في أيامه «أن المعدل السريع للغاية للتقدم التكنيكي» في ظل الرأسمالية الاحتكارية «يؤدي إلى نشأة عناصر تفاوت متزايدة بين المجالات المختلفة للاقتصاد الوطني، وإلى الفوضى والأزمات»^(٤٥).

واليوم يزداد التناقض الأساسي بين العمل ورأس المال نتيجة تزايد عمق التعارض بين المصالح التجارية للاحتكارات والإنسان أينما وجد، بين التطور التكنولوجي السريع وبين الطبيعة، بين الاحتياجات البشرية الحيوية والنمو العنيف لوسائل التدمير التي تهدد الحياة على الأرض. وينزعج الرأي العام العالمي بشدة كما يحتج بحزم ضد نتائج التقدم العلمي والتكنيكي الذي تستخدمه القوى العدوانية للإسراع بسباق التسلح، بما يضر بمصالح السلام وأمن الشعوب، والتقدم والكرامة البشرية.

ولا تلغى الثورة العلمية والتكنولوجية ضرورة الثورة الاجتماعية. إنها على العكس تجعل الثورة الاجتماعية أكثر إلحاحا. وتولد التحولات الثورية في المجتمع من الحاجة إلى إزالة العلاقات الاجتماعية القديمة وإقامة أشكال اجتماعية جديدة لتنظيم الإنتاج، وإضفاء نطق جديد من الطابع الاشتراكي عليها، أي للتشريك الاشتراكي على أساس تحويل وسائل الإنتاج إلى ملكية عامة.

يضمن النظام الاقتصادي الاشتراكي الاستخدام الهادف للمنتجات العلمية والتكنيكية، والتحصين المخطط للعلاقات الاجتماعية. وفي ظل الاشتراكية يرتبط التقدم العلمي والتكنيكي بشكل متناسق بالتقدم الاجتماعي، الذي يفتح آفاقا للتوصل إلى المساواة، والعمل ذي الطابع الإنساني وأقصى تحقيق ممكن لقدرات الفرد وميوله.

وانطلاقا من ذلك وضع الحزب الشيوعي السوفييتي نصب عينيه مهمة ذات مغزى تاريخي - أن يربط عضويا منجزات الثورة العلمية والتكنولوجية بزيادة النظام الاقتصادي الاشتراكي. ويشجع المجتمع الاشتراكي اليوم كل الفرص لربط الأنظمة والنظرة الشاملة لتطور نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية كافة بالبرامج المتخصصة الهادفة إلى تحقيق انطلاقة في فروع وصناعات ومناطق معينة.. إلخ.

ويكفي أن نذكر هنا مشاريع مثل وحدة قوى ساباني شوشنسكوي التي تملك أكبر قدرة في العالم، وسكة حديد بايكال أمور التي يبلغ طولها ٣٢٠٠ كم، وتطوير مكامن النفط في غرب

سبيريا، وإعادة تجهيز منطقة التربة غير السوداء في روسيا الاتحادية والتي تشمل منطقة تصل إلى حوالي ٣ ملايين كيلو متر مربع. وستشغل برامج الغذاء والطاقة في الاتحاد السوفيتي مكانا مهما للغاية في الجهد الخلاق للشعب السوفيتي.

إن الثورة العلمية والتكنولوجية بوصفها الخاصية الأساسية والدافع القوي وراء التقدم الهائل لقوى الإنتاج الحديثة تخلق إمكانيات على نطاق العالم لضمان رفاهية وتحسين البنية الاجتماعية وظروف العمل والمعيشة، وتطوير الشخصية، وتطبيع الإنسان أينما كان وحل المشاكل العالمية الأخرى، وتخلق نجاحات الإنتاج المادى الظروف لتوسيع مجال الثقافة الروحية، وأشكال الترفيه الجديدة وغو القدرة الفكرية لكل فرد في المجتمع.

ومع ذلك، فإن كل هذه الإمكانيات لا تتحقق أوتوماتيكيا؛ فالثورة العلمية والتكنولوجية في حد ذاتها، إذا لم توجه وتحكم السيطرة عليها، يمكن أن تسبب انعدام التناسب وتناقضات خطيرة في التطور الاجتماعى. ويجب أن تتعلم البشرية كيف تحمل بطريقة مخططة ومرشدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التى تنشأ على الدوام نتيجة للثورة العلمية والتكنولوجية، وكيف تجعل منجزاتها تخدم بوعى التقدم الاجتماعى.

والمسألة المتعلقة بالأهداف الاجتماعية للتطور الاجتماعى حادة على وجه الخصوص، وتتعلق الأولوية القصوى بضمان الظروف الحقيقية للمساواة الاجتماعية، وبالتقدم المطرد للمجتمع نحو التجانس الاجتماعى الكامل. وتكمن المساواة بالمعنى الاجتماعى فى إقامة ظروف متكافئة للعمل والاستهلاك، وليس فى التسوية الميكانيكية لقدرات وأذواق واحتياجات كل الناس.

وعلى النطاق العالمى يتعلق الأمر بإزالة الفجوة بين الفقر والثروة، بين الطبقات الحاكمة والمضطهدة، والاختلاف فى التعليم، وفى ظروف وطرق حياة الناس المشتغلين بالعمل الذهنى واليدوى. وتخلق النجزات العلمية والتكنيكية، والميكنة والأتمتة المعقدة للإنتاج، والاستخدام الواسع لأجهزة الحساب و«التفكير» المستلزمات المادية لحل هذه المشاكل. ولكنها لا تستطيع بنفسها أن تغير بنية المجتمع الطبقيّة، بل بإمكان التقدم العلمى والتكنيكي إذا ما ارتبط بثورة اجتماعية فحسب أن يضمن المساواة الاجتماعية الحقة. وترتبط الماركسية بتطور الشخصية والتوصل إلى حرية الإنسان الحقة. بإزالة انقسام المجتمع إلى طبقات متعارضة والاختلافات الطبقيّة بشكل عام.

وبعد إقامة الملكية العامة وإزالة الاستغلالية، تجعل الاشتراكية بالإمكان لأول مرة تقدم

البنية الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية نحو المساواة الاجتماعية الكاملة والتطور الشامل للشخصية.

إن تطور صناديق الخدمات الاجتماعية، التي تعمل على تسوية الظروف في مجالات الحياة المهمة وتقلص بالتدرج عناصر عدم المساواة المادية التي ما تزال قائمة بينما يتم التوزيع وفقا للعمل المبذول، أمر مهم للتقريب بين مستويات معيشة وطرق حياة طبقات المجتمع كافة في ظل الاشتراكية. وتنمو مدفوعات ومنافع صناديق الخدمات الاجتماعية باطراد في الحساب بالنسبة للفرد. وتنتج مخصصات الدولة إلى ضمان التعليم المجاني، والخدمة الطبية، وتوفير الإسكان، وكذلك تخليق الظروف المواتية للناس الذين لا يشاركون في نشاط العمل (المقاعد، والمعوقين، والطلبة). إن زيادة المعاشات ومنع الطلبة وغيرها من المنافع قد زادت من دخل ٢٢ مليون شخص في فترة الخطة الخمسية العاشرة وحدها.

وتكمن خصائص الاستخدام الاجتماعي للثورة العلمية والتكنولوجية في ظل الاشتراكية في التطوير الكامل لقدرات الإنسان الإبداعية، وفي تحرره المادي والروحي الكامل، وفي إضفاء طابع فكري على العمل وإضفاء طابع إنساني على ظروف المعيشة. وفي الوقت نفسه يرتفع المستوى الثقافي والمهني والتأهلي للشعب العامل ليس على حسابهم وليس بما يتعارض ومصالحهم، وإنما لرفع مستوى معيشتهم، ولتطور علاقات المساعدة المتبادلة والتعاون، ولربط وظائف العمل الذهني واليدوي في نشاط الإنسان. ويسهم في ذلك، النظام الذي تديره الدولة في البلدان الاشتراكية لكل أشكال التعليم والمتاح لكل فرد مجانا. إن ما يزيد على ٨٠٪ من جميع العاملين في الاتحاد السوفييتي حصلوا على تعليم عال أو ثانوي (كامل أو غير كامل).

ويكمن الفارق الأساسي بين أنظمة التعليم في البلدان الاشتراكية والرأسمالية في أن الاشتراكية تضمن إتاحة فرصة التعليم وتوفير الفرص لأعرض جماهير الشعب، ولكل فئات المجتمع. وبينما تزيد فرص البرجوازية في دخول الجامعات عن فرص الفئات الاجتماعية الدنيا عشرات المرات، في البلدان الرأسمالية، وفقا لعلماء الاجتماع الغربيين، يصحح أبناء الشعب العامل، فقط في الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الأخرى، طلبة حيث لا توجد طبقات استغلالية، طفيلية. ويتمتع العمال الشباب والفلاحون الجماعيون الذين سجلوا أرقاما قياسية في العمل بالأولوية في حق الالتحاق، كما أن هناك شبكة من البرامج التحضيرية السنوية حيث يحصلون على المعرفة اللازمة دون مقابل.

ولمشكلة المساواة جانب وطني كذلك. فلا يمكن أن يكون هناك تقدم اجتماعي حقيقي دون مساواة قومية وتطور وتعاون حر بين الأمم والقوميات، ما لم تُزل بشكل كامل آثار التمييز العنصري والقومي كافة.

وتشهد العقود الأخيرة نموا مطردا في الفجوة بين البلدان الرأسمالية المصنعة والبلدان النامية التي تعاني من الآثار التي ترتبت على استعمارها. ولا يتضح ذلك فحسب في المنافع المادية وإنما كذلك في مستوى ومعدلات تطور التعليم والثقافة، وهما مهمان على وجه الخصوص بالنسبة للبلدان النامية حيث هناك حاجة إلى الاختصاصيين لتعجيل التنمية الوطنية. وهناك عدم تناسب صارخ في هذا المجال في الحقبة الحالية من الثورة العلمية والتكنولوجية، والاحصاءات المريعة تشير إلى أن ثلث سكان العالم أميون أو أشباه أميين.

إن الرغبة المشروعة للملايين الناس في العالم الثالث، المحرومين فعلا من التمتع بالمنافع التي يتيحها تقدم العلوم والتكنولوجيا، تولد انطلاقة لم يسبق لها مثيل في حركة التحرر الوطني التي تتخذ توجهها هادفا معاديا للإمبريالية بدرجة متزايدة.

وفي الوقت نفسه اشتعلت النزاعات القومية والعرقية في عدد من البلدان الرأسمالية المتطورة نتيجة لانعدام المساواة الاقتصادية والسياسية والأشكال المختلفة للتمييز ضد الأقليات القومية وبعض المجموعات العرقية.

وتوضع خبرة البلدان الاشتراكية أن الاحتكاكات والنزاعات القومية والعرقية يمكن إزالتها من خلال الاعتراف بالمساواة التامة بين الأمم والقوميات كافة، وللتسوية الفعلية بين تطوهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

وتطرح الثورة العلمية والتكنولوجية كذلك مشاكل جديدة في تفسير وتطور الديمقراطية. ويتطلب استخدام آخر منجزات العلوم والتكنولوجيا في الإدارة تدريباً متخصصاً مكثفاً، وبالتالي مهارات مهنية أكبر. ويؤدي ذلك في المجتمع البرجوازي، إلى اتجاهات تكنوقراطية أقوى، وإلى عزلة أكبر للنظام الإداري والعاملين عن الشعب، وعن الأجهزة البرلانية والأجهزة الديوقراطية المنتجة بشكل عام، وإلى تركيز فعلي لكل السلطة في أيدي الهيئات التنفيذية. وفي الاتحاد السوفييتي يصاحب احتراق أجهزة السلطة التنفيذية تزايد دور الهيئات المنتخبة - السوفييتات على كل المستويات والمنظمات الجماهيرية السياسية والعامّة: منظمات الحزب والنقابات، والشباب، وجساعات العمل، إلخ. وتبذل في البلدان الاشتراكية جهود منتظمة لجعل

كل نظام الهيئات الديمقراطية أكثر نشاطا وفعالية، ولضمان إشرافها على الأجهزة التنفيذية، وللمشاركة أوسع للجماهير في إدارة شئون الدولة. وكل هذا يتطور نتيجة للتربية السياسية والعامّة المكثفة للسكان ولرفع المستويات الثقافية للمواطنين كافة، ووعيمهم الاجتماعي ومستوياتهم ونظرتهم إلى العالم وثقافتهم.

إن المشاركة اليومية، النشطة، الواسعة للشعب العامل في إدارة الإنتاج وكل الشئون العامة، وإشراف منظمات الحزب على جوانب النشاط الإداري كافة، والتنفيذ الثابت لمبدأ المركزية الديمقراطية اللينيني هي أفضل سلاح ضد بقايا البيروقراطية والشكلية، وضد النفوذ المؤقت للأوهام التكنوقراطية (وقد اكتشفت آثار مثل هذا النفوذ بشكل خاص خلال مجرى المناقشات المتعلقة بالأعمال الفنية التي تتناول الثورة العلمية والتكنولوجية).

ونحن نعد مسألة تأثير المجتمع الهادف على تشكيل احتياجات الشعب وطريقة حياته مسألة حيرة. ومع ذلك، فلا يمكننا أن نقبل فكرة تنظيم السلوك البشري المرتبطة بالمهمة السلوكية لإنتاج نمط من الإنسان قابل للتكيف مع الحضارة الميكانيكية.

يقتضى مفهوم طريقة الحياة الاشتراكية مسبقاً أقصى تطور لقدرات الإنسان الخلاقة كافة، القوة المبدعة والحركة للتقدم العلمي والتكنيكي، وإضافة طابع إنساني على كل ظروف حياته. ومع تلبية حاجات الإنسان الأولية إلى الغذاء والملبس والسكن بشكل معقول، تتزايد بسرعة أهمية احتياجه إلى الخدمات والراحة، والاتصال، والمعرفة، والفن.

ينبغي ألا تنبذ ثروة المجتمع المتنامية في الجرى الذي لا معنى له وراء السلع الاستهلاكية والأزياء المصطنعة، بل عليها أن تشرى حياة الإنسان الروحية، وتحسن التعليم والثقافة، وتجعل كلاً من العمل والترفيه أكثر تهذيباً وإعمالاً للفكر. وتتطور كل أشكال نظام الدولة للتعليم على وجه التحديد في هذا الاتجاه لتخلق إمكانيات للتحسين الدائم لمستوى الإنسان المهنى والثقافى العام، ولرفع ثقافة الإنسان بوصفه منتج ومستهلك القيم المادية والروحية على السواء.

ويشمل مفهومنا للثورة العلمية والتكنولوجية الاعتراف بالدور المتعاظم للمعلوم الاجتماعية التي تستخدم مناهج البحث وحسابات رياضية، وتجربة اجتماعية أكثر دقة كي تؤثر على الممارسة الاجتماعية بنشاط أكبر. وعندما يفقد العلم قوة اجتماعية مباشرة لا تقتصر مهمة العلوم الاجتماعية على تطوير النظرة إلى العالم وثقافة التفكير، والعالم الروحي للإنسان، وإنما تعد إلى المشاركة المباشرة في تطوير الإنتاج المادى وتحسين الإدارة الاجتماعية.

ونحن إذ نلاحظ التغلغل المتزايد للمناهج الكمية والتجريبية في العلوم الاجتماعية ندرك في الوقت نفسه أن الأنظمة الاجتماعية لها مستوى أعلى من التنظيم، ودرجة أكبر من التعقيد، والمرونة والتفاعل الجدلي متعدد الأبعاد من الأنظمة الفيزيائية، والكيمائية والبيولوجية. ويتطلب ذلك دراسة أدق لخصائص الشكل الاجتماعي للبشر عند إعداد التنبؤات الاجتماعية وأفاق التطور الاجتماعي.

وتزايد في العالم إدراك أن الاتجاهات التي تلاحظ في البلدان الرأسمالية المصنعة مثل تزايد الاستغلال وكثافة العمل ورتابة عمليات العمل. والتحضر غير المحكوم، الفوضى، الذي يؤدي إلى ظهور تجمعات حضرية أكثر ضخامة من أن تعمل بشكل طبيعي، وكثافة عالية للسكان، وحركة مرور حضرية مضطربة في الشارع - وكل هذه ليست آثارا عمية لا يمكن تجنبها ترتبت على التقدم التكنيكي في حد ذاته وإنما هي نتائج للنظام الاجتماعي نجمت عن النمو التكنيكي والاقتصادي بحثا عن الحد الأقصى من الأرباح، وغير واعية بما تتضمنه من آثار خطيرة بالنسبة للشعب.

ومع ذلك، فليس بإمكان علماء الاجتماع الغربيين الذين يحللون الآثار الاجتماعية للثورة العلمية والتكنولوجية أن يقدموا برنامجا اجتماعيا متميزا لتطبيق الثورة العلمية والتكنولوجية لمصلحة الإنسان. وهم يشيرون في تنبؤاتهم إلى المفزى السلبى في التكنولوجيا، منبهين الجمهور إلى نقط الالتقاء الحرجة القادمة ولكنهم لا يشيرون أبدا إلى كيف أو على أى أساس اقتصادي يمكن التحكم بشكل مفيد في العمليات الاجتماعية الناجمة في ظل الثورة العلمية والتكنولوجية. ويعتقد المدافعون عن الاتجاه العلمى التكنوقراطى في الغرب أن التقدم العلمى والتكنيكي المستقل والمعزول عن التغيرات الاجتماعية يصلح أن يكون علاجاً لكل الشرور، ويشخذ معارضوهم موقف النزعة الإنسانية المجردة ويرفضون الاعتراف بالفرص الواسعة الجديدة التي تتيحها الثورة العلمية والتكنولوجية للبشرية، ويعتقدون أنها مشتولة عن كل الكوارث الاجتماعية.

إن الاتجاهات الغربية العديدة المعادية للطوباوية، والتي تصف الأخطار الممكنة للحضارة الآلية المقبلة، تعيد إلى الذهن قصة ستيفن ليكوك الممنونة «الإنسان في الحرير الصخرى: قصة رمزية عن المستقبل» والتي كتبت منذ سبعين عاما وربما تقدم أكثر الصور تعبيرا عن «الدمار الذاتي» للبشرية و «تدهور» المبادئ البشرية في عالم المستقبل «المحسن». وقد سخر الكاتب

النكاهي الكندي من الاتجاهات المعادية للطوباوية في عصره بمحاكاتها، وانتقد في الوقت نفسه بشكل قاس الخطارة البرجوازية ذات التوجه البراجماتي التي أصبحت التناقضات والفجوة بين التقدم العلمي والتكنيكي وبين التطور الاجتماعي الأخلاقي للمجتمع واضحة فيها منذ بداية قرننا. وكتب ستيفن ليكوك في بداية قصته «إن عالم اليوم بالآلة الصاخبة، والكذب الذي لا يتوقف لطبقته العاملة، ومشاحناته، وفقره، ووحشيته، يفزعني عندما انظر إليه». ويكتب متهمًا عن مؤلفين ناموا بإرادتهم لحوالى ٤٠٠ أو ٥٠٠ عام ليشهدوا كل أعاجيب المستقبل البعيد. وسخر في وصفه من النظرات «المستقبلية». إن يظله يستيقظ في المستقبل البعيد ليجد نفسه في غرفة قسيحة، مظلمة، كثيفة ومتناغية، وإلى جانبه «يجلس إنسان. كان يرتدى ملابس تبدو مثل رمال الورق الذي احترق واحتفظ بشكله» ويقول الإنسان إن ملابسه مصنوعة من الحرير الصخري «لتلدوم مئات السنين».

ثم يصف بعد ذلك برودواي. «برودواي... مكان الشارع العمومي الصاخب الذي عرفته من قبل، هذا المكان الموحش الصامت الذي تنمو فيه الطحالب.. لا مركبة تتحرك. لم تكن هناك أى أسلاك فوق رؤوسنا - ولا صوت لحياة أو لحركة، سوى أنه كان يمر هنا وهناك بهبط جيئة وذهابا أشخاص من البشر يرتدون ملابس الحرير الصخري نفسها. مثل الشخص الذي تعرفت عليه، بالوجه العديم الشعر نفسها، ونظرة العصر اللامتناهية نفسها عليهم».

ويقول الشخص الجديد الذي تعرف عليه أن الناس توقفوا عن العمل لأن «الآلات قتلت» العمل والآلات ممنوعة لأنها تحدث حنجينجا عاليا «وبعد اختراع الأغذية الكيماوية... يتعاطى المرء حبة مركزه كل عام أو ما يقرب من ذلك، وليست هناك حاجة لإنتاج الغذاء. وبعد ذلك قتل الناس تغيرات المناخ» وبذلك حلت مشكلة إمداد الوقود والإسكان. ولم تعد هناك حاجة إلى الحركة ومنعت كل سيارات الشوارع، والطائرات، وكل وسائل النقل لمنع الحوادث. «وقطعت خطوط التليفون لضمان حياة هادئة (ويقصد أى امرئ أن يظلمك فى أى وقت ويتحدث إليك ؟ كم هو متعب)» واستبدل بالتعليم «نظام بسيط لفتح جانب الجمجمة وزرع قطعة من مخ جاهز فيها» لكيلا يكون لدينا أطفال «يكون على الدوام» ألفتيت ولادة الأطفال وجاءت «الرتابة الكثيفة للأمن والرعب من اضمحلال لا ينتهى».

ويسخر ليكوك من الحياة النشطة في أمريكا، ولهذا السبب يذكر برودواي. فالرجل ذو الملابس المصنوعة من الحرير الصخري يجسد يؤس البرجوازي المحروم من المشاعر والرشقات

الإنسانية. وينتقد ليكوك فلسفة البراجماتية، والتزعة العقلانية النفعية والتجريبية الضيقة للبرجوازي، ويحرب عن قلته العميق للفجوة المتزايدة بين التقدم العلمي والتكنيكى وبين قيم المجتمع الأخلاقية. إنه يؤيد المحافظة على المعنويات والمثل البشرية للتزعة الإنسانية وتطويرها. ويدافع عن جوهر الإنسان، الذى يتكون فى رأيه من العمل، والأعمال البطولية، والسعى الإبداعى، والمعرفة، والاتصال، والمحبة.

إن صورته عن الوجود الكتيب. بدون عمل ورعاية توقعت من وجود عديدة «التنبؤات» الحالية عن التوحيد القياسى الحتمى للمزعم للحياة الروحية، وضور النشاط البشرى، وتجريد الفرد من شخصيته. إلخ.

ويؤدى الإنزمال الميتافيزيقى للتقدم العلمى والتكنيكى عن الظروف التاريخية المحددة إلى البديل الزائف إما تقدم العلم والتكنولوجيا أو تقدم الإنسان.

وبالمقارنة، فإن هذه الآراء - للمزيدة للتكنيك، أو التشائسة، أو المعادية مباشرة للتقدم العلمى والتكنيكى - تعكس عدم كفايتها لحل المشاكل الاجتماعية الجديدة التى أحدثها أو عقدها التقدم العلمى والتكنيكى السريع.

وكل هذه المشاكل الجديدة لا يمكن ارجاعها إلى جانب واحد - الإنسان والطبيعة، الإنسان والتكنولوجيا، عقلانية الحياة وحرية الفرد إلخ. وهناك حاجة إلى نظرة شاملة للنظمية لأن نطاق ومعدلات التغير الذى أحدثته الثورة العلمية والتكنولوجية يتطلب أكمل إدراك مسبق وقوى للمجموع الكلى لما يتضمنه التقدم العلمى والتكنيكى فى مجال الإنتاج والاقتصاد على السواء، وفى المجال الاجتماعى، وتأثيره على المجتمع، والطبيعة، والإنسان نفسه. ونحن نختلف بحزم مع أ. توينبى، المؤرخ والفيلسوف البريطانى البارز، الذى يعتقد أن التقدم التكنيكى لا يصاحبه أبدا تقدم أخلاقى وروحى متبادل. وبأن الأخلاق ساكنة بينما التكنولوجيا ديناميكية، وبأن الفجوة بين المستوى التكنيكى وبين تطور الإنسان الاجتماعى والأخلاقى تزداد على الدوام. ونحن نسترشد فى تفسير مشاكل المدنية الحديثة بفكرة وحدة التقدم العلمى، والتكنيكى، والاجتماعى والأخلاقى.

إن الثورة العلمية والتكنولوجية تزيد من مسئولية الإنسان الاجتماعية والأخلاقية لأن القوى التى خلقها تهدد وجود البشرية ذاته. ومشكلة الحرية اليوم لا تقتصر على حرية الخيار الشخصى والمسئولية عنها، وإنما المسئولية عن تحديد طرق تطور الحضارة البشرية القادرة على

ضمان الظروف الأمثل، وليس مجرد البقاء، للأجيال المقبلة.

وجدير بنا هنا أن نتذكر أن هذه المشاكل قد جذبت اهتمام ماركس منذ ما يزيد على مائة عام مضت. وقدم تقييمًا إيجابيًا لمؤلف فراس الذي برهن على أن المناخ والنبات يتغيران في فترة تاريخية تحت تأثير النشاط البشري، ولاحظ ماركس الاتجاه الاشتراكي غير الواعي في استنتاجه بأن الثقافة عندما تتطور تلقائيًا، «تترك خلفها صحراء فحسب»^(٤٦)، لكن ضيق الأفق البرجوازي حال بين فراس وبين رؤية أنه يمكن تجنب الأثر المدمر إذا ما كان المجتمع يوجه بشكل هادف تطور الثقافة.

ونجد ضيق الأفق هذا في المحاولات الحالية في الغرب لفهم العديد من مشاكل الوجود، التابعة من المتجزئات المادية والتكنيكية للحضارة البشرية.

ومن الممكن فحسب التغلب على ضيق الأفق هذا والتوصل إلى تحليل علمي لجوهر وآفاق عصرنا على أساس إدراك الصلة الجدلية بين القوى المنتجة وبين نظام العلاقات الاجتماعية، إذا ما انطلقنا من إدراك متكامل للعالم يهدف إلى إعادة بنائه الثوري وفقًا لمثل إنسانية مهرة علميا. وهذا هو الطريق إلى إدراك انساق الثورات الاجتماعية والعلمية والتكنولوجية لعصرنا، وتفاعلاتها وصلاتها المتبادلة.

شهدت السبعينات تغييرات في الآراء البرجوازية حول القوى الدافعة لتطور المجتمع وآفاقه في ظل الثورة العلمية والتكنولوجية. ويرهنت النظرتان العلمية التكنولوجية والأيديولوجية المعادية للتكنيك على السواء على إفلاسهما. وكشفت ممارسة التطور الاجتماعي عن أن كليهما لا يقدم أسسا لفهم أو حل المشاكل الاجتماعية الرئيسية للعصر. ومع نهاية السبعينات بدأت تسود المفهومات التي تركب النزعة التكنيكية والمعادية للتكنيك بشكل انتقائي. وهذا الاتجاه الغريب الجديد الذي يسمى لأن يأخذ في اعتباره التأثير المتبادل للتطور العلمي والتكنيكي والمجالات الأخرى للنشاط البشري، يميز المدافعين عن التكنولوجية والاتجاهات اليسارية في الأيديولوجيا البرجوازية التي تنقد الجوانب المختلفة للنظام البرجوازي وتدافع عن «توجه» علمي وتكنيكي للأغراض الاجتماعية، إلخ. وتصلح نموذجًا في هذا الخصوص النظرات الجديدة للمشاكل العالية، التي تؤكد بشكل متزايد ليس فقط «حدود نمو العالم» وإنما كذلك مفزى الاختلالات الاجتماعية السياسية. وتتراوح الحلول المقترحة من التأكيد الضيق لدور العوامل الطبيعية والتكنولوجية إلى الاعتراف بدور الجوانب السياسية والثقافية والقيمية.

وتعكس المفاهيم المختلفة «لحضارة جديدة» محاولات تركيب التطرفين اللذين أشرنا إليهما في تحليل جوهر والاتجاه العام، والمشاكل العينية، للمرحلة الحالية للثورة العلمية والتكنولوجية. وتنتهى مثل هذه المذاهب الإيديولوجية إلى الفكرة القائلة بأن الاختلافات بين الرأسمالية والاشتراكية كشكليات مسألة ثانوية، بالنسبة للبشرية وهى على عتبة حضارة جديدة، لأن النظامين الاجتماعيين ينتميان إلى مرحلتها المقضى عليها بالزوال نفسها. ويحوى كتاب أ. توفلر «الموجة الثالثة» (٤٧) أحد هذه المفاهيم.

إنه يصنف «ثلاث موجات»، ثلاثة أنماط من الحضارة، وتعد الموجة الأولى أطولها. وقد ظهرت فى صورة حضارة «كحضارة زراعية» منذ حوالى ثمانية أو عشرة آلاف سنة مضت وسادت تقريبا حتى منتصف القرن الثامن عشر «ومن الصين والهند إلى بنين والمكسيك، فى اليونان وروما نشأت الحضارات وسقطت، وحاربت وأندمجت فى خليط ملون لا نهاية له. ومع ذلك فواء اختلاقاتها بكس قائل جوهرى، ف فيها جميعا، كانت الأرض أساس الاقتصاد، والحياة، والثقافة، وبنية الأسرة... والسياسة... وفيها جميعا ساد تقسيم بسيط للعمل ونشأت طوائف وطبقات محدودة واضحة المعالم: النبالة والكهنة، والمحاربون، والاقنان والعبيد. وفيها جميعا كانت السلطة متسلطة تماما. وفيها جميعا، حدد المولد وضع المرء فى الحياة، وفيها جميعا، كان الاقتصاد لا مركزيا حتى أن كل مجتمع أنتج معظم احتياجاته» (٤٨).

ويضيف توفلر، فى أواخر القرن الثامن عشر، ومع إضافة أو طرح خمسة عقود للميلادان المختلفة، بدأت ثورة صناعية غيرت طريقة الحياة بالنسبة لملايين الناس، وأدت فى النهاية، إلى حضارة صناعية. ومع ذلك فلهلحل منتصف القرن العشرين، ظهر أول الدلائل على «موجة ثالثة» جلبت مؤسسات وعلاقات وقيما جديدة، يتناقض كثير منها مع الحضارة الصناعية التقليدية القديمة. ورغم أنها كانت عالية التطور من الناحية التكنيكية فقد كانت فى الوقت نفسه حضارة معادية للصناعة. وادخلت «الموجة الثالثة» طريقة حياة جديدة فى الأساس ترتكز على مصادر طاقة متنوعة ومتجددة وعلى تكنولوجيات دعت بالإنتاج الصناعى القائم إلى التقادم، وعلى أسرة جديدة «غير نووية»، مؤسسة «غرفة صغيرة الكترونية» جديدة، وعلى بعض المدارس والاتحادات المحولة جنويا: وتجلب الحضارة الناشئة قاتونا جديدا للأخلاق ينقلنا خارج تركيز الطاقة، والمال، والسلطة. وارتكزت «الموجة الثانية» على «التوحيد القياسى»، و «التخصص»، و«التزامن» و«التركز»، و«الوصول إلى الحد الأقصى»، و«التمركز»، مع سيطرة مبادئ مضادة

تماما فى حضارة «الموجة الثالثة» ويغلى «التوحيد القياسى» و «التخصص» مكانهما «لاتعماد التوحيد القياسى» و «اتعماد التخصص»، و «التزامن» - «لاتعماد التزامن» - إلخ. ويكشف تحليل مفهوم توفلر على القور عن التفاوت فيما يتملّق بالتاريخ الفعلى للبشرية. أنه لا يميز عمليا بين الأزمنة القديمة أو دول العصور الوسطى أو بلدان العالم المعاصر. وهناك سمة بارزة أخرى تتمثل فى الغرض التفعي التام لبتانه المجرّد من الأبعاد والمغالى فى بساطته. ويرى توفلر جوهره الحقيقى بمجرد أن يبدأ فى مناقشة المشاكل الاجتماعية الحقة للعالم المعاصر. وفى كل البلدان المتطورة صناعيا، الرأسمالية والاشتراكية على السواء، يرى فحسب إجمالى المشاكل والآفاق المتماثلة. وهو يرى أن البلدان كافة، التى وصلت إلى المرحلة الناضجة وللحضارة الصناعية، لديها بنى اجتماعية اقتصادية مشتركة «بغض النظر عن اختلافاتها الثقافية أو الناحية، وبغض النظر عن تراثها العرقى أو الدينى» وبغض النظر عما إذا كانت تسمى نفسها رأسمالية أو شيوعية^(٤٩) ومن الواضح أن مخطط توفلر يرتكز منهجيا على النظرة المتقاربة المحدثنة والتكنوقراطية التى تضفى طابعا مطلقا على دور العلم والتكنولوجيا فى التطور الاجتماعى. وتتجاهل الاختلافات الأساسية بين الاشتراكية والرأسمالية.

وقدّم الباحث الأمريكى ج. بلات والاجتماعى الفرنسى ج. روبن أنماطا أخرى من نظرية «القفزة الحضارية» ويقول بلات إن المجتمع المعاصر يدخل انفجارا تطوريا هائلا، وأنه يجرى «تسريع لم يسبق له مثيل للتاريخ» سيكون عالم عام ٢٠٠٠ نتيجة له لا يجمعه إلا القليل بالستينات والسبعينات من قرننا. إن مفهومات توفلر وبلات وغيرها من الضروب المحدثنة «للزعة ما بعد الصناعية» هى فى جوهرها إما نقد صريح أو مستتر للنظرية الماركسية للتشكيلات الاجتماعية الاقتصادية.

وحيث أن الايديولوجيين البرجوازيين يتنبأون ببداية حضارة جديدة فى الأساس - أو «مغايرة» فى أوائل القرن الجديد فإنهم يبالغون فى الاختلافات بين زماننا وبين العقود الأولى من القرن الحادى والعشرين فى وقت يقللون فيه من أهمية استمرارية المراحل. ومع ذلك فبرغم توقع حدوث بعض التغيرات الجذرية، الثورية حقا، فى التطور الاجتماعى، بما فى ذلك التقدم العلمى والتكنولوجى، يبدو من الشكوك فيه ظهور حضارة جديدة فى الأساس (بلغة العلم والتكنولوجيا) فى الفترة موضوع النقاش. وستحتفظ نظرة التشكيل للتعليل الاجتماعى بمنزاتها المنهجى فى المرحلة الجديدة من التقدم العلمى والتكنيكى.

وهناك حاجة إلى مزيد من التطوير الخلاق لدحض هذه الآراء مع وضع الاعتبار المناسب للغيرة النظرية والعملية للمعقود القليلة الماضية، والنظرية الماركسية للترابط بين التشكيل الاجتماعي والاقتصادي والحضارة، وينبغي تجديد مناهج تحليل التغيرات الحضارية واثرائها بشكل أساسي. وينبغي كذلك دراسة اتجاه مضاد، خاطئ بالمثل، في الأيديولوجيا البرجوازية. إذ يحاول بعض الأيديولوجيين البرجوازيين (وكان أحدهم هو ووبرت أدولف) أن يخفوا الطابع الثوري العميق للتطور الحالي. وهم يصرون على أنهم لا يتوقعون أى تغيرات علمية وتكنيكية أساسية سواء اليوم أو في المستقبل القريب مما يحول دون مثل هذه التغيرات الاجتماعية الجذرية مثل ضيق الأساس الاجتماعي للرأسمالية. فأولاً: يبدو إنكار آفاق التغيرات الاجتماعية الثورية الجذرية في هذا التكهّن غير مدروس. إن ضيق الأساس الاجتماعي للرأسمالية هو قانون موضوعي ورغم أنه يرتبط بشكل متداخل بالثورة العلمية والتكنولوجية لا تحدده بشكل مباشر وعاجل حتى الاكتشافات العلمية والتكنولوجية المهمة. وثانياً: من المشكوك فيه أن الأساس العلمي والتكنيكي للتطور في المعقود القادمة سيبطل في الغالب دون تغيير. وعلى العكس فمن المحتمل حدوث بعض التغيرات الجديدة الثورية العلمية والتكنيكية، مما يبرر، بالمصادفة، توقع أشكال جديدة من التكنولوجيا، التي تهيئها على الدوام الثورات العلمية والتكنولوجية المهمة بدرجة أو أخرى.

وينبغي أن نذكر هنا واحداً من المفاهيم الأخيرة التي تركز على التأثير الممكن لما يسمى بثورة الإلكترونيات الدقيقة على التطور الاجتماعي والاقتصادي السياسي والثقافي للمجتمع. لقد أدى تطور الحاسبات والروبوتات* إلى تقدم كبير في النظرة العلمية والتكنيكية، مضيفاً سمات جديدة لصورة عالم الإنسان - الآلة. ويمكن القول بأن محورا جديداً يتشكل تتجمع حوله كثير من المشاكل الحادة للنظرة والأيديولوجيا العالمية. وتتكون من التغيرات الجذرية في القوى المنتجة التي أدت إليها إشاعة الحاسبات والروبوتات في الإنتاج، ومستوى أعلى من حيث الجوهر في تنظيم وإدارة العمليات الاجتماعية الاقتصادية من خلال الاستخدام الواسع للحاسبات، وأشكال التنظيم الآلة - الإنسان الجديدة الكفوة للعمل الذهني. ومن الجدير بالذكر، إنه لا يشترك في المناقشات حول المفزى الاجتماعي لإشاعة الحاسبات والروبوتات^(٥٠) على نطاق واسع الفلاسفة

*الروبوت : الإنسان الآلي.

وعلماء الاجتماع فحسب وإنما كذلك الاختصاصيون فى وسائل الاتصال والعلوم التكنيكية، ورجال الثقافة والتعليم. وأحد المؤلفات التى تتناول مشاكل الإنسان فى مجتمع تشيع فيه الحاسبات والروبوتات، بعنوان المسخ أم المسيح؟^(٥١) ونجد هذه المقارنة البليغة فى كثير من مؤلفات السنوات الأخيرة، وبخاصة تلك التى تنشرها جريدة جمعية المعلومات التى تأسست عام ١٩٨٢. وتسودها مشاعر مسيحية. ويجرى ربط التقدم الاجتماعى بدرجة أكبر بالحاسبات والإلكترونيات الدقيقة والروبوتات. وبإمكاننا أن نذكر ثلاثة كتب فى هذا الخصوص جذبت اهتمام الجمهور العريض؛ الكتاب الأول بعنوان «حول نجاح وفشل الإلكترونيات الدقيقة والجماعات». وكتبه عديد من الخبراء المعروفين تحت إشراف مركز التنسيق الأوروبى للعلوم الاجتماعية على هيئة تقرير إلى نادى روما^(٥٢).

وينطلق المؤلفون من الفرضية القائلة بأن تطور الإلكترونيات الدقيقة فى الاقتصاد والمجالات الأخرى فى العقود القريبة سيفقدو عاملاً سياسياً مهماً، وسيلعب دوراً كبيراً فى تقسيم العمل الدولى ويكون له تأثير على الدول كافة بغض النظر عن تقاليد الأيديولوجية والثقافة^(٥٣). وهم يرون أنه لم يكن لأى اختراع أو اكتشاف على حده منذ الآلة البخارية مثل هذا التأثير على الاقتصاد. ويقولون إنه بينما ضاعفت الثورة الصناعية الأولى القوة العضلية المحدودة للإنسان والحيوان، فسوف توسع الثورة الثانية قدراته الذهنية لدرجة يصعب التنبؤ بها اليوم^(٥٤). ويقولون التقرير إن عصر الإلكترونيات الدقيقة محتوم، وأن التطور السريع للإلكترونيات الدقيقة يعد من النقاط القليلة المضيئة فى الاقتصاد الرأسمالى الذى يبشر بنظرة طيبة إلى المستقبل القريب^(٥٥). ولكنه سيؤدى فى البداية إلى مصاعب ومشاكل جديدة، وأساساً فيما يتعلق بالعمالة. ويرى المؤلفون البديل التالى: فإما ستجرى الاستفادة بالامكانيات التى يتيحها تطور العلم فى العقود المقبلة، أو «ستندهرمج مجتمعاتنا الصناعية نتيجة للقصور الفانى. والنزاعات الاجتماعية وفى مقدمتها الاقتتار إلى الشجاعة»^(٥٦) وينطلق المؤلفون من الفرضية القائلة بأن التقدم العلمى والتكنيكي هو العامل المسيطر على التطور الاجتماعى. ويتجاهلون الاختلافات الأساسية بين الأنظمة الاجتماعية الاقتصادية.

والكتاب الثانى كتبه أ. ماسودا بعنوان «مجتمع المعلومات بوصفه مجتمعا بعد صناعى» ويعد كتابه واحداً من أشهر علماء المستقبل، ومستشار الحكومة اليابانية فى المشاكل الاجتماعية والجهير فى استخدام الحاسبات. وهو يقترح خطة طوباوية لتحويل المجتمع الرأسمالى الحالى إلى

«مجتمع معلومات بعد صناعي» سوف يضمن حسب زعمه الرخاء والتحقيق الشامل للقدرات الإبداعية لكل إنسان بدلا من الاستهلاك المادي المفرط.

وتتضمن الكتاب برنامجا لإشاعة الحاسبات في اليابان. وقد تبنته الحكومة اليابانية وتحقق جزئيا، وهو يهدف إلى أن يحل عام ٢٠٠٠ المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المجتمع الياباني اليوم. وهو يصف بشكل خاص التجارب التي يجري تنفيذها بالفعل، بما في ذلك بنا - مدينة للحاسبات يحتاج تحقيقها أكثر من ٦٥ ألف مليون دولار.

ووفقا لماسودا توفر تكنولوجيا الحاسبات - الاتصال تنبؤا بحول عليه، وتقييما ومجتها لكل مشاكل المجتمع، تضمن النشاط الاجتماعي لأفراده كافة في ظروف أتمتة العمل البدوي والذهني. يقول إن مجتمع المعلومات يجب أن يقدو مجتمعا بولد دولة يحل فيها الازدهار الشامل للإبداع الفكري محل الاستهلاك المادي المفرط^(٥٨).

وآلف الكتاب الثالث ج. ج سيرفان شريير - «التحدى العالمي»^(٥٩) ويخلص المؤلف عمل ما يسمى بجموعة باريس التي أقيمت عام ١٩٧٩ لتوحيد جهود الجماعات السياسية والاقتصادية والعلمية في بلدان غرب أوروبا، واليابان والخليج العربي، من أجل إنقاذ العالم من الكارثة التي تهدده. وقام بنشر الكتاب كبار الناشرين في ١٥ بلدا في الوقت نفسه، مما يوضح نفوذ المجموعة والأهمية التي أعطيت لكتاب سيرفان شريير.

وقبل أن نتطرق إلى توصيفه وتفسيره لظواهر الأزمة العالمية المعاصرة (وهو لم يقدم أي نظرة جديدة، وبحلل الوضع القائم اليوم من مواقع النزعة التكنوقراطية ونظرية التقارب) سوف نناقش الطرق والوسائل المقترحة لإنقاذ الحضارة البشرية. إن سيرفان شريير مثل المؤلفين المذكورين، يتجه إلى الالكترونيات الدقيقة، التي أحدثت، كما يقول، ثورة تكنولوجية، وجورها - إشاعة المعلومات في المجتمع. وهي تعنى بالنسبة للمجتمع الصناعي ما كان يعنيه التصنيع للمجتمع الزراعي؛ ليس فقط تغييرا جوهريا في طرق الإنتاج والاستهلاك وإنما كذلك في طريقة الحياة، في التنظيم الاجتماعي وحاجات المجتمع. سوف يختفي البعض ويظهر البعض الآخر ما لا فكرة لدينا عنه ونعرف فقط أنه سيظهر كما ظهرت تلك التي ولدت في المجتمع الصناعي والتي لم يستطع حتى أن يحلم بها أحد في القرن التاسع عشر^(٦٠). إن العالم يمر بتجربة «انفجار إعلامي» رعا يعني بالنسبة للاقتصاد العالمي ما كانت تعنيه التفتلة الذرية بالنسبة للحرب العالمية. تغيير في صورة العالم، إصلاح جوهري^(٦١).

وسوف يتطور الأساس التكنولوجي و«لمجتمع المعلومات» والروبوت والمصانع المؤقتة تماما على أساس الاستخدام المكثف للمعالجات المجهرية. ويعتقد المؤلف أن الاستخدام الواسع للروبوتات سيؤدي إلى «نقص في الأيدي»^(٦٧) وليس إلى البطالة. ويرجع هذا إلى أن برمجة الأنظمة المعقدة تتطلب الجهد الماهر لاعداد كبيرة من العمال المدربين بشكل خاص والقادرين على الإجابة بشكل خلاق عن الحاجات المتزايدة «لمجتمع المعلومات» في أفكار جديدة. وسوف تتحول كل القدرة التكنيكية لوسائل الاتصال إلى شيء ميت ما لم تزود بملايين البرامج. وهناك نقص بها في البلدان الصناعية بالفعل اليوم.

ثم يواصل المؤلف ليصف أنشودة التكنيكي عن المستقبل: «سوف تطور إشاعة المعلومات قدرات كل فرد في الاتجاهات الطبيعية كافة... إنها تركز على الاستخدام الكامل لقدرات كل فرد وفقا لإمكاناته»^(٦٨).

وزيادة على ذلك «فإن تكنولوجيا وسائل الاتصال عاملة قوى في تحول المجتمع البشري»^(٦٩) «وإشاعة المعلومات في المجتمع مدعوة لتحل محل الثورة الاجتماعية»^(٧٠) وتعكس هذه العبارات الشحنة الايديولوجية الأساسية لمفهرمات ثورة الالكترونيات الدقيقة. ومجتمع المعلومات؛ لتستبدل بالثورة الاجتماعية الثورة العلمية والتكنولوجية. وتعكس هذه الأفكار محاولات الايديولوجيين الرأسماليين لاستخدام آخر منجزات العلم والتكنيك لتعزيز مواقعها الاجتماعية والايدولوجية:

والمجتمع المتعدد الألوان الذي صوره سيرفان شيرير ليس أكثر من مجرد وهم تكنيكي. فلم يحدث أبدا في التاريخ البشري أن حلت التغيرات العلمية والتكنيكية محل التحولات الاجتماعية الثورية للمجتمع. وعلى العكس، فقد حدثت فقط مثل هذه التحولات وبين التاريخ المعاصر أن التقدم العلمي والتكنيكي لا يزيل المشاكل الاجتماعية وإنما يضعها بطريقة مختلفة، وأحيانا يزيد من تفاقم تناقضات الرأسمالية القائمة بالفعل التي يمكن أن يحلها فحسب العمل الاجتماعي.

وهكذا، فإن لأشكال التكنولوجيا الجديدة كذلك سمات عديدة جبرية تميز الوعي التكنوقراطي للماضي - تسلط النماذج التكنيكية المجردة والتمسك بالعلمية (وخاصة عندما ترتبط بآخر المنجزات العلمية) والتزعة الطوباوية الاجتماعية. ومع ذلك فهناك بعض الاختلافات المهمة كذلك. ويجري بتحديد أكبر مناقشة ليس فقط الجوانب العلمية والتكنولوجية للتطور المتقبل

وإنما جوانبه الاجتماعية الاقتصادية والاجتماعية السياسية، بيد أن مؤلفي آخر نظريات التكنولوجيا والتقارب هم أسرى التفكير البرجوازي وغير قادرين على ربط هذه الجوانب باستنتاجات تركز على العلم.

ومع ذلك، فإن ما نجده في هذه المفاهيم من إعادة توجه لا ينبغي التقليل من أهميته: فهي تركز اهتماما كبيرا لقيم النزعة الإنسانية، وللتقدم العلمي والتكنيكي «التجانب»، في ظروف احتجاج وتقدم متزايد بين الجماهير العريضة مما يدفع الكثيرين من السياسيين والأيديولوجيين البرجوازيين إلى الحجل من الدفاع الصريح والتفاؤل المفرط. نجدهم يؤيدون بدلا من ذلك «إعادة تصور للمستقبل». ويذكر هـ. هندرسون، مثلا، في كتابه «سياسة إعادة التصور» (١٦٦) القيم التالية التي يجب أن توجه إليها السياسة الاجتماعية «الجديدة»: الاعتراف بحق كل البشر في تلبية الحاجات - المادية والروحية - الأساسية، التي تضمن لكل البشر فرص التطوير الذاتي، ودراسة الاحتمال الإيكولوجي - إمكانيات حفظ وتحسين نطاق الحياة.

وتحمل كل هذه النظريات نفحات إنسانية واضحة، ولكنها إنسانية مجردة، طوباوية تقلل من الهوة العميقة في المجتمع الرأسمالي بين القيم المعلنة رسميا والمرتبطة بالتقدم العلمي والتكنولوجي والدوافع الحقيقية التي تكمن خلف السياسة العلمية والتكنولوجية للدول الإمبريالية.

حتى الآن كنا نتناول المفاهيم البرجوازية وللحضارة الجديدة، التلاوين العلمية والمتفائلة. ولكن لا يترتب على ذلك أنه بحلول أوائل الثمانينات ستختفي كل أنواع المفاهيم والاتجاهات «التحذيرية» التي تبحث عن «أسلوب حياة جديدة». ورغم أن المرء يلاحظ في الولايات المتحدة وغرب أوروبا تدهورا معينا في المشاعر المعادية للعلم، فإنها لا تزال تشتمع بنفوذ كاف. يوضع كتاب ل. بران «اليوم التاسع والعشرون» (١٦٧) بعض سماتها الجديدة. يعتقد المؤلف أن الحضارة الغربية ستجد نفسها في مأزق في المستقبل القريب، وستفقد كل المشاكل الاجتماعية المهمة دون استثناء بلاء حل. ورغم ذلك، فإنه يقول «كلما كان الوضع أسوأ كان أفضل»، لأنه عند ذلك فقط ستحاول البشرية أن تجد مخرجاً من المأزق بنقلها إلى المستقبل. ويتخذ د. فورستر الذي يصف المجتمع الأمريكي اليوم بأنه حيوان داخل قفص، موقفاً مماثلاً.

ويمكننا أن نجد الشيء نفسه في «أسطورة التطور» (١٦٨) الذي نشر عام ١٩٧٧ والذي يضم محاضرات ندوة وحول المشاكل الاجتماعية الثقافية للعمل والتقدم العلمي والتكنيكي.

وصاغ الفكرة الأساسية للتدوة بوضوح أكبر الاجتماعي أ. مورن والمتخصص في الشؤون الثقافية كاستاريادس (وكلاهما من فرنسا): لقد أثبتت نتائج التقدم التاريخي إنها مريعة، لقد كان «تقدما» لاتعدام الأخلاق. واجمعت التدوة على أن العلم والتكنولوجيا كانا الأداة الرئيسية للسيطرة، والتمتع، واستغلال الإنسان للإنسان.

وترى التدوة الحل في «المنطق البديل» فمنطق اليوم (العلمي) هو منطق العالم الخارجي، المتوقف، كمنطق شامل على العالم الداخلي للناس، عالم الثقافة، الذي تنظمه كما يعتقد كاستاريادس القوانين المختلفة - منطق الأحلام الذي درسه فرويد، والوعي الأسطوري الذي اكتشفه ل. ليفي - بول، إلخ وهذا ما يجب أن يكون المنطق المتعارض مع المنطق العلمي «بأسطوريته عن التقدم»^(٦٩) إن التفكير المعادي للعلم يضع غير العقلاني في معارضة مع العقلاني. ومن ثم المأزق.

ويتخذ ر. هيجنز كذلك موقفاً مماثلاً، ويحظى كتابه «العدو السابع»^(٧٠) بعدد كبير من القراء واستجابة صحفية مواتية للغاية. ووفقاً لهيجنز، تعيش الإنسانية الآن في أزمة عالمية لها أخطارها العالمية الستة على حضارتنا: الانفجار السكاني ونقص الغذاء واستنزاف الموارد وتلوث البيئة والتطور المنفلت للعلم والتكنولوجيا واتساع الفجوة بين البلدان المتطورة والنامية. ومع ذلك فإن الخطر الأكبر على المستقبل يأتي من العدو السابع - الترابط المخيف للقصور الذاتي السياسي للحكومات، وجهاز الدولة المتعصب غير القادر على تعبئة قوى المجتمع ضد الكارثة الهادية، والعنصرية البشرية، وعدم الرغبة في مواجهة الخطر. وكل هذا يمكن تغييره فحسب بالعمل اليومي الشاق لتغيير التشكيل الذهني للجنس البشري. ويدعو هيجنز إلى الخوف من الكوارث القادمة وإلى إدراك أننا مشاركون في الشر، ولسنا مجرد ضحايا، وإلى الحكمة الحذرة في وحدة مع الطبيعة وفي اكتشاف الحقيقة الروحية النهائية للوجود، وفي الحقيقة الدينية التي توفق بين كل ما هو منقسم في العقيدة، والأيديولوجيا والثقافة - وأن نحظى في هذه الحقيقة بمصدر للعمل، وحياة جميلة وكريمة في مواجهة موت الحضارة، كما يحظى كل الناس بمسرات الحياة في مواجهة الموت المحتوم.

وعارض الشيوعيون هذه المفاهيم البرجوازية للتشاؤم التكنيكي والأمال غير المبررة لحل أوتوماتيكي للمشاكل الاجتماعية بوسائل تكنيكية حديثة، ويقدون التجديد الثوري للمجتمع. ومن الواضح الآن أن القرن العشرين يشهد انتقالاً في تاريخ العالم. إنه حقبة ثورية للتجديد

الاجتماعى للعالم ولتحرير الشعوب من التبر الاستعماري والقهر الوطنى. وتتعلق المسألة الرئيسية التى تشغل عقول كل الناس المفكرين بهدف التاريخ هل ستجنب البشرية كارثة نووية، وما هى الاتجاهات الأساسية فى تطور العالم، وأناق الاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى والبلدان والمناطق الأخرى من العالم ؟ إن العقدة المستعصية للأحداث المتنوعة، والعوامل المهمة، والانتصارات التاريخية للاشتراكية والفشل الجزئى فى بعض عناصر نظامها، والانتفاخ والركود المؤقت فى حركات التحرير الثورية والحركات المعادية للحرب، وهزائم القوى الرجعية وتنشيطها - كل هذا يدعو لتجليل عنيق للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى العالم بأسره وفى بلدان مفردة.

لقد كشف الفكر الاجتماعى البرجوازى عن عدم ثباته فى تقييم محتوى وأناق مرحلتنا. ولأن القوى الرجعية تدفعه فقد تدرج من قمة التفاؤل للمجتمع ما بعد الصناعى إلى التشاؤم الكتيب لأزمة الرأسمالية اليوم، ومن الراديكالية الصاخبة لما يسمى باليسار الجديد إلى الظلامية الرجعية للمحافظين الجدد. إن موعظة «إشاعة الليبرالية» و«مقرطة الاشتراكية»، ونظرية تقارب النظامين الاجتماعيين، قد أدخلت مكانها للدعوات المعصومة التى يرددنها الميثرن بالإمبريالية الأمريكية حملة صليبية ضد الشيوعية. ومع كل عدوانية الايديولوجيا الإمبريالية، يتخطى الفكر الاجتماعى البرجوازى فى الظلام، عاجزاً أمام تمهيد العصر.

وتوجه جهوده الأساسية إلى تقويض ثقة العمال فى المستقبل فى الأفاق الاشتراكية، وإلى بذل الشك والمشاغل العدمية فى المثل الشيوعية بين الطبقة العاملة. ويسعى المتعلقون المراجعون وهم يحسبون ضد «الرأى العام» البرجوازى إلى البرهنة على أن الاشتراكية القائمة المحقة قد فقدت كذلك ديناميبتها، ولم يعد لها مستقبل مثل الرأسمالية.

لكن الايديولوجيا الاشتراكية قوية لأنها توفر أفقا واضحا. وتعاليم الماركسية اللينينية الحية دوماً والتى تترى على الدوام بفرضيات واستنتاجات جذبية، هى الأساس لتشكيل فكرة واضحة عن عمليات تطور العالم، وعن طرق حل المشاكل المعقدة والكبيرة التى تنشأ مع بناء المجتمع الجديد، وهى تحمل المقياس الصحيح الوحيد فى النضال من أجل السلام والدفاع عن المكتسبات الثورية للشعب العامل ضد النشاط التخريبى للإمبريالية.

ونحن الشيوعيين. نؤمن بالامكانيات غير المحدودة للتقدم العلمى والتكنيكى، وباستخدامها بحكمة على أساس النظام الاجتماعى الاشتراكى وأساليب الإدارة المعنسة. ويستند

تقارنا إلى استنتاجات العلم الماركسى اللينينى والمنجزات الفعلية للمجتمع الاشتراكى.

لقد وضعت الاشتراكية حلا لاستغلال الإنسان للإنسان وضمنت لكل فرد الحق الفعلى فى العمل المقيد اجتماعيا والنمو المطرد لمستويات المعيشة. ولأول مرة فى التاريخ حلت فى ظل الاشتراكية مثل هذه المشاكل الاجتماعية المهمة مثل تصفية القمع الطبقي وإنعدام المساواة، وتحسين مستويات المعيشة لكل السكان، وإقامة أنظمة متاحة للجميع للتعليم الثانوى والعالى، ولحماية الصحة، والضمان الاجتماعى الشامل، كما خلقت الظروف للتطور الثقافى لأفراد المجتمع كافة. وقد توصلت الأمم والقوميات كافة بما فى ذلك الذين يقطنون مناطق الأطراف المتخلفة السابقة، إلى قمم التقدم الاجتماعى فى ظل أخوة الشعوب السوفيتية.

ونجد فى الإنسان نفسه احتياطات إبداعية هائلة لمواصلة تقدم المجتمع، فى تطوره، وكماله الشامل، وموقفه من العمل، والحياة والناس الآخرين. لقد رأت الماركسية اللينينية على الدوام الدافع المحدد لتطور المجتمع عبر آلاف السنين فى تشكيل الإنسان بوصفه أكمل وأشمل نتاج للمجتمع^(٧١) وفى توفير نطاق كامل للقدرات الإبداعية لكل فرد، وفى تطوره المتناسق والناضج. والتحقيق التدرجى لهذه المهمة هو الرسالة الإنسانية العظيمة لتشكيل الاجتماعى الشيوعى حيث يكون الإنسان ليس مجرد وسيلة وإنما غاية فى ذاتها. واليوم نجد أن التطور الاجتماعى الواسع للإنسان، وصل قواه وقدراته، يصبح لأول مرة، شرطا مباشرا لمواصلة تقدم الإنتاج، كما يولر له لأول مرة، فى الوقت نفسه، أساسا ماديا وتكنولوجيا واجتماعيا اقتصاديا واسخا لتحقيقه فى نظام علاقات الإنتاج الاشتراكية وفى تقدم قوى الإنتاج فى ظل الثورة العلمية والتكنولوجية.

إن عمل الإنسان هو المجال الأساسى الذى تتضح فيه قواه الإبداعية. وبالتالي، فإن تحويل الأساس التكنيكى للعمل، وتحسين محتواه، واثرائه بعناصر الإبداع، تعد أمرا حاسما لزيادة حادة للعامل الإنسانى فى مصير الحضارة. ومن الواضح تماما اليوم الاتجاهات والأشكال الأساسية لتحويل عمل الإنسان فى الإنتاج المادى إلى نشاط إبداعى مهم، وبالتالي تحويله إلى عملية «تأكيد الفرد لقدراته»، واكتشاف كل قدراته. وفى هذا الاتجاه على وجه التحديد تغير الثورة العلمية والتكنولوجية بخلفها الأدوات والوسائل المناسبة للإنتاج محتوى العمل فى ظل الاشتراكية. فعلى العامل أن يشرف على دورة إنتاجية كاملة، وهو لا يحتاج فقط إلى المهارة، وإنما إلى معرفة تكنولوجية وعامة واسعة. ومن الواضح تماما أن المستقبل ينتمى إلى مثل هذه

التكنولوجيا وبشكل هنا جوهر بناء صرح العمل وجعله فكريا، نتيجة لذلك استفدوا عملية الإنتاج، كما تنبأ ماركس، هي العلم مطبقا بشكل موضوعي في الحياة. ونتيجة لذلك، سيفقد العمل الإبداعى المفيد اجتماعيا القوة المحركة الرئيسية في التطور الذاتى للفرد في مجتمع المستقبل. وهذا مهم على وجه الخصوص لأنه لا يزال يوجد رأى بعد المستقبل نوعا من «حضارة الفراغ».

وسوف يستغنى الفرد والمجتمع على السواء، بالطبع، عن كثير من وقت الفراغ ولكن هذا لا يتضمن سيادة الكسل على النشاط المفيد اجتماعيا. إن وقت الفراغ ليس كسلا. فوفقا لماركس، يعتبر وقت الفراغ مجالات لتطوير الشخصية. ويجرى ملؤه بنشاط مفيد اجتماعيا يتصل مباشرة بالنشاط في مجالات العلوم، والفنون، والرياضة، ورفع المستوى التعليمي وتحسين المهارات المهنية.

إن كثيرا من علماء الاجتماع البرجوازيين، وبخاصة من يدرسون ظروف الشباب في البلدان الرأسمالية يطورون بحماس فكرة التحول التدريجي للمصالح الشخصية من النشاط المفيد اجتماعيا إلى الترفيه، والفراغ، ويقدم معظم علماء الاجتماع في الغرب التغير في موقف الشباب من العمل، الذي يعدونه حسب زعمهم التزاما مجهدا، بوصفه اتجاهها مهما، في عالم اليوم. وهم يسمون لتفسير هذا الموقف على أنه ظاهرة عالمية، تميز كلا من عالم الرأسمالية والبلدان الاشتراكية. بيد أن أزمة قيمة العمل ترتبط بالفعل بخصائص تطور البلدان الرأسمالية فيما بعد الحرب، وبالتحلل الاجتماعي المتزايد للمجتمع البرجوازي نتيجة لتفاقم الأزمة العامة للرأسمالية. وترجع حساسية الشباب المتزايدة للعمل في البلدان الرأسمالية إلى البطالة حيث يقبل الشباب أى وظيفة تتاح له، لعدم توفر الخيارات، في الوقت الذي جرد فيه ارتفاع مستوى التعليم العام العمل الرتيب من كل جاذبية.

وتختلف ظروف الشباب في البلدان الاشتراكية عن ذلك في الأساس، كما تختلف الاتجاهات في تطور هذه الظروف؛ فليس هناك أسباب اقتصادية أو اجتماعية أو روحية لأى حط من قدر العمل في نظر الشباب. وتكشف عشرات الدراسات الاجتماعية العينية التي أجريت في المدن والقرى السوفيتية الموقف المشترك في الأساس لكل أجيال الشعب السوفيتية من العمل بوصفه أرقى قيمة اجتماعية وأخلاقية.

ومع ذلك، لم يعد بإمكاننا أن نكتفى اليوم بالحقيقة التي لا شك فيها والمتعلقة بأن الغالبية

المساحة من الشباب ترى العمل، النشاط المفيد اجتماعيا، محور اهتمام الفرد والشكل الأساسي للتعبير عن الذات. إن موقف الإنسان من العمل يتخطى موقفه من العمل بوصفه القيمة الأولية والجزئية، ويربط مهنته الخاصة بمكان عمل محدد ويوقت عمل معين. وهذا الموضوع كما نعرف جميعا لا يزال يطرح، على المستوى الموضوعي والذاتي، مشاكل موضوعية لم تحل، مشاكل ترتبط بدرجة الانخراط التي يوفرها عمل الفرد.

ومادنا نعالج موضوع آفاق تحويل الطبيعة ومحتوى العمل تحت تأثير التقدم العلمي والتكنيكي، ينبغي علينا أن نتناول كل نطاق المهام الأساسية المشبعة والمملة، التي تبدو ثانوية وعاجزة عن جذب اهتمام الشباب. فكل العمل في المستقبل سيكون له أساس علمي وتكنيكي يعمل عليه.

ومن ثم الزيادة الهائلة في المفزى الاجتماعي لكل أشكال التعليم في المجتمع الاشتراكي اليوم.

وعند تناول آفاق الإنسان المرتبطة بالثورة العلمية والتكنولوجية، ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن الإنسان يعيش ويعمل في نظام للعلاقات الاجتماعية. ومن الممكن فحسب الكشف عن قدراته الخالقة وتطويرها بتحسين العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية في المجتمع. وتسريع التطور الاجتماعي بفضل المقدمات الكامنة في القوى المنتجة.

ولا ينبغي أن تفسر الشيوعية على أنها مجتمع الوفرة حيث تفقد كل المزايا و «هبات الطبيعة» على الإنسان وتختفى المشاكل والصعوبات كافة. وعلى العكس، فكلما تقدمنا كانت هناك حاجة أكبر لتعبئة قدرات كل فرد وموارد المجتمع لضمان حياة ناضجة في ظروف المشاكل العالمية المعقدة. وسوف تحل مشاكل جديدة محل المشاكل القائمة ويجب أن يكون المجتمع وكل فرد فيه مستعدا لذلك. ويمكن للشيوعية أن تؤكد نفسها فحسب بوصفها مجتمعا منظما عقلانيا، يعمل فيه كل فرد وفقا لقدراته ويأخذ وفقا لاحتياجاته، بيد أن هذه الاحتياجات يجب أن تنظم بشكل معقول. وقد أكد مؤسسو الماركسية اللينينية مرارا هذه المبادئ للثروة الشيوعية كما يتوجب علينا أن نؤكدها اليوم كذلك. وسوف يقلل ذلك من التفاوت بين توقعات أو مطالب ذوي العقيدة الاستهلاكية وبين واقع المجتمع الاشتراكي، التفاوت الذي يستخذه معارضونا في صراعتهم ضد الاشتراكية القائمة الحقة.

لقد تعلم الناس كيف يطلون طاقة النرة وهم على عتبة التحكم في الطاقة النووية للأغراض.

الإبداعية، وهي مهمة علمية وتكتيكية معقدة للغاية، سيؤدي تحقيقها إلى فتح آفاق لم يسبق لها مثيل للتنمية الاقتصادية. ولا يقل أهمية عن ذلك الإدارة الكفؤة للقوى المنتجة الهائلة والمتعاطفة على الدوام؛ المجمع الاقتصادي الوطنى. ولا يزال هناك الكثير الذى ينبغى عمله فى هذا المجال. ولهذا السبب يعتبر الحزب الشيوعى الإدارة الاقتصادية والتخطيط الاشتراكيين، وزيادة كفاءة عناصر الإنتاج كافة، المهمة الاقتصادية الأساسية.

لقد أطلقت الاشتراكية القائمة الحقبة الطاقة الاجتماعية الجبارة لجماهير الشعب، وكشفت عن القدرات الخلاقة الهائلة للإنتاج الاجتماعى المخطط. وعلى النظام الاجتماعى الجديد أن يرفع كل البشرية إلى مصاف لم يسبق لها مثيل للتقدم.

وتعد الاشتراكية الحقبة، القائمة فى الاتحاد السوفيتى وفى البلدان الشيوعية، أرقى إنجاز للحضارة اليوم. ومن ثم أهمية مواصلة التطوير الشامل للنظرية الاشتراكية على أساس تعميم خبرة الاشتراكية الحقبة الهائلة.

٣ - الانساق الجدلية لتطور الاشتراكية

لا يمكن تصور جدلية عصرنا أو فهمها دون اعتبار للانساق الجدلية العينية للاشتراكية. إن جدلية الاشتراكية ليست مجرد حالة عينية ومؤقتة للجدلية مثل جدلية المجتمع البرجوازى. فالاشتراكية لها انساقها الخاصة وهى بوصفها الطور الأول من الشيوعية تحمل سمات يشارك فيها التشكيل الاجتماعى الشيوعى فى مجموعه، الذى يعد، وفقا لماركس، أرقى شكل للمجتمع البشرى.

رأى لينين مصدر القوة العظيمة لتنيزات ماركس العلمية التى برهنت عليها الممارسة التاريخية بوضوح، فى أنه طبق الجدل المادى، أى نظرية التطور، فى دراسة بناء التشكيل الشيوعى عاذاً الشيوعية مجتمعاً يتطور من الرأسمالية وفقاً لنموذج يخضع لقانون، وقدم تحليلاً للمراحل المتتالية لتضوُّجها الاقتصادى، وأطلقاً من التفسير المادى للتاريخ توصل ماركس وانجز إلى الاستنتاج القائل بأن التشكيل الشيوعى، مثل التشكيلات السابقة، يتطور على أساس تطور الإنتاج المادى، وجدل تفاعل القوى المنتجة مع علاقات الإنتاج. وسمح ذلك لمؤسسى الماركسية بأن يصوغوا أسس نظرية الاشتراكية والشيوعية، وأن يحددوا بشكل عام الحدود

والخصائص العامة للتشكيل الشيوعي. وعلى خلاف الاشتراكيين الطوباويين لم يحاولوا أبدا تطوير النظرية بالتفصيل بافتراض أن هذه ستكون حقا مهمة الذين سيقومون ببناء المجتمع الاشتراكي في التطبيق.

ومثل مؤسسى الماركسية، درس لينين الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، وانساق إقامة وتطوير الاشتراكية بوصفها عملية تاريخية طبيعية. وعارض بشدة التفاهات العامة عن الشيوعية واعتقد أن الأشكال والأساليب العينية لبناء حياة جديدة يمكن أن توجد وتحدد فحسب على أساس الخبرة الجماعية للجماهير، في مجرى النشاط العلمى.

وخلال الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية تحولت الصلات والعلاقات الاجتماعية جذريا مع ظهور أشكال ومصادر جديدة للتطور الاجتماعى. وهذا ما يحدده فعل القانون العام لتطور الطبيعة والحياة الاجتماعية، الذى يميز الانتقال من القديم إلى الجديد خلال جدلية التفاعل بين التغيرات الكمية والكيفية. إن فهم الصلة بين الكيف والكم مهم ليس فقط لتفسير العمليات الموضوعية. إن الفهم الجلبى لهذه الصلة ذو أهمية كبرى للنشاط العلمى، ولاكتشاف واستخدام صفات جديدة للمادة ومصادر جديدة للطاقة، وصلات متبادلة وبنى جديدة فى تطور كل من الطبيعة والمجتمع.

ويقدم العلم الطبيعى المعاصر الأدلة على أنه خلال الانتقال من شكل معين من أشكال المادة إلى شكل آخر، ومن مستوى بنى معين للمادة إلى مستوى آخر، يجرى الكشف عن صفات جديدة وقرى جديدة. ويكشف الانتقال من الجزئى إلى الذرة، ومن الذرة إلى الجسيمات الأولية، أو الانتقال من الفيزياء إلى الكيمياء ثم إلى علم الحياة عن صفات جديدة تماما، ومصادر جديدة للطاقة.

كشفت القفزة من الطبيعى إلى الاجتماعى إمكانات نوعية للتطور فى الواقع الموضوعى الذى يفوق تحققة كل عجائب الطبيعة. إن انتقال الإنسان إلى صنع أدوات العمل، ووسائل المعيشة والتجنية هو المصدر الأصلى للحضارة الحديثة. وتحدث التغيرات النوعية الجذرية خلال الانتقال من بنى اجتماعية إلى أخرى، ومن تشكيل معين إلى آخر فى العملية التاريخية.

واخفض ماركس للتخيل الدقيق ظهور قوة إنتاجية جديدة بسبب التغيرات النوعية والكمية فى الإنتاج التى تجسدت فى إشاعة الاشتراكية، والتعاون فى العمل. وبعد أن تتبع نشأة الرأسمالية لاحظ ماركس أنه حتى التعاون البسيط للعمل، واستغلال عدد كبير من العمال فى

الوقت نفسه يحدث ثروة فى الظروف المادية لعملية الإنتاج. ولا تزيد جهود العمل المشترك هذه فقط من قوة الإنتاج الفردية لكل عامل وإنما تخلق قوة إنتاجية جديدة، ضخمة فى جوهرها. إن التعاون المعقد والإنتاج المشترك، يزيد من قوة العمل الإنتاجية، بدرجة أكبر. ووفقا لما ركس يتخطى العامل فى التعاون المخطط مع الآخرين الحدود الفردية ويطور قدراته النوعية. والقوى الهائلة التى أطلقتها الرأسمالية أكبر بما لا يقارن من القوى التى أطلقتها الإقطاعية. فقد خلقت الرأسمالية خلال حوالى عشر - عشرين عقدا قوى منتجة تهب أمامها منجزات الإنتاج المادى للألف عام السابقة نافذة.

وفتح قيام الاشتراكية أمام البشرية امكانيات تقدم لا حد لها..

إن الرأسمالية تستخدم القوى المنتجة للعمل الاجتماعى المشترك ولكنها تكبح امكانيات زيادة اضاء طابع اشتراكى عليها. إن الاشتراكية والشيوعية فحسب يمكنهما أن تكشفا بشكل كامل القوة الإنتاجية التى لا حد لها للعمل فى الطابع الاشتراكى. وكان هذا هو ما توصل إليه لينين عندما حلل الطلعات الأولى للعمل الشيوعى ودور المهاراة الاشتراكية.

إن البلدان المتخلفة نسبيا، بعد أن سارت فى طريق الاشتراكية، تغيرت جذريا فى مجرى عقد أو اثنين أو ثلاثة عقود على الأكثر وبدأت تنافس البلدان الرأسمالية الأكثر تطورا، وهى تكسب خطوة خطوة. ومع مواصلة التماثل مع أنساق عمليات الانتقال الكيفى فى الطبقة، يمكننا القول بأن «الطاقة الاجتماعية للمجتمع الجديد»، الطاقة الاجتماعية للجماهير المحررة، قد كشفت عن قدرتها الهائلة، رغم أنها بدأت للتو تعمل.

وبعد الشكل الجديد للعلاقات الاجتماعية، والإنتاج الاجتماعى المنظم وفقا لخطة على أساس الملكية العامة المصدر الرئيسى للنمو الجبار لقوى الإنتاج فى ظل الاشتراكية. ولهذا السبب فعند دراسة عمليات تطور المجتمع الاشتراكى تكون المهمة الأولى هى اكتشاف كيف تجلب التغيرات الكمية والكيفية سمات جديدة فى العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والادبولوجية، ومصادر جديدة للإبداع، والمبادرة ونشاط الجماهير واحتياجات جديدة فى قو القوى المنتجة. والميزة الأساسية وراء انتصارات الاشتراكية الحالية وانتصارها النهائى فى المنافسة مع الرأسمالية تتمثل فى النظام الجديد للعلاقات الاجتماعية الذى يساعد على إنتاجية عمل أعلى. إنه مصدر تقدم القوى المنتجة وتطور الإنسان غير الممكن فى المجتمع البرجوازى.

لقد برهن سير الزمن على أن الاشتراكية ليست حالة انتقالية وسيطة بين الرأسمالية

والشيوعية. إنها طور مستقل ويمتد من التطور الاقتصادي والاجتماعى والسياسى على الطريق إلى الشيوعية، يتكون من مراحل عديدة وانتقالات صغيرة، وقد قال لينين إن 'جوهر فن السياسة الحقيقية يتمثل فى الأخذ فى الحسبان المهام الخاصة لكل من هذه الانتقالات.

وتعد المرحلة الحالية من تطور المجتمع السوفيتى، كما حددتها وثائق الحزب الشيوعى السوفيتى، مرحلة الكمال الشامل والمخطط للاشتراكية، وتقدمها نحو الشيوعية من خلال تسريع النمو الاجتماعى الاقتصادى. إن المهمة الأساسية اليوم هى ضمان مثل هذا التسريع. انها تستهدف وضع حد للاتجاهات المعاكسة والصعوبات فى تطور البلاد، التى عرقلت التطور السريع خلال السبعينات والثمانينات وتفترض حالة نوعية جديدة للمجتمع السوفيتى مع التعبير الكامل عن مزايا الاشتراكية فى مناحى الحياة كافة.

إن تسريع التطور الاجتماعى الاقتصادى للبلاد لا علاقة له بالدفع الإرادى. وحيث أنه يتشعب تماما مع النظرة المادية للتاريخ فإن الحزب يرى فيه عملية موضوعية وطبيعية تاريخية تفترض مقدما بشكل ثابت وطبيعى غو العامل البشرى الذاتى. ويتضمن ذلك مستوى أعلى من الفهم العلمى لمصاص النظام الاشتراكى ومن الوعى المدنى.

إن تسريع التقدم الاجتماعى الاقتصادى إذ يزيل أحادية جانب معينة خلقتها المراحل السابقة، عندما كان التطور فى بعض المجالات يحتل الأولوية عنه فى مجالات أخرى، سوف يمكن الشعب السوفيتى من مواصلة التطور على أساسه ويفتح آفاقا جديدة أمام قدراتنا الأساسية الهائلة.

لقد عولجت مسألة أساس تطور الاشتراكية لفترة طويلة انطلاقا مما قاله ماركس عن الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية: «إن ما ينبغى معالجته هنا هو المجتمع الشيوعى، ليس كما يتطور على أسسه الخاصة، وإنما على العكس، كما ينشأ مباشرة من المجتمع الرأسمالى، وهو ما يزال يحمل بالتالى من جميع النواحي، الاقتصادية، والأخلاقية، والفكرية، علاقات مولده من المجتمع القديم الذى ظهر من رحمته» (٧٢) وتصح هذه الكلمات بالنسبة لكل بلد فى الفترة الأولى من البناء الاشتراكى، ولكن سيكون من الخطأ الاعتقاد فى أن مواصلة تقدم البلدان التى أكملت إعادة البناء الاشتراكى تسير على أسس موروثه عن المجتمع الرأسمالى، ومن ثم السعى لاستنتاج طبيعة العلاقات الاجتماعية والقوانين التى تعكسها من وجهة النظر هذه. وهناك أسباب أدعى للاعتقاد بأن التطور يسير على أسسه الخاصة، مستندا إلى علاقات الإنتاج

والقوى المنتجة التى خلفها المجتمع الجديد، وأن الاشتراكية فى هذه المرحلة تعالج ظروفنا خلفتها بنفسها، أو فى كلمات أخرى، أنتجت نفسها بنفسها.

إن الاستنتاج المتعلق بتطور الاشتراكية على أسسها الخاصة قدم دليلا أساسيا على الفكرة المتعلقة بالتنفيذ الأكثر كمالا وثباتا للمبادئ والقوانين الكامنة فيها. وهكذا، فإن كلا من الخبرة والاعتبارات النظرية تبين أنه فى المرحلة الحالية من الاشتراكية ينبئ تطوير وتحسين المبدأ الأساسى للاشتراكية «من كل حسب قدرته ولكل حسب عمله» - بدلا من بتره. إن محاولات تجاهله يمكنها فحسب أن تقوض حوافز تقدم المجتمع الاشتراكى.

إن فرص زيادة رفاهية الإنسان العامل ولتطوره الشامل فى المرحلة الحالية للاشتراكية، برغم أنها أكبر بما لا يقاس من المراحل السابقة كافة، لا تقضى نهائيا، كما قال لينين، على الاختلافات الهائلة القائمة بين طورى التشكيل الشيوعى، بما فى ذلك ما يتعلق بتوزيع المزايا المادية والروحية المتوفرة لدى المجتمع فى فترة معينة من الزمن. وترتب على ذلك أن هذا المبدأ يستمر لاعبا فى المجتمع الاشتراكى المتطور كذلك دورا مهما فى اختيار طرق تحسين نظام علاقات التوزيع فى ظل الاشتراكية وزيادة كفاءة ونوعية كل النشاط الإنتاجى. إنه يفترض مسبقا التشجيع المادى والمعنوى لمحيرة العمال، والتفاوض عن تساوى الأجور، والتوجه نحو العلاقة الصحيحة بين صناديق الخدمات الاجتماعية والجزاء وفقا للمعدل المبذول، وهو ما سيبقى لفترة طويلة المبدأ الأساسى للاشتراكية، ورغم أن الدراسات النظرية السوفيتية لم تركز له اهتماما كبيرا فى الفترة الأخيرة. وبرغم ذلك فإن أهميته لا تتناقص مع دخول الاشتراكية مراحل أرقى من النضج، وإنما على العكس، فإنه ينمو باطراد. وليس هناك من طريق آخر لأشكال الحياة الاجتماعية الشيوعية سوى طريق تحسين الأشكال الاشتراكية، والاستفادة بكل الطرق من إمكانيات المجتمع الاشتراكى.

وعندما طبق لينين مبدأ التطور الجدلي على تحليله لإقامة التشكيل الشيوعى وضع فى اعتباره كذلك مطلبا أساسيا آخر للجدلية - دراسة الظواهر فى صلاتها المتبادلة واعتمادها المتبادل، أى، كما تقول غالبا الآن - تطبيق المناهج عند التفسير النظرى والحل العملى لأى من المشاكل الجوهرية المهمة التى تواجه المجتمع. وقد أشار لينين مرارا إلى أن وحدة الكائن الاجتماعى تفرض ضرورة أن نتعلم كيف «نطبق فى الممارسة التحليل المادى والتقدير المادى لكل جوانب حياة ونشاط الطبقات والفئات ومجموعات السكان»^(٧٣) وعندما نحصل لينين نتائج

الثمانية عشر شهرا الأولى للبناء الاشتراكي، أشار إلى الحاجة إلى تحليل « يستعرض ثورتنا في مجموعها: وهذا هو الشيء الوحيد الذي يمكن أن يقدم تدليلا ماركسيا حقا لكل قراءتنا » (٧٤). وقد علمنا لينين، أنه على أساس النظرة المتكاملة لتحليل الواقع فحسب، وعلى أساس تحليل ظواهر الواقع على حدة وفي كليتها، يمكن أن نحدد بشكل سليم الحلقة الرئيسية؛ المهمة الرئيسية لفترة تاريخية معينة.

وهذه الوحدة وهذا الشمول للنظرة إلى مهام البناء الاشتراكي قد تجسدت نظريا وعمليا، أولا: في تدليل لينين الشامل على مبدأ التفاعل بين كل جوانب الحياة الاجتماعية - الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والفكرية - ثانيا: في الحاجة إلى ضمان صلاتها المتبادلة الوثيقة بهدفنا النهائي - وهو التوصل إلى المساواة الاجتماعية الكاملة وإلى الظروف اللازمة للتطور الشامل للفرد.

إن إقامة الاشتراكية بوصفها نظاما عضويا متكاملا تشكل عملية تاريخية طويلة، وهي نتيجة لأعمق تحولات اجتماعية اقتصادية. وفي العقود التي اعقبت الانتصار الكامل والنهائي للاشتراكية، تقدم الاتحاد السوفييتي كثيرا في إعادة بناء مجموع العلاقات الاجتماعية على أساس مبدأ الجمعية الكامن في المجتمع الاشتراكي.

وتتضح هذه النوعية الجديدة للمجتمع الاشتراكي في تزايد الاعتماد المتبادل بين مجالات الحياة الاجتماعية كافة. وهكذا فإن تطور وتحسين الأساس المادي والتكنيكي، للمجتمع في الظروف الحالية، بهدف مواصلة النمو المطرد للإنتاج الاشتراكي والكفاءة وتسريع التقدم العلمي والتكنيكي والتحسين الشامل في نوعية العمل في عناصر الاقتصاد القومي كافة، يؤدي إلى تحسين وإثراء الصلات الاجتماعية، وإلى رفع المستوى المادي والثقافي للسكان، وإلى تحسين الخدمات من خلال تطوير كل المجال غير الإنتاجي والتقدم في العلوم والثقافة. كما أن التحولات الاجتماعية التي تؤدي إلى زيادة التجانس الاجتماعي للمجتمع، وتحسين رفاهية الشعب السوفييتي، وظروف عمله وحياته، وتقدم التعليم، والثقافة، والعلوم، هي بدورها عوامل لزيادة التطور الشامل للفرد ولطريقة الحياة الاشتراكية. والحزب حينما يعالج المشاكل الاقتصادية، وتحسين التخطيط والإدارة، إنما يحقق مهام التربية الشيوعية، لأن التنفيذ الناجح لسياسة تحسين الكفاءة ونوعية العمل في كل مكونات الاقتصاد القومي والثقافة يتركز في الأساس على كل مجموع العوامل الناتية والموضوعية التي تميز طريقة الحياة الاشتراكية في مجموعها. فمن

ناحية، تكتسب فكرة العمل الفعال العالي الجودة بوصفها انعكاسا معصما للموقف الجديد من العمل في ظروف المجتمع الاشتراكي، بعدا أخلاقيا وتغذو عنصرها مهما في طريقة الحياة الاشتراكية. ومن ناحية أخرى، يمارس التحسين الشامل لطريقة الحياة الاشتراكية وللثروة الايديولوجية، والسياسية، والمعنوية، وللمجال الحياة اليومية والعلاقات الأسرية، برغم أنها تبدو بعيدة عن الإنتاج المادى، تأثيرا قويا متبادلا على كفايتها.

يجد أنه برغم الوحدة المتزايدة للنظام الاجتماعى للاشتراكية المتطورة، يحتفظ الإنتاج المادى والاقتصاد بأهميته المحاسنة في الحياة الاجتماعية. ويتوقف تقدم المجتمع نحو التماثل الاجتماعى الكامل، ومواصلة تحسين المستوى المادى والثقافى للشعب والتجاذبات فى المنافسة بين النظامين العالميين - الاشتراكية والرأسمالية - على كيف يواصل الاقتصاد الاشتراكى تطوره بصورة دينامية.

وانطلاقا من فكرة لينين الأساسية: «إننا نقدر الشيوعية فقط حينما تركز على حقائق اقتصادية»^(٧٥) يُعد الحزب الشيوعى السوفييتى من المهم للغاية تسريع تنمية البلاد اقتصاديا، وبناء الأساس المادى والتكنيكى للشيوعية.

وعندما طور لينين خطته للإتحاش الاقتصادى لروسيا ونظر إلى خريطةها رأى على أراضيها المترامية ليس فقط مراكز صناعية مهمة وإنما تخلقا أوبرا، وهمجية، نقية وبسيطة. ولكنه كان على اقتناع راسخ بأن النظام السوفييتى سيجعل بلادنا قوية وغنية.

وعندما ننظر إلى ما تحققت تحت قيادة الحزب اللينينى خلال الفترة السوفيتية نجد تعديدا كاملا للبلاد. فقد ظهرت مدن جديدة، ومراكز صناعية جديدة، ومجمعات إنتاجية إنجليزية جديدة، وشبكة وأسعة من وحدات إنتاج الطاقة والناجم. وضمن الاقتصاد المتقدم للاشتراكية نمو دينا ميا ومطرد للإنتاج الاجتماعى. وقد حدثت تغييرات اجتماعية كبيرة على أساس التنمية الصناعية المتسارعة. ولم تعد هناك مناطق نائية زراعية، كما حولت المزارع الجماعية والحكومية الإنتاج الزراعى والريف. وتشكلت جمهوريات اشتراكية مزدهرة ذات اقتصاد وثقافة وعلم عالية التطور داخل الدولة السوفييتية بدلا من المناطق الزراعية المتخلفة التى كانت تضطهدها القيصرية.

ويعد المجتمع الاشتراكى فى الاتحاد السوفييتى أرقى إنجاز للحضارة، برغم أنه ليس نظاما مكملا متحجرا لا يعرف أية صعوبات أو تناقضات. ولا تتفق محاولات إنقاذ طابع مطلق على

أية مرحلة تم التوصل إليها في تطوره، بما في ذلك مرحلته المتقدمة، مع المنهج اللينيني للمادية الجدلية. وحيث أن المجتمع الاشتراكي المتقدم يمثل مرحلة تاريخية مهمة على الطريق إلى الشيوعية، فإنه لا يشكل بأية حال نهاية إمكانيات الاشتراكية.

وسيكون من المجدود ألا نرى ونفكر التناقضات في التطور التقدمي للمجتمع الاشتراكي. وتنتضخ خصائص جدلية الاشتراكية في طبيعة القوى المحركة وفي النمط الجديد من التناقضات، وفي الأشكال والأساليب الجديدة لمعالجتها.

إن قانون وحدة وصراع الأضداد يوصفه قانونا عاما للجدل يعمل كذلك في ظل الاشتراكية. ولا تستبعد الوحدة الاجتماعية السياسية للمجتمع الاشتراكي التناقضات وصراع الأضداد. ويتطور المجتمع الاشتراكي كأى كائن حي آخر من خلال ظهور التناقضات وتجاوزها حين يولد النمو المتسارع مشاكل جديدة، وتفاوتات جديدة، وعلى حلها.

ومن ثم تزايد أهمية إدراك طبيعة التناقضات، وخصائص عمل قانون وحدة وصراع الأضداد في تطور الاشتراكية. ونود أن نشير إلى أن محتوى مفهومات «الضد» و «التناقض» و «وحدة الأضداد» و «صراع الأضداد» إلخ، يختلف في ظل الاشتراكية عنه في ظل الرأسمالية، حيث تنطبق كذلك على التماهيح والأشكال، والأساليب التي تتناول التناقضات العينية. ويكفى أن نقول إنه بينما يؤدي صراع الأضداد في ظل الرأسمالية كقاعدة إلى انتصار جانب ودمار الجانب الآخر واستعباده نهائيا، يؤدي التغلب على التناقضات بوصفها القوى المحركة للتطور التقدمي في ظل الاشتراكية إلى تعزيز وحدة المجتمع الاجتماعية السياسية.

إن نقاد الماركسية كانوا يريدون منا أن نقنع بأن الاعتراف بالوحدة الاجتماعية السياسية للمجتمع الاشتراكي وانعدام وجود طبقات متعادية به يتناقض مع الجدلية. وهم يرون أن الاعتراف بالطبقات المتعادية في كل مراحل التطور الاجتماعى أمر لازم للجدلية، بينما يرون أن إنكار التناقضات في ظل الاشتراكية يعادل خيانة المذهب. بيد أن هذا النقد غير المدروس يكشف عن مفهوم ميتافيزيقى سرقى لجوهر الجدلية. إنهم، مثل أ. دوهرنج مشوه الاشتراكية الشوم، يفسرون جدلية التطور على أنها تناقض دائم بين قوى متعارضة. ويسعون بواسطة مثل هذه الجدلية إلى البرهنة على أن انقسام المجتمع إلى طبقات دائم ولا يمكن إزالته.

تعد فكرة لينين القائلة بأن العداوة تختفى في ظل الاشتراكية بينما يظل التناقض أساسا لفهم علمي للخصائص في فعل قانون وحدة وصراع الأضداد في المجتمع الاشتراكي، وقد برهنت

على ذلك بشكل كامل الممارسة فى المجتمع الاشتراكى.

وعلى خلاف أى تشكيل اجتماعى سابق لا تعرف الاشتراكية أية تناقضات طبقية لا يمكن التوفيق فيما بينها، بينهما كان الصراع فيما بينهما من قبل يصل إلى حد تدهور ونهاية نظام سياسى واجتماعى معين. والمجتمع الاشتراكى صاعد، إنه نظام اجتماعى دينامى ونشط ومؤهّل للإنجاز التاريخى العظيم. والنجاحات التى توصلت إليها بالفعل البلدان الاشتراكية فى الاقتصاد والحياة الاجتماعية، وفى رفع ثقافة ورفاهية الجماهير، تكشف عن القدرات التى لا تستنفد للمجتمع الجديد، وتفوقه الذى لا يمكن إنكاره على الرأسمالية. وتعتبر نجاحات الاشتراكية القوة المحركة الأساسية التى تعجل بالتقدم الاجتماعى للعالم.

إن وانقطاع سير التطوره الملحوظ الناجم عن التناقضات العدائية بين القديم والجديد فى المجتمع الاشتراكى يخلق مكانه لأساليب أخرى لمعالجة التناقضات وأحدها هو الحذف الذى وصفه لينين بأنه نقطة الصلة المتبادلة، نقطة التطور التى لا يستبعد فيها الايجابى أو التحول الكيفى للنظام الاجتماعى مع الاحتفاظ بأساسه. وهنا يتضمن بالإضافة لمجرد إزالة الغداوات، الاستمرارية، والانتقال إلى نوع جديد من الظواهر موروثة عن التدهم المبنى وكنقاط للتطوره. وهنا الاحتفاظ بعكس وحدة واستمرارية العملية الاجتماعية. ومن ثم الصلة القوية بشكل خاص بين القديم والجديد فى المجتمع الاشتراكى.

ومع ذلك، فلا يترتب على هذا أنه يمكن تجاهل التناقضات غير العدائية، ويشير كل من النظرية والتطبيق إلى أنه حتى عندما لا تكون عدائية فى طبيعتها، قىامكانها أن تولد صدامات إذا لم تعالج فى حينها. وتطالب الجدلية باستخدام تناقضات الاشتراكية بوصفها مصدراً وحافزاً لتطورها التقدمى، لا بتجاهلها.

وهذا الاعتبارات مهمة كذلك لأن افكار لينين عن جدلية الاشتراكية تفسر أحياناً بطريقة مجردة دون اعتبار للزمان والمكان (وفى بعض الحالات من جانب واحد). وتعد إقامة وتطور الاشتراكية فترة تاريخية كاملة بأطوارها الخاصة للصعود إلى أعلى مراحل الشيوعية. وتبين التجربة أن الدخول فى فترة الاشتراكية، فترة بناء المجتمع الاشتراكى المكتمل فى الأساس، مرحلة الاشتراكية الناضجة، هى معالم مهمة فى هذه الفترة. وتواجه كل فترة بشكل ثابت مظاهر محددة لهذه التناقضات.

ومع ذلك، نلاحظ أحياناً نظرة غير جدلية، غير تاريخية لجدلية التناقضات وهكذا، فإن

بعض النظرين إذ يفسرون بشكل خاطئ فكرة لينين المعروفة القائلة بأن وحدة الأضداد، نسبة وانتقالية، بينما صراع الأضداد المتبادلة مطلق كالتطور والحركة، يرون تفاقماً كلياً للصراع والتزاعات - في تطور الاشتراكية، مرجعين الجدلية في مراحلها كافة إلى الصراع بين الأطراف المتعارضة. ورغم أنه يتضح من نص لينين أن ما يفترضه هو التناقضات العدائية. فمن الواضح أن تلك الملاحظات التي كتبت عام ١٩١٥ كانت موجهة من الناحية السيرانية ضد مفهومات المساومة الاصلاحية للتهدان والتعاون بين الطبقة العاملة والبرجوازية. والماركسية أساس ضد رد الجدل إلى العداوة بين القوي المتعارضة كما فعل دوهرنج وبعض الفلاسفة الآخرين.

ومع ذلك فهناك تطرف آخر في تحليل خبرة البناء الاشتراكي؛ ففي بعض الأحيان تقدم جدلية بناء وتطور الاشتراكية كما لو كانت الحرب الأهلية وجهود تصفية الكوكلاء والعناصر الرأسمالية بشكل عام لم توجد. ويتم تجاهل فكرة لينين القائلة بأنه بعد انتصار الثورة لا يتوقف الصراع الطبقي وإنما يقدو أكثر ضراوة، وأنه خلال الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية يسير الصراع على أساس دعائم المنتصر. فلماذا دكتاتورية البروليتاريا إذا لم تكن توجد بعد انتصار الثورة الاشتراكية قوى معادية للاشتراكية ولا تناقضات عدائية بين الاشتراكية النامية والرأسمالية الزائلة ؟

يشكر بعض النظرين في الحركة الشيوعية أن دكتاتورية البروليتاريا شيء ضروري كمنط لللدولة في فترة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية. وينبع ذلك من المغالاة في تبسيط مفهوم طرق تطور الاشتراكية، ومن التقليل في تقدير الصراع الطبقي الحاد خلال الانتقال إلى الاشتراكية ومن ثم انكار التناقض العدائي بين قوى الاشتراكية وعناصر الرأسمالية. وسيكون من غير المفيد لأصدقائنا تقديم خبرة البناء الاشتراكي من جانب واحد، وبشكل سطحي ، وتبسيط جدلية تطور الاشتراكية.

والاشتراكية لا تنشأ في فراغ، كما أنها لا تكون متطورة بشكل كامل عند ولادتها. إذ تستمر في الوجود في البداية الأشكال الرأسمالية، بغير الاشتراكية، للاقتصاد. جنباً إلى جنب مع البناء الاشتراكي الفتي ، ولهذا السبب توجد في مجتمع فترة الانتقال إلى جانب التناقضات غير العدائية، تناقضات عدائية بين الاشتراكية وبين العناصر الرأسمالية والبرجوازية الصغيرة ، ناهيك عن العداوة بين الاشتراكية والرأسمالية العالمية. وقد أكد الحزب الشيوعي

السوفييتي بثبات. واضحا ذلك في اعتباره، الحاجة إلى البقطة الثورية بالنسبة لأعداء الاشتراكية الطبقيين وإلى سياسة لا تعرف مساومة للتغلب على معارضتهم.

ومع إضفاء طابع اشتراكي على الإنتاج في المدينة والريف ووضع أسس الاشتراكية، يزال بشكل كامل التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتصفى آخر الطبقات الاستغلالية ومهما العداوة الطبقية. ويسود البناء الاقتصادي الاشتراكي بشكل كامل. ويلعب الاتحاد المتعاطف بين الطبقة العاملة وفلاحى المزارع التعاونية، والمثقفين العاملين الممثلين لهم، دوره بوصفه أساسا صلبا للمجتمع. ومع ذلك يستمر لبعض الوقت عدد من الناس غرباء على الاشتراكية - من العناصر البرجوازية ذات الأصل الحضري والريفي، ومجموعات مختلفة من مثقفي البرجوازية الصغيرة وأعضاء المنظمات القومية البرجوازية، الخ وتواصل العناصر المعادية التى تمحورها وتساندها الإمبريالية معارضة البناء الاشتراكي وتصبح دكتاتورية البروليتاريا ضرورة ليس فقط لتدبير الشئون الاجتماعية وإنما كذلك لتنع المعارضة.

وتظهر التناقضات غير العدائية كذلك، بالطبع، كى يتم التغلب عليها فى النهاية وحتى بعد الحرب الوطنية العظمى ١٩٤١ - ١٩٤٥، وبعد أن تخففت الاشتراكية التى بنيت فى الاتحاد السوفييتي معنتها أصبح من المقبول بشكل عام أن التناقضات يمكن أن تنشأ كذلك فى المجتمع الاشتراكي بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج. واقتنع الحزب بأنه إذا ما توفرت للمهينات الحكومية سياسة صحيحة،^١ لأمكن حل هذه التناقضات بنجاح دون أن تتحول إلى نزاع. ومع ذلك فقد قيل أن النزاع يمكن أن يصبح أمرا محتوما إذا ما وجدت سياسة خاطئة ويمكن لعلاقات الإنتاج حينئذ أن تعمق بشكل خطير تطور القوى المنتجة. وضمن اهتمام الحزب الدائم بهذه المسألة بشكل عام التوافق الدينامي بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، ولم تكن هناك نزاعات برغم أن الاقتصاد القومى قد عانى بعضا من الصعوبات ونوعا من التفاوت. وعلى أساس نجاحات البناء الاشتراكي تعززت الوحدة الاجتماعية بين القوميات فى المجتمع السوفييتي ونما الجهورت الاقتصادى والدفاعى للدولة السوفييتية.

ومع هذا، فإن تطور بعض البلدان الاشتراكية يوضح أنه حتى بعد وضع أسس الاشتراكية بالفعل، فإن تنشيط القوى المعادية للاشتراكية ونمو العداوة لا يصبح مستحيلا عندما تضعف البقطة والصلة بالجاهل أو تحدث أخطاء وتشويهات فى سياسة الهيئات الحكومية. ويمكن

للنشطات التخريبية لبقايا الطبقات والأحزاب المعادية ومراكز التخريب الإمبريالي، في مثل هذه الظروف، أن تشكل خطرا على مكتسبات الاشتراكية.

تتطلب الجدلية تحليلًا محددًا لأوضاع عينية. ومن الواضح أن حدة الصراع بين قوى الاشتراكية والعناصر المعادية للثورة في البلدان المختلفة في عملية البناء الاشتراكي تعتمد لدرجة كبيرة على طبيعة العملية الثورية. وحيثما يتخذ الانتقال من المرحلة الديمقراطية للثورة إلى المرحلة الاشتراكية شكل هبة مسلحة وحرب أهلية، كما حدث في روسيا، حيث تمت هزيمة الأعداء الطبقيين للبروليتاريا في معركة مفتوحة وأبدى الحزب الشيوعي والدولة الاشتراكية بقطة طبقية، جرى بناء الاشتراكية وتطورها في ظروف لم تجرؤ فيها العناصر المعادية للثورة على تنظيم أعمال مسلحة منظمة ومواجهة مباشرة مع الدولة الاشتراكية. ولكن حيث تمت الثورة الاشتراكية من ثورة ديمقراطية بطريقة سلمية بدرجة أو أخرى تحتفظ الطبقات الاستغلالية والأحزاب المعادية للبروليتاريا نسبيًا بقوة كبيرة، وإذا ما استطاعوا إلى جانب ذلك الاستفادة من أخطاء الحزب وقيادة الدولة وتقاط الضعف فيهما، فإنهم يشنون، بمساندة الإمبريالية النشطة، هجوما مكشوفًا ضد أسس الاشتراكية. وكانت تلك هي الحال مثلا في المجر عام ١٩٥٦، وفي تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨، وفي بولندا حيث لاحظنا ظواهر ما يشبه الأزمة في ١٩٨٠ - ١٩٨١.

وبفضل الشيوعيين تطوروا سلميا للبناء الاشتراكي. وهذا ممكن في الأساس وقد تحقق في عدد من البلدان التي ينتهج فيها حزب الطبقة العاملة، والدولة الاشتراكية، سياسة طبقية، ويكبحون بمهارة العناصر المعادية للاشتراكية ويغفلون عليها ويدعمون على الدوام مواقع الاشتراكية.

وتبين تجربة الاتحاد السوفييتي أن التغير التاريخي، عندما تنتصر الاشتراكية تماما بشكل نهائي ويتم التوصل إلى وحدة المجتمع الاجتماعية والايدولوجية والسياسية، يمكن علة مرحلة كيفية جديدة في تطور المجتمع الاشتراكي. ويرتبط بهذه المرحلة الجديدة كيفية تطور دولة دكتاتورية البروليتاريا إلى دولة اشتراكية لكل الشعب. وفي هذه المرحلة لا توجد تناقضات اجتماعية متعادية داخل المجتمع، ولا يمكن أن توجد.

إن تحالف الطبقة العاملة وفلاحى المزارع الجماعية ومثقفى الشعب مع الطبقة العاملة التي تلعب الدور القيادي يتعزز بدرجة أكبر، بوصفه القوة الدافعة الكبيرة في بناء الشيوعية، مع

انتصار الاشتراكية الكامل ومع دخولها مرحلة الاشتراكية المتطورة.
وترتب على ذلك أننا يجب أن نعالج بطريقة تاريخية، أى جدلية كذلك، تحليل
التناقضات التى نواجهها فى تطور الاشتراكية.
لقد قال لينين : «إن انتهاك المادية الجدلية يتضمن قفزة منطقية (وليست مادية) فوق
مراحل عديدة عشية» (٧٦).

وتهدف نظرة لينين لمنهج تحليل الأنساق فى تطور الاشتراكية إلى تحديد علمى صارم
للمرحلة التى تم التوصل إليها فى النضوج الاجتماعى الاقتصادى وما يرتبط بذلك من وصف
واقعى للمشاكل الملحة. وهذا دون تأخير أو دون استباق الأحداث. ويهدف كذلك إلى ربط
هذه المشاكل بأهداف الشيوعية النهائية.

لقد سعى لينين المجتمع الاشتراكى الناضج، كذلك، الاشتراكية التكمالة، وهذا أمر مهم
لغة لإدراك خصائص تطور جدلية المجتمع الاشتراكى الناضج وتقدمه نحو الشيوعية.
وعندما نتحدث لينين عن الاشتراكية التكمالة كان يعنى طبيعته الشاملة لتناسب معين بين
الجوانب كافة، كان يعنى اكتمال المجتمع الاشتراكى. وكان يعنى توافق الأساس مع البنية
العليا، والسياسة مع الاقتصاد، والمركزية مع الديمقراطية، والمصالح الشخصية مع المصالح
العامة، والابديولوجيا مع الظروف المادية، وقبل كل شئ التوافق بين قوى الإنتاج وعلاقات
الإنتاج.

يعد التغلب على كل عدم التناسب والتفاوت الذى ظهر من قبل فى مجرى إعادة البناء
السريعة للاقتصاد، والحياة الاجتماعية والثقافة إحدى الخصائص الأساسية فى جدلية التطور
الحالى للمجتمع السوفيتى.

وإنه لمن الأصعب بالطبع، التوصل إلى حالة من التناسب والتوازن بين العناصر والجوانب
المختلفة التى تتغير بسرعة للحياة العامة، عنها فى حالة العناصر الكمبارية على نطاق
المعمل. ويمكن التغلب على عدم الاستواء وعدم التناسب والتوصل إلى الربط المتناسق بين كل
أجزاء الكائن الاجتماعى فحسب فى تطور لا يتقطع .

وقد أشار اجتماع يونيو ١٩٨٣ المكتمل للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى إلى
أنه: «فى تطورنا الاجتماعى اقترنا الآن من نقطة فى التاريخ أصبحت عندها التغيرات
الكيفية العميقة فى قوى الإنتاج واكتمال علاقات إنتاج تتفق معها ليست ضرورة فحسب

وإنما حتمية كذلك. وهذه ليست مجرد رغبتنا... ولكنها ضرورة موضوعية وليس هناك من طريق لتجنبها» (٧٧) .

إن التحولات الثورية الجذرية أحدثت فى السنوات المبكرة للسلطة السوفيتية علاقات إنتاج اشتراكية متقدمة، ومن ثم أشكالا غير معروفة من الإدارة المخططة بينما كانت قوى الإنتاج لا تزال من عدة وجوه غير متطورة بل ومتخلفة لدرجة كبيرة. وشهدت العقود التى أعقبت ذلك تغيرا جذريا ؛ فقد أقيمت قوى إنتاج عالية التطور وأصول إنتاجية ضخمة. ودفعت علاقات الإنتاج الاشتراكية للدرجة كبيرة النمو الاقتصادى. إن جعل قوى الإنتاج تتمشى مع الطابع الثورى الجديد لعلاقات الإنتاج قد جعل بالإمكان فى فترة تاريخية قصيرة حل عدد من المشاكل الاقتصادية الكبرى، وتنفيذ التصنيع، وإحداث ثورة متسارعة فى الإدارة وفى كل الأساس المادى للمجتمع. وقطعت قوى الإنتاج طريقا قد يستغرق فى تأثيره التحولى أعقابا تاريخية بكاملها فى ظروف أخرى . وكان التصنيع الاشتراكى حاسما فى أن ترتفع قوى الإنتاج إلى مستوى متطلبات الأساس المادى والتكنيكى للاشتراكية، وقد غدت الطبقة العاملة وقواها الانتاجية الأساسية لتصبح عالية المهارة فى مهامها.

إن علاقات الإنتاج الاشتراكية بوصفها عاملا قويا فى تطور القوى المنتجة، إذ تحتفظ بفعاليتها خلال المرحلة الاولى للشيوعية، تكتمل على الدوام فى مجرى الممارسة الاجتماعية، مع تغير جوانبها المختلفة كمن تلبى احتياجات الإنتاج. ووصل كلا الشكلين الأساسيين للملكية الاشتراكية - ملكية كل الشعب وملكىة المزارع الجماعية والتعاونيات - إلى مستوى من التشريك. ودعمت الاتحادات الإنتاج والمجمعات الصناعية الاقليمية ملكية الشعب بأسره. إن الاتحادات المتعاضدة بين المزارع فى الريف والتكامل الصناعى الزراعى المتزايد يقرب ملكية المزارع الجماعية والتعاونيات من ملكية الشعب بأسره. وقد خلق كل هذا امكانيات تقدم جديدة لقوى الإنتاج والاشراكية.

وينبى أن نضع فى الاعتبار أن علاقات الإنتاج لا يمكن ردها إلى أشكال الملكية، مادامت العلاقات الاقتصادية بين الناس تشمل مجال تبادل النشاط ونتائج (المنتجات) وكذلك مجال التوزيع.

وتشغل العلاقات بين الفرد، وأسرته العنصر، والمجتمع ممثلا فى الدولة الاشتراكية، مكانا مهما فى نظام العلاقات الاقتصادية الاشتراكية . فالدولة تدير الاقتصاد وتحتفظ بصلاص مع

المؤسسات ومع المنتجين المباشرين من خلال الأجهزة الاقتصادية والمالية والعوامل الاقتصادية مثل الأجور، والأسعار، والربح، والائتمان، والضرائب. الخ. ولذلك فإن الترابط الصحيح، الذى يربط على أفضل وجه بين المصالح الشخصية والجساعية والوطنية، ذو أهمية كبرى فى مجال الإنتاج. وتلعب الميكانيزمات الاقتصادية وعناصر الإدارة كافة دورا كبيرا فى معالجة المشاكل الناشئة.

وبشكل عام، فإن علاقات الإنتاج القائمة فى المجتمع السوفييتى تتفق وقوى الإنتاج النامية، برغم أن بعض عناصرها لا تزال تتخلف. وتشمل هذه جوانب علاقات التوزيع وبعض أشكال التخطيط والإدارة. ولم يعد محتملا بشكل خاص انتهاك مبدأ التوزيع الاشتراكى وفقا للعمل المبدول، والتسوية الانتقائية للأجور بما يقوض الحوافز المادية لنمو إنتاجية العمل. وباختصار، فقد نشأ تناقض، يمكن تلسمه برغم أنه جزئى، بين جانبيين للإنتاج. وهذا مصدر الصعوبات والمشاكل التى تواجهنا فى الوقت الحاضر، والتى يجب إزالتها. لقد كلف الحزب الشيوعى السوفييتى الدولة وأجهزة التخطيط والأجهزة المالية والمراكز العلمية، بشكل ثابت، مهمة تطوير طرق تحسين علاقات الإنتاج والميكانيزم الاقتصادى، وأساسا الإدارة، التخطيط والإشراف، واتخاذ التدابير لرفعها إلى مستوى قوى الإنتاج فى المجتمع الاشتراكى الحالى وبذلك ضمان تسريع النمو الاقتصادى وغو التقدم العلمى والتكنيكى والاجتماعى والاقتصادى. وتستهدف الاستراتيجية الاقتصادية السوفييتية مواصلة التطوير الشامل للقرى المنتجة على وجه التحديد وإزالة التخلف فى بعض عناصرها. وبخاصة فى مجتمعات الوقود والطاقة والمعادن، والنقل وصناعات السلع الاستهلاكية.

إن كشف كل الإنتاج الاجتماعى مع تسريع التقدم العلمى والتكنيكى بوصفه عنصره الأساسى، هو الطريق الرئيسية لتغييرات جذوية فى قوى الإنتاج.

وفىما يتعلق بإذا ما كانت التناقضات قائمة بين احتياجات تسريع التقدم العلمى والتكنيكى وبعض جوانب علاقات الإنتاج الحالية، يقال بشكل عام إن بعض عناصر الميكانيزم الاقتصادى، أى علاقات الإنتاج، لا تتفق بشكل كامل مع التطبيق المتسارع للتكنولوجيا الجديدة، وبالتالي فإنها تعمق التقدم العلمى والتكنيكى. ولم تعد بعض أشكال الإدارة الاقتصادية تتمشى مع تكثيف الإنتاج والربط بين الثورة العلمية التكنولوجية وبين المزايا

الاجتماعية والاقتصادية للنظام الاجتماعى .

ومع ذلك، فإن جدلية القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج لا تنتهى عند ذلك. تظهر تناقضات وتفاوتات معينة داخل القوى المنتجة نفسها وتتضح تخلفات فى اتجاهات معينة. وكثيرا ما تبرهن أكثر الاتجاهات تقدما فى التقدم العلمى والتكنيكى أنها غير فعالة بما فيه الكفاية ليس فقط خلال التناقضات فى جانب الميكانيزم الاقتصادى وانما كذلك لأن بنية الجهاز الانتاجى لم تتلاءم بعد مع التطبيق الكلى لآخر المنجزات العلمية والتكنولوجية، مثل، الالكترونيات، وآلات العمل والحاسبات، والمعالجات الدقيقة. وإذا ما حكمتنا فحسب بالاكتشافات العلمية، يكون العصر الجديد فى التكنولوجيا يبدأته الأولى.

وفى الحقيقة، فإن الجيل الجديد من الحاسبات يمكنه أن يحل ١٠٠ مليون عملية فى الثانية. لقد تمت قدرة وذاكرة الحاسبات بشكل هائل - فبالورة واحدة يمكنها أن تحمل مئات الآلاف من العناصر المسجلة، وسرعان ما ستحمل ملايين. ولقد غدت الأتمتة المقعدة للإنتاج باستخدام الحاسبات مسألة عملية تماما.

ويصنع علماء الحياة المعجائب بالنسبة للمادة الحية. فوفقا لتقديراتهم يمكن لجزيئ بشرى واحد (د ن أ)* أن يحوى معلومات أكثر من ذاكرة كل الحاسبات معا. ويمكن للعلماء الآن أن يحددوا بالفعل ويعزلوا الجينات التى تنتج بروتينات قيمة ومواد طبية من صنع الانسان. وبإمكان الخلايا والهندسة الوراثية أن تنتج هجائن - تتشكل من أنواع مختلفة - يستحيل إنتاجها بالأساليب التقليدية، مثل، البطاطس - الطماطم. إن أساليب الوراثة وهندسة الخلية تطور بدرجة كبيرة عملية الانتخاب الطبيعى.

وتتقدم الالكترونيات الدقيقة والتكنولوجيا الحيوية أمثلة مذهلة لتفسير التكنولوجيا، وهو ما سيفقدو فى الغالب الاتجاه الرئيسى فى التقدم العلمى والتكنيكى المقبل.

بيد أن الثورة العلمية والتكنولوجية يجب أن تشمل كل فروع الاقتصاد الوطنى، وعلى الأخص بناء الآلات والمعدات التكنولوجية وذلك من أجل بناء أنظمة أوتوماتيكية معقدة لا يمكن بدونها تصور تغيرات نوعية جذرية فى قوى الانتاج. ويتطلب نمو الإنتاج على أساس

(*) رمز لحض دباوكسيرايبوتوكليك، وهو عضو بمجلسه البروتينات فى نوى الخلايا الحية ويقوم بدور هام فى نقل الصفات الوراثية (الناشر).

التقدم العلمى والتكنيكي موارد مادية هائلة (الوقود، والطاقة، والمعادن، والبلاستيك، والخشب والمواد الخام الزراعية، الخ) حتى فى ظروف تكنولوجيا تخزين الخامات. ومن ثم الحاجة إلى حسابات ذات فعالية اجتماعية واقتصادية معقدة للاتجاهات المختلفة، وإلى تحليل مقارن للضروب والحوافز المختلفة للنمو الاقتصادى.

ويرتبط بالتناقضات السابقة تلك التناقضات التى تبين عدم توازن معين فى إعادة الإنتاج، بما فى ذلك التسمان الأساسيان للإنتاج الاجتماعى.

ويخص الدور القيادى فى تطور الإنتاج تطور وسائل الإنتاج. ولسوء الحظ، فإن كلاً من التفسير النظرى لهذه الفكرة وتنفيذها العملى لم يستطع تجنب الأخطاء. وضيق الأفاق. وقد وجد الرأى القائل بأنه على الدوام وفى مراحل التشكيل الشيوعى كافة يجب أن تعطى الأولوية لتطوير وسائل الإنتاج على وسائل الاستهلاك. وأدى ذلك إلى زيادات لا مبرر لها فى بناء مؤسسات جديدة، وإلى تهديد الموارد، وإلى التطور الواسع لصناعات التمدين وتهديد المعادن والطاقة، والوقود، وكل المواد، بينما قلل لحد ما من ضرورة صناعات سلع الاستهلاك. كما حدث عدم تناسب لفترة طويلة فى الزراعة لأنها عُدَّت فى الغالب جزءاً من قسم ٢. وكل ذلك يتناقض مع النظرية الماركسية اللينينية عن إعادة الإنتاج الاشتراكى المتمد الذى تقول بأنه لا يمكن ضمان الدور القيادى لإنتاج وسائل الإنتاج من خلال التمدى المنتظم على إنتاج سلع الاستهلاك. ودون التوسع فى الأخيرة تستحيل إعادة الإنتاج المتمد بشكل عام بما فى ذلك وسائل الإنتاج.

إن تراكم القدرة الاقتصادية القوية قد وفر المستلزمات الموضوعية لإعادة بناء الإنتاج. وإذا يتخذ الحزب تدابير لتطوير الصناعة الثقيلة (وفروعها. الأساسية على وجه الخصوص) فإنه يجد من الضرورى ضمان أولوية نمو الفروع المنتجة للسلع الاستهلاكية والتطور الشامل للزراعة.

وفى الوقت نفسه سيكون من الخطأ تماماً تجاهل أثر التقليل من قدر قانون أولوية نمو وسائل الإنتاج الأساسية لأن مراعاته هى الشرط الضرورى لتحسين قوى الإنتاج. أساس التقدم الاجتماعى. بدون التوسع فى إنتاج الآلات والطاقة، لا يصبح أى تقدم تكنيكي، أو زيادة فى انتاجية العمل، أو تقليص فى العمل اليدوى وميكنته ممكناً. وعند تطوير نظرية إعادة الإنتاج وتطبيقها العملى يجب أن يتذكر المرء أن التناسب

الاقتصادى الوطنى فى كل مرحلة من البناء الاشتراكى يجب أن يكون على أفضل وجه، وأن يقام عليه الدليل عقليا وينطلق من احتياجات وامكانيات التقدم الاقتصادى، والاجتماعى، مستندا إلى معرفة القوانين الاجتماعية الموضوعية وليس من المفاهيم العقائدية الجامدة. ويوجه الحزب الشيوعى السوفيتى نهجه دون انحراف نحو مواصلة تطوير قاعدة الرقود والمواد الخام والمعادن، وفروع الصناعة الأخرى على أساس تسريع التحديث التكنيكى وتكثيف الانتاج، والاستخدام الاقتصادى الصارم للمعادن، والرقود، والطاقة، ولأنواع المواد الخام كافة من أجل زيادة الانتاج. وتكمن الحكمة الاقتصادية والمهارة الإدارية فى تطوير فروع الاقتصاد كافة بمعدلات أعلى ووفقا للنطاق اللازم من خلال تكثيف الإنتاج، وليس بتقدم البعض على حساب البعض الآخر.

ومع ذلك ، فتناقضات الحياة الجديدة لا تشكل فحسب عائقا وإنما فى الأساس مصدرا للتطور. وكان هذا على الدوام وسوف يبقى على الدوام التناقض بين الجديد الناشئ، والكيان «الحاضر» المستقر. وكان التقدم سيبدو مستحيلا دون مثل هذه التناقضات التى تُتضح بدرجة أكبر فى العلوم والتكنولوجيا. إن تطوير الجديد المتقدم، والتغلب على النزعة المحافظة، والركود، هى المستلزمات الرئيسية، والقوى المحركة، للتقدم العلمى والتكنيكى. والوضع مماثل فى مجالات الحياة الاجتماعية الأخرى. ومن الطبيعى فحسب أن نجد التناقضات بين الجديد والقديم، بين المجددين والمحافظين، بارزة للغاية فى أدب الواقعية الاشتراكية. إن الكمال الشامل للاشتراكية، والتغلب على المصاعب الناشئة، ومعالجة المشاكل الجديدة وكذلك التقدم إلى حدود جديدة تشكل جوهر نشاط الحزب والشعب.

ومن المقرر فى علم الاجتماع الماركسى منذ أمد طويل أن التناقضات هى مصدر التطور، ولكنها تعمل فى حد ذاتها بوصفها مصدرا فقط عندما تتحد، وتعالج، وتحل. ومن المهم أن يجرى التحقق منها والتخلص منها على الفور والا تحولت إلى ظواهر اجتماعية مؤلمة، وأوضاع هرجة، ولن نتحدث عن تأثيرها الضار على الجوانب المحددة للحياة الاجتماعية أو على المجتمع فى مجموعه. إن التعميم العلمى للخبرة التاريخية وكذلك لخبرة التغلب على التعقيدات والانتكاسات التى تعمق تحقيق القوانين الكامنة موضوعيا فى المجتمع الاشتراكى سوف تميز النجاحات التى تتحدد التطور التقدمى للبلدان الاشتراكية.

والى جانب النمو الطبيعى لصعوبات النظام الاجتماعى الجديد، تظهر عقبات ذات طبيعة مختلفة.. والبلدان الاشتراكية ليست فى مأمن تام من الأخطاء الفردية وسوء التقديرات

الناجمة عن القرارات والتدابير التي لا تتفق مع القوانين الموضوعية للتطور مع الوضع الفعلي، أي، إذا ما انتهكت جدلية الموضوعي والذاتي. إن صعوبات من هذا النوع مدينة بوجودها للاستخدام غير الكافي لأزما الاشتراكية في التخطيط والإدارة الاقتصادية.

ونحن نعرف مسئولين في البلدان الاشتراكية في الوقت الذي ينشرون فيه المادية يبدون نزعة ذاتية ضيقة الأثر في عملهم. وفي هذه الحالة، لا يصبح تجاهل الظروف الموضوعية للرأى المشترك، سوى مظهر للنزعة الفردية. وكما هي الحال في كل الأشكال التاريخية للنشاط، تحدد طريقة الإنتاج، والحياة المادية الكامنة في مجتمع الاشتراكية المتطورة، عملياتها الاجتماعية والسياسية والفكرية. ومن ثم الأهمية الدائمة والقصى في الدراسات الجدلية للتفاعل المباشر وغير المباشر بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج، والتناقضات والتناقضات فيما بينها.

وتعكس التناقضات في حياة المجتمع الاشتراكي كذلك في الوعي - في صراع النظرية المتقدمة إلى العالم ضد الآراء الزائلة، ضد بقايا وتأثيرات الايديولوجيا والأخلاق البرجوازية. تكمن الجدلية العميقة في ذلك. إن الأساس المادي والتكنيكي للشوعية سيضمن وحده شكلا أرقى للعلاقات الاجتماعية مبدؤها الأساسي - التطور الحر لكل فرد بوصفه شرطا للتطور الحر للجموع. والأمر الخامس في ذلك هو نمو انتاجية العمل. ولكن يجب أن يوضع في الاعتبار كذلك تحويل المثل الأعلى إلى واقع أي، القوة المنظمة الطبيعية للايديولوجيا الشوعية في النضال من أجل تحقيق المثل العليا. ويجب أن ينطلق المرء على الدوام ليس فقط من أسبقية الوجود وإنما أيضا من وحدة وتفاعل الوجود الاجتماعي والوعي الاجتماعي، كما أنه لا يقل خطرا تجاهل المثالية والذاتية عن تجاهل الطبيعة الضارة للمادية الاقتصادية والميكانيكية أو الأوهام التكنوقراطية.

لقد عارض لينين بحزم النظرية التي تطابق بين الوجود الاجتماعي والوعي الاجتماعي. وهذا ليس فقط لأنها ترفض فكرة المادية الأساسية عن أسبقية الوجود، وعَدَّ الوعي مسألة ثانوية، وتؤدي إلى النزعة الذاتية، إنها تصمد للنقد لأنها ترى علاقة الزعوى بالوجود بوصفها علاقة ميتافيزيقية، مستعدة بذلك إمكانية التناقض بينهما. ومع ذلك، فإن الوعي لا يتطابق تماما مع الوجود ولكنه مجرد انعكاس له، انعكاس يكون في أفضل الأحوال تقريبا فحسب: إن التكيف الواضح والتميز للوعي الاجتماعي مع تطور الوجود الاجتماعي هو

المهمة الدائمة للبشرية، والايديولوجيا الشيوعية مدعوة لرفع الوعي الاجتماعى للجماهير العريضة، ولتوضيح الطريق التاريخى للتحويلات الثورية وللبناء الاشتراكى والشيوعى.

إن الأفكار المتقدمة والمثل النبيلة تسبق الحياة وتتكهن بالمستقبل بيد أن هناك حاجة إلى الزمن، وإلى الظروف المناسبة والوسائل الايديولوجية كى يرتفع الوعي الجماهيرى إلى مستوى هذه المثل. إن إقامة وعى شيوعى يشارك فيه كل الشعب لا ينفى تفسيره كعمل آتية، بعد تفرغها من الأفكار القديمة والنظرة غير العلمية إلى العالم، بوعى اشتراكى ناضج، وب نظرة علمية مادية متكاملة إلى العالم. فحتى الجوانب المختلفة للوعى ليست فى حالة متطورة. فالمفاهيم المتناقضة يمكنها أن تتعايش فى وعى الفرد : رأى سليم فى المسائل السياسية، والوطنية وموقف أمين من العمل جنباً إلى جنب مع الأوهام الدينية وغيرها من الآراء والعادات الزائلة الموروثة عن الماضى.

وهذه الآراء التى تتجاوز زمانها تستمر فى الوعي ليس فقط لأنها لا تمتشى مع الوجود وإنما بسبب الصعوبات والتناقضات والتعقيدات فى الوجود ذاته.

ومن ثم أهمية التحليل فى الاعتماد المتبادل للعمليات الجارية فى المجالات للاقتصادية والاجتماعية، والسياسية مع التغيرات فى المجال الروحى ، وفى وعى وسلوك الناس. إن دراسة الأنساق فى تطور الوعي الاجتماعى يجعل بالإمكان، على وجه الخصوص، أن نفهم على نحو أفضل أسباب الظواهر السلبية فى طريقة الحياة الاشتراكية، وفى السلوك، والعمل والحياة اليومية للتغلب عليها.

ومن الواضح أننا لا نستطيع أن نلقى اللوم فى كل الظواهر السلبية على عتبة أنها «بقايا» فى وعى الشعب، وأنار نماذج الحياة لدى الطبقات والمجموعات السابقة غير الاشتراكية، لأنها قد كفت عن الوجود منذ أمد طويل، كما ولدت الغالبية الساحقة للمواطنين السرفيت وترمت فى ظروف العلاقات الاجتماعيه الاشتراكية السائدة والايديولوجيا الاشتراكية. وبسبب أضفاء طابع مطلق على هذه النظرة فإنه تتخلف عنها عوائق ومشاكل لم تحل فى مهدها برغم أنه يجب البحث عن الأسباب، فى ممارسة اليوم، فى نواقص السياسة الاقتصادية أو الاجتماعية، وفى قصور العمل الايديولوجى والتربوى.

وبالدرجة نفسها لا يمكن الدفاع عن التطرف الآخر الذى بدأ يظهر فى بعض الدراسات ويدعى أن الظواهر السلبية فى الوعي والسلوك لا علاقة لها بأية حال بآثار الماضى ، وإنما

ظهرت وولدت فى ظل الاشتراكية وإنها على هذا الأساس تنبع من طبيعتها، من الظروف المحددة لقيامها التاريخى ومن المرحلة التى تحققت فى نضوجها الاجتماعى الاقتصادى . ولذلك يعد من الخطأ النظر إليها على أنها من بقايا الماضى أو أنها وافدة من النظام الرأسمالى العالمى . ونحن نرى فى ذلك خطأ بين مسألتين : إحداها تتعلق بالجوهر والنشأة، أى، بالمجذور التاريخية للظواهر السلبية، التى تلاحظ فى المجتمع الاشتراكى اليوم، والأخرى بالأسباب القائمة خلف استمرارها، وفى بعض الحالات خلف حتى انتعاشها. وينبغى التمييز بين هاتين المسألتين برغم أن الصلة بينهما يجب أن توضع فى الاعتبار. وفى الحقيقة، فليست الاشتراكية هى التى أدت إلى نشأة الطفيلية، والتزعة الاستهلاكية، والرشوة ، وجمع الأموال، والإثراء غير المشروع، والجريمة وإدمان القمار والمخدرات. وأنه لأمر مختلف تماماً أن الدرجة التى ظهرت بها فى المجتمع الاشتراكى تتوقف على كثير من عملياته الداخلية وعلى فعالية التربية السياسية والأيدىولوجية.

وبالمعنى الاجتماعى التاريخى العريض، يمكن رؤية النواقص التى وصفناها من قبل وغيرها من الظواهر الشاذة على أنها بقايا وانتكاسات للنفسية البرجوازية والبرجوازية الصغيرة ولطريقة الحياة البرجوازية على التربة الاشتراكية. ونحن ندرك فى الوقت نفسه أن الظروف المسنولة عن انتعاشها يمكن أن تكون نواقص فى تنفيذ مبادئ الاشتراكية فى العلاقات الاجتماعية، فى علاقات التوزيع، وكذلك عناصر انزلاق فى تشكيل احتياجات الشعب المادية والروحية، سيكون من الخطألقاء اللوم فقط وكلية على الماضى أو أن نرى فيها ظواهر تنبع من طبيعة الاشتراكية نفسها. من ثم تكون مهمة علماء الاجتماع أن يحددوا زمن وظروف انتعاش وانتشار التجاوزات الرأسمالية، وتحديد الثغرات فى العمل الأيدىولوجى والتربوى ، والنواقص فى السياسة الاقتصادية والاجتماعية وقضج جذورها الموضوعية والغائية وعلى هذا الأساس وضع التوصيات لمعالجتها.

وهكذا تختلف التناقضات وأشكال ظهورها فى المجتمع الاشتراكى . وهى إذ تختلف فى طبيعتها ومظهرها إنما تظهر حين تظهر فى العلاقات الاجتماعية ، وفى الحياة الأيدىولوجية ويكون منظور أشكالها عريضاً للغاية فى كل هذه المجالات. وهى تمتد فى الحياة الروحية من المشاحنات الودية حول المسائل العلمية إلى الصراع الحاد ضد بقايا الرأسمالية وفى الشعب وضد تأثير الأيدىولوجيا الغربية فى العلاقات الاجتماعية - من المنافسة الرفاقية إلى التمع

الحازم لمثل هذه الظواهر المعادية للمجتمع كجنس الاموال، والروتينية، والجريمة، وانتهاك القانون والنظام الاشتراكي وقواعد الحياة الديمقراطية، وكبت النقد، ومظاهر النزعة القومية والمشااحنات القومية، وفي الاقتصاد - من سوء الإدارة في مؤسسات مفردة إلى انتهاكات التناسب الأمثل في الاقتصاد الوطني، ومن التغلب على النواقص في نظام الحوافز المادية إلى النضال ضد الشراء غير المشروع والسرقة المباشرة وتبديد الملكية الاجتماعية.

وأحدى الخصائص في جدلية المجتمع الاشتراكي أن عددا من التناقضات تحمل، كما وضّح لبنين، من خلال الجمع بين الأضداد لهذه القضايا مثل الجمع بين الديمقراطية والانضباط، بين القيادة الجماعية وإدارة فرد واحد، بين الإدارة المركزية في فروع مفردة والهيئات الإقليمية بين الفروع، بين الحوافز المادية والمعنوية، وبين المصالح الفردية والاجتماعية، الخ.

ومع ذلك فإن الجمع بين الأضداد يؤدي إلى احتكاكات وصراخ، فالجمع بين المركزية والديموقراطية يفترض مسبقا التغلب على المركزية البيروقراطية والاتجاهات الضيقة الأفق وتحسين انضباط العمل والدولة. إن الجمع بين المصالح الفردية والاجتماعية، وبين الحوافز المادية والمعنوية يتحقق في النضال ضد النزعة الفردية وجمع الاموال، والبحث عن الفات، وضد تسوية الأجور والقسوة والعدوان على مصالح الفرد.

وعادة ما تحمل التناقضات في المجتمع الاشتراكي في مرحلة الخلاقات، قبل أن تنمو إلى نزاع اجتماعي، مما يضيّق استخدام الإكراه لحلها. وهكذا يجرى التحقيق التدريجي لنموة ماركس القائلة بأنه في مجتمع بلا طبقات أو عداوات طبقية «ستكشف التطورات الاجتماعية عن أن تكون ثورات سياسية» (٧٨).

والشيء الذي يميز الاشتراكية أن التناقضات في ظلها تحمل لمصلحة المجتمع في مجموعه، وليس في مصلحة مجموعة اجتماعية معينة. فالاستجابة الدينامية المرنّة لكل من التناقضات القائمة والناشئة والمستندة إلى مبادئ الماركسية اللينينية لإدارة المجتمع، تحث على اختبار الطرق والوسائل لحلها، وتحد بدرجة كبيرة من فعل التلقائية في العملية، وتضفي على كل نشاط المجتمع، وعلى الطبقة العاملة وحزبها، بوصفها قوة قائدة، طبيعة خلاقة وهادفة.

وبين السمات الخاصة لجدلية تطور الاشتراكية التي تبرزها تجدد الإشارة إلى الدور المتعاظم للعامل الذاتي في حياة المجتمع وفر أهمية الوعي والتنظيم الجماهيري، والدور القيادي للحزب الماركسي اللينيني، وعمل كل الهيئات الاجتماعية وأجهزة الدولة، ويعود السبب في ذلك إلى أنه في ظل الاشتراكية يحل محل النظر الاقتصادي والاجتماعي التلقائي في الأساس

تنظيم واسع ومخطط لكل من الاقتصاد القومى وكل الحياة الاجتماعية. ومن ثم الدور الكبير للعامل الذاتى فى حل التناقضات الناشئة فى المجتمع الاشتراكى، وهو ما يمكن أن يقدم وفقا للضرورة التاريخية، مساعدة نشطة فى التغلب على التناقضات فى حينه، برغم أن مظاهر الذاتية وانتهاك احتياجات القوانين الموضوعية يمكن أن يعرقل حل المشاكل الملحة.

ويحتل أهمية كبيرة فى ذلك الدور التنظيمى للحزب الماركسى اللينينى الذى يضمن كشف التناقضات فى حينه ويحدد طرق وأشكال التغلب عليها.

وتعد الماركسية اللينينية الانتقال من أشكال الحياة السابقة على الاشتراكية إلى التشكيل الاقتصادى الاجتماعى الشيوعى، والذى تشكل الاشتراكية مرحلته الأولى، قفزة من مملكة الضرورة إلى مملكة الحرية، التى لا تستبعد منها أو ترفض الضرورة التاريخية، وإنما تفترض مسبقا بالأحرى معرفة القوانين الموضوعية وما يتعلق بها من عمل. وهكذا تزداد حرية العمل تاريخيا على أساس الضرورة، وليس رغبةا عنها.

كما لا يقلل من دور العامل الذاتى من دور الظروف المادية الموضوعية فى تطور المجتمع. وعلى العكس، تزداد أهمية الإنتاج المادى وكل ظروف الحياة المادية بشكل عام فى عملية البناء الاشتراكى.

ومع تزايد عمق المعرفة بالطبيعة والاستخدام الأشمل لمواردها لا يلقى المجتمع اعتماد أعمال الناس وسلوكهم على القوانين الموضوعية للطبيعة والمجتمع، وبذلك لا يعمق إمكانية أو الحاجة إلى دور أعظم للوسط المصطنع للإنسان، للإنتاج المادى الطبيعية. ولكن يجب أن نضع فى اعتبارنا فيما يتعلق بالنشاط العملى كلمات الجبلز التى تقول بأن السيطرة على الطبيعة «تتمثل فى حقيقة أن لدينا ميزة على كل المخلوقات الأخرى وهى قدرتنا على تعلم قوانينها وتطبيقها بشكل سليم». (٧٩) ويميز المعنى العميق لذلك بوضوح أكبر مع تقدم العلم والتكنولوجيا، فى مجرى التطور التاريخى للبشرية.

ولا يتم نمو دور العامل الذاتى كذلك على حساب الظروف الموضوعية. إن مثل هذا التفسير يلقى تماما فى النهاية دورها مما يودى إلى انحراف عن الفهم المادى للتاريخ. إن الماركسية اللينينية إذ تكشف الدور المتعاظم للعامل الذاتى فى ظل الاشتراكية إنما تنظر إليه تاريخيا، فى تطوره. وعلى خلاف الرأسمالية التى يعد تطورها تلقائيا بشكل عام، يحظى

المجتمع الاشتراكي، الذي يمكن فيه التحكم الواعي في التطور على أساس قوانينه الموضوعية، بدور اكبر للعامل الذاتي ويتزايد باطراد مع تحسن أشكال الحياة الاجتماعية، والإدارة.

وتولى أهمية متعاظمة لذلك في تطور الظروف المادية للمجتمع ولكنها تعتمد في الوقت نفسه كذلك على هذه الظروف التي تحددها المبادرة والتنظيم ، والمصلحة الشخصية، والمسئولية الاجتماعية واليقظة السياسية. إن النشل في فهم هذه الجدلية وإضفاء طابع مطلق على العامل الذاتي وتفسيره وكذلك التقليل من قدر الأنساق الذاتية تشكل الأساس المعرفي للزعزعة الذاتية والارادية والاعتباطية، ويرتبط بها بشكل وثيق المبالغة في دور الفرد والتقليل من دور الجماهير الشعبية.

إن أهمية دور العامل الذاتي والنمو الضخم للثروة المنتجة والانتاج المادي تشكل معا مصدرا مهما للتقدم المتسارع للمجتمع الاشتراكي . وهذا هو المفهوم الصحيح الوحيد لجدلية العوامل الذاتية والموضوعية في تطور المجتمع الاشتراكي وفي عملية الانتقال إلى الشيوعية. وفي كلمات أخرى، فإن الواقع الموضوعي يوجد بشكل جدلي هذه الأضداد ولا يضعها في تعارض ميتافيزيقي مع بعضها البعض. وتقدم الماركسية اللينينية صورة شاملة لتقدم المجتمع من الاشتراكية نحو الشيوعية وتدرس بشكل جدلي كلا من القوانين الموضوعية للتطور الاجتماعي والدور المتعاظم للعامل الذاتي.

إن الكمال الشامل للاشتراكية والتغلب على الصعوبات الناشئة وكذلك حل المشاكل الجديدة والتقدم نحو آفاق جديدة يشكل المحتوى الرئيسي لمرحلة التطور الحالية في المجتمع السوفييتي.

وكما كان كمال الاشتراكية وتسريع تطورها يعدان تقدما نحو الشيوعية، فإن تطوير قوى الإنتاج الجبارة في بلادنا هو في الوقت نفسه محرك نحو خلق الأساس المادي والتكنيكي للشيوعية. إن ازدياد التقارب بين شكلتي الملكية الاشتراكية وإقامة بنية اجتماعية غير طبقية في الأساس ، والتغلب التدريجي على الفوارق الأساسية بين المدينة والريف وبين العمل الذهني والعمل البدوي سيؤدي في النهاية إلى قائل تام للمجتمع. إن زيادة إنتاجية العمل والتنفيذ الثابت لبدأ ومن كل حسب قدرته، ولكل حسب عمله لما تحول العمل إلى عادة، إلى الضرورة الأولية للحياة. إن الطريق إلى الحكم الذاتي الاجتماعي الشيوعي يمر بتطوير المبادئ الديمقراطية للنظام السياسي ، والحكم الاشتراكي للشعب، وخلق أفضل الصلات بينها.

وإن تربية المواطن على درجة عالية من الوعي والتعليم فى المجتمع الاشتراكى يعد فى الوقت نفسه تشكيلا لبناء الشيوعية النشطين، وهذه هى جدلية تطور المجتمع السوفييتى فى المرحلة الحاضرة.

٤ - التطور الاجتماعى السياسى والروحى للمجتمع الاشتراكى

يزداد التفاعل بين التقدم الاقتصادى والتقدم الاجتماعى السياسى والثقافى وثوقا مع دخول الاشتراكية القائمة الحقبة فى مراحل أرقى من النضوج. كما يزداد عمقا كذلك التحليل النظرى للبنية الطبقية وتطور العلاقات القومية، ومنجزات وآفاق مواصلة تقدم النظام السياسى، وطرق وأشكال تعزيز الأسس المادية والفكرية لطريقة الحياة الاشتراكية، وتشكيل الإنسان الجديد.

تميزت السنوات القليلة الماضية بتقديم ملحوظ للنظرية الماركسية اللينينية فى فهم طرق مواصلة تقدم المجتمع الاشتراكى اليوم نحو بنيته الاجتماعية الأكثر اتساقا، وبالتالي، حل المشكلة العالية والجمهورية للمساواة الاجتماعية. وبعد تحليل تطور البنية الطبقية الاجتماعية للمجتمع السوفييتى، والتقارب الأرق بين الطبقات والمجموعات الاجتماعية كافة، والاتجاهات الأساسية فى مواصلة تطور الطبقة العاملة، وفلاحى المزارع الجماعية والمتقنين، استخلص الحزب الشيوعى السوفييتى أن بنية المجتمع اللاتبقى ستبنى فى الأساس فى الإطار التاريخى للتطور الأول للتشكيل الشيوعى. ويعد هذا الاستنتاج اسهاما نظريا مهما فى نظرية طورى التشكيل الشيوعى من زاوية تطور بنية المجتمع خلال مجرى البناء الشيوعى.

لقد قال لينين أكثر من مرة إن الاشتراكية هى اضمحلال الطبقات. ونحن نرى اليوم ذلك بالفعل فى عملية عمدة حيث قضى فيها أولا على الطبقات الاستغلالية والناصر الرأسمالية بشكل عام، مع تحويل بنية الملكية الخاصة الصغيرة من خلال إقامة تعاونيات صغار المنتجين والإزالة التدريجية للفوارق الجمهورية بين الطبقات الكادحة والمجموعات الاجتماعية فى المجتمع الاشتراكى. وستختفى الفوارق بين الطبقات تماما عندما يدخل المجتمع الطور الأرقى للشيوعية. وفى ضوء هذه الأفكار والاستنتاجات وخبرة التطور الفعلى للعلاقات الطبقية

ينبغي صياغة تعريف دقيق لمفهومائنا حول المراحل الأساسية للتقدم نحو التجانس الاجتماعى الكامل. ويجب أن تميز بشكل خاص مراحل التغلب فى الأساس على الفوارق الطبقيّة والإزالة الكاملة لبقاياها بوصفها مستقلة نسبياً.

فما هى، من زاوية النّظر العليا الشيوعية، الطرق الاجتماعية الواجب اتباعها فى التقدم من صورة العامل والفلاح والمتق، وافراد المجموعات الاجتماعية الأخرى، اليوم، إلى صورة العامل فى المجتمع الاشتراكى الناضج واللاطبقي فى الأساس ؟

وبالإضافة إلى ذلك، ما الذى سيشكل على وجه الخصوص التفاضل والتفاوت بين الوضع الاجتماعى للعامل وصورته فى المجتمع الاشتراكى الناضج. واللاطبقي فى الأساس، وبينه فى المجتمع الشيوعى ، حيث تكون قد اختفت كل آثار الفوارق الطبقيّة ؟ ان الاجابة عدة هذه الأسئلة لها أهمية نظرية وعملية هائلة.

ينبغي تحليل هذه المسائل بشكل عميق وشامل عند تطبيقها على الطبقة العاملة بسبب موقعها المهم فى الإنتاج الاجتماعى. ولأنها أكثر الطبقات عددا وانضجها سياسيا وحامل ايدولوجيات وأخلاق متقدمة، وأكثرها دفعا وتنظيما وانضباطا ثورياً وجماعية. والمسألة هى كيف ستتغير طبيعة عمل الطبقة العاملة ومستواها التعليمى وثقافتها مع إقامة المجتمع اللاتطبقي فى الأساس.

تغير الثورة العلمية والتكنولوجية جذريا الأساس المادى للإنتاج وكذلك جوهر النشاط العملى للإنسان. وتتغير تحت تأثيرها وسائل العمل التكنينكية، ومصادر الطاقة، ومواد العمل، والعلاقة بين الفروع المختلفة للإنتاج الاجتماعى ، وبالتالي، بنية العمالة. كما تغير وظائف العمال وتركيبهم الشامل، ومستوى وطبيعة مهاراتهم، وتسرع من تطور التعليم العام والتدريب المهنى للعمال المهرة من الشباب والكبار.

إن التغيرات فى طبيعة ومحتوى عمل العمال المشتغلين فى الفروع الصناعية للإنتاج المادى جوهرية وواضحة بشكل خاص. وقيما يتعلق باتفاق ميكنة وأتمة الإنتاج يمكن استنتاج أن العمال ذوى المهارة العالية والمدربين جيداً سيسودون فى الإنتاج المادى إذ يشغلون معدات عالية الانتاجية شبه مؤقتة ومؤتمتة. وبعد تحليل ظهور وتطور هذه المجموعة من العمال ذا أهمية خاصة لهم اتجاهات وأفاق تطور كل من الطبقة العاملة السوفيتية وكل البنية الاجتماعية للمجتمع الاشتراكى. ويجب بالطبع أن تولي ما تستحقه من اهتمام حقيقة أن

ظهور عمال من الطراز الجديد ليس عملية مفاجئة خالية من التناقضات. وتم الأتمة والميكنة المتكاملة للإنتاج بمراحل متتالية وفي مرحلة الأتمة الشاملة فحسب تظهر كل الاحتياجات المادية والتكتيكية اللازمة لإثراء محتوى العمل وتطوير قدرات العامل في الأساس. وما له مغزى أن هذا الاتجاه يتضح منذ اليوم.

إن النمو السريع لعدد العمال الذين يشتغلون في الإنتاج التوجيهي أو التجريبي لهم دليل حي على تطور الطبقة العاملة في هذا الاتجاه. ففي عمل هؤلاء العمال، هؤلاء الذين يشتغلون في المؤسسات المؤقتة، تسود العناصر الخلاقية على المهارات الإدارية البحتة، وهو ما يحدده كل من موضوع العمل نفسه (تصميمات الآلات التوجيهية، الأجهزة... الخ) ودور العمال المباشر في خلق آلات ومعدات جديدة مع المهندسين والمصممين. ويتطلب المحتوى الإبداعي للعمل والمشاركة المحدودة نسبيا للروتين، والعمليات الرتبية، من حيث المبدأ، أن يحسن العمال على الدوام مستواهم المهني، ويوسعوا من آفاقهم الفكرية ويزيدوا من انضباطهم الذاتي.

وتزداد الفصيلة الزراعية للطبقة العاملة عددا كذلك، وتفقد أكثر مهارة، ويقف مشغلو الآلات، الذين يعدون عنصرها الواعد، في المقدمة.

إن النمو السريع وحتى المتسارع، المطلق والنسبي، لعدد الناس العاملين في الخدمات يشكل سمة مميزة للتغيرات في تركيب الطبقة العاملة، تحت تأثير الثورة العلمية والتكنولوجية. وما له أهمية كبرى، مثلاً، أن عدد العاملين في الصناعات السوفيتية والبناء قد ازداد بين ١٩٦١ و ١٩٨٠ حوالي ٥٠٪، وفي النقل والمواصلات حوالي ٩٠٪، بينما زاد العدد في التجارة، والتوزيع العام، والاسكان والمنافع العامة، والصحة العامة والتعليم، والصيانة اليومية ومختلف الخدمات المنزلية وغيرها من فروع البنية الاجتماعية التحتية إلى ١١٠٪.

واليوم يعمل ١٨٥ مليون شخص، أو حوالي ربع الطبقة العاملة السوفيتية في الخدمات العامة، مع نمو سريع في عدد عمال المهن الصناعية مثل عمال التركيبات والكهرباء. والنمو السريع لهذه الفصائل من الطبقة العاملة يعني أن نشاطها إنتاجي يشمل عمليا كل الاقتصاد القومي، وأن تأثيرها على العمليات الاجتماعية والاقتصادية قد زاد بدرجة كبيرة. وفي الوقت نفسه سوف تكتسب فصائل جديدة من العمال، ما تزال تتشكل من عدة

وجرو ، الصفات التي جعلت الطبقة العاملة مكانها عنيدا من أجل إعادة بناء العالم. والعمال المشتغلون في الخدمات عليهم أن يرقعوا من ثقافتهم العامة ومهاراتهم المهنية.

وهكذا ، فإن كل الاتجاهات الأساسية لتركيب الطبقة العاملة التي ترتبط ديناميتها وتأثير بالثورة العلمية والتكنولوجية ، تؤدي إلى نهضة أساسية في ثقافتها العامة والصناعية. وقد اتضح هنا على وجه الخصوص في السبعينات عندما انضم إلى صفوفها عشرات الملايين من الشباب من الرجال والنساء الحاصلين على تعليم ثانوي.

إن الدفع الثوري، وليس التجديد التكنولوجي وحده، ولا الثورة العلمية والتكنولوجية على وجه الدقة، هو الذي وضع العامل في مركز التطور الاجتماعي الذي يهد المصدر الرئيس لارتفاع المستوى الثقافي للجماهير العاملة في ظل الاشتراكية. وقد رأى لينين في هذا الارتفاع اتجاهها مهما للتحولات الاشتراكية. وتتخذ الأحزاب الشيوعية الحاكمة بثبات البرنامج اللينيني للثورة الثقافية. ومن اليديهي أن ارتباط ثقافة الطبقة العاملة بالثورة العلمية والتكنولوجية فوق كل شك، ولكننا نحتاج إلى تحليل أكثر تفصيلا لأشكالها المعينة.

بالطبع فما دمنا نتناول موضوع التفورات الجذرية في ظروف ومحتوى العمل ، وهو ما تحمده الأتمتة والتحولات البيئية في التكنولوجيا وتركيب الطبقة العاملة، والمستوى العام والصناعي ، لا ينبغي على المرء أن يتجاهل أن هذه العملية تولد كذلك مشاكل وصعوبات جديدة. وحتى الأتمتة الشاملة تولد في أطراف الإنتاج المؤتمت كثيرا من المشاكل القديمة بما في ذلك نصيب كبير للعمال المشتغلين في العمليات الثانوية غير الماهرة . ومن الطبيعي إذن أن يتصاعد الموقف السلبي للعمال منهم مع تغلغل التقدم التكنيكي في مجالات الإنتاج كافة وارتفاع مستوى تعليمهم ، وعلى ذلك فمع تحليل الظواهر الجديدة في تطور الطبقة العاملة والتي نتجت عن الأتمتة والانتقالات الجديدة الأخرى للثورة العلمية والتكنولوجية ينبغي أن يحسب حساب لتلك المشاكل والصعوبات القديمة والتي لا تزال لها أهميتها.

وبعد تحقيق ظروف عمل جديد وموقف جديد من العمل مشكلة مهمة ذات مغزى على كبير. وفي كلمات أخرى ، فإن ما نحتاج إليه هو دراسة أكثر عمقا لكيف تتحول المستويات الثقافية العالية للطبقة العاملة في المجتمع الاشتراكي إلى نشاط إنتاجي، وبشكل عام اجتماعي ، وما هي العوامل التي تطور طاقة الطبقة العاملة الكامنة التي تتحول إلى مشاركة

العمال النشطة في مناحي الحياة الاجتماعية كافة.

مع تقارب عمل الفلاحين الجماعيين والعمال الصناعيين بدرجة أكبر وإزالة الفوارق المتبقية في الحياة اليومية للمدينة والريف ، ستقترب الصورة الاجتماعية للفلاح من صورة العامل في مجتمع لا طبقي في الأساس. ومن المعروف جيدا أن تقارب شكل الملكية الاشتراكية، وتطور التنظيمات فيما بين المزارع والمؤسسات الزراعية الصناعية الموحدة، له تأثير كبير على البنية الاجتماعية للريف ويجعل من رفعا إلى بنية المدينة من حيث نماذج الإنتاج والحياة اليومية.

وينبغي أن نشير إلى أن المسألة المتعلقة بطرق التقارب بين شكل الملكية الاشتراكية قد توثقت منذ أمد بعيد، وغالبا ما جرى التأكيد على التسريع والتحويل الاختياري للإنتاج التعاوني، أي، إنتاج المزارع الجماعية ، إلى إنتاج تملكه الدولة (مزارع الدولة). وتعني مثل هذه النظرة في الحقيقة التقليل من قدر إمكانات المزارع الجماعية أو الشكل التعاوني للملكية، التي لم تستنفد بعد، وفي الوقت نفسه التقليل من الدور القيادي التحويلي للملكية الشعب بأسره، ووضعت الحياة أن المهمة يمكن حلها أساسا عن طريق التكامل الزراعي الصناعي وإقامة اتحادات ومؤسسات بين المزارع ومختلطة بين المزارع الجماعية ومزارع الدولة. وتم التوصل بالفعل إلى الكثير في تشكيل والبدء في تشغيل مثل هذه الاتحادات. وتمثل السياسة الهادفة إلى إقامة المجمعات الزراعية الصناعية في مواصلة تطوير وبعث الحياة في خطة لينين التعاونية كما تطبق في المستوى الحالي للقوى المنتجة وعلاقات الإنتاج الاشتراكية الناضجة.

وأكدت خبرة بلدان اشتراكية عديدة المفزي الاجتماعي للاتحادات الزراعية الصناعية في مختلف المستويات، مما يسمح بالخرزج باستنتاجات معممة.

أولا، وجدت طريقة عملية للتقريب بين شكل الملكية علي اساس زيادة تشريك الإنتاج الاجتماعي.

ثانيا، تم تحديد مكنائزيم التفاعل بين شكل الملكية مما يسمح بتحقيق أكمل لإمكاناتهما، وتوفير الظروف لزيادة إنتاجية العمل الاجتماعي.

ثالثا، تم تنظيم تعاون فعال للعمل بين الفروع المختلفة المتحدة في العمل لمنفعة المجتمع

بكامله. وهذه فى الأساس هى المصلحة الاجتماعية المشتركة ذات المحتوى الملموس والتى تصل إلى مصلحة كل الشعب.

وبالطبع، لا يجب فقط تحسين وإنضاج المزارع الجماعية أو الملكية التعاونية بشكل دائم، وإنما كذلك ملكية الدولة. وعلى أساس تحسينها فحسب يمكن للطبقة العاملة أن تضمن تقدمها، ودورها القيادى بين الفئات الاجتماعية الأخرى، وتقاربها معها لى تندمج فى النهاية فى جماعة اجتماعية متجانسة. ومع غر التعاون الزراعى الصناعى والتكامل تنشأ الحاجة إلى أن نشرح بكل ما لدينا من دقة ما ستكون عليه الأشكال الموحدة من الملكية، والناجمة عن اندماج شكلى الملكية الاشتراكية القائم اليوم.

وننشأ كذلك مشكلة الطرق العملية لتقدم الوضع الاجتماعى الحالى وصورة المثقفين والمجموعات الاجتماعية الأخرى إلى وضع اجتماعى موحد وصورة العامل فى مجتمع لا طبقى فى الأساس.

إنها مسألة تحقيق مهام ضخمة للبناء الشيوعى مثل التغلب على الآثار السلبية للطابع الاجتماعى لتقسيم العمل، وعدم التجانس الاجتماعى للعمل الذهنى واليدوى. ومن الصعب على البرء، مثلاً، أن يتصور الإزالة التامة حتى للعمل البدنى البسيط. فى المستقبل الرئى. ومن المحتمل كذلك ألا يفقد العمل الذهنى سمات العمل غير المتجانس اجتماعياً على الفور.

وحيث أن تلك العمليات تخص فترة طويلة فى تطور المجتمع الاشتراكى، فهناك حاجة إلى دراسة أكثر تفصيلاً للمشاكل المرتبطة بالتغيرات فى طبيعة العمل وتشكيل عامل من طراز جديد. ولن يكون من المصلحة التنبؤ بالأحداث مع تخطى مراحل منتظمة لتطور الإنتاج نفسه أو تجاهل التغيرات الثورية فى التكنولوجيا.

ويجربى إثراء محتوى العمل وإضفاء طابع فكرى على العمل نفسه فى مكونات الإنتاج الاجتماعى كافة، الذى يسهل منه بناء مؤسسات عصرية معقدة، وتحديث التقنية وإدخال تكنولوجيايات وأشكال متقدمة من تنظيم العمل. وكل هذا لا يزيد فحسب من إنتاجية العمل وإنما يعزز البادئ الجماعية والإبداعية فى نشاط الجماهير العاملة. وتقدم مطالب أعلى للعمال الصناعيين برفع مستوى تعليمهم العام، وبأن يكونوا متمكنين فى تطبيق آخر منجزات العلم والتكنيك، ونشطين وعلى درجة عالية من المهارة المهنية.

ويشكل فهم الطرق الممكنة مرضوعيا لإزالة الفوارق بين الطبقات فى عملية التطور الاجتماعى للمجتمع الاشتراكى اليوم وتطوير توصيات مسببة لسياسة الحرب الاجتماعية ، المشكلة الإنسانية المعقدة والصعبة التى تبرز إلى المقدمة فى الفكر الماركسى اللينينى المعاصر. ولسوء الحظ، فإن الظواهر والتغيرات الجديدة فى البنية الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية ما تزال تنتظر التحليل الدقيق . وتحتاج دراسات محتوى وأشكال ظواهر انعدام المساواة الاجتماعية التى لا تزال قائمة فى ظل الاشتراكية إلى اهتمام . ولم يجر أيضا بشكل كاف تحليل طابع انعكاس هذه الظواهر فى الوعي الجماهيرى والرأى العام حول هذه المشكلة الاجتماعية الحادة . ثم يبقى فى النهاية الأرضية المهمة للغاية للسياسة الاجتماعية الهادفة إلى إزالة انعدام المساواة الاجتماعية مثل دراسة مصالح كل طبقة ، وكل مجموعة اجتماعية، وكلها هأخره معا.

إن جدلية المصالح الفردية والخاصة والعامة فى السياسة الاجتماعية للتقريب بين الطبقات والمجموعات الاجتماعية تمثل مشكلة جوهرية مهمة ذات أولوية رئيسية بين المشاكل التى نعالجها كافة. وننشأ مسائل مهمة تتعلق بالحاجة إلى مواصلة تسوية ظروف العمل والمعيشة فى المناطق المختلفة حيث ما تزال تختلف لدرجة كبيرة. إن هذه الاختلافات وطرق التغلب عليها يجب تحليلها من كلتا الزاويتين الاجتماعية والإقليمية.

كما ينبغى كذلك دراسة الاختلافات العنصرية التى تتخطن حذود طبقة واحدة بدرجة كافية، وكذلك الظروف الاجتماعية للنساء والشباب، والعامل المتقاعد.

إن مبدأ مساواة المرأة ، الذى يعد إنجازا للاشتراكية يعترف به الجميع، لم يوضع فى الحياة من تلقاء نفسه. وتقف فى طريقه مختلف الأوهام وينبغى اتخاذ تدابير فعالة لتحسين تدريب النساء المهنى وظروف عملهن، وتسهيلات للترفيه الأخرى، وخدمات التوزيع والرعاية.

إن المهام الرئيسية للسياسة الاجتماعية للحزب فيما يتعلق بالشباب تتمثل فى خلق المستلزمات للتطور المتسق للشباب وضمان فرص الدراسة لهم، واختيار المهنة، والحصول على الوظائف التى يريدونها ويمكنهم أن يتناسروا معها، وتحسين ظروفهم لخلق بيت ميسور الحال وأسرة سعيدة، وتقديم كل مساعدة ممكنة لتحسين الخدمات الترفيهية لهؤلاء الشباب، الذين انصرفوا ، تحت تأثيرات ضارة، وزيادة دور الأسرة فى تشكيل مواطن جدد، وفى أن تكتسب

طريقة الحياة الاشتراكية طبيعة كلية.

وكل هذه المهام المتعلقة بسياسة الحزب الاجتماعية نحو الشباب يجب أن يدرسها علماء الاجتماع بعمق . وقد قدم الباحثون السوفييت بالفعل عددا من الاعمال المهمة حول الجوانب الفردية لهذه السياسة، ولكنهم لم يقوموا بعد بالبحث المعمم الشامل في فروع المعرفة للظروف الاجتماعية والمشاكل الاجتماعية للشباب. ولم يفعلوا سوى القليل كي يطوروا بشكل علمي طرق مشاركة الشباب الأكثر تجانسا وكثافة في الحياة النشطة للمجتمع الاشتراكي مع وضع مصالحهم وخصائصهم في الاعتبار، وللامكانيات الجديدة لزيادة إسهام الشباب في معالجة المهام الأساسية لتحسين الاشتراكية.

وفيما يتعلق بمقتاعدي الشيوخة، فإن المفزى الاجتماعى المتزايد لهذه المجموعة هو نتيجة طبيعية للنتائج الهائلة للبلدان الاشتراكية في الصحة العامة والضمان الاجتماعى والمعاشات. وفي الوقت نفسه فإن رغبة المتقاعدين المتزايدة للمشاركة بنشاط متزايد في الحياة الاجتماعية يولد مهمة المشاركة الأوسع في الإنتاج والنشاط المفيد اجتماعيا مع وضع اعتبار مناسب لكل من قدراتهم واحتياجات الانتصاد القومى. وهكذا، تفدو مشكلة المتقاعدين مشكلة اقتصادية وطنية واجتماعية مهمة.

ومع تأكيدنا على أهمية الاهتمام بالخصائص الطبقيّة لمختلف مجموعات السكان وبدنامية تطور الفوارق الاجتماعية التى تتخطى حدود طبقات مفردة، ينبغي التأكيد كذلك على أن ذلك لا يقلل بأية حال من الحاجة إلى فهم متكامل للتغيرات الحالية في بنية المجتمع الاجتماعية. ورغم تنوع العمليات في مجال العلاقات الاجتماعية، كانت الطبقة العاملة ولا تزال هي القوة القائدة المدعمة للتجانس المتزايد للمجتمع الاشتراكي. وتفدو ايدولوجيتها وأخلاقيها الثورية ، ونفسيها الجماعية، ومصالحها ومثلها العليا ملكية لكل الشعب السوفييتى .

إن الخبرة العملية لسنوات التحولات الثورية، وإقامة النظام الجديد في الاتحاد السوفييتى وغيره من البلدان الاشتراكية الشقيقة قد أكدت ما تقوله النظرية الماركسية اللينينية من أن الطبقة العاملة عليها أن تلعب الدور القيادى في التقدم نحو الشيوعية. وتتجزئ الطبقة العاملة هذه الوظيفة التاريخية من خلال أحزابها العمالية الماركسية اللينينية - القوة القائدة والموجهة للمجتمع الاشتراكي.

ومع انتصار الاشتراكية وتعزيز وحدة المجتمع الاجتماعية السياسية والايديولوجية فى الاتحاد السوفييتى، تحول الحزب الشيوعى السوفييتى، الذى كان على الدوام حزبا للطبقة العاملة، إلى طليعة لكل الشعب ، إلى حزب لكل الشعب. وينمو فى الوقت الحاضر الدور القيادى للحزب الشيوعى السوفييتى فى جميع مجالات الحياة الاجتماعية، فى شكل أنساق محددة سلفا لارتقاء بلاد السوفييتات إلى المرحلة الاعلى من التشكيل الشيوعى، وذلك عبر مجمل الصراع بين النظامين فى المعترك الدولى.

وترتبط دينامية وآفاق التطور فى البنية الاجتماعية للبلدان الاشتراكية، وبخاصة لبلد كبير-متعدد القوميات كالاتحاد السوفييتى ، ارتباطا وثيقا بالاتجاهات القائمة فى تطور العلاقات بين الأمم والقوميات . وتشمل جدلية هذه العلاقات فى المرحلة الحالية من الاشتراكية التقدم نحو الوحدة الكاملة للأمم والقوميات ولكن ليس من خلال تجاهل تفرداتها القومية والاجتماعى الثقافى. وإنما على أساس تقاربها التدريجى معا والظروف المثلى لازدهار كل منها .

لقد سجلت الاشتراكية القائمة الحقة فى حل المسألة القومية نجاحات بارزة حقا ذات مغزى تاريخى وطيد . إن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية وأسرة الدول الاشتراكية تقدم دليلا حيا على أن بمقدور الشيوعيين حل إحدى مسائل تطور الحضارة البشرية - مسألة العلاقات القومية، وطرق التغلب على المشاحنات والعداوات القومية، وتوفير الظروف للتعاون المستمر والمتكافئ للتشكيلات الاجتماعية العرقية والقومية التى تشكل البشرية. انها مظاهر حية للأهمية الاشتراكية والسيادة القومية.

ويوضح كل تاريخ الرأسمالية، وبخاصة فى مرحلتها الإمبريالية، أن العنصرية والتعصب وقمع الأجناس والأمم التى لا تتمتع بكل الحقوق المدنية داخل بلد معين ، تؤيدها سياسة الدولة العظمى المسيطرة لهذا البلد فى العلاقات الدولية، سياسة الإملاء، والعدوان والنهب واستعمار الشعوب والبلدان الأخرى، وذلك كامن خلف التعطش الثابت وغير المعقول للإمبريالية الامريكى للسيطرة على العالم، وراء سياستها الوقحة للإملاء البرجى والضغط حتى على حلفائها، سياسة العقوبات ضد كل من يجرؤ على معارضة إمبراطها. ومن الواضح اليوم أن الأسرة الاشتراكية هى النموذج الوحيد للعلاقات الدولية المتكافئة حقا وأنها الضمان الفعال للاستقلال السياسى والمصالح القومية لكل دولة اشتراكية . إن التقارب الدولى

للبلدان الاشتراكية. الحقيقة هي حقيقة اجتماعية تاريخية دولية جديدة تتشكل امام أعيننا. وتبرهن التجربة التاريخية بوضوح على أن أهمية الدول الاشتراكية في سياستها الداخلية تمتد عضوا لتشمل السياسة الخارجية، وموقفها من البلدان الاشتراكية الشقيقة، في الوقت الذي يرتبط فيه أي تفل عن السياسة القومية اللينينية وأى اهمال لمصالح الأمم والقوميات الصغيرة، وأى عدوان على حقوقها بالشوفينية والتوسع في السياسة الخارجية. لقد برهن ماركس والمجلز على أن انعدام المساواة القومية والقهر القومي لا ينفصلان عن الملكية الخاصة والبنية الطبقية للمجتمع البرجوازي، وعن طبيعة النظام الرأسمالى العالمى. وكتب ماركس يقول «إن علاقات الملكية القائمة تشمل استغلال بعض الامم لأمم أخرى» (٨٠). وقد فاقمت الرأسمالية القمع القومي بالقمع الاستعمارى. ولا يمكن وضع مسألة التحرر الوطنى وتصفية النظام الاستعمارى خارج النضال العام ضد اشكال القهر الاجتماعى كافة، وخذ الطبقات الاستغلالية واستغلال الإنسان للإنسان. وقد كتب ماركس والمجلز «والى الدرجة التى سيوضع بها حد لاستغلال فرد لفرد آخر، سيوضع حد كذلك لاستغلال أمة لأمة أخرى» (٨١).

لقد حطمت ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى أغلال القهر الطبقي والقومى، وفتحت الطريق، تحت قيادة الحزب اللينينى، إلى المساواة الحقة وأخوة الشعب العامل من كل الاجناس والأمم، وإلى تطورها الحر والشامل. وأكد لينين أن هدف الاشتراكية ليس فقط إزالة مجزئة البشرية إلى دول صغيرة وكل أنواع العزلة بين الأمم، ليس فقط التقريب فيما بينها، وإنما اندماجها فى النهاية. ورأى أن ذلك يمكن أن يتحقق من خلال التحرير الكامل لكل الأمم المضطهدة فى جميع أنحاء العالم، ومن خلال حقها فى تقرير المصير بحرية. إن حق الانفصال والاتحاد الحر للأمم هو المبدأ الديموقراطى الحق لتطورها. وعند رسمه لسياسة وبرنامج الشيوعيين فى مجال العلاقات القومية، كتب لينين فى أبريل ١٩١٧ أن الحزب «يسعى إلى التقريب بين الامم. وتحقيق مواصلة اندماجها، ولكنه يرغب فى التوصل إلى هذا الهدف لا عن طريق العنف، وإنما فقط من خلال الاتحاد الاخرى الحر للعمال والشعب العامل فى البلدان كافة» (٨٢).

وفى بعض الأحيان يقال فى تبسيط معنى اندماج الامم ويقدم بوصفه عملية انقراض تدريجية للخصائص والفوارق القومية. وفى الحقيقة، فإن اندماج الامم فى وحدة أقوى هو

عملية تاريخية طويلة ومتعددة الوجوه لا تبدأ بإزالة الفوارق القومية وإنما بالتقريب بين الأمم، وتنتهى باجتماعات أمة آثار للعزلة العرقية وباتامة الشكل الأرقى للمجتمع الانسانى .
وحيثما تحدث لينين عن الاندماج كان يعنى مراحل وأشكالاً مختلفة لهذه العملية : وحدة الشعب العامل فى مختلف الأمم فى النضال التحريرى، وحدة فى شكل تحالف بين دول، والوحدة الكاملة للأمم، الخ. وبعد انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى، كان اندماج الأمم يعنى بالفعل اتحادها الاختيارى فى دولة واحدة، وتقاربها التقدمى وتعزيز ثقافتها المتبادلة نتيجة للمساعدة الاخرية للشعب الروسى للشعوب المقهورة سابقا. وقد أشار لينين إلى أنه :
«فى المسألة القومية تتلخص سياسة البروليتاريا التى استحوذت على السلطة السياسية - على خلاف سياسة الإعلان الرجوازى البورقراطى الشكلى عن المساواة بين الأمم، والمستحيل فى ظل الإمبريالية - فى العمل بذأب من أجل تحقيق التقارب والاندماج الحقيقى للعمال والفلاحين فى مختلف الأمم فى نضالهم الثورى. من أجل الإطاحة بالبرجوازية (٨٣).

فى ظل الاشتراكية نجد أن الإنتاج الاجتماعى بدون استغلاليين، رفاهية افراد المجتمع كافة، وتنوع وغنى الحياة الثقافية، والتطبيق بلا عائق لمديد من الأشكال السياسية والأفانق المتاحة للبناء القومى والحكومى، تسهل وتعمل التقارب بين الأمم واندماجها فى النهاية. وتتميز كل فترة بناء وتطوير المجتمع لإشتراكي حتى الشيوعية الكاملة لا باجتماعات الفوارق القومية وإنما بالازدهار الحقيقى للأمم والتطور الشامل للغاتها وثقافتها على أساس التعاون الدولى والصداقة التى لا تنفصم بين الشعوب.

وتتمثل جدلية التاريخ فى أن التقارب والاندماج بين الأمم يسير خلال حل كل المظاهر المتنوعة لإمكاناتها الداخلية وقدراتها الخلاقة. وعندما تنتصر الشيوعية فى جميع أنحاء العالم فحسب ستختفى كل الحدود والحواجز التى تقبها الدول بين الأمم. وعندئذ سيعنى اندماج الأمم التعاون المكثف بين الثقافات القومية وتفسيرها على نطاق العالم، والتجزير الدولى للبشرية بأسرها.

إن الأمم بوصفها كيانات قائمة تاريخيا ، قد عملت وسوف تعمل كشكل مهم للتقدم الاجتماعى. ولا يجب أن يولد تطور الأمم العزلة والفرد والتواكل. بل يجب أن يسير خلال إدراك المصالح المشتركة وتحقيق المهام المشتركة، ومعالجة المشاكل المشتركة فى بناء تعزيز المجتمع الاشتراكي.

لقد أشار لينين صراحة إلى أن الاشتراكية تخلق أشكالاً جديدة من الصلات الاجتماعية،

وتوفر مصادر جديدة لتماسك المجتمع ولائحاد الأمم والقوميات قبل كل شئ: على أساس تحالف الطبقة العاملة والفلاحين والمثقفين، على أساس مبادئ الأهمية الاشتراكية. إن الجماعة التاريخية الجديدة من الناس - الشعب السوفييتي - هي شكل جديد من الصلات الاجتماعية والدولية، وهي إذ تجسد وحدتهم التي لا تنقسم لا تختص الأمم القائمة ولا محل محلها.

وقد تشكلت الجماعة التاريخية الجديدة - الشعب السوفييتي على الأساس الصلب للتغيرات النوعية العميقة التي نجمت أولا عن بناء أبس الاشتراكية ثم بناء المجتمع الاشتراكي الناضج. وجدير بالذكر على وجه الخصوص الظواهر الجذرية التالية للواقع السوفييتي: إقامة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج في كل الاقتصاد الوطني، في الجمهوريات كافة، واتدماج الاقتصاديات الوطنية للجمهوريات الاتحادية كافة في مجمع اقتصادي وطني واحد والتنسوية الأساسية لمستويات التطور الاقتصادي للأمم والقوميات، وتطویر التحالف بين الطبقة العاملة والفلاحين إلى اتحاد سياسي وايدولوجي واسع بين تلك الطبقات وبين المثقفين، وظهور ثقافة أمة سوفييتية واحدة على أساس الايدولوجيا الماركسية اللينينية وأفضل منجزات الثقافات الوطنية لشعوب الاتحاد السوفييتي، والمستوى العالي لنضوج الوعي الاجتماعي، والمنجزات المهمة في إنجاز مهام تربية أناس متعلمين جيدا ومتطویرين بشكل متجانس، وطنيين وأمة أولياء.

واحدي السمات الملحوظة للشعب السوفييتي هي أنه يتجسد فيه ليس فقط التحالف الذي لا ينقسم للطبقة العاملة وفلاحی المزارع الجماعية ومثقفی الشعب، وإنما أيضا الوحدة الأهمية للأمم والقوميات الاشتراكية كافة، وكل ما هو ذو أهمية مشتركة بالنسبة لهم، كل ما هو سوفييتي، كل ما نشأ مع تطویرهم خلال مجرى بناء وتعزيز الاشتراكية. وعلى أساس الوحدة الاجتماعية وتقدم المجتمع نحو التجانس الاجتماعي الكامل يتطور التعاون الأممي المتحر والوثيق بين الأمم والقوميات السوفييتية.

وفي الرحلة الحالية من التطور المخطط والشامل للاشتراكية وصلت الوحدة الاجتماعية والأمة وتماسك الشعب السوفييتي بوصفه جماعة تاريخية جديدة، إلى مستوى جديد، وتكشفت إمكانات الطاقة الإبداعية للجماهير الشعبية بشكل اكمل، وغدت الممارسة الاشتراكية الشعبية، من أجل إنجاز خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية قبل موعدها

وبجودة أفضل، منتشرة على نطاق البلاد.

ومع بناء الاشتراكية ووقتها في الاتحاد السوفييتي تتكشف سمات نضج الشعب السوفييتي بوصفه جماعة اجتماعية وأمة بوضوح متزايد .

لقد أصبحت الأمة سمة للحياة اليومية للشعب السوفييتي ولجهده الخلاق. وبما له أهمية أنه في الأحياء والمناطق كافة، وفي الجمهوريات الاتحادية السوفييتية كافة، وفي المؤسسات والمزارع الجماعية كافة، وفي المكاتب والمعاهد يعيش ويعمل أناس من مختلف الأصول القومية جنبا إلى جنب ويتقدمون باطراد نحو الشيوعية في جو من التعاون الحار.

وسيكون من الخطأ أن نفترض أن الشعب السوفييتي بوصفه جماعة تاريخية جديدة قد اكتسب سمات عرقية خاصة تتناقض مع أو تحمل محل السمات المميزة للأمم والقوميات المختلفة. سيؤدي هذا بالضرورة إلى الاعتقاد بأن أي خطوة على طريق مواصلة تطور وتدهيم الشعب السوفييتي تؤدي إلى طرد ميكانيكي للجماعات القومية . والشعب السوفييتي ليس ظاهرة من النوع نفسه كالتشكيلات العرقية والأمم والقوميات، فله متغيرات مختلفة، وأبعاد مختلفة، ومستويات مختلفة من التعبير. وقد قدم الحزب الشيوعي السوفييتي تعريفا علميا متميزا للشعب السوفييتي بوصفه جماعة تاريخية جديدة من الناس : إنها ليست جماعة عرقية أو جماعة قومية خاصة وإنما جماعة اجتماعية وأمة .

والجماعة التاريخية الجديدة لا تستبعد بأي حال الفوارق القائمة بين الأمم والقوميات، كما لا تفرض أي بنية عليا عليهم. وعلى العكس، فهي تجسد الوحدة العضوية لأناس من مختلف القوميات بينما تظل الأمم والقوميات نفسها، وطبيعتها الفريدة ، ولغاتها وثقافتها، سليمة. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم الشعب السوفييتي بوصفه جماعة تاريخية جديدة، طريقا عضويا وفعالا لتطور وازدهار القوى المادية والفكرية لكل أمة وقومية.

وفي هذا الخصوص من المهم أن نتذكر فكرة لينين الخاصة بأن الأمم لا يعني عدم الانتماء لأمة، إذ لا يمكن تصور الجماعة الأمة بدون مكونات قومية، وبدون أمم وقوميات.

إن تطور وتقارب الأمم ليسا عمليتين معزولتين أو متوازيتين : إنهما عمليتان مترابطتان وتعبيران عن الجوهر الأممي الواحد للمجتمع الاشتراكي . وتخلق ظروف ووسائل تطور الأمم وتقاربها في الوقت نفسه في تفاعل وثيق الظروف المادية والاجتماعية، والروحية معا، اللازمة لتشكيل وعمل وتطور الجماعة الاجتماعية والأمة الجديدة.

هذا هو بناء الأساس المادى والتكتيكى للشيوعية وتعزيز المجمع الاقتصادى الوطنى الموحد لعموم الاتحاد الذى يعمل بوصفه أساسا ماديا لصداقة شعوب الاتحاد السوفىيتى . وفى المرحلة الحالية من الاشتراكية، تحققت فى الأساس مهمة النسوية بين التطور الاقتصادى للجمهوريات السوفىيتية، ويشغل اقتصاد كل جمهورية مكانا مهما فى تقسيم العمل على نطاق الاتحاد، مع الاسهام المتعاظم فى الثروة القومية للاتحاد السوفىيتى . وتأتى فى المقدمة اليوم مهمة زيادة دور كل الأمم، وكل الجمهوريات فى تحقيق مهام عموم الاتحاد، والتوصل إلى الربط الأمثل بين مصالح كل أمة ومصالح الشعب السوفىيتى فى مجموعه .

إن انطلاق الاقتصاد القومى للاتحاد السوفىيتى، وتنفيذ مشاريع كبيرة مثل الاستغلال الصناعى لموارد الوقود ، والطاقة والمواد الخام فى سيبيريا والشرق الأقصى السوفىيتى ، وبناء خط سكة حديد مايكال - آمور، والتجديد الكامل لمنطقة الاراضى غير السوداء ، وبناء مجمع المنجارجا - ينسى ، لا يمكن تصورها بدون جهود مشتركة للجمهوريات كافة، بدون تعبئة الموارد المادية والعمل لكل الاتحاد. وفى الحقيقة، تشارك الجمهوريات الاتحادية كافة فى تنفيذ البرنامج الشامل للحزب لتحويل منطقة الثروة غير السوداء فى روسيا الاتحادية. ولتعويض حاجة المنطقة إلى العمل ترسل روسيا الاتحادية وغيرها من الجمهوريات الاتحادية قطارات خاصة للبناء وعمال التجميع، وتسهيلات نقل مميكنة، وفى فترة الصيف طلبة الكليات. وتستهدف سياسة الحزب الطويلة المدى نمو القدرات المادية لكل جمهورية، وفى الزمت نفسه الحد الأقصى من استخدام هذه القدرات فى التطور المتجانس لكل الاتحاد. وهذا واحد من الشروط اللازمة والضرورية لتعزيز الصداقة بين الشعوب، ولواصله تقدم المجتمع السوفىيتى، وتدعيم اقتصاد الاتحاد السوفىيتى ودفاعه، ولتحسين رفاهية الشعب العامل.

كما تطوير الثورة العلمية والتكنولوجية الحالية الطابع الأسمى الاشتراكى للإنتاج لإنهاء محتاج موضوعيا إلى مواصلة توسيع وتكثيف التعاون بين الأمم والقوميات كافة فى مجال الإنتاج والأبحاث. وتحت تأثيرها تجرى تسوية الأساس الاقتصادى والحياة الاقتصادية للأمم لتفرد مرتبطة فيما بينها بصورة اكبر. وتنمو بسرعة أكبر صناعات جديدة فى الجمهوريات الاتحادية مع ارتفاع المستوى العلمى والتكتيكى للشعب العامل فى الأمم كافة.

وهذا العامل الذى يسهل تقارب الأمم فى ظل الاشتراكية لا يتحقق أوتوماتيكيا. وكأى عملية فى البناء الاشتراكى، فإنه يحتاج إلى تعزيز مستمر فى الإدارة العلمية للتطور

الاجتماعى، وأساسا التخطيط المركز المرتبط بمبادرة واسعة للجمهوريات الاتحادية وذات الحكم الذاتى، ونشاط خلاق أرقى للجماهير، ونمو لمستوياتهم الاجتماعية ومستواهم الثقافى، ونضال حازم ضد أى من مظاهر ضيق الأفق .

وكان الاعتماد المتبادل الوثيق بين تحسين البنية الاجتماعية وتعزيز الوحدة الاممية على الدوام من سمات المجتمع الاشتراكى، ولكن ربما يتضح اليوم فقط على وجه الخصوص، فى ظروف الاشتراكية المتطورة، التداخل الوثيق بين الاتجاهات والأنساق التى تحدد توجه وطبيعة تطور جمهوريات وأمم وقوميات مفردة، والاتجاهات الخاضعة للقانون والأنساق التى تميز تقدم المجتمع الاشتراكى فى مجموعه . إن تطور البنية الاجتماعية للشعب السوفييتى نحو نهجنا اجتماعى أكبر يعد نموذجا لهذا النسق العام . ولكنه فى الوقت نفسه سمة منتظمة لتطور كل أمة، وكل قومية فى بلاد السوفييتات؛ فالطبقات الاشتراكية والمجموعات الاجتماعية فى كل جمهورية تقترب من بعضها البعض من زاوية موقفها من وسائل الانتاج، وطابع عملها، وكمية وأشكال الأجزاء ومستوياتها الثقافية والتكنيكية وظروف معيشتها .

وبما له دلالة معينة فى هذا الخصوص تسوية البنى الاجتماعية فى كل الجمهوريات الاتحادية وذات الحكم الذاتى، وزيادة نصيب الطبقة العاملة فى مجموع عدد سكانها. وفى عام ١٩٧٩، زاد عدد العمال الصناعيين عن نصف عدد السكان فى كل الجمهوريات الاتحادية. وما هو جدير بالذكر أن عدد هؤلاء العمال الذين يأتون من السكان المحليين ينمو على الدوام فى جميع الجمهوريات، ويرجع ذلك إلى الانطلاق العاصف للتعليم العالى والثانى فى الجمهوريات كافة، وبخاصة فى تلك التى كانت متخلفة للغاية فى هذا المضمار.

إن تنفيذ البرامج الاجتماعية الضخمة فى كل جمهورية اتحادية وذات حكم ذاتى قد حقق معيشة أفضل للشعب العامل، وظروفاً أفضل لعلمهم، وترقيتهم، والإسكان، والضمان الاجتماعى المحسن، والخدمات الطبية والرعاية. وجرى تسوية مستويات المعيشة هناك، ورغم أنه لا تزال هناك بعض الفوارق الموروثة عن الماضى .

وعند تحليل أسس الجماعة الاجتماعية والأمية الجديدة من المهم كذلك أن نؤكد أن المصالح الفكرية المشتركة والتوجهات المشتركة فى النظرة إلى العالم، والثقافة الاشتراكية السوفييتية المشتركة تؤدى إلى وحدة الرجال والنساء السوفييت من مختلف القوميات. لقد ضمنت الاشتراكية لأول مرة فى التاريخ الإنلام بالقراءة والكتابة على نطاق كامل، ووفرت للجماهير

الشعب، ولكل فرد، بغض النظر عن وضعه الاجتماعى، فرصة الاطلاع على كل كنوز الثقافة العالمية والقومية، وأكثرها تقدما. ويرتكز تطور الثقافة، مثله فى ذلك مثل تطور المجالات الأخرى للحياة الاجتماعية، على جدلية عميقة للعام والخاص، للقومى والأسمى. ويتضمن جوهرها أن ازدهار الثقافات القومية يمكن تصوره فحسب على أساس تقاربها وتغلغلها المتبادل. وينمو باطراد إسهام كل أمة وأقلية قومية فى الثقافة السوفييتية المشتركة مع تطور ثقافتها القومية الاشتراكية الخاصة .

وعما له أهمية خاصة أن الاتجاهات والسمات الأئمية لطريقة حياة كل أمة وقوميات المجتمع السوفييتى تحول الأسس أمادية لحياتهم وتسهل بالتالى من تشكيل الإنسان الجديد ذى الشل الشيوعية النبيلة، وذى التقاليد ونماذج السلوك والسمات العقلية التى يشارك فيها كل الشعب السوفييتى، وتزيد من أهمية العناصر الثقافية المشتركة للثقافات القومية. ٥

وسهل من تطور الجماعة التاريخية الجديدة - الشعب السوفييتى - انتشار لغة الاتصال بين الأمم، اللغة الروسية، والرأى القائل بأن اللغة الروسية سمة عرقية للأمة السوفييتية الموحدة الناشئة، كما يزعمون، رأى خاطئ. وفى الحقيقة، فإن اللغة الروسية، بوصفها لغة لأكثر الأمم عددا، كانت وسيلة للاتصال الاقتصادى والثقافى بين الأمم المختلفة فى روسيا المتعددة القوميات حتى قبل الثورة. واليوم أصبحت اللغة الروسية فى المجتمع الاشتراكى المتطور يجمعه الاقتصادى القومى الواحد، وصلاته الاقتصادية والعلمية والتكنيكية والثقافية الأوثق، لغة للاتصال بين القوميات، تلهى الحاجة الملحة إلى مثل هذه اللغة. إن لغة الاتصال بين القوميات، شأنها شأن الثقافة السوفييتية المشتركة التى لا تستوعب أو تقلل من قدر الثقافات القومية، لا تقلل وإنما تزيد من دور اللغات القومية.

ومن المعترف به عالميا أن تقدم أية أمة ممكن فقط إذا ما كانت قدرتها العلمية والتكنيكية والعاملين فيها كافية. وتعد إقامة مراكز علمية وتعليمية مهمة تساعد على حل المشاكل العلمية والتكنيكية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الملحة فى الاطراف المتخلفة سابقا انجازا بارزا للحزب الشيوعى والحكومة السوفييتية. ويوجد لدى كل جمهورية أكاديمية علومها الخاصة بمعاهد عديدة تحت اشرافها ، مما أثري العلم السوفييتى باكتشافات جديدة مهمة. وتأتى هذه الأكاديميات فى المقدمة فى العديد من مجالات البحث، ولا يعرف العالم سوى القليل من اكتشافات ومشروعات العلماء فى الجمهوريات الاتحادية.

ويعرف العالم بأسره عن منجزاتنا فى علم الميزنطيقا والفيزياء والمعادن فى أوكرانيا، وفى فيزياء الكونيات فى أرمينيا، والكيمياء الحيوية فى لاتفيا، والفيزياء الحرارية والبصريات فى بيلوروسيا، والفسيولوجيا وكيمياء البترول فى أذربيجان. وتراكمت خبرة قيمة فى الاستخدام المعقد لخامات المعادن وفى تنمية الاراضى البكر فى كازاخستان. وقد كسبت مدرسة تركمانيا لاستصلاح الصحراء اعترافا عالميا. كما تعرف بالمثل المنجزات العلمية لاوزبكستان فى زراعة القطن والكيمياء الحيوية للنباتات، ولتاجيكستان فى مبانى الزلازل، ولقيرغيزيا فى أقمشة شبكات الرى وهنسة التعدين، ولليتوانيا فى فيزياء أشباه المواصلات والكيمياء الكهربائية، وللاتفيا فى البيولوجيا الدقيقة وإنتاج العلف ولاستونيا فى معالجة الوقود.

وتتوهم معاهد أكاديمية العلوم السوفيتية وأكاديميات الجمهوريات الاتحادية بالأبحاث الأساسية فى الاتجاهات الرئيسية للعلوم الحديثة، التى تحدد تطور صناعة الطاقة الذرية، والالكترونيات، وتكنولوجيا الفضاء، والتركييب الكيماوى، والتكنولوجيا الحيوية، ودراسة الموارد الطبيعية وإستخدامها. لقد أصبح العلم قوة محركة جبارة للتقدم العلمى والتكنييكى.

بعد حل المسألة القومية إجتازا تاريخيا للاشتراكية بيد أن ذلك لا يتضمن حل كل المشاكل التى نشأت من وجود عدد كبير من الأمم والقوميات داخل دولة واحدة. إنها مسألة تتعلق بالربط الأوثق والأكثر مهارة بين قدرات وجهود المجموعات والمناطق المختلفة، وتتطلب مواصلة تحسين توزيع القوى المنتجة، والتخصص والتعاون الإقليمى، والتخصص الأغنى والثابت للزراعة فى جميع أنحاء البلاد لكى نحصل على أكبر إسهام ممكن من كل جمهورية فى المخطط والبرامج الاقتصادية القومية.

ويظل نمو الفصائل القومية للطبقة العاملة مهمة بالغة الأهمية. وبعد العمال الصناعيون أكبر مجموعة اجتماعية فى الجمهوريات الاتحادية كافة ولكن فى بعضها لابد أن يكون للسكان المحليين نصيب أكبر فى الطبقة العاملة. وتتستحق الاهتمام كذلك المسألة المتعلقة بتعشيل الأمم والقوميات المختلفة فى الحزب والهيئات الحكومية فى الجمهوريات وفى الاتحاد السوفيتى ككل.

وهناك حاجة إلى جهود جديدة لضمان زيادة وتبادل الثروة الفكرية من أجل إتاحة الفرصة لكل ما هو جيد فى ثقافة كل من الشعوب السوفيتية، والتغلب على كل ما هو زائل

ومتعارض مع قواعد الأخلاق الاشتراكية والمثل الشيوعية.

ونحن نعرف أن الأممى البروليتارية نشأت فى ظل الرأسمالية فى النضال المشترك للعمال ضد رأس المال. وفى المجتمع الاشتراكى يعد العمل الجماعى والمساعدة الاخرية المتبادلة بين الشعب العامل فى الأمم كافة على أساس الملكية الاجتماعية المدرسة الاساسية للأممية. إن النظرة الشيوعية إلى العالم، التى تركز على مبدأ «الفرد لكل والكل للفرد» - مبدأ وشعار الجماعة، هى المصدر الايديولوجى للجماعية.

وهناك من الاسباب ما يدعونا إلى القول بأن الأممى هى الجماعية فى علاقات وعمل وحياة الناس.الذين ينتمون إلى أمم وقوميات مختلفة. وأى انحراف عن ايديولوجية وممارسة الجماعة يقود إلى أوهام قومية.

لقد أقام الاتحاد السوفييتى ثقافة اشتراكية غنية متعددة القوميات من حيث الشكل وأممية عمق من حيث المحتوى . ومع ذلك ، فهناك بعض رجال الفن والأدب، ممن أصابتهم الفردية والاهتمام بالذات، يستسلمون أحيانا لتأثير الأوهام الشوفينية والقومية ليصبحوا ناقلين لهذه الأوهام وناشرين لها. وهم يعضون فى أعمالهم الشعوب ضد الشعوب، وأمة ضد أمة وطريقة الحياة البرجوازية والاقطاعية القديمة ضد طريقة الحياة الاشتراكية.

وبإمكاننا الإشارة إلى مجالات أخرى. لقد قدم العلم الماركسى اللينينى تفسيراً علمياً حقاً لتأريخ روسيا والعالم ووفر مادة للتربية الأممى والوطنية. بيد أن هذا المجال كذلك له نواقصه وتشويهاته؛ فبعض الباحثين ذوى الآراء الفردية ضيقة الأفق يبتعدون عن مبادئ الأممى، وغالبا يؤلهون الازمنة القديمة، ومختلف القياصرة والأمراء والحانات، ويقدمون تفسيراً قومياً خاطئاً للأحداث التاريخية يضر بالتربية الوطنية والاممية. والنظرة الضيقة الأفق تعيق الاتصال الأممى، وبخاصة استخدام لغة الاتصال بين الأمم، اللغة الروسية.

وتبين كثير من الحقائق أنه فى كلتا الحالتين تكون الأممى والجماعية هى النقيض التام للفردية التى تتخذ فى المسألة القومية شكل التشويهات الشوفينية والقومية. وإخلاصاً منه لوصايا لينين، يفرس الحزب الشيوعى فى الشعب السوفييتى روح الأممى، احترام المشاعر القومية والكرامة القومية لكل فرد، وعدم التسامح ضد أى مظاهر للأثنية والاستعلاء القومى.

وتبين الخبرة السوفييتية فى حل المسألة القومية طريقاً يعول عليها إلى علاقات إنسانية

حقاً بين الأمم كما تفتح أفقا لوحدة أعمية للبشرية.

وهكذا، فإن مشاكل العلاقات بين الأمم لا تبعد عن جدول الأعمال فى الاشتراكية المتطورة كذلك. وهى تحتاج إلى تحليل عميق، وإلى تطوير ماركسى لينينى علمى لطرق حلها، وإثراء خلاق للمبادئ اللينينية لسياسة القوميات فى ممارسة الاشتراكية القائمة الحقة، وفهم لأفاق تطور العلاقات القومية مع تزايد تجانس المجتمع الاشتراكى مع تحوله إلى مجتمع شيوعى.

ومما له أهمية كبيرة للغاية فى أيامنا مواصلة التطوير الخلاق لمشاكل تحسين النظام السياسى للاشتراكية، وتطوير الديمقراطية الاشتراكية على أن توضع فى الاعتبار آفاق تقلم المجتمع الاشتراكى نحو التنفيذ الكامل لمبادئ الحكم الذاتى الاجتماعى الشيوعى .

إن النقد المتوالى والتميز للاشتراكية القائمة الحقة ولديمقراطيتها من مواقع ما يسمى باشتراكية الحكم الذاتى الانسانية يدعى أن نظامنا الاجتماعى هو «اشتراكية الدولة البيروقراطية» . وهذا النقد موجه ضد نظام الدولة الاشتراكية ويتناقض مع الحكم الذاتى لجماعات العمل.

إننا نرى أن الدولة الاشتراكية، الديمقراطية حقا ، تتفق مع الحكم الذاتى وتجسده فى الحقيقة. وفى بلدان الاشتراكية الحقة تشترك جماهير الشعب العريضة فى إدارة الدولة، وقد رأى لينين فى ذلك جوهر الانتقال إلى «الحكم الذاتى الحقيقى بواسطة الشعب» (٨٤).

وترتبط الاشتراكية القائمة الحقة عضويا بين المركزية والديمقراطية عن طريق الضمان الثابت لإدارة الجماهير الشعبية نفسها للدولة أو من خلال ممثلى الشعب. وهذا هو جوهر الحكم الذاتى الاشتراكى.

وتضمن الاشتراكية القائمة الحقة كذلك تطور الحكم الذاتى المحلى وحقوق جماعات العمل الواسعة فى هذا المجال.

وينبغى الإشارة الى أن الحكم الذاتى فى المجتمعات المحلية فى المؤسسات المفردة والمحليات لا يكفى لضمان ديمقراطية النظام الاجتماعى فى مجموعه. إن حصر الحكم الذاتى فى هذه الأطر التى تمس المشاكل الرئيسية للسياسة الداخلية والخارجية، يولد بالفعل أكثر أشكال البيروقراطية الحكومية فجاجة.

إن الجمع بين المركزية الديمقراطية وعمل الحكم الذاتى للشعب سمة مميزة للديمقراطية

الاشتراكية. وبما له أهمية في هذا الخصوص مسألة الترابط والتفاعل بين الحلقات المختلفة للنظام السياسي للديموقراطية التمثيلية والمباشرة، وأشكال مشاركة الشعب في إدارة الدولة وفي عمل السوفيات، والنقابات ومنظمة الشباب الشيوعي، وغيرها من الهيئات العامة، وجمعيات العمل، حول طرق رفع الثقافة السياسية والتشريعية للسكان.

ولبست هناك حاجة إلى شئ جدي. كيفيا في هذا المجال. إنها مسألة تعزيز وليس تغيير التنظيم السياسي للاشتراكية، طالما يظل مبدؤها الرئيسي - المركزية الديموقراطية - قائما. وأي انحراف عن هذا المبدأ محمل بنتائج خطيرة. فإضعاف المركزية يمكن أن يضر بالمصالح المشتركة للشعب بأسره، والدولة بكاملها، ويسمح لضيق الأفق بأن تكون له الكلمة العليا ويثير مطالب لمجموعات معينة. ويؤدي التقليل من مبادئ الديموقراطية الاشتراكية وانتهائها إلى تشويهات بيروقراطية تعرقل المبادرة الإبداعية للجماهير العاملة. ويسترشد الحزب الشيوعي السوفيتي بشكل ثابت بفكرة لينين القائلة بأن الاشتراكية والديموقراطية لا ينفصلان، وبأن التنظيم العالي وانضباط الدولة لا يمكن تصورهما بدون تطوير النشاط الإبداعي للجماهير الشعب.

لقد انطلق ماركس وانجلز من حقيقة أن تطور المبادئ الديموقراطية يجب أن يرتبط بهيئة القادة وبالانضباط الإداري على المستويات كافة (٨٥). والنشاط المترابط المشترك لكثير من العمال في الصناعات والثقل وفي أي مجال آخر يفترض التنظيم، والتنظيم مستحيل بدون انضباط وبدون هيئة القادة وخضوع كل العاملين لهم ولإيقاع الإنتاج ذاته. والهيئة في مجال الإنتاج الضخم لا غنى عنها لوجود الصناعة الحديثة نفسها.

لقد أولى لينين أهمية كبيرة لهذه الأفكار لمؤسسي الشيوعية العلمية التي تؤكد الحاجة إلى الربط الصحيح للديموقراطية بالانضباط وللقيادة الجماعية بإدارة رجل واحد.

وفي البلدان الاشتراكية الشقيقة كافة ترتبط مسائل تطور النظام السياسي، وتحديد اتجاهاته الرئيسية ارتباطا وثيقا بتحليل الدور القيادي للحزب الشيوعي. وخلال حزب الشيوعيين - القوة الموجهة للمجتمع الاشتراكي - تنجز الطبقة العاملة رسالتها التاريخية للتحضر الاجتماعي الكامل لكل الشعب العامل.

وتبين خبرة البلدان الاشتراكية الشقيقة كافة أن ثقة الشعب العامل في الحزب الشيوعي، التي تنشأ من وحدة سياسة الحزب مع مصالح الطبقة العاملة، وكل الشعب العامل، تتعزز

وتتزايد عندما يطبق الشيوعيون سياسة الحزب، وعندما يكشفون بأعمالهم أن الحزب، وكل شيوعى، مكافح لا يملن من أجل مصالح الشعب.

ومع تنفيذ برنامج تطوير الاشتراكية يؤكد الحزب أهمية التوافق العضوى بين تطور الأسس المادية والفكرية لطريقة الحياة الاشتراكية والموقف النشط للإنسان السوفييتى، وتحقيق إمكانياته السياسية والإبداعية والمعنوية. ومع ضمان مواصلة سياسته الاجتماعية والاقتصادية، والثقافية يرى الحزب فى مواصلة تطوير العلاقات الاجتماعية على المبادئ الجماعية، الشيوعية حقاً، وأساساً فى مجالات الحياة المرتبطة مباشرة بالظروف والأشكال الرئيسية لحياة الإنسان : العمل والتوزيع والاستهلاك، أساساً لتعزيز طريقة الحياة ولتشكيل الإنسان الجديد.

ويتوقف التطوير الشامل للفرد بدرجة كبيرة على الإنتاج، على العمل. وقد كشف ماركس فى كتابه رأس المال ليس فقط جوهر الاستغلال الرأسمالى للبروليتاريا وإنما كذلك الدور العظيم للعمل بوصفه أساساً للحضارة البشرية، والقوة المحركة لكل التقدم التاريخى . وقدم إنجلز من جانبه، دليلاً لماحاً عن الدور الإبداعى للعمل فى ظهور ومواصلة تطور الإنسان نفسه، وفى تشكيل وتحسين قدرات الإنسان. وفى السنوات السوفييتية المبكرة، وُضِعَ لبين فى مقالاته وخطبه، القوة الخلاقة للعمل المنحصر.

وبعد الحزب الشيوعى تطور العمل الكفء المهمة الأساسية للتربية الشيوعية. وتشارك جهود كبيرة فى جعل العمل ليس فقط فعالاً وإنما كذلك شاقاً وخلاقاً، وغنياً فى محتواه، وبذلك تضمن تقدم المجتمع لمرحلة أعلى من الشيوعية.

إن الجهود الحالية لتقوية انضباط العمل الواعى وتحويله بالتدرج ليس فقط إلى وسيلة التعميش الأساسية وإنما كذلك إلى الحاجة الحيوية الرئيسية تعد أحد الاتجاهات الأساسية للتوصل إلى بنية متكاملة لحياة الإنسان وضمان وحدة المعتقد والسلوك الفعلى. ويؤمن الحزب الشيوعى السوفييتى بأن الموقف الجديد من العمل، الذى ينشأ فى مجرى الممارسة الاشتراكية وغيره من أشكال التعبير عن مباداة الناس، يطور طريقة الحياة الاشتراكية.

وفى مجال التوزيع يعد البحث عن طرق ووسائل للتسوية بين مستويات معيشة مجموعات الشعب العامل كافة باتباع المبدأ الأساسى للتوزيع فى ظل الاشتراكية : «من كل حسب قدرته، ولكل حسب عمله» أمراً أساسياً فى المرحلة الحالية من التطور الاجتماعى .

وهذا المبدأ الأساسى معروف للجميع، بيد أن البعض يعتقد أنه ينطبق على الجزاء على الوقت المبذول فى العمل، ناسين أن الاشتراكية تفترض مقدما أن كل فرد، إذ يعى تماما التزاماته نحو المجتمع، يعمل بأفضل ما لديه من قدرات ويدرك الحاجة إلى بذل أقصى جهوده من أجله. إن التربية على العمل يجب أن تتضمن على وجه التحديد غرس موقف خلاق ورائد من العمل. وفى ظل الاشتراكية تتضمن مقاييس العمل أساسا العمل وفقا لقدرات الإنسان.

ويهدف تعزيز مجال التوزيع فى المجتمع الاشتراكى فى المحل الأول إلى حل مشكلة المساواة الاجتماعية وضمان رفع وكذلك التقريب بين مستويات معيشة المجموعات المختلفة للشعب العامل، وزيادة صندوق الخدمات الاجتماعية. وفى ضوء ذلك، من المهم للغاية تطوير مجال التوزيع بطريقة تجعل الموقف من العمل أكثر إبداعية، وعقلانية، وحتى وجدانيا ببساطة. ويعنى كل ذلك أن تطور التوزيع وغيره من علاقات الإنتاج فى ظل الاشتراكية يجب أن يخضع بدرجة أكبر لحل مشاكل العمل الاجتماعية، والاقتصادية، والمعنوية، والجمالية، ولتعزيز وتطوير جوانب طريقة الحياة الاشتراكية كافة.

وتكتسب رعاية المصالح والحاجات المعقولة للفرد أهمية خاصة فى مجال الاستهلاك، لأن تشكيل الشخصية يعتمد فى التحليل النهائى على هذه الحاجات والمصالح.

وهكذا، تتلخص المسألة فى ترشيد الاستهلاك الصناعى والفردى كذلك وتنظيمهما على أفضل وجه. ولنتذكر أن ماركس فى فجر نشاطه فى البحث قد عارض بحزم التشويه البرجوازى لحاجات الإنسان لما فيه مصلحة المقاتل الرأسمالى . وأشار إلى أنه فى ظل الاشتراكية بينما تشرى الأشياء الجديدة للاستهلاك الكائن البشرى، فإن الوضع يختلف تماما فى إطار الملكية الخاصة : « فكل شخص يراهن على خلق حاجة جديدة فى شخص آخر، حتى يدفعه إلى تضحية جديدة، أو يدخله فى تبعية جديدة ويقره إلى طريقة جديدة للاستمتاع وبالتالي إلى الخراب الاقتصادى.... وهكذا فإن الزيادة فى كمية الأشياء يصاحبها اتساع ملكة القوى الغريبة التى يخضع لها الإنسان، ويشل كل منتج جديد إمكانية جديدة لحداث متبادل ونهب متبادل . ويغدو الإنسان أكثر فقرا كإنسان وتغدو حاجته إلى المال أكبر إذا ما أراد أن يتحكم فى القوة المعادية. وتتدهور قوة ماله فى تناسب عكسى مع الزيادة فى حجم الإنتاج : وهكذا تنمو حاجته مع زيادة قوة المال

ومن الناحية الذاتية، يبدو ذلك جزئيا فى حقيقة أن اتساع المنتج والحاجات يغدو خضوعا

مدبراً ومحسباً باستمرار لرغبات غير إنسانية، معقدة، غير طبيعية وغبالية» (٨٦). وعلى المجتمع الاشتراكي أن يتغلب على كل من آثار الماضي وتأثير طريقة الحياة البرجوازية في الوقت الحاضر بأذواقها الاستهلاكية التي تثير الاهتمام والحيالات التي يبالغ فيها بشكل مفتعل عن طريق الإغراء والأزياء الحديثة. إن المبدأ الاشتراكي للتوزيع وفق العمل المبدول يفترض مقدماً القضاء على كل من عدم الضمان المادى والاستهلاك الطفيلي والترف العاثر، ويفرس نظرة عقلانية إذا استخدم الدخول.

إن هدف الشيوعيين، وهم يصوغون برنامجهم للنهء الشيوعى يتمثل فى التلبية الكاملة للحاجات المعقولة للجميع. وهذا ما يتحدث عنه المبدأ الشيوعى «لكل حسب حاجاته». وعندما فصح لينين مزيقى الشيوعية العلمية، كتب عشبة ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى : «من السهل من وجهة النظر البرجوازية أن تعلن أن مثل هذا النظام الاجتماعى هو «مجرد طوباوية» وأن تسخر من الاشتراكيين لأنهم يعدون كل أمرئ بالحق فى أن يتسلم من المجتمع، دون أى رقابة على عمل المواطن الفرد، أى كماليات أو سيارات، أو أجهزة بيتانو، الخ، وحتى يومنا هذا يحصر (العلماء) البرجوازيون أنفسهم فى السخرية بهذه الطريقة، وبذلك يكشفون فى آن واحد جهلهم ودفاعهم الابتنى عن الرأسمالية» (٨٧). وأضاف لينين أن الشيوعية تستلزم ليس سوى هذه الايام الذى يمكنه أن يدمر ويسرق أملاك الأمة ويطلب المستحيل، وإنما أناساً يراعون بإراداتهم وشكل صارم القواعد الأساسية للمجتمع ويصلون بأفضل ما تسمح به قدراتهم .

إن البرهنة والدعاية للأفان الواقعية ، وتأكيد حيوية ومناعة المثل الشيوعية، والتغلب على كل مظاهر الشك وعدم الإيمان، هى المهمة الأساسية للفكر الاجتماعى الاشتراكى والعمل الايديولوجى. وفى هذا الخصوص نولى أهمية كبيرة لمعرفة وتوضيح العملية التاريخية ودروسها لأجيالنا القادمة فى الدراسات العلمية. فمن لا يعرف ماضيه، لا يستطيع أن يحدد طريقه بشكل صحيح فى الحاضر. وعندما لا يكون لدى الناس أى فكرة عن مستقبلهم أو يفقدون اهتمامهم بالقد، فإنهم يتحدرون إلى السوقيية واللامبالاة والسلبية. إن رؤية واضحة للمستقبل المشرق مسألة مهمة للغاية للجيل الأصغر، ولثقتهم بأنفسهم وأبداعاتهم . إن الرعى بالحاضر الذى لا ينفصل عن الغد هو مصدر الثبات الايديولوجى

والموقف الراعى من واجبات المرء المدنية وحقوقه والتزاماته .

وفكرة التطور الدائم للطبيعة والمجتمع ، ومناعة الجديد والمتقدم والتقدمى فى النضال ضد كل ما هو زائل وضد أى رجعية، هى الفكرة الأساسية للنظرة إلى العالم التى قدمتھا الفلسفة الماركسية اللينينية وأكدها العلم التاريخى. لقد غذّت على الدوام وتواصل تغذية التفاضل والطاقة الخلاقة لبناء المجتمع الجديد، والإيمان الراسخ بانتصار الشيوعية على كل من يعادىھا والتصميم على الدفاع عنها بكل الوسائل ضد أى عدو.

فى أشد الفترات حرجا للبناء الاشتراكى التى شهدت الحرمانات والصعوبات باسم التنمية الصناعية السريعة، رأى الشعب السوفييتى بوضوح المستقبل الزاهر لبلادهم وأبدى بطولة حقيقية فى العمل. وفى أصعب أيام الحرب الوطنية العظمى ١٩٤١-١٩٤٥، التى كانت أقسى اختبار للأرواح البشرية، ولصمود الشعب السوفييتى المعنوى ، لم يفقد إيمانه بالنتيجة الظافرة للنضال الحار للاشتراكية، بوصفھا أكثر الأنظمة الاجتماعية تقدما وعدالة، ضد الفاشية، فصيلة الصدام للرجعية الإمبريالية.

وكانت الوطنية السوفييتية هى مصدر شجاعة وبطولة الشعب السوفييتى، بينما كانت فكرة مناعة النظام الاشتراكى الجديد تكمن خلف إيمانه الراسخ بالهزيمة الحتمية للعدو وبالانتصار النهائى للقضية العادلة.

ويوفر العلم الماركسى اللينينى ، المجهز بمعرفة علمية للعمليات الاجتماعية، وبفكرة تستند إلى نظرة عالمية عن الصراع بين الجديد المتقدم والزائل وبقياءه، أساسا راسخا لموقف نشط فى الحياة.

ويشكل الوعى بالمصالح المشتركة والمبادئ المعنوية جوهر النظرة الشيوعية إلى العالم، كما يكمن خلف ايديولوجيا وممارسة الجماعية ويحفز العمل المشترك والنشاط الاجتماعى للمواطنين فى المجتمع الاشتراكى. إن الوعى بالمصالح المشتركة يشكل الأساس الايديولوجى والمعنوى وراية وحدة المجتمع الاشتراكى والتحالف الراسخ للطبقة العاملة وفلاحى المزارع الجماعية والمتقنين، والصداقة التى لا تنفصم بين شعوب الاتحاد السوفييتى . إن الوعى بالمصالح المشتركة يغذى الأهمية والوطنية الاشتراكية.

ويجب أن نؤكد أنه لا يمكن تصور النزعة الإنسانية الحقة دون وعى بالمصالح المشتركة لأنها تفترض مقدما التعاون الأخرى والمساعدة المتبادلة المتفانية للشعب العامل فى إطار كل

من جماعات العمل والمجتمع بأسره، وليس عمل الخير أو الإحسان من جانب الآخرين. ويؤيد الحزب الوعى بالمصالح المشتركة أولاً فى العلاقة بالملكية العامة، والعمل الجماعى، وبالقضيه المشتركة لبناء تعزيز المجتمع الاشتراكى المتطور. وتبين كل من النظرية والتطبيق أنه لا يمكن بناء الشيوعية على أساس الإنتاج الخاص المتسع. ويجب تأكيد ذلك لأن الناس فى بعض الأماكن يعتقدون أن بإمكانهم تحسين الاشتراكية بتطوير الإنتاج الخاص الصغير. ومن المعروف كذلك أن المصلحة العامة تصبح قوة محركة عندما ترتبط بمصالح الفرد. والعلم والسياسة مدعوان إلى تحديد الطرق والتدابير للتوصل إلى هذا الترابط. والظروف القائمة فى هذا الخصوص تحث على إعادة بناء العمل الايديولوجى لكى يتفق بشكل أكمل مع احتياجات الشعب السوفييتى ومع مستواه التعليمى والثقافى المرتفع، وكذلك مع الظروف الداخلية والخارجية الجديدة لتطور الاتحاد السوفييتى الاقتصادى والاجتماعى. ويجب أن يخضع الرأى العام والوعى الجماهيرى لتحليل أعمق، وكما علمنا لتبين يبنى أن توضع فى الاعتبار «الحالة الفعلية للوعى الطبقي ولاستعداد الطبقة بكاملها (وليس طليعتها الشيوعية فحسب)، ولكل الشعب العامل (وليس عناصره المتقدمة)» (٨٨).

وتوضح الخبرة أن العمل الايديولوجى يكون ناجحاً فحسب إذا ما ساندته سياسة اجتماعية اقتصادية مناسبة، فالوسائل الايديولوجية لن تحل وحدها مشاكل التربية. وتحقيق نهضة كفية ممكن فحسب إذا ما جرى تنسيقها مع تحقيق المهام الحيوية لتطوير الاشتراكية الشامل وإذا لم يتم تجاهل كل التعقيد والتناقضات الجدلية فى التقدم نحو الشيوعية. وبخص هذا كلاً من تشكيل توجهات القيم الإيجابية فى أفراد المجتمع وتطوير نظام للتدابير الفعالة للتغلب على الاتجاهات السلبية فى سلوك وعى قسم من السكان؛ وتبين كل من النظرية والتطبيق أن أمثال هذه الاتجاهات ليست خالية من الأسس الاجتماعية والاقتصادية الملموسة. فلا يمكن صياغة أية سياسة اجتماعية للتغلب على ظواهر غير اجتماعية إذا لم يكن هناك فهم للأسباب والميكانيزمات التى تقف خلفها.

وتتمثل جدلية الحياة فى أنه فى ظل الاشتراكية، أيضاً، يجرى بناء الجديد والتقدمى فى تضال شاق ضد القديم والزائل. وإذا ما حثت عقلية المالك الصغير فرداً على انتهاك قواعد ومبادئ الاشتراكية فلا يمكن عدّ طريقة حياته اشتراكية حتى ولو كان يعيش فى مجتمع

اشتراكي. إن آثار وتأثيرات طريقة الحياة البرجوازية لن تتخلص منها أوتوماتيكيا القوى النامية للمجتمع الجديد . وسواصل حاملو الإخلاق والعادات القديمة التأثير على الناس حولهم. وهذه هي الخلفية التاريخية للتناقض بين المنجزات الهائلة للاشتراكية وبين العناصر المتخلفة التي تمرقل تقدم المجتمع، ولا يمكن بناء المجتمع الشيوعي إذا لم يجر التغلب على هذه الظواهر السلبية.

إن النضال ضد آثار الماضي لإقامة طريقة الحياة الاشتراكية هو في الوقت نفسه نضال ضد حاملي ملامح ميلاد الرأسمالية . ومع ذلك، فلهذا النضال معنى اجتماعي ثقافي أعرض، لأنه موجه كذلك ضد نظرتها إلى العالم، ومبادئ حياتها وأخلاقيها، وضد التقاليد القوية لطريقة الحياة البرجوازية السائدة في البلدان الرأسمالية. إن المنافسة بين الاشتراكية والرأسمالية تتخطى المؤشرات الاقتصادية التكنيكية، لتشمل مجال المثل والقيم الاجتماعية، وطريقة الحياة.

لقد اشتعل الصراع الأيديولوجي بقوة خاصة في هذا المجال عندما سعى الأيديولوجيون البرجوازيون وأجهزة الدعاية في البلدان الرأسمالية إلى الانتقام لتغير توازن القوى في المجال الدولي، لفقدان الإمبريالية لمآدريتها التاريخية. وتظل النزعة الاستهلاكية بمنطقها البسيط : «أنا أشتري (أو أملك، أو أستطيع أن أشتري وأملك) إذن فأنا موجود» أساسية بالنسبة للدعاية البرجوازية والمفاهيم البرجوازية للحياة الكريمة.

ويجب أن يؤخذ في الاعتبار أن النزعة الاستهلاكية قد غرست منذ وقت طويل في النظرة البرجوازية إلى العالم ويرهنت عليها نظريا النزعة الشمولية، والداروينية الاجتماعية، والبرجسائية، وغيرها من النزعات التي تمهر عن الأيديولوجيا السوقية وتبشر بنزعة معاداة الفكر والديهيات النفعية الضيقة الأفق للتلاؤم مع الرفاهية و«البقاء» الشخصي . ولا تكف المدارس المتنوعة للفكر الاجتماعي التي تحظى بمساندة قوية في الغرب، وخدام رأس المال الموهولون العديرون، عن مدح وتقديس الفضائل السوقية، والنزعة الصريحة المعادية للفكر، والفرديية.

إن الحياة الإنسانية كما يراها الاستهلاكي تعنى مستوى الدخل والممتلكات المادية وتتوقى في الغالب إلى «متع» وجل الكهف. وتلاعب الرأسمالية حتى في الحاجات البشرية وتثير بشكل مصطنع دوافع ورغبات الإنسان الوضيعة وتربطه بصناعة الترف وأعمال العرض. إن وضع الشاعر في مقابل العقل، كما هو معتاد في علمي الاجتماع والأدب البرجوازي

الحديث، يعنى بالفعل إضفاء طابع مطلق على القرائن الحيوانية وتقديسها بوصفها حياة الإنسان العاطفية، ويرتبط هذا الإطار الخاطئ للعقل بتقديس الوحشية والعنف . وتحت نزعة الاستهلاك على الإطراط فى شرب الخمر، وإدمان المخدرات، وإشاعة الجنس المجرمة.

وتغرس البرجوازية نزعة الاستهلاك لتصرف جماهير الشعب عن النشاط السياسى وتقمع الحاجات الفكرية لتزيد من الأثنية والطمع. وما زال فى مقدور المجتمع البرجوازى توسيع الإنتاج المادى، وزيادة الاستهلاك المادى من جانب قسم من السكان، ولكنه يقيم بشكل متزايد الاستهلاك الفكرى فاضحا موقفه المعادى للعقل والأخلاق والثقافة التقدمية.

إن أزمة المجتمع الرأسمالى ونظام قيمه، والمضامين المدمرة للتوسع الجامع للإنتاج الصناعى الرأسمالى للبيئة والإنسان نفسه، وعدم كفاية الفلسفة الاستهلاكية للحياة والأخلاق وتأثيرها المدمر الذى يشوه سمعتها فى أعين الجماهير العاملة العريضة والشباب، قد أصبحت واضحة لدرجة أن الايديولوجيين البرجوازيين قد بذلوا محاولات دسوية فى السنوات الأخيرة لصياغة نموذج أكثر جاذبية لنزعة الاستهلاك ليحل محل النموذج الذى يتمسك به كل فرد . إن عجز المجتمع الاستهلاكى الذى يروج له على نطاق واسع فى المسائل الحاسمة للحياة الاجتماعية والشخصية بتحقيق جزئيا فى المفهومات الخاصة بتنوعية الحياة الرائجة فى السبعينات. وبعد زعماء الاشتراكية الديمقراطية مدافعين نشطين على وجه الخصوص عن تغيير طريقة الحياة الغربية وأنظمة القيم. وهم ضد التحولات الثورية ويقترحون إبقاء الملكية الخاصة، والمقاولة الرأسمالية واقتصاد السوق دون مساس ، مما يترتب عليه أن تظل أفكار إضفاء طابع إنسانى على المجتمع «ونوعية جديدة للحياة» كقاعدة مجرد بيانات.

وتتميز المرحلة الحالية فى نضال الماركسية اللينينية ضد الايديولوجيا البرجوازية بظهور عدد من المفهومات فى الغرب موجهة، تحت ستار موقف انتقادى للتطور المعادى للنزعة الإنسانية للمجتمعات الصناعية، ضد الاشتراكية القائمة الحقة التى تعد منارا للجماهير العاملة، وللهلدان النامية التى اختارت التوجه الاشتراكى.

ويستخدم ضد اليلدان الاشتراكية وضد طريقة الحياة الاشتراكية كذلك السلاح المنجرب والمختبر للايديولوجيا والدعاية البرجوازية - النزعة الفردية التى تزدهر على تربة عقلية وإخلاق الملكية الخاصة. وقد كتب لينين أن مجتمع الملكية الخاصة «يرتكز على مبدأ : إما أن تسرق أو تسرق وبالطبع فالتاس الذين تربوا فى مثل هذا المجتمع يرضعون مع لبن

أهماتهم، كما يقال، السيكولوجيا والعادة والمفهوم الذي يقول : اما أن تكون مالكا للعبيد أو تكون عبدا، أو بالأحرى ، مالكا صغيرا، موظفا صغيرا أو مثقفا - وباختصار، إنسانا يهتم بنفسه فحسب، ولا يهتم تقريبا بأى فرد آخره (٨٩).

وتدعم الرأسمالية بشكل خاص المشاعر الفردية التى غرستها فى المجتمعات السابقة على الرأسمالية الطبقات الاستغلالية الحاكمة. وهى تطور تقديس الأثنية الجامعة والفردية إلى أقصى حد. وتضع الفردية البرجوازية الفرد فى تعارض مع المجتمع، وتضعف شعوره بالواجب الاجتماعى ، وبذلك تدمر الإنسان نفسه بتضييق نطاق أفكاره ومصالحه ، وحصر الحياة فى الوجود المنعزل.

وفى المجتمع البرجوازى ، تتصادم مصالح الأفراد بالضرورة على أساس الملكية الخاصة، لأن العلاقات بين الناس تولد التنافس من أجل الربح أو الوضع المريح. وهى تدعم العقلية الفردية، وتفكك أفراد المجتمع البرجوازى وتخلق بينهم تعارضا متبادلا، وتقلل حياتهم بعداوات داخلية. وتعلن البرجوازية نفى الملكية الخاصة والمنافسة الضارية المرتكزة عليها لتكون نفيا للحرية الشخصية. بيد أن فكرة ماركس القائلة بأنه فى المنافسة الحرة لا تكون الحرية للأفراد وإغا لأرأس المال (٩٠) لم تكن صحيحة أكثر مما هى الآن.

بيد أن مشاعر الملكية الخاصة، التى غذبت ودعمت لعصور، نحس بها كذلك فى ظل الاشتراكية، مع حلول الملكية العامة محل الملكية الخاصة. إن السرقة والرشوة والربح غير المشروع والنهب، ترتبط مباشرة بأصحاب الملكية الخاصة. ويمكن تتبع مظاهر النهم إلى المال بوضوح إلى المصدر نفسه .

وتتميز المرحلة الحالية للتقدم الثقافى للمجتمع السوفييتى بتوسع وثراء المحتوى الاجتماعى للثقافة، وتعزيز دورها الاجتماعى. وتعد الثقافة الروحية عاملا قويا فى تحسين طريقتنا فى الحياة، وتشكيل الشخصية الشيوعية. ولكن الطريق من حاجات الشعب الداخلية للثقافة إلى تحقيق نشاطهم الفكرى المتباين فى أشكاله الاجتماعية الهادفة شائكة وصعبة. ويتوقف التقدم الناجح، على توافر وطبيعة القيم الثقافية، بين عوامل أخرى عديدة.

وتكتسب الطريقة الجديدة نظرة إلى الإنتاج الاجتماعى بوصفه ظاهرة متكاملة ترتبط عضوا بالإنسانية المادية والفكرية. وتحول كل مجالات الممارسة المفيدة اجتماعيا إلى تطور شامل لموضوعها. وبما له أهمية فى هذا الخصوص إتاحة الفرصة المتكافئة للقيم الروحية أمام

الجميع. سواء كانوا من سكان المدن الكبرى أم القرى الصغرى، من مراكز الثقافة أم من بعض المناطق في أقصى الشمال.

وقد شهدت السنوات الأخيرة تطورا ناجحا بشكل عام للنظرية الماركسية اللينينية عن الثقافة كاتجاه مستقل في العلم. ومع ذلك توجد بعض مشاكل النمو هنا كذلك. وهكذا يمكن ملاحظة الفوارق بين الأبحاث في الثقافة، علم الثقافة وممارسة البناء الثقافي.

ويمكن تعزيز النشاط الثقافي من خلال توسيع الأبحاث في نظرية الثقافة، والمعلومات المنتظمة عن هذا البحث، وتنظيم الدراسة لأساسيات النظرية الماركسية اللينينية عن الثقافة بواسطة الجماهير الشعبية العريضة، والتوصيات العلمية والمشاورات بين العاملين الإداريين في المؤسسات الثقافية.

زقد لوحظ أخيرا انجاء ليس فقط في العالم الرأسمالي وإنما في البلدان الاشتراكية كذلك نحو إحياء الديانات التقليدية وظهور مجموعات دينية صوفية مختلفة وعديدة. ولوحظت حالات لمنظمات كنسية تنتعش لجة. ويمل بعض المثقفين إلى المبالغة في دور الدين في التاريخ، وإلى اللجوء للبحث عن الله، وإلى المطابقة بين الدين والثقافة والأخلاق. وزادت الكنيسة، بما في ذلك الفاتيكان من اتجاهاتها التلاؤمية متجهة بشكل متزايد إلى المسائل الاجتماعية، رابطاً اللاهوت بعلم الإنسان، ومهثرة بالنزعة الإنسانية المسيحية وإعادة تقييم دور العمل الخ. وفي الوقت نفسه كثفت الإمبريالية الدولية محاولاتها لاستغلال الدين سلاحا ضد الاشتراكية على المسرح العالمي.

وفي الوقت ذاته فإننا نعرف أن غالبية المؤمنين في البلدان الاشتراكية نشطون في الإنتاج والحياة الاجتماعية بوصفهم مواطنين متساوين. وفيما عدا بعض الاستثناءات، جرى تعديل العلاقات مع الهيئات الدينية على أساس فصل الكنيسة عن الدولة والمدرسة، وتلاحظ بروز بعض الهيئات الدينية في العمل من أجل السلام ونزع السلاح وحل المشاكل العالمية للعصر. ويؤدي كل هذا إلى مشاكل جديدة، وبخاصة في التكتيكات المتعلقة بالدين والمؤمنين.

لقد نصحتنا لينين بنظرة جدلية متأنية للمسائل المتعلقة بانتقاد الاوهام الدينية وفي تناول الدين. ويجب فضح المفاهيم الدينية الغامضة وانتقاد المنظمات الدينية مع مراعاة كاملة لمشاعر المؤمنين، ولا يجب أن يقسم المرء صفوف القوى الديمقراطية إلى مؤمنين وغير مؤمنين.

وتقدم الدعاية البرجوازية والكسبية الاتحاد بوصفه نزعة سلبية أخلاقياً ومن حيث النظرة إلى العالم، برغم أنه نقي لما فوق الطبيعة، ولما هو مشوش من أجل مصلحة الإنسان، والعقل البشرى، والنظرة العلمية إلى العالم. ويتضمن المحتوى الإيجابي للاتحاد في النزعة الإنسانية الحلقة المؤسسة نظرياً على الماركسية اللينينية والتي تتجسد في الاشتراكية. وتحمل أهمية خاصة في الصراع الأيديولوجي المكثف في المجال الدولي الدراسات المتعلقة بالانحيازات الأيديولوجية الحالية.

وتواصل مراكز الدعاية الإمبريالية حملتها ضد الاشتراكية العالمية، وتصد هستيرياً معاداة الشيوعية ومعاداة السوفييت، وتقدم السياسة الخارجية والداخلية للبلدان الاشتراكية في شكل مشوه عن عمد. ويرى العلماء وأجابه في التنكر المدعم بالأسانيد لمحاولات الدعاية البرجوازية تشويه سمعة الاشتراكية القائمة الحقة، والحط من منجزاتها في سعيها لتقويض الوعي الطبقي في البلدان الاشتراكية.

لقد انقضت سبعة عقود منذ أن وجدت الاشتراكية بوصفها نظاماً اجتماعياً يجسد الحل الناجم للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الأساسية في مصلحة الجماهير الشعبية. وتحولت الاشتراكية القائمة الحقة في فترة تاريخية قصيرة إلى أسيرة للدول الاشتراكية، وأصبحت عاملاً حاسماً في التطورات العالمية الحالية.

إن الخبرة والنجاحات التاريخية للبلدان الاشتراكية تقنع كل البشرية التقدمية بأن المستقبل ملك للاشتراكية. فالاشتراكية بحلها الثابت للمشاكل العالمية الملحة تبين للبشرية بأسرها، في أفق واضح وملمس، ما الذي يمكن أن يحققه النضال ضد الفقر والاستغلال. وبهذا المعنى كذلك ترتبط جدلية تطور الاشتراكية ارتباطاً وثيقاً بأفاق التطور الاجتماعي العالمي في مجموعته، وبالمخرج من المأزق الاجتماعي الفكري الذي دفعت إليه الرأسمالية ملايين الناس.

٥ - عمليات التطور العالمي الراهنة

إن تحليل جوهر الحقبة التي نمر بها، والسمات الرئيسية الخاصة التي تميز علاقات القوى الطبقة العالمية وديناميتها يعد نقطة انطلاق نحو فهم علمي للمشاكل الاجتماعية في التطور العالمي. وقد قدم لينين تعريفاً محدداً للاتجاه الرئيسي ومحتوى تطور حقبتنا.

وحتى قبل ثورة أكتوبر ١٩١٧ فى روسيا، عندما كان لينين يصوغ نظريته عن الثورة الاشتراكية وضل إلى الابتنتاج بأن الاشتراكية يمكنها أن تنتصر فى البداية فى بلد واحد أو فى عدد من البلدان. وقد بين سير التاريخ أن ذلك كان حقيقة تاريخية وشاملة . ومنذ الثورة كان هناك نظامان ومعسكران فى العالم . ومنذ ١٩٢ كشف لينين المغزى التاريخى العالمى للنظام السوفييتى وكتب يقول : «إن معسكرين يواجهان الآن بوغى تام بعضهما البعض فى جميع أنحاء العالم، ويمكننا أن نقول ذلك دون أدنى مبالغة».(٩١) وبعد ذلك بهام أكد مرة أخرى :«لقد انقسم العالم إلى معسكرين : الرأسمالية فى الخارج وروسيا الشيوعية».(٩٢) وقد كتب ذلك فى السنوات السوفييتية الأولى. وانتشرت الاشتراكية خارج بلد واحد لتفقد نظاما عالميا.

إن الحقبة الحديثة التى بدأت مع ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى هي حقبة انتقال من السيطرة الرأسمالية العالمية إلى الانتصار العالمى الكامل للاشتراكية. وبعد الانتقال من التشكيلات الرأسمالية والسابقة على الرأسمالية إلى الاشتراكية الاتجاه الرئيسى لتطور الاجتماعى فى أيامنا. ومن ثم فإن الكشف عن جدلية حقيقتنا، أى من شروطها التاريخية النوعية بتناقضاتها الداخلية واتجاهات تطورها الموضوعى الكامن يعنى دراسة الانتقال الثورى من التشكيلات الرأسمالية والسابقة على الرأسمالية إلى الاشتراكية والشيوعية بشكل شامل.

والتحليل اللينينى المادى الجدلى ، للفترة المعاصرة ولأى ظاهرة أخرى تتناقض فى جوهرها بالمثل، يحتاج إلى دراستها فى وحدة وتصارع الأضداد : ويتضح هذا الصراع بين الأضداد على نطاق عالمى فى المحل الأول فى المنافسة بين النظامين الاجتماعيين المتعارضين، اللذين يرغم وجودهما فى الوقت نفسه يثلاثن مرحلتين مختلفتين كيفيا فى تقدم المجتمع - ماضيه ومستقبله. ويتطور هذان النظامان فى اتجاهين متضادين . ومع ذلك فإن الرأسمالية الحديثة، ونمو الإنتاج فى فترات مختلفة والتقدم التكنيكى فى البلدان المصنعة تتجه نحو التدهور السريع. أما المجتمع الاشتراكى ، الذى يتقلب على التناقضات الناشئة فى مجرى تطوره، فإنه يسير فى صعود وازداد قوة فى النضال ضد الإمبريالية، لأنه يجذب كل المدافعين عن السلام والديمقراطية والتقدم الاجتماعى والتحرر الوطنى .

ونحن بالطبع ضد نزعة التخطيط والمباراة المجردة سراء فى البحث أو فى تفسير التطور العالمى .

إننا لا نغالى فى تبسيط صورة الأزمة العامة للرأسمالية وعلاقات القوى المتغيرة لصالح الاشتراكية. كما لا نتجاهل أو نقلل من أهمية الموارد الاقتصادية والعلمية والتكنيكية للبلدان الرأسمالية ومن إمكانات زيادتها، وتلك تماما الداعم المأمون لقدراتها العسكرية. إن ازدياد عمق تناقضات الرأسمالية لا يستبعد نمو الإنتاج فى فترات مفردة وفى بلدان مفردة.

ومن ناحية أخرى، يصعب على المرء أن يتخيل تطور الاشتراكية العالمية بوصفها عملية سلسلة، ومسيرة طافية لا بهتزشها عائق نحو آفاق أكبر دوما. ونحن فخورون بنجاحات وآفاق الاشتراكية القائمة فى مجالات الحياة كافة ولكننا نرى كذلك الصعاب والمشاكل الجديدة التى تواجه الاشتراكية العالمية ونفاهم الوضع الدولى فى مجموعه.

لم يكن التقدم الاجتماعى سلسا على الإطلاق، ولكنه كان متناقضا على الدوام وله مده وجدره، وتقدمه وحتى تراجعاته. إن الحياة كما يقول لينين «تسير بالتناقضات والتناقضات الحية أكثر غنى، وأكثر تنوعا وعمقا فى محتواها كما تبدو من أول نظرة لهن الإنسان» (٩٣).

وللصراع بين الاشتراكية والرأسمالية تأثيره الكبير على طرق وأشكال تحقيق التقدم الاجتماعى فى مختلف البلدان كما يثرى مفهوماتنا عن تطور المجتمع بوصفه عملية تاريخية عالمية. والجدل المادى إذ يدحض بحزم نظرية التقارب وكل المفاهيم حول وجود طريق ثالث أو وسيط، لا ينظر من زاوية ميتافيزيقية إلى قانون وحدة وصراع الأضداد، مع إضفاء طابع مطلق على الصراع وتجاهل الوحدة والاعتماد المتبادل بين الأضداد، لأنه سوف يترتب منطقيا على ذلك حينئذ أن تكون الأضداد أنظمة مستقلة مغلقة، غير مرتبطة داخليا وغير مهالبة ببعضها.

وعلى خلاف المفاهيم التى ترى الحقيقة الرئيسية لحقبتنا - التعارض بين نظامين اجتماعيين اقتصاديين عالميين - بوصفها انقساما للعالم والبشرية إلى تيارين مستقلين غير مترايطين داخليا للتاريخ تحكمهما قوانين تاريخية مختلفة، يوجه المنهج المادى الجدلى الباحث لأن يرى فى هذا التعارض ليس عداوة فحسب وإنما الوحدة الداخلية للتاريخ المعاصر وتكامله. وينعكس فى المنافسة العالمية والتاريخية للنظامين المتعارضين القانون الموضوعى للتقدم الاجتماعى اليوم.

وتتشمل جدلية العملية التاريخية فى أن الوحدة والصلة المتبادلة والاعتماد العكسى المتبادل للعمليات الجارية فى بلدان ومناطق مفردة تزداد رسوخا باطراد ودأب على وجه الخصوص فى الظروف التى تتخلل فيها العداوات بين القديم والجديد، بين النظام الرأسمالى الزائل لتنظيم المجتمع والنظام الاجتماعى الذى يحل محله، مجالات الحياة كافة. ولا تؤدى المواجهة والتعارض

بين النظامين إلى إخماد مصالح التقدم الذى تشارك فيه كل البشرية. وتكمن قوى الرأى المادى الجدلى فى إدائته الحازمة لمحاولات إزالة التعارض الرئيسى بين النظامين الاجتماعيين كما يؤكد فى الوقت نفسه على ضرورة وحدة البشرية، وتطابق مصائرهما وأهدافهما النهائية، الانتقال المحتوم لكل البشرية إلى مستوى أعلى آخر من التنظيم الاجتماعى.

يكشف دور هذه المسائل فى حياتنا مثل تجنب كارثة نووية، والانفراج ونزع السلاح وإقامة نظام جديد للعلاقات الدولية والمضامين الاجتماعية للثورة العلمية والتكنولوجية، وحماية البيئة، والمشاكل السكانية ونقص الغذاء، والطاقة، والمواد الخام وكثير غيرها، بوضوح أكبر تزايد أهمية المنهج الجدلى فى بقطة الباحث ضد الجمود والذاتية والنظرة الميتافيزيقية الأحادية الجانب فى فهم العمليات الاجتماعية التاريخية الحديثة. إذ يساعد على استيعاب فن «توحيد الأضداد» إذا ما استخدمنا كلمات لينين، وعلى رؤية كل من الصراع بين النظامين العالميين وإمكانات التعاون بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة.

والتعاضب السلمى هو الطريق الواقعى الوحيد للمحافظة على السلام على الأرض فى وقت ينقسم فيه العالم إلى نظامين. ومع ذلك فإن الانفراج لا يلقى ولا يمكنه أن يلقى القوتان الموضوعية للتطور الاجتماعى، كما لا يعنى الاحتفاظ بالوضع الاجتماعى القائم كما هو، ولا علاقة للتعاضب السلمى بالمحافظة على الأنظمة غير الشعبية أو الاستعمار الجديد، أو تصدير الثورة المضادة. إن قوى العقلية الميتافيزيقية لا يمكنهم تفسير نظرية وتطبيق التعاضب السلمى فى ارتباط بنظرية وتطبيق الصراع الطبقي لأنهم يربطون الصراع الطبقي، وبخاصة فى شكله الأرقى، الثورة الاجتماعية، بالحرب.

وفى الحقيقة فحتى وقت قريب سارت الانتفاضات الثورية المرتبطة بالحركات الشعبية العريضة، كقاعدة، فى ظروف الحروب أو كانت دافعا لها، ولكن ليس بمقدور المرء أن يعمل بحقائق الأمن العينية فحسب ويخاطر بالجمود المعائلى. والشئ المهم، أن إحدى السمات الجوهرية لثورتنا تتمثل فى أن الثورة يمكن أن تنتصر، وبفضل أن تنتصر فى ظروف السلام والتعاضب السلمى. إن خطر المفارقات العسكرية واندلاع حرب عالمية أخرى لا يأتى من المدافعين عن النضال الطبقي للجماهير العاملة والتحولات الثورية، وإنما تولده القوى العدوانية الإمبريالية، وسياستها فى تصدير الثورة المضادة. وهذه القوى لم تكف عن تولفها الجنونى إلى عكس مجرى التاريخ وعن تقويض، مواقع الاشتراكية العالمية وحركة التحرر الوطنى ووقف قواها إذا كان ذلك ممكنا.

هناك دوائر معينة فى الولايات المتحدة وحلف الأطلسى تصعد من سباق التسلح سعيًا منها إلى التفوق على الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية الأخرى وإلى عرقلة التقدم الاجتماعى. بينما يقترح الاتحاد السوفيتى والقوى الأخرى المحبة للسلام بديلاً آخر هو توحيد جهود كل القوى المحبة للسلام فى زماننا بحثاً فى طرق حقيقية للحد من سباق التسلح والتوصل إلى نزع السلاح والتعاون السلمى الشامل.

إننا على اقتناع عميق بأن البشرية ليس أمامها بديل آخر سوى أن تعترف بالتعايش السلمى بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية السياسية المختلفة، وتكف عن سباق التسلح وتتخذ تدابير فعالة فى نزع السلاح إذا ما أرادت أن تبقى وتتطور، وألا تستهلك فى لهيب حرب نووية. يوضح التاريخ أن جو الإعداد للحرب ذاته، وهستيريا الحرب، والنزعة العسكرية المستعرة تحد من القوة الخلاقة للمثل البشرى، وتقمع ما هو إنسانى فى الإنسان وتجعله سلاحاً أعمى للقوى المعادية للتقدم الاجتماعى، وبذلك تعرقل تقدم البشرية. ومن ناحية أخرى، فإن الجهود الرامية إلى تطوير وتميز التفراج والتوصل إلى تعاون يقوم على المنفعة المتبادلة والصداقة بين البلدان، تنمى بإنسانية عالية وأخلاقية عميقة، وهى تتطابق مع أغز آمال ومطامح الشعوب، وتساعد على تطوير الشخصية، وكل ما هو طيب ونبيلى فى الإنسان.

ومن المهم أن يدرك الناس على نطاق واسع أن الاختلافات فى الأنظمة الاجتماعية والأيديولوجيات اليوم لا يتهى، وليست فى حاجة إلى، أن تنمو إلى مواجهة عسكرية وحرب سيكولوجية. إن تنوع العالم الحديث لا يشكل عقبة أمام التعاون السلمى القائم على المنفعة المتبادلة والتكافؤ بين البلدان كافة، وإنما هو عامل يحدد مسبقاً الأهمية القصوى لمثل هذا التعاون.

وتتمثل إحدى السمات الخاصة الرئيسية لجذلية العملية الثورية فى الوقت الحاضر فى تزايد تنوع أشكال تقدم البشرية نحو الاشتراكية. وقد قدم لينين، أعظم جذليى القرن، إسهاماً ضخماً لفهم هذه الحقيقة بتطوره جذلية العام والتنوعى والخاص وجذلية الشكل والمضمون. ولدينا من الأسباب ما يسمح لنا بأن نقول إن التفاعل الجدلى لهذه المقولات، وتعارضها ووحدها التى كشف عنها لينين، لا تمثل فحسب قضية فلسفية مهمة وإنما جاتبا مهما فى الفهم العلمى لجوهر المرحلة الحالية فى تطوير العالم.

ولم يكن من قبيل الصدفة أن يكشف لينين من الزاوية الفلسفية الصلة المتبادلة وانتقال العام والتنوعى والخاص، وجذلية الشكل والمضمون، كما أقام الدليل كذلك، على أنه بالإمكان فى

الاستراتيجية والتكتيكات السياسية انتصار الثورة الاشتراكية فى بلدان مفردة، وحتمية انتقال متعدد الأشكال إلى الاشتراكية فى الفترة نفسها من الزمن. إن الصلة التى لا تنفصم بين الجدل المادى والأسس العلمية للسياسة توضح المعنى الجدلى العميق لأفكار لينين عن المحتوى الواحد والأشكال المتعددة فى التقدم نحو الاشتراكية. فكل الأمم، كما يقول لينين، ستصل إلى الاشتراكية، وهذا أمر محتوم ولكنها لن تصل إليها جميعا بالطريقة نفسها على وجه الدقة وستسهم كل منها بشئ من عندها فى شكل من أشكال الديمقراطية، وفى نوع من أنواع دكتاتورية البروليتاريا، وفى المعدل المتباين للتحويلات الاشتراكية فى الجوانب المختلفة للحياة الاجتماعية^(٩٤). وبالطبع، مع تزايد عدم انتظام التطور الاقتصادى والسياسى للرأسمالية ودخول مئات الملايين الجديدة فى مختلف أجزاء المعمورة فى النضال التحررى، تفسد القوى الدافعة وظروف النضال الثورى أكثر تنوعا وتأثيرا. بيد أن جدلية التاريخ تتمثل فى أن عملية تمهيد المستلزمات النهائية والموضوعية للثورة قد ازدادت كثافة كذلك. ففى بداية القرن العشرين لم يتكلم أحد عن إمكانية الإطاحة بالثبوت الاستعمارى وإعلان برنامج توجه اشتراكى والتقدم التدريجى نحو الاشتراكية، مع تخطى المرحلة الرأسمالية من جانب الشعوب المضطهدة فى بلدان آسيا وإفريقيا المتخلفة. ولكن من الواضح الآن أن المستلزمات الموضوعية للتجديد الثورى الجذرى إما ناضجة أو فى عملية نضوج فى البلدان كافة.

وهكذا، فمع تزايد تنوع الظروف فى مختلف البلدان، يتسع مجال فعل القوانين العامة فى العملية الثورية، بدلا من أن يقتصر، حيث أنها تتضح بصورة أقوى فى المجال الدولى وفى كل بلد على حدة. وتكشف النظرة الجدلية الحقة عن الجوانب النوعية فى تطبيق القوانين العامة للصراع الطبقي والعملية الثورية وتميز أسس الاشتراكية وبناء المجتمع الاشتراكى فى البلدان المختلفة من خلال تميم الحرية والانتصارات الواقعية فى الانفجار نحو الاشتراكية.

وكما أشرنا، فإن الاشتراكية فى كل بلد تولد فى خضم الصراع الطبقي، وليس هناك من طريق آخر للانتقال الثورى. وإنه لأمر مفهوم أن الانتقال إلى الاشتراكية على نطاق العالم ما زال بعيدا. بدرجة أكبر، والعملية ليست منتظمة، حيث إن البلدان المختلفة لا تسير فى طريق الاشتراكية فى وقت واحد. يرجع ذلك إلى الفعل المكثف لقانون تفاوت التطور الاقتصادى والسياسى للرأسمالية. وبشكل ثابت فإن المستلزمات الاقتصادية اللازمة للانتقال إلى الاشتراكية تكون أنتضج ما يمكن فى أكثر البلدان الرأسمالية تطورا، بيد أن البرجوازية هناك تشبث بمواقعها

وتقاوم بغنف التغييرات الثورية. وما تزال صحيحة ملاحظة ماركس التي تقول بأنه من الأصعب إشعال الثورة في قلاع الرأسمالية عنها في ضواحيها. وقد قال ماركس: «والطبع فلإن الانفجارات العنيفة يجب أن تحدث بالأحرى في أطراف الجسد البرجوازي، بدلاً من قلبه حيث أن إمكانية التعديل هنا أكبر منها هناك» (٩٥).

لقد انقضت السلسلة الإمبريالية بشكل ثوري لأول مرى في البلدان الرأسمالية الأقل تطوراً نسبياً. ثم سارت الشعوب التي تروّج تحت النير الاستعماري ومن ثم تأخرت في مراحل مبكرة من التطور التاريخي، في طريق التحولات الثورية الجذرية. وكان انتقالاً ليس فقط من المجتمع البرجوازي المتخلف إلى الاشتراكية وإنما كذلك من مرحلة التطور السابقة على الرأسمالية، وحتى السابقة على الانقطاعية في بعض الحالات، إلى النظام الاجتماعي الجديد. وفي هذه البلدان تتفاقم المصاعب نتيجة لضعف الطبقة العاملة وانعدام المستلزمات المادية للجهاز للانتقال ونتيجة للتخلف الثقافي والتكنيكي. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى مثل هذه التحولات الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية أعنف مقاومة من الإمبريالية العالمية وأنواع الرجعية كافة، وتستخدم الولايات المتحدة كل الوسائل التي في حوزتها للمحافظة على مواقعها الاستعمارية الجديدة في كل مكان والاحتفاظ بالسيادة العالمية. وتلجأ الدوائر الإمبريالية وغيرها من العصابات الرجعية، حيثما أمكن ذلك، إلى التدخل المسلح لكي توقف سبل التغييرات الثورية.

وهكذا، فإن ميلاد العالم الاشتراكي الجديد عملية طويلة ومؤلمة. والاشتراكية والشيوعية، كأي حركة تاريخية تقامان من خلال التغلب على التناقضات. ولم تقدم الماركسية اللينينية أبداً المجتمع الاشتراكي بوصفه شكلاً اجتماعياً كاملاً من جميع الوجوه وخالياً من أية تناقضات وصعوبات ونواقص. وقد كتب المجلد أن الاشتراكية ليست شيئاً يعطى مرة وإلى الأبد، وإنما هي شيء يخضع للتغيير والتحول الدائم (٩٦). ولكن الاشتراكية القائمة الحقّة قد جلبت بالفعل الحرية والأمن لكثير من الشعوب وسوف تجلب السعادة والرخاء لكل البشرية ذات يوم. وهنا يجعل محاولات نقاد الاشتراكية القائمة الحقّة لتجاهل نجاحات ومنجزات البلدان الاشتراكية في الوقت الذي يؤكّدون فيه فقط على الظواهر السلبية في تطورها، عدوية الجدوى، ودعواهم بأن هناك أزمة تؤثر على الاقتصاد الاشتراكي وبأن ميزاته على الرأسمالية لم تعد واضحة هي تبرير للنظام الرأسمالي الذي يعيش بالفعل خلال ظواهر شبيهة بالأزمة على أرضية الأزمة العامة لكل نظام الرأسمالية، ويقصد بها من ناحية أخرى تقويض الاشتراكية القائمة الحقّة بوصفها مثلاً يحتذى،

وبخاصة بالنسبة للبلدان التي تحررت من التبعية الاستعمارية وتسير على طريق التوجه الاشتراكي.

إن أي شخص غير متحيز لن ينكر أن الاشتراكية القائمة الحقة هي نظام ديناميكي للغاية، وحيوي وقادر على تحولات تاريخية ضخمة. وتشهد النجاحات الفعلية للبلدان الاشتراكية في مساعيها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الإمكانيات التي لا تنتضب للنظام الجديد، وتفوقه الحاسم على الرأسمالية.

وحتى اليوم نجد أن الاشتراكية القائمة الحقة لها تأثيرها النشط على مكونات التقدم الاجتماعي، كما أنها العامل الرئيس في التفاعل المتناقض للأنظمة والقوى الاجتماعية المختلفة، الذي يؤدي إلى العملية المعقدة والمتنوعة والدينامية للغاية للتطور الاجتماعي العالمي الحديث.

إن نجاحات البلدان الاشتراكية العالمية ليست فقط نتيجة ومعكاف يعمل عليه لوحدتها الدولية المتنامية، وإنما لإسهامها المتزايد في تعزيز القوى التقدمية وحل تناقضات عصرنا على أسامي التعايش السلمي، والتغلب على الأزمات التي تسببها الإمبريالية في الطرق المرتبطة بالتقدم الاجتماعي بغير الوسائل العسكرية. إن تعزيز دور الاشتراكية العالمية في ضمان مستقبل مشرق للحضارة البشرية نظرا لوجودها ذاته، يعد عظيمًا للغاية في أيامنا، إذا ما وضعنا في الاعتبار التوترات الدولية المتناقضة.

وتتميز فترتنا بالاستقطاب المتزايد للقوى الاجتماعية في المعترك الدولي وفي العالم الرأسمالي.

ولقد شهدنا في السنوات القليلة الماضية تفاقمًا للتعارض بين السياستين العالميتين. فإحداها هي سياسة ضمان التقدم الاجتماعي. للحرية، والتعايش السلمي بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المتباينة، وتقليص الأسلحة ونزع السلاح والتطور المستقل والحر للأمة التي انتهجها الاتحاد السوفييتي وبلدان الأسرة الاشتراكية والتي نجد ترحيبًا من جانب غالبية بلدان عدم الانحياز. وبضيف الحزب الشيوعي السوفييتي على الدوام مقترحات ملموسة جديدة واقعية وناعًا إلى برنامجها للسلام، الذي يلتقي تقديراً عالياً في البلدان الشقيقة والذي تعترف به القوى المحبة للسلام كافة بوصفه ميثاق السلام المعاصر.

في الأعوام القليلة الماضية قدم الاتحاد السوفييتي ودول الأسرة الاشتراكية كثيرًا من المبادرات البناءة لتدعيم السلام، وإلأمن الدول والافتراج. ويمثل أهمية خاصة اقتراح بلدان

معاهدة وأرسو عقد معاهدة حول عدم استخدام العنف والمحافظة على السلام بين الدول الأعضاء فى التحالفين السياسيين العسكريين - منظمة معاهدة وأرسو وحلف الأطلسنطى. إنه يجعل من الإمكانية العملية لوقف تطور الأحداث، الخطر الراهن، شيئا ملموسا بأن يضى عليها نهجا طبيعيا، لتعزيز الثقة المتبادلة وتحقيق مهام الحد من أكذاس الأسلحة وبخاصة الأسلحة النووية، وتقليصها، واحدة بعد أخرى. إن تحقيق هذه الإمكانية أو عدم تحقيقها إنما يتوقف الآن على الولايات المتحدة وحلفائها، ويبلل الاتحاد السوفيتى كل ما فى وسعه لكن ينتصر العقل فى الشئون الدولية.

أما السياسة الأخرى، التى تنتهجها الدوائر الحاكمة فى الولايات المتحدة والدول الإمبريالية الأخرى التى تسير فى اثرها، فهى سياسة تقوم على زيادة الرجعية وسباق التسلح، مما يخلق خطر كارثة عالمية نووية، وهذه السياسة موجهة ضد الانفراج وضد حركة التحرر الوطنى. ولأنها إمبريالية فى جوهرها، فإنها تجد معارضة حازمة من جانب القوة المتعاطمة والوحدة التى تزداد رسوخا لبلدان الاشتراكية القائمة الحقبة، وتدينها غالبية بلدان العالم الثالث التى تكافح من أجل تحريرها الكامل من الإمبريالية. كما تنمو الحركة التى تعارضها كذلك فى قواعد الإمبريالية ذاتها. وتنفرد القوى التقدمية فى جميع أنحاء العالم بنشاط متزايد فى النضال ضد أعمال السياسة الخارجية الإمبريالية للولايات المتحدة التى تهدد السلام والتعاون الدولى.

إن الوعى بهذا الاستقطاب الدولى للقوى الاجتماعية، وبالتناقض الأساسى والحاسم لمقبتنا، وبالتناقض بين الرأسمالية والاشتراكية يعد شرطا لازما للتوجه السياسى الصحيح فى العمليات العالمية المعقنة اليوم. وهذا الوعى هو فى الوقت نفسه الشرط الابدولوجى الأساسى فى تعبئة كل القوى التقدمية والمحبة للسلام فى كوكبنا للنضال ضد التهديدات الإمبريالية الفعلية، لا السوفيتية المزعومة، لبعض البلدان أو الشعوب، ولكل البشرية.

وينبش أن نذكر فى هذا الخصوص الضرر السياسى والابدولوجى البالغ الذى تنزله محاولات تقديم الاتحامين المتعارضين تماما فى الحياة الدولية الحديثة على أنهما اقهاء القوتين العظيمين نفسه للمحافظة على مجالات النفوذ والسيطرة وإعادة اقتسام العالم، وليس على أنهما مواجهة بين الاشتراكية والرأسمالية، وليس على أنه الاتحاه الاشتراكى نحو السلام ونزع السلاح وتقدم الشعوب، من جانب، والاتحاه الإمبريالى لتكديس الأسلحة، وضد الشيوعية، وخلق حركة التحرر الوطنى، من الجانب الآخر. ويؤمن المدافعون عن هذا الاتحاه أن النزاع بين الولايات المتحدة

والاتحاد السوفيتي من أجل «مناطقهم» و «مجالات النفوذ» يحدد التطور العالمي اليوم وسيميزه في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، فإنهم يقولون أن حركة السلام والانفراج والتقدم الاجتماعي والقومي ينبغي أن توجه ضد سياسة «القوتين العظميين» هذه.

ومن الواضح أن تقديم سياستين متعارضتين تماما لتحديد كل التطورات العالمية، اتجاها يحافظ على «مناطق النفوذ» واتجاها للتححر من هيمنة «القوى العظمى» على أنه اتجاها القوتين العظميين، بمعنى وضع الاتحاد السوفيتي، في تضالته ضد الاستغلال الرأسمالي، والإمبريالي للشعوب، ومن أجل السلام، والمساواة والتقدم الاجتماعي للشعوب كافة في مستوى الإمبريالية الأمريكية الساعية إلى المحافظة على النظام الرأسمالي للاضطهاد، والساعية إلى السيطرة العالمية، ضد التقدم الاجتماعي والتطور السياسي المستقل للشعوب. وبإعادل هذا الرأي التخلي الكامل عن التقسيم الطبقي للأحداث الدولية. وهو لا يرى خارج وجود الأجيال العسكرية السياسية للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، أو بالأحرى لا يريد أن يرى العالم منقسما إلى نظامين اجتماعيين متعارضين، إلى تشكيلين؛ حضارة الرأسمالية الزائلة والحضارة الشيوعية الناشئة. وترتكز عدم الرغبة هذه ذاتيا على مصلحة خاصة أنانية، قومية ضيقة، وعلى تخيل فعلي عن النضال من أجل المصالح المشتركة للشعب العامل ضد القمع الرأسمالي للشعوب. وعلى العكس من هذا الرأي، تبين التجربة التاريخية أن الإمبريالية هي العدو الطبقي للاشتراكية، العدو قضية السلام والتقدم الاجتماعي، وحرية واستقلال الشعوب.

إن الأحلاف العسكرية السياسية توجد بالفعل وترتبط بأنظمة مختلفة، بيد أن الصراع بين النظامين المتعارضين أكثر تعقيدا من مجرد مواجهة بين أحلاف عسكرية. لقد أقامت الدول الإمبريالية تحالف الأطلنطي تحت زعامة الولايات المتحدة في ربيع ١٩٤٩، بعد ما يزيد على ثلاثين عاما من انقسام العالم إلى معسكرين. وأنشئت منظمة معاهدة وارسو لموازنة حلف الأطلنطي العدواني، وللدفاع عن الاشتراكية وقضية السلام، ونشأت المواجهة على غير رغبة الاتحاد السوفيتي ولكن بدأتها الدوائر الإمبريالية. وقد أعلن الحزب الشيوعي السوفيتي والحكومة السوفيتية مرارا أن منظمة معاهدة وارسو يمكن حلها، إذا ما حل حلف الأطلنطي هو الآخر ولكن حتى عندئذ لن يزال التناقض بين النظامين الاجتماعيين المتعارضين. ولذلك فإن مسألة النظامين ليست مسألة أحلاف عسكرية سياسية، وإنما مسألة صراع بين الاشتراكية والرأسمالية نتيجة لاتقسام الطبقي للعالم.

وتتحقق الآفاق التي فتحتها الاشتراكية لإقامة سلم وطيء من خلال وضع السياسة الثابتة للمحافظة على مستلزمات التقدم المهمة ووجود البشرية ذاته في مواجهة السياسة العسكرية التي تعكس المصالح الطبقية للرجعيين الإمبرياليين.

وهكذا، فإن النظام المعاصر للعلاقات الدولية هو ظاهرة معقدة ومتناقضة - فإلى جانب الحركات المحبة للسلام حاليا توجد كذلك اتجاهات وأعمال عدوانية، تخرب حتى التطور والمستوى السلس للعلاقات الدولية. والتقدم على طريق الانفراج يعقبه أحيانا تراجعات مفهومة يعود السبب فيها إلى طبيعة الإمبريالية العدوانية ومثل هذه الانتعاشات للحرب الباردة يمكن ملاحظتها حتى في أيامنا.

ماذا يمكن خلف اندفاع الإمبرياليين لزيادة التوترات الدولية ؟ من الواضح أن هذه العملية ترتبط بمحاولات البرجوازية الإمبريالية شن هجوم مضاد ضد القوى التقدمية، انتقاما لهزاتها في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وبعض مناطق أوروبا. وفي الوقت نفسه هناك أسباب سياسية داخلية لمثل هذا التحول إلى اليمين للزعماء البرجوازيين، مثل التدهور الاقتصادي في البلدان الرأسمالية، وتفاقم كل أنواع التناقضات والاضطرابات الاقتصادية المختلفة.

وقد شهد العقد الماضي مزيدا من تفاقم كل من الأزمة العامة للرأسمالية والتناقضات بين الإمبريالية.

صاحب الأزمة الاقتصادية لفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ ثم الكساد الاقتصادي الجديد والمفاجيء ١٩٨٠ - ١٩٨٢ أزمات عميقة في الصناعات؛ فهبط الإنتاج في صناعات السيارات والمعادن، وبناء الآلات والإتشاء... إلخ، وتباطأت معدلات نمو إنتاجية العمل. وغدت البطالة الواسعة والتضخم الجامح والأسعار العالمية كوارث اجتماعية حقة. ووفقا للإحصاءات الرسمية في البلدان الرأسمالية المتطورة وحدها كان هناك في عام ١٩٨٢ ما يزيد على ٢٠ مليون من العاطلين تماما في حساب المتوسط الشهري. وعانت البلدان النامية ذات التوجه الرأسمالي، أكثر من غيرها، إذ كان بها ٣٠ مليون عاطل، مما فاقم مشاكل المجاعة العالمية والفقر وانتشار الأمراض. ويحرم مئات ملايين الأطفال في البلدان النامية من كل الحق في الدراسة وفرصتها على السواء، وتنتشر الأمية والجهل بصورة واسعة، مع تزايد إجمالي عدد الأميين في العالم.

ومنذ منتصف السبعينات، ومع تزايد الاضطرابات الاقتصادية وفور رجعية رأس المال الاحتكاري، كثفت الأوليغاركية المالية من اندفاعها نحو ميزانيات دفاع أكبر لتدعيم دولاب

التوسع السياسى فى الخارج والقمع المسلح لمقاومة الشعب العامل. وشجعت الاحتكارات الكبيرة والقرى السياسية المرتبطة بها السعى نحو اعتمادات ضخمة لإنتاج وسائل الدمار الشامل عن طريق زيادة القمع الضريبى للشعب العامل. وتبدى التجمعات العسكرية والصناعية للبلدان المختلفة انجها نحو تعاون معين. إنهم يستهدفون تكاملا كاملا لأنظمة الدفاع الجبرى للبلدان الرأسمالية فى غرب أوروبا وأمريكا الشمالية، مع الاستخدام المشترك للأقمار الصناعية وتوحيد قياس أكبر لمعدات العسكرية. ويلجأ الرؤساء الإمبرياليون إلى ميزانيات الحرب المتضخمة وسباق التسلح أملا فى تخفيف التناقضات الاقتصادية وظواهر الأزمة وإيجاد مخرج من الصعوبات الاقتصادية.

يرى الإمبرياليون فى الولايات المتحدة فى زيادة القدرة العسكرية وسيلة للضغط على البلدان النامية، وحتى على حلفائها، كى تحتفظ بهم فى ركاب نهجها الرجعى. ويعتمد استراتيجيو الإمبريالية على سباق التسلح للضغط من مواقع القوة ولعرقلة التطور الاقتصادى والاجتماعى للاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية الأخرى بدفعها إلى زيادة انفاقها العسكرية. لقد كشفت رأسمالية الدولة الاحتكارية بشكل كامل عن عجزها عن تنشيط الوضع الاقتصادى العالمى والوطنى وتقليص العداوات الاجتماعية. وبدأ التحيز من الوهم بين الدوائر الرأسمالية الحاكمة مع النهج الليبرالى بعد الحرب الذى أدى، ولو مؤقتا، لبعض النتائج الإيجابية. وكان يتضمن زيادة الرقابة الحكومية على الاقتصاد وتأميم بعض فروع الاقتصاد القومى، ومحاولة تخطيط، أو على وجه الدقة، برمجة الاقتصاد القومى. لقد قوضت الأزمات الاقتصادية للعقد الماضى كل اعتقاد فى القدرات العلاجية للرقابة الحكومية حيث تصر القوى الأكثر محافظة بدرجة أكبر على مطالبها بكبح تسلط الدولة لمصلحة السيادة غير المحدودة لرأس المال الكبير. وتجسد هذه السياسة الرجعية مساندة قوية من الاحتكارات عابرة القومية التى تتجنب أى رقابة من جانب الحكومات فى الدول التى تعمل فيها مراكزها أو مؤسساتها. ومع زيادة تفاقم التناقضات الداخلية فى العالم الرأسمالى، تسعى الطبقات الحاكمة بدأب إلى تعزيز القوى الرجعية، وتشجيع معاداة الشيوعية، وتغذى العنصرية والمشاحنات القومية، وتساند الفاشيين المجدد، وتشجع الإرهاب، وتفاقم الانقسام فى حركة الطبقة العاملة، وتحد من الحريات الديمقراطية ومن حقوق الشعب العامل.

ولكى نحافظ على صورة العالم غير الاشتراكى من أن تكون أحادية الجانب أو غير جدلية،

يجب ألا نرى فحسب التحولات نحو اليمين وتحول بعض السياسيين الإمبرياليين ضد الانفراج ومع التوترات الدولية. وهذا التحول في الدوائر الحاكمة لعدد من الدول الإمبريالية إلى اليمين، نحو الرجعية والعسكرية والسياسة العدوانية يجد معارضة من النضال المتنامي للقوى الديمقراطية الثورية؛ فالفعل يولد رد الفعل. وتقابل العدوانية المتزايدة للدوائر الإمبريالية مقاومة متنامية من جانب الطبقة العاملة وكل القوى التقدمية والديموقراطية الأخرى التي تقف ضد رأسمالية الدولة الاحتكارية وضد سياساتها الداخلية والخارجية الرجعية.

ويوضح الوضع الحالي في العالم الرأسمالي، أنه رغم سعى الدوائر الاحتكارية لتجنب الانتفاضات الاجتماعية الخطيرة ورغم محاولات الاشتراكية اليمينية والمراجعين تقديم رأسمالية الدولة الاحتكارية على أنها شيء يقل قليلا عن الاشتراكية، فإن الصراع الطبقي لا يضعف وإنما يزداد قوة.

وينتهي أن تؤخذ التغيرات الاجتماعية المهمة، في الاعتبار عند تحليل العمليات الجارية للتطورات العالمية.

وهكذا فإن عدد عمال المصانع والموظفين، أي، القدر الإجمالي للعمل المأجور الذي يستفله رأس المال ينمو تحت تأثير الثورة العلمية والتكنولوجية، وغو فروع جديدة، وبخاصة من البنية التحتية والخدمات. وبذلك تتسع جبهة النضال المعادي للاحتكار وبالتالي تتزايد الإمكانيات الثورية في البلدان الرأسمالية.

وفي وسط النضال المعادي للاحتكار تقف، كما وقفت على الدوام، قوته الفاتدة الطبيعية - الطبقة العاملة، تقودها الأحزاب الشيوعية التي تعبر عن المصالح الحزبية للأمة. وينمو عددها، ويزداد وعيها الطبقي وتنظيمها وقوتها ونفوذها كما ينمو تأثيرها على الحياة السياسية، وتلتف حولها فئات أعرض من الشعب العامل. إن الأزمة الاجتماعية السياسية المتعمقة وإفلاس الطبقة الحاكمة التي برهنت على عجزها عن علاج المجتمع البرجوازي من شروره قد بعثت إلى الحياة في بعض بلدان الغرب مسألة تفويض السلطة لتحالف اليسار والقوى الديمقراطية.

إن الطبقة العاملة والثقافات في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تكثف نضالها ضد الإمبريالية والاستعمار.

وبشكل ثابت تشكل الأحزاب الشيوعية والمنظمات الجماهيرية، وعلى الأخص النقابات، الوثيقة الصلة بها، أصلب المكافحين وأنشطهم ضد السياسة الإمبريالية الرجعية التي تنتجها

الولايات المتحدة وحلفاؤها. ويرى الشيوعيون في البلدان الرأسمالية أن النضال ضد سباق التسلح وميزانيات الدفاع المتضخمة يرتبط ارتباطا وثيقا بحل المشاكل الاجتماعية الاقتصادية، وبالنضال ضد التضخم والبطالة، وضد سيطرة رأس المال الاحتكاري الاقتصادية وبخاصة الاحتكارات عابرة القومية والاستغلاليين بلا رحمة للجمهير الشعبية حيثما يعملون.

يدفع الدور المتماثل للطبقة العاملة في العالم الحديث الإيديولوجيين البرجوازيين والإصلاحيين الاجتماعيين إلى اللجوء إلى المناورات. ويشوه البعض صورة المضامين الاجتماعية للثورة العلمية والتكنولوجية في المجتمع الرأسمالي ليقدموا أفكارا سخيفة عن «تحول» وحتى «اختفاء» البروليتاريا، قائلين إنها لم تعد توجد بوصفها طبقة، وهكذا تخفى كل من النزاعات الاجتماعية والصراع الطبقي. ويقول نظريو المجتمعات ما بعد الصناعية والتكنولوجيا وغيرها إنه حيث أن الأتومية والمبكتة تخفف من عبء العمل البدني، تؤدي التصبغة الذاتية للطبقة العاملة في النهاية إلى تخطي البروليتاريا عن السياسة لتتجه غالبا بالتسلية، والمهرجانات والراحة وغيرها من أشكال الترفيه. وإذا يتجاهل المدافعون عن المجتمع البرجوازي الحركة الأرضية المتصاعدة والمعارك الطبقة في البلدان الرأسمالية، يقدمون الطبقة العاملة على أنها «مجموعة من الأفراد غير المترابطين» الذين يهتمون بمصيرهم الخاص، وليس بتحقيق مثل طبقة. وعلى هذه التحولات الغامضة للطبقة العاملة يعلق النظريون البرجوازيون آمالهم بحدوث أزمة في الماركسية، أزمة في حركة الطبقة العاملة إلخ. وهم يقدمون تخميناتهم بمصطلحات مدرسية ويسعون إلى تأييدها بمعطيات «واقعية». وعندما لاحظ لينين مثل هذه الاتجاهات التأميلية في علم المجتمع البرجوازي كتب يقول: «إن الإحصاءات الاجتماعية الاقتصادية - التي تفقد واحدا من أقوى الوسائل لاكتساب المعرفة الاجتماعية - تتحول بهذه الطريقة إلى شيء بشع، إلى إحصاءات لصالح الإحصاءات، إلى لعبة»^(٩٧).

إن الضجة حول الاختفاء المزعوم للطبقة العاملة لا يمكن أن تخفى التشويش المتزايد في معسكر نقاد النظرية الماركسية اللينينية الجدد حول الرسالة التاريخية للبروليتاريا. وفي الحقيقة فإن الشيوعية العلمية مواجهة بتكتل من الاتجاهات المتباينة يركز على تقييمات وتكهنات متناقضة، تتلمس فيه برغم سطحيته بعض السمات المشتركة.

ويسمى معظم النظريين المعادين للطبقة العاملة إلى البرهنة على أن ما تتضمنه الثورة العلمية والتكنولوجية يؤدي بالضرورة إلى تقلص مطرد للطبقة العاملة وإلى تناقص نصيبها

وتأثيرها في المجتمع. وهم يريدون بذلك أن يحرموا الطبقة الثورية القائدة من ألقها التاريخي وأن يضمروا ثقتها في قوتها. وهم يقدمون مفهومات عن «طبقة وسطى جديدة»، عن أن الطبقة العاملة تتحول إلى البرجوازية وتنمذج في النظام الرأسمالي من أجل معارضة الفكرة الماركسية عن غزو العداوة الطبقة والاستقطاب الطبقي في المجتمع الرأسمالي. وبهذه الطريقة يأملون في عزل أقسام عديدة من الطبقة العاملة وبخاصة أكثر مجموعاتها مهارة عن البروليتاريا وإدخالهم في الطبقة الوسطى، وفي الوقت نفسه يقدمون حتى العمال المشتغلين أساسا بالعمل اليدوي على أنهم ينتمون في نظام رأسمالية الدولة الاحتكارية.

وفي هذا الخصوص تستخدم التفسيرات الاعتباطية عن تأثير التغيرات التي أحدثتها الثورة العلمية والتكنولوجية على العمال بتركاز متزايد. ويستفيد الباحثون المعادون للطبقة العاملة من خصائص تشكل وعي الطبقة العاملة ومن العمليات الاجتماعية السيكلوجية الجارية بين مجموعاتها المفردة. وهناك أيضا محاولات للبرهنة على أن الوعي الطبقي للبروليتاريا الحالية يختلف جذريا عن مثيله في الماضي، ويتطور على خطوط «جديدة أساسا». وترتبط مثل هذه الآراء مباشرة بالمفهرمات التي ترجع حركة الطبقة العاملة إلى أشكال اقتصادية ونقابية تماما للنضال وتكرر أهمية التنظيم السياسي للجماهير العاملة.

وأحد النماذج على النظرة البرجوازية المحافظة إلى المشاكل المذكورة تتشثل في كتاب عالم الاجتماع البريطاني م. مان الذي يتركز على معارضة مصطنعة لمصالح مجموعات مختلفة للجماهير العاملة لبعضها البعض ويهدف إلى بيان أن الطبقة العاملة لم تعد قوة قادرة على تحقيق التحولات الثورية^(٩٨).

ويدعو عالم الاجتماع الفرنسي أ. تورين في كتابه المعادي للاشتراكية^(٩٩) إلى التخلي عن الفكرة المتعلقة بالرسالة التاريخية العالية للطبقة العاملة. ويقول إن البروليتاريا قد أصبحت قوة محافظة عاجزة عن أن تكون في مركز النضال الاجتماعي السياسي وأن تحمل أفكارا جديدة. ووفقا لتورين، فإن الطبقة العاملة وحركة الطبقة العاملة قد استبدلت بهما كليهما مجموعات هامشية وحركات اجتماعية جديدة (معادية للكتنوقراطية، إيكولوجية، إقليمية، ونسوية إلخ). وفي الحقيقة، فإن مواقع الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية تعززت ونما دورها في مجالات الحياة الاجتماعية كافة.

إن تطور الرأسمالية في ظروف الثورة العلمية التكنولوجية على عكس تنبؤات المدعين، قد

نشط التغييرات الاجتماعية البنوية التي تعد استمرارا مباشرا للاندماجات الكامنة في الرأسمالية والتي حللها بالتفصيل ماركس والمجلز، ثم لينين. ويشمل الاندماجات الرئيسة لهذه التغييرات في غزو استقطاب طبقي في المجتمع البرجوازي. وتقسيم هذه العمليات أمر مهم لحركة الطبقة العاملة. إن البنية الاجتماعية للمجتمع وسلطة الدولة، كما يقول لينين «تتميز بتغيرات، وما لم نفهم هذه التغيرات لا يمكن اتخاذ خطوة واحدة في أي مجال للنشاط الاجتماعي، إن فهم هذه التغيرات يحدد آفاق المستقبل»^(١٠٠).

إن نصيب هذا القسم من السكان يستمر في التناقص لأن طبيعة نشاطهم ومكانهم في نظام الملكية ترتبط ارتباطا وثيقا برأس المال، وباستغلاله الجماهير العاملة، في الوقت الذي ينمو فيه على الدوام نصيب وتعدد العمال الأجراء الذين يستغلهم رأس المال. وتضم الطبقة العاملة أكبر مجموعة من العمال الأجراء وتعد أنشط القوى الاجتماعية وأكثرها تقدما. وقد زاد التسريع الحاد للتقدم التكنيكي من عدد العمال المشتغلين في الصناعات الأحدث والتي تتميز بتركيز عال للإنتاج وإشاعة الاحتكار فيه (بناء الآلات، الكيما، والهندسة الكهربائية، إلخ). ومهما تكن التغييرات في المستويات المهنية والتأهيلية في ظل الرأسمالية متناقضة، فإن الاندماجات السائدة في المرحلة الحالية من التطور التكنولوجي هو اندماجات اكتساب مهارات أعلى. وتجعل الثورة العلمية والتكنولوجية من رفع المستويات التعليمية أمرا حاسما في التدريب المهني.

حقا، إن الفصائل الجديدة من الطبقة العاملة والأقسام التي تنمو بسرعة من الموظفين يحمل بالفعل قدرا معيناً من المشاعر والعداوات البرجوازية الصغيرة التي تغذي الإصلاحية والمراجعة، ومن ثم يمتثل الشيء الأكثر أهمية في العمل التروبي، وبخاصة بين عمال المصانع الجديدة والأقسام الجديدة من الموظفين، وتعزيز التحالف مع العاملين بأذهانهم.

وعند تحليل العداوات الطبقية في ظل الرأسمالية ينبغي أن نشير إلى أن المرحلة الجديدة، كبقية من أزمنتها العامة، التي تفاقمت في السبعينات، أدخلت عناصر جديدة في ظروف الطبقة العاملة ومن ثم في الوضع الاجتماعي للبلدان الرأسمالية. ويتضح هذا الوضع أكثر ما يتضح في المحارلات المكثفة للطبقة الحاكمة لمعالجة المشاكل على حساب الشعب العامل بما يجعلهم يتحملون آثار المصاعب الاقتصادية والتدابير المعادية للأزمة، وكذلك غزو استبعاد وقدره الطبقة العاملة على صد أي عدوان على مكتسباتها الاجتماعية والسياسية.

وتبين التجربة التاريخية أن التقدم العلمي والتكنيكي في ظل الرأسمالية هو أداة للمصالح الضيقة والأثنية للطبقات والمجموعات الاجتماعية التي تستحوذ على السلطة الاقتصادية والسياسية. ونحن نرى أنه مع زيادة سرعة التحديث التكنيكي، تفقد زيادة كثافة واستغلال العمل، وانخفاض عدد الوظائف ونمو عدد العاطلين والتدهور الحاد للوضع الديموقراطي واقعا كئيبا في حياة البلدان الرأسمالية.

إن المفارقة الاقتصادية بين النمو الهائل في إنتاجية العمل والزيادة الحادة في أسعار السلع والخدمات والتضخم الجامح يمثل نكبة للعامل. ويولده التضخم الذي تدفع إليه السياسة الطبقية لرجال الأعمال الكبار لتحقيق الأرباح على حساب العمل المأجور. والمنشول عن ذلك هم من يزدنون الميزانيات العسكرية ويضاعفون الأرباح من خلال زيادة الأسعار مجمدين زيادات الأجور الدورية التي يحصل عليها العمال في نضال عنيد ضد أصحاب الأعمال. ويعمل التضخم والأسعار غير العادلة كذلك كعناصر للسياسة الاستعمارية الجديدة التي تزيد الفجوة بين البلدان المتطورة والبلدان المتخلفة اقتصاديا، والاقتصاد الرأسمالي وليست التكنولوجيا هو المنشول عن ذلك.

ومع ذلك، فإن الجماهير العاملة، ليست فقط هدف الثورة العلمية والتكنولوجية، ولكنها كذلك موضوع التاريخ، والقررة الدائمة للتقدم العلمي والتكنيكي والاجتماعي، وستتوقف مهام ومشاكل التطور الاقتصادي والاجتماعي والفكري التي يطرحها وحلها المجتمع، كما هو حاصل اليوم، على الطبقة العاملة في الأساس.

ويتعاضد النضال ضد التكديس عديم المعنى للأسلحة والزرعة العسكرية في الإنتاج والحياة الاجتماعية، وضد تزايد خطر حرف وأس المال للثورة العلمية والتكنولوجية لإقامة شكل عسكري لرأسمالية الدولة الاحتكارية.

وبرغم تدهور الظروف الموضوعية في النصف الأخير من السبعينات (وضع سوق العمل غير المواتي وتدهور مستويات المعيشة، إلخ) لم تكن مقاومة الطبقة العاملة للاحتكارات أبدا بمثل هذا العنف، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة أيضا إلى مثال التطور المطرد الحالي من الأزمات للبلدان الاشتراكية وتعزيز وفاهية شعورها.

ونتيجة لذلك، فقد حدد نضال الطبقة العاملة النشاط من أجل أهدافها، لدرجة كبيرة، الوضع العام في البلدان الرأسمالية، كما اتسع كذلك من الناحية الجغرافية، ولما كان النجاح يتوقف لدرجة

كبيرة على اتساع الاضرابات، فإن غو نطاق النضال قد زاد من قاعليته، برغم أنه قد يسرعه أكبر من اتساعه. وهذا ما تفسره زيادة تعقيد التجهيزات وتكلفتها والاحتياجات التكنولوجية الدقيقة وتركز وتمركز كل من رأس المال والإدارة، كما أن زيادة الاعتماد المتبادلة بين الصناعات المختلفة ومجالات النشاط، جعل المؤسسة الرأسمالية الحديثة وحتى الاقتصاد الوطنى بكامله أكثر عرضة لتأثير الجهود المشتركة للطبقة العاملة. ولهذا السبب فإن عددا أصغر من المضربين يمكنهم فى الوضع الحالى أن يمارسوا ضغطا أكبر على أصحاب الأعمال أكثر من أى وقت مضى. كما يدعم لدرجة كبيرة تزايد الوحدة التنظيمية للطبقة العاملة، وتحسن استراتيجية وتكتيكات الحركة الاضرابية فى ظل التناقضات المتفاقمة للمجتمع البرجوازى وطريقة الحياة البرجوازية. وتختلف نتيجة ذلك من بلد لآخر وتتضح فى انهيار الأنظمة الشمولية وزيادة تباين جمهور التايخين، وعدم استقرار الأجهزة التشريعية والحكومات، وزيادة حدة النزاعات بين الهيئات التنفيذية والتشريعية، إلخ.

لقد قوضت الاضطرابات الاقتصادية للسبعينات الاعتقاد فى قدرة المجتمع الرأسمالى على حل المصاعب الناجمة عن التطور المعاصر حتى من شكله المعدل. ويتضح تأثير الأزمة العامة للرأسمالية بشكل خاص فى الحياة السياسية حيث يكون تركيز التغيرات الحالية فى الأساس الاقتصادى فى أعلى أشكاله. ولذلك فمن المهم تحليل مظاهر أزمة النظام السياسى فى الرأسمالية اليوم من زاوية الأفاق المتاحة أمام الطبقة العاملة. وبعد عجز مؤسسات السلطة عن القيام بالوظائف الاجتماعية التى لا غنى عنها وضيّق نطاق الأشكال المعتادة للدفاع عن مصالح الطبقة الحاكمة، ومن ثم، الانتقال إلى أساليب الحكم الشاذة، عنصرا أساسيا لهذه الأزمة.

وتحت تأثيرها تتضايل الثقة فى قدرتهم على التحكم فى التطور الاجتماعى كما يتضح بشكل خاص فى التغيرات فى السلوك السياسى للعمال. فقد استجابوا بشكل خاص للحقائق العديدة للاتعاطات والفساد التى أصبحت ترتبط بشكل حاسم بنشاط أجهزة الدولة البرجوازية. وكل ذلك يفاقم من أزمة الايديولوجيا الرأسمالية المعاصرة بظهرها الأكثر وضوحا - مراجعة الآراء الايديولوجية من جانب قسم مهم من الجماهير التى كان قد خدعها المدافعون عن نظام الملكية الخاصة.

لقد زادت التناقضات والتباين داخل الأحزاب الاشتراكية والاشتراكية الديمقراطية فى الوضع الدولى الداخلى المعقد. فمن ناحية، شدد زعماء الاشتراكية الديمقراطية والاشتراكيون تحت ضغط

القوى الرجعية فى سياستهم خيال الأحزاب الشيوعية والقوى البصارية بشكل عام، ومن ناحية أخرى يجبر النشاط السياسى المتعاطف للجماهير ضد خطر الحرب وسباق التسلح والأسعار المرتفعة والبطالة الواسعة، زعماء الأحزاب الاشتراكية والاشتراكية الديموقراطية على التلاؤم مع الوضع ومساندة الشعارات المعادية للحرب والمعادية للإمبريالية. والدفاع عن السلام والانفراج. ويعد تزايد تدويل الحياة الاقتصادية اتجاهها مهما فى التطور الاقتصادى العالمى. إنه يزيد، فى ظل الرأسمالية، من شمول قدرة الاحتكارات والرجعية بأنواعها كافة. كما نرى أنه يصاحبه فى الغرب تزايد نطاق التركيز العالمى لرأس المال والاستغلال الوحشى.

وقد أصبح نشاط الاحتكارات عابرة القومية فى العقود القليلة الماضية تحسباً لتزايد تدويل الاقتصاد الرأسمالى بكل خصائصه وتناقضاته. وهو ما يناقش على نطاق واسع بمبادرة من أكبر المنظمات الدولية تنوعاً، وبخاصة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. ورغم أن الباحث غير المتحيز سبرى أن نشاط الاحتكارات عابرة القومية لم يعد من الممكن مطابقتها بالمساعدة التكنيكية للدول الفتية أكثر من مطابقة نشاط استعمارى القرن التاسع عشر بالعمل الجبرى، فالحقيقة ليست واضحة تماماً للكثيرين. فهناك آلة دعائية قوية تعمل للدفاع عن توسع رأس المال محاولة أن تبيض من وجهته، وتضفى عليه سات الايثار والاهتمام بزملائه من البشر. وقد أثمرت جهودها واستجاب كثير من السذج للإغراء. بما فى ذلك الناس فى العالم الثالث، جاهلين بطبيعة الحققة لتوسع الاحتكارات عابرة القومية. ويهرقل ذلك من خلق روافع فعالة ضد النهب التكنولوجى الاستعمارى الجديد.

يبد أن العالم الرأسمالى ليس موحداً، إذ تمزقه ليس فقط التناقضات الطبقية، وإنما التناقضات بين الدول وبين القوميات، ويصبح فعل قانون التطور المتفاوت فى ظل الرأسمالية الذى اكتشفه لينين أكثر وضوحاً، وتزداد المنافسة والصدام فى المصالح بين البلدان الرأسمالية المختلفة. وتتسع بين الدول الفتية باقتصادياتها المتخلفة والبلدان الإمبريالية المتطورة التى تستفيد من هذا التخلف ويؤدى ذلك إلى تكثيف النضال المعادى للإمبريالية.

وتطرح إلى المقدمة مشاكل البلدان النامية، الخط الأمامى للمواجهة بين النظامين الاجتماعيين. وقد شهدت السنوات القليلة الماضية انهياراً تاماً للنظام الاستعمارى. ولم يعد التغير الأساسى فى علاقات القوى فى العالم الحديث يسمح للإمبريالية بأن تحتفظ بالمستعمرات السابقة فى فلكها، بينما أسرعت المساعدة الشاملة للاتحاد السوفىيتى، ولكل أسرة البلدان

الاشتراكية بدرجة كبيرة من تحرير البلدان المضطهدة. وعندما عجز الإمبرياليون عن مقاومة قوى التحرر الوطنى، سعوا إلى جعل استقلال الدول الاقروآسيوية الفتية خياليا وشكليا تماما، حتى من الناحية السياسية. بيد أن الغالبية العظمى منها لا تعد نفسها جزءا من النظام السياسى الإمبريالى وشكلت مجموعة من الدول غير المنعازة.

ومع ذلك، فبعد أن حرمت الإمبريالية من روافدها السياسية، لن تتخلى عن وسائل السيطرة الاقتصادية والاستغلال فى ممتلكاتها السابقة، مما يدفع بمهمة التوصل إلى الاستقلال الاقتصادى إلى المقدمة فى حركة التحرر الوطنى الراهنة.

وتكشف العملية التاريخية بوضوح أن الأساليب الباقية لتحديد طرق تطور هذه البلدان لها أبعاد عديدة، مما يؤكد التنبؤات الخاصة بتميز مواقع الاشتراكية فى حركة التحرر الوطنى والنمو المحطد لنفوذ الأفكار الماركسية. ويزداد قوة الاتجاه نحو زيادة عدد البلدان التى تتبنى طريق التطور غير الرأسمالى، كما تنمو مجموعة الدول التى تفكر ليس فقط فى التوجه الاشتراكى وإنما فى التطور الاشتراكى.

وفى الوقت نفسه، فقد شهدت السبعينات تمقيدا وتنوعا أكبر فى ظروف وإمكانات التطور المستقل للدول الفتية، وعدم تقياس اجتماعى أكبر وظهور عدد جديد، وغير تقليدى من وجوه عديدة، من الظواهر والمشاكل.

وتتميز التغيرات الاجتماعية فى البلدان النامية بمشاركة عدة ملايين من البرجوازية الصغيرة ومغضى الفلاحين، والفئات شبه البروليتارية ومجموعات مختلفة من فقراء الحضر والطلبة فى الحياة السياسية النشطة، فى حركة التحرر الوطنى. وكل هذا يعزز الجبهة المعادية للإمبريالية والإمكانات الثورية لهذه الجزء من العالم. ومع ذلك، فإن الجماهير الواسعة من البرجوازية الصغيرة ستلتجئ وتتردد عندما لا تكون على رأسها الطبقة العاملة، المكافح الثابت ضد الإمبريالية والرأسمالية.

وهناك أمثلة عديدة معروفة لانتفجارات الروح الثورية البرجوازية الصغيرة التلقائية ولهبات الفلاحين ضد الإمبريالية، كما نعرف كذلك أن التوجه المعادى للإمبريالية بدرجة كبيرة لهذه الأعمال الجماهيرية غالبا ما تصاحبه اتجاهات ومشاعر قومية وحتى شوفينية، كما أنه يتأثر بالدعاية المعادية للشيوعية. ولكن هذا لا يغير الموقف الأساسى للشيوعيين من حركة التحرر الوطنى للجماهير العريضة فى البلدان النامية بوصفها أحد مكنزات العملية الثورية العالمية.

وتتميز الظروف الحالية بتصاعد الحركات الاجتماعية تحت راية الدين وتزايد كثافة نشاط المنظمات الدينية المختلفة سواء في الغرب أم الشرق. إن تفاقم الأزمة العامة للرأسمالية وتدهور ظروف أفقر الفئات وأحرف من الكارثة النووية، والافتقار إلى الثقة في المستقبل أو في النظريات السياسية والمؤسسات والأحزاب البرجوازية التقليدية قد قوى من المشاعر الدينية والغامضة بين أقسام عريضة من السكان.

اكتسبت الأحزاب والاتحادات المسيحية الديمقراطية المختلفة في غرب أوروبا فيما بعد الحرب قوة ملحوظة وبخاصة في عدد من البلدان المصنعة، حيث غدت إما أحزابا حاكمة أو شكلت معارضة قوية للأحزاب الاشتراكية الديمقراطية الحاكمة. وكشف الفاتيكان كذلك من نشاطه السياسي يرغم أنه لوحظت في الوقت نفسه اتجاهات يسارية قوية بين رجال الدين والمنظمات الدينية في أمريكا اللاتينية، وفي أواخر السبعينات أصبح رجال الدين الإسلامي نشطين بشكل خاص في الحياة السياسية، وغدت حركات مختلفة تحت راية الإسلام أكثر جماهيرية.

ومن المعروف أن الإسلام يجد مساندة من الرجعيين الاقطاعيين في بلدان مثل العربية السعودية وباكستان، كما تحاول مجموعات سياسية برجوازية آسيوية وأفريقية الاستفادة من الإسلام لأغراضها الخاصة.

ومع ذلك فإن الحركات السياسية الحالية كافة التي تستغل براية الإسلام هي على أية حال حركات أقطاعية أو برجوازية على وجه التحديد. وجوهرها الاجتماعي يحتاج إلى دراسة خاصة. فمع تطور الرأسمالية في الشرق، تهاجر الجماهير التي تضم في الغالب صفار الفلاحين الذين لحقهم الخراب و صفار الملاك إلى المدينة، مع تزايد نشاط العناصر البرجوازية الصغيرة، وانضمام الفئات شبه البروليتارية والوسطى إلى النضال المعادي للإمبريالية لتشكل الأساس الاجتماعي للحركات السياسية المختلفة التي تسمى نفسها بأسماء دينية.

ومعارض الشيوعيين والديمقراطيين الثوريين والقوى التقدمية الأخرى في البلدان النامية النفوذ السياسي للإسلام الذي تحتكره الرجعية وتستخدمه لتقويض النضال المعادي للإمبريالية.

وفي الوقت الذي يسعى فيه الإمبرياليون إلى تقسيم صفوف حركة التحرر على أساس الدين أو القومية أو اختلافات أخرى، تسعى الأحزاب الشيوعية إلى تعزيز وحدة كل تيارات العملية الثورية العالمية، وإلى تدعيم تحالف الأسرة الاشتراكية، والطبقة العاملة والحركة الديمقراطية في البلدان الرأسمالية وقوى التحرر الوطني المعادية للإمبريالية.

فى السبعينات عرفت حركة التحرر الوطنى مجد الانتصارات ومرارة الهزائم على السواء. وازداد عمق التباين الاجتماعى الاقتصادى للبلدان المتحررة حديثا. وارتبطت النجاحات فى التطور الاشتراكى لبعض بلدان آسيا وأفريقيا بقيام الإنتاج الرأسمالى فى بلدان أخرى من المنطقة ويتطور الرأسمالية فى أمريكا اللاتينية، مع تزايد ضغط الإمبريالية الأمريكية والاحتكارات عابرة القومية. وظهرت أشكال جديدة من التبعية الاستعمارية الجديدة، ارتكز بعضها على التكايف الشكلى والمعونة إلخ. وازدادت حدة التناقض بين الدور السياسى المتزايد للبلدان النامية والضعف الاقتصادى لمعظمها وتخلله، فى الوقت الذى لم تضق الفجوة فيه بين البلدان المتطورة والبلدان النامية. ومع ذلك فإن تشكيل الأسس الرأسمالية فى البلدان التى ما تزال فى ركاب السياسة الغربية لا يعنى وصول تطورها الاجتماعى والقومى إلى قمته حيث إن مشاركتها فى نظام العلاقات الرأسمالية يزيد من عدم استقرار هذا النظام ومن تفاوت التطور الاقتصادى والسياسى فى العالم الرأسمالى، بينما يكون لتعاظم جيروت قواها المعادية للإمبريالية تأثير كبير على الحياة الاجتماعية وعلى توجه السياسة الخارجية.

ومساعدة الدول الاشتراكية تقدم البلدان النامية برنامجا ديمقراطيا عاما لنظام اقتصادى دولى جديد، يستهدف أسعارا عادلة للمواد الخام، وتصفية، التفاوت الذى لا مبرر له بين أسعار المواد الخام والسلع المشطبة، وتسوية مسألة دين العالم الثالث، ونقل التكنولوجيا الحديثة والمشاركة فيها، وإزالة العقبات أمام تصدير المصنوعات المجهزة من البلدان النامية إلى البلدان المتطورة إلخ. وسيكون النظام الجديد نظام احترام للسيادة الوطنية والنظام الاجتماعى الاقتصادى الذى اختاره أى بلد بدون أى تمييز كان؛ احترام وتطوير للثقافة المحلية لكل شعب، نظاما يستهدف تنشيط الموارد الداخلية للبلدان، لتحررة حديثا، وقواها الديمقراطية، ونهايا الاجتماعية وقيمها الثقافية التقدمية الوليدة.

بهد أن هذا يمكن بل ويجب تكملة بمساعدة نشطة من الخارج، من البلدان المتطورة. ومع ذلك فإن بلدان الرأسمالية المتطورة تنشر على نطاق واسع وترعى نشاطا مفهوما لهذا النظام الاقتصادى الجديد - هذه المهمة المعقدة والمتعددة الأبعاد - بعد اختزاله إلى مجرد زيادة كمية فى المعونة الاقتصادية التى يقدمها «الشمال الغنى» إلى «الجنوب الفقير».

وفى الحقيقة، فإنها تضع الدول الإمبريالية التى نهبت المستعمرات طويلا، والمسئولة عن تخللها على قدم المساواة مع البلدان الاشتراكية، التى ساعدت الشعوب المضطهدة بشكل نشط

فى تحرورها من النير الاستعمارى، وبذلك استبعدت مسألة التعويض عن الخسائر الهائلة الاقتصادية الاجتماعية التى أنزلها الإمبرياليون بشعوب المستعمرات السابقة. ومن ناحية أخرى، يخفى هذا المفهوم الجوانب الاجتماعية السياسية فى تصفية آثار السيطرة الاستعمارية وفى التطور الحالى للبلدان المتحررة حديثا. وزيادة على ذلك فإنه فى بعض الحالات يقوم بمهمة التبرير الأيديولوجى للتوسع الاقتصادى والعلمى، والتكنيكى، والثقافى للدول الإمبريالية فى العالم الثالث أى ستار للاستعمار الجديد^(١٠٨). وفى الحقيقة، فإن مثل هذه المساعدة الاقتصادية والتكنيكية الأحادية الجانب تضع البلدان النامية من جديد فى وضع الاعتماد على البلدان الرأسمالية ما دامت تفتقر إلى الإنتاج الوطنى اللازم، والخبرة التكنيكية، والمهندسين، والعلماء والعمال المهرة القادرين على تشغيل التكنولوجيا المنقولة وملابسها مع الظروف الثقافية والبنى الاجتماعية الاقتصادية المحلية.

وتفترض المساعدة الخارجية المثمرة مقدما خلق القدرات الداخلية اللازمة، والقوى الدافعة الداخلية، والتغلب على التخلف الاقتصادى والاجتماعى والثقافى.

ومع ذلك، فلا الجمهور الواسع، ولا الباحثون أنفسهم لسوء الحظ، يفهمون بوضوح وبالتفصيل الجدل الموضوعى المتعدد الأبعاد للعوامل الخارجية والداخلية التى تساهم فى التغلب على التخلف فى الدول الفتية. الجدل الذى يمكن أن يكون أساسا لنظام جديد ومتكافئ، وديمقراطى حقا للتطور الاجتماعى العالمى.

وهناك أمثلة عديدة على التحقيق الناجح لمثل هذا الجدل؛ فالتعاون الديمقراطى الحق، والتعاون الاقتصادى، والعلمى والتكنيكى، والثقافى القائم على المنفعة المتبادلة بين بلدان الأسرة الاشتراكية العالمية والبلدان المتحررة حديثا يكشف عن الطرق الديمقراطية حقا والقائمة على المنفعة المتبادلة للتغلب على تخلفها. إن التطور السريع والناجح والتقدمى والمتناسق للدول ذات التوجه الاشتراكى يبين أكثر الطرق فعالية للمرور بالمراحل التاريخية اللازمة للتحويلات الثورية والمتناسقة حقا لكل طريقة الحياة المتخلفة السابقة فى الدول الفتية.

إن تنفيذ التدابير المستهدفة فى برنامج النظام الاقتصادى الدولى الجديد، الذى يوحده جهود بلدان العالم الثالث المختلفة، لن ينهى الاستغلال بالطبع. ولهذا السبب فإن القوى التقدمية فى البلدان النامية، بمرجة متزايدة، وقد أدركت أن الرأسمالية بوصفها نظاما عاجزة أمام المشاكل المتزايدة، تطالب بمجتمع جديد فى الأساس متحرر من الاستغلال وانعدام المساواة.

وهذه هي على وجه التحديد الطريق التي اختارتها بلدان التوجه الاشتراكي، طليعة حركة التحرر الوطني. ونجاحات هذه البلدان أمر لا شك فيه برغم أنها تتطور في ظروف صعبة. وهي توضح أنه يمكن في الأساس التغلب على التخلف دون الدخول في المحنة الرأسمالية. وتتفق نبوة لينين عن أن حركة التحرر الوطني ستتحول ضد الرأسمالية كما برهنت فكرة التطور غير الرأسمالي على حيويتها، بينما يعد تشكيل أحزاب طليعية تسترشد بمبادئ الماركسية اللينينية شيئاً جديداً ومهما للغاية. أنها مسألة أبقى إقامة حكومات وطنية ديمقراطية ونمو الثورة الوطنية الديمقراطية في النهاية إلى ثورة اشتراكية. ومن البديهي أن التحالف مع قوى الاشتراكية العالمية، الحليف الطبيعي والصديق الحقيقي للشعوب التي تكافح من أجل استقلالها الكامل وتقدمها الاجتماعي هو محك النجاح.

إن النضال العنيد من أجل العنالة والمساواة يجري منذ آلاف السنين، ولكن لقد قدم القرن العشرون أفضل النتائج. فاليوم تغلب مئات ملايين الناس من الاضطهاد الاجتماعي للطبقات ذات الامتيازات. وأنفصل ما يزيد عن ألف مليون شخص عن نظام الاضطهاد الاستعماري. وفي الوقت نفسه ما تزال هناك طبقات وأمم بكاملها ومجموعات اجتماعية وعرقية ضخمة في مناطق مختلفة محرومة من المساواة والكرامة. وهكذا فإن إزالة أنواع التمييز أو الامتيازات على أساس الجنس أو القومية أو العرق أو السن أو الملكية أو المكانة هو المهمة التاريخية العظيمة والمشكلة الإنسانية المهمة، التي لا يمكن أن يتجاهلها الفكر الاشتراكي.

وبشكل سباق التسليح المدمر والخطر الحربي النووي أكبر خطر على التقدم التاريخي ومصائر البشرية وبعد النضال ضد هذا الخطر المستلزم الأساسي في بقاء وتطور الحضارة البشرية نفسها.

إن التكديس بلا حساب لوسائل الدمار الشامل، والأسلحة النووية مضامين خطيرة للغاية للمواجهة العسكرية. والحرب لا تهدد !! المشاكل التي تواجهنا اليوم إلحاحاً. إن العالم بأسره يواجه الخطر. في النصف الأول من القرن العشرين عاشت الشعوب فظائع حربين^{١١} العنوانية في صراعها من أجل السيادة العالمية^{١٢} العالمية الأولى على حياة حوالي عشرة ملايين من شخص، وأنقذت سنوات عديدة طويلة لإحـ^{١٣}

وبلغت خسارة الحرب العالمية الثانية خمسين مليوناً من البشر، ودمرت بلداناً بأكملها وخرت آلاf المدن والقرى، وتحطمت فى لهيب الحرب قيم لا حصر لها خلقها عمل الإنسان. وفى الوقت الذى كانت تنتهى فيه القيت القنابل الذرية المهلكة على هيروشيما وناجازاكى لتقتل وتجرح مئات الآلاف من الناس.

إن وسائل الدمار والإبادة الشاملة اليوم أكثر خطورة وتخريباً بما لا يقاس. ويقدر الخبراء أن إجمالى قدرة الانفجار للأسلحة النووية المتراكمة فى العالم اليوم أكبر ٥٠٠ ضعف بالمقارنة مع الذخيرة التى استخدمت فى الحرب العالمية الثانية، وستكون حرب عالمية أخرى، حرب نووية، أكبر كارثة مدمرة فى كل تاريخ البشرية.

لقد مرت البشرية خلال الأحقاب التاريخية الماضية باضطرابات اجتماعية وطبيعية ضخمة عديدة، وتعرضت الطبيعة نفسها لتغيرات عنيفة مهمة عديدة، ولكن هذه الاضطرابات، برغم عنفها أدت فقط إلى سقوط امبراطوريات فردية ودمار حضارات محلية، وإلى دمار بعض مناطق الكوكب، وإلى انقراض أو انقراض بعض أنواع الحياة، ولم تواجه البشرية أو الحضارة قبل ذلك على الإطلاق خطر الدمار الكامل. إن ظهور الأسلحة النووية، وغيرها من الأسلحة القاتلة فيما بعد، هو الذى أدى لأول مرة فى التاريخ، إلى ظهور خطر، خلق تهديداً عالمياً وليس محلياً للبشرية. إن التصريحات حول أن براعة الإنسان قد اكتسبت أبعاداً جيولوجية، وأنه قادر على إنتاج تأثير عالمى متناسب صحيحة بشكل خاص بالنسبة لقوى الدمار. فقوى الدمار هذه تواجه البشرية بمشكلة البقاء العالمية.

إن المصالح الحيوية للبشرية تقتضى وضع المنجزات العظيمة للثورة العلمية والتكنولوجية فى خدمة الشعوب. وإنهاء سباق التسلح وتوجيه القدرات الإبداعية كافة، وكل القوى المنتجة للأغراض السلمية لن يزيل قبحسب أفزع خطر على الحضارة البشرية وإنما سيخلق كذلك المناخ العالمى الأنسب والأصح للتغلب على الضغوط الإيكولوجية، والمتعلقة بالطاقة والمواد الخام، والسكان والغذاء، وغيرها من الضغوط التى تتخذ نطاقاً عالمياً. وبدلاً من التركيز على هذه المشاكل، تواجه البشرية مسألة ما إذا كانت الحياة ستستمر أم لا. وتبدو المفارقة فى أن هذه المسألة ظهرت فى حقبة، جعلت فيها المنجزات العلمية والتكنيكية العظيمة، لأول مرة، بالإمكان تحويل الحياة البشرية عقلياً، والتحكم فى قوى الطبيعة على نطاق جديد وبطريقة جديدة، وتحويل التاريخ نفسه إلى عملية خاضعة للسيطرة، وترجمة المثل العظيمة للمساواة والحرية

والعدالة إلى واقع.

لقد أصبح من الضروري، أكثر من أى وقت مضى، توحيد جهود الشعوب كافة لصالح التوصل إلى الأهداف المشتركة، وتجنب كارثة نووية بتعزيز السلام، أهم تلك الأهداف لأنه يتوقف على السلام الحق الرئيسى للإنسان - حق الحياة. لقد دخلت العلاقات الدولية مرحلة غدت فيها جهود السلام العالمية النشطة ضرورة.

إن المهمة العالمية لإنقاذ العالم من الحروب وإزالة أسبابها، وهى المهمة التى وضعها المدافعون عن الاشتراكية تتخذ أهمية تاريخية عالمية اليوم أكثر من أى وقت مضى. وقد كتب لينين منذ سنوات الحرب العالمية الأولى «إن وضع حد للحروب، والسلام بين الشعوب، ووقف النهب والعنف، ذلك هو مثلنا الأعلى»^(١٠٧).

ومع انتصار الثورة الاشتراكية فى روسيا وانقسام العالم إلى نظامين اجتماعيين عالميين، قدم لينين مبدأ التعايش السلمى بين الدول ذات الأنظمة المختلفة للملكية، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية. وقد جرى تطويره بشكل شامل ومجسد فى سياسة السلام التى انتهجها الاتحاد السوفيتى عندما قدم مقترحاته البناءة لتطوير الانفراج.

إن التعايش السلمى بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة يفترض مسبقا، فى رأينا، تنفيذ المبادئ التالية:

- الاعتراف بأشكال الملكية المختلفة والأنظمة الاجتماعية السياسية على أن لها حقوقا متساوية. إن اندفاع بعض زعماء البلدان للحكم على الأنظمة الاجتماعية الأخرى من خلال معايير بلدانهم، بل وفرض أنظمتهم على البلدان الأخرى يودى بالضرورة إلى نزاعات دولية.

- عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى. إن السيادة القومية وحق الشعوب فى تقرير المسائل المتعلقة بالتنظيم الداخلى للدول بشكل مستقل بشكل مبدأ لا غنى عنه فى العلاقات الدولية. وتدخل الدول فى مسائل الحياة الاجتماعية والسياسية والنزاعات الداخلية لبلدان أخرى يتناقض ومبادئ القانون الدولى والتعايش السلمى للشعوب.

- عدم استخدام القوة والتهديد بالحرب فى العلاقات الدولية. إن سياسة «من مركز القوة» وما يرتبط بها من ممارسات قد شكلت على الدوام تهديدا للنظام الدولى، وهى تشكل اليوم، فى عصر الأسلحة النووية وغيرها من وسائل الدمار الشامل، تهديدا مباشرا للسلام والبشرية.

- تعهد الدول النووية ألا تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية، أى، ألا تبدأ حربا نووية.

- تقليص الأسلحة النووية وغيرها من وسائل الدمار الشامل وتحريمها الكامل، ونزع السلاح الكامل والشامل.

- الاعتراف بمبادئ القانون الدولي، والتصديق بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية، وبالمبادئ المقبولة دولياً للمنظمات الدولية. ومساعدة هيئة الأمم المتحدة في القيام بوظائفها كما يحددها ميثاقها.

- المحافظة على العلاقات الدبلوماسية الطبيعية، وتسوية كل المشاحنات بين الدول بوسائل سلمية، من خلال المفاوضات والاتفاقيات والمعاهدات على أساس مبادئ المساواة والأمن المتكافئ.

- حرية التجارة والصلات الاقتصادية والعلمية والتكنيكية والثقافية. وأي تمييز في هذا المجال لا يتفق مع مبادئ القانون الدولي ومصالح التطور التقني للبشرية.

- إدانة الحرب النووية، المحدودة أو الشاملة، بوصفها. أخطر جريمة تواجه البشرية، وتحريم الدعاية للحرب ومعاقبة من يداونون بالقيام بمثل هذه الدعاية.

- إبعاد الخلافات العقائدية عن العلاقات بين الدول حتى لا يتحول الصراع الایدئولوجي إلى «حرب نفسية»، إلى دعاية للكراهية والعداوة نحو الدول الأخرى، إلى أداة للإعداد للحرب.

إن الاتحاد السوفيتي ولبنان الأسيرة الاشتراكية إذ يدافعون بحزم عن قضية السلام إنما يعملون من أجل ضمان الظروف من أجل بناء سلمي للاشتراكية والشيوعية، ومن أجل الأمن والتقدم الاجتماعي للشعوب كافة. وفي الوقت نفسه، فإن النضال الثابت من أجل تجنب نزاع عسكري عالمي اليوم، وضمان السلام هو الواجب الرئيسي لكل القوى التقدمية، وبرنامج العمل المشترك للأقسام العريضة والمتباينة للغاية من السكان. والسياسة الخارجية للبنان الاشتراكية، في موقفها من المشكلة الأساسية للحرب والسلام، إنما تعبر عن المصالح الطبقية والديمقراطية العامة على السواء، أي، عن مصالح الغالبية الساحقة للبشرية، إن كلمات لينين القائلة «بأن الديمقراطية تتضح بأجلى معانيها في المسألة الجوهرية للحرب والسلام»^(١٠٣) وثيقة الصلة بالموضوع اليوم. إن مسألة الحرب والسلام هي الاختيار النهائي لالتزام الديمقراطية بحقوق الإنسان، بحقه في الحياة والأمن بوصفه الحق الأساسي للإنسان.

لقد كانت الإمبريالية على الدوام وما تزال مصدراً لخطر الحرب. إن الرغبة في مواجهة التغيرات الاجتماعية والسياسية في العالم بكل الوسائل مرتبطة بزيادة تفاقم ظواهر الأزمة الداخلية للرأسمالية المعاصرة تدفع بأكثر الدوائر رجعية وعسكرية إلى المغامرة بالأعمال،

والى تقويض الانفراج، وإلى سباق التسلح الجنونى، وإلى السعى للتوصل إلى التفوق العسكرى والسيطرة العالمية، والتدخل فى شئون البلدان والشعوب الأخرى. وقد خلق ذلك، مرتبطا بالتكديس الجامع للصواريخ النووية، فى النصف الأخير من القرن العشرين تهديدا لم يعرف من قبل بالنسبة للبشرية.

إن سياسة اضعاف الانفراج ومقاومة المواجهة تشجعها أكثر أقسام رأس المال الكبير وجمعية، المرتبطة بإنتاج الأسلحة والمعروفة بالتجمع العسكرى الصناعى. إنه يقف خلف القوة السياسية الحاكمة التى توجه هذه السياسة وتبارس ضغطا مستمرا على الإدارة أو حتى تشارك مباشرة فى نشاطها.

وعمل التجمع العسكرى الصناعى رأس المال الكبير، وهو القسم ذو النفوذ فى رأس المال الاحتكارى، المشول أكثر من غيره عن الحسائر الاجتماعية الناجمة عن الأزمات والفوضى الاقتصادية، والذي يسمى بقوة إلى إيجاد مخرج من الأزمات بأية وسيلة يمكنه. وتقف هذه المجموعة القوية، بشكل صريح أو مستتر، خلفه كل الأعمال السياسية للأيديولوجيين والسياسيين الرسميين الذين يضعون الاستراتيجية العسكرية السياسية للحرب النووية «المحدودة» و «المتدة» و «الوقائية»، وتبذل جهود هائلة من أجل تطوير مرحلة جديدة من سباق التسلح. وهذا التحالف بين أقطاب السلاح ورجال الدولة الرجعيين والأيديولوجيين يسيطر على قوة هائلة عندما ينجح فى الوصول بانباعه الأكثر طوعا وعدوانية إلى السلطة.

وهذا التحالف هو الذى دفع الدوائر العسكرية السياسية، بعد الحرب العالمية الثانية، إلى تطوير مفهوم الهيمنة للتخطيط الإقليمى الكبير، وإلى تحديد الاتجاهات العسكرية حتى يومنا هذا. إنه ينظر إلى العالم بوصفه أراضى أعلن قسم كبير منها منطقة تحتاج لفرض سيطرة الدولة، للمصالح الحيوية.

إن عرض اللوائح الغريبة ذات النزعة الحربية لفكرة الحرب النووية ليس مجردا بأية حال، ولكنه بالأحرى تدريب لقوى العدوان. وفى بعض الأحيان تصعد فكرة الحرب النووية «المحدودة» و «المتدة» إلى مستوى مبدأ الدولة. وهى تتحول مع كل يوم يزر إلى برامج عسكرية طويلة المدى، وكبيرة، و ملموسة بدرجة أكبر، إلى نشر أنظمة جديدة مدمرة وقاتلة ومكلفة.

لقد أقامت الولايات المتحدة وحلفاؤها ترسانات نووية هائلة، ولكن يبدو أن بعض الزعماء غير راضين عن ذلك، وبهم يسمعون إلى أن يدخلوا فيها مكونات جديدة، وخطيرة بشكل خاص تزيد

من خطر كارثة الحرب بالنسبة لكثير من البلدان والشعوب. وشهد على ذلك نشر الولايات المتحدة للصواريخ النووية المتوسطة المدى على الأراضي الأوروبية، وفي سعى الدوائر الإمبريالية الأمريكية الأكثر عدوانية إلى نقل سباق التسلح إلى الفضاء الخارجي.

وتحتل النزاع المتعلقة «بالخطر السوفييتي» و «عدوانية» بلدان معاهدة وارسو و «تفوقها العسكري» المكان الأكبر في التربة السياسية للسكان في الولايات المتحدة وغرب أوروبا. وتتميز الدوائر الأمريكية الحاكمة والمدافعون عن سياستها من الأوروبيين بدأب في دعايتهم التي تقول بأن الميزانيات العسكرية المتضخمة، وتراكم الأسلحة النووية، ووسائل الإبادة الشاملة الجديدة تخدم السلام والأمن بين الشعوب ولا تزيد من إمكانية الكارثة النووية.

ويتروج هذا المفهوم الفكرة النخيفة القائلة بإمكانية كسب الحرب النووية. وفي سعيهم لكي يفرضوا على الشعب الفكرة الخطيرة للغاية عن «البقاء» في نيران الكارثة النووية يتجاهل المدافعون عنها الحقائق الواضحة والاستنتاجات التي لا تدحض للعلم التي تقول بأن النزاع النووي الشامل يمكن أن يدمر الحضارة والحياة على الأرض. إن هدفهم واضح وهو دفع الجماهير الشعبية إلى قبول سباق التسلح والمشاركة في مخاطره مع السياسيين والاستراتيجيين المستوليين.

لقد نسفت الجهود الدبلوماسية لنشر صواريخ كروز وبيرسنج ٢ في أوروبا معادلات جنيف للحد من الأسلحة النووية وتقليصها، وأثارت موجة جديدة من سباق التسلح، وقامت لدرجة كبيرة من التوتر الدولي. والجهود الزامية إلى تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في المحيط الهادئ وفي المحيط الهندي بأسلحة نووية، وبالتالي تهديد الشعوب الآسيوية، لها أثر مائل. إن نشر صواريخ الضربة الأولى وزيادة القدرة النووية الأمريكية في كل مكان تؤدي إلى تدابير متبادلة من جانب الاتحاد السوفييتي وبلدان معاهدة وارسو الأخرى.

وهكذا تزيد السياسة العسكرية من خطر محرقة نووية للشعوب كافة، وبدلاً من الأمن المتكافئ مع مستوى أدنى دوماً من المواجهة العسكرية سيكون هناك خطر متكافئ للدمار النووي في انفجار نووي. ويقيم الخطر النووي ككاهن المقصلة على رؤوس البشرية. ويقف ما يتضمنه كثيراً كل ما أمكن للإنسان أن يتصوره حتى الآن. ويهلل ايدهولوجيو النزعة العسكرية أقصى جهودهم لتوفير أساس لهذه السياسة الإجرامية، مقدمين للبشرية نظرة «للبقاء» إذا ما جرت المحافظة على التخويف المتبادل. وهكذا يجري إحياء نظرية «توازن الرعب» المشنوم بوصفه أسلوباً لتأخير المأساة النووية. إن القرى المحيطة للسلام في جميع أنحاء العالم لا تكافح من أجل

البقاء تحت تهديد الفناء وإلغا من أجل الحق في أن نحيا في سلام.
والأسلحة المكنسة قوية بما فيه الكفاية لتدمير كل الحياة على الأرض، وكل القيم المادية،
لتحويل كوكبنا إلى صحراء محترقة ملوثة بالإشعاع.

وقد كشف البحث الكثير عن المضامين الاقتصادية المدمرة والاجتماعية المخربة لسياق التسليح
وعن الآثار المحتملة للحرب في العالم سواء كانت ديموجرافية، أو طبية، أو وراثية، أو اقتصادية،
أو إيكولوجية، أو جيولوجية، أو كونية. وإذا ما انتشرت هذه المعرفة فإنها ستحد من أثر
التصريحات حول إمكانية السماح «بالحرب النووية».

إن التفهيم المائل للآثار الحتمية التي تتضمنها المحرقة النووية ومعرفة أن الممتدئ سيتلقى
ضربة ساحقة حتمية انتقامية يدفع إلى إعادة النظر في قيم الحرب حتى في الدوائر التي كانت
ذات نزعة حزبية في وقت قريب، أما فيما يتعلق بالمعدات العسكرية القائمة والوضع الاستراتيجي
فإن عددا متزايدا من الناس يقفون ضد الحرب بوصفها وسيلة مسموح بها للسياسة الدولية.

وفي الوقت نفسه فما تزال رائدة نظريات تحول دون السلام بدلا من تطويره. وهي تختلف
وتقتد من التمييز بالحرب بوصفها شكلا من أشكال تعزيز صحة البشرية والاعتراف بها قانونا
خالدا لوجود البشرية إلى القدوة المشائمة والخضوع السلي لشروطها المحتومة. إن الفكرة
القائلة بأن أسباب الحرب توجد في الطبيعة المشاكسة والعنوانية للإنسان فكرة معادية للإنسان
وخطافة فلسفيا. كما تشكل خطرا على وجه الخصوص النظرية التي تقول بأن تراكم
الأسلحة سيضمن «التوازن» والسلام في العالم، بينما المناولات حول الإنتاج العسكري الموسع
الذي يوفر وظائف أكثر ويضمن نموا اقتصاديا هي ديمقراطية واضحة مثل التفكير المعادي للبشر
الذي يقول بأن الموارد الطبيعية تنفذ، والحروب وحدها يمكنها أن تنظم حجم السكان لتسمح
للبشرية بالبقاء. وأخيرا فإن أكثرها ضررا وإجراما هو مفهوم الحرب «المحدودة»، «الوقائية»،
التي يبرر بالذلل رفض بعض الدول النووية أن تتعهد ألا تكون البائدة باستخدام الأسلحة
النووية.

إن كشف الخطر المالحق للحرب النووية لا يقصد به تخويف الناس بفظائع الكارثة المحتملة،
وإلغا يقصد به بالأحرى تكثيف النضال من أجل السلام وضد السياسة العنوانية.
ومن الأهمية بمكان أن نلفت أنظار كل البشر إلى الخطر الهائل للحرب النووية وكذلك إلى
الاقتناع بإمكان تجنبها، لكي يرد الطريق نحو سلام شامل ووطيد.

وعلى الشعوب أن تعرف ما يتضمنه سباق التسلح اقتصاديا وأخلاقيا، وسياسيا، والموارد المالية والمادية وموارد العمل الهائلة، والجهد العلمى والتكنيكى الذى ينفق فى إنتاج أسلحة القتل، والتأثير الضار للجئون العسكرية على معنويات المجتمع، وعلى حالة الناس العقلية. ويجب أن يعترفوا ويتبنوا تخصيص بلايين الدولارات للأغراض العسكرية، وأساسا تحت ضغط التجمع العسكرى الصناعى للدول الإمبريالية. ويجب أن ينطعم بوضوح فى ذهن كل امرئ أن تزايد استغلال رأس المال للعمل، والنهب المكثف للبلدان الضعيفة اقتصاديا هى النتائج الضرورية لسياسة العسكرية.

إن سباق التسلح لا يلتهم الموارد فحسب التى يمكن استخدامها لحل مشاكل عالمية مهمة ولرفع مستويات المعيشة، بل أنه يزيد بالضرورة من الأزمات والضرر التى يولدها مجموع المصاعب العالمية التى تعرق تقدم البشرية. وإنها حقيقة معروفة أن الإنتاج العسكرى يؤدى إلى تهديد موارد المواد الخام والطاقة غير القابلة للتجديد، ويعد إنتاج وسائل الدمار الشامل الحديثة، والأسلحة النووية والكيميائية على وجه الخصوص، واختيار مثل هذه الأسلحة عاملا خطيرا فى تدهور البيئة. إن المناطق التى يعزلها العسكريون للاستخدامات غير الإنتاجية تتسع بسرعة.

إن السياسة الثابتة والنشطة للاتحاد السوفيتى وغيره من البلدان الاشتراكية الشقيقة وتساعد الأعمال المعادية للعسكرية على نطاق العالم يدفع الإدارة الأمريكية إلى اللجوء إلى إخفاء سياستها العدوانية فى عبارات «سلمية» وتعلن فى صحف «ولاها للسلام».

تقد تعلم أناس الحكم على الموقف من السلام من خلال الخطوط العملية فى تقليص التسلح، وبالذات الحقيقية لتجنب الكارثة النووية بالأعمال، وليس بالكلمات.

لقد استقبلت الجماهير المحبة للسلام بترحاب كبير اتفاق الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة على بدء محادثات جديدة للتوصل إلى تفاهم حول كل نطاق المسائل المتعلقة بالأسلحة النووية والفضائية. ويود الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية الشقيقة أن يترتب على هذه المحادثات تجنب سباق التسلح فى الفضاء الخارجى وعلى الأرض والمحيط الكامل وتصفية الأسلحة النووية فى النهاية. ويتذكر العالم كيف بدأ حكام الولايات المتحدة تصعيدا نوويا لم يسبق له مثيل تحت ستار محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية.

بعد السلام ووقف سباق التسلح من مستلزمات التطور المشر للطاقة الخلاقة للشعوب، والمنجزات العلمية والتكنيكية ومن أجل خلق الثروة المادية وأروحية للأجيال الحالية والمقبلة.

ومن المهم أن تكشف عن إمكانيات وآفاق التقدم العلمي والتكنولوجي من أجل تلبية الحاجات الحرجية للسكان المتزايدين في كوكبنا في ظروف السلام الشامل والوطيد والتعاون المتشعب بين البلدان كافة. وبعد تجنب كارثة عسكرية عالمية التشرط الرئيسي لمعالجة كل المشاكل العالمية الأخرى، مثل إنقاذ البشرية من الجوع والأمراض وتوقير الغداء والطاقة والمواد الخام، ومن أجل حماية البيئة وتطوير موارد المحيط العالمي والقضاء الخارجي.

تتطلب المسئولية عن مصائر الإنسان وعما بالحظر الكامن والإمكانيات غير المحدودة للسعي الخلاق لنفخته على السواء. وليس هناك مهمة أكثر إلحاحا اليوم من العمل من أجل السلام باسم المستقبل.

وتحظى أفكار السلام التي تغزو عقول وأرواح الناس بمساندة وتعاطف حماسي في جميع أنحاء العالم، لأن الدوائر العدوانية تشوه سمعتها في نظر الملايين، والمذابح عن الحرب الباردة وسياسات التسليح النووي يعزلون أكثر فأكثر. ومن المتوقع اليوم أن يلجأ المدافعون المسمومون للغاية عن سياسة ومن مركز القوة إلى إخفاء طموحاتهم العسكرية خلف جميع أنواع التصريحات المحبة للسلام.

ويلقى مبدأ التعايش السلمي قبولا يتسع على الدوام في جميع أنحاء العالم، وبعد مثلو ~~الاعتناء الاجتماعية والآراء المختلفة الذين يشغلهم خطر حرب مدمرة أخرى ويسعون إلى إيجاد~~ مخرج من التوتر الدولي، التعايش السلمي معقولا وعادلا في العلاقات الدولية لعصرنا. وتقدم القوى الاجتماعية الجماهير الشعبية العريضة أكثر نشاطا في مساندة السلام والتعاون الدولي دفاعا عن حق الحياة، والإنسانية والتقدم البشري. واليوم أكثر من أي وقت مضى يتوقع مستقبل الجنس البشري على تصميم الناس على الدفاع عن السلم.

يقترب التاريخ من نهاية الألف الثانية وبداية الألف الثالثة وسيترقب مجرى مستقبل تطور البشرية بدرجة كبيرة على حالة الأمور في العالم عندما يلتقي الألفان.

لقد بذلت محاولات عديدة بالفعل لتلخيص تواريخ وأحداث القرن العشرين، وتستنتج أكثر التنبؤات تنوعا لتشير إلى الطريق التاريخية المقبلة.

ونحن على اقتناع بأن القرن العشرين سوف يسجل في التاريخ بوصفه عصر ظهور وتعزير الاشتراكية القائمة الحقة، والتقليص المفاجئ لمجال سيطرة الرأسمالية وتدهورها الداخلي، وانتهاء الامبراطوريات الاستعمارية وميلاد عشرات من الدول الفتية.

إن الاشتراكية القائمة الحققة، بوصفها المنصر المحد لكل التطور الاجتماعى العالمى، هى اليوم مركز صراع ايدىولوجى مكثف على المسرح العالمى، وهدف الهجمات السياسية والايدىولوجية القاسية للبرجوازية الإمبريالية.

وتتميز المرحلة الحالية من هذا الصراع بتوترات معينة، ومعدل ساحق، يفوق كل ما حدث فى فترة ما بعد الحرب وستوات الحرب الباردة المشنومة. وتنتهج الدوائر الإمبريالية الأكثر عدوانية، وأساسا فى الولايات المتحدة، سياسة العسكرية الجامحة والتوصل إلى تفوق عسكرى على الاتحاد السوفيتى. لقد سارت فى «حرب نفسية» عالمية ترعاها الدولة ضد بلدان الأسرة الاشتراكية - وتلجأ إلى الافتراء، والدعابجية، والتناق، والتعريض والتجسس. وعندما أعلن الرئيس ريجان «حملته الصليبية» ضد الشيوعية أطلق على الاتحاد السوفيتى امبراطورية الشر.

والهدف الرئيسى من الحملة الصليبية واضح: تعقيد الوضع فى الدول الاشتراكية، وتشويه سمعة الاشتراكية القائمة فى نظر سكان القسم غير الاشتراكى من العالم، وإقامة الدليل الايدىولوجى على السياسة التى تتبعها واشنطن وحلفاؤها فى حلف الأطلسى والهادفة إلى زيادة ترساناتهم النووية، وتحت ذريعة «المخطر السوفيتى» الفامض يسعى البيت الأبيض إلى إقناع الأمريكين والأوربيين الغربيين، واليابانيين بوجود حاجة إلى «تحديث عسكرى دائم»، أى، تفوق عسكرى، وضغط اقتصادى وعلمى وتكنيكى متزايد على الاتحاد السوفيتى وبلدان الأسرة الاشتراكية الأخرى، وتنشيط للحرب السرية التى تخوضها ضدهم أجهزة المخابرات، وجرى تكثيف البحث عن «نقاط الضعف» فى اقتصاد، وسياسة، وايدىولوجية كل بلد اشتراكى لكى تتخذ، فى مناسبات مواتية، تدابير لإثارة الاضطراب فى وضعها.

ويبين التاريخ أنه حينما تغدو الإمبريالية أكثر عدوانية وتزيد العسكرية من نفوذها، تزداد حدة الهجمات ضد الاشتراكية ويصل التخريب ضد بلاد السوفيتات وسياستها الخارجية السلمية إلى مستوى «الحرب النفسية».

فى الأيام الأولى لقيام روسيا السوفيتية بذلت الدعاية البرجوازية كل جهدها لتخويف العالم بـ «المخطر الشيوعى» محاولة تبرير عداوة الدوائر الحاكمة فى الغرب للثورة الاشتراكية والتدخل المسلح الذى قاموا به ضد الدولة الفتية. وحتى فى ذلك الوقت أثار ايدىولوجيو البرجوازية الضجة حول حماية العالم من نفوذ الأفكار الشيوعية، ناشرين ومطلقين الأساطير حول تصدير الثورة وحول خطر عسكرى ما من الشرق. وكتب لينين فى ١٩١٩: «إن بعض البلهاء

يتصايحون حول العسكرية الحمراء. وهؤلاء محتالون سياسيون يتظاهرون بأنهم يؤمنون بهذه السخافة ويلقن مثل هذه الاتهامات بينا وسارا، مستخدمين مهارتهم كمحاميين فى تلقين حجج مقبولة وفى ذر الرماد فى عيون الجماهير» (١٠٤).

وقد سبق هجوم هتلر الغادر على الاتحاد السوفييتى كذلك حملة ايدولوجية مكثفة. ورفعت العصاة النازية «الحرب النفسية» إلى مستويات لم تكن معروفة حتى ذلك الوقت وحولتها إلى قسم لا غنى عنه من «الحرب الكلية». وأعلنت دعايتها «حرب دمار عالمية النظرة» ضد الماركسية ولجأت إلى أساليب خطيرة وغير مشروعة من الاقتراء والاستفزازات، وإلى أعقد وسائل لخداع الجماهير، وبرز أعداء الديوقراطية ومضطهدو الحرية بوصفهم مدافعين عن العالم الغربى ضد الطوفان الأحمر.

والمندوعن بالسيادة العالمية اليوم لم يستخلصوا أية دروس من انهيار النازية. واتبعوا أفكارهم المجنونة، وعياراً الأجهزة الايدولوجية وبلغاؤن إلى مجموعة الوسائل الايدولوجية والنفسية القديمة. وتشغل النظريات الإمبريالية للدفاع عن «العالم الحر» مكانا مهما فى المفهرمات العسكرية والاستراتيجية التى تكمن خلف إقامة وتوظيف الأحلاف العسكرية العدوانية، وأساسا حلف الأطلنطى، وتستخدم لتبرير سباق التسلح الذى تشنه الولايات المتحدة وشركاؤها. ويسود بين أساليب وأشكال الدعاية البرجوازية التخريب الايدولوجى والتركيز على الدعاية العسكرية، التى تعد فى جوهرها محضيراً ايدولوجيا لحرب أخرى.

وهناك ظاهرة جديدة نسبيا فى استراتيجية الإمبريالية للصراع الايدولوجى ضد العالم الجديد تتمثل فى الحملات الدعائية طويلة الأمد. وهى تدور حول حملات «التهديد السوفييتى» وحول «انتهاكات حقوق الإنسان» فى الاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية الأخرى، وحول التورط فى الإرهاب الدولى، وحول «الأزمة فى الاقتصاد السوفييتى». وأود هنا الإشارة إلى مدى اتساع واستمرار هذه الحملات، واستخدام أحدث التكنولوجيا، وبخاصة الإذاعة، التى يجرى تنسيقها على نطاق دولى وتوجه إلى البلدان الاشتراكية وإلى المستمعين فى الداخل.

إن الصراع الايدولوجى بين الرأسمالية والاشتراكية، بوصفه شكلا من أشكال الصراع الطبقي، لا يضعف ولن يخدم طالما وجدت الايدولوجيتان البرجوازية والماركسية اللينينية.

ويجب أن يميز المرء فى الوقت نفسه بين الصراع الايدولوجى وبين «الحرب النفسية».

وفترض الصراع الإيدولوجى مقدما المعارضة والدفاع الصريح عن الآراء النظرية والسياسية

دون التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأخرى. والشيوعيون على الدوام مع الجدل الايديولوجى الصريح مع أى معارضين لهم.

ولا يتوقع الإمبرياليون أن تنتصر أفكارهم الرجعية والعدوانية. ولما كانوا عاجزين عن مواصلة الجدل على أساس منطقي، فإنهم يلجأون إلى نظام كامل من الأساطير التبريرية وإلى النشاط التخريبي ضد الدول الاشتراكية.

إن «الحرب النفسية» بوصفها أحد مكونات العملية الايديولوجية البرجوازية لها سماتها الخاصة التى تميزها عن النضال الايديولوجى. فالحرب النفسية بالمعنى العريض للكلمة هى نظام من الأعمال يرتبط باستخدام متصل وشامل ومنسق وهادف لمختلف الوسائل مثل الدعاية الافتراضية والديماغوجية، والضغط الاقتصادى والدبلوماسى وغيره، والتجسس، والتخريب، والاستنزافات، والمناورات العسكرية والعمليات الحربية المحلية التى ترمى إلى استعراض القوة والتأثير على وعى وسلوك مواطنى الدول الاشتراكية.

ولذلك فمن الواضح أن «الحرب النفسية» تتناقض مع القانون الدولى لأنها تتضمن التدخل فى الشؤون الداخلية للبلدان الاشتراكية وتهدف إلى تقويض نظام دولها ونظامها الاجتماعى وهى لذلك شكل من التخريب وليست نضالا ايديولوجيا.

إن سياق التسليح ومقاومة التوتر الدولى له تأثير مدمر على الحياة السياسية والاجتماعية الداخلية فى البلدان الرأسمالية ويؤدى إلى نشأة اتجاهات خطيرة فى علم النفس الاجتماعى. فأولا: تتطور القدرة والتشاؤمية الاجتماعية فى وعى الجماهير، وكذلك السلبية فى مواجهة المشاكل الاجتماعية الحادة، بما فى ذلك المشكلة الصارخة لتجنب الكارثة النووية الحارقة. وثانيا: فى الجو الذى تخلقه الحملة العسكرية، يزداد قوة جو «القلعة المحاصرة» وسط التحذيرات المستمرة، والعواطف القومية المتطرفة، ونزعة الأطلنطية المتشددة والشوفينية وكراهية الشعوب التى تعيش فى ظل نظام اجتماعى مختلف. وتحطم هذه الاتجاهات بالضرورة التطورات المواتية فى العلاقات الدولية، والتحقيق العام للحاجة إلى حل مشاكل العالم من خلال الجهود المشتركة.

إن إشاعة العسكرية وما يترتب عليها من آثار اجتماعية نفسية تصرف الاهتمام العام فى البلدان الرأسمالية بعيدا عن المشاكل الفعلية والاجتماعية السياسية الداخلية الملحة، بعيدا عن الحاجات الاجتماعية الحادة، مطلقا بذلك أبهى الدوائر التى تتمتع بأكبر الامتيازات، ورأس المال الاحتكارى فى مقدمتها، لكى تسعى نحو أهدافها الأثنية وتتجاهل حاجات الجماهير الشعبية.

إن توافق تصعيد النزعة العسكرية في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات في بعض البلدان الرأسمالية، مع التوجه السياسي نحو اليمين، وظهور ما يسمى بالهجرة المحافظة، ووقف الإصلاحات الاجتماعية المحدودة بالفعل، لم يكن محض صدفة، فقد أعد لإحياء وتنشيط اليمين المتطرف والحركات الفاشية الجديدة مجموعة كاملة من المواقف الأيديولوجية السياسية المرتبطة بالنزعة العسكرية.

أثناء الاضطرابات الاقتصادية، وازدياد فقر الجماهير المعرضة من السكان، تستبدل الدعاية البرجوازية «العدو الخارجي» المفترض، بمصدر حقيقي من المصاعب اليومية. ويمكن ذلك الدوائر الحاكمة من توجيه السخط والاحتجاج الاجتماعي لقسم معين من الجماهير في قنوات مفيدة للاحتكارات، وفي الوقت نفسه من تغذية المواقف العسكرية التي تخدم مصالح التجمع العسكري الصناعي. وتنشأ حلقة مفرغة، تستخدم زيادة حدة الصعوبات الاجتماعية لتبرير النزعة العسكرية التي تصرف الموارد والاهتمام العام بعيداً عن الأمراض الاجتماعية السياسية، وبذلك تفاقم من الحالة الحرجة للمجتمع البرجوازي.

ويقف في مقدمة النضال ضد الاشتراكية القائمة الحقبة والأيديولوجيا الماركسية اللينينية النزعة المحافظة الجديدة - أيديولوجيا وسياسة أكثر الدوائر رجعية في الإمبريالية الكارهة للتقدم الاجتماعي وللتغير الديمقراطي ودرجة أكبر الاشتراكية في حياة المجتمع.

وللنزعة المحافظة البرجوازية - أو الرغبة في المحافظة على الأنظمة الاجتماعية الزائلة - تقاليد طويلة. ويرجع انتعاشها الأخير، وغالباً في الولايات المتحدة، إلى عجز الرأسمالية الحديثة عن حل المشاكل الداخلية المرتبطة بنمو أوضاع الأزمة والتناقض الناجم مع الاشتراكية في ظروف التعايش السلمي. ونحن نشهد النزعة المحافظة الجديدة اليوم في ظروف استقطاب القوى الاجتماعية المتزايد بوصفها استجابة من أكثر الدوائر رجعية في البرجوازية الإمبريالية لنجاحات الاشتراكية العالمية، والحركة الشيوعية والنضال التحريري الوطني، والحركات الديمقراطية في البلدان الرأسمالية، وللاتفراج.

إن ظهور النزعة المحافظة الجديدة في النظرية الاجتماعية للولايات المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية وغيرها من البلدان يعني أن النزعة الليبرالية التي استخدمت كمثير أيديولوجي مناسب خلال التحسن النسبي للوضع الاقتصادي والسياسي لا تلائم القوى الحاكمة في ظل أزمة تفاقم الأسس الرأسمالية. ويعمل نظريو النزعة البرجوازية المحافظة، متضامنين مع مركز الصقور في

واشنطن، مدافعين ايديولوجيين عن النظام الذى يمكن أن تزدهر النزعة العسكرية فى ظله على أفضل وجه. ولم يكن من قبيل الصدفة أن يقوم «الاتحاد الشخصى» بين المدافعين البارزين عن البناء العسكري السياسى وعن الأفكار المحافظة الجديدة فى علم الاجتماع والفلسفة الاجتماعية. ونوجد ز. بريجنسكى، ا. كرسول، س. ليبسيت، د. بيل وكثيرون غيرهم أعضاء فى مختلف اللجان الرجعية. ونمو هذا الاتحاد المشنوم ويزداد قوة.

وتسرد عبادة القوة والسيطرة، وتقديس الصفة واحتقار الجماهير فى ايديولوجيا النزعة المحافظة. وترتكز آراؤها الفلسفية على المفهومات الاجتماعية الرجعية للمنصرة وطبيعة الإنسان الأثانية.

وتلعب ايديولوجيا النزعة المحافظة الجديدة دورها بوصفها سلاحاً روحياً للرجعيين فى كل من السياستين الداخلية والخارجية، وهى تعد الاتحاد السوفييتى عدوها رقم واحد، كما امتزجت معاداة الشيوعية اليوم فى الحقيقة مع معاداة السوفييت. ويفترض هذا الامتزاج سلفاً عزل الاتحاد السوفييتى، واتخاذ موقف «انتقائى» من البلدان الاشتراكية المفردة لـ «عزلها» التدريجى عن الأسرة الاشتراكية العالمية.

ويعد الدفاع عن «العالم الحر»، أى عن الممتلكات الإمبريالية، الشعار الرئيسى للمحافظين الجدد فى سياق التسلسل فى سيرهم ضد حقوق الجماهير العاملة، وعلى الإرهاب الدولى، والمعدوان، والحروب غير المعلنة، وفى خطبهم الدياجوجية ذات النزعة الحربية فى الغالب.

بيد أن أفكار الديوقراطية والحرية لن تخدم فى المدى الطويل قادة الدعاية الإمبريالية على نحو طيب؛ لأن الجمهور المعادى للإنسان والمعادى للديوقراطية الكامن فى الإمبريالية يغدر أكثر وضوحاً. ولكلى أن نتذكر مثل هذه الأمثلة الحديثة نسبياً للجرائم التى ارتكبتها حكام الولايات المتحدة كالهجوم الوحشى ضد جرينادا، والمساندة الإمبريالية لأكثر الأنظمة الدكتاتورية فظافة فى السلفادور، وهائتى، وشيلى، وأوروغواى، وعنصرى جنوب إفريقيا، والبلطجة فى لبنان، التى يجرى تنفيذها بشكل مشترك مع إسرائيل. والاضطهاد المتزايد للقوى الديموقراطية والنشطاء فى معاداة الحرب، وقمع الثقافات، والاعتداء على حقوق النساء والأقليات القومية.

ولتبرير تدخلهم فى الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة يشير المنافعون عن الإمبريالية الحديثة إلى طراز ما جديد من «القانون الدولى الإنسانى» الذى يستهدف فى زعمهم اتفاقاً بين كل الدول على أن تتحمل مسئولية متبادلة عن انتهاك حقوق الإنسان الأساسية. ومع ذلك، لم

يستطيع الإمبرياليون أن يهتموا بأى حال بحقوق مواطنيهم، وهم لا يهتمون بأى حال بانتقار بلدانهم إلى حقوق الإنسان الاجتماعية الاقتصادية الأساسية مثل الحق فى العمل، والسكن، وحماية الصحة، إلخ. وبالانتهاكات اليومية الواسعة لحقوق المواطنين المدنية والسياسية. ما جدوى، مثلاً، حرية الكلام بالنسبة للقراء، أو حتى للطبقة الوسطى، فى الولايات المتحدة فى الوقت الذى تتحكم فيه الاحتكارات عملياً فى الصحافة كلها، ويكلف وقت الإرسال التلفزيونى حوالى مائة ألف دولار فى الساعة. ومن الزاوية الاجتماعية التطبيقية. توجه نظريات «القانون الدولى الإنسانى» نحو تبرير التدخل الإمبريالى فى شئون الدول الاشتراكية والنامية التقدمية، وفى فرض المفهوم البرجوازى لحقوق الإنسان عليها وخلق مناخ سياسى موات وظروف مواتية للقوى المعادية للاشتراكية وغيها من القوى الرجعية المخربة.

وتشغل النزعة القومية بوصفها سلاحاً ضد قوى التقدم الاجتماعى مكاناً خاصاً فى والحرب النفسية، وتحاول الدعاية الإمبريالية المخربة ربط النزعة القومية بإحياء الدين. إن المفهوم البرجوازى عن «نزعة القومية الجماعية» المرتكز على الأفكار الدينية عن اتحاد كل الشعوب المسيحية فى أوروبا حتى الأورال، وقيام مجتمع إسلامى فى الاتحاد السوفيتى، واتحاد كاثوليك روما، إلخ هو خلطة بين الأفكار القومية والدينية. وتتلخص الفكرة فى توحيد الناس على أساس عقيدة واحدة واستخدامهم ضد الاستقرار فى الاشتراكية من خلال المشاعر الدينية بإضفاء توجهه معاد للسوفييت وقومى عليهم.

إن أقطاب الإمبريالية يحاولون بهذه الأساليب تقويض الأيديولوجيا الأممية والصداقة التى لا تنقسم بين شعوب الاتحاد السوفيتى، والوحدة الأخوية لشعوب الأسرة الاشتراكية، وتحالفها مع قوى التحرر الوطنى. ذلك إن وحدة الجماهير العاملة فى كل البلدان، والناس من مختلف الآراء والمعتقدات تحت راية الاشتراكية والسلام والتطور الوطنى الحزب يشكل خطراً كبيراً عليهم ويهت فىهم الخوف.

ويخطر للنشقين عن الشيوعية والمراجعون والإصلاحيون من جميع الأشكال فى جوقه المدافعين عن الإمبريالية المعادية للسوفييت. ويؤكد المراجعون والإصلاحيون الزعم بأن الاشتراكية القائمة الحققة لا تتفق بشكل عام مع النظرية الاشتراكية التى وضعها ماركس وأنجلز ولينين، وهم يفرسون بحداب مفهومات مختلفة لما يسمى بالاشتراكية الديمقراطية القومية الدينية، والاشتراكية الإنسانية.. إلخ. وكلهم اشتراكيون زائفون ومن ثم فهم غرباء نظرياً عن

الماركسية اللينينية وأدعياء. إن الاشتراكية التي قارص اليوم تنفق تماما مع الاشتراكية التي أقام عليها الدليل النظرى ماركس وإنجلز ولينين.

ولست هذه هى المرة الأولى التى يواجه فيها النظام الاشتراكى الجديد هجمات واسعة من أعدائه الطبقيين. بيد أن كل المحاولات لهزيمته بالوسائل العسكرية، والابتزاز السياسى، والضغط الاقتصادى، والتخريب الايديولوجى قد باءت بالفشل، كما هو مآل الحملة الصليبية الحالية للنوازل الإمبريالية.

إن حمية المجتمع الاشتراكى هائلة لأن إمكانياته تمتد جنوبها فى القوة الموضوعية للايديولوجيا الماركسية اللينينية، وفى مزايا النظام الاجتماعى السياسى، وفى السياسة الثنية-حقا والإنسانية للغاية للحزب الشيوعى.

وحيث تتصادم النظرات إلى العالم، تكون المبادأة التاريخية مع الايديولوجيا الماركسية اللينينية الأساس العلمى للتجديد الثورى للعالم، وتتزايد تأثيرها على التقدم الاجتماعى بتحملها من عقول الملايين والملايين، وتثرى على الدوام وتتطور بالحقبة التاريخية. إن العملية التاريخية العالمية لنمو تأثير وفعالية الماركسية اللينينية هى نموذج التطور الأساسى الذى يخضع للقانون فى الحياة الروحية للبشرية خلال القرن العشرين. وقد أكدت الحياة تماما بصيرة الماركسية اللينينية فى المسائل الأساسية للتطور الاقتصادى والاجتماعى والسياسى للبشرية. وتعد الايديولوجيا الماركسية اللينينية سلاحا قويا لتحرير الجماهير من الاضطهاد البرجوازى، ومن المفهومات القومية وغيرها من المفهومات والتقاليد الرجعية. والماركسية اللينينية هى المذهب الذى يمكنه التغلب، وسوف يتغلب، على الايديولوجيا البرجوازية، التى تسعى بكل الوسائل التى فى حوزتها إلى المحافظة على الملكية الخاصة والاستغلال الذى يركز عليها، وإلى إعاقة التقدم الاجتماعى وعرقلة حل المشاكل التى تواجه البشرية.

لقد أصبحت مزايا الاشتراكية القائمة الحقة على الرأسمالية وقدرتها على حل المشاكل الحالية الحيرة واضحة بما فيه الكفاية.

والاشتراكية تحجر الناس من الاستغلال الرأسمالى ومن القهر، وتضمن تطورا متسارعا لقوى الإنتاج، وقضاء سريعا على التخلف الاقتصادى ومعدلات نمو اقتصادى ثابتة. وهكذا أظهر الدخول القومى لبلدان الأسرة الاشتراكية، بما فيها بعض البلدان التى كانت متخلفة ذات يوم فى العقدين الأخيرين، زيادة تبلغ أكثر من ثلاثة أضعاف ونما إنتاجها الصناعى أكثر من أربعة

أضعاف. ويرغم الظروف المعقدة لآواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، كان متوسط معدلات النمو الاقتصادي السنوى لبلدان مجلس التعاون الاقتصادى فى هذه الفترة ضعف مثيله فى البلدان الرأسمالية المتطورة.

إن ظروف العمل الحر والمضمون، ومساواة المواطنين كافة والمساواة الفعلية والقانونية للأمم والقوميات كافة، واجتثاث البطالة إلى الأبد، والارتفاع المطرد فى مستويات المعيشة، والديمقراطية الحقة، ووضع قيم الثقافة المتقدمة فى متناول الجماهير العاملة، ومحور الأمية الشامل، ونظام الضمان الاجتماعى الشامل؛ كل هذه سمات كثيرة أخرى تميز الواقع الاشتراكى بوصفه عادلا وإنسانيا إلى حدود بعيدة.

لقد حدثت تغيرات هائلة لصالح السلام فى مقابل القدرات الروحية والايديولوجية. ورغم ضغط القوى الإمبريالية من أجل تحول يمينى فى الوعى الجماهيرى، وبرزو المبادئ المحافظة والعسكرية إلى المقدمة فى الايديولوجيا البرجوازية، والحملات الايديولوجية المكثفة ضد أنصار الانفراج.. والبحث عن وسائل جديدة للتخريب الايديولوجى، فقد نشلت الإمبريالية فى توسيع مجال سيطرتها الايديولوجية واحتواء الأفكار التقدمية المنتشرة. إن أنصار السلام يتمتعون بميزات سياسية ضخمة فى كفاحهم ضد قوى العدوان، ويغدو نفوذهم الايديولوجى أكثر قوة. وفى البلدان الرأسمالية وتحت تأثير خطر الحرب النووية بشكل خاص، يجرى تحول جلى نحو السلام فى وعى الجماهير، ويجد المدافعون عن الحرب النووية أنفسهم فى عزلة متزايدة مع ثقافتهم أزمة الأسس الايديولوجية للمناهب العسكرية العدوانية ومفهوماتها.. ولا تجد دعاوى أنصار الايديولوجيا العسكرية والحرب الباردة الإمبرياليين مساندة من جانب قسم مهم من الايديولوجيين البرجوازيين والسياسيين أنفسهم.

إن الحياة تدحض بشكل ثابت وحازم كل تزيفات يقرم بها أعداؤنا وتكشف جوهرها الرجعى. وكل المفاهيم والتزيفات الايديولوجية التى تنتهجها الإمبريالية فى محاولتها تزيف الاشتراكية القائمة الحقة وسياساتها الإنسانية والمحبة للسلام فى المجال الدولى مصيرها إلى الفشل. ويرغم التزيفات والأكاذيب التى لا حد لها، ويرغم كل الحملات الصليبية المعادية للشيوعية والهجمات الوحشية من جانب أنصار الحرب الباردة تجد الحقيقة طريقها إلى قلوب البشر فى جميع أنحاء العالم. والمستقبل ملك للاشتراكية القائمة الحقة، لقد تحقق حلم الجماهير العاملة عبر العصور.

ملحوظات

- ١ - ف. ا. لينين، الأعمال الكاملة، موسكو، المجلد ١٤، ص ٣٢٣.
- ٢ - المرجع نفسه، المجلد ١٩، ص ٢٥.
- ٣ - المرجع نفسه، المجلد ٢٣، ص ٥٦.
- ٤ - كارل ماركس وفردريك إنجلز، الأعمال الكاملة، المجلد ٦، موسكو، ١٩٧٦، ص ١٦٦.
- ٥ - ف. ا. لينين، الأعمال الكاملة، المجلد ١، ص ٥٧.
- ٦ - كارل ماركس وفردريك إنجلز، الأعمال الكاملة، المجلد ٣٨، ص ٩٦.
- ٧ - ف. ا. لينين، الأعمال الكاملة، المجلد ١، ص ١٤٠ - ١٤١.
- ٨ - المرجع نفسه، ص ٤١١.
- ٩ - المرجع نفسه، المجلد ١، ص ٥٧.
- ١٠ - المرجع نفسه، المجلد ١، ص ٤٠١.
- ١١ - المرجع نفسه، المجلد ١٩، ص ٣٢٩ - ٣٣٠.
- ١٢ - المرجع نفسه، المجلد ٣٨، ص ٩٧.
- ١٣ - زاد تيلق المطبوعات حول القضايا الفلسفية والمنهجية العامة للمعرفة الاجتماعية في الفترة الأخيرة في الاتحاد السوفيتي والبلدان الأخرى. انظر، مثلاً: التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية - قضايا نظرية، موسكو، ١٩٧٨، الفلسفة ومنهجية التاريخ، موسكو، ١٩٧٧، القضايا المنهجية للعلوم الاجتماعية موسكو ١٩٧٩، مقولات المجلد الاجتماعي، ميتسك، ١٩٧٨، القضايا الحالية لفلسفة التاريخ، تارتو، ١٩٧٩، النظرية الماركسية اللينينية للعملية التاريخية، المجلد ١، موسكو، ١٩٨١، المجلد ٢، ١٩٨٣، ن. س. أفتونوفا، القضايا الفلسفية لتحليل لينين في العلوم الإنسانية، موسكو، ١٩٧٧، ف. ج. افاناسيف، المنهجية والمجتمع، موسكو، ١٩٨٠، ف. ب. كوزمين مبدأ المنهجية في نظرية ومنهج كارل ماركس، موسكو، ١٩٨١، ف. ج. كيل، م. با. كوفالتزون، النظرية والتاريخ، قضايا نظرية العلمية التاريخية، موسكو، ١٩٨٢، أ. أ. واكتوف، المعرفة التاريخية، موسكو، ١٩٨٢، ل. ف. ايلتشيف، المادة التاريخية، قضايا المنهج، موسكو، ١٩٨٣ (جميعها باللغة الروسية).
- ١٤ - ف. ا. لينين، الأعمال الكاملة، المجلد ٣٨، ص ١٨٥.

- ١٥ - المرجع نفسه، ص ١٥٢.
- ١٦ - المرجع نفسه، ص ١٧٨.
- ١٧ - المرجع نفسه، المجلد ١، ص ١٦٦.
- ١٨ - المرجع نفسه، ص ١٦٧.
- ١٩ - المرجع نفسه، المجلد ٢٨، ص ٢٥٣ - ٢٥٤.
- ٢٠ - المرجع نفسه، ص ٣٥٨.
- ٢١ - د. ويلتشير، الفكر الاجتماعي والسياسي لهربرت ميهنر، لندن ١٩٧٨.
- ٢٢ - د. ب. باراش، علم الاجتماع والسلوك، نيويورك، ١٩٧٧، ص ١١.
- ٢٣ - انظر د. س. جادامار «علم التفسير والعلم» علم التفسير الثقافي، دورديخت، المجلد ٢، رقم ٤، ١٩٧٥، ز. يومان، علم التفسير وعلم الاجتماع، نيويورك ١٩٧٨.
- ٢٤ - ف. أ. لينين، الأعمال الكاملة، المجلد ١٤، ص ٣٢٦.
- ٢٥ - المرجع نفسه، المجلد ١، ص ١٤٢.
- ٢٦ - كارل ماركس، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي (مسودة) ١٨٥٧ - ١٨٥٨، برلين، ١٩٥٣، ص ١٩٨.
- ٢٧ - المرجع نفسه، ص ٢٧.
- ٢٨ - كارل ماركس وفردريك انجلز، الأعمال الكاملة، المجلد ٦، ص ١٦٧.
- ٢٩ - ف. أ. لينين، الأعمال الكاملة، المجلد ٢٢، ص ٣٠٠.
- ٣٠ - المرجع نفسه، المجلد ٣٨، ص ٢٣٤.
- ٣١ - كارل ماركس وفردريك انجلز، الأعمال الكاملة (ميجا)، المجلد ٣، الجزء ٦، برلين، ١٩٨٢، ص ٢٠٦.
- ٣٢ - المرجع نفسه.
- ٣٣ - برافينا، ١٧ يوليو ١٩٥٥.
- ٣٤ - انظر : الثورة العلمية والتكنولوجية والاشتراكية، موسكو، ١٩٧٣، الإنسان - العلم - التكنولوجيا، موسكو، ١٩٧٣، الثورة العلمية والتكنولوجية والمجتمع، موسكو، ١٩٧٣، الفلسفة الماركسية والثورة العلمية والتكنولوجية الحالية، موسكو ١٩٧٧، الاشتراكية والعلم، موسكو، ١٩٨١، الثورة العلمية والتكنولوجية، بوصفها عملية

اجتماعية، موسكو، ١٩٨٢، ج. جيفيشيانى، م. ميتين، ر. رتشا، التكنولوجيا، والمجتمع، والإنسان، موسكو ١٩٨٢، الإنسان والطبيعة فى ظروف الثورة العلمية والتكنولوجية، موسكو، ١٩٨٣، ف.م. كيدروف، لينين والعلم والتقدم الاجتماعى، موسكو، ١٩٨٢، ن. درياخوف، الثورة العلمية والتكنولوجية: دورها فى العالم اليوم، موسكو، ١٩٨٤ (جميعها باللغة الروسية).

٣٥ - كارل ماركس وفردريك انجلز، الأعمال الكاملة، برلين المجلد ٢٦، ص ٢٧١.

٣٦ - المرجع نفسه.

٣٧ - مانشستر جارديان، ١٩ مارس ١٩٢٧.

٣٨ - تأثير العلم على المجتمع، باريس، المجلد ٢٢، رقم ١ / ٢ / ١٩٧٢، ص ٩.

٣٩ - انظر: كارل ماركس وفردريك انجلز، الأعمال الكاملة، المجلد ٢٣، ص ٣٩٣ - ٣٩٥.

٤٠ - ب. دراكر، عصر عدم الاستمرار، خطوط مرشدة لمجتمعنا المتغير، نيويورك، ١٩٦٩، ص ١٣.

٤١ - كارل ماركس وفردريك انجلز، الأعمال الكاملة، المجلد ٢٣، ص ٣٩٣ - ٣٩٥.

٤٢ - كاشكول لينين، ١١، موسكو - لينينجراد، ١٩٢٩، ص ٣٧١ - ٣٧٢ (باللغة الروسية).

٤٣ - ف.أ. لينين، الأعمال الكاملة، المجلد ٢٢، ص ٢٠٥.

٤٤ - كارل ماركس وفردريك انجلز، الأعمال الكاملة، المجلد ٢٦ ص ٣٤٧.

٤٥ - ف.أ. لينين الأعمال الكاملة، المجلد ٢٢، ص ٢٠٩.

٤٦ - كارل ماركس وفردريك انجلز - المؤلفات الكاملة، المجلد ٣٢ ص ٥٢ - ٥٣.

٤٧ - أ. توفلر، الموجة الثالثة، نيويورك، ١٩٨٠.

٤٨ - المرجع نفسه، ص ٢١ - ٢٢.

٤٩ - المرجع نفسه، ص ٣٧ - ٣٨.

٥٠ - ج. مارتين، ر. ثورمان، المجتمع القائم على الحاسبات، نيويورك، ١٩٧٠، تش. ايفانز،

الصغير الجبار، لندن، ١٩٧٨، ص. نورا، ا. منك، إعلام المجتمع، باريس، ١٩٧٨، د.

بيل، الممر اللئيم، نيويورك، ١٩٨٠، الإعلام والحاسبات والاتصال، امستردام، ١٩٨١،

تأثير تكنولوجيا الإلكترونيات الدقيقة، أدنبره، ١٩٨٢. وهناك تحليل تفصيلي

للاجهادات والمفاهيم الأساسية-الناجحة عن نشر الحاسبات فى كتاب ج. ل. سمولين.

الإنسان والحاسبات، موسكو، ١٩٨١ (باللغة الروسية).

٥١ - المسخ أم المسيح ؟ تأثير الحاسبات على المجتمع، جاكسون، ١٩٨١.

٥٢ - حول النجاح والفشل. الإلكترونيات الدقيقة والشركات، تقرير عن رأى نادى روما، فبينتا،

ميونخ، ١٩٨٢.

٥٣ - المرجع نفسه، ص ٣٤٥ - ٣٤٦.

٥٤ - المرجع نفسه، ص ٢٤.

٥٥ - المرجع نفسه، ص ٢٩.

٥٦ - المرجع نفسه، ص ٤٥.

٥٧ - ماسودا، مجتمع الإعلام بوصفه مجتمعا بعد صناعى، طوكيو، ١٩٨١.

٥٨ - المرجع نفسه، ص ٣.

٥٩ - ج. ج. سرفان شريبر، التحدى العالمى، باريس، ١٩٨٠.

٦٠ - المرجع نفسه، ص ٣٩٢.

٦١ - المرجع نفسه، ص ٤٤٥.

٦٢ - المرجع نفسه، ص ٣٧٨.

٦٣ - المرجع نفسه، ص ٣٩٣.

٦٤ - المرجع نفسه، ص ٣٧٩.

٦٥ - المرجع نفسه، ص ٣٨١.

٦٦ - ه. هندرسون، سياسة إعادة التصور، لندن، ١٩٨٠.

٦٧ - ل. براون، اليوم التاسع والعشرون، نيويورك، ١٩٧٨.

٦٨ - أسطورة التنمية، باريس ١٩٧٧.

٦٩ - المرجع نفسه، ص ١٣٣ - ١٣٦.

٧٠ - ر. هيجنز، العدد السابع، العامل البشرى فى الأزمة العالمية، لندن، ١٩٨٠.

٧١ - كارل ماركس، مساهمة فى نقد الاقتصاد السياسى، ص ٣١٢.

٧٢ - كارل ماركس وفردريك إنجلز، الأعمال المختارة، المجلد ٣، موسكو، ١٩٧٣، ص ١٧.

٧٣ - ف. ا. لينين، الأعمال الكاملة، المجلد ٥، ص ٤١٢.

- ٧٤ - المرجع نفسه، المجلد ٢٧، ص ٨٧.
- ٧٥ - المرجع نفسه، المجلد ٢٩، ص ١٩١.
- ٧٦ - مجموعة كتابات لينين، ١١، ص ٣٩٩.
- ٧٧ - برافدا، ١٦ يونيو ١٩٨٣.
- ٧٨ - كارل ماركس وفردريك انجلز، الأعمال الكاملة، المجلد ٦، ص ٢١٢.
- ٧٩ - فردريك انجلز، جدلية الطبيعة، موسكو، ١٩٦٤، ص ١٨٣.
- ٨٠ - كارل ماركس وفردريك انجلز، الأعمال الكاملة، المجلد ٦، ص ٣٨٨.
- ٨١ - المرجع نفسه، ص ٥٠٣.
- ٨٢ - ف.أ. لينين، الأعمال الكاملة، المجلد ٢٤، ص ٧٣.
- ٨٣ - المرجع نفسه، المجلد ٢٩، ص ١٢٧.
- ٨٤ - المرجع نفسه، المجلد ٢٦، ص ١١٤.
- ٨٥ - كارل ماركس وفردريك انجلز، الأعمال الكاملة، المجلد ١٨، ص ٣٠٦.
- ٨٦ - المرجع نفسه، المجلد الملحق، القسم الأول، ص ٥٤٦ - ٥٤٧.
- ٨٧ - ف.أ. لينين، الأعمال الكاملة، المجلد ٢٥، ص ٤٧٤.
- ٨٨ - المرجع نفسه، المجلد ٣١، ص ٥٨.
- ٨٩ - المرجع نفسه، ص ٢٩٣ - ٢٩٤.
- ٩٠ - كارل ماركس، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، ص ٥٤٤.
- ٩١ - ف.أ. لينين، الأعمال الكاملة، المجلد ٣، ص ٤٥.
- ٩٢ - المرجع نفسه، المجلد ٣٦، ص ٥٣٨.
- ٩٣ - المرجع نفسه، المجلد ٣٤، ص ٤٠٣.
- ٩٤ - المرجع نفسه، المجلد ٢٣، ص ٦٩ - ٧٠.
- ٩٥ - كارل ماركس، ف. انجلز، الأعمال الكاملة، المجلد ١، ص ١٣٤.
- ٩٦ - كارل ماركس، ف. انجلز، الأعمال الكاملة، المجلد ٣٧، ص ٤٤٧.
- ٩٧ - ف.أ. لينين، الأعمال الكاملة، المجلد ١٦، ص ٤٣٧.
- ٩٨ - م. مان، الوعي والفعل والطبقة العاملة القريبة، لندن، ١٩٧٥، ص ٦٩.
- ٩٩ - أ. تورين، ما بعد الاشتراكية، باريس، ١٩٨٣، ص ١٢٠.

- ١٠٠ - ف.ا. لينين، الأعمال الكاملة، مجلد ١٧، ص ١٤٤.
- ١٠١ - وهكذا يهيم م. روش، ول. اوردوتيز، محررا انترسيانسيا (فينزويلا) عن شكوكهما حول تأثير ودوافع المعونة الأمريكية لأمريكا اللاتينية «إن تأثير الشركات متعددة الجنسية على تطور العلم الطبيعي وخاصة (التكنولوجيا) سلبي» (العلم، المجلد ٨، ٧، العدد، ٤٤٤، ١٩٨٠، ص ١٥١).
- ١٠٢ - ف.ا. لينين، الأعمال الكاملة، المجلد ٢١، ص ٢٩٣.
- ١٠٣ - المرجع نفسه، المجلد ٣، ص ٣١٩.
- ١٠٤ - المرجع نفسه، المجلد ٢٩، ص ٦٦.

رقم الإيداع ٤٠٠٧ - ١٩٨٩

طُبعت بمطابع شركة الأمل للطباعة والنشر
« إخوان مورفيل سابقا »
عادل الرهاصي وشركاه
تلفون ٣٩٠٤٠٩٦

الفلسفة و المعرفة العلمية

يقدم العالم السوفييتي الشهير بيوتر فيدوسيف في هذا الكتاب دراساته حول موقع ووظيفة الفلسفة في النظرة إلى العالم، ويحلل أنماط وتركيب وجوهر تلك النظرة، من وجهة المعرفة العلمية خاصة وعلاقتها بالأخلاق والفلسفة والفن.

ويدرس المؤلف انطلاقاً من الفلسفة المادية الجدلية والتاريخية الأسس المنهجية والنظرية العامة للمعرفة العلمية، وقوانين الطبيعة والتطور الاجتماعي والنظرة المادية إلى العالم. ويعتمد على آخر الإنجازات العلمية ليظهر القيمة الموجهة لتلك الفلسفة في التحليل الفلسفي في العلم الطبيعي، وفي جدل المعرفة، وفي التفاعل بين الإنسان والطبيعة في ظل الثورة التكنولوجية والعلمية، التاريخية - الاجتماعية وجدل المرحلة الراهنة.

Bibliotheca Alexandrina



0546582



الضمن ٦ جنبها

أوما